

فَزَلَّتْ الْمَوَازِينُ الْعَمَلِيَّةُ
١٩٢١ - ٢٠١٢

فَزَالَتْهُ الْمَوَازِينُ الْعَمَلِيَّةُ

١٩٢١ - ٢٠١٢

المجلد الرابع

١٩٦٨ - ١٩٧٨

عَدَنَاهُ مُحْسِنٌ ضَاهِرٌ

أَمِينٌ عَامَرٌ مَجْلِسُ النَوَابِ

© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٣

تنفيذ وإخراج: زهوي ترايدنغ أند سرفيسس

خطوط الغلاف: علي عاصي

التنضيد: سامر ابو حيدر

الطباعة: دار بلال للطباعة والنشر

فذلكة موازنة العام ١٩٦٨(*)

قدمت الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع موازنة عام ١٩٦٨ للدرس والإقرار. ويمثل مشروع الموازنة هذا مجموع المشاريع والمقترحات التي تقدمت بها مختلف الوزارات كما عدلتها ونسقتها وزارة المالية بالتشاور مع الوزارات المعنية تعاونها بذلك وزارة التصميم العام.

بلغت أرقام مشروع الموازنة العامة ومشاريع الموازنات الملحقة حوالي ٦٩٩,٢ مليون ليرة لبنانية مقابل حوالي ٦٨٩,٤ مليون ليرة في عام ١٩٦٧ مسجلة بذلك رقماً قياسياً جديداً يزيد بحوالي ٩,٨ ملايين ليرة، أي بنسبة تبلغ حوالي واحد ونصف بالمئة. لا ان أرقام الموازنة العامة لوحدها سجلت انخفاضاً مقداره حوالي ١,٧ مليون ليرة لبنانية، وذلك من حوالي ٦٣٢,٩ مليون ليرة عام ١٩٦٧ إلى حوالي ٦٣١,٢ مليون عام ١٩٦٨.

إلا ان هذه الأرقام لا تعكس مبالغ الإنفاق العام لسنة ١٩٦٨ بصورة صحيحة. فهناك اعتمادات مدورة بلغت عام ١٩٦٧ حوالي ٢٨٦ مليون ليرة لبنانية بينما كانت حوالي ٢٦٠ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٦٦. أي أن أرقام الإنفاق العام لسنة ١٩٦٨ يمكن أن تكون بفضل وجود هذه الاعتمادات المدورة أضخم مما كانت عليه عام ١٩٦٧ على الرغم من الاعتمادات الملحوظة في مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٦٨ هي أدنى مما كانت عليه سنة ١٩٦٧.

لذلك ينتظر ان تبلغ أرقام الإنفاق العام لسنة ١٩٦٨ نسبة مرتفعة من مجموع الإنفاق الوطني. وبالرغم من عدم توفر إحصاءات صحيحة عن مجموع هذا الإنفاق تقدر ان نسبة مجموع الإنفاق العام إلى مجموع الإنفاق الوطني (أي مجموع إنفاق القطاع العام والقطاع الخاص) يقارب العشرين بالمئة. لذلك فلا بد وأن يكون لإنفاق القطاع العام على هذا المستوى وللأساليب المتبعة في تمويل هذا الإنفاق تأثيراً هاماً بالاقتصاد الوطني. إلا ان مدى هذا التأثير وشكله يتوقفان على الاتجاهات والتطورات العديدة التي تشهدها حياتنا الاقتصادية وعلى قوة هذه الاتجاهات والتطورات.

لذلك نرى أن نستعرض هنا بإيجاز التطورات الاقتصادية والمالية الهامة من محلية وعالمية التي

(*) النص الأساسي.

شهدتها السنة الحالية والتي كان لها أثرها في حياتنا الاقتصادية وأن نستعرض الاتجاهات الهامة الحالية .

أولاً - الوضع الاقتصادي والمالي العالمي

واجهت الأوضاع المالية والاقتصادية الدولية منذ أواخر سنة ١٩٦٥ بعض التطورات الهامة تتلخص بما يلي :

أ - انكماش اقتصادي أو تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي في أغلبية بلدان أوروبا الغربية بعد فترة من التوسع السريع والارتفاع في الأسعار . وكان معظم هذه البلدان قد لجأ إلى تطبيق سياسات صارمة في الحقل المالي وذلك للحد من التضخم ولتأمين الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية .

ب - بعض التوسع في اقتصاد أميركا الشمالية يرافقه ازدياد هام في نفقات الولايات المتحدة الخارجية وبالأخص نفقات حرب فيتنام . إلا ان الولايات المتحدة الأميركية قد لجأت بدورها عام ١٩٦٦ إلى اتخاذ تدابير صارمة في الحقل المالي للحد من التزايد في مستوى الإنفاق الداخلي ومن خروج الرساميل الأميركية إلى أوروبا الغربية .

لقد كان من نتيجة اتخاذ الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب الدول الأوروبية مثل هذه الإجراءات ان ارتفع معدل الفوائد في العالم الغربي ولاسيما في البلدان التي يتعامل معها لبنان تجارياً ومالياً أي الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، وألمانيا الغربية . وقد رافق هذا الارتفاع بمعدل الفائدة نقص في السيولة العالمية وضغط على العملات الصعبة الرئيسية وتزايد في معدل الحسم وإعادة الحسم لدى هذه البلدان حيث بلغت في منتصف سنة ١٩٦٦ مستوى مرتفعاً جداً (بلغ معدل الفائدة المعمول به لدى المصارف الكبرى في الولايات المتحدة الأميركية ٦٪ وبلغ معدل الحسم لدى المصرف المركزي في انكلترا ٧٪) .

وكان لهذه التطورات تأثيرها على الوضع اللبناني إذ أدى ارتفاع مستوى الفوائد في العالم الغربي فوق مستواها في لبنان، إلى خروج بعض الرساميل من لبنان إلى أسواق أخرى، أو تحول بعض الرساميل عن لبنان إلى الأسواق الأخرى حيث أصبح بالإمكان توظيفها بشكل ودائع لثلاثة أشهر بفائدة تبلغ معدلها حوالي ٦,٥٪ .

وقد استمر الوضع النقدي الدولي متوتراً خلال النصف الثاني من سنة ١٩٦٦ ولم يأخذ مستوى الفوائد في العالم بالميل إلى الانخفاض إلا ابتداء من شهر كانون الثاني ١٩٦٧ . فاستمر تأثير ذلك على السوق اللبنانية لجهة اجتذاب الرساميل منه أو عنه إلى الأسواق الأخرى .

وهناك تطور آخر يجب الإشارة إليه وهو نجاح المفاوضات التجارية بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة والتي كانت جارية منذ سنوات بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وتشجيع التبادل التجاري في العالم وتخفيف العقبات وتدابير الحماية السائدة في حقل التجارة الدولية منذ الأزمة الاقتصادية الدولية الكبرى التي نشأت بين الحربين العالميتين. وتناول الاتفاق المعقود في جنيف في شهر أيار ١٩٦٧ السلع الصناعية والقمح. ويعتقد الخبراء أن هذا الاتفاق غير مرض بالنسبة للبلاد النامية (وقد انسحب بعضها من المفاوضات في مرحلتها الأخيرة) وان من شأنه أن يشجع التبادل التجاري بين البلدان الصناعية الكبرى فقط بينما هو لا يؤمن أي امتياز للسلع المنتجة في بلدان العالم الثالث، وقد يعيق حركة مصدراتها.

لذلك يرجح أن نجاح مفاوضات كندي والتقدم الذي حصل في تحقيق السوق المشتركة الزراعية بين البلدان الأوروبية سيزيد من صعوبات البلدان النامية ومنها لبنان في تصريف منتوجاتها في أسواق البلدان الغربية.

ومن جهة أخرى فإن عدة إجراءات اتخذتها بعض الدول الأوروبية تزيد من قدرة هذه الأسواق على منافسة لبنان في مجال اجتذاب الاستثمارات. من هذه الإجراءات:

١ - الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية في أواخر سنة ١٩٦٦ والمتعلقة برفع القيود الإدارية عن تنقل الرساميل في سوق باريس المالية وتحرير جميع عمليات الصرف وتكريس مبدأ حرية التعامل بالذهب في السوق المذكورة.

٢ - الإجراءات المتخذة في الآونة الأخيرة في اليونان لجعل هذا البلد أيضاً مركزاً عالمياً حراً للرساميل.

٣ - سياسة يوغوسلافيا الهادفة بدورها إلى اجتذاب الرساميل الدولية إليها وفتح مجالات الاستثمار لهذه الرساميل في اقتصادياتها.

ان هذه الإجراءات قد تجعل من أوروبا الغربية سوقاً واسعة وجذابة للرساميل الأجنبية مما يقوي من مزاحمتها للبلدان الأخرى ومنها لبنان في هذا المجال.

من الصعب الحكم الآن على نتائج هذه الإجراءات بالنسبة إلى لبنان وقد تكون هذه النتائج غير ذات أهمية إنما هناك إمكانية لتطوير هذه الإجراءات وتوسيعها مما قد يؤدي في مدى بعيد إلى جعل أوروبا الغربية سوقاً واسعة وجذابة للرساميل مما يقوي منافستها للبنان في هذا المجال. لذلك لا بد من الإشارة إلى هذه التطورات التي قد يكون لها تأثيرها على لبنان في الأمد الطويل وذلك لأخذها بعين الاعتبار عند رسم السياسة الاقتصادية.

إلا انه من ناحية أخرى، فهناك تطور توسعي مصدره البلدان الصناعية وقد كان لبلدان الشرق الأوسط ومنها لبنان النصيب الأكبر. وهذا التطور التوسعي هو نمو الحركة السياحية العالمية وقد زادت هذه الحركة خلال سنة ١٩٦٦ بنسبة ١٠٪ إذ قفز عدد السياح في العالم من ١١٥,٩ مليون سنة ١٩٦٥ إلى ١٢٨ مليون عام ١٩٦٦ وزادت بالتالي نفقات هؤلاء السياح بنسبة ١٢٪ (من ١١,٦ مليار دولار سنة ١٩٦٥ إلى ١٣ مليار دولار عام ١٩٦٦)، أما بالنسبة إلى الشرق الأوسط فقد كانت نسبة الزيادة في عدد السياح ١٦٪ عام ١٩٦٦ وذلك مقابل ١١٪ في أوروبا و ٧٪ في أميركا الشمالية و ١٠٪ في أميركا الجنوبية و ٨٪ في إفريقيا، وكانت نسبة الزيادة في الواردات السياحية ١٥٪ في الشرق الأوسط مقابل ١٢٪ في أوروبا و ١٢٪ لأميركا الشمالية و ١٠٪ لأميركا الجنوبية و ١٠٪ ولأفريقيا. ويمكن اعتبار الزيادة في الحركة السياحية من العوامل المهمة التي تشجع وترسخ إنماء اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط وبالأخص لبنان. ويؤمل ألا يكون بالنتيجة لأحداث شهر حزيران ١٩٦٧ ذيول خطيرة ومستديمة في القطاعات السياحية العربية.

ثانياً - الوضع الاقتصادي في لبنان

١ - لمحة عن نمو هذا الاقتصاد

لقد تميز الاقتصاد اللبناني خلال العشر سنين الماضية والمنتبهة في تشرين الأول سنة ١٩٦٦ بنمو سريع مع مجابهة صعوبات قليلة وطفيفة نسبياً كان أهمها أزمة قلة سيولة لدى الجهاز المصرفي في أوائل عام ١٩٦٢ ومشكلة توقف مصرفين عن الدفع في بيروت عام ١٩٦٤. إلا ان هذا الاقتصاد واجه صعوبة حقيقية في تشرين الأول سنة ١٩٦٦ عندما توقف بنك أنترا عن الدفع، الذي كان أحد أكبر المصارف العاملة في لبنان وقد بلغت الودائع لديه قبيل توقفه عن الدفع حوالي ١٠٪ من مجموع الودائع لدى الجهاز المصرفي في لبنان.

ليس هناك إحصاءات رسمية عن نمو الدخل الوطني في لبنان إلا أن جميع المؤشرات الاقتصادية المتوفرة تشير إلى أن هذا الدخل سجل خلال الحقبة الماضية معدل نمو سنوي لا يقل عن خمسة بالمئة، وإلى ان هذا النمو السريع قد حقق مع استقرار في السوق النقدية ومع ميزان للمدفوعات الدولية يميل لصالح لبنان. فمستوى الأسعار قد ارتفع ارتفاعاً معقولاً على الرغم من أن بعض التكاليف وخاصة كلفة الخدمات قد ارتفعت بسرعة مع استمرار التوسع الاقتصادي. وميزان المدفوعات قد اتسم بوضع قوي جداً مما مكن من زيادة مستوى المستوردات إلى مدى كبير ومن زيادة موجودات القطاع العام من الاحتياطي الدولي وكذلك من الموجودات الأجنبية للقطاع المصرفي.

وكانت أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق هذا الوضع الملائم والمزدهر:

١ - سياسة الاقتصاد الحر وخاصة فيما يتعلق بالتجارة والقطاع الأجنبي مما أمن حرية هذه النشاطات بدون أية قيود أو تمييز، الأمر الذي ساعد كثيراً على تشجيع توسع الخدمات وعلى تطورها لملاءمة طلب الدول المجاورة عليها، وكذلك لملاءمة طلب الأسواق الأجنبية الأخرى التي زادت من نشاطها في أسواق الشرق الأوسط.

٢ - زيادة كبيرة في الادخارات المحلية إلى جانب توافر مبالغ هامة من الادخارات الأجنبية التي تحولت إلى لبنان بشكل فائض في حركة الرساميل الخاصة.

ويرجع النمو الاقتصادي الذي حققه لبنان الى درجة كبيرة إلى استثمارات القطاع الخاص، إلا ان القطاع العام قد ساهم، وخاصة في السنين الأخيرة، في توسيع النشاط الاقتصادي.

ان آخر تطورات حركة النمو الاقتصادي في لبنان تشير إلى أن توسعا جديداً بدأ في نهاية عام ١٩٦٢ وتسارع طيلة عام ١٩٦٣ ثم تباطأ خلال النصف الأول من عام ١٩٦٤، وعاود تسارعه خلال النصف الثاني من ذلك العام واستمر حتى شتاء عام ١٩٦٦.

كانت أهم العوامل التي نتج عنها هذا التوسع زيادة في إنفاق القطاع العام مع استمرار التزايد في استثمارات القطاع الخاص، وخاصة في قطاعي البناء ونشاطات الخدمات وذلك إلى جانب استمرار الطلب الخارجي على الخدمات اللبنانية بالتوسع.

وقد زادت التسليفات إلى القطاع الخاص بمقدار كبير عام ١٩٦٥ بعد أن كان نموها قد تباطأ عام ١٩٦٤، واستمر توسع هذه التسليفات خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٦٦، مما أدى مع وجود الفائض في ميزان المدفوعات إلى ارتفاع هام بحجم النقد، إلا أن الزيادة في الكتلة النقدية كانت معتدلة وعلى الأرجح كانت تقارب الزيادة في الإنتاج المحلي باستثناء فترة التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٦٦ حيث تشير المؤشرات الاقتصادية، إلا انه قد حصل ارتفاع ملحوظ في مستوى الأسعار.

وخلال الاثني عشر شهراً الماضية تعرض الاقتصاد اللبناني إلى هزتين، الأولى في تشرين الأول عام ١٩٦٦، عندما توقف بنك أنترا عن الدفع، والثانية في حزيران عام ١٩٦٧ عندما وقع العدوان الإسرائيلي على الدول العربية.

لقد أدى توقف بنك أنترا عن الدفع إلى إضعاف الثقة بعض الشيء وموقتا بالاقتصاد اللبناني كما أضعف النشاط الاقتصادي فيه وخاصة في قطاعات الخدمات. إلا ان الليرة اللبنانية حافظت على قوتها دون الحاجة إلى تدخل المصرف المركزي لمساندتها، وانحصر تدني قيمتها الخارجية باثنين بالمئة فقط. ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى ذلك انخفاض مستوى الطلب على

المستوردات إلى جانب حصول بعض التقلص في السوق النقدية. ان تأزم الوضع في الشرق الأوسط في أيار ١٩٦٧ وحصول العدوان الإسرائيلي في حزيران كان لهما تأثير سيء على الاقتصاد اللبناني، مما أدى إلى بعض الركود في عدة قطاعات وإلى ركود عميق في قطاعات الخدمات. إلا ان قيمة الليرة اللبنانية لم تتدن في هذه الأثناء بأكثر من واحد بالمئة بالإضافة إلى التدني المذكور أعلاه وذلك لذات الأسباب التي ذكرت سابقاً.

إلا ان مختلف النشاطات الاقتصادية أخذت بعد مضي وقت قصير جداً تستعيد بعض نشاطها. وينتظر ما لم يطرأ ما ليس هو بالحسبان، أن تكون السنة المقبلة فترة لاستعادة الاقتصاد اللبناني نشاطه الكامل.

٢ - تطور صعوبات قلة السيولة عام ١٩٦٦

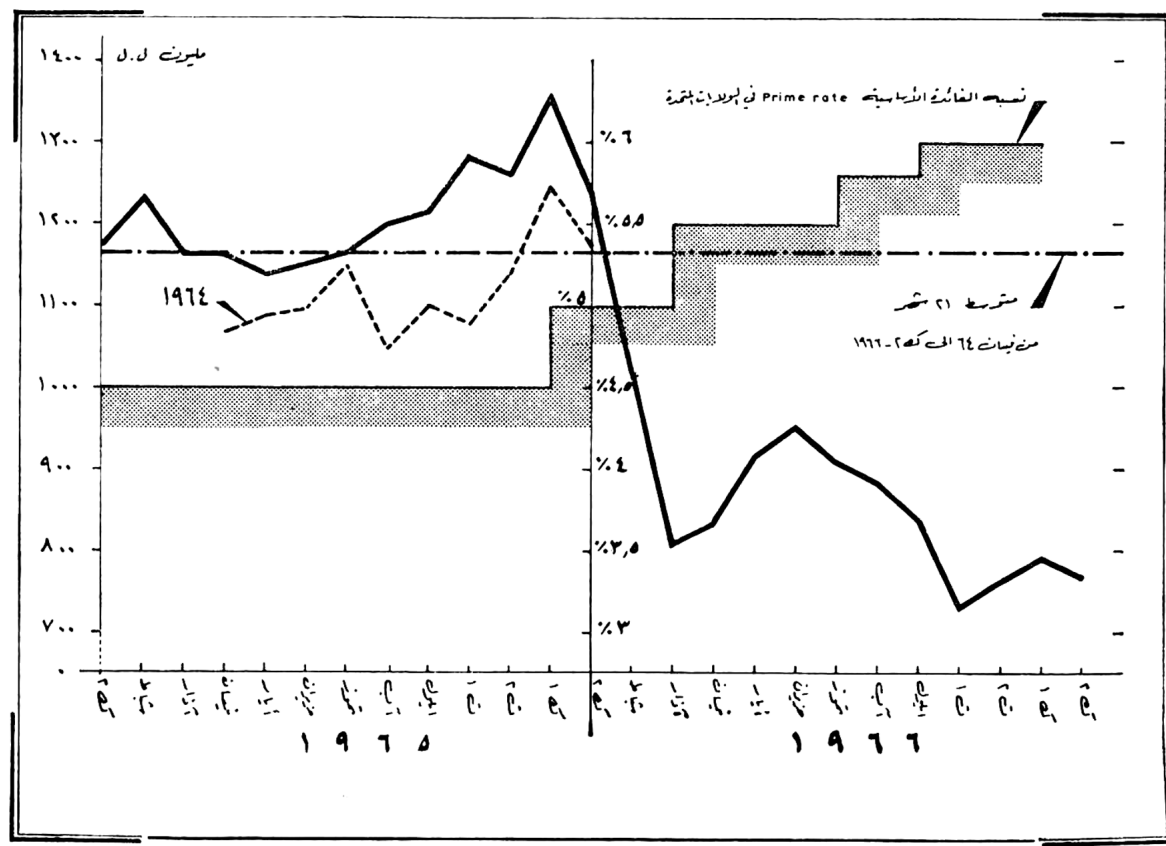
بدأ عام ١٩٦٦ في لبنان بضغط على السوق النقدية وسوق الرساميل لجهة اجتذاب الأموال إلى الخارج نتيجة لازدياد الفارق في معدل الفوائد لصالح الأسواق الغربية نتيجة للتطورات المالية في هذه الأسواق التي أوضحناها سابقاً. فاستهدفت توظيفات الدولارات المتداولة في أوروبا لضغط كبير أدى إلى خروج بعض الأموال المتنقلة من بيروت حيث كانت معدلات الفوائد أدنى بمقدار ٣,٢٥٪ من معدلات البلدان الغربية. وفي شهر تموز كانت معدلات الفوائد على الودائع المعمول بها بين المصارف في الولايات المتحدة ٦٪ لثلاثين يوماً، و ٦,٥٠٪ للآجال التي تفوق الثلاثين يوماً، بينما كانت المعدلات في بيروت تتراوح بين ٢,٦٪ و ٣٪، وفي شهر آب بلغ معدل الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة ٦٪ ومعدل الفائدة عن الودائع لستة أشهر ٦,٢٥٪. ويبين الرسم البياني التالي التلازم بين انخفاض السيولة المصرفية في سوق بيروت وارتفاع معدلات الفوائد في الولايات المتحدة. وتقع نقطة انطلاق هذا الانخفاض في السيولة في كانون الأول ١٩٦٥، أي في التاريخ الموافق لأول زيادة في الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة. كما يقع أدنى حد للسيولة في الوقت الذي وصلت إليه نسبة الفائدة الأساسية إلى القمة.

تطور السيولة في المصارف^(١)

لم تحل هذه التطورات في السوق النقدية دون استمرار توسع النشاط الاقتصادي في لبنان

(١) اقتصر حساب السيولة على حساب الصندوق والمصارف ولم تدخل أي من الموجودات الأخرى وذلك لأسباب إحصائية وعلى أساس افتراض ان نسبة حساب الصندوق والمصارف إلى موجودات السيولة الأخرى لم تتغير إلى درجة هامة يمكن اتخاذ تطور وضع حساب الصندوق والمصارف كمؤشر تقريبي معقول لتطور السيولة لدى المصارف.

ونموه. فالمؤشرات الاقتصادية المتوافرة تدل بوضوح على توسع هام استمر طيلة الأشهر التسعة الأولى لعام ١٩٦٦. وقد رافقت ذلك زيادة هامة بتسليفات الجهاز المصرفي إلى القطاع الخاص مسجلة ارتفاعا بلغت نسبته حوالي ١٠٩ بالمئة (من ٣٧٢ مليون ليرة خلال هذه الفترة من عام ١٩٦٥ إلى ٧٧٨ مليون ليرة خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٦٦).



إلا ان الاقتصاد اللبناني تعرض في هذه الحقبة لضغط متزايد من بعض عوامل عدم الاستقرار، ومنها تقلب في السعر الخارجي لليرة اللبنانية وارتفاع في بعض الأسعار المحلية وتزايد في مطالب النقابات العمالية وخاصة فيما يتعلق منها بزيادة الأجور، كما رافق ذلك بعض التقلص في سيولة الجهاز المصرفي. ويبين الجدول (١) التالي تطور تسليفات الجهاز المصرفي في لبنان ومدى السيولة لديه خلال المدة كانون أول ١٩٦٥ - أيلول ١٩٦٦.

جدول رقم - ١ -

تطور تسليفات الجهاز المصرفي ومدى السيولة لديه
خلال المدة كانون أول ٦٥ - أيلول ٦٦

بملايين الليرات ^(١)	ك١	ك٢	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	ايلول
	٩٦٥	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦
السيولة المتوفرة	١٣٥٤	١٢٤١	١٠١٧	٨٠٣	٨٣٣	٩١٧	٩٥٠	٩٠٧	٨٨١	٨٣٨
تسليفات سندات تجارية وحسابات مدنية	٣٦١٨	٣٦٧٦	٣٨٧٩	٤٠٢١	٤١١٢	٤١٥٤	٤٢٠٥	٤٣٣٦	٤٣٥٩	٤٤٥٤

وقد تمكنت المصارف من الاستمرار في هذا التوسع في إعطاء التسليفات بفضل الارتفاع المتزايد في ودائع الادخار خلال سنة ١٩٦٦، وبالفعل فإن حسابات الادخار ارتفعت من ١٢٥٥ مليون إلى ١٧١٩ مليون بين شهر كانون الأول ١٩٦٥ وشهر أيلول، أي بزيادة قدرها ٤٦٤ مليون ليرة، مقابل زيادة قدرها ٣٢٨ مليون ليرة فقط للفترة ذاتها من العام السابق.

وقعت أزمة بنك أنترا في هذا الوضع الاقتصادي أي وضع مزدهر وناشط انما يواجه عدة عوامل خارجية وداخلية بعضها يحد من العوامل التوسعية فيه والبعض الآخر يؤثر في بعض معطيات استقراره. وكان يخشى أن يستفحل خطر توقف بنك أنترا عن الدفع فيؤدي إلى أزمة فعلية حادة، إلا أن الحكومة تداركت هذا الخطر بإجراءات جذرية وسريعة فحدت من اتساع الأزمة وحصرتها في نطاق ضيق. ومن أهم هذه الإجراءات: الإجراءات المتعلقة بضمان حسابات الودائع والادخار لصغار المودعين لدى بنك أنترا والمصدقة من قبل مجلسكم الكريم بالقانون رقم ٦٤٦/٦١ تاريخ ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٦٦ والإجراءات المتعلقة بعمليات التسليف وتأمين السيولة المصرفية والمصدقة أيضاً من قبل مجلسكم الكريم بالقانون ٦٦/٦٢ تاريخ ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٦٦.

وكان للمشروع الذي وضعته الحكومة وأقره مجلسكم الكريم بغية إخضاع المصارف التي

(١) ان هذا المعدل ناتج عن النسبة بين السيولة الموجودة في صناديق المصارف ولدى المصارف الأخرى من جهة، والقيمة الإجمالية للودائع بما فيها الودائع بين المصارف من جهة أخرى. وقد أدخلت الودائع الأخيرة في هذه النسبة لان الإحصاءات المتوفرة لا تعطى أرقاماً مستقلة للسيولة في الصندوق والموجودات لدى المصارف الأخرى، بل ترد مجموعة تحت بند واحد (الصندوق والمصارف).

ان هذه الأرقام مأخوذة من النشرة الإحصائية الرسمية.

تتوقف عن الدفع لأحكام خاصة (قانون رقم ٦٧/٢ تاريخ ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٦٧) كان لهذا القانون تأثيرات حميدة في استقرار الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد إذ حال دون تصفية موجودات بنك أنترا التي كان من شأنها إيقاع الخسائر الجمة في الاقتصاد الوطني وعرقلة نموه بصورة خطيرة وطويلة الأمد.

٣ - الحالة الاقتصادية العامة بعد الأزمة التي نشأت عن توقف بنك أنترا عن الدفع

أظهر الاقتصاد اللبناني مرونة كبيرة في استيعاب أزمة بنك أنترا والحد من مفاعيلها، فقطاع الاستهلاك كما تدل الإحصاءات المتوفرة عن السوق المحلية لم ينخفض مستوى نشاطه إلا في شهر تشرين الثاني وفي حدود ضيقة. وبالرغم من ذلك فإن القطاع التجاري قد أنهى السنة برقم مبادلات يفوق رقم السنة السابقة بنسبة تتراوح بين ٥ و ١٠٪ وقد كان شهر كانون شهراً تميز بنشاط كبير في كافة القطاعات. ومن المؤشرات الهامة التي تدل على ذلك حركة البناء وحركة السياحة اللتين كانتا قويتين للغاية. ويمكن القول بصورة عامة أن مؤشرات الوضع الاقتصادي الأكثر أهمية قد سجلت ارتفاعاً ملموساً، كما يستدل من الأرقام التالية:

١٩٦٦	١٩٦٥	
١٢٤٣٠٠٠ م.م	١٠١٧٥٠٠ متر مربع	رخص البناء المعطاة من بيروت
١٥١٨٧٢٠	١٢٢١٣٧٠	المسافرون القادمون
١٠٩٥٠٠٠	٩٧٠٠٠٠	إنتاج الاسمنت (بالطن)
٢٢٣٧٠٠٠	٢١٦٩٠٠٠	حركة مرفأ بيروت (بالطن)

وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات إصلاحية في الحقل المصرفي، منطلقة من تحاليل دقيق للأوضاع المالية والمصرفية بعد أزمة توقف بنك أنترا عن الدفع، واستهدفت تشجيع إنماء مؤسسات هذا القطاع المتخصصة وتنظيم نشاطاته على أسس سليمة وصحيحة، وتأمين مرونة كافية للجهاز المصرفي عن طريق المصرف المركزي. كما عنت هذه الإجراءات في نطاق المدى القصير بتأمين:

أولاً - استعادة السيولة العامة في المصارف وفي السوق.

ثانياً - إعادة الثقة في نفوس المودعين والمستثمرين اللبنانيين والأجانب.

ثالثاً - توفير التسهيلات اللازمة للقطاع الخاص لتشجيع الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل ضمن الإطار المناسب لمثل هذه الاستثمارات .

ونورد في هذا المجال :

١ - قانون رقم ٦٧/٢٨ تاريخ ٩ أيار ١٩٦٧ ، الذي عالج الأمور التالية :

أ - تمديد التسهيلات المصرفية المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦/٦٢ الصادر بتاريخ ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٦٦ .

ب - السماح لمصرف لبنان بحسم السندات التجارية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ١٨ يوماً (بدلاً من ٩٠ يوماً سابقاً) .

ج - وضع أصول جديدة للرقابة المصرفية .

د - نظام ضمان الودائع في المصارف .

هـ - إمكان وضع اليد من قبل الهيئة المصرفية العليا على أي مصرف إذا تبين انه لم يعد بوضع يمكنه من متابعة أعماله ، وذلك حسب أصول جديدة تؤمن ضمان حقوق جميع مودعي ودائني تلك المصارف وتحول دون تصفية سريعة لموجودات المصرف . وتناول هذا القانون أيضاً إجراءات مختلفة بشأن إصلاح القطاع المصرفي منها .

و - إخضاع فتح فروع للمصارف اللبنانية في الخارج لنظام ترخيص مسبق من قبل المصرف المركزي . وكذلك بالنسبة لفتح مكاتب تمثيل في لبنان من قبل المصارف الأجنبية .

٢ - قانون رقم ٦٧/٦٢ تاريخ ٢١ نيسان سنة ١٩٦٧ ويرمي إلى تشجيع إنشاء مصارف للأعمال والتسليف المتوسط والطويل الأجل .

٤ - نتائج السياسة الحكومية والوضع الاقتصادي العام قبل نشوء العمليات العسكرية في الشرق الأوسط .

لقد نجحت سياسة الحكومة إلى حد كبير في تفادي أزمة انكماش اقتصادي وفي تركيز استقرار الأوضاع المالية في البلاد . وتعطي المؤشرات الاقتصادية التالية الدليل الكافي على ذلك :

الجدول رقم - ٢ -

موجز لبعض المؤشرات الاقتصادية الهامة
للخمسة أشهر الأولى من سني ١٩٦٤ - ١٩٦٧

إنتاج الترابة (بآلاف الأطنان)				
الشهر	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
كانون الثاني	٥٨	٦١	٦٥	٧٦
شباط	٥٨	٥٤	٧١	٥٩
آذار	٨٢	٨٥	٨٣	٨٦
نيسان	٧٧	٧٣	٨٩	١٠٣
أيار	٨١	٨٢	٩٩	١١٧
إصدار رخص البناء (بآلاف الأمتار المربعة)				
كانون الثاني	٤١	٥٤	٩١	٩٦
شباط	٥٣	٩٥	٧٥	٧٤
آذار	٦٤	١٠٥	٧٤	٨٠
نيسان	٣	٦٢	٩٦	٥٩
أيار	٦٠	١٠٥	١٠٩	٢٣
الرسوم الجمركية (بملايين الليرات)				
كانون الثاني	١١,٥	١٢,٦	١١,٩	١٢,٥
شباط	١١	١٠,١	١٣,٨	١٢,٥
آذار	١٣,٩	١٣,٧	١٦,٣	١٣,٢
نيسان	١٢,٥	١٢,١	١٤,٥	١٤,٨
أيار	١١,٤	١٤,٥	١٥,٨	١٤,٨

إنتاج الترابة (بآلاف الأطنان)				
الشهر	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
حركة مرفأ بيروت (بآلاف الأطنان)				
كانون الثاني	١٦٩	١٨٦	١٩٠	١٨٤
شباط	١٧٣	١٦٦	١٨٢	١٦٥
آذار	١٨٣	٢١٠	١٩١	١٩٨
نيسان	١٦٥	١٤٨	١٩٤	٢٠٧
أيار	١٦٩	١٨٨	١٩٤	١٧٨

ويستنتج من هذه الأرقام أن حركة النمو الاقتصادي لم تتراخ بعد أزمة السيولة في شهر تشرين الأول سنة ١٩٦٦ بل استمرت على نمطها الطبيعي الذي درجت عليه منذ سنة ١٩٦٤ .

وعلى صعيد القطاع المالي الخاص فقد عادت الأوضاع تدريجياً إلى نصابها وأخذت السيولة المصرفية تزداد بينما تقلصت التسليفات إلى الاقتصاد التي كانت قد ارتفعت بصورة غير معتادة قبل أزمة شهر تشرين الأول كما استقر مستوى الودائع المصرفية وزاد فيما يختص بحسابات الادخار .

جدول رقم ٣

موجز لبعض المؤشرات المصرفية للمدة تشرين الأول ١٩٦٦ - أيار ١٩٦٧

١٩٦٧					١٩٦٦			السيولة في المصارف
ايار	نيسان	آذار	شباط	كانون ٢	كانون ١	تشرين ٢	تشرين ١	
٨٩٨	٨٧٨	٨٤٨	٨٢٦	٧٦٩	٧٩٣	٧٦٣	٧٣١	
٣٧١٦	٣٦٨٥	٣٧٢١	٣٨١١	٣٨٦٨	٣٨٤٨	٣٨٣١	٣٨٨٧	تسليفات
١٤٨٥	١٥٠٤	١٤٩١	١٤٩٩	١٤٦٥	١٤٨٥	١٤٤٨	١٤٥٣	حسابات الادخار
٥١٥	٥٣٠	٥٣١	٥٣٦	٥٣٨	٥٤٨	٥٦٠	٤٥٩	حسابات الشكات
٥٨٠	٥٧٩	٥٥٨	٥٦٤	٥٧٢	٥٨٧	٥٨٦	٥٧٩	حسابات جارية
٣١٥	٣١٢	٣١٤	٣٣٤	٣٢٩	٣١٧	٣١١	٣٠٧	الودائع لاجل

اما احتياطات مصرف لبنان من ذهب و عملات أجنبية فقد بلغت ٨٥١ مليون ليرة لبنانية في

شهر أيار ١٩٦٧ مقابل ٧٩٤ مليون ليرة في شهر أيار ١٩٦٦ أي بزيادة قدرها ٥٧ مليون ليرة مما يدل بوضوح على انه إذا كان هناك خروج رساميل من لبنان بعد أزمة بنك أنترا، فإن هذه الظاهرة بقيت محدودة جداً وربما يكون دخول الرساميل إلى لبنان فاق مقدار الخروج منه وهذا يشير ولا شك إلى استمرار الثقة عند أصحاب الرساميل اللبنانيين والأجانب في متانة وسلامة الاقتصاد اللبناني.

ويرجح انه لولا حصول العمليات العسكرية في المنطقة خلال شهر حزيران وما تبعه من عدم الاستقرار في المنطقة بسبب العدوان الإسرائيلي، لكان النشاط الاقتصادي في لبنان سنة ١٩٦٧ قد بلغ مستوى عالياً لاسيما وان ذيول أزمة بنك أنترا قد حصرت إلى مدى كبير بفضل الجهود الحكومية ومتانة معطيات الاقتصاد اللبناني.

٥ - الوضع الاقتصادي بعد العدوان الإسرائيلي

تعرض الاقتصاد اللبناني من جراء العدوان الإسرائيلي وحرب الشرق الأوسط إلى انخفاض كبير في مستوى النشاط في بعض قطاعاته وخاصة قطاعات الخدمات المبيعة للخارج أو لغير المقيمين. وكان يخشى أن يتطور هذا الانخفاض في بعض القطاعات إلى ركود يشمل النشاط الاقتصادي بمجمله. إلا ان الاقتصاد اللبناني برهن مرة أخرى، وهو لما يستعد كل نشاطه بعد أزمة تشرين الأول سنة ١٩٦٦، برهن على مرونة فائقة وعن اعتماده على مقومات قوية مستقرة تفوق قدرتها على مواجهة الأزمات وعلى تحمل ضغط الظروف غير المؤاتية ما كان يقدره المراقبون الاقتصاديون بمقدار كبير وقد سهل ذلك على الحكومة عملية تدارك الأزمة والسيطرة على الظروف الطارئة بفضل التشريعات التي أصدرتها والإجراءات التي اتخذتها وذلك عن طريق السلطات الاستثنائية التي منحها إياها مجلسكم الكريم.

وكان المرسوم الاشتراعي الأول الذي أصدرته الحكومة يتعلق بتنظيم علاقات المصارف بربائنها مما ضمن الاستمرار في عمليات مصرفية منتظمة على الرغم من الوضع المضطرب جداً في المنطقة، وقد أمنت الحكومة تسهيلات مصرفية استثنائية وائتمانات طويلة المدى مما ساعد عدداً من المؤسسات الاقتصادية على اجتياز أزمات طارئة تعرضت لها بسبب الظروف، وعلى إعادة الطمأنينة والثقة إلى السوق المالية اللبنانية. وقد برهنت الليرة اللبنانية على قوة كبيرة إذ استقرت أسعار الصرف الأجنبي بعد تقلبات خفيفة خلال شهر حزيران على مستوى طبيعي وبالفعل كان سعر الدولار في أول حزيران في السوق المحلية ٣٢٢ قرشاً لبنانياً، وبعد ان ارتفع إلى ٣٢٦ قرشاً في ١٠ حزيران عاد تقريباً إلى السعر الذي كان معمولاً به قبل ٥ حزيران أي ٣٢٣ قرشاً لبنانياً.

وفي هذا دليل على أنه لم يكن هناك خروج رساميل ذات أهمية وان الثقة بالنظام الاقتصادي اللبناني لم تتأثر إلى أية درجة هامة .

لقد نجحت السياسة الرسمية إلى درجة بعيدة في حصر ذيول أزمة حيزان وتأثيراتها على الاقتصاد اللبناني وتفاعلات هذه التأثيرات فيه ، وقد كان هناك إمكانية لتشعب وتوسع هذه التأثيرات لتصبح شاملة وعميقة الجذور .

فالطلب على المستوردات قد انخفض بدرجة كبيرة نتيجة انخفاض عام بإنفاق القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية ، بما في ذلك إنفاق اللبنانيين المقيمين ، وإنفاق الأجانب من مقيمين أو زائرين أو عابرين ، وكذلك نتيجة نشوء صعوبات مادية في طريق شحن البضائع إلى لبنان . وبالإضافة إلى ذلك فقد حصل تقلص جديد في السوق النقدية بالنظر إلى عوامل عدم الاستقرار التي رافقت الأزمة أو نشأت عنها .

وإلى جانب التقلص بالسوق النقدية وانخفاض الإنفاق الخاص على الاستهلاك أدت عوامل عدم الاستقرار ذاتها إلى انخفاض في إنفاق القطاع الخاص على الاستثمار مما أدى إلى ما أشرنا إليه سابقاً من الركود في النشاط الاقتصادي في لبنان .

إلا ان حدة العوامل التي أدت إلى الركود لم تكن نفسها ولم تكن متساوية بالنسبة إلى كل القطاعات . فهي كانت أقوى حدة بالنسبة إلى القطاعات التي تعتمد على الخارج لتسويق إنتاجها من سلع وخدمات ، وخاصة ما كان يستهلك منها مباشرة في السوق المحلية كالسلع والخدمات المبيعة من السياح ورجال الأعمال الأجانب في لبنان والمصطافين . . . الخ وكالخدمات المرتبطة بحركة الترانزيت وعمليات المنطقة الحرة . وكذلك كانت حادة بالنسبة إلى الاستثمارات التي تعتمد كثيراً على اليد العاملة التي لا مهارة خاصة لها كالبناء مثلاً فهي بالإضافة إلى عوامل عدم الاستقرار التي حدثت من نشاط الاستثمار بشكل عام قد واجهت صعوبة عدم توفر اليد العاملة اللازمة .

وإزاء هذا الوضع أصبح على السياسة المالية أن تتجه نحو تحقيق غاية أنية محلية وهي مساندة الإنفاق الخاص والتعويض على النقصان الذي حصل فيه بزيادة إنفاق القطاع العام للحد من اتجاه الركود أولاً وبالتالي لمساندة النشاط الاقتصادي لاستعادة حركة توسعه .

هذه هي السياسة المالية التي اتبعتها السلطات المختصة لمعالجة الأوضاع الطارئة والتي سترد تفاصيلها فيما بعد .

ومن الجلي الآن ان مختلف النشاطات الاقتصادية أخذت بعد مضي وقت قصير من ظهور اتجاهات الركود ، تستعيد بعض نشاطها . وينتظر ما لم يطرأ ما ليس هو بالحسبان أن تكون السنة المقبلة فترة لاستعادة الاقتصاد اللبناني نشاطه الكامل .

أما فيما يتعلق بالسياسة المالية الطويلة المدى فهي تستند إلى معطيات تتعلق بهيكل الاقتصاد اللبناني، وبالاتجاهات الأساسية في حركة تطوره، وبالساسة الاجتماعية التي تتبعها الدولة. ففي سبيل تحديد هذه السياسة وإيضاح معالمها يجب ان تحلل أولاً هذه المعطيات.

٦ - لمحة عن أهم اتجاهات تطور الاقتصاد اللبناني

أ - الدخل الوطني

نشرت وزارة التصميم العام في أيار ١٩٦٧ وللمرة الأولى، إحصاءات عن الدخل الوطني اللبناني لعام ١٩٦٤. وقد قدرت الدخل الوطني بـ ٢٨٦١ مليون ليرة لبنانية أو ما يقارب ١٣٠٠ ل.ل. للفرد الواحد. وقد توزع الدخل بين مختلف القطاعات على الشكل الآتي:

جدول رقم - ٤ -

الدخل الوطني القائم حسب القطاع العام ١٩٦٤ (بملايين الليرات اللبنانية)

القطاع	القيمة	النسبة الى المجموع
الزراعة والحيوانات والاسماك	٣٨١	١٢
الصناعة	٤١١	١٣
الطاقة والمياه	٦٩	٢
البناء	١٧٨	٦
الخدمات	٢,١٦١	٦٧
التجارة	١٠٢٨	٣٢
المواصلات والاتصالات	٢٥٨	٨
السكن	٢٥٠	٨
المصارف والتأمين	١٠٨	٣
القطاع الحكومي	٢٤٥	٨
النشاطات الاخرى	٢٧٢	٨
الدخل الوطني القائم	٣,٢٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التصميم العام.

ان عدم توافر أرقام رسمية للدخل الوطني عن السنين اللاحقة يفقد هذه التقديرات فائدة المقارنة وتتبع تطور مستوى النشاط الاقتصادي . إلا انها تفيد من حيث هي تثبت نوع التركيب الخاص الذي يتميز به الدخل الوطني اللبناني ، كما أظهرته التقديرات غير الرسمية التي توفرت حتى الآن . وهذه التقديرات تبين خصائص مميزة للاقتصاد الوطني اللبناني هي :

١ - أهمية نسبية كبيرة للدخل الناتج في القطاع الخاص وصغر القطاع العام بالنسبة إليه .

٢ - أهمية نسبية كبيرة لقطاعات الخدمات إذ يبلغ نصيب هذه القطاعات من الدخل الوطني حوالي الثلثين كما أن نصف ذلك تقريباً أي حوالي الثلث يمثل الدخل من التجارة . وقد بلغ الدخل من الزراعة ١٢ بالمئة ، والدخل من الصناعة ١٣ بالمئة ، على الرغم من النمو الذي سجله هذان القطاعان في السنوات القليلة الماضية .

أما الإنفاق على ناتج مختلف القطاعات فقد توزع بحسب دراسة وزارة التصميم العام على الوجه التالي :

جدول رقم - ٥ -

الإنفاق على الناتج القومي لعام ١٩٦٤ (بملايين الليرات اللبنانية)

النسبة الى المجموع	المبلغ		
٨٧,٥	٢,٨٩٧		الاستهلاك
٧٩,٥		٢٦٣٦	القطاع الخاص
٨,٠		٢٦١	القطاع العام
٢١,٣	٧٠٥		الترسمل المحلي القائم
١٧,٢		٥٧١	القطاع الخاص
٤,١		١٣٤	القطاع العام
٣٠,١	٩٩٧		المصدرات من السلع والخدمات
٣٨,٩	١,٢٨٩		المستودرات من السلع والخدمات
١٠٠,٠	٣,٣١٠		الدخل الوطني القائم (بالاسعار الجارية)

ان العجز الكبير في القطاع الخارجي الذي تظهره هذه الأرقام والذي يفترض أن يغطيه رصيد حركة الرساميل الخارجية يرجح أن يكون مبالغاً فيه نتيجة وجود خطأ وسهو بمقدار هام. إنما لا يمنع ذلك من كون هذا الوضع قد مكن اللبنانيين من تخصيص نسب مرتفعة من الدخل الوطني للاستهلال وللإستثمار.

لا توجد إحصاءات رسمية للدخل الوطني للمدة التي تلت عام ١٩٦٤ كما ذكرنا سابقاً. لذلك لا يمكن قياس نتيجة ذلك على مستوى الدخل الوطني بأية درجة من الدقة. إنما هناك تقديرات بدائية مبنية على المؤشرات الاقتصادية المتوفرة، وهي تدل على ان مستوى نمو الدخل اللبناني القائم قارب السبعة بالمئة خلال عام ١٩٦٥ والتسعة أشهر الأولى من عام ١٩٦٦. ويسند ما لا يزيد على ربع الزيادة إلى قطاعي الزراعة والصناعة والباقي لقطاعات البناء والخدمات.

إلا ان هذا النمو السريع تدنى بسرعة عقب توقف بنك انترا عن الدفع في الفصل الأخير من عام ١٩٦٦، ثم عاد ليرتفع تدريجياً خلال الخمسة أشهر الأولى من عام ١٩٦٧ حتى انفجرت أزمة الشرق الأوسط في مستهل حزيران وتعرض الاقتصاد اللبناني إلى ركود كبير نسبياً، وخاصة في قطاع البناء وقطاعات الخدمات. ولا يستبعد أن يكون ذلك قد أدى إلى تدني في مستوى الدخل لهذا العام.

ب - الزراعة :

يمثل الدخل من الزراعة حوالي ١٢ بالمئة من الدخل الوطني القائم بينما يعتمد على الدخل من هذا القطاع كلياً أو جزئياً ما يقارب خمسين بالمئة من اللبنانيين. ويوزع هذا الدخل بنسبة ٦٠ بالمئة للمحاصيل الزراعية وحوالي ٤٠ بالمئة للمنتوجات الحيوانية والأسماك. وأهم المحاصيل الزراعية هي من الزراعات الكثيفة كالثمار والخضار. لا تتعدى قيمة إنتاج الحبوب أكثر من ١٠ بالمئة من قيمة الإنتاج الزراعي.

يصدر ما لا يزيد على ١٥ بالمئة من الإنتاج الزراعي المحلي إلى الأسواق المجاورة وبنسبة ضئيلة إلى بعض الأسواق الأوروبية وأهم هذه المصدرات هي الحمضيات والتفاح.

ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي عام ١٩٦٦، باستثناء الإنتاج الحيواني، بنسبة لا تقل عن ١٠ بالمئة (جدول رقم ١٩) وكانت أعلى الزيادات في قيمة إنتاج التفاح والموز والقمح والبطاطة والبندورة. وأهم عوامل هذه الزيادات هي التوسع بالري وباستعمال الأسمدة وكذلك ارتفاع بعض الأسعار نتيجة زيادة الطلب الخارجي. ان محاصيل عام ١٩٦٧ الزراعية هي إجمالاً أفضل مما كانت عليه عام ١٩٦٦ إلا ان بعض الأسعار تبدو أقل مما كانت عليه في ذلك العام أولاً لضعف

الطلب الخارجي وخاصة طلب الأسواق المجاورة ولزيادة المضاربة في هذه الأسواق من قبل أسواق بعض دول أوروبا الشرقية وخاصة فيما يتعلق بالبطاطة والبيض .

ان سياسة الحكومة الزراعية تهدف إلى توسيع وتنويع الزراعة . وهي تسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق حماية الإنتاج الزراعي والحد من التقلبات في الدخل من الزراعة وكذلك عن طريق تشجيع الاستثمار في الزراعة وزيادة إنفاق القطاع العام على إنمائها . وفي هذا السبيل تبنت الحكومة روزنامة الإنتاج الزراعي حيث تفيد استيراد بعض المحاصيل من موسم تسويق الإنتاج المحلي . كما انها خصصت الأموال الكافية لشراء التفاح بعد أن حددت أسعاراً دنيا له للحؤول دون تدنيها دون هذه الحدود .

وفي نطاق تشجيع الاستثمار في الزراعة فهي تنفذ برنامج المشروع الأخضر الذي يهدف إلى إنفاق ٤٠ مليون ليرة لبنانية على استصلاح الأراضي عن طريق إعطاء القروض الطويلة المدى على المزارعين بدون فائدة أو عن طريق إيداع المزارعين جزءاً يسيراً من تكاليف استصلاح أراضيهم يتراوح بين ١٨ و ٥١ بالمئة حسب تكاليف الأشغال ، في مصارف تسدد بعد أن يصبح المبلغ المودع والفوائد المتوجبة عليه طيلة عدد كبير من السنين مساوياً لتكاليف أشغال الاستصلاح . وهناك مبلغ ٣٠ مليون ليرة لبنانية من الأموال العامة مرصدة لتحسين الطرقات الزراعية وأقنية الري .

بالإضافة إلى الإنفاق العام على إنماء الزراعة عن طريق المشروع الأخضر هناك مشاريع الري التابعة لمشروع الليطاني الذي خصص ٢٣٥ مليون ليرة لبنانية تنفق خلال ١٥ سنة لري حوالي ٤٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي البعلية أي ما يعادل حوالي ١٥ بالمئة من الأراضي المزروعة .

ان هذه السياسة التشجيعية من جهة ، وازدياد الطلب الداخلي والطلب الخارجي بإطراد على أكثر المنتجات الزراعية اللبنانية خلال العدة سنوات الماضية من جهة أخرى ، أدى إلى تسريع التوسع والتنوع في الزراعة . إلا ان معدل النمو في هذا القطاع بقي ادنى بكثير مما هو عليه في أكثر القطاعات الأخرى .

ج - الصناعة

تشير المؤشرات المتوفرة إلى أن القطاع الصناعي ينمو باضطراب . إلا ان النمو يبدو انه يتم بمعدل معقول ويرجح انه أدنى بكثير من معدل النمو في قطاعات الخدمات وقطاع البناء ، وانه يقارب معدل النمو في قطاع الزراعة ، ويقارب نصيب هذا القطاع من الدخل الوطني القائم حوالي ١٣ بالمئة .

تنحصر النشاطات الصناعية إلى درجة هامة في تحضير وإنتاج المواد الغذائية والمشروبات، وفي إنتاج المنسوجات والمفروشات. أما أهم الصناعات فهي تضم المصافي ومولدات القوى الكهربائية ومعامل السمنتو وجميعها تسوق القسم الأكبر من إنتاجها محلياً.

ليس هناك دراسة عميقة لعملية النمو الصناعي في لبنان وللعوامل الرئيسية التي تعيق هذا النمو، انما يمكن على ضوء المعلومات المتوافرة استنتاج ما يلي، وبقدر هام من التأكيد: يشكل ضيق السوق المحلية العقبة الأهم في وجه التوسع الصناعي في لبنان وقد زاد من حدة هذه العقبة وجود وتزايد سياسات الحماية للصناعة في الأسواق المجاورة. ان ارتفاع السعر الخارجي لليرة اللبنانية خلال عدة سنوات ماضية أضعف من طاقة المنتجات اللبنانية على المزاجية في الأسواق الخارجية، وزاد من قدرة البضائع الأجنبية على مزاحمة المنتجات اللبنانية محلياً، وقد زاد من ضعف طاقة المنتجات الصناعية اللبنانية على المزاحمة ارتفاع الأجور وبعض التكاليف الأخرى الذي رافق التوسع السريع في قطاعات الخدمات.

وفي الجدول رقم - ٦ - الذي يلي إحصاءات لأهم المنتجات الصناعية اللبنانية.

الجدول رقم - ٦ -

الإنتاج الصناعي للمدة ١٩٦٤ - منتصف ١٩٦٧

النصف الأول ١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤		
٨٣٦	٨٢٢	١,٦٥٢	١,٤٨٢	١,٣٠٦	١٠٠٠ طن	المصافي (الزيت الخام الذي كرر)
٣٢٠	٢٩٨	٦٦٦	٥٨٢	٥٢٤	١٠٠٠٠٠٠ كلوات ساعة	الكهرباء
٥٢١	٤٩٩	١,٠٩٥	٩٧٠	٨٨١	١٠٠٠ طن	السمنتو
١,٥٣٨	١,٢٤٤	٢,٥٦٠	٢,٤٣٢	٢,٥٣٠	١٠٠٠ طن	منتجات التبغ
١,٣٨٦	١,٤٩٤	٣,١٥٠	٢,٠٢٠	١,٩٤٤	١٠٠٠ طن	المصاغ الذهبية

المصدر: وزارة التصميم العام بالنشرة الإحصائية الشهرية.

لا تتوفر لدينا إحصاءات شاملة عن الإنتاج الصناعي في لبنان، والمنتجات القليلة التي تتوفر لدينا إحصاءات عنها والمثبتة في الجدول رقم - ٦ - أعلاه تشير إلى توسع كبير خلال عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦. إلا أن هذا التوسع تدنى معدله إلى درجة كبيرة خلال النصف الأول من عام ١٩٦٧ وخاصة فيما يتعلق بتكرير الزيت وإنتاج الطاقة الكهربائية والسيمنتو ويعود ذلك على ما نعتقد تأثير أزمة بنك أنترا. أما تدني إنتاج المصاغ الذهبية بنسبة تقارب ٨ بالمئة، فيعود على ما نعتقد إلى تدني إنفاق السياح في لبنان، لما لهذا الإنفاق من ترابط مع حجم مبيعات الصاغة. أن إنتاج مواد التبغ ومنتجاته فقد زادت خلال النصف الأول من عام ١٩٦٧، ويعود ذلك إلى تحول في الاستهلاك من التبغ الأجنبي إلى التبغ المحلي نتيجة زيادة أسعار السجائر المستوردة وإلى تحسين ملحوظ في إدارة شركة الحصر.

على الرغم من ضيق نطاق هذه المؤشرات، يمكن ترجيح الاستنتاج بأن النشاط الصناعي بوجه عام قد أصابه بعض الركود خلال النصف الأول من عام ١٩٦٧ نتيجة للظروف الطارئة وقتذاك.

وبدل الخروج من تأثير هذه الظروف تدريجياً جاء انفجار أزمة الشرق الأوسط في حزيران ١٩٦٧ عاملاً جديداً لتعميق هذا الركود وتوسيعه. فقد توقف عدد قليل من النشاطات عن العمل كلياً إنما لفترة قصيرة جداً. وانقصت بعض النشاطات الأخرى ساعات العمل لديها. وأكثر من تأثر بهذه الأزمة صناعات مواد البناء والسياحة وبعض الخدمات الأخرى. إلا أن جميعها هي الآن في طور استعادة نشاطها.

وتتبع حالياً الحكومة سياسة تشجيعية للصناعة. فهناك قانون يعفي المؤسسات الصناعية من الضرائب لمدة ست سنوات إذا توافرت فيها شروط معينة:

- (١) إنتاج سلعة جديدة أي سلعة لم تكن تنتج في لبنان قبل بدء المدة التي يطبق خلالها القانون.
- (٢) وأن لا يقل الرأسمال الثابت فيها عن مليون ليرة لبنانية،
- (٣) وأن لا تقل مجموع الأجور والرواتب المدفوعة عن ١٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية سنوياً. وفي حال إقامة هذه الصناعات في المناطق المتخلفة اقتصادياً نسبياً يكون الإعفاء لمدة عشر سنوات بدل الستة ويخفض كل من الشرطين الآخرين إلى النصف.

وإلى جانب ذلك تخضع، لغايات حماية الصناعة، إقامة الصناعات لرخصة تصدرها وزارة الاقتصاد الوطني ويشترط في إعطائها أن يكون إنتاج الصناعات التي هي من ذات النوع لم يكف لتلبية ٥٠ بالمئة من الطلب المحلي خلال الثلاث سنوات السابقة لطلب الرخصة.

ثم انه قد أنشئ لدى وزارة الاقتصاد الوطني هذه السنة مجلس للإنماء الصناعي غايته دراسة

أوضاع الصناعة وإعطاء التوصيات بالإجراءات والسياسات اللازمة للإسراع بعملية إنماء هذا القطاع.

د - البناء

لقد كان قطاع البناء ناشطاً عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ كما تدل على ذلك مساحة البناء المرخصة. وإذا اعتمدنا هذا الدليل أساساً نستنتج أن حركة البناء قد زادت عام ١٩٦٥ بنسبة ٤٠ بالمئة ونسبة ٣١ بالمئة عام ١٩٦٦. وفيما يلي جدول بعدد رخص البناء الممنوحة وبالمساحات المرخصة:

الجدول رقم ٧ - نشاط البناء الخاص للمدة ١٩٦٤ - منتصف عام ١٩٦٧

١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	
١,٢٢٢	١,٠٢٨	١,٩٥٦	١,٧٠٠	١,٥١٧	عدد الرخص الممنوحة
٥٤٨	٨٥٣	١,٧٣٤	١,٣٢٠	٩٤٢	المساحة المرخصة (١٠٠٠ م.)

المصدر: وزارة التصميم العام، النشرة الإحصائية الشهرية.

لقد كان عدد رخص البناء الممنوحة في النصف الأول من عام ١٩٦٧ أكبر منه في المدة ذاتها من عام ١٩٦٦. إلا أن المساحة المرخص بها كانت أقل بمدى كبير إذ قاربت نسبة النقصان فيها ٣٦ بالمئة.

لقد تعرض هذا القطاع إلى انخفاض في النشاط بسبب أزمة بنك أنترا والتقلص بحجم التسليفات المصرفية الذي نتج عنها وكذلك تأثر جو الاستثمار العام بها. بالإضافة إلى ذلك فقد كانت رداءة أو عدم ملائمة الطقس عاملاً آخرًا حد من نشاط البناء في الفترة المشار إليها.

وعند اندلاع حرب الشرق الأوسط في أوائل حزيران تفاقمت عوامل عدم الاستقرار والتردد بالنسبة إلى المستقبل. ثم فقد هذا القطاع اليد العاملة التي يحتاجها فانحصر النشاط فيه إلى درجة الانعدام تقريباً.

لقد كان هذا القطاع لمدة طويلة، قوة محركة في النشاط الاقتصادي في لبنان. إذ اتسم بمعدل نمو مرتفع جداً فأفادت من ذلك النشاطات العديدة المرتبطة فيه مباشرة أو مداورة عن طريق زيادة الطلب على منتوجاتها من السلع والخدمات. لذلك فإن مجرد تباطؤ معدل النمو في هذا القطاع ولو لم يؤد ذلك إلى انخفاض في مستوى النشاط فيه، يكون له أثره الانكماشى على عدة نشاطات أخرى، مما يوجب أن تراعي السياسة الاقتصادية هذه الحقيقة.

هـ - السياحة

للسياحة أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني اللبناني. فهي مصدر هام للدخل، وكون القسم الأكبر من هذا الدخل هو بالنقد الأجنبي يجعلها وسيلة هامة للتغطية في عجز الميزان التجاري. ففي عام ١٩٦٤ قدر الدخل بالعملات الأجنبية من السياحة بحوالي ١٩٥ مليون ليرة لبنانية، أو ما يعادل حوالي ٢٠ بالمئة من قيمة مجموع مصدرات لبنان من السلع والخدمات. ولا توجد تقديرات للسنوات اللاحقة إنما تدل الإحصاءات المتوفرة والواردة في الجدول ٨ أدناه ان الدخل من هذا المصدر ينمو بإطراد وبمعدل يفوق معدل نمو الدخل الوطني، وتطورات السياحة العالمية التي تشير كما بينا سابقاً إلى توسع كبير، وتدلل على إمكانية توسع هذا النمو وتسارعه في المستقبل ما لم يطرأ تغيير أساسي على معطيات السياحة والسفر في المنطقة.

الجدول رقم - ٨ -

تطور القطاع السياحي للفترة ١٩٦٠ - حزيران ١٩٦٧

السنة	عدد الزوار بالآلاف ^(١)	عدد الفنادق	طاقة الفنادق على استيعاب بالوف تحت ليالي بالسنة	معدل الاشغال في الفنادق ^(٢)	الدخل من السياحة بملايين الليرات اللبنانية	نسبة الزيادة
١٩٦٠	٢٣٣	١٨٦	٣,٩٩٠	٥١,٩	٠٠٠	٠٠٠
١٩٦١	٢٩٨	١٨١	٤,٥٥٧	٤٩,٤	١٤٥	٧
١٩٦٢	٣٢١	١٨٢	٤,٠٩٥	٤٩,٤	١٥٥	١٠
١٩٦٣	٣٩٠	١٨٨	٤,٢٢٤	٥٢,٢	١٧٠	١٥
١٩٦٤	٤٧٢	١٩٣	٤,٥٠٤	٥٥,٤	١٩٥	٢٧
١٩٦٥	٦٠١	٢٠٢	٤,٧٥٨	٦٠,٩	٤٤٨ ^(٣)	١٥
١٩٦٦	٧٠١	٢٠٣	٤,٨٢٢	٦٨,٤	٢٨٥ ^(٣)	
١٩٦٦ النصف الاول	٣٠٣	٠٠٠	٠٠٠	٦٦,٠	٠٠٠	
١٩٦٧ النصف الاول	٢٧٦	٠٠٠	٠٠٠	٤٩,٠	٠٠٠	

مصدر جدول ٨: المجلس الوطني للسياحة وميزان المدفوعات اللبناني.

(١) باستثناء السوريين

(٢) فنادق بيروت فقط

(٣) تقديرات بدائية

تدل الإحصاءات الواردة في الجدول - ٨ - أعلاه أن عدد الزوار الأجانب باستثناء السوريين منهم أصبح الآن ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام ١٩٦٠، وأن الدخل من السياحة قد زاد منذ عام ١٩٦١ بمعدل يتراوح بين ٧ بالمئة و ٢٧ بالمئة.

بقيت طاقة الفنادق على الاستيعاب في لبنان (تحت - ليالي في السنة) على ما كانت عليه تقريباً خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٣، كما بقيت كذلك دون تغيير ملحوظ نسبة الأشغال. وكون عدد الزوار الأجانب كان بارتفاع مستمر منذ ١٩٦١، فهو يدل على أن معدل بقاء الزوار في لبنان قد انخفض.

إلا أن عدد الفنادق أخذ يرتفع منذ عام ١٩٦٣ وزادت الطاقة على الاستيعاب. وقد رافق ذلك زيادة نسبة الإشغال لا تقل عن ٣٠ بالمئة. وارتفع الدخل من السياحة بسرعة أكبر مما يدل على أن معدل الإنفاق للزائر الواحد قد ارتفع أيضاً.

لقد تعرضت السياحة لنكسة كبيرة نتيجة لاندلاع الحرب في الشرق الأوسط في حزيران ١٩٦٧. وقد تدنت نسبة إشغال الفنادق إلى أقل من ١٠ بالمئة في شهر حزيران، ثم ارتفعت تدريجياً فبلغت حوالي ٣٠ بالمئة في آب وهي حوالي ٦٠ بالمئة حالياً.

و - تجارة الترانزيت

تدل إحصاءات تجارة الترانزيت عبر المنطقة الحرة في بيروت (الجدول رقم - ٩ -) أن حجم هذه التجارة قد تعرض لنقصان كبير عام ١٩٦٥. وقد ارتفع عام ١٩٦٦ إنما بقي دون مستواه لعام ١٩٦٤، ثم عاد وانخفض في النصف الأول من عام ١٩٦٧، والإحصاءات المتوفرة على قلتها تشير إلى أمرين: أولاً أن مستوى هذا النشاط هو عرضة لتقلبات كبيرة نسبياً، وثانياً أن معدل نموه هو أدنى من معدل نمو أكثر نشاطات الخدمات اللبنانية الأخرى.

من المرجح أن أحد العوامل التي تحد من نمو حركة الترانزيت عبر المنطقة الحرة هو ارتفاع حجم المستوردات وما ينتج عنه من ضغط على تسهيلات المرفأ، وبالتالي تأخر في عمليات التفرغ وزيادة في التكاليف. أما العوامل التي تتسبب بالتقلبات بمستوى الترانزيت فهي غالباً ما تكون خارجية.

إن بناء الحوض الثالث قد يخفف كثيراً، وإلى بعض الوقت، من العوائق التي تحد من نمو حجم الترانزيت، إنما تبقى التقلبات في حجم الترانزيت خاضعة للتطورات المقبلة في بلدان المنطقة. والجدول رقم - ٩ - التالي يعطي حجم الترانزيت خلال الخمس سنوات الماضية.

جدول رقم - ٩ -

حجم الترانزيت عبر المنطقة الحرة للسنوات ١٩٦٣ - حزيران ١٩٦٧
بآلاف الأطنان المترية

السنة	١٠٠ طن متري
١٩٦٣	٢٦٤
١٩٦٤	٣٢٨
١٩٦٥	٢٢٢
١٩٦٦	٣٠٥
١٩٦٦ النصف الأول	١٤٤
١٩٦٧ النصف الأول	١٤٥

المصدر: وزارة التصميم العام، النشرة الإحصائية الشهرية.

يتبين مما تقدم ان للاقتصاد اللبناني خصائص فريدة. فالخدمات تشكل ما يعادل حوالي ٧٠ بالمئة من قيمة الإنتاج القومي، بينما تشكل قيمة السلع (صناعة وزراعة) ٣٠ بالمئة منه. وتعتمد السوق اللبنانية إلى حد كبير على الأسواق الخارجية لتلبية حاجاتها المتزايدة من السلع وتسدد القسم الأكبر من قيمة السلع المستوردة بمبيع الخدمات المختلفة التي تنتجها. والاتجاهات الحالية هي نحو ازدياد أهمية الخدمات في الاقتصاد الوطني ونحو اعتماد أشد على الدخل منها لتغطية قيمة المستوردات من السلع المتزايدة النمو بسرعة.

ويفسر ذلك كون الطلب على الخدمات بشكل عام معروف بحساسية للتغيير بالدخل تفوق حساسية الطلب على أكثر الحاجيات من السلع خصوصاً تلك التي ينتجها ويصدرها لبنان. لذلك، وما لم تتدخل تطورات وعوامل أخرى، وطالما أن الدخل في الأسواق التي تستهلك الخدمات اللبنانية هو بارتفاع فمن المنتظر أن يزيد الطلب على هذه الخدمات ويزيد بالتالي الدخل منها بنسب أعلى من نسبة زيادة الطلب على الكثير من السلع التي يصدرها لبنان وأعلى من نسبة زيادة دخله من هذه المصدرات. ونمو الاقتصاد اللبناني يعكس هذا الواقع الذي تميز به طيلة العشرة أو الخمسة عشر سنة الماضية مسجلاً معدلاً للنمو في مختلف قطاعات الخدمات يفوق بمدى بعيد معدل النمو في الزراعة والصناعة. . وليس هناك ما يشير إلى تغيير أساسي محتمل الوقوع في هذه الاتجاهات. ومن الناحية الاقتصادية البحتة قد لا يكون هناك من مأخذ على تشجيع هذه الاتجاهات وتركها دون تعديل بغية تأمين أعلى معدل ممكن من النمو للدخل الوطني اللبناني.

إلا ان هناك اعتبارات أخرى منها ما يتعلق بكون الطلب على الخدمات اللبنانية خاضعاً لتأثيرات خارجية وغير اقتصادية، مما يحد من قدرة السلطات المعنية على تأمين استقرار الدخل من هذه النشاطات، ويجعله عرضة لتقلبات ضارة بسلامة الاقتصاد الوطني، ومنها ان نسبة العمالة لليد العاملة بالنسبة إلى الرأسمال الموظف في أكثر هذه النشاطات هي أدنى مما هي في الزراعة والصناعة. ومنها كذلك أن النمو في هذه القطاعات يحد من توزيع المكاسب من النمو بين المواطنين وقد يزيد من التفاوت في توزيع الثروة والدخل.

لذلك، وعلى ضوء هذه المعطيات، نرى ان السياسة الاقتصادية الطويلة المدى يجب أن تهدف من جهة، إلى تحقيق نمو أسرع في القطاعات المنتجة للسلع لتعميم الازدهار وتحقيق توزيع للدخل أكثر عدالة، ومن جهة أخرى على تقوية عوامل الاستقرار في نشاطات الخدمات للحد من تقلباتها وللاستفادة من طاقتها على النمو السريع لزيادة معدل نمو الدخل الوطني.

ثالثاً: السياسة المالية

على ضوء ما تقدم من تحليل للأوضاع الاقتصادية الحالية والاتجاهات التطور في الاقتصاد اللبناني يمكن استخلاص ما يلي:

لقد تعرض الاقتصاد اللبناني لضغوط وتطورات مالية وتجارية واقتصادية عامة في أهم الأسواق التي يتعامل معها. وقد عملت هذه الضغوط على الحد من توسع التسهيلات المصرفية فيه وعلى زيادة كلفتها. وعندما توقف بنك أنترا عن الدفع، نشأ وضع جديد أدى إلى تقلص فعلي في السوق النقدية وإلى بعض الركود في عدد من النشاطات الاقتصادية. وما أن أخذت حالة الركود هذا بالزوال، حتى اندلعت الحرب في الشرق الأوسط مما أدى إلى توسيع الركود وتعميقه بالنسبة إلى عدد من القطاعات الاقتصادية في لبنان.

هذا من جهة الظروف الطارئة أما عن بناء الاقتصاد الوطني والاتجاهات الأساسية في تطوره فقد دل التحليل الموجز والوارد هنا على ان قطاعات البناء والخدمات تنمو بمعدل مرتفع نسبياً، بينما يقصر عن ذلك قطاعا السلع (الزراعة والصناعة) وإلى درجة ملحوظة. ودل التحليل المذكور أيضاً على ان لهذا النمط من النمو محاذير اقتصادية تتعلق بمتطلبات الاستقرار بمستوى الدخل ومحاذير اجتماعية تتعلق بتوزيع مكاسب النمو الاقتصادي وبعادلة توزيع الدخل وكذلك بضرورة استيعاب الزيادات في اليد العاملة.

بناء على ذلك فالسياسة المالية تهدف في المدى القصير إلى التعويض عن التدني في إنفاق القطاع الخاص على الاستهلاك وعلى الاستثمار وإلى تنشيط الحركة الاقتصادية. أما في المدى

الطويل فهي تهدف الى تشجيع إنماء قطاعات السلع وتنشيطها وإلى توسيع نطاق الازدهار الاقتصادي دون الحد من توسع نشاطات الخدمات، وإلى دعم العوامل التي تقوي من استقرار مستوى الدخل من الخدمات واستغلال طاقة هذه النشاطات على التوسع والنمو بسرعة.

ان عمليات الخزينة خلال العام الحالي ومشروع الموازنة لعام ١٩٦٨ المقدم لمجلسكم الكريم تعكسان هذه السياسة.

ففي نطاق تشجيع الإنفاق عمدت الحكومة إلى وضع ما يقارب خمسين مليون ليرة في التداول بأيدي المستهلكين عن طريق دفع ودائع صغار المودعين لدى بنك أنترا بعد أن جمّد توقف هذا المصرف عن الدفع حسابات هؤلاء المودعين. كما عمدت الحكومة إلى الإسراع بتنفيذ الأشغال العامة وأمنت عملية التمويل عن طريق تحريك بعض الحسابات الراكدة نسبياً لدى بعض المصالح المستقلة متجاوزة بذلك الصعوبة الناشئة عن تدني الواردات الجارية والتي نتجت عن الظروف الطارئة التي تعرضنا لها. وكان ذلك عن طريق استعادة سلفات بموجب مراسيم اشتراعية وتحويل حسابات عامة مجمدة إلى حساب الخزينة، وقد بلغت الأموال التي أمنت بهذه الوسائل ما يقارب ٢٧ مليون ليرة لبنانية. وبالإضافة إلى ذلك فقد خصصت الحكومة بواسطة سلفة خزينة، وبناء على قانون صدقه مجلسكم الكريم مبلغ عشرة ملايين ليرة لتأمين قروض عن طريق بنك التسليف للنشاطات التي تعرضت لصعوبات جدية بسبب الظروف الطارئة وذلك لمساعدتها على تجاوز هذه الصعوبات والمحافظة على مستوى عملها. كما انها ابتاعت بمبلغ مليون ليرة لبنانية منتجات محلية قدمتها إلى بعض الدول العربية الشقيقة.

أما فيما يختص بمشروع موازنة عام ١٩٦٨ فعلى الرغم من أن وضع الموازنة ونمطها تحددهما إلى درجة كبيرة الالتزامات السابقة فإن اتجاهات السياسة المالية تكمن إلى مدى بعيد في القرارات الجديدة حول مقترحات الإنفاق الجديد وحول التعديلات في الضرائب والرسوم. ان هذه القرارات هي التي تحدد ما إذا كان تأثير الموازنة الحدي هو توسعي أم تقلصي وما إذا كان باتجاه تضيق الفروقات في الدخل أو توسيعها وما إذا كان يركز على التوسع في بعض القطاعات أم لا.

رأي الحكومة أن مشروع الموازنة المقدم إلى مجلسكم الكريم هو ذو تأثير توسعي وهو يساعد على الحد من توسع فروقات الثروة وربما على تضيق هذه الفروقات، كما أنه يركز على التوسع في المجالات التي تدعم طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية.

خصائص مشروع موازنة ١٩٦٨

أشرنا في مقدمة هذه الفدلكة إلى أن أرقام مشروع موازنة ١٩٦٨ بلغت بصورة إجمالية /٦٩٩,٢/ مليون مقابل /٦٨٩,٤/ مليون ليرة في عام ١٩٦٧، وتتوزع هذه الأرقام بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة بالمقارنة مع أرقام موازنات ١٩٦٧ كما يلي:

الجدول رقم - ١٠ -

مشروع موازنة ١٩٦٨ (العامة والملحقة) مقارناً مع موازنة ١٩٦٧ (بملايين الليرات)

نسبة	الفروقات		مشروع		
	نقصان	زيادة	موازنة ١٩٦٨	موازنة ١٩٦٧	
الفرق المئوية					
٠,٢٧	١,٧		٦٣١,٢	٦٣٢,٩	الموازنة العامة
٢٠,٧٠		٦,٥	٣٧,٩	٣١,٤	موازنة الهاتف
٤,٤٣		٠,٧	١٦,٥	١٥,٨	موازنة اليانصيب الوطني
١٨٥,٠٠		٣,٧	٥,٧	٢	موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري
٠,٧٣		٠,٦	٧,٩	٧,٣	موازنة الجامعة اللبنانية
	١,٧	١١,٥	٦٩٩,٢	٦٨٩,٤	المجموع
		١,٧			
		٩,٨			

أولاً - نفقات الموازنة العامة

بلغت أرقام نفقات الموازنة العامة (الأجزاء الثلاثة) /٦٣١٢٥٠٠٠٠/ ل.ل. مقابل /٦٣٢٨٨١٠٠٠/ ل.ل. في عام ١٩٦٧ أي بنقص قدره /١٦٣١٠٠٠/ ل.ل. وهذا ما يوازي نسبة مئوية تبلغ ٠,٢٦٪.

وتوزع هذه الاعتمادات على كل من الأجزاء الثلاثة بالمقارنة مع اعتمادات موازنة عام ١٩٦٧ كما يلي:

النسبة المئوية	الفروقات				الجزء
	نقصان	زيادة	مشروع ١٩٦٨	موازنة ١٩٦٧	
٥,٥٥		٢٣٧٧٢٤٠٠	٤٥١٩٧٨٦٠٠	٤٢٨٢٠٦٢٠٠	الأول
١١,٢٦	١٤٩٧٢٤٠٠		١١٨٠٢١٤٠٠	١٣٢ ٩٩٣ ٨٠٠	الثاني
١٤,٥٥	١٠٤٣١٠٠٠		٦١٢٥٠٠٠٠	٧١ ٦٨١ ٠٠٠	الثالث
	٢٥٤٠٣٤٠٠	٢٣٧٧٢٤٠٠	٦٣١٢٥٠٠٠٠		
٠,٢٦	٢٣٧٧٢٤٠٠				
	١٦٣١٠٠٠				

اما الفروقات بين أرقام المشروع وبين أرقام موازنة ١٩٦٧ موزعة على كل من الأجزاء الثلاثة بالنسبة لكل وزارة بمفردها فتظهر في الجداول رقم ١١ و ١٢ و ١٣ الملحقه. وقد ذكر في الجدولين رقم ١٤ و ١٥ الملحقين مجموع ما يصيب كل وزارة من اعتمادات المشروع مع النسبة المئوية لهذه الاعتمادات ومجموع اعتمادات الموازنة موزعة على البنود والأجزاء مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء.

يبدو من المقارنات المذكورة سابقاً ان هناك انخفاضاً طفيفاً في مجموع اعتمادات الأجزاء الثلاثة ومن زيادة في اعتمادات الجزء الأول وهذا يدعو إلى التوضيح التالي:

بالنسبة إلى الجزء الأول

تتضمن اعتمادات هذا الجزء، فضلاً عن نفقات سير الإدارة العادية (بما فيها نفقات التربية والدفاع والإعلام والسياحة وسواها)، القسم الأكبر من نفقات التحويل كنفقات المعالجة الصحية للفئة المعوزة من المواطنين وبعض النفقات الاجتماعية من مساعدات ومنح وتعويضات، ولاسيما تلك العائدة لتعاونية الموظفين وسواها.

لقد تطورت أرقام الجزء الأول خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم

١٦ التالي:

الجدول رقم - ١٦ -

تطور أرقام الجزء الأول خلال سني ١٩٦٣ - ١٩٦٨

السنة	اعتمادات الجزء الأول بالاف الليرات	الزيادة	نسبة الزيادة المئوية
١٩٦٣	٢٣٦٤٨٤	-	-
١٩٦٤	٢٨٨٩١٥	٢٥٤٣١	١٠,٧٥
١٩٦٥	٣٢١٧٦١	٣٢٨٤٦	١١,٣٧
١٩٦٦	٣٧٢٦٠٣	٥٠٨٤٢	١٥,٨٠
١٩٦٧	٤٢٨٢٠٦	٥٥٦٠٣	١٤,٩٣
مشروع ١٩٦٨	٤٥١٩٧٩	٢٣٧٧٣	٥,٥٥

يلاحظ من البيان الآنف الذكر ان زيادة اعتمادات هذا الجزء انخفضت في مشروع موازنة ١٩٦٨ عن زيادات السنين السابقة بصورة ملحوظة، بحيث اقتصرت على نسبة ٥,٥٥ بالمئة مقابل ١٥ بالمئة في كل من سنتي ١٩٦٧ و ١٩٦٦، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عصر النفقات الذي ادى إلى هذا الانخفاض في معدل الزيادة أصاب النفقات الإدارية الصرفة وحدها، في حين انه لم يصب الاعتمادات المتعلقة بالشؤون التربوية والدفاعية، والسياحة والإعلامية والصحية والاجتماعية وسواها، بل على العكس، فقد زادت أرقام ذلك من مراجعة تفاصيل اعتمادات المشروع.

وتجب الإشارة هنا إلى أن الحد من زيادة النفقات الإدارية المذكور آنفاً والحاصل في أرقام موازنة ١٩٦٨، ليس سوى مرحلة من مخطط طويل المدى تنوي وزارة المالية تحقيقه، وهو يهدف إلى ضبط النفقات الإدارية إلى أدنى حد اقتصادي ممكن بغية توفير مبالغ متزايدة تخصص لمشاريع التنمية من إنشاء وتجهيز وسواها.

أما بالنسبة إلى الجزء الثاني فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات التجهيز والإنشاء العادية السنوية، والمساهمات في نفقات المؤسسات والمصالح المستقلة ذات المنفعة العامة كالانعاش والضمان الاجتماعي ومكتب الفاكهة ومكتب التحرير ومصلحة سكك الحديد والنقل المشترك ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وسواها. وقد تطورت أرقام الجزء الثاني خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم - ١٧ - التالي:

الجدول رقم - ١٧ -

تطور أرقام اعتمادات الجزء الثاني خلال سني ١٩٦٣ - ١٩٦٨

السنة	اعتمادات الجزء الثاني بالاف الليرات	الزيادة	النقصان	النسبة المئوية الفرق
١٩٦٣	٩٩٢١٦	-	-	-
١٩٦٤	١١٢٠٨٥	١٢٨٦٩	-	١٢,٩٧
١٩٦٥	١٣٥٢٦٠	٢٣١٧٥	-	٢٠,٦٨
١٩٦٦	١٣٢٣٩٧	-	٢٨٦٣	٢,١٢
١٩٦٧	١٣٢٩٩٤	٥٩٧	-	٠,٤٥
مشروع ١٩٦٨	١١٨٠٢١	-	١٤٩٧٣	١١,٢٦

وقد اعتمدت في تحديد أرقام اعتمادات هذا الجزء في مشروع موازنة ١٩٦٨ ، سياسة لحظ المبالغ اللازمة ضمن حدود طاقة الإدارات المختصة على التنفيذ، بحيث خفضت الاعتمادات المطلوبة التي يقابلها مبالغ هامة مدورة من سنين سابقة لنفس الغاية، وبحيث زادت الاعتمادات التي يقتضي زيادتها والتي لا يقابلها مبالغ مدورة.

لقد بلغ مجموع الاعتمادات المدورة من موازنات السنين السابقة إلى موازنة ١٩٦٧ / ٢٨٥ / مليون ليرة تقريباً، أصاب منها الجزء الثاني موضوع البحث ما يلي:

اعتمادات معقودة ٥٧٧٥٠٤٢٣ ل.ل

اعتمادات غير معقودة ٧٧٤٨٧٦٥٠ ل.ل

المجموع ١٣٥٢٣٨٠٧٣ ل.ل

لا يتظر أن تنخفض أرقام الاعتمادات المدورة من موازنة ١٩٦٧ إلى موازنة ١٩٦٨ عن الأرقام المذكورة آنفاً، على اعتبار ان تطور أرقام الاعتمادات المدورة خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبين فيما يلي) يشير إلى تصاعد في قيمة هذه الاعتمادات وان تعجيل التنفيذ الذي تحاول الإدارة تحقيقه في عام ١٩٦٧ لن يؤدي إلى أكثر من تجميد نسبة هذا التصاعد.

الاعتمادات المدورة للسنوات ١٩٦٣ - ١٩٦٧ (بملايين الليرات)

١٩٦٣ - ١٩٦٤	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	المجموع
اعتمادات غير معقودة	٣	٨١	٥١	١٣٥
اعتمادات معقودة	٢٣	٦٠	٣٤	١١٧
	٢٦	١٤١	٨٥	٢٥٢

١٩٦٤ - ١٩٦٥	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	المجموع
اعتمادات غير معقودة	١	٦٩	٦٥	١٣٥
اعتمادات معقودة	١٩	٦٨	٤٦	١٣٣
	٢٠	١٣٧	١١١	٢٦٨

١٩٦٥ - ١٩٦٦	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	المجموع
اعتمادات غير معقودة	١	٧١	٦١	١٣٣
اعتمادات معقودة	١٦	٦٦	٤٤	١٢٦
	١٧	١٣٧	١٠٥	٢٥٩

١٩٦٦ - ١٩٦٧	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	المجموع
اعتمادات غير معقودة	١	٧٧	٨٨	١٦٦
اعتمادات معقودة	١٤	٥٨	٤٧	١١٩
	١٥	١٣٥	١٣٥	٢٨٥

فبناء على هذه الأرقام تصبح اعتمادات الجزء الثاني المتوفرة للتنفيذ والإنفاق في عام ١٩٦٨ زهاء /٢٥٣/ مليون ليرة بين اعتمادات أساسية مرصدة في مشروع الموازنة واعتمادات مدورة إليها (٢٥٣=١٣٥+١١٨). وهذا يوضح بأن سياسة تخفيض اعتمادات الجزء الثاني التي تقابلها اعتمادات مدورة، لن تؤدي إلى انخفاض نسبة الإنفاق على مشاريع التجهيز والإنشاء السنوية. وان متوفرات هذه الاعتمادات، من أساسيه ومدورة، تفوق طاقة الإدارات المختصة على التنفيذ إذا ما قسنا ذلك بمعدل ما تنفقه سنوياً وهي تسمح لهذه الإدارة بزيادة الإنفاق حسب مقدرتها على ذلك.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ان وزارة المالية دائبة على إيجاد الحلول المناسبة لقضية تصاعد أرقام الاعتمادات المدورة، وانها تأمل، أما عن طريق أخذ الاعتمادات المدورة بعين الاعتبار عند تحديد أرقام اعتمادات الموازنات، وأما عن طريق وضع مشاريع التشريعات اللازمة لهذه الغاية تأمل الوصول إلى تبسيط قضية هذه الاعتمادات وتخفيض أرقامها إلى أدنى الحدود الممكنة، بحيث تصبح جميعها قابلة للتنفيذ السريع.

وأما بالنسبة إلى الجزء الثالث فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات برامج التجهيز والإنشاء الطويلة المدى، وقد تطورت أرقامها خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم - ١٨ - التالي:

الجدول رقم - ١٨ -

تطور أرقام اعتمادات الجزء الثالث خلال سني ١٩٦٣ - ١٩٦٨

السنة	اعتمادات الجزء الثالث بآلاف الليرات	الزيادة	النقصان	النسبة المئوية للفرق
١٩٦٣	٦٢٧٠٠			
١٩٦٤	٧٥٤٠٠	١٢٧٠٠		٢٠,٢٥
١٩٦٥	٥٧٧٦٩		١٧٦٣١	٢٣,٣٨
١٩٦٦	٨٥٧٣٥	٢٧٩٦٦		٤٨,٤١
١٩٦٧	٧١٦٨١		١٤٠٥٤	١٦,٣٩
مشروع ١٩٦٨	٦١٢٥٠		١٠٤٣١	١٤,٥٥

ان كافة اعتمادات هذا الجزء ناتجة عن قوانين برامج طويلة المدى، وهي مطابقة لما يجب أن يرصد من اعتمادات دفع لهذه البرامج، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المقترحة بموجب أحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من مشروع قانون الموازنة التي ترمي إلى إحداث مشروع جديد لإشغال المباني المدرسية وإلى تعديل توقيت رصد اعتمادات دفع بعض المشاريع وفقاً لحاجات الإدارات المختصة.

وتجدر الإشارة إلى انه رصد في هذا الجزء في مشروع موازنة ١٩٦٨ اعتماد دفع قدره / ١٠ / ملايين ليرة لتأمين بعض النفقات الأولية لمشروع الـ / ٢٠٠ / مليون ليرة الصادر بموجب المرسوم

الاشتراعي رقم ٧١ تاريخ ٥/٨/١٩٦٧ والمتعلق بتأمين بعض التجهيزات الأساسية للبلاد، مع العلم ان الحكومة ستسعى إلى تنفيذ اشغال القسم الأكبر من هذا المشروع في غضون أربع أو خمس سنوات بواسطة شركات وطنية وأجنبية تتولى بنفسها التمويل الذي تسدد الحكومة قيمته أقساطاً في مدة (٨) سنوات تقريباً.

وهكذا تبين أرقام النفقات في مشروع موازنة ١٩٦٨ الخطوط الكبرى لسياسة الدولة في هذا المجال، فهي قد عمدت إلى الحد من زيادة النفقات الإدارية بعد أن عدلت بعض الضرائب، لتوفر موارد أكثر للإنفاق على الإنماء والتجهيز وتحقيق دور أكبر في عملية الإنماء الاقتصادي.

ثانياً: الموازنات الملحقه

١ - موازنة مديرية الهاتف العامة

بلغت أرقام مشروع موازنة مديرية الهاتف العامة / ٣٧ ٨٩٨ ٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ٣١ ٣٥٩ ٠٠٠ / ل.ل. في عام ١٩٦٧ أي بزيادة قدرها / ٦ ٥٠٣ ٠٠٠ / ل.ل. وهو توازي نسبة مئوية تبلغ / ٢٠,٧١ / .

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة، وتعود أهم أسباب الزيادة لتحقيق المشاريع المتعلقة بتحسين وتطوير وتعميم شبكة الهاتف، وتجدر الإشارة إلى انه لحظ في نفقات مشروع هذه الموازنة مبلغ / ٢ / مليون ليرة لتسديد سلفة للخزينة العامة.

لقد بلغت الإيرادات العادية لهذه الموازنة / ٣٠ ٣٧٥ ٠٠٠ / ل.ل. وجرى تغطية الفرق بين هذه الإيرادات ومجموع اعتمادات النفقات البالغ / ٧ ٥٢٣ ٠٠٠ / ل.ل. بمأخوذات من مال احتياط الهاتف وبسلفة خزينة الهاتف.

وعليه تكون موارد تغطية هذه الموازنة هي التالية:

بواسطة واردات الهاتف السنوية.	٣٠ ٣٧٥ ٠٠٠
مأخوذات من مال احتياط الهاتف لتغطية قسم من نفقات الأعمال الإنشائية ولتغطية تسديد سلفة الخزينة العامة.	٥ ١٤٨ ٠٠٠
سلفة من خزينة الهاتف عملاً بالقانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ١٧٢٠٠ تاريخ ١٨/٨/١٩٦٤ وبالقانون رقم ٦٥/٤٥ تاريخ ١٤/٨/١٩٦٥.	٢ ٣٧٥ ٠٠٠

٣٧ ٨٩٨ ٠٠٠

٢ - موازنة اليانصيب الوطني

بلغت أرقام هذه الموازنة / ١٦ ٤٩٠ ٠٠٠ / مقابل / ١٥ ٧٥٠ ٠٠٠ / ل.ل. في عام ١٩٦٧ أي زيادة قدرها / ٧٤٠ ٠٠٠ / ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ / ٤,٧٠٪ .
أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة.

وتجدر الإشارة إلى أن أرباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية وفقاً للغاية الأساسية التي أنشئت من أجلها.

٣ - موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة / ٥ ٧٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ / ليرة لبنانية في عام ١٩٦٧، أي زيادة قدرها / ٣ ٧٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ / ١٨٥٪ .
أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة.

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة أرقام هذه الموازنة نجمت عن اخذ إيرادات رسوم السكر والمصنوعات السكرية التي كانت تؤخذ في واردات الموازنة العامة، قابلها انخفاض في رسوم القمح والدقيق المستورد نسبة إلى تخفيض هذه الرسوم.

وقد أخذ في قسم نفقاتها الفرق بين مجموع إيراداتها الزائدة ونفقاتها العادية في الاحتياط الخاص بالمكتب.

٤ - موازنة الجامعة اللبنانية

بلغت أرقام هذه الموازنة / ٧ ٩٠٠ ٠٠٠ / مقابل / ٧ ٣٤٠ ٠٠٠ / ليرة لبنانية في عام ١٩٦٧ أي زيادة قدرها / ٥٦٠ ٠٠٠ / ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٧,٦٣٪ .
أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة.

وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات الجامعة الذاتية تبلغ / ٢٣٥ ٥٠٠ / ل.ل. وأنه جرى تغطية الفرق بين هذه الإيرادات والنفقات المقدرة البالغ / ٧ ٦٦٤ ٥٠٠ / ل.ل. بمساهمة من الموازنة العامة كما في السابق وبمأخوذات من مال احتياط الجامعة الذي تسمح حالته بذلك.

وعليه تكون موارد تغطية هذه الموازنة هي التالية :

بواسطة واردات الجامعة العادية .	٢٣٥ ٥٠٠
مساهمة الموازنة العامة في نفقات الجامعة .	٤ ٣٠٠ ٠٠٠
من مال احتياط الجامعة .	٣ ٣٦٤ ٥٠٠
	<u>٧ ٩٠٠ ٠٠٠</u>

ثالثا - واردات الموازنة العامة

قدرت واردات الموازنة لعام ١٩٦٨ من جميع المصادر باستثناء القروض بـ ٥٧٠ مليون ليرة لبنانية. والجدول رقم - ١٦ - يظهر مبلغ الواردات من كل مصدر مقارنة بواردات موازنة ١٩٦٧، وكذلك بالمبالغ المحصلة فعلاً عام ١٩٦٦.

اعتمدت عند تقدير واردات موازنة ١٩٦٨ الأسس المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون المحاسبة العمومية. فقدرت هذه الواردات في ضوء التحصيلات الفعلية خلال عام ١٩٦٦ وخلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٦٧. وقد أخذت بعين الاعتبار الإيرادات الإضافية التي ستنجم عن تطبيق التعديلات الصادرة بموجب المراسيم الاشتراعية الأخيرة، كرسوم الطوابع والملاهي والانتقال وإلغاء حسم الـ ٥ بالمئة في التحصيل الخ... كما أخذت بعين الاعتبار التأثيرات المتوقعة لأهم التطورات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية.

ان التقديرات لواردات الموازنة لعام ١٩٦٨ من الضرائب والرسوم هي كافية لتغطية الجزئين الأول والثاني من الموازنة العامة. أما نفقات الجزء الثالث فينتظر أن تغطي بواردات استثنائية، وعلى الأخص بحاصل قروض طويلة الأجل أو متوسطة، وستعرض الحكومة على تصديق السلطة التشريعية مشاريع قوانين خاصة لهذه الغاية، وذلك أسوة بما حصل في موازنات سني ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٦٧^(١)

(١) تجدر الإشارة هنا إلى ناحيتين هامتين: الأولى هي أن تسمية الفرق بين الواردات العامة المقدرة، وبين النفقات العامة المرصدة، والذي يمثل الجزء الثالث ان تسمية هذا الفرق بالعجز هو غير صحيح، والثانية هي أن حجم هذا الفرق كما يظهره قطع الحساب هو غير دقيق.

فالفرق بين الواردات العامة والنفقات العامة الذي يعكس نفقات الجزء الثالث يمثل الإنفاق على المشاريع الإنمائية الطويلة المدى، وهو يعكس مدى أو أبعاد السياسة الإنمائية الاقتصادية التي تتبعها الحكومة وينمو حجمه بازدياد طموح الدولة في هذا المجال. والمشاريع التي يشملها هذا النشاط هي لدعم طاقة الاقتصاد الوطني على الإنتاج ولإسراع حركة نموه في المستقبل. لذلك لا يعتمد عادة على الواردات العامة الجارية لتمويل هذه المشاريع وتقصير الواردات الجارية العادية على تغطية مثل هذه النفقات يعنى طموحاً في السياسة الاقتصادية أكثر مما يعنى عجزاً في المالية العامة. كثر مما يعنى عهجزاً في المالية العامة.

أما لجهة حجم هذا الفرق فهو في الحقيقة أقل مما يظهر قطع الحساب، ان قطع الحساب هو وثيقة قانونية غايتها توفير =

ان الغاية الأساسية للموازنة هي تأمين أوضاع ملائمة لتطور اقتصادي واجتماعي سليم . لذلك فالسياسة الضريبية تهدف إلى تجنب التسبب بأعباء ثقيلة تحد من التوظيف والاستثمارات أو تعيق ورود الرساميل الأجنبية، كما تهدف الى تحقيق توزيع عادل للعبء الضريبي .

من أجل ذلك وتجنباً لإنفاص الإنفاق الخاص، فإنه بالرغم من الحاجة إلى مزيد من الواردات لتمويل المشاريع العامة الإنمائية، فقد تجنبت الحكومة زيادة الضرائب على أي مدى هام مفضلة الاعتماد على القروض . وبعض الضرائب التي رفعت معدلاتها قد اختيرت على ضوء اعتبارين، الأول أن يكون تأثيرها على الاستثمار الأقل نسبياً، والثاني أن تؤمن زيادة معدلاتها توزيعاً أعدل للعبء الضريبي . فزيادة معدلات رسم الانتقال لا تؤثر بالاستثمار ولا بالنشاط الاقتصادي، وقد استهدفت جعل هذه الضريبة أكثر تصاعدية، وكذلك علاوة الخمسة بالمئة على ضريبة الدخل، وإلغاء الخمسة بالمئة حسم على التحصيل، استهدفت تأمين زيادة الواردات دون إعاقة النشاط الاقتصادي، استهدفت توزيع عبء ذلك على أساس الطاقة على الدفع . أما زيادة رسم الطابع وهي غير ذات تأثير على النشاط الاقتصادي لتوزعها بطفافة، فقد يعتقد أن هذا الرسم لا يؤمن الاتجاه نحو التوزيع العادل لعبء الضريبة . والحقيقة انه لا يخرج عن هذا الاتجاه، إذ هو بشموله قد ربط نسب العبء الضريبي بحجم العمل المالي أو التجاري ومن خلال ذلك، وإلى حد ما، بالطاقة على الدفع .

وهناك تعديل بقانون رسم الملاهي استهدف طريقة طرح الضريبة وجبايتها تأميناً لعدالة توزيع عبئها . وكان هذا التعديل جزءاً من مجهود شمل عدة نواحي من عمليات التحقق والجباية . فقد أنشأ معهد خاص بتدريب المراقبين ينتظر ان يباشر العمل فيه خلال أسابيع، وهو يهدف إلى رفع مستوى كفاءتهم وإنشاء جهاز داخلي مهمته مراقبة عمليات التحقق عن طريق إعادة درس قسم من ملفات التحقيق عن طريق عينة عشوائية . وإلى جانب ذلك فالإدارة تتشدد بأعمال التحصيل وخاصة فيما يتعلق بالمتأخرات لتحقيق غايتين: الأولى وهي تأمين التقيد بالقانون، وانتظام عمليات التسديد والتحصيل، والثانية تحقيق توزيع العبء الضريبي بشكل اعدل عن طريق مساواة جميع المكلفين تجاه القوانين الضريبية وبالنسب التي تفرضها هذه القوانين .

فسياسة الحكومة الضريبية هي إذاً وكما يتضح مما ذكر الابقاء على معدلات معتدلة للضرائب،

= بيان بتنفيذ الموازنة، كما صدقتها السلطة التشريعية وهناك عمليات تحويل تجريبها الموازنة وتعتبر إنفاقاً بمعنى الموازنة، بينما هي لا تكون قد أنفقت فعلاً مثلاً تمويلات الموازنة إلى مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى وإلى الجامعة اللبنانية وإلى مجلس السياحة الخ . . .

تجنباً لإيجاد أية عوائق للاستثمار والنشاط الاقتصادي بوجه عام، وللحفاظ على مناخ ملائم ومشجع لنشاط القطاع الخاص من وطني وأجنبي. ومع مراعاة هذا المبدأ تستهدف السياسة الضريبية في التعديل تأمين قسط أكبر من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية.

وهناك وجه آخر لسياسة الحكومة الهادفة إلى تأمين قسط أوفر من العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية عن طريق نمط الإنفاق العام. فإلى جانب الإجراءات التي تؤمن تناسباً متزايداً بين العبء الضريبي والقدرة على الدفع، تتبع الحكومة من خلال سياسة الموازنة إلى تأمين مزيد من الخدمات الاجتماعية التي تنحصر منافعتها إلى درجة كبيرة بأصحاب الدخل المنخفض أو المحدود. ومن هذه الخدمات التعليم، وخدمات الصحة العامة، ومختلف خدمات الضمان الاجتماعي والخدمات التعاونية الخ. . وقد بينا سابقاً أن الزيادة في الجزء الأول من موازنة عام ١٩٦٨، تعكس إلى مدى بعيد الزيادة في الاعتمادات المرسدة لهذه الغايات، بينما اقتصرت الزيادات في الاعتمادات للنفقات الإدارية الأخرى العادية إلى مدى محدود جداً، وبقدر ما أملتته الضرورة، واتباع هذين الاتجاهين معاً، أي توزيع العبء الضريبي على أساس القدرة على الدفع من جهة، والتوسع في توفير الخدمات العامة التي تفيد الفئات النامية وذات الدخل المحدودة نسبياً من جهة أخرى، يشكل أحد الأسس الهامة للسياسة المالية.

فعلى ضوء ما تقدم، يمكن إيجاز الخطوط الرئيسية للسياسة المالية أولاً بزيادة الإنفاق العام حالياً وفي المدى القصير للتعويض عن انخفاض الإنفاق الخاص وتنشيط الحركة الاقتصادية، وثانياً لمعاودة التوسع والنمو السريعين وللمدى الطويل بالتوسع في دور الدولة في حقل التجهيز والانماء الاقتصادي وتحقيق مزيد من العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وجميع المؤشرات الاقتصادية المتوفرة حالياً تشير إلى نجاح الإجراءات الرسمية التي اتخذت استناداً إلى هذه السياسة بالتغلب تدريجياً وبسرعة على حالة الركود التي طرأت على بعض القطاعات عقب حوادث حزينان الماضي، وتبشر بسرعة استعادة الاقتصاد الوطني حيويته ومعاودته نموه السريع.

الملاحق

جدول رقم - ١١ -

اعتمادات الجزء الاول موزعة على الوزارات

رقم الباب	بيان النفقات	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		عام ١٩٦٧	عام ١٩٦٨	زيادة	نقصان
١	رئاسة الجمهورية	٨٦٠٠٠٠	٨٨١٠٠٠	٢١٠٠٠	-
٢	مجلس النواب	٣٩٠٨٨٠٠	٣٨٠٨٢٠٠	-	١٠٠٦٠٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٤٢٩٧٢٠٠	٢٤٠٣٩٦٠٠	-	٢٥٧٦٠٠
٤	وزارة العدل	١٠٦٢١١٠٠	١٠٧٨٨٧٠٠	١٦٧٦٠٠	-
٥	وزارة الخارجية	٢٦٦٦٦٤٠٠	٢٥٩٤٠٦٠٠	-	٧٢٥٨٠٠
٦	وزارة الداخلية	٤٣٨٦٩٩٠٠	٤٧٤١٤٩٠٠	٣٥٤٥٠٠٠	-
٧	وزارة المالية	٢١١٨٧٩٠٠	٢٢٠٨٢٨٠٠	٨٩٤٩٠٠	-
٨	وزارة الدفاع الوطني	٧٦٥٦٢٣٠٠	٨٥١٦٦٣٠٠	٨٦٠٤٠٠٠	-
٩	وزارة التربية الوطنية	٩٣٠٠٦٤٠٠	٩٨٨٧٧٥٠٠	٥٨٧١١٠٠	-
١٠	وزارة الصحة العامة	١٨٣٥٠٠٠٠	٢٠٤١٤٨٠٠	٢٠٦٤٨٠٠	-
١١	وزارة العمل والشؤون	٢٧٥٠٩٠٠	٢٩٣٤١٠٠	١٨٣٢٠٠	-
١٢	وزارة الانباء	٦٢٥٨٢٠٠	٦٨٠٥٧٠٠	٥٤٧٥٠٠	-
١٣	وزارة الاشغال العامة	١٩١٧٢٢٠٠	٢٠٤٠٩٠٠٠	١٢٣٦٨٠٠	-
١٤	وزارة الزراعة	٥٢٨١٢٠٠	٥٣٥٥٢٠٠	٧٤٠٠٠	-
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	١٧٥٢٨٠٠	١٧٨٤٨٠٠	٣٢٠٠٠	-
١٦	وزارة البريد والبرق	٩٤٨٠٢٠٠	١٠٤٧٠٠٠٠	٩٨٩٨٠٠	-
١٧	وزارة التصميم العام	٢٢٥٤٧٠٠	٢٣٨٢٣٠٠	١٢٧٦٠٠	-
١٨	وزارة الموارد المائية	٢٥٠٥٥٠٠	٢٤٦٤٨٠٠	-	٤٠٧٠٠
١٩	وزارة السياحة	٥٦٧٤٨٠٠	٦٢٤٢٧٠٠	٥٦٧٩٠٠	-
٢٠	الديون المتوجبة الاداء	٣٠٢٩٩٥٠٠	٣٢٢٨٠٠٠٠	١٩٨٠٥٠٠	-
٢١	احتياطي الموازنة	٢٣٤٤٦٢٠٠	٢١٤٣٥٦٠٠	-	٢٠١٠٦٠٠
المجموع:		٤٢٨٢٠٦٢٠٠	٤٥١٩٧٨٦٠٠	٢٦٩٠٧٧٠٠	٣١٣٥٣٠٠
				٣١٣٥٣٠٠	
				٢٣٧٧٢٤٠٠	

جدول رقم - ١٢ -
اعتمادات الجزء الثاني موزعة على الوزارات

رقم الباب	بيان النفقات	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		عام ١٩٦٧	عام ١٩٦٨	زيادة	نقصان
٢	مجلس النواب	١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	-	٥٠٠٠٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠٠٠
٥	وزارة الخارجية	٤٥٧٠٠٠	٨١٥٠٠٠	٣٥٨٠٠٠	-
٦	وزارة الداخلية	٦٠٤٠٠٠٠	٥٦٨٠٠٠٠	-	٣٦٠٠٠٠
٧	وزارة المالية	٤٨٦٤٠٠	٣٣٦٧٠٠	-	١٤٩٧٠٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣٢٢٣٤٤٠٠	٢٨٤٠٨٨٠٠	-	٣٨٢٥٦٠٠
٩	وزارة التربية الوطنية	١٨٥٦٠٠٠	١٩٢٥٠٠٠	٦٩٠٠٠	-
١٠	وزارة الصحة العامة	١٨٦٥٠٠٠	١٧٨٧٣٠٠	-	٧٧٧٠٠
١١	وزارة العمل والشؤون	٩١١٤٠٠٠	١٠٩٥٣٠٠٠	١٨٣٩٠٠٠	-
١٢	وزارة الانباء	١٢٧٠٠٠	١٧٠٠٠٠	٤٣٠٠٠	-
١٣	وزارة الاشغال العامة	٥٢٩٠٨٠٠٠	٤٣٢٤٣٦٠٠	-	٩٦٦٤٤٠٠
١٤	وزارة الزراعة	٩٣٩٣٠٠٠	٨٤٩٥٠٠٠	-	٨٩٨٠٠٠
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٥٩٥٠٠٠	٥٩٥٠٠٠	-	-
١٦	وزارة البريد والبرق	١٦٩٣٠٠٠	١٢٤٥٠٠٠	-	٤٤٨٠٠٠
١٧	وزارة التصميم العام	٢٣٥٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية	٤٩٧٥٠٠٠	٥٣٣٢٠٠٠	٣٥٧٠٠٠	-
١٩	وزارة السياحة	٨٣٦٥٠٠٠	٧٢٠٠٠٠٠	-	١١٦٥٠٠٠
المجموع:		١٣٢٩٩٣٨٠٠	١١٨٠٢١٤٠٠	٢٦٦٦٠٠٠	١٧٦٣٨٤٠٠
					٢٦٦٦٠٠٠
					١٤٩٧٢٤٠٠

جدول رقم - ١٣ -

اعتمادات الجزء الثالث موزعة على الوزارات

رقم الباب	بيان النفقات	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		عام ١٩٦٧	عام ١٩٦٨	زيادة	نقصان
٧	وزارة المالية	٨٠٠٠٠٠	-	-	٨٠٠٠٠٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	٢٠١٠٠٠٠	٢٢٣٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	-
٩	وزارة التربية الوطنية	٢٤٦٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	-	١٧٦٠٠٠٠
١٠	وزارة الصحة العامة	٣٨٤٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	-	٢٥٤٠٠٠٠
١٢	وزارة الانباء	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	-	-
١٣	وزارة الاشغال العامة	١٤٨٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠	٩٢٠٠٠٠٠	-
١٤	وزارة الزراعة	٢٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	-
١٨	وزارة الموارد المائية	٢٧٤٨١٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	-	١٦٩٨١٠٠٠
	المجموع	٧١٦٨١٠٠٠	٦١٢٥٠٠٠٠	١١٦٥٠٠٠٠	٢٢٠٨١٠٠٠
					١١٦٥٠٠٠٠
					١٠٤٣١٠٠٠

جدول رقم - ١٤ -

اعتمادات مشروع موازنة ١٩٦٨ موزعة على الابواب مع نسبها المئوية

رقم الباب	اسم الباب	قيمة الاعتمادات	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	٨٨١٠٠٠	٪٠,١٤
٢	مجلس النواب	٣٩٠٨٢٠٠	٪٠,٦٢
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٥٥٣٩٦٠٠	٪٤,٠٥
٤	وزارة العدل	١٠٧٨٨٧٠٠	٪١,٧١
٥	وزارة الخارجية	٢٦٧٥٥٦٠٠	٪٤,٢٤
٦	وزارة الداخلية	٥٣٠٩٤٩٠٠	٪٨,٤١
٧	وزارة المالية	٢٢٤١٩٥٠٠	٪٣,٥٥
٨	وزارة الدفاع الوطني	١٣٥٨٧٥١٠٠	٪٢١,٥٢
٩	وزارة التربية الوطنية	١٠١٥٠٢٥٠٠	٪١٦,٠٨
١٠	وزارة الصحة العامة	٢٣٥٠٢١٠٠	٪٣,٧٢
١١	وزارة العمل والشؤون	١٣٨٨٧١٠٠	٪٢,٢٠
١٢	وزارة الانباء	٧١٧٥٧٠٠	٪١,١٤
١٣	وزارة الاشغال العامة	٨٧٦٥٢٦٠٠	٪١٣,٨٩
١٤	وزارة الزراعة	١٦١٠٠٢٠٠	٪٢,٥٥
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٢٣٧٩٨٠٠	٪٠,٣٨
١٦	وزارة البريد والبرق	١١٧١٥٠٠٠	٪١,٨٦
١٧	وزارة التصميم العام	٢٦١٧٣٠٠	٪٠,٤١
١٨	وزارة الموارد الكهربائية والمائية	١٨ ٢٩٦ ٨٠٠	٪٢,٩٠
١٩	وزارة السياحة	١٣٤٤٢٧٠٠	٪٢,١٣
٢٠	الديون المتوجبة الاداء	٣٢٢٨٠٠٠٠٠	٪٥,١١
٢١	احتياطي الموازنة	٢١٤٣٥٦٠٠	٪٣,٣٩
المجموع		٦٣١٢٥٠٠٠٠	٪١٠٠,٠٠

جدول رقم ١٥ -

اعتمادات مشروع موازنة ١٩٦٨ موزعة على الابواب مع نسبها المئوية
مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء

رقم البنود	بيان النفقات	الاعتمادات والنسبة المئوية			
		اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة % للبند	
الجزء الاول - النفقات العادية					
١	المخصصات والرواتب والاجور	٢٥٧٤٤١١٠٠		٤٠,٧٨ %	
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	٢٦٦٣٧٥٠٠		٤,٢٢ %	
٣	لوازم ادارية	٢٣٧٧١٣٠٠		٣,٧٧ %	
٤	نفقات ادارية عامة	١٠٤١٩٩٠٠		١,٦٥ %	
٥	الصيانة	٤٦٧٣٣٠٠		٠,٧٤ %	
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١٥٣١٨٤٠٠		٢,٤٣ %	
٧	مساهمات ومساعدات	٤٩٠٨٢٠٠٠		٧,٧٧ %	
٨	نفقات متنوعة	١٠٩١٩٥٠٠		١,٧٣ %	
٩	الديون المتوجبة الأداء	٣٠٢٨٠٠٠٠		٤,٨٠ %	
١٠	رديات	٢٠٠٠٠٠٠		٠,٣٢ %	
١١	احكام قضائية ومصالحات	-		-	
١٢	نفقات السنين السابقة	-		-	
١٣	نفقات مشتركة بين عدة وزارات	-		-	
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٢١٤٣٥٦٠٠	٤٥١٩٧٨٦٠٠	٣,٣٩ %	
الجزء الثاني - نفقات التجهيز والانشاء السنوية					
٢٠	مساهمات ومساعدات ائتمانية	٣٣٣٩٨٠٠٠		٥,٢٩ %	
٢١	تجهيزات	٤٣٢٥٥٥٠٠		٦,٨٥ %	
٢٢	انشاءات	٢٤٥٨٥٠٠٠		٣,٩٠ %	
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	١٦٧٨٢٩٠٠		٢,٦٦ %	
٢٤	احكام قضائية ومصالحات	-		-	
٢٥	نفقات السنين السابقة	-	١١٨٠٢١٤٠٠	-	
للجزء الثالث - نفقات التجهيز والانشاء الطويلة المدى					
	قوانين البرامج	٦١٢٥٠٠٠٠	٦١٢٥٠٠٠٠	٩,٧٠ %	
	المجموع	٦٣١٢٥٠٠٠٠		١٠٠,٠٠ %	

جدول رقم - ١٩ -

قيمة اهم المحاصيل الزراعية مقارنة بين سنتي ١٩٦٥ - ١٩٦٦

نوع المحاصيل	المساحة (١٠٠٠ هكتار)		انتاج الدنم الواحد (١٠٠٠ طن)		الانتاج الاجمالي (١٠٠٠ طن)		متوسط سعر الكيلو الواحد (قرش)		قيمة الانتاج (مليون ليرة)	
	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٦
الخضار	٣٠,٤	٣١,٦	-	-	-	-	-	-	٥٧,٢	٧٠,١
باذنجان	١,٣	١,٧	١,٥	١,٥	٢٥,٠	٢٥,١	٦	١٣	١,٥	٣,٣
بندورة	٤,٣	٤,٦	١,١	١,٢	٤٥,٣	٥٣,٨	٢٢	٢٤	١٠,٠	١٢,٩
بطاطا	٤,٥	٦,٢	١,٢	١,٣	٥٣,٦	٧٩,١	١٨	٢١	٩,٧	١٦,٦
قرنبيط	١,٥	١,٥	١,٤	١,٤	١٩,٦	٢٠,٩	١١	١٥	٢,٢	٣,١
خيار	٣,٢	٣,٢	٠,٥	٠,٣	١٦,٥	٢٠,٦	١٩	٢٧	٣,١	٥,٦
بصل	٢,٣	٢,٦	١,٢	١,٢	٢٥,٩	٣٢,٤	١١	١٣	٢,٨	٤,٢
مختلف	١٣,٣	١١,٨							٢٧,٩	٢٤,٤
حبوب قرنية	١٤,٣	١٧,٧							٧,٦	٧,٢
فاصوليا	٢,٥	٢,٥	٠,١	١,٠	٣,٤	٣,٤	٦٥	٦٥	٢,٢	٢,٢
عدس	٢,٨	٤,٦	٠,١	-	٣,٣	١,٨	٣٥	٦١	١,١	١,١
مختلف	٩,٠	١٠,٦							٤,٣	٣,٩
حبوب	٩٦,٢	٨٨,٤							١٩,٢	٢٤,٩
قمح	٧٦,٤	٦٨,١	٠,٠٧	٠,١٠	٥٥,٠	٧٠,٠	٢٦	٢٨	١٤,٣	١٩,٦
شعير	١٣,٥	١٤,١	٠,٠٩	٠,٠٩	١٢,٦	١٢,٧	١٩	٢٢	٢,٤	٢,٨
ذرة صفراء	٤,٩	٤,٨	٠,١٩	٠,١٩	٩,١	٨,٨	٢٣	٢٥	٢,١	٢,٢
ذرة بيضاء	١,٤	١,٤	١,٦٠	٠,٩٧	٢,٢	١,٥	١٨	٢٣	٠,٤	٠,٣

قيمة الانتاج (مليون ليرة)		متوسط سعر الكيلو الواحد (قرش)		الانتاج الاجمالي (١٠٠٠ طن)		انتاج الدنم الواحد (١٠٠٠ طن)		المساحة (١٠٠٠ هكتار)		نوع المحاصيل
١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٥	
١٨٨,٦	١٧٧,٢							٦٤,٣	٦٤,٢	فاكهة
٦٠,٥	٥٥,٦	٢٤	٢٤	٢٤٩,٩	٢٣١,٦	٢,٠	١,٩	١٢,٣	١٢,٢	حمضيات
٣٦,٤	٢٦,٥	٣٥	٢٣	١٠٤,٠	١١٥,١	١,٠	٤,١	١١,٠	١١,٠	تفاح
١٧,٠	١٠,٣	٥٧	٥٣	٢٩,٨	١٩,٥	١,٢	٠,٨	٢,٥	٢,٥	موز
٢٨,٢	٣١,٩	٩٦	٦٥	٢٩,٤	٢٩,٤	٠,١٨	٠,٣	١٦,٠	١٥,٥	زيتون
١٩,٨	٢٠,٣	٢٦	٢٤	٧٦,٠	٧٦,٠	٠,٥	٠,٦	١٤,٧	١٤,١	عنب
٢٦,٧	٣٢,٦							٧,٨	٨,٩	مختلف
٤٠,٣	٣٥,٥							١٧,٤	١٦,٧	انتاج صناعي
٢٨,٢	٢٥,٤	٤٥٠	٤٤٠	٦,٣	٥,٨	٠,٠٩	٠,٠٩	٦,٦	٦,٦	تبغ
٦,٥	٤,٤	٦,٥	٦	١٠٠,٠	٧٣,٨	٥,٠	٤,٩	٢,٠	١,٥	شمندر سكري
٥,٦	٥,٧							٨,٨	٨,٦	مختلف
٣٣١,١	٢٩٦,٧							٢١٩,٤	٢٢١,٨	المجموع

جدول رقم - ٢٠ -

تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٦٨ بالمقارنة مع تقديرات واردات موازنة ١٩٦٧
وتحصيالات عام ١٩٦٦

نوع الواردات	تقديرات الواردات عام ١٩٦٦ ل.ل	تقديرات الواردات عام ١٩٦٧ ل.ل	تقديرات الواردات عام ١٩٦٨ ل.ل
الجزء الاول			
الباب الاول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها			
الفصل الاول - الضرائب المباشرة			
١ - ضريبة الاملاك المبنية	٣١١٦٢٢٣٥	٣٤٠٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠٠
٢ - ضريبة الدخل	٥٨٣٠١٢٧٠	٦٥٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الانتقال	٢٤١٩٢٨٧	٣٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم على السيارات الخاصة	١١٢٧٧٨٩٩	١٤٢٠٠٠٠٠٠	١٤٢٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الاحراج	١٨٦٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	١٠٣٣٤٦٦٩١	١١٦٤٥٠٠٠٠٠	١٢٦٩٥٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع			
١ - الرسوم القضائية	٤٦٤٨٧٤٠	٤٧٠٠٠٠٠٠	٥٢٥٠٠٠٠٠
٢ - رسوم كتاب العدل	٨٠١٩٣٢	٧٠٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم التسجيل	٢٤٣٣١٥٠١	٢٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم الطوابع	١٧٩٢٦٢٦٧	١٧٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم السير	٢٨١٣٨٥٨	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
٦ - رسوم الأمن العام	١٠١٩٣٢٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسوم القنصلية	١٩٦١١٥٣	٣٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٥٣٥٠٢٧٧١	٥٤٣٥٠٠٠٠٠٠	٦٤٩٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الاول	١٥٦٨٤٩٤٦٢	١٧٠٨٠٠٠٠٠٠	١٩١٨٥٠٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات الواردات عام ١٩٦٦ ل.ل	تقديرات الواردات عام ١٩٦٧ ل.ل	تقديرات الواردات عام ١٩٦٨ ل.ل
الباب الثاني - الضرائب والرسوم غير المباشرة			
الفصل الاول - رسوم الاستهلاك			
١ - رسوم المواد الملتهبة	٥٢٢٥٦٠٦٢	٥٢٠٠٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم المسكرات	٢١٢٠٥٨٤	٢٢٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الملح	١٠٤٦٩١	١٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٤ - رسوم التبغ والتبناك	٢٨٢٥٦٧٢٥	٣٢٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الترابة	٥٢٨٨٥١٤	٦٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠
٦ - رسوم السكر والمصنوعات السكرية	٦٩٠٩٧٦٢	٢٧٥٠٠٠٠	-
٧ - ضريبة الملاهي	-	١٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
٨ - الرسم الداخلي على ورق اللعب	-	-	٥٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	٩٤٩٣٦٣٣٨	٩٦٠٧٠٠٠٠	٩٥٨٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم الجمارك			
١ - رسوم الجمارك	١٧٦٣٣٣٤٨٨	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٧٨٢٥٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٧٦٣٣٣٤٨٨	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٧٨٢٥٠٠٠٠
مجموع الباب الثاني	٢٧١٢٦٩٨٢٦	٢٩٦٠٧٠٠٠٠	٢٧٤٠٥٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٦٦ ل.ل	تقديرات الواردات عام ١٩٦٧ ل.ل	تقديرات الواردات عام ١٩٦٨ ل.ل
الباب الثالث - حاصلات املاك الدولة ومصالح الاستثمار			
الفصل الاول - حاصلات املاك الدولة			
١ - حاصلات املاك الدولة غير الغابات	٣٣٣٨٥٣	٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	٣٣٣٨٥٣	٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار			
١ - حاصلات البريد	٧٧٣١٧٨٤	٧٥٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠
٢ - حاصلات البرق	٤٥٥٩٨٩٢	٥٥٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠
٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية	٢٤٢٢٢٥	٢٧٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
٤ - حاصلات مصلحة البارود والمتفجرات	٧٦٩٦٢٩	٧٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
٥ - رسوم المنائر	٨٨٣٨٧٠	٨٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٤١٨٧٤٠٠	١٤٨٢٥٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠٠
مجموع الباب الثالث	١٤٥٢١٢٥٣	١٥٠٢٥٠٠٠	١٦٧٥٠٠٠٠

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٦٦ ل.ل	تقديرات الواردات عام ١٩٦٧ ل.ل	تقديرات الواردات عام ١٩٦٨ ل.ل
الباب الرابع - ايرادات متفرقة			
الفصل الاول - ايرادات متفرقة			
١ - الحسومات التقاعدية	١٠٥٣٢٤٩٢	١٢٥٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠
٢ - ايرادات رئاسة الموانئ	١٢٣٠٧٩٥	٩٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠
٣ - غرامات واحكام نقدية	٥٣٢١١٤٦	٥٥٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠
٤ - فوائد اموال	١٢٩١٠٣٧	للمذكر	للمذكر
٥ - رسوم المراهنات	١٧٥٤٤١١	١٧٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠
٦ - واردات دوائر الحجر الصحي	١٩٣٢٩٨	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
٧ - مدفوعات الشركات ذات الامتياز	٣٤٨٢٦٦٩	٤٠٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠
٨ - مدفوعات شركات البترول	٣٠ ٦٦١ ٧٠٥	٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠
٩ - رسوم المطارات وايجار مطعم مطار بيروت الدولي	٥٢٩٠٢٥٢	٥٥٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠
١٠ - ايرادات متفرقة	٦٠٠٧٤٨٢	٦٢٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠
١١ - ايرادات كازينو لبنان	٦٣٥٣٧٧٧	٥٨٠٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠
١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية	١٣٧٠٥٣٦	١ ٢٥٠ ٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	٧٣٤٨٩٦٠٠	٧٨٥٥٠٠٠٠	٨٦٥٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - ايرادات لتسديد نفقات			
١ - ايرادات لتسديد نفقات	٧٣٧٨٦٤٥	للمذكر	للمذكر
مجموع الفصل الثاني	٧٣٧٨٦٤٥	للمذكر	للمذكر
الفصل الثالث - رديات			
١ - استردادات	٨٤٨٤٢٥	٧٥٥٠٠٠	٨٥٠٠٠٠
مجموع الفصل الثالث	٨٤٨٤٢٥	٧٥٥٠٠٠	٨٥٠٠٠٠
مجموع الباب الرابع	٨١٧١٦٦٧٠	٧٩٣٠٥٠٠٠	٨٧٣٥٠٠٠٠

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٦٦ ل.ل	تقديرات الواردات لعام ١٩٦٧ ل.ل	تقديرات الواردات لعام ١٩٦٨ ل.ل
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط			
الفصل الاول - مأخوذات من مال الاحتياط			
١ - مأخوذات لتغذية نقات الموازنة	-	للمذكر	للمذكر
٢ - مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	-	للمذكر	للمذكر
الاجمال			
الباب الاول	١٥٦٨٤٩٤٦٢	١٧٠٨٠٠٠٠٠	١٩١٨٥٠٠٠٠
الباب الثاني	٢٧١٢٦٩٨٢٦	٢٩٦٠٧٠٠٠٠	٢٧٤٠٥٠٠٠٠
الباب الثالث	١٤٥٢١٢٥٣	١٥٠٢٥٠٠٠	١٦٧٥٠٠٠٠
الباب الرابع	٨١٧١٦٦٧٠	٧٩٣٠٥٠٠٠	٨٧٣٥٠٠٠٠
الباب الخامس	-	للمذكر	للمذكر
مجموع الجزء الاول	٥٢٤٣٥٧٢١١	٥٦١٢٠٠٠٠٠	٥٧٠٠٠٠٠٠٠
الجزء الثاني			
باب وحيد - واردات استثنائية	-	-	-
الفصل الاول - مأخوذات من مال الاحتياط			
الفصل الثاني - واردات استثنائية (مختلفة)			
١ - واردات ناتجة عن قروض أو عن موارد جديدة	-	٧١٦٨١٠٠٠	٦١٢٥٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	-	٧١٦٨١٠٠٠	٦١٢٥٠٠٠٠
مجموع الجزء الثاني	-	٧١٦٨١٠٠٠	٦١٢٥٠٠٠٠
الاجمال العام			
الجزء الاول	٥٢٤٣٥٧٢١١	٥٦١٢٠٠٠٠٠	٥٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الجزء الثاني	-	٧١٦٨١٠٠٠	٦١٢٥٠٠٠٠
المجموع العام	٥٢٤٣٥٧٢١١	٦٣٢٨٨١٠٠٠	٦٣١٢٥٠٠٠٠

جدول رقم - ٢١ -

تطور الموازنة العامة ١٩٦٠ - ١٩٦٨ (بالليرات اللبنانية)

السنة	ارقام الموازنة العامة	الواردات الفعلية ^(١)	النفقات الفعلية	الفرق بين الواردات والنفقات	
				زيادة	نقصان
١٩٦٠	٢٢٢٢٣٥٠٠٠	٣١٦٥٥٦١٥٨	٢٤٣٠٨٧٧٥٣	٧٣٤٦٨٤٠٥	-
١٩٦١	٢٧٣٨٠٠٠٠٠	٣١٣٤٤٦٣٧٨	٢٦٩٢٦٠٣٠٦	٤٤١٨٦٠٧٢	-
١٩٦٢	٣٧٥٠٠٠٠٠٠	٣٦٠١١٤١١٤	٤١٥٢٧٨١٢١	-	٥٥١٦٤٠٠٧
١٩٦٣	٤٢٥٤٠٠٠٠٠	٤١٢٦٥٦٦٨٠	٤٣٠٢٨٤٧٥٠	-	١٧٦٢٨٠٧٠
١٩٦٤	٤٧٦٤٠٠٠٠٠	٤٤٥٣٨٠٩١٦	٤٧٣٠١٦٨٨١	-	٢٧٦٣٥٩٦٥
١٩٦٥	٥١٤٧٩٠٠٠٠	٤٨٤٩٣٤٤٥٦	٥٢٦١٧٢٨٢٣	-	٤١٢٣٨٣٦٦
١٩٦٦	٥٩٠٧٣٥٠٠٠	٥٥٠٧٧٩٥٤٢	٥٤٧٦٥٤١١٥	٣١٢٥٤٢٧	-
١٩٦٧	٦٣٢٨٨١٠٠٠				
مشروع ١٩٦٨	٦٣١٢٥٠٠٠٠				

(١) بدون المأخوذات من مال الإحتياط.

جدول رقم - ٢٢ -

تطور الواردات الرئيسية المحصلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (الموازنة العامة)
(بالليرات اللبنانية)

الاجمال	واردات متفرقة	حاصلات وأملك الدولة ومصالح الاستثمار	الضرائب والرسوم غير المباشرة	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	السنة
٣١٦٥٥٦١٥٨	٦٣٨١٠٤٥٥	٦٥٩٢٩٨٤	١٦٧٨٥٤٠٩١	٧٨٢٩٨٦٢٨	١٩٦٠
٣١٣٤٤٦٣٧٨	٣٢٦٦٤٧٧٨	١٣٤٣٠٥٠٠	١٧٨٤٣٥٩٠٠	٨٨٩١٥٢٠٠	١٩٦١
٣٦٠١١٤١١٤	٧٧٤٨٦٦٦٠	٦٩١٣٣٧٤	١٧٨٦٨٧٩٧٦	٩٧٠٢٦١٠٤	١٩٦٢
٤١٢٦٥٦٦٨٠	٧٩٦٠٠٣٧٢	١١٤٥٦٥٨٩	٢١٢٠٣٦٣٠٤	١٠٩٥٦٣٤١٥	١٩٦٣
٤٤٥٣٨٠٩١٦	٨٠٢٧٣١٤٦	١٢٠٦٩٩٦٢	٢٢٦١٨٨٨٢٧	١٢٦٨٤٨٩٨١	١٩٦٤
٤٨٤٩٣٤٤٥٦	٨١٥٢٢٢٨٩	١٣٣٠٦٦٥٤	٢٤٦٢٢٤٧٠٤	١٤٣٨٨٠٨٠٩	١٩٦٥
٥٥٠٧٧٩٥٤٢	١٠٧١٨٥٩١٧	١٤٥٢١٧١٥	٢٧١٢٦٩٨٢٦	١٥٧٨٠٢٠٨٤	١٩٦٦

جدول رقم - ٢٣ -

تطور اهم انواع الواردات ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (الموازنة العامة)

- بملايين الليرات -

نوع الواردات	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
ضريبة الاملاك المبنية	١٥,٠٩٤	١٧,٠٢١	٢٠,٨٧٠	٢١,٠٣٧	٢٦,٤٢٨	٢٩,١٦٥	٣١,٦٩١
ضريبة الدخل	٢٣,٠٨٤	٢٧,٤٨٠	٣١,٧٥٢	٣٧,٧٨٤	٤٣,٢١٦	٥٢,٠٤٦	٥٨,٦٩٤
رسوم على السيارات الخاصة	٥,٦٥١	٦,٦١٩	٦,٨٩١	٨,٢٤٧	١٠,٦٧٥	١١,١٣٩	١١,٢٧٨
رسوم التسجيل	١٣,٥٢٤	١٥,٢٩٦	١٤,٥٤٢	١٧,٦٢٩	١٨,٢١٣	٢٠,٧٥٢	٢٤,٣٤٠
رسوم الطوابع	٩,٨٦٧	١١,٠٤٩	١١,٥٦٠	١٣,٥٣٢	١٤,٩٢٤	١٦,٤٥٦	١٧,٩٢٦
رسوم المواد المستهبة	٢٢,٨٦٦	٢٧,٤٥٨	٣١,٤٧٤	٤٣,٠١٢	٤٤,٥٣٣	٤٦,١٩٩	٥٢,٢٥٦
رسوم التبغ والتبناك	٢٦,٢٣٥	٢٩,٠١٢	٢٦,١٥٨	٣١,٤٠٤	٢٦,٧٢٥	٢٦,١٠١	٢٨,٢٥٧
رسوم الجمارك	١١٢,٤١٥	١١٥,٥٤٩	١١٤,٣٩٦	١٣٠,٧٣٨	١٤٥,٦٢٦	١٦٤,١٤٦	١٧٦,٣٣٤
مدفوعات شركات البترول	٤٢,٥١٥	١٢,٥٧٤	٤٧,١٧٦	٢٥,١٦٤	٢٥,٢٧٦	٢٩,٣٨٧	٣٠,٦٦٢

جدول رقم - ٢٤ -

تطور النفقات العامة تبعا لآبواب الموازنة ١٩٦٠ - ١٩٦٦

(النفقات الفعلية (بالآف الليرات)

الآبواب	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
رئاسة الجمهورية	٤٧٥	٥٠٦	٦٤٩	٥٤٩	٦٥٩	٨٠٢	٨٥٣
مجلس النواب	٢٠٨٤	٢٧١٤	٢٧٣٦	٢٨٨٦	٢٧٨٠	٤٠٧٧	٤١٢٠
رئاسة مجلس الوزراء	٣٤٩٤	٤٧٥٥	٥٧٣٩	٧٤٣١	٩٦١٨	١٣٣٨٣	١٣٠٩٨
وزارة العدل	٥٩٦٧	٦٩٦٠	٨٥٥٦	٨٣٦١	٨٩٠٦	٩٩٨٦	٩٩٨٥
وزارة الخارجية والمغتربين	٧٩٩٦	٩٧٣٧	٩٩٣٦	١١٥١٨	١٢٦٨٩	٢٠٠٤٣	٢٢٣٩٣
وزارة الداخلية	٢٤٦٤٧	٢٧٦٣٥	٣٥٧٠٤	٣٦٣٩١	٤٢٩٦٥	٤٣٣٧٥	٤٤٧٩٧
وزارة المالية	١٦٦٨١	١٤٢٢٦	٢٠٩٦٤	١٦٢١٧	١٨٤٨٤	١٩٥٣٤	٢٠٢٦١
وزارة الدفاع الوطني	٤٧٧٤٩	٥٦٣٥٦	٨٠٦٣١	٦٨٨٥٣	٧٦٦٢٥	٩٠٠٧٦	١٠٥٨٦٧
وزارة التربية الوطنية	٢٨٧٤٥	٣٦٣٧٥	٤٢١٩٣	٥٥٧٠٨	٥٩٤٥١	٧٨٦٦٧	٨٢٠٢٢
وزارة الصحة العامة	٩٠٥٠	١٠٦٣٣	١٢٩١٦	١٣٧٥٨	١٣٧٠٣	١٦٥٩٣	١٩١٥٨
وزارة العمل والشؤون	٦٣٦٩	٨٣٧٧	٩٤١٤	٨٣٥٩	١٢٧٠٣	٢١١٤٤	١٨٣٩٠
وزارة الارشاد والانباء	٥٧٣٣	٥٥١٥	٨٧٤٣	٨٦٩٢	٩٦٧٩	١٢٣١٧	١٠٨٣٦
وزارة الاشغال العامة	٤٠٧٣٢	٣٧٢٦٩	١٢٤٦٧٣	١٥٠٩٥٣	١٤٣٣٣٢	١٣٧٨٣٤	١٣٣٤٩٩
وزارة الزراعة	٦١٨٢	٥٩٩٦	٧٣٧٣	٨٤٣٢	١٥٤٧٥	١٣٥١١	١٦٢٣٤
وزارة الاقتصاد الوطني	٢٥٧١	٧٩٦٨	٨٨٣٢	٢٢٥٣	١٠٧٥٣	٦٢٤١	٢٠٩٨
وزارة البريد والبرق	٤٦٤٣	٥٦٠٦	٦٣٩٠	٧٢٠٩	٨٢٣٤	٩٢٢٩	٩٣٧٦
وزارة التصميم العام	٦٥٩	٨٣٢	٢٥٧٧	٢٩٩٩	٢٤١٠	٢٢٤٨	٢١٦٥
الديون المتوجبة الاداء	٢٩١٧٢	٢٧٨٠٠	٢٧٢٥٢	١٩٧١٥	٢٤٥٥٠	٢٧١١٣	٣٢٥٠٢
احتياطي لنفقات طارئة	١٣٨	-	-	-	-	-	-
المجموع	٢٤٣٠٨٧	٢٦٩٢٦٠	٤١٥٢٧٨	٤٣٠٢٨٤	٤٧٣٠١٦	٥٢٦١٧٢	٥٤٧٦٥٤

جدول رقم - ٢٥ -
تطور الموازنات الملحقه

١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	الادارات
الهاتف						
٤٧٨١٠٦٦٦	٣٨٨٣٢٣٢٩	٣٤٢١٣٣٥٨	٢٩٧٠٧٩٦٧	٢٧٠٦٧٤٣٣	٢٢٢١٦٧٥١	الواردات الفعلية ^(١)
٢٧٩٦١٦٣٣	٢٦٨٦٦٤٤٦	٢٢٠٣٥٤٢٣	١٨٧٣٣٦٢٤	١٨٥٩٧٨٦٠	١٤٥٠٣٢٧٧	النفقات الفعلية
١٩٨٤٩٠٣٣	١١٩٦٥٨٨٣	١٢١٧٧٩٣٥	١٠٩٧٤٣٤٣	٨٤٦٩٥٧٣	٧٧١٣٤٧٤	زيادة
-	-	-	-	-	-	نقصان
اليانصيب الوطني						
١٥٣٥٣٣٨٩	١٢٤٩٥٧٧٠	١٣٢٨١١٠٤	١٢١٠٧٧٥٣	١١٤٨٠٧٢٠	١١٨٧٤٥٣١	الواردات الفعلية
١٤٨٠٧٧٧٨	١٢٧٤٥٥٥٥	١٣٠٧٧٨٣٣	١١٢٣٥٨٨٢	١٠٩٦٤١٥٢	١١١٩٠٠٤٧	النفقات الفعلية
٥٤٥٦١١	-	٢٠٣٢٧١	٨٧١٨٧١	٥١٦٥٦٨	٦٨٤٤٨٤	زيادة
-	-	-	-	-	-	نقصان
مكتب الحبوب والشمندر السكري						
٤٦٨٤٢٦٧	٦٥٠٦٢٢٧	٤٨١٧٦٨٣	٥١٣١٦٦٩٣	٦٧٥٠٠٥٣	٥٣٣٦٥٩٠	الواردات الفعلية
٢٠٩٦٧٢٦	٥٨٩٢٠٧٣	٢٨٧٩١٢٠	٧٥٨٤٠٩٣	٧٣٩١٨٤٩	١٣٩٥١٠٥	النفقات الفعلية
٢٥٨٧٥٤١	٦١٤١٥٤	١٩٣٨٥٦٣	-	-	٣٩٤١٤٨٥	زيادة
-	-	-	٢٤٥٢٤٠٠	٦٤١٧٩٦	-	نقصان
الجامعة اللبنانية						
٨١٤٣٠١٠	٦٥٧٥٦٦٥	٥٣١٥٠٣٩	٤٠٨٢٥٤٠	٣١٨٧٣٨٢	١٨٦٢٧١٩	الواردات الفعلية
٤٢٤٩٤٨٤	٣٣١٠٢٤٩	٢٥٦٣٨٩٤	٢٣٨٢٧٨٩	١٨١٣٦٠٢	١٠٥٢٩٦٦	النفقات الفعلية
٣٨٩٣٥٢٦	٣٢٦٥٤١٦	٢٧٥١١٤٥	١٦٩٩٧٥١	١٣٧٣٧٨٠	٨٠٩٧٥٣	زيادة
-	-	-	-	-	-	نقصان

(١) بما فيها المأخوذات من مال الإحتياط.

جدول رقم - ٢٦ -

تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمصالح المستقلة في عام ١٩٦٤

النفقات					الواردات					اسم المصلحة	
اجمالها	تفاصيلها				اجمالها	تفاصيلها					
	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية		ادارية	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط		ذاتية
٣٦٦٨٥٩٠٧	٥٤٢٥٢١٨	٣٥٠٠٠٠	٢٢٩٥٣٣٣	١٦٨٤٣٣٥٧	١١٧٧١٩٩٩	٤٦٦٤١٢٨٠	-	-	-	٤٦٦٤١٢٨٠	كهرباء لبنان
٣٢٥٦٣٧٤٦	٣٢٠٤٠٠	٣٢٩٩٣٣٨	٢٥٢٦٧٨٧٦	٣٣١٠١٥	٣٣٤٥١١٧	٣٢٥٦٣٧٤٦	٢٤٨٤٤١٢٠	١٣٨٩٨٤٩	٥٠٢١٤٠٨	١٣٠٨٣٦٩	البلعاني
٢٥٠٠٧٦٦٤	-	-	١٠٢٢٧٣٨٠	١٢٤٦٥٨٦	١٣٥٣٣٦٩٨	٢٨٣١٤٦٩٠	١١٨٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	-	٦٥١٤٦٩٠	سكك الحديد والنقل المشترك
٣١٠٤٣٩٧٥	-	٩٠٠٠٠٠٠	١٩٢٨٢٠٦٠	٤٦٦٠٠٠	٢٢٩٥٩١٥	٣١٠٤٣٩٧٥	-	-	٨٠٩٨١٦٨	٢٢٩٤٥٨٠٧	التعمير
١٠٤٤١٦٤٠	-	-	-	٩٣٤٣٤٠٨	١٠٩٨٢٣٢	١٢٤٥٧٩٣٩	-	١١٥٠٠٠٠٠	-	٩٥٧٩٣٩	الانعاش الاجتماعي
٥١٥٧٣٠٧	٥١١٠٥٤	١٤٠٠٠٠	٣٦٤٤٥٣	١٣٩٦٥٠٢	٢٧٤٥٢٩٨	٧٨٨٦٠١٣	-	-	-	٧٨٨٦٠١٣	مياه بيروت
٢٣٧٢٤٩٢	-	-	٧١٣٦٥٣	٢٠٦٦١٩	١٤٥٢٣٢٠	٢٦٦٨٣٦٢	-	٢٥٠٦٤٧٦	-	١٦١٨٨٦	الابحاث العلمية والزراعية
١٦٣٩٤٢٧	-	٦٨٧٥٠	١٢١١٩٩	٣٨٧٨٤٢	١٠٦١٦٣٦	١٧٨٧٠٨٨	-	٨٠٠٠٠٠	-	٩٨٧٠٨٨	مكتب الفاكهة
٨٦٣٣١٤	-	-	٧٥٨٤	٦٠٣٧٥٤	٢٥١٩٧٦	٨٦٣٣١٤	-	٢٧٥٠٠٠	٢٨٤٣٢٠	٣٠٣٩٩٤	مكتب التحرير
١٠٦٥٠٨٠	-	-	٣٢٤٩١٠	٢٧٠٧٢٠	٤٦٩٤٥٠	١١٨٥٠٢٢	-	-	-	١١٨٥٠٢٢	مياه عين اللبنة
٧٩٠٤٨٧	-	-	١٩٦٠٧٥	٦٢٧٨٨	٥٣١٦٢٤	٩٨٥٦٨٩	-	-	-	٩٨٥٦٨٩	مياه طرابلس
٨٢١١٤١	٢٠٠٠٠	-	-	٤١٧٩٦٧	٣٨٣١٧٤	٨٧١٩١٥	-	-	-	٨٧١٩١٥	مياه الباروك
٦٢٩١٨٢	-	-	-	٣٧٥٢١٧	٢٥٣٩٦٥	٦٢٩١٨٢	-	-	٦٦٣١٨	٥٦٢٨٦٤	مياه المتن
٤٦٧٠٠٤	-	-	٣٢٠٧٩٨	١٩٩٦	٢٣٤٢١٠	٤٦٧٠٠٤	-	-	٩٩٦٠٢	٣٦٧٤٠٢	ري القاسمية ورأس العين

النفقات					الواردات					اسم المصلحة	
اجمالها	تفاصيلها				اجمالها	تفاصيلها					
	احياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية		ادارية	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط		ذاتية
٣٤١٣٢٩	-	-	-	٢٠٩٦٤٧	١٣١٦٨٢	٤٠٩٧٧٦	-	-	-	٤٠٩٧٧٦	مياه كسروان والفتح
٣٠٥١٠٥	-	-	-	١١٢٥٢٧	١٩٢٥٧٨	٣٠٥١٠٥	-	٢٠٠٠٠٠	٢٣٤٥١	٨١٦٥٤	مياه جبل عامل
١٤٠٨٦٨	-	-	٦٧٩٧	٢٩١٥٨	١٠٤٩١٣	١٤٨٥٢١	-	-	-	١٤٨٥٢١	مياه صور وملحقاتها
٦٨٦٦٠	-	-	٨٧٣٥	٤٤	٥٩٨٨١	٢٦٣٤٤٨	-	-	-	٢٦٣٤٤٨	استثمار مرفأ طرابلس
٢٣١٣٣٤	-	-	٢٢١٣١	-	٢١٤٢٠٣	٢٣٦٣٣٤	-	١٦٨٢٠٠	١٤٧٧٦	٥٣٣٥٨	المدينةالرياضية
٣٤٨٦٠٨	٢٠٠١٠	-	١١٢٨٦٩	٧٤٠٤٥	١٤٠٦٨٤	٣٤٨٦٠٨	-	-	٩٦٧٢٩	٢٥١٨٧٩	مياه صيدا
١٢٦٨٦٥	١٣٠٠	-	٣٩٩٧٣	٤٠٩١	٨١٥٠١	١٣١٧٧٨	-	-	-	١٣١ ٧٧٨	مياه زحلة وجوارها
١٥١١٦١١٣٥	٦٢٩٧٩٨٢	١٢٨٥٨٠٨٨	٥٩٢٢٢٨٢٦	٣٢٣٨٣٢٨٣	٤٠٣٥٣٩٥٦	١٧٠٢٠٨٧٧٩	٣٦٦٤٤١٢٠	٢٦٨٣٩٥٣٥	١٣٧٠٤٧٧٢	٩٣٠٢٠٣٦٢	المجموع العام

جدول رقم - ٢٧ -
تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمصالح المستقلة في عام ١٩٦٥

النفقات					الواردات					اسم المصلحة	
اجمالها	تفاصيلها				اجمالها	تفاصيلها					
	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية		ادارية	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط		ذاتية
٦٠٥٧٤١١٤	٦٣٠٠٥٦٠	٣٧٢٨٨١٤	١١٨٦١٥٩٩	٢٤١٧٥٥٧٠	١٤٥٠٧٥٧١	٦٠٥٧٤١١٤	-	-	٦٧٠٦٣٧٢	٥٣٨٦٧٧٤٢	كهرباء لبنان
٣٠٦٣٧٣٥٢	٩٠٠٠٠٠٠	٣١٢٥٣٣٢	٢٤٨٤٦٨٥٦	٤٤٠٤٨٩	٤٣٢٤٦٧٥	٣٠٦٣٧٣٥٢	١٣٩٣٥٦٤٨	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٢٢٠٤٠٠	١٣٤٨١٣٠٤	البلطاني
٢٠٥٤٩٠٨٦	-	-	٣٧٤٨٢٩٢	١٥٩٩٢٤٢	١٥٢٠١٥٥٢	٢٠٥٤٩٠٨٦	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٤٥٦١	٦٣٤٤٥٢٥	سكك الحديد والنقل المشترك
١٥٥٩١٠٧٠	-	-	١٣٦٩٧٦٧١	-	١٨٩٣٣٩٩	٢٥٦٥٣٢٤١	-	-	-	٢٥٦٥٣٢٤١	التعمير
١٣٢٢٣٣١٦	-	-	١٨٦٨٢٥٠	٩٩٣١١١٨	١٤٢٣٩٤٨	١٣٢٢٣٣١٦	-	١٢٤٨٦١١٩	٧٣٧١٩٧	-	الانعاش الاجتماعي
٥٨٧٠٠٩٩	٥٣٦٦٤٨	٢٥٠٠٠٠٠	٤٣٥٧٩٥	١٦٤٥٨٣٦	٣٠٠١٨٢٠	٧٧٣٧٢١٣	-	-	-	٧٧٣٧٢١٣	مياه بيروت
٢٨٨٨٣٥٠	-	-	٣٢٧٨٥٦	٤٥٤٩٦٠	٢١٠٥٥٣٤	٣٧٦٥٤٢٦	-	٣١٠٠٠٠٠٠	-	١٦٥٤٢٦	الابحاث العلمية الزراعية
١٧٠٠١١٠	-	٦٨٧٥٠	٢٩١٢٢	٥٥٠٨٨١	١٠٥١٣٥٧	٢١٦٧١٠٦	-	٨٠٠٠٠٠٠	-	١٣٦٧١٠٦	مكتب الفاكهة
٩٧٧٢٣٦	-	-	١١١٠٨٣	٦٦٥٨٩٩	٢٠٠٢٥٤	٩٧٧٢٣٦	-	٢٧٥٠٠٠	٥٣٢٤٤٨	١٦٩٧٨٨	مكتب الحرير
١٢٠٨٥١٤	-	١٥٠٠٠٠	١٧٥٥٠٦	٣٥٥٣٣٩	٥٢٧٦٦٩	١٢٩٣٠٦١	-	-	-	١٢٩٣٠٦١	مياه عين البادية
٧٩٠٥٩٧	-	-	٩٥٨٨٤	٩٨٤٤٠	٥٩٦٧٣	٩٩٩٠٠٠٠	-	-	-	٩٩٩٠٠٠٠	مياه طرابلس
١٠٠١٤٩٩	٢٠٠٠٠٠	-	٣٠٥٨٢	١٣٥٦٧٠	٨١٥٢٤٧	١٠٩٥٣٦٦	-	-	-	١٠٩٥٣٦٦	مياه الباروك
٦٤٢٢٩٩	-	-	٣٧٠٢	٣٢٦٨٦٤	٣١١٧٣٣	٦٤٢٢٩٩	-	-	٣٨٨٩٦	٦٠٣٤٠٣	مياه المتن
٣٨٠٨١٤	-	-	٨٦٠٥٧	٧١٧٩٠	٢٢٢٩٦٧	٣٨٠٨١٤	-	-	١٠٥٠٦	٣٧٠٣٠٨	ري القاسمية ورأس العين

النفقات					الواردات					اسم المصلحة	
اجملها	تفاصيلها				اجملها	تفاصيلها					
	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية		ادارية	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط		ذاتية
٣٦٨١٥٦	-	-	-	٢١٩٤٢١	١٤٨٧٣٥	٤٣٠٦٨٨	-	-	-	٤٣٠٦٨٨	مياه كسروان والفتح
٣٣٧٦٥٥	-	-	٩٩٦٨	١١٥٠٣٤	٢١٢٦٥٣	٣٣٧٦٥٥	-	٢٠٠٠٠٠	١٧٧٦٦	١١٩٨٨٩	مياه جبل عامل
١٥٥٥١٣	-	-	١٢٧٧٧	١٣٢٦٥	١٢٩٤٢١	٢٣٠٥٦٥	-	-	-	٢٣٠٥٦٥	مياه صور وملحقاتها
١١٣٩٥٠	-	-	٢٠٤٦	٩٧٥٢	١٠٢١٥٢	٣٧٣٩٢٠	-	-	-	٣٧٣٩٢٠	استثمار مرفأ طرابلس
٢٣٢٦٤٩	-	-	-	٢٠٧٩١	٢١١٨٥٨	٢٤٤١٦٥	-	١٥٠٠٠٠	-	٩٤١٦٥	المدينةالرياضية
٢٨٢١٠٢	-	-	١٧٣٤	١٠٦٦٢٥	١٧٣٧٤٣	٣٢٧٥٧١	-	-	-	٣٢٧٥٧١	مياه صيدا
١٦٩٦٥٢	-	-	١٨٢١٤	١٦٢٣٠	١٣٥٢٠٨	١٦٩٦٥٢	-	-	٢١٠٨١	١٤٨٥٧١	مياه زحلة وجوارها
١٥٧٦٩٤١٣٣	٧٧٥٧٢٠٨	٧٣٢٢٨٩٦	٥٤٣٦٢٩٩٤	٤٠٩٥٣٢١٦	٤٧٢٩٧٨١٩	١٧١٨٠٨٨٤٦	١٥٩٣٥٦٤٨	٢٩٥١١١١٩	١١٤٨٩٢٢٧	١١٤٨٧٢٨٥٢	المجموع العام

جدول رقم - ٢٨ -
تحليل الواردات والنفقات للمصالح في عام ١٩٦٦

النفقات		الواردات						اسم المصلحة			
اجمالها	تفاصيلها				تفاصيلها						
	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية	ادارية	اجمالها	قروض خارجية وسلفات من الدولة		مساعات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط	ذاتية
٦٣٤٠٢٨٦٨	٦٨٩٢٤٧٦	٣٠٨٠٥٥٥	١٠٨٥٦٤٩٢	٢٥٠٥٧٤٩٣	١٧٥١٥٨٥٢	٦٣٤٠٢٨٦٨	-	-	٤٨٨٨١٢٦	٥٨٥١٤٧٤٢	كهرباء لبنان
٢٥٤٥٠٨٩٠	٢١٠٠٠٠٠٠	٦٠٣٧٥١٥	١٤٢٣٨٣٦٩٤	٦٤٧٩١٦	٢٣٨١٧٦٥	٢٥٤٥٠٨٩٠	٧١٤٣٢١١	-	٣٧٢٢٥٠٩	١٤٥٨٥١٧٠	البلطاني
٢١٠٨٨٤٨٤	-	-	١٩٧٠٠٧٤	٣٤٨٩٥١٩	١٥٦٢٨٨٩١	٢١٠٨٨٤٨٤	-	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٧١٢٨٣٦	٩٣٧٥٦٤٨	سكك الحديد والنقل المشترك
٢٠٨٠١٩١١	-	١٠٠٠٠٠٠٠	١٦٦٠١٤٥٧	-	٣٢٠٠٤٥٤	٢١٨٧٨٠٨١	-	٢٥٠٠٠	-	٢١٨٠٣٠٨١	التعمير
٩٣٢١٠٩٠	-	-	٢٩٧١٧٤	٧٥٢٧٢٠٣	١٤٩٦٧١٣	١١٤٠٩٢٤٢	-	١١٤٠٩٢٤٢	-	-	الاعاش الاجتماعي
٦٧٧٤٢٨٠	٥٤٤٥٢٢	٣٣٤٠٢	٧٨٧٦٧٥	٢٠٢٨١٦١	٣٠٨٠٥٢٠	٨٦٠٣٧٦٤	-	-	-	٨٦٠٣٧٦٤	مياه بيروت
٣٣٤٣٦٩٠	-	-	٥٢١٧٧٥	٣٨٨٢٩٢	٢٤٢٣٦٢٣	٣٣٤٣٦٩٠	-	٢٨٠٠٠٠٠٠	٣٥١٨٣٥	١٩١٨٥٥	الابحاث العلميةلزراعية
١٥٤٩٨٦٩	-	٦٨٧٥٠	١٠٣١	٤٦٥٧٦١	١٠١٤٣٢٧	٢٦٠٢٦٢٩	-	١٦٠٠٠٠٠٠	-	١٠٠٢٦٢٩	مكتب الفاكية
١٥٤٧٩٥٥	٢٠٠٠	-	٥٧٥٥٨٠	٧٨٧٢٨٤	١٨٣٠٩١	١٥٤٧٩٥٥	-	٢٧٥٠٠٠	٧٦٩٢١	١١٩٦٠٣٤	مكتب الحرير
١٣٠٥٣٤٣	-	٢٠٠٠٠٠٠	١٤١٥٥٦	٣٧٥٩٩٢	٥٨٧٧٩٥	١٤٣٦٧٧٦	-	-	-	١٤٣٦٧٧٦	مياه عين اللبنة
١١١٣٦٨٨	١٣٤٠١٢	-	٨٧٤٥٢	٥٩٢٠	٨٣٢٦٠٤	١١١٣٦٨٨	-	-	٢٨٨٢٣٣	٨٢٥٤٥٥	مياه طرابلس
١٢٥٠٨١١	٦٧٠٠٠٠	-	١٤١٥٠٤	١٨٧٨٩٤	٨٥٤٤١٣	١٢٥٠٨١١	-	-	١١٨٥٠٤	١١٣٢٣٠٧	مياه الباروك
٦٣٦٦٤٩	٥٠٠٠	-	٥٣٤١٧	٢٥٥٣٠٩	٣٢٢٩٢٣	٦٣٦٦٤٩	-	-	١٩٦٨٠	٦١٦٩٢٩	مياه المتن
٣٨٩٧٧٠	-	-	٦٠٠١٤	٦٣٤٧٧	٢٦٦٢٧٩	٣٨٩٧٧٠	-	-	٢٥١١٠	٣٦٤٦٦٠	ري القاسمية ورأس العين

النفقات					الواردات					اسم المصلحة	
اجملها	تفاصيلها				اجملها	تفاصيلها					
	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية		ادارية	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط		ذاتية
٤١٩٤٥٥	-	-	٩٨٠٠	٢٢٧٤٥٩	١٨٢١٩٦	٤٦٨٨٩٢	-	-	-	٤٦٨٨٩٢	مياه كسروان والفتح
٣٧٢٢٢٠	-	-	٢٩٣١٢	٦٨٣٠٠	٢٧٤٦٠٨	٣٨٧٥١٩	-	٢٠٠٠٠٠	-	١٨٧٥١٩	مياه جبل عامل
٢٣٨٢٢٢	-	١٠٠٠	١١٩١٣	٣٦٩٥٠	١٨٨٣٥٩	٢٦٠٢٣١	-	-	-	٢٦٠٢٣١	مياه صور وملحقاتها
٥٨١٥٥٠	٥٠٦٥٦	-	٣٣٣٩٩٦	١٧٨٣٩	١٧٩٠٥٩	٥٨١٥٥٠	-	-	٢١١٢٧٢	٣٧٠٢٧٨	استثمار مرفأ طرابلس
٣٠٧٨٦٠	-	-	-	٣٨٨٧١	٢٦٨٩٨٩	٣٠٧٨٦٠	-	٢٢٠٠٠٠	٦٥١	٨٧٢٠٩	المدينةالرياضية
٣٤١٩٦٣	-	-	٥٧٥٦٣	٩٤٩٢١	١٨٩٤٧٩	٣٤١٩٦٣	-	-	١٩٩٧٣	٣٢١٩٩٠	مياه صيدا
٢٢٩٣٧٤	-	-	١٤٠٢٨	٨٦٣٩	٢٠٦٧٠٧	٢٣٦٨٦٢	-	-	-	٢٣٦٨٦٢	مياه زحلة وجوارها
١٦٠٤٢٧٩٤٢	٩٧٩٥٦٦٦	١٠٧٢١٢٢٢	٤٦٩٢٥٠٧	٤١٨٢٦٩٠٠	٥١١٩٨٦٤٢	١٦٦٦٩٠١٧٤	٧١٤٣٢١١	٢٦٥٢٩٢٤٢	١١٤٣٥٦٥٠	١٢١٥٨٢٠٧١	المجموع العام

جدول رقم - ٢٩ -
تقديرات واردات ونفقات المصالح المستقلة لعام ١٩٦٧

النفقات					الواردات					اسم المصلحة	
اجماليها	تفاصيلها				اجماليها	تفاصيلها					
	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية		ادارية	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط		ذاتية
٨٩٨٠٤٣٥٠	-	٣٤٤٠٠٠٠	٢٩ ٧١٨ ٣٨٦	٣٥١٠٨٣٦٠	٢١٥٣٧٦٠٤	٨٩٨٠٤٣٥٠	-	-	٧٩١٤٩٦٤	٨١٨٨٩٣٨٦	كهرباء لبنان
٥٠١٥٣٢٥١	٢١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	٣٤٨٠٠٠٠٠	٢٨٥٣٢٥١	٣٤٠٠٠٠٠	٥٠٢٠٦٤٤٨	١٠٦٢٢١٩٧	٢١٩٨٤٢٥١	-	١٧٦٠٠٠٠٠	البلطاني
٢٣٦٠٨٠٠٠	-	١٢٠٠٠٠٠	٣٣٥٠٠٠	٤٩١٥٥٤٠	١٧١٦٧٤٦٠	٢٣٦٠٨٠٠٠	-	١٢٤٥٨٠٠٠	-	١١١٥٠٠٠٠	سكك الحديد والنقل المشترك
١٧١٥٠٠٠٠	-	-	١٤٦٩٥٥٠٠	-	٢ ٤٥٤ ٥٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-	-	٢٦٠٠٠٠٠٠	التعمير
١٣١٩٤٥٤٦	-	-	-	١٠٩٦٨٣٠٨	٢٢٢٦٢٣٨	١٣١٩٤٥٤٦	-	١٠٠٣٢٠٠٠	٣١٢٨٦٥٦	٣٣٨٩٠	الانعاش الاجتماعي
٨٦٠٦١٥٠٠	٦٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢١٩٠٤٧١	١٩٨٩٤٠٥	٣٥٢٦٢٧٤	٨٦٠٦١٥٠	-	-	-	٨٦٠٦١٥٠	مياه بيروت
٤٤٦٧٠٠٠	٥٨٥٠٠٠	-	٣٦٥٠٠٠	٤٦٢٠٠٠	٣٠٥٥٠٠٠	٤٤٦٧٠٠٠	-	٤٢٦٧٠٠٠	-	٢٠٠٠٠٠	الابحاث العلمية والزراعية
٨٠٤١٧٠٦	-	١٩٢٢٢٦	٧٥٠٠٠	٤٧٩٢٠٠٠	١٣٥٢٤٨٠	٨٠٤١٧٠٦	-	١٠٠٠٠٠٠	١٣١٨٩٨٠	٥٧٢٢٧٢٦	مكتب الفاكهة
١٢٦٠٠٠٠	-	-	٥٣٠٠٠	٩١٨٥٨٠	٢٨٨٤٢٠	١٢٦٠٠٠٠	-	٣٢٥٠٠٠	-	٩٣٥٠٠٠	مكتب الحرير
١٤٥٠٠٠٠	-	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٤٧٨٠٠٠	٥٧٢٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠	-	-	-	١٥٥٠٠٠٠	مياه عين اللبنة
١٠٤٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	-	٧٥٠٠٠	١٧٧٢٠٨	٧١٧٧٩٢	١٠٤٠٠٠٠٠	-	-	-	١٠٤٠٠٠٠٠	مياه طرابلس
١١٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	-	٣١٠٠٠	٢٤٤١٥٠	٨٣٤٨٥٠	١١٣٠٠٠٠	-	-	-	١١٣٠٠٠٠	مياه الباروك
٦٤٠٨١٠	٢٣٠٠٠	-	-	٢٤٧٣٤٣	٣٧٠٤٦٧	٦٤٠٨١٠	-	-	-	٦٤٠٨١٠	مياه المتن
٣٦٨٠٠٠	-	-	-	٨٦٠٠٠	٢٨٢٠٠٠	٣٦٨٠٠٠	-	-	-	٣٦٨٠٠٠	ري القاسمية ورأس العين

النفقات					الواردات					اسم المصلحة	
اجمالها	تفاصيلها				اجمالها	تفاصيلها					
	احياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية		ادارية	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط		ذاتية
٤٦٣٠٠٠	-	-	٥٢٠٠	٢١٩٠٠٠	٢٣٨٨٠٠	٤٦٣٠٠٠	-	-	-	٤٦٣٠٠٠	مياه كسروان والفتح
٥٤٠٠٠٠	-	-	٥٠٠٠	٢٥٣٥٠٠	٢٨١٥٠٠	٥٤٠٠٠٠	-	٣٠٠٠٠٠	-	٢٤٠٠٠٠	مياه جبل عامل
٥٠٥٦٨٨	-	٧٥٠	١٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٣٨٦٩٣٨	٥٠٥٦٨٨	-	-	-	٥٠٥٦٨٨	مياه صور وملحقاتها
٤٦٥٠٠٠	٩٤٥٠٠	-	-	٨٧٦٨٨	٢٨٢٨١٢	٤٦٥٠٠٠	-	-	-	٤٦٥٠٠٠	استثمار مرفأ طرابلس
٢٣٠٠٠٠	-	-	٩٠٠٠	٥٨٥٠٠	٢٦٢٥٠٠	٢٣٠٠٠٠	-	٢٢٠٠٠٠	-	١١٠٠٠٠	المدينة الرياضية
٣٧٤٣٠٠	-	-	١٥٣٥٠	٦٣٥٠٠	٢٩٥٤٥٠	٣٧٤٣٠٠	-	-	٢٦٠٠٠	٣٤٨٣٠٠	مياه صيدا
٢٧٣٨٧٠	-	-	٧٤٠٠	٢٧٦٤٠	٢٣٨٨٣٠	٢٧٣٨٧٠	-	-	-	٣٧٣٨٧٠	مياه زحلة وجوارها
٢٢٣٨٦٥٦٧١	٣٤٩٢٥٠٠	١٤٠٦٢٩٧٦	٨٧٥٨٨٣٠٧	٦٤٠٤٩٩٧٣	٥٩٦٧١٩١٥	٢٢٣٩٦٨٨٦٨	١٠٦٢٢١٩٧	٥٠٥٨٦٢٥١	١٢٣٨٨٦٠٠	١٥٩٣٧١٨٢٠	المجموع العام

جلسة ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨(*)

المواضيع المبسوثة:

- تلاوة بيان الحكومة حول موازنة عام ١٩٦٨ .

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٨ في الساعة الخامسة والرابع من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٨ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده .

تغيب السادة: صائب سلام، فؤاد بطرس، جورج كرم، خليل الخوري، محمود عمار، ميشال فرحات، نجيب صالحه، بشير العثمان، سليمان فرنجية، مرشد الصمد، مانويل يونس، جان عزيز، سيمون صحنائي، عبد الكريم الزين، عبد اللطيف بيضون، جوزف هراوي، كامل الاسعد، معروف سعد، بشير كيروز، تقي الدين الصلح، شبلي العريان، محمد عباس ياغي، مخايل الدبس، نايف المصري .

اعتذر السادة: اديب الفرزلي، هاشم الحسيني، قبالان عيسى الخوري، سهيل شهاب، رشيد الصلح، نسيم مجدلاني، صبحي محمصاني، الامير عبد العزيز شهاب، رشيد بيضون، بهيج القدور، جوزف سكاف، عزيز عون، انور الصباح، فؤاد البرط، رشدي فخر، ريمون اده . الامير مجيد ارسلان، عبد الله الغطيمي .

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: جورج حكيم، بدري المعوشي، فؤاد رزق، فؤاد البزري، نسيب البرير، سليمان الزين، سعيد حماده .

الرئيس - افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين .

الرئيس - الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء .

(*) الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الأول ١٩٦٨، محضر الجلسة الاولى المنعقدة في الساعة الخامسة والرابع من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٨ .

رئيس مجلس الوزراء - حضرات النواب المحترمين،

لا بد لي قبل ان ابدأ بتلاوة الفذلكة افتتاحا لمناقشة الموازنة، الا ان اشارك مجلسكم الكريم باسم الحكومة، في هذا المصاب الجلل الذي حل بنا، فافقدنا زميلين عزيزين، ونائبين كان لهما في خدمة هذا الوطن مواقف تذكّر، فتشكر، ولكن ما حيلتنا امام القضاء الذي انتزع من بيننا هذين الرجلين الكريمين في اوقات نحن احوج ما نكون فيها الى امثالهما من العاملين المخلصين لقضايا هذا الشعب، ولمصلحة هذا الوطن، ان المصاب الاليم ليدفعنا الى مواجهته بالصبر والايمان، والى متابعة السير بطريق خدمة هذا البلد، وهذا هو خير عزاء لنا وبأمثالكم، دمتم، ونستطمر شآبيب الرحمة على جديهما.

حضرة الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

بين ايديكم كتابا مشروع موازنة ١٩٦٨ وفذلكة هذا المشروع، وقد تضمن هذان الكتابان كافة المعلومات والتفاصيل التي تتعلق بالموازنة العامة والموازنات الملحقة. وبصورة خاصة تضمنت فذلكة المشروع لمحة عن الوضع الاقتصادي والمالي العالي، وتحليلا للوضع الاقتصادي في لبنان، ودراسة للوضع المالي والسياسة المالية ثم تحليلا لمشروع موازنة ١٩٦٨ الذي نحن بصددده.

لا مجال هنا لسرد تفاصيل هذه الدراسة والتحليل اذ يتطلب ذلك وقتا طويلا غير انه لا بد لي قبل بدء مناقشة المشروع من قول كلمة موجزة حول الوضع الاقتصادي والمالي بوجه عام وحول مشروع موازنة ١٩٦٨ بوجه خاص.

اولا: الوضع الاقتصادي والمالي:

تميز الاقتصاد اللبناني خلال السنوات العشر السابقة لعام ١٩٦٧ بنمو سريع وبقدرة على مجابهة مختلف الصعوبات التي تعرض لها خلال تلك الحقبة من الزمن - الا ان هذا الاقتصاد واجه اوضاعا صعبة خلال الاربعة عشر شهرا الماضية، اذ تعرض لهزتين: الاولى في تشرين الاول ١٩٦٦ عندما توقف بنك انترا عن الدفع، والثانية في حزيران ١٩٦٧ عندما وقع العدوان الاسرائيلي على الدول العربية. لقد ادى توقف بنك انترا عن الدفع الى اضعاف النشاط الاقتصادي بصورة موقّعة، خاصة في قطاع الخدمات وفي عمليات التسليف والتمويل.

وقد ظهر الاقتصاد اللبناني مرونة كبيرة في استيعاب ازمة بنك انترا والحد من مفاعيلها، غير ان حصول العدوان الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ وقبل زوال آثار توقف بنك انترا عن الدفع كان له تأثير سيء على الاقتصاد مما ادى الى درجة هامة من الركود في عدة قطاعات لا سيما في قطاع الخدمات.

تداركت الحكومة الخطر بان اتخذت سلسلة من الاجراءات الجذرية والسريعة بالاتفاق مع مجلسكم الكريم، كان اهمها:

- الاجراءات المتعلقة بضمان حسابات الودائع والادخار لصغار المودعين لدى بنك انترا والمصدقة من قبل مجلسكم الكريم بموجب القانون رقم ٦١ / ٦٦ تاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٦٦.

- الاجراءات المتعلقة بعمليات التسليف وتأمين السيولة المصرفية المصدقة بموجب القانون رقم ٦٢ / ٦٦ تاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٦٦.

- القانون رقم ٢٨/٦٧ تاريخ ٩ ايار ١٩٦٧ القاضي بتمديد التسهيلات المصرفية المنصوص عنها في القانون رقم ٦٢/٦٦ المذكور اعلاه وبالسماح لمصرف لبنان بحسم السندات التجارية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ١٨٠ يوما (بدلا من ٩٠ يوما) وبوضع اصول جديدة للرقابة المصرفية وبنظام ضمان الودائع في المصارف الخ. . .

بالاضافة الى ما تقدم، وازاء الوضع المذكور آنفا، اتجهت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة نحو تحقيق غاية آنية ملحة وهي زيادة الانفاق العام للتعويض عن النقصان الحاصل في انفاق القطاع الخاص ولمساندة النشاط الاقتصادي لاستعادة حركة توسعه.

لقد نجحت السياسة التي اتبعتها الحكومة بموافقة مجلسكم الكريم، في حصر ذيول الازمة وتأثيراتها على الاقتصاد اللبناني وتفاعلات هذه التأثيرات فيه. ويثبت ذلك كون مختلف القطاعات الاقتصادية اخذت تستعيد نشاطاتها بعد مضي فترة وجيزة من حصول الهزة الاخيرة وبالتالي من ظهور اتجاهات الركود.

هذا من جهة الظروف الطارئة التي حصلت في الآونة الاخيرة. اما فيما خص بناء الاقتصاد اللبناني بصورة عامة والاتجاهات الاساسية في تطوره فان الدراسات المتوفرة تدل كما يشير التحليل الوارد في فذلكة المشروع ان قطاع الخدمات ينمو بمعدل مرتفع نسبيا بينما يقصر عن ذلك قطاعا الزراعة والصناعة وقد يكون لهذا النمط من النمو محاذير اقتصادية واجتماعية تتعلق بمتطلبات الاستقرار بمستوى الدخل وبتوزيع مكاسب النمو الاقتصادي وبعادلة توزيع الدخل.

وعليه فان السياسة المالية تهدف في المدى الطويل الى تشجيع انماء قطاعات السلع وتنشيطها والى توسيع نطاق الازدهار الاقتصادي دون الحد من توسع نشاطات الخدمات والى دعم العوامل التي تدعم الاستقرار في مستوى الدخل من الخدمات والى استغلال طاقة هذه النشاطات على التوسع والنمو بسرعة.

ثانيا: مشروع موازنة ١٩٦٨:

يتألف مشروع موازنة ١٩٦٨ من الموازنة العامة والموازنات الملحقة، وقد بلغت ارقامه كما قدم من الحكومة:

- الموازنة العامة ٦٣١٢٥٠٠٠٠

- الموازنة الملحقة ٦٧٩٨٨٠٠٠

٦٩٩٢٣٨٠٠٠

اما فيما يتعلق بالموازنة العامة، فلا بد من الايضاحات التالية:

بلغت ارقام المشروع موزعة على اجزائه الثلاثة وبالمقارنة مع ارقام موازنة ١٩٦٧ ما يلي:

بملايين الليرات

الجزء	موازنة ١٩٦٧	الفروقات - مشروع موازنة ١٩٦٨	زيادة	نقصان	النسبة المئوية للفروقات
الاول	٤٢٨	٤٥٢	٢٤		٥,٥٥
الثاني	١٣٣	١١٨		١٥	١١,٢٦
الثالث	٧٢	٦١		١١	١٤,٥٥
المجموع	٦٣٣	٦٣١	٢٤	٢٦	
				٢٤	
				٢	٠,٢٦

يبدو من هذه الارقام ان هناك انخفاضا طفيفا في مجموع اعتمادات الاجزاء الثلاثة وان هنالك زيادة في اعتمادات الجزء الاول. وهذا يدعو الى التوضيح التالي:

فيما خص الارقام النهائية للمشروع:

زادت ارقام الجزئين الثاني والثالث بنتيجة التعديلات التي ادخلت في اللجنة المالية البرلمانية على المشروع على أثر القرارات التي اتخذتها الحكومة بهذا الشأن، زهاء ٤ ملايين ليرة (مشروع مياه الشرب الكبرى) و٣ ملايين، طرق داخلية ١,٢٥٠ مليون ليرة، بحيث اصبح مجموع ارقام المشروع يزيد عن مجموع ارقام موازنة ١٩٦٧ زهاء مليوني ليرة.

بالنسبة الى الجزء الاول:

يتبين من الجدول رقم ١٦ المتعلق بتطور ارقام الجزء الاول خلال سنوات ١٩٦٣ - ١٩٦٨ الوارد في فذلكة المشروع، ان زيادة اعتمادات هذا الجزء انخفضت الى ٥,٥٥٪ مقابل ١٥٪ في كل من سنتي ١٩٦٧ و ١٩٦٦ وذلك بفضل الجهود التي بذلت في سبيل عصر النفقات الادارية الى ادنى حدودها الممكنة، مع العلم ان هذا التخفيض لم يصب اعتمادات الجزء الاول المخصصة للشؤون التربوية والسياحية والاعلامية والصحية والاجتماعية والدفاعية بل على العكس فقد زادت هذه الاعتمادات في المشروع كما يتبين من مراجعة تفاصيله.

ان التخفيض في تزايد اعتمادات النفقات الادارية المذكور آنفا يشكل مرحلة من مخطط طويل المدى تنوي الحكومة تحقيقه، وهو يهدف الى ضبط النفقات الادارية الى أدنى حد اقتصادي ممكن بغية توفير مبالغ متزايدة لمشاريع التنمية من انشاء وتجهيز.

بالنسبة الى الجزئين الثاني والثالث:

لقد اعتمدنا في تحديد ارقام هذين الجزئين سياسة لحظ المبالغ اللازمة ضمن حدود طاقة الادارات على التنفيذ آخذين بعين الاعتبار الاعتمادات المدورة من سنين سابقة.

ان الاعتمادات المقدر تدويرها الى الجزئين الثاني والثالث من موازنة عام ١٩٦٨ تبلغ زهاء ٢٧٠ مليون ليرة وهي تشكل اكثر من ضعف قيمة اعتمادات هذين الجزئين في المشروع (تبلغ ارقام الجزئين ١٧٩ مليون)، وهذا يوضح ان سياسة تخفيض هذه الاعتمادات في المشروع لا تعني تخفيض نسبة الانفاق العام على مشاريع التجهيز والانشاء. فان وجود اعتمادات مدورة هامة تترك للادارات العامة المختصة امكانية زيادة انفاقها حسب مقدرتها على ذلك وتخفيض الاعتمادات في المشروع يهدف فقط الى الحد من زيادة قيمة الاعتمادات التي تدور سنويا.

فضلا عما تقدم فان اجازات العقد المعطاة من قبل مجلسكم الكريم لمشاريع البرامج الطويلة المدى، تسمح بتنفيذ مشاريع انمائية هامة تفوق قيمتها الاعتمادات المرصدة في الموازنة، يضاف الى ذلك ان الحكومة خصصت بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٧١ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧

اعتمادات تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون ليرة لتأمين بعض التجهيزات الاساسية للبلاد، وانها ستعمل على تنفيذ القسم الاكبر من هذا المشروع في غضون اربع او خمس سنوات بواسطة شركات وطنية وعالمية تتولى بنفسها التمويل الذي تسدد الحكومة قيمته اقساطا في مدة ٨ سنوات تقريبا.

يتبين مما تقدم ان مجالات التوسع بالانفاق المثمر متوفرة الى اقصى حدودها ونأمل بان تعمل الادارة على استعمال هذه الامكانات وعلى الاستفادة منها في الاوقات والمجالات التي تستلزمها سياسة الحكومة في التوسع الاقتصادي والاستقرار في مستوى الاسعار.

فيما خص الواردات:

قدرت واردات المشروع من جميع المصادر باستثناء القروض بمبلغ ٥٧٠ مليون ليرة، وقد اعتمدت وزارة المالية في تقدير هذه الواردات على الاسس المنصوص عنها في المادة ١٥ من قانون المحاسبة العمومية، واخذت بعين الاعتبار الايرادات الاضافية التي ستنتجم عن تطبيق التعديلات الصادرة بموجب المراسيم الاشتراعية الاخيرة، كما اخذت بعين الاعتبار ايضا التأثيرات المتوقعة لاهم التطورات التي طرأت على الاوضاع الاقتصادية.

ان الواردات التقديرية المذكورة آنفا كافية لتغطية الجزأين الاول والثاني من الموازنة العامة اما نفقات الجزء الثالث فينتظر ان تغطي بواردات استثنائية أي بقروض ستعرض الحكومة على تصديق مجلسكم الكريم في حينه المشاريع الخاصة بها.

ان السياسة الضريبية التي تعتمد عليها الحكومة، تهدف الى تجنب التسبب باعباء ثقيلة تحد من التوظيف والاستثمار او تعيق ورود الرساميل الاجنبية، كما تهدف الى تحقيق توزيع عادل للعبء الضريبي. لذلك ورغم الحاجة الى مزيد من الواردات لتمويل المشاريع، فقد تجنبت الحكومة زيادة الضرائب الى أي مدى هام مفضلة الاعتماد على القروض وقد راعت في التعديلات الاخيرة التي ادخلتها على معدلات بعض الضرائب، السياسة المذكورة اعلاه أي ان يكون تأثيرها على الاستثمار الاقل نسبيا وان تؤمن زيادة معدلاتها توزيعا عادلا للعبء الضريبي.

بالاضافة الى ما تقدم تعني وزارة المالية عناية خاصة بتعزيز اعمال التحقيق والجباية. ففيما يتعلق بالجباية، تجدر الاشارة الى انها ناشطة الى حد بعيد في ملاحقة التحصيل معتمدة بذلك على وعي المكلفين وعلى التسهيلات الخاصة التي امنها لتسديد البقايا المدورة من السنين السابقة وقد اعطت هذه العناية النتائج المتوخاة اذ بلغ التحصيل للبقايا المدورة نسبة ٢٨ بالمئة بينما كانت هذه النسبة تتراوح حول عشرة بالمئة في الماضي، كما بلغت نسبة التحصيلات عن السنة الحالية حوالي

٩٤ بالمئة وهذه هي ذات النسبة للسنة الماضية على الرغم من الظروف الخاصة التي تميزت بها سنة ١٩٦٧ .

اما فيما يتعلق بتحقيق الضرائب، فقد بذلت وزارة المالية اقصى الجهود الممكنة في هذا المجال، وقد توصلت بفضل هذه الجهود الى تطوير حصيلة الضرائب المباشرة حسبما هو مبين في الجدول رقم ٢٢ الملحق بفذلكة الموازنة .

وستواصل وزارة المالية بذل الجهود في سبيل متابعة تحسين طرق واساليب التحقق والجباية، وذلك عن طريق تدريب الموظفين وتشديد الرقابة من جهة، وعن طريق مكننة اعمال اصدار التكاليف ومسك حسابات التحقق والتحصيل من جهة اخرى، بحيث يتفرغ القسم الاكبر من مراقبي الضرائب وموظفي التحصيل، بفضل هذه المكننة لاعمال المراقبة والتحقق والتحصيل بعد ان يتحرر من الاعمال الحسابية والقلمية .

هذا، ونأمل ان يقوم القطاع العام من خلال الموازنة الموجودة بين ايديكم بالمساهمة بطريقة فعالة بتأمين الاستقرار والتوسع الاقتصاديين .

الرئيس - يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة .

الاب سمعان الدويهي - دولة الرئيس،

استمبح الرئاسة الكريمة عذرا اذا تكلمت قليلا، قبل البدء بتلاوة التقرير المتعلق بالموازنة بحيث اننا في منطقة زغرتا وفي الشمال بوجه عام، ان العواصف والفيضانات، قضت على جميع مواسمنا، سواء أكان من ليمون او من زيتون عدا الاضرار التي حصلت من جراء السيول والامطار القوية، لدرجة انها أخفت معالم البساتين في منطقة طرابلس وزغرتا، والزاوية، وعكار .

نحن نأمل من دولة رئيس الحكومة ان يعدنا بتأليف لجنة لتقوم باحصاءات الاضرار التي حصلت، على امل ان يعوض بنسبة عادلة على اصحاب الاملاك وعلى المزارعين .

الرئيس - حضرات الزملاء المحترمين .

لا شك ان جميع المناطق الساحلية تضررت بالنسبة لما حصل في المدة الاخيرة، من السيول وهطول الامطار والعواصف .

وكذلك اصاب بعض المناطق الجبلية النصيب من هذه الاضرار، واطن ان المجلس

بجميع نوابه يطلب من دولة رئيس مجلس الوزراء الاهتمام الفعلي بهذا الامر، لان الحالة تستوجب الاهتمام السريع .

واني ارجو منكم، حيث شاهدت ايادي ترتفع طالبة الكلام بهذا المعنى فأرجو منكم المحافظة على النظام ومتابعة درس المناقشة العامة، واني ارجو تكرارا من دولة رئيس الحكومة، ان يعمل ما يجب ان يعمل في هذا السبيل مع العلم ان دولة الرئيس يتأكد انها رغبة الاكثرية، لا سيما واني اتكلم باسم حضرة الزملاء الكرام عن هذه الرغبة .

نهاد بويز - ارجو من الرئاسة الكريمة ان تعطينا الكلام ولو لمدة عشر دقائق لكي نتكلم بموضوع الاضرار .

الرئيس - حضرة الزميل الرئاسة تكلمت بلسان جميع الزملاء على ما اعتقد بشأن الاضرار .
والكلمة لحضرة مقرر اللجنة المالية الاستاذ محمد صفي الدين ليتلي تقرير لجنة المالية والموازنة .

محمد صفي الدين -

تقرير لجنة المالية والموازنة على مشروع موازنة عام ١٩٦٨

سيدي الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

الموازنة هي قبل كل شيء عمل تقدير . فالافراد والمؤسسات - الخاصة منها والعامة على السواء - تسعى دائما وبصورة دورية ان توازن بين نفقاتها ووارداتها . ولا بد لها، في سبيل الوصول الى هذا التوازن، من توقع وتقدير ما يترتب عليها من اعباء وما يتوفر لها من موارد لتغطية هذه الاعباء، عن فترة مقبلة . ومن الاهمية بمكان ان يجيء هذا التقدير اقرب ما يكون الى الواقع لان القدرة على التنفيذ من حسن التقدير .

على ان ما يميز بين الموازنات العامة هو ان هذه الاخيرة، بالاضافة الى كونها عمل تقدير، كما هي الحال في كل موازنة، هي ايضا عمل اجازة . والاجازة تعطي لتضفي على الموازنة الصبغة القانونية بحيث يسمح للحكومة ان تباشر بتنفيذ برنامجها المالي . بما ينشئه هذا البرنامج بعد اقراره، من واجبات وحقوق .

واذا كان التقدير عمل تنفرد به السلطة التنفيذية بما لها من خبرة ومعرفة في حاجات اداراتها

فإن الاجازة من حق السلطة التشريعية. وبهذه الصفة، أي صفة كون الموازنة عمل اجازة، تعرض على مجلسنا للتصديق الموازنات العامة ومشروع موازنة سنة ١٩٦٨ الذي نحن بصده.

والاجازة التي تصدر عن المجلس يعطيها بنتيجة الرقابة التي يمارسها على اعمال الحكومة. والرقابة تفترض الدرس والتمحيص وتفترض حق التعديل ضمن حدود القانون وقد قامت اللجنة المالية في مرحلة اولى تمهيدية بدرس الموازنة ومناقشة محتوياتها مع ممثلي الادارات المعنية وادخال التعديلات التي وجدتها ضرورية عليها. وهي اذ تعرض عليكم الآن نتيجة عملها تترك المجلس بكامل هيئته وفي هذه المرحلة الثانية النهائية امر التصديق على مشروع موازنة عام ١٩٦٨ كما عدلته لجنتنا المالية.

وقبل الخوض في المحتويات لا بد من التساؤل بصورة عامة عن مدى مساهمة الموازنة لتطور المالية العامة ومفهومها الحديث ومدى كفايتها كبرنامج مالي لتلبية حاجات البلاد والمواطنين.

من المعلوم ان حاجات العصر كثرت وتشعبت بفعل التطور ونتج عن ذلك مشاكل عديدة اجتماعية واقتصادية ومالية انكبت الدولة الحديثة على معالجتها مجتدة في سبيل ذلك ما لديها من طاقات وامكانيات.

بالاضافة الى ذلك لا بد من الاشارة بصورة سريعة الى الظروف الصعبة الخاصة بلبنان والتي سبقت ورافقت مرحلة اعداد الموازنة ونقتصر على ذكر اهمها.

اولا - خلال السنتين الاخيرتين ارتفع معدل الفائدة في مصارف اميركا وأوروبا مما تسبب في سحب ودائع كبيرة من المصارف العاملة في لبنان ولجئوها الى المصارف الاميركية والاوربية.

ثانيا - حصلت ازمة بنك انترا في الربع الاخير من سنة ١٩٦٦ فكانت لها ذيول سيئة على الاقتصاد اللبناني وتفاعلات خطيرة استمرت خلال سنة ١٩٦٧.

ثالثا - ما كاد الأثر الذي خلفته ازمة بنك انترا يزول حتى نشبت ازمة الشرق الاوسط في الخامس من حزيران بما سبقها وتلاها من حذر وجمود، فاصابت الاقتصاد اللبناني مرة اخرى، وخلال فترة قصيرة من الزمن، بنكسة كبيرة اخطر من الاولى وادهى ادت الى انخفاض كبير في مستوى النشاط الاقتصادي في معظم قطاعاته وقد برهن الاقتصاد اللبناني رغم ذلك على مرونة وقدرة فائقة على تحمل ضغط هذه الظروف غير المؤاتية وما زال ولله الحمد متينا وناشطا وعاملاً في استعادة ازدهاره.

ويقتضينا الانصاف ان نذكر بالخير الجهود التي بذلتها الحكومة لحصر ذيول ازمة بنك انترا

ومضاعفات نكسة الخامس من حزيران وتفادي ازمة انكماش اقتصادي . وكان لتجاوب المجلس مع الحكومة سواء بتصديقه على بعض القوانين المالية والمصرفية او باعطائها سلطات استثنائية في بعض الحقوق الفضل الاكبر في اعادة الطمأنينة والثقة الى النفوس وتركيز الاوضاع المالية في البلاد . ولا بد من القول ان الفضل في النمو الاقتصادي الذي حققه لبنان في هذه الفترة يعود بالدرجة الاولى الى القطاع الخاص كما يعود الى مساهمة القطاع العام والتدابير المالية الأخرى التي اتخذها .

وقد ورد في فذلكة مشروع موازنة ١٩٦٨ ما حرفيته :

وازاء هذا الوضع اصبح على السياسة المالية ان تتجه نحو تحقيق غاية آنية ملحة وهي مساندة الانفاق الخاص والتعويض على النقصان الذي حصل فيه بزيادة انفاق القطاع العام للحد من اتجاه الركود اولا وبالتالي لمساندة النشاط الاقتصادي لاستعادة حركة توسعه .

وكان لا بد من اخذ هذه الظروف بعين الاعتبار لدى اعداد الموازنة وبالتالي لدى درسها وقرارها من قبل اللجنة المالية .

ونظرا لارتباط موازنة السنة الحالية، رغم مبدأ سنوية الموازنة، بكل من الموازنتين السابقتين واللاحقة، ينبغي التنويه على ان تقديرات موازنة سنة ١٩٦٧ فاقت بكثير، لجهة الإيرادات، المبالغ المحصلة ونسارح الى القول ان هذا النقص ليس ناتجا عن سوء التقدير من قبل الحكومة بل انه مرتبط مباشرة بالازمات التي تعرض لها الاقتصاد اللبناني خلال سنة ١٩٦٧ . وخلافا للسابق فان الزيادة الطبيعية التي كانت تحصل في كل موازنة بالنسبة لسابقتها لم يظهر منها شيء يذكر في مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٦٨ وقد أملت الظروف الصعبة المشار إليها اتباع وسيلتين .

الاولى - اختصار النفقات ما امكن دون ان يؤدي ذلك الى تجميد المشاريع الانمائية المنتجة او وقف المساهمات والمساعدات الاجتماعية الملحة .

الثانية - اعادة النظر بتقدير الواردات على ضوء واقع سنة ١٩٦٧ دون اللجوء الى ارهاق المكلفين برسوم وضرائب جدية ودون التوسع الكبير بسياسة الاستلاف والاستقراض لأن مثل هذه السياسة التوسعية شأنها ان تلقي على عاتق خزانة الدولة عبئا مرهقا تنوء به ويفوق طاقتها على التسديد .

اذا أخذنا كل هذه المعطيات بعين الاعتبار من جهة، وما ادلى به اصحاب المعالي الوزراء وسائر ممثلي الادارات المعنية اثناء مناقشات اللجنة المالية حول حاجة هذه الإيرادات الى اعتمادات كبيرة متوفرة، من جهة أخرى، امكن القول، جوابا على تساؤلنا قبل قليل عن مدى

مسايرة الموازنة للتطور وكفايتها كبرنامج مالي لسد حاجات البلاد والمواطنين، امكن القول اذن، ان البرنامج المالي غير كاف بعد وانه رغم المحاولات المبذولة لم يصل بعد الى مستوى طموح اللبنانيين. واذا كانت الموازنة في خط سيرها المتطور قد عملت الكثير على انه ما زال يطلب منها أكثر.

الموازنة كما وردت من الحكومة

بلغت ارقام مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة حوالي ٧٠٠ مليون ليرة مقابل حوالي ٦٩٠ مليون ليرة في عام ١٩٦٧ وقد سجلت الموازنة العامة وحدها انخفاضا قدره ١,٧ مليون ليرة وذلك من حوالي ٦٣٣ مليون ليرة عام ١٩٦٧ الى حوالي ٦٣١,٢ مليون عام ١٩٦٨ وهذا النقص يوازي نسبة مئوية قدرها ٠,٢٥٪.

توزع هذه الاعتمادات على كل من الاجزاء الثلاثة بالمقارنة مع اعتمادات موازنة عام ١٩٦٧ كما يلي (الارقام تقريبية بملايين الليرات).

الجزء	موازنة ١٩٦٧	مشروع ١٩٦٨	زيادة	نقص	النسبة المئوية
الجزء الاول	٤٢٨	٤٥٢	٢٤	-	٥,٥
الجزء الثاني	١٣٣	١١٩	-	١٥	١١,٢٥
الجزء الثالث	٧٢	٦٤,٥	-	١٠,٥	١٤,٥٥

يستدل من هذه الارقام ان اعتمادات الجزء الاول هي الوحيدة التي طرأت عليها الزيادة في حين ان الجزأين الثاني والثالث اصابهما التخفيض بصورة ملموسة.

تتضمن اعتمادات الجزء الاول النفقات الادارية العامة وبعض نفقات المعالجة الصحية وبعض النفقات الاجتماعية من مساعدات ومنح وتعويضات.

تجدر الاشارة هنا الى ان زيادة اعتمادات هذا الجزء انخفض في مشروع موازنة عام ١٩٦٨ عن زيادات السنين السابقة بحيث اقتصرت على ٥,٥٪ بالمئة مقابل ١٥ بالمئة في كل من سنتي ١٩٦٧ و١٩٦٦ وان عنصر النفقات الادارية وحدها في حين انه لم يصب الاعتمادات المتعلقة بالشؤون التربوية والدفاعية والسياحية والصحية والاجتماعية وسواها.

ولا بد من الملاحظة هنا ان على الحكومة ووزارة المال خاصة ضبط النفقات الادارية الى ادنى حد ممكن دون شل اعمال الادارة بالطبع - فبامكانها مثلا تخفيض الاعتمادات المخصصة

للإيجارات والتي بلغت ما يقارب ١٢,٥ مليون تقريبا هذه السنة بالاسراع في تنفيذ مشروع المدينة الحكومية والابنية المدرسية ودور السفارات في الخارج .

اما بالنسبة الى الجزء الثاني فهو يتضمن نفقات التجهيز والانشاء العادية السنوية والمساهمات في نفقات المؤسسات والمصالح المستقلة، ذات المنفعة العامة كالمساهمة في مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك والانعاش الاجتماعي ومكتب الفاكهة وغيرها .

لقد لحظت الحكومة في الجزء الثاني من موازنة المديرية العامة للنقل قدره ١٤,٣ مليون ليرة مساهمة في نفقات مصلحة سكك الحديد وكان يجدر ان يلحظ هذا الاعتماد في الجزء الاول وليس في الجزء الثاني لأنه يغطي نفقات ادارية بحتة تنحصر في سد العجز الناتج عن رواتب العمال والاداريين وعن صيانة بعض الآليات القديمة، وكان من واجب ادارة سكك الحديد ان تعد برنامجا لتطوير العمل فيها تنفذه على مراحل عن طريق المساعدة التي تتلقاها من الدولة .

اما بشأن الاعتمادات المخصصة في الجزء الثاني من مشروع موازنة عام ١٩٦٨ فقد انخفضت بنسبة ١١,٢٦ وبعد ان كانت ١٣٣ مليوناً سنة ١٩٦٧ اصبحت هذه السنة ١١٨ مليوناً وتعزي الحكومة هذا التخفيض الى طاقة الادارات المختصة على التنفيذ والمبالغ الكبيرة المدورة من السنين السابقة والتي بلغت حوالي ٢٨٦ مليون ليرة عام ١٩٦٧ بينما كانت حوالي ٢٦٠ مليون عام ١٩٦٦ وقد اصاب الجزء الثاني مبلغ ١٣٥ مليون ليرة سنة ١٩٦٧ ولا ينتظر ان تقل ارقام الاعتمادات المدورة من موازنة ١٩٦٧ الى موازنة عام ١٩٦٨ عن هذا الرقم لا سيما ان التنفيذ خلال السنة المنصرمة كان بطيئاً نوعاً ما .

يستدل من هذه الارقام ان اعتمادات الجزء الثاني المتوفرة للتنفيذ في عام ١٩٦٨ قد تبلغ ٢٥٣ مليون ليرة مع الاعتمادات المدورة بالطبع وينتج عن ذلك ان المشاريع الانشائية رغم التخفيض في اعتمادات الجزء الثاني لن تتأثر وبإمكان الاجهزة المختصة القيام بالتنفيذ كعادتها في السنين السابقة .

اما بالنسبة للجزء الثالث فهو يتضمن المشاريع البرامج وهي برامج التجهيز والانشاء الطويلة المدى . وقد بلغت الاعتمادات المرصدة في مشروع موازنة هذا العام ٦٤,٢٥ مليون ليرة بعد التعديل في حين انها كانت ٧١,٧ في سنة ١٩٦٧ .

وتجدر الإشارة الى انه رصد في هذا الجزء اعتماد قدره عشرة ملايين ليرة لتأمين بعض الاشغال الواردة في المشروع الانشائي الجديد والصادر بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٧١ خلال سنة ١٩٦٧ . هذا مع العلم ان الحكومة ستولي تنفيذ اشغال هذا المشروع الى شركات على ان تسدد النفقات اقساطا خلال ثماني سنوات تقريبا .

وقد بلغت الاجزاء بالنسبة للموازنة العامة ٧١,٧ بالمئة للجزء الاول و١٨,٧ للجزء الثاني و٩,٧ بالمئة للجزء الثالث. وخلاصة القول ان الحكومة نجحت في تخفيض وتجميد بعض النفقات وان عليها الآن عصر النفقات غير المجدية الى حدها الاقصى حتى تتمكن من تنفيذ المشاريع الانشائية الملحة. هذا بالنسبة للموازنة العامة اما الموازنات الملحقة فهي.

١ - مديرية الهاتف العامة: بلغت هذه الموازنة ٣٨ مليون ليرة تقريبا وبلغت الايرادات العادية ٣٠ مليون ليرة وجرى تغطية الفرق من مأخوذات احتياط الهاتف وبسلفة من خزينة الهاتف. وتجدر الملاحظة هنا الى ان التقديرات والبرامج التي وضعتها هذه الادارة لم تعط النتيجة المتوخاة ومثالا على ذلك ان طلبات الهاتف في بعض مناطق العاصمة بقيت دون تنفيذ اكثر من خمس سنوات وان عدداً لا يستهان به من القرى ما زالت دون هاتف حتى الآن.

٢ - اليانصيب الوطني: بلغت موازنة اليانصيب الوطني لهذا العام ١٦,٥ مليون تقريبا ولم يطرأ عليها تعديل يذكر بالنسبة للسنة الماضية.

٣ - مكتب الحبوب والشمندر السكري: بلغت هذه الموازنة ٥,٧ مليون ليرة مقابل مليونين سنة ١٩٦٧ والزيادة ناتجة عن إيرادات رسوم السكر والمصنوعات السكرية التي كانت ترصد في إيرادات الموازنة العامة.

وتجدر الملاحظة هنا الى وجوب الاسراع في تنظيم زراعة الشمندر التي اثبتت انها تعطي احسن النتائج اذا ما اهتمت الادارة المختصة بها ووجدت الاسواق اللازمة لها مثلاً كإنشاء مصنع ثان للسكر.

٤ - الجامعة اللبنانية: بلغت موازنة الجامعة اللبنانية ثمانية ملايين ليرة تقريبا جرى تغطية القسم الأكبر من نفقاتها بمساهمة من الموازنة العامة.

وتجدر الإشارة الى وجوب الاسراع بتنفيذ بناء الجامعة الجديدة.

الواردات:

كانت الواردات في السابق تفيض عن النفقات وتشكل احتياطا كبيرا تستعمله الدولة لتمويل المشاريع الانشائية الكبيرة اما الآن وبعد سنة ١٩٦٥ حيث نفذ مال الاحتياط اضطرت الحكومة الى اللجوء الى موارد جديدة لتؤمن تمويل الجزء الثالث من الموازنة.

في سنة ١٩٦٠ كانت واردات الدولة ٣١٧ وكانت النفقات ٢٤٣ مليوناً وفي سنة ١٩٦٦ كانت الواردات ٥٥١ والنفقات ٥٤٨ أي ان النفقات في هذه السنوات الست المذكورة ارتفعت بنسبة ٢٢٥ بالمئة تقريبا بينما ارتفعت الواردات بنسبة ١٧٣ بالمئة. فاذا كانت الحكومة تحرص كعادتها

على توازن الموازنة فما عليها الا ان تجد مصادر اخرى للتمويل ولتسديد نفقات الابعاء الملقة على عاتقها.

قدرت واردات الموازنة لعام ١٩٦٨ لتغطية الجزأين الاول والثاني من النفقات بـ ٥٧٠ مليون ليرة وقد اخذ بعين الاعتبار الايرادات الاضافية التي ستنجم عن تطبيق المراسيم الاشتراعية الاخيرة. كالزيادة على رسوم الطوابع والملاهي والانتقال وغيرها.

اما نفقات الجزء الثالث فمن المحتمل ان تغطي بواردات استثنائية كالقروض وليس من المستحسن ان تلجأ الحكومة الى زيادة الضرائب وخاصة الضرائب التي تؤثر على سير الاقتصاد. اما بعض الرسوم والضرائب فقد زادت الحكومة معدلاتها مثلا رسم الانتقال ورسم الطابع وخمسة بالمئة على ضريبة الدخل.

على كل فيما يعود للضرائب يجب الابقاء على معدلات معتدلة كي لا تعيق الضرائب النمو الاقتصادي وتمنع الرأسمال الوطني والاجنبي من العمل في لبنان ولا بد ايضا لتحسين الواردات من إصلاح النظام الضريبي من جهة ومن جهة ثانية تعزيز الاجهزة المعنية بشؤون الضرائب لتكون على مستوى المسؤولية ويجب اتخاذ تدابير ضرورية لزيادة الواردات.

مثلا - تعديل قانون ضريبة الدخل - لجهة سد مسارب التهرب من دفع الضريبة وتوسيع فئة المكلفين على الربح المقدر الى اوسع مدى بحيث يتفرغ الموظفون المختصون لتحري ارباح كبار المكلفين. ومن نظام موحد للمحاسبة على المؤسسات الكبرى تمهيدا لتعميمه فيما بعد على سائر مكلفي الربح الحقيقي وجعل محاسبي المؤسسات مسؤولين عن كل تباين بين قيود السجلات والوقائع.

- تعديل قانون ضريبة الاملاك المبنية لجهة اقامة مساواة بين معدلاتها ومعدلات ضريبة الدخل وتوحيدها في ضريبة تصاعدية عوضا عن الضريبتين النسبية والتصاعدية.
- اعادة تطبيق قانون ضريبة الاراضي مع تعديله لجهة الملاكين الصغار والمتوسطين من الضريبة.
- رفع معدلات رسم الانتقال.
- رفع رسوم المسكرات بشكل معقول.
- رفع الرسوم على المراهنات.
- رفع رسوم اسلحة الصيد.

الى ما هنالك من رسوم وضرائب اذا ما رفعت لا تؤثر في حسن سير الاقتصاد الوطني وتغذي الخزينة بايرادات جديدة.

خلاصة القول على الحكومة ان تعتمد في الظروف الحالية سياسة عصر النفقات غير المجدية وان تسعى الى زيادة الواردات بشتى الوسائل الممكنة دون ان تؤثر على نمو الاقتصاد وفي بعض الحالات زيادة الانفاق العام في المدى القصير للتعويض عن انخفاض الانفاق الخاص . . . اذا طرأ ركود في بعض القطاعات .

ونطلب من الحكومة بصورة خاصة ان تعالج قضية مدفوعات شركات البترول بحيث لا تتأثر هذه العائدات من جراء تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني .

اما الآن وبعد ان القينا نظرة على النفقات والواردات لمشروع موازنة عام ١٩٦٨ لا بد من ابداء بعض الملاحظات الخاطفة على موازنات بعض الوزارات بصورة خاصة .

١ - التربية الوطنية: بلغت اعتمادات وزارة التربية الوطنية ١٠١,٥ مليون تقريبا أي ١٦,٠٨ بالمئة من مجموع الموازنة وتجدر الاشارة الى ان هذه الاعتمادات لا تكفي لتعميم العلم على مجموعة السكان . فما زال عدد غير قليل من القرى محرومة من المدارس الرسمية والخاصة . وما زال الجهاز التعليمي ناقصا . والمدارس المهنية والثانوية عددها ضئيل جدا بالنسبة لحاجات السكان المتزايدة .

٢ - وزارة الصحة العامة: بلغت الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة العامة ٢٣,٥ مليون تقريبا والنسبة ٢,١٣ بالمئة من مجموع الموازنة وهي ضئيلة لا تؤمن الا القليل مما تحتاجه البلاد في حقل العناية الصحية وخاصة في المناطق .

٣ - وزارة السياحة: للسياحة اهمية خاصة في الاقتصاد اللبناني فهي مصدر هام للدخل وقد بلغت اعتمادات موازنة وزارة السياحة في مشروع موازنة السنة ١٣,٥ مليون تقريبا والنسبة ٢,١٣ بالمئة من مجموع الموازنة على الرغم من ان الدولة تعير هذا القطاع اهمية كبرى الا انه لا بد من وضع مخطط سياحي ينفذ على مراحل لان السياحة مدعوة لان تمثل دورا هاما في اقتصاد البلاد .

٤ - وزارة الزراعة: يعتمد على الدخل الزراعي ما يقارب من نصف اللبنانيين وقد خصص في موازنة عام ١٩٦٨ اعتماد قدره ١٦,١ مليون تقريبا أي بنسبة ٢,٥٥ بالمئة يستدل من هذه الارقام ان نشاط الحكومة في هذا القطاع يكاد ان يكون مفقودا فالسواد الاعظم من الذين يعملون في هذا الحقل يعانون من مستوى حياة متدن . والانتاج الزراعي يلاقي صعوبات كثيرة في التصريف . والفلاح ينزح عن القرية بسبب اهمال المسؤولين . والخلاصة ان الزراعة هي حجر الزاوية في الاقتصاد اللبناني وعلى الحكومة ان تعيرها اهتمامها الكلي .

٥ - وزارة الاشغال العامة: بلغت الاعتمادات المخصصة لوزارة الاشغال العامة والنقل ما

يقارب ٨٨ مليون ليرة بنسبة ١٣,٩ بالمئة واسارع الى القول ان ازمة هذه الوزارة هي ازمة تنفيذ اكثر منها ازمة اعتمادات فالجهاز الفني غير كاف للتنفيذ والطرق الدولية غير متوفرة الشروط الفنية وشبكة الطرق الرئيسية ناقصة وغير مستوفية الشروط الفنية ايضا. والطرق المحلية والداخلية مزرية ومشروع الـ ٨٤ مليون ليرة لم يحل مشكلة القرى المحرومة ووسائل النقل ومراكز المواصلات غير مجهزة تجهيزا كافيا.

٦ - وزارة الانباء: استعرضت اللجنة المالية لدى البحث في موازنة هذه الوزارة مع معالي الوزير قضية دمج شركتي التلفزيون ونود تذكير معالي وزير الانباء والحكومة معالجة هذه القضية على ضوء المصلحة العامة ومراعاة مصلحة جمهور المشاهدين والعمل على زيادة حصة الخزينة بمناسبة هذا الدمج. هذا ما حصل عند درس موازنة الانباء في مدة شهر تقريبا. وارى لازماً علي ان اطلع المجلس الكريم على الجديد في هذا الموضوع، وهو ان لجنة المال والموازنة عقدت جلسة نهار امس بحضور رئيس لجنة الانباء البرلمانية وعدد من الزملاء، استمعت فيها الى معالي وزير الانباء يدلي ببناء لطلب اللجنة ببيان مفصل عن مراحل المفاوضات الجارية مع شركتي التلفزيون، وعلى ضوء هذه الشروحات وما عند اللجنة من معطيات الخبراء، اتخذت اللجنة التوصية التالية:

توصية لجنة المالية والموازنة بجلسة ١٥/١/١٩٦٨

وحيث إن المصلحة العامة تفرض ان تكون الدولة مالكة للتلفزيون الذي اصبح وسيلة حيوية لاعلام وتوعية المواطنين ولا يجوز ان يبقى الجهاز المذكور خاضعا للاعتبارات التجارية وحدها. لذلك توصي اللجنة الحكومة بوجوب تطبيق المادة ١٨ من الاتفاقين المعقودين مع الشركتين، التي تقضي بإلغاء الترخيص الممنوح لهما. كما توصي اللجنة بتوقيف البث بالالوان فورا ريثما يصار الى انشاء محطة تلفزيون حكومية، هذه لمحة عن بعض الامور التي بحثتها اللجنة بالتفصيل مع الوزراء المختصين عند درس موازنات بعض الوزارات ونأمل من الحكومة ان تسعى لزيادة الواردات حتى تتمكن من تنفيذ المشاريع الانشائية وان تسهر العدالة والامن حتى تنعم البلاد بالاستقرار والرخاء وفقنا الله جميعا لما فيه خير لبنان.

بيروت في ١٣/١/١٩٦٨

رئيس ومقرر لجنة المالية والموازنة

رينه معوض، محمد صفى الدين

فذلكة موازنة العام ١٩٦٩(*)

قدمت الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع موازنة ١٩٦٩ للدرس والإقرار. ويتناول المشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة ويمثل مجموع المشاريع والمقترحات التي تقدمت بها مختلف الوزارات كما عدلتها ونسقتها بالتشاور مع كل من الوزارات المعنية ووزارة التصميم العام.

بلغت أرقام مشروع الموازنة العامة ومشاريع الموازنات الملحقة حوالي ٧٣٩,١ مليون ليرة لبنانية مقابل حوالي ٧١٦,٨ في عام ٩٦٨ أي بزيادة قدرها ٢٢,٣ مليون ليرة. منها ١٢,١ في الموازنة العامة و ١٠,٢ في الموازنات الملحقة. وتبلغ نسبة الزيادة ٣,١١ بالمئة.

إن هذه الأرقام لا تعكس مبالغ الإنفاق العام لسنة ١٩٦٩ بواقعها الصحيح. ذلك أن هناك اعتمادات مدورة من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٦٨ بلغت حوالي ٣٠٨ ملايين ليرة في حين بلغت الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٦٧ /٢٨٦/ مليون ليرة. ويتضح من هذه الأرقام أنه من الممكن أن يزيد الإنفاق الفعلي خلال العام ١٩٦٩ كثيراً عن أرقام المشروع المبينة أعلاه وذلك بالنظر لمقدار الاعتمادات الضخمة التي يتوقع تدويرها من سنة ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٩.

لذلك وبالرغم من عدم توفر إحصاءات صحيحة عن مجموع الإنفاق الوطني يمكن القول أن نسبة الإنفاق العام إلى الإنفاق الوطني ستكون مرتفعة بحيث تقارب العشرين بالمئة. وبالتالي فلا بد وأن يكون لإنفاق القطاع العام بهذا المقدار ولطرق تمويله تأثير هام بالاقتصاد الوطني. ويتوقف مدى هذا التأثير وشكله على التطورات والاتجاهات الهامة التي يشهدها اقتصادنا. فمن المفيد إذاً أن نتعرف بإيجاز إلى هذه التطورات والاتجاهات الاقتصادية والمالية من محلية وعالمية التي شهدتها وتشهدها السنة الحالية والتي تتأثر بها نشاطاتنا الاقتصادية.

أولاً: الوضع الاقتصادي والمالي العالمي

تميزت التطورات الاقتصادية العالمية خلال السنة المنصرمة بالاضطرابات المالية الدولية الشديدة، نذكر منها بصورة خاصة التدني الرسمي الذي قرره بريطانيا في سعر عملتها والمخاوف

(*) النص الأساسي.

التي رافقته في الأوساط الدولية بالنسبة إلى ثبات سعر الدولار. وقد أدت هذه التطورات إلى إقبال عام على شراء الذهب واختزانه من قبل الحكومات والأفراد. ولم تكد تهدأ الأوضاع حتى جاءت الاضطرابات الطلابية والعمالية في فرنسا تهدد سلامة العملة الفرنسية وتثير المضاربات المالية الدولية مرة أخرى.

لم يؤد تخفيض الليرة السترلينية الذي تقرر بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٧ بمقدار ٣,١٤٪ - أي من ٢,٨٠ دولار للسترليني الواحد إلى ٢,٤٠ - إلى تعميم تخفيض العملات في العالم كما كان يخشى، بل انحصرت ذيول التخفيض في دائرة صغيرة من البلدان (أيرلندا - دانمارك - إسبانيا - مالطا - بهاما - برمودا - غويانا - هونج كونج - إسرائيل) التي اقتفت سبيل بريطانيا ولم تتناول أي من البلدان الكبرى. غير أن الخوف الذي أثاره التخفيض كان السبب الرئيسي للمضاربة على الدولار وللاقبال على شراء الذهب الذي بلغ ذروته في شهر آذار ١٩٦٨ مما جعل الولايات المتحدة تطلب إقفال سوق لندن للذهب خلال بضعة أيام وتلجأ إلى إلغاء التغطية الذهبية لعملتها لأجل تحرير احتياطاتها من الذهب لمجابهة الطلب على المعدن الثمين، وأخيراً قرر أعضاء البلدان السبعة (الولايات المتحدة - بريطانيا - بلجيكا - ألمانيا الغربية - إيطاليا - هولندا - سويسرا) المشتركون في صندوق الذهب الموحد (بول Gold Pool) الكف عن مساندة سعر العملات الكبرى بالنسبة إلى الذهب في الأسواق الحرة وحصر عمليات شراء الذهب في الصفقات الرسمية، أي الصفقات بين المصارف المركزية لتسديد الحاجات التجارية والمالية فقط دون تلبية الطلبات التي تهدف إلى اختزان الذهب دفاعاً عن احتمالات تدني سعر العملات الكبرى.

وقد نجحت هذه الإجراءات إلى مدى بعيد في كبت المضاربات الدولية على الذهب، إلا أن التوتر النقدي ما زال مستمراً وأسعار الحسم مرتفعة منذ أن رفع المصرف المركزي البريطاني سعر الحسم في بريطانيا من ٦,٥٪ إلى ٨٪ وذلك عندما خفضت قيمة الليرة السترلينية. وقد لجأ معظم البلدان الغربية الكبرى إلى إجراءات مماثلة. كما أقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير نتيجة لهذه التطورات على رفع سعر الفائدة لقروضه من ٦٪ إلى ٦,٢٥٪ وأخيراً من ٦,٢٥٪ إلى ٦,٥٠٪ مما سيزيد ولا شك من أعباء التنمية لدى البلدان النامية.

ومن جهة أخرى فقد كان لهذه التطورات تأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية في البلدان الصناعية الكبرى التي كانت تعاني منذ أوائل سنة ١٩٦٦ من تباطؤ في معدل نموها الاقتصادي. فقد تدنى الدخل الوطني الألماني بمقدار ١٪ خلال سنة ١٩٦٧ ولم يزد الدخل البريطاني إلا بمقدار ١,٥٪ والدخل الفرنسي بمقدار ٣,٧٥٪ أما اليابان وإيطاليا والولايات المتحدة فقد نجحت في الحفاظ على أوضاع اقتصادية ناشطة. بيد أن الميول التضخمية في الولايات المتحدة كانت موضوع

اهتمام بالغ في الأوساط الحكومية الأميركية. ونتيجة لهذه التطورات تعمق الاتجاه البارز منذ عدة سنوات في العلاقات بين الأقطار النامية والأقطار الصناعية نحو انخفاض مطرد في مساعدات البلدان الصناعية للبلدان النامية وتقلص حجم استثماراتها الجديدة في تلك الأقطار وفي قيمة استيراداتها للمواد الأولية منها. وتأكيداً لذلك جاء تقرير هيئة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة يكشف عن تدني الصادرات الزراعية للبلدان النامية سنة ١٩٦٧ بمقدار ٥٪، والجدير بالذكر أنه كان قد حصل انخفاض في الصادرات المذكورة سنة ١٩٦٦ أيضاً. وبالرغم من استمرار أوضاع اقتصادية ناشطة في الولايات المتحدة فإن برنامج المساعدات الأميركية للأقطار النامية لسنة ١٩٦٨/١٩٦٩ الذي قرره الحكومة الأميركية مؤخراً جاء أصغر برنامج للمساعدات منذ أن أخذت الولايات المتحدة الأميركية تساعد بعض البلدان النامية. ويرجع هذا التطور بالدرجة الأولى إلى الصعوبات القائمة في وجه الولايات المتحدة في جهودها لأجل الحد من عجز ميزان مدفوعاتها.

ولم يحرز مؤتمر التجارة الدولية الذي انعقد خلال شهر شباط وآذار في نيودلهي أي نتيجة تذكر بالرغم من الآمال الكبيرة التي كان قد أثارها لدى البلدان النامية. ويعود ذلك إلى عدم استعداد البلدان المتطورة للاستجابة إلى مطالب البلدان النامية خاصة وإن بعضها يعاني من الاضطرابات والمشاكل المالية والاقتصادية. وهذه هي خيبة الأمل الثانية بعد ما تم في السنة الماضية في دورة كندي من اتفاقات بين أوروبا الغربية وأميركا في ميدان تسهيل المبادلات الزراعية والصناعية بينهما دون مراعاة لمصالح الأقطار النامية.

هذا مع الإشارة إلى أن الوضع الاقتصادي الأمريكي ما يزال منذ ١٩٦٠ في نمو مطرد دون أي انقطاع مما يجعل من هذه الحقبة التاريخية أكبر فترة ازدهارية في تاريخ هذا البلد. أما فيما يتعلق بالأوضاع في بلدان السوق الأوروبية المشتركة فقد أشارت لجنة بروكسل في وثيقة إحصائية رسمية أصدرتها في شهر كانون الثاني ١٩٦٨ إن إنتاج السوق العام قد زاد ٥٩٪ بين ١٩٥٨ و ١٩٦٧ بينما زاد الإنتاج الصناعي خلال ذات الفترة بمعدل ٧١٪.

على ضوء ذلك ونظراً للسباق على جذب الرساميل بواسطة الزيادات في أسعار الفائدة في العالم وحرب العملات فإن الدلائل تشير إلى استمرار عدم الاستقرار في الأوضاع النقدي والاقتصادية الدولية في المستقبل القريب.

أما تأثير تلك التطورات على صعيد اقتصاديات لبنان فثمة اتجاهان متعاكسان يؤثران في الاقتصاد اللبناني: الأول يميل نحو جذب الرساميل من لبنان إلى أوروبا نظراً لارتفاع أسعار الفائدة في البلدان الصناعية الكبرى هناك، والثاني نحو تشييط ميول أصحاب الرساميل من لبنانيين ورعايا

الدول العربية إلى تحويل أرصدتهم إلى العواصم الغربية الكبرى نظراً لاحتتمالات تدني عملاتها. وقد كان لسياسة السلطات النقدية اللبنانية فضل كبير في ترسيخ الاتجاه الثاني بما بذلته هذه السلطات من جهود لأجل دعم الثقة بالعملة اللبنانية وتثبيت أسعار الصرف في سوق بيروت. فقد بلغت مجموع احتياطات الذهب في حوزة مصرف لبنان بتاريخ ١٩٦٨/٦/٣٠ - ٢٨٨ مليون دولار وهذا الرقم يضع لبنان على رأس جميع بلدان الشرق الأوسط من جهة الاحتياطات الذهبية ويضعه بموضع الصدارة حتى بالنسبة إلى بعض البلدان الغربية مثل الدنمارك (١١٣ مليون) السويد (٢٢٤ مليون) أستراليا (٢٥٧ مليون)^(١). أما بالنسبة إلى مجموع احتياطات لبنان من الذهب والعملات الأجنبية فقد أصبح يناهز المليار ليرة مما يجعل لبنان يتمتع باحتياطات تمثل أكثر من مقدار ستة أشهر من استيراده وهذا دليل بارز على متانة وسلامة وضع لبنان المالي العالمي رغم ذيول أزمة أنترا والاعتداء الإسرائيلي الغادر على البلدان العربية.

والجدير بالملاحظة أن اقتصاديات البلدان العربية قد صمدت أمام الاضطرابات العنيفة التي سببها الاعتداء الإسرائيلي. وكان لمقررات مؤتمر الخرطوم الدور الأكبر في الحؤول دون وقوع الهزيمة الاقتصادية بفضل التعاون الاقتصادي واتفاقات المساعدات المالية التي حققها المؤتمر المذكور. وقد أدى لبنان دوره في هذا المجال إذ عوضت جزئياً شبكة مواصلاته عن عواقب إقفال قناة السويس بالنسبة إلى معظم البلدان العربية. وقد وازبت البلدان التي كانت هدف العدوان المباشر في خطط تنميتها بعد إدخال التعديلات الضرورية في مثل تلك الظروف. أما على صعيد الإنتاج النفطي فبالرغم من الأزمة بين سوريا وشركة نفط العراق خلال الفصل الأول من سنة ١٩٦٧ وبالرغم من مقاطعة البلدان الغربية خلال الفصل الثالث من السنة ذاتها فقد زاد إنتاج البلدان العربية المصدرة للنفط بنسبة ٥,٨٪. بيد أنه يجب لفت النظر إلى الجهود الكبيرة المبذولة في البلدان الصناعية الكبرى في حقل الصناعات البتروكيميائية. فقد أشارت دراسة وضعها مصرف الشيس منهاتن بنك إلى أن استثمارات البلدان الغربية في هذا الحقل قد بلغت ١٦ مليار دولار خلال سنة ٩٦٦. هذا مع الإشارة إلى أن الجهود العربية في الميدان البتروكيميائي ما تزال ضئيلة جداً.

وأخيراً فقد جاء السياح من رعايا الدول العربية بأعداد كبيرة إلى لبنان في الموسم الصيفي الأخير مما عوض عن خسارة البلاد في الميدان السياحي خلال السنة الماضية وأسهم في إعادة الحركة والازدهار إلى السوق المحلية بعد الركود الجزئي السائد منذ العدوان الإسرائيلي.

(١) راجع النشرة المالية الإحصائية الدولية لصندوق النقد الدولي. إصدار أيلول ١٩٦٨.

ثانياً: الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان

كان الاقتصاد اللبناني ما يزال يعاني من ذيول أزمة أنترا عندما وقع الهجوم الإسرائيلي على البلدان العربية مما أدى إلى تدني ملحوظ في الحركة الاقتصادية. ولعل من المفيد استعراض سير الاقتصاد الوطني خلال الأشهر الماضية على أساس تطور أهم المؤشرات الاقتصادية وإحصاءات الأوضاع المالية.

أ - الأوضاع المالية والنقدية.

(١) القطاع الخاص

لقد كان لحرب حزيران ١٩٦٧ تأثيرات فورية في الوضع المالي والنقدي في البلاد نظراً لحساسية الجمهور في مثل تلك الظروف وفي هذا المجال. وهذه ظاهرة طبيعية إذ أن ظروف الحرب تثير مخاوف الناس فتدفع صغار المودعين إلى سحب ادخاراتهم من المصارف وتخزينها لديهم وكبار المودعين إلى تحويلها إلى الخارج. وتشير الإحصاءات المصرفية إلى أن مقدار السحوبات المصرفية بلغ خلال شهري حزيران وتموز ١٩٦٧ / ٢٣٥ / مليون ليرة موزعة على الوجه التالي:

حسابات الادخار :	١٥٤	مليون
حسابات الشكات :	٤٧	مليون
الحسابات الجارية :	٣٥	مليون
الودائع لأجل :	٩	ملايين
المجموع :	٢٤٥	مليون ليرة لبنانية أي ما يوازي ٨٪ من مجموع الودائع المصرفية.

وقد نتج عن هذا التقلص في الودائع المصرفية زيادة في النقد المتداول من جهة وانخفاض في تسليفات المصارف إلى القطاع الخاص من جهة أخرى. وقد بلغت الزيادة في النقد المتداول، خلال الشهرين المذكورين / ١٦٠ / مليون ليرة لبنانية وبلغ الانخفاض في التسليفات / ١٩٤ / مليون ليرة لبنانية أي ٦٪ من مجموع التسليفات ولم يبلغ الانخفاض في محفظة السندات التجارية للمصارف إلا عشرة ملايين ليرة أي ١,٥٪ فقط من مجموع محفظة السندات.

هذا على الصعيد الداخلي. أما على صعيد المدفوعات الخارجية فإن المؤشرات المتوفرة تشير إلى أنها كانت محدودة جداً وقد عاكستها ظاهرة مضادة وهي استرجاع بعض الأرصد الوطنية

المودعة في الخارج من قبل المصارف لمجابهة السحوبات المحلية. وقد ساعد هذا الاتجاه في الحفاظ على ثبات أسعار القطاع في بيروت. والدليل على ذلك أن سعر الدولار لم يرتفع إلا بمقدار ضئيل جداً من ٣٢٠ قرشاً خلال شهر أيار إلى ٣٢٣ قرشاً خلال الفترة الممتدة بين حزيران وتشيرين الأول. وهذه الزيادة طفيفة جداً لا تفوق ١٪ من سعر الدولار قبل حوادث حزيران. ومن جهة أخرى، ومن جراء عمليات مقايضة العملات الأجنبية بالعملة الوطنية التي أفسح لها المجال المصرف المركزي لتأمين السيولة للمصارف بالعملة الوطنية، فقد زادت احتياطات المصرف من ذهب و عملات أجنبية قابلة التحويل من ٨٣٩ مليون ليرة في آخر أيار إلى ١٠٦٧ مليون ليرة فظل النقد المتداول يتمتع بنسبة تغطية ذهبية مرتفعة جداً. ومن العوامل التي تؤكد هذا التحليل، التخفيض الذي حصل خلال شهر حزيران في الموجودات الخارجية للمصارف والبالغ ٢٣١ مليون ليرة والذي اضطرت المصارف إلى القيام به لمواجهة سحبات المودعين إما عن طريق عمليات «السواب» (المقايضة مع المصرف المركزي) وإما بصرف تلك الموجودات في سوق القطع المحلية.

هكذا ظلت عواقب ظروف الحرب محصورة جداً على الصعيد المالي وحافظ النظام النقدي اللبناني على متانته وسلامته دون أن يتعرض إلى تأثيرات كبيرة كما كان يخشى بعض المراقبين في ذلك الحين.

أما التطورات اللاحقة في الحقل المالي والنقدي فقد تميزت بركود نسبي في الأوضاع المالية نظراً لعدم استقرار الأوضاع في المنطقة مما أدى إلى التحفظ الشديد من قبل المصارف بالنسبة إلى إعادة التوسع في منح التسليفات. ففي مرحلة أولى كاد أن يصل مستوى التسليفات إلى مستوى ما قبل حزيران (٣٠٣٦ مليون ليرة في شهر تشيرين الأول ١٩٦٧ مقابل ٣٠٦٤ في شهر أيار) ولكن أخذت التسليفات الممنوحة تتقلص رويداً حتى انخفضت إلى مقدار ٢٨٠٠ مليون ليرة في شهر أيار ١٩٦٨. أما السندات التجارية في حوزة المصارف فقد انخفض مقدارها إلى ٥٩٨ مليون ليرة في شهر أيار ١٩٦٨ مقابل ٦٥٢ مليون في شهر تموز ١٩٦٧. غير أنه يجب لفت النظر إلى أن جزءاً كبيراً من هذا الانخفاض ربما يعزى إلى تصفية بعض موجودات المصارف

في الخارج كما سبق ذكره^(١). لكن جاءت الإحصاءات الأخيرة تشير بوضوح إلى أن حركة التسليفات أخذت تميل إلى التوسع مرة أخرى مما يدل جلياً على عودة النشاط إلى الأسواق

(١) إن الإحصاءات المصرفية المتعلقة بالتسليفات والسندات التجارية تحتوي على تسليفات وسندات محررة بالعملة الوطنية وعلى تسليفات وسندات محررة بالعملة الأجنبية. وهذه الأخيرة تعتبر في الإحصاءات النقدية جزءاً من الموجودات الخارجية للمصارف.

المحلية. إذ زادت التسليفات من ٢٨٠٠ مليون ليرة في شهر أيار ٩٦٨ إلى ٣٠٠٢ مليون ليرة في شهر تموز ٩٦٨. وقد رافق هذا الاتجاه حركة مماثلة في الودائع تشير إلى رجوع الطمأنينة والثقة إلى نفوس المودعين إذ أن حسابات الادخار قد زادت بمقدار ٢١٩ مليون ليرة خلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني ٩٦٧ إلى تموز ١٩٦٨ وزادت كذلك حسابات الشكايات والحسابات الجارية بمقدار ١٠١ مليون ليرة. هذا بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن بعض المصارف الوطنية التي لم تعد صالحة لمتابعة أعمالها عملاً بأحكام قانون ٩ أيار ١٩٦٧. وهذا دليل واضح على أن تلك الإجراءات المصرفية قوبلت بارتياح تام من قبل جمهور المودعين ولم تعرقل إعادة النشاط إلى الأوضاع المالية.

ومن جهة أخرى فقد تحسن معدل السيولة في القطاع المصرفي الذي بلغ ٢٣,٥٪ في أيار ١٩٦٨ بعد أن كان قد تدنى خلال سنة ١٩٦٦ إلى ١٨٪ مقابل معدل كان يتراوح بين ٣٣٪ و ٢٨٪ في السنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٥. هذا وقد استفادت الحكومة من الظروف الدولية المواتية إذ أن الاضطرابات المالية الدولية والمضاربات على تدني العملات الكبرى حدت من الميل إلى التوظيف الخارجي بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة في معظم الأسواق المالية العالمية. وقد جاءت تنقية الأوضاع المصرفية وخلق فرص جديدة للتوظيف للادخار الوطني عن طريق إصدار سندات خزينة تعبر جلياً عن خط السياسة المالية لهذه الحكومة الهادفة إلى استقرار الأوضاع المالية وتثبيت الادخار الوطني واستنفاره لأجل تنفيذ المشاريع الملة الحيوية في البلاد. وقد أخذت الجهود الحكومية تعطي نتائجها المرجوة من جهة إعادة الحركة والنشاط إلى الاقتصاد الوطني.

ويجدر بنا ختاماً لهذا العرض أن نلقي نظرة أوسع على تطور النشاط المصرفي في البلاد خلال السنوات الأخيرة أي منذ نيسان ٩٦٤ حيث توفرت لأول مرة في البلاد وبفضل جهود المصرف المركزي إحصاءات مصرفية شاملة جميع المصارف العاملة في لبنان. أن سنتي ٩٦٥ و ٩٦٦ قد تميزتا بتوسع كبير في تسليفات القطاع المصرفي (بما فيها محفظة السندات التجارية) إلى القطاع الخاص فقد زادت هذه التسليفات خلال سنة ٩٦٥ بمقدار ٨٠٠ مليون ليرة أي ما يوازي ٢٨٪ بالنسبة إلى مستوى هذه التسليفات في أوائل ٩٦٥، بينما يلاحظ أن هذا التوسع لم يبلغ سوى ١٠٪ خلال سنة ١٩٦٤. وقد ظلت حركة التسليفات في توسع كبير خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٩٦٦ أي قبل وقوع أزمة أنترا فكان مقدار التوسع الحاصل ما بين كانون الثاني وأيلول ٩٦٦ قد بلغ ٧٧٨ مليون ليرة وهذه الأرقام خير مؤشر على قوة حركة التوسع الاقتصادي الذي عرفه لبنان خلال سنتي ٩٦٥ و ٩٦٦. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن جزءاً من هذا التوسع في التسليفات يمكن أن يعزى إلى إشباع الطلب الكثيف على العملات الأجنبية من قبل أصحاب

الرساميل بغية توظيفها في الخارج حيث كانت نسب الفوائد عالية جداً ابتداء من شهر آذار ٩٦٦ فضلاً عن حاجات تمويل التجارة الخارجية المرتفعة باطراد منذ سنوات عديدة. وبعد أن أصيبت البلاد بنكستي أنترا وحزيران ٩٦٧ فقد انقلبت مؤقتاً الاتجاهات التوسعية. فبينما كان مجموع السلفات والسندات التجارية قد انطلق من ٢٦٠٩ مليون ليرة في نيسان ٩٦٤ ليبلغ ٤٤٥٤ مليوناً في أيلول ١٩٦٦ انخفض هذا الرقم بعد ذلك حتى تدنى إلى مقدار ٣٤٤٩ مليون في شهر كانون الأول ١٩٦٧. وبالرغم من ذلك فإن التوسع الحاصل من ٦٤ حتى ٦٨ يوازي ٨٨٠ مليون ليرة أي ٣٢٪ من مقدار التسليفات في نيسان ١٩٦٤، فتكون نسبة التوسع السنوي حوالي ٨٪ خلال السنوات الأربع المنصرمة.

ولو أخذنا بعين الاعتبار سنتي ٩٦٥ و ٩٦٦ (حتى أيلول أي قبل أزمة أنترا لتبين أن نسبة التوسع بلغت ٣٩٪ أي بمتوسط سنوي قدره ١٩٪ مقابل ٨٪ فقط على أساس المتوسط السنوي لفترة ٩٦٤ - ١٩٦٧).

٢) القطاع العام.

تعقدت أوضاع القطاع العام المالية خلال الأشهر الماضية وواجهت الحكومة ضيقاً في موفوراتها النقدية غير أن الإجراءات التي اتخذتها الدولة حالت دون استفحال الأزمة كما كان يخشى وقد نجحت سياسة الحكومة في هذا المجال إلى مدى بعيد فقد ثابرت الإدارات على إنجاز معظم مشاريعها كما لم تتخل الدولة عن القيام بأي من الأعباء التي ترتبت على عاتقها نتيجة لأزمة أنترا ووضع اليد على بعض المصارف ونتيجة لحرب حزيران سنة ١٩٦٧.

والجدير بالذكر أن الحكومة اللبنانية سعت منذ سنة ١٩٦٣ إلى تحقيق وحدة صندوق لجميع الإدارات والمؤسسات الحكومية حتى تصبح وزارة المالية في وضع يمكنها من ممارسة مهامها على أكمل وجه. فقد كان هناك إدارات ومؤسسات عامة تتمتع بفائض مالي كبير بينما كانت إدارات أخرى تعاني من ضيق في موفوراتها المالية. ولقد تمكنت وزارة المالية تدريجياً عن طريق تحقيق وحدة الصندوق من تأمين انتظام السيولة في القطاع العام وتوزيعها حسب المقتضيات الاقتصادية. ومن الدوافع الأخرى لمثل هذه السياسة يجب أن نذكر المبالغ الضخمة التي كانت تسلفها أو تمنحها الخزينة إلى المصالح المستقلة بغية تمكينها من القيام ببرامج الإنماء الموكولة إليها ضمن إطار توصيات بعثة أرفد ووزارة التصميم بشأن تطوير وإنماء موارد البلاد ورفع المستويات المعيشية في المناطق النائية. وقد بلغت هذه السلفات في آخر سنة ١٩٦٧ مقدار ٤٨١ مليون ليرة مقابل ٢٠٥ ملايين سنة ١٩٦١ و ٣٧٥ مليون سنة ١٩٦٤. لذلك جاء تحويل أرصدة معظم الإدارات المستقلة المودعة سابقاً في مصارف خاصة إلى حساب الخزينة في المصرف المركزي خطوة

ضرورية لأجل تأمين السيولة النقدية لدى الخزينة اللبنانية، وتأمين الانتظام والتوزيع المناسب لموارد القطاع الخاص ككل كما سبق ذكره^(١).

أما الضيق الذي عانت منه الخزينة اللبنانية في الأشهر الماضية فهو راجع إلى أسباب مختلفة منها الأعباء التي تحملتها الخزينة من جراء عمليات دفع ودائع صغار مودعي بنك أنترا. ومنها أن توسيع نطاق أعمال بعض الإدارات المستقلة أو التي تلحق موازنتها بموازنة الدولة أخذ يؤثر في سيولة الخزينة العامة، بسبب إجراء مدفوعات من خلال صندوق الخزينة عملاً بمبدأ وحدة الصندوق. ونذكر هنا على سبيل المثال الصفقات التي قام بها مكتب القمح والشمندر السكري لأجل تأمين تموين البلاد في ظروف حوادث حزيران ١٩٦٧. هذا وقد زادت أعباء الموازنة العامة سنة ١٩٦٧ بصورة ملموسة إذ بلغ مجموع النفقات المصروفة ٥٩١,٤ مليون ليرة مقابل ٥٤٧,٧ مليون سنة ٩٦٦ أي بنسبة ٨٪ (مقابل ٤٪ نسبة الزيادة ما بين ٩٦٥ و ٩٦٦). وترجع هذه الزيادة في النفقات المصروفة إلى مواظبة الدولة على التوسع بالسياسة الاجتماعية والإنمائية بصورة خاصة. ونذكر هنا مساعدات الدولة إلى المدارس الخاصة والمستشفيات، ولأول مرة، سنة ٩٦٧ إلى تعاونية الموظفين التي أنشئت مؤخراً.

تجاه هذا الوضع ومقتضياته قامت وزارة المالية بسياسة واضحة المعالم ذات شطرين أولهما استنفار ما أمكن استنفاره من موارد داخلية وثانيهما إيجاد تسهيلات ائتمانية بشأن تنفيذ المشاريع الإنمائية الكبرى سواء عن طريق القروض الخارجية أو عن طريق التمويل المباشر والدفع على أقساط وذلك ضمن إطار جهود عامة تهدف إلى ضبط العمليات المالية للقطاع العام وتركيز جهود الإدارة في تنفيذ المشاريع الإنشائية الملحة والمجدية.

أما بشأن الموارد الداخلية فقد كانت الخطوة الأولى التشدد في تحصيل ضرائب الدخل والأموال المبنية الذي أدى إلى نتائج ملموسة إذ زادت تلك التحصيلات سنة ٩٦٧، بمقدار ٩,٦ مليون ليرة لبنانية عما كانت عليه سنة ٩٦٦ أي ما يوازي ١٠,٦٪ وقد بلغت ١٠٠ مليون ليرة. وهذا رغماً عن الركود الذي ساد السوق المحلية خلال السنة المذكورة. وكانت الخطوة الثانية التي اتخذتها الحكومة في إصدار سندات خزينة على السوق الداخلية عملاً بالمرسوم ٨٣٣٥ تاريخ ٥/١٠/٦٧ (٤٠ مليون ليرة) والمرسوم ٩٧٩٠ تاريخ ٣/٥/٦٨ (٣٥ مليون ليرة) وقد ساعد محصول هذين الإصدارين على تأمين السيولة للخزينة وعلى مواجهة الأعباء المترتبة على الحكومة من جراء سياستها المصرفية.

(١) ما تزال أموال البلديات مستقلة عن خزينة الدولة غير أنها أودعت في مصرف لبنان بدلاً من أن تكون موزعة على المصارف الخاصة كما كان الحال سابقاً.

أما بشأن تسهيل تنفيذ المشاريع الإنشائية وحصرها في المجالات الملحة والمجدية فقد بادرت الحكومة إلى تكييف التنفيذ حسب استطاعة الإدارات الفنية والمالية وذلك باختيار المشاريع الأساسية والهامة وبوضع أسس جديدة لتمويل تلك المشاريع تتفق وأوضاع الخزينة. لذلك أصدرت الحكومة المرسوم الاشتراعي رقم ٧١ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ الذي يجيز للحكومة عقد قرض خارجي بحدود ١٠٠ مليون ليرة ويخصص مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة لتنفيذ المشاريع والتجهيزات الأساسية للبلاد كما يجيز المرسوم المذكور للحكومة قبول سلفات من قبل الشركات الملتزمة لتنفيذ المشاريع الإنشائية.

ومن جهة أخرى فقد سعت الحكومة جهدها للحصول على تمويل خارجي أو دولي لبعض المشاريع الأخرى والحيوية للبلاد. فقد تم مؤخراً الاتفاق مع الصندوق الكويتي للتنمية لأجل تمويل مشروع اهراءات مرفأ بيروت ويؤمل أن يتم في القريب العاجل عقد قرض بحوالي ٢٠ مليون دولار مع المصرف الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع إكمال أوتوستراد الشمال من طبرجا إلى طرابلس بعد أن أنجزت الدوائر المختصة الدراسات الفنية والمالية اللازمة. هذا وما تزال الحكومة تعمل في سبيل تنفيذ بعض المشاريع المتعلقة بتوسيع المواصلات الدولية لمدينة بيروت كمشروع الكابل البحري ومشروع الإجمام الاصطناعية وهكذا تكون الحكومة قد أمنت للبلاد تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية بالنسبة إلى تطوير فعاليات البلاد الاقتصادية بعد أن كيفت التنفيذ حسب الاستطاعة الفنية والمالية للإدارة العامة في البلاد.

أما فيما يتعلق بالسياسة الأبعد مدى بشأن تطوير موارد الدولة المالية فقد قامت الحكومة، فضلاً عن سياسة التشدد في تحصيل الضرائب المباشرة المشار إليها سابقاً، باتخاذ بعض التدابير الضريبية الكفيلة برفع واردات الموازنة العامة وذلك عن طريق تعديل بعض الرسوم والضرائب (رسوم السير، رسوم الطابع المالي، الضريبة على التركات، علاوة ٥٪ على ضريبة الدخل، إلى آخره). وتقوم وزارة المالية حالياً بدراسات إحصائية شاملة عن الضرائب المباشرة وبصورة خاصة عن ضريبة الدخل بغية تحسين طرق التكاليف وإنتاجية عمل المراقبين وتكييف تلك الضريبة مع التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأوضاع التجارية والصناعية في البلاد. مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات العدالة الاجتماعية وتخفيف أعباء الطبقات ذات الدخل المتدني ومتطلبات تشجيع توظيف الأموال في استثمارات مجدية. ومن جهة أخرى فقد شددت وزارة المالية رقابتها على الإدارات المستقلة لأجل تعجيل تسديد السلفات التي قدمتها الدولة إلى تلك الإدارات.

ب - تطور الأوضاع الاقتصادية

بعد الهزتين القويتين اللتين أصابتا الاقتصاد الوطني في تشرين الأول ١٩٦٦ وحزيران ١٩٦٧ نرى من المفيد تتبع الأوضاع الاقتصادية من خلال تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتوفرة حتى تظهر واضحة الاتجاهات الاقتصادية ومدى إعادة حركة النمو والتوسع إلى نمطها الطبيعي فقد تبين من الدراسات الموضوعية في مجال الأوضاع الاقتصادية في البلاد أن معدل نمو الاقتصاد اللبناني كان يتراوح في الظروف العادية بين ٧٪ و ٩٪ سنوياً. وربما حافظ النمو على معدلاته هذه حتى خلال سنة ١٩٦٦ لأن عواقب أزمة أنثرا لم تؤثر فعلياً في مستوى النمو إلا بعد مضي بضعة أشهر، أي في مطلع سنة ٩٦٧ وقد تراكمت التأثيرات السلبية على أوضاع البلاد الاقتصادية بسبب الهجوم الإسرائيلي على البلدان العربية المجاورة. وكانت القطاعات التي تعرضت أكثر من غيرها لنتائج هذه الحوادث، قطاع السياحة وقطاع البناء فضلاً عن أن المخاوف التي أثارها ظروف الحرب في المنطقة حدت من حركة الاستهلاك لاسيما بالنسبة إلى السلع المديدة الاستهلاك كالسيارات والبرادات. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الظروف وحالة القلق التي نتجت عنها قد جعلت المستثمرين يترددون ويترثون بالقيام باستثمارات جديدة مما حد إلى درجة هامة من مستوى التثمين بوجه عام. وعلى الرغم من كون هذا الحد من التثمين يتفاوت إلى مدى كبير بين قطاع وآخر فإنه لا بد وأن يكون له تأثير غير ملائم وبعيد المدى على مستوى نمو الاقتصاد الوطني. هذه العوامل أثرت مجتمعة في حركة التجارة الخارجية التي انكمشت مما أدى إلى انخفاض في واردات الجمارك. إلا أن إقفال قناة السويس ومقاطعة بعض البلدان العربية لمنتجات الدول الغربية عوضت عن بعض الخسائر اللبنانية خاصة في حقل الصناعات والتصدير وحقل تجارة الترانزيت. وبصورة عامة أخذت الأمور بالتحسن خلال الأشهر الأولى من سنة ٩٦٨ وزاد التحسن بعد ذلك بفضل نجاح موسم الاصطياف. وقد أخذ التفاؤل يسود تدريجياً في الأسواق الداخلية ويؤمل أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل. ونقدر أنه إذا حقق مستوى مقبول من الاستقرار السياسي والاجتماعي على الصعيد الداخلي وعلى صعيد المنطقة فإن عام ١٩٦٩ يمكن أن يسجل للبنان توسعاً اقتصادياً مرضياً جداً.

ويلخص الجدول التالي تطور أهم المؤشرات الاقتصادية ابتداء من سنة ٩٦٥ حتى اليوم ويظهر جلياً من خلالها أهم الاتجاهات في القطاع الرئيسية للاقتصاد اللبناني. ويبدو أن قطاعات التجارة الخارجية والبناء والسياحة هي التي انتابها الانكماش الأكبر سنة ١٩٦٧ فقد انخفضت الواردات الجمركية بنسبة ١٨٪ خلال سنة ٩٦٧ عما كانت عليه سنة ١٩٦٦ وانخفضت مساحة الأبنية الجديدة المرخصة بنسبة ٤٢٪ وقد تبع الانخفاض في المساحات المرخصة انخفاض مماثل في إنتاج الترابية مع بعض التأخير. وكذلك كانت نسبة التدني في قطاع السياحة ٢٠٪ في عدد

المسافرين القادمين و٢١٪ في عدد الليالي في الفنادق في بيروت . غير أن أرقام سنة ٩٦٨ (الفترة الممتدة ما بين كانون الثاني وآب) تشير إلى التحسن البارز الذي حصل في الحركة السياحية والتحسين النسبي في الواردات الجمركية . أما فيما يتعلق بحركة استهلاك السلع المديدة الاستعمال فليس لدينا من مؤشرات سوى إحصاء تسجيل السيارات الجديدة وقد تدنى هذا الرقم بنسبة ٢٠٪ سنة ١٩٦٧ وتشير أرقام السبعة أشهر الأول من ١٩٦٨ إلى تحسن نسبي أيضاً في هذا المجال . أما المعلومات العامة حول بعض الصناعات المحلية لإنتاج بعض السلع المديدة الاستهلاك مثل المفروشات ، فهي تشير بدورها إلى استعادة توسعها تدريجياً .

هذا من جهة القطاعات المتأثرة بالظروف الحالية أما قطاع الشحن وقطاع الصناعات التصديرية فقد توسعا بصورة ملموسة خلال سنة ٩٦٧ إذ زادت حركة الصادرات الصناعية بنسبة ٢٥٪ سنة ٩٦٧ عما كانت عليه سنة ٩٦٦ وزادت حركة المرفأ ٢٠٤٪ ويتابع هذان القطاعان حركة توسعتهما باطراد إذ أن نسبة زيادة حركة المرفأ للأشهر السبعة الأولى من سنة ٩٦٨ بلغت ١٨٪ عما كانت عليه سنة ٩٦٦ و٢٦٪ عما كانت عليه سنة ٩٦٧ (ومن العوامل التي ساعدت في هذه الزيادة شاحنات الفوسفات الأردنية) . وأصبحت نسبة الزيادة للصادرات الصناعية لذات الفترة من سنة ١٩٦٨ ١١٠٪ عما كانت عليه سنة ٩٦٦ و١١٦٪ عما كانت عليه سنة ٩٦٧ . وتؤكد حركة أوراق المقاصة التحسن الملموس في الأوضاع المالية الذي سبق ذكره . أما باقي المؤشرات المدرجة في الجدول (إنتاج البنزين والكهرباء) فتدل بوضوح على أن الانكماش لم يعم الاقتصاد .

جدول رقم - ١ -
تطور أهم المؤشرات الاقتصادية ابتداءً من سنة ١٩٦٥

١٩٦٨	من كانون الثاني الى آب			السنة الكاملة			
	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	
٨٨,٠	٨٤,٦	٩٩,٩	٨٨,٧	١٤١,٤	١٧١,٥	١٥٨,٤	١ - الواردات الجمركية (بملايين الليرات)
٥٧٦٩	٥٧١٥	٧٦٤٥	٧٧٠٨	٩١١٢	١١٤١٧	١٢٢٥٤	٢ - تسجيل السيارات السياحية الخصومية الجديدة
٧٢٩	٦٨٦	٨٤٧	٦٣٣	١٢١٨	١٥١٥	١٢٢١	٣ - المسافرون القادمون الى لبنان (بالألف)
٦٥٤ ^(*)	٥٩٧ ^(*)	٦٤٠ ^(*)	-	١٠٨٤	١٣٦٧	١٢٤٤	٤ - عدد الليالي والفتاق في بيروت (بالألف ليلة)
٦٣٤	٦٥٨	١٠٢١	٧٥٩	١٠٠٦	١٧٣٤	١٣٢٠	٥ - رخص البناء الممنوحة (بالألف طن)
٥١٠	٦٠٩	٥٩٩	٥٢٤	١٠١٦	١٠٩٥	٩٧٠	٦ - إنتاج الترابية (بالألف طن)
٢٤٩٨	٢٣٣٠	٢٦١٣	٢١٥٩	٤٠٢٣	٤٥٣٦	٣٨٥٦	٧ - أوراق المقاصة (بالمليون ليرة)
- -	-	-	-	٥٦٥,٨	٦٦٧,٥	٥١٧,٧	٨ - تأميمات (من إجراء وفك) هبات، بيع، انتقال (بملايين الليرات اللبنانية)
١٥٧٣	١٢٤٩	١٣٣٤	١٢١٤	٢٢٩٠	٢٢٣٧	٢١٦٩	٩ - حركة المرفأ (بالألف طن)
٨٢	٣٨	٣٩	٣٣	٨٦	٦٩	٦٠	١٠ - الصادرات الصناعية (بملايين الليرات)
-	١٧٠	١٧٢	١٥٧	٣٠٢	٣١٠	٢٨٠	١١ - إنتاج البترين (بالألف طن)
-	-	-	- -	٧٠٦,٦	٦٦٦,٣	٥٨١,٩	١٢ - مجموع إنتاج وشراء الكهرباء من قبل مصلحة الكهرباء (بالمليون ك/س)

(*) من كانون الثاني الى تموز.

ثالثاً: السياسة المالية

على ضوء ما تقدم من عرض للأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية ومن تحليل ترابطها وتأثيراتها على الاقتصاد اللبناني يمكن أن نوجز الوضع الاقتصادي ونحدد الخطوط الكبرى للسياسة المالية كما يلي :

يتصف الوضع المالي العالمي بعدم الاستقرار نظراً للتوتر النقدي الدولي المستمر كما يتصف بتسابق على اجتذاب الرساميل عن طريق رفع أسعار الفائدة في عدد من الأسواق العالمية ١٠٪. إلا أنه قد أمكن للبلدان الأعضاء في «صندوق الذهب الموحد» بفضل التدابير المشتركة أن تحد إلى مدى بعيد من المضاربات الدولية على الذهب وأن تحول بالتالي دون تقلبات وتغيرات حادة في أسعار العملات وخاصة عملات الاحتياط. وقد أمكن بذلك تجنب مضاعفات كان يمكن أن يكون لها آثار غير مؤاتية وبعيدة المدى على نمط التجارة الدولية ومستواها وبالتالي على الأوضاع الاقتصادية العالمية.

أما بالنسبة إلى البلدان العربية فقد تمكنت من مواجهة الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تعرضت وما تزال تتعرض لها بفضل تعاونها وقيام الدول المنتجة للنفط بمساعدة الدول التي تعرضت لعدوان الخامس من حزيران. إلا أن ذلك لم يحل دون بعض الانعكاسات السيئة على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة التي نتجت عن حالة الاضطراب والقلق التي حدثت من التثمير ومن توسع النشاطات الاقتصادية بوجه عام.

وبنتيجة هذه التطورات في المنطقة وفي الأسواق العالمية تعرض لبنان للضغوط التي سادت المنطقة باتجاه الحد من التوسع الاقتصادي بوجه عام والركود الاقتصادي في بعض النشاطات الاقتصادية كما تعرض لضغوط اجتذاب الرساميل باتجاه بعض الأسواق العالمية. وقد رافق ذلك وضع خاص بالسوق اللبنانية نتج عن السياسة النقدية والإجراءات المتخذة في نطاق تصحيح الأوضاع المصرفية وتركيزها على أسس سليمة. فإن إخراج بعض المصارف عملياً من الجهاز المصرفي وتحقيق مراقبة فعالة لتأمين تطبيق قانون النقد والتسليف حالت دون قيام الجهاز المصرفي بتوفير قسم من التسليفات للقطاع الخاص كان يؤمنها تجاوزاً على بعض الأعراف المصرفية التجارية وعلى الحدود المقبولة للمخاطر بالنسبة إلى بعض فئات المقترضين ونوعيتهم، كما أن هذه المصارف رأت ضرورة اتخاذ مواقف أكثر تحفظاً بالنسبة إلى نوعية المقترضين وكذلك بالنسبة إلى تأمين نسب أعلى من السيولة. وقد زاد في تأثير ذلك تجمع قوي نسبياً للودائع لدى فئة معينة من المصارف التي هي الأكثر تحفظاً ونقصانها أو نقصان نسبة زيادتها لدى الفئات الأخرى الأقل تحفظاً والأكثر تنوعاً بالنسبة إلى المقترضين المحليين. فكان من نتيجة ذلك أن تجمع لدى الجهاز

المصرفي ككل وليس بالضرورة لدى كل مصرف، نسبة مرتفعة من السيولة تفوق الحد المعتاد. وهذا يشير إلى أن الضغوط العالمية لاجتذاب الرساميل من لبنان لم يكن لها تأثيرات هامة على السوق المحلية بل كان الاقتصاد اللبناني متأثراً بالظروف السائدة في المنطقة ومحلياً والتي تحد من التثمير ومن بعض النشاطات الاقتصادية على الرغم من أنها في بعض الحالات لم تعق بل سببت بعض التوسع.

على ضوء هذا الواقع رأت الحكومة اللبنانية أن تعمل من خلال سياستها المالية على محاربة حالة الركود وتنشيط مختلف القطاعات. وهذا ما اقتضى التوسع في اتفاق القطاع العام للتعويض ولو جزئياً عما أصاب الإنفاق في القطاع الخاص من نقصان. إلا أن موارد الخزينة لم تكن كافية لهذا الغرض. أولاً بسبب تحملها أعباء السياسة الإنمائية الواسعة التي انتهجتها الدولة في السنوات الماضية وثانياً النقص الهام الذي أصاب بعض الواردات العامة نتيجة للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

لذلك فقد كان على الحكومة أن تتوسع بالإنفاق لتنشيط القطاع الخاص وأن تؤمن لهذا التوسع بالإنفاق الموارد المالية الضرورية. ولتأمين هاتين الغايتين معاً اختارت الحكومة عدداً من الإجراءات المتكاملة التي نعتقد أنها مجموعة تفي بهذا الغرض. فقد زيدت بعض الرسوم وبعض معدلات الضرائب بنسب معتدلة وعلى مصادر معينة روعي في تحديدها تجنب التأثيرات غير المؤاتية على التثمير والإنتاج، وعمد إلى الحد ما أمكن من زيادة النفقات الإدارية وذلك توفيراً للموارد العامة لإنفاقها على المشاريع الإنمائية، واختصرت ما أمكن النفقات على السلع والخدمات من الخارج تعزيزاً للإنفاق المحلي، وعمدت الحكومة إلى الحصول على قروض طويلة المدى لتنفيذ مشاريع معينة اختيرت على ضوء متطلبات تجهيز البلاد وإنمائها. وإلى جانب ذلك فقد عمدت الحكومة إلى تلزيم بعض المشاريع عن طريق التمويل بواسطة الملتزمين أو عن طريق مؤسسات مالية مختصة وذلك لتأمين زيادة الإنفاق من خلال تنفيذ هذه المشاريع على أن توزع الخزينة عبء ذلك على عدة سنوات. وبالإضافة فقد وضعت نظام منح لتشجيع الصادرات الصناعية ومساعدتها على تخطي العقبات التي أحدثتها الظروف الراهنة. وقد أعطت هذه الإجراءات نتائجها الحسنة وحدثت إلى درجة كبيرة من نتائج الضغوط المختلفة التي تعرض لها الاقتصاد اللبناني، وقد ساعد في ذلك نجاح موسم الاصطياف لعام ١٩٦٨ مما دعم الجهود الرامية إلى تنشيط الحركة الاقتصادية التي يؤمل أن تضع الاقتصاد اللبناني بسرعة على طريق استعادته نشاطه التوسعي.

بوحى هذه السياسة المالية أي سياسة الحد من الإنفاق الإداري والتوسع بالإنفاق على مشاريع الإنماء والتجهيز وضعت موازنة عام ١٩٦٩ بصيغتها النهائية. ودعماً لهذه السياسة فقد ورد في

مشروع قانون هذه الموازنة نص يجيز للحكومة تأمين واردات استثنائية تأميناً لتنفيذ هذه السياسة للتغلب على ما تبقى من أثر لحالة الركود أو الانكماش ودعماً لطاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية.

خصائص مشروع موازنة ١٩٦٩

أشرنا في مقدمة هذه الفدلكة إلى أن أرقام مشروع موازنة ١٩٦٩ بلغت بصورة إجمالية ٧٣٩,١ مليون ليرة مقابل ٧١٦,٨ مليون ليرة في عام ١٩٦٨، وتتوزع هذه الأرقام بين الموازنة العامة والموازنات الملحقّة بالمقارنة مع أرقام موازنات ١٩٦٨ كما يلي:

الجدول رقم ٢ -

مشروع موازنة ١٩٦٩ «العامة والملحقّة» مقارنة مع موازنة ١٩٦٨ (بملايين الليرات اللبنانية)

نسبة الفرق المئوية	الفرق		مشروع موازنة ١٩٦٩	موازنة ١٩٦٨	
	نقصان	زيادة			
١,٨٧	-	١٢,١	٦٦٠,٦	٦٤٨,٥	الموازنة العامة
١٣,٤٦	-	٥,١	٤٣,٠	٣٧,٩	موازنة مديرية الهاتف العامة
٧,٨٨	-	١,٣	١٧,٨	١٦,٥	موازنة اليانصيب الوطني
١٧,٥٤	-	١,٠	٦,٧	٥,٧	موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري
٣٤,١٥	-	٢,٨	١١,٠	٨,٢	موازنة الجامعة اللبنانية
٣,١١	-	٢٢,٣	٧٣٩,١	٧١٦,٨	المجموع

أ - نفقات الموازنة العامة

بلغت أرقام نفقات الموازنة العامة (الأجزاء الثلاثة) / ٦٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ٦٤٨ ٥٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. في عام ١٩٦٨ أي بزيادة قدرها / ١٢ ١٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. وهذا ما يوازي نسبة مئوية تبلغ ١,٨٧٪.

وتوزع هذه الاعتمادات على كل من الأجزاء الثلاثة بالمقارنة مع اعتمادات موازنة عام ١٩٦٨ كما يلي :

الجزء	موازنة ١٩٦٨	مشروع موازنة ١٩٦٩	الفروقات		النسبة المئوية
			زيادة	نقصان	
الأول	٤٥٢٧٠٨٦٠٠	٤٨٤٧٠٧٣٠٠	٣١٩٩٨٧٠٠	-	٧,٠٧
الثاني	١١٨٥٤١٤٠٠	١٠٢٢٩٢٧٠٠	-	١٦٢٤٨٧٠٠	١٣,٧١
الثالث	٧٧٢٥٠٠٠٠	٧٣٦٠٠٠٠٠	-	٣٦٥٠٠٠٠	٤,٧٣
	٦٤٨٥٠٠٠٠٠	٦٦٠٦٠٠٠٠٠	٣١٩٩٨٧٠٠	١٩٨٩٨٧٠٠	-
			١٩٨٩٨٧٠٠	-	
			١٢١٠٠٠٠٠		١,٨٧

أما الفروقات بين أرقام المشروع وبين أرقام موازنة ١٩٦٨ موزعة على كل من الأجزاء الثلاثة بالنسبة لكل وزارة بمفردها فتظهر في الجداول رقم ٦ و ٧ و ٨ والملحقة. وقد ذكر في الجدولين رقم ٩ و ١٠ الملحقين مجموع ما يصيب كل وزارة من اعتمادات المشروع مع النسبة المئوية لهذه الاعتمادات ومجموع اعتمادات الموازنة موزعة على البنود والأجزاء مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء.

يبدو من المقارنات المذكورة سابقاً أن هناك زيادة فقط في اعتمادات الجزء الأول وهذا الأمر يدعو إلى التوضيح التالي :

تتضمن اعتمادات هذا الجزء، فضلاً عن نفقات سير الإدارة العادية (بما فيها نفقات التربية والدفاع والأعلام والسياحة وسوها)، القسم الأكبر من نفقات التحويل كنفقات المعالجة الصحية للفتة المعوزة من المواطنين وبعض النفقات الاجتماعية من مساعدات ومنح وتعويضات، ولاسيما تلك العائدة لتعاونية الموظفين وسوها.

لقد تطورات أرقام الجزء الأول خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم (٣) التالي :

الجدول رقم - ٣ -

تطور أرقام الجزء الأول خلال سني ١٩٦٤ - ١٩٦٩

السنة	اعتمادات الجزء الأول بالآف الليرات اللبنانية	الزيادة	نسبة الزيادة المئوية
١٩٦٤	٢٨٨٩١٥	-	-
١٩٦٥	٣٢١٧٦١	٣٢٨٤٦	١١,٣٧
١٩٦٦	٣٧٢٦٠٣	٥٠٨٤٢	١٥,٨٠
١٩٦٧	٤٢٨٢٠٦	٥٥٦٠٢	١٤,٩٣
١٩٦٨	٤٥٢٧٠٩	٢٤٥٠٣	٥,٧٣
مشروع ١٩٦٩	٤٨٤٧٠٧	٣١٩٩٨	٧,٠٧

يلاحظ من هذا البيان أن زيادة اعتمادات هذا الجزء انخفضت في مشروع موازنة ١٩٦٩ عن زيادات السنين السابقة لسنة ١٩٦٨ بصورة ملحوظة بحيث اقتصرت على نسبة ٧,٠٧ بالمئة وتجاوزت زيادة سنة ١٩٦٨ البالغة ٥,٧٢ بنسبة ضئيلة قدرها ١,٣٥ بالمئة رغم لحظ اعتمادات جديدة في بابي الديون المتوجبة الأداء والاحتياطي لمشروع موازنة ١٩٦٩ تبلغ حوالي ١٥ مليون ليرة مخصصة بمعظمها للرسم الدوري للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع. وتجدر الإشارة إلى أن عصر النفقات الذي أدى إلى هذا الانخفاض في معدل الزيادة أصاب النفقات الإدارية الصرفة وحدها، في حين أنه لم يصب الاعتمادات المتعلقة بالشؤون التربوية والدفاعية وغير ذلك من نفقات ليس لها الصفة الإدارية.

وهذا الاتجاه في الحد من زيادة النفقات الإدارية المشار إليها والحاصل في أرقام موازنة ١٩٦٩، ليس سوى مرحلة من مخطط طويل المدى تنوي وزارة المالية تحقيقه، وهو يهدف إلى ضبط النفقات الإدارية إلى أدنى حد اقتصادي ممكن بغية توفير مبالغ متزايدة تخصص لمشاريع التنمية من إنشاء وتجهيز وسواها.

أما بالنسبة إلى الجزء الثاني فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات التجهيز والإنشاء العادية السنوية، والمساهمات في نفقات المؤسسات والمصالح المستقلة ذات المنفعة العامة كالإنعاش والضمان الاجتماعي ومكتب الفاكهة ومكتب التحرير ومصلة سكك الحديد والنقل المشترك ومصلة الأبحاث العلمية الزراعية وسواها. وقد تطورات أرقام الجزء الثاني خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم - ٤ - التالي:

الجدول رقم - ٤ -

تطور أرقام اعتمادات الجزء الثاني خلال سنتي ١٩٦٤ - ١٩٦٩

السنة	اعتمادات الجزء الثاني بالآف الليرات اللبنانية	الزيادة	النقصان	نسبة الزيادة المئوية - الفرق
١٩٦٤	١١٢٠٨٥	-	-	-
١٩٦٥	١٣٥٢٦٠	٢٢١٧٥	-	٢٠,٦٨
١٩٦٦	١٣٢٣٩٧	-	٢٨٦٣	٢,١٢
١٩٦٧	١٣٢٩٩٤	٥٩٧	-	٠,٤٥
١٩٦٨	١١٨٥٤١	-	١٤٤٥٣	١٠,٨٧
مشروع ١٩٦٩	١٠٢٢٩٣	-	١٦٢٤٨	١٣,٧١

لقد اعتمدت، في تحديد أرقام اعتمادات هذا الجزء في مشروع موازنة ١٩٦٩، سياسة لحظ المبالغ اللازمة ضمن حدود طاقة الإدارات المختصة على التنفيذ، بحيث خفضت الاعتمادات المطلوبة التي يقابلها مبالغ هامة مدورة من سنين سابقة لنفس الغاية.

وقد بلغ مجموع الاعتمادات المدورة من موازنات السنين السابقة إلى موازنة ١٩٦٨ حوالي ٣٠٨ / ملايين، أصاب منها الجزء الثاني موضوع البحث ما يلي:

اعتمادات معقودة	٧٣٧٤٣٦٠٥	ل. ل.
اعتمادات غير معقودة	٦٨٠٠٨٥٣٢	ل. ل.
المجموع:	<u>١٤١٧٥١١٣٧</u>	ل. ل.

لا يتظر أن تنخفض أرقام الاعتمادات المدورة من موازنة ١٩٦٨ إلى موازنة ١٩٦٩ عن الأرقام المذكورة آنفاً، على اعتبار أن تطور أرقام الاعتمادات المدورة خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبين فيما يلي) يشير إلى تصاعد في قيمة هذه الاعتمادات وإن تعجيل التنفيذ الذي تحاول الإدارة تحقيقه في عام ١٩٦٨ لا يتظر أن يؤدي إلى أكثر من تجميد نسبة هذا التصاعد.

الإعتمادات المدوّرة للسنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٨ (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٦٣ - ١٩٦٤	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	المجموع
اعتمادات غير معقودة	٣	٨١	٥١	١٣٥
اعتمادات معقودة	٢٣	٦٠	٣٤	١١٧
	٢٦	١٤١	٨٥	٢٥٢
١٩٦٤ - ١٩٦٥	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	المجموع
اعتمادات غير معقودة	١	٦٩	٦٥	١٣٥
اعتمادات معقودة	١٩	٦٨	٤٦	١٣٣
	٢٠	١٣٧	١١١	٢٦٨
١٩٦٥ - ١٩٦٦	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	المجموع
اعتمادات غير معقودة	١	٧١	٦١	١٣٣
اعتمادات معقودة	١٦	٦٦	٤٤	١٢٦
	١٧	١٣٧	١٠٥	٢٥٩
١٩٦٦ - ١٩٦٧	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	المجموع
اعتمادات غير معقودة	١	٧٧	٨٨	١٦٦
اعتمادات معقودة	١٤	٥٨	٤٧	١١٩
	١٥	١٣٥	١٣٥	٢٨٥
١٩٦٧ - ١٩٦٨	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	المجموع
اعتمادات غير معقودة	-	٦٨	٨٠	١٤٨
اعتمادات معقودة	١٤	٧٤	٧٢	١٦٠
	١٤	١٤٢	١٥٢	٣٠٨

فبناء على هذه الأرقام تصبح اعتمادات الجزء الثاني المتوفرة للتنفيذ والإنفاق في عام ١٩٦٩ زهاء /٢٤٤/ مليون ليرة بين اعتمادات أساسية مرصدة في مشروع الموازنة واعتمادات مدورة إليها (١٠٢ + ١٤٢ = ٢٤٤). وهذا يوضح بأن سياسة تخفيض اعتمادات الجزء الثاني التي تقابلها

اعتمادات مدورة، لن تؤدي إلى انخفاض نسبة الإنفاق على مشاريع التجهيز والإنشاء السنوية، وإن المتوفر من هذه الاعتمادات، من أساسية ومدورة، تفوق طاقة الإدارات المختصة على التنفيذ إذا ما قسمنا ذلك بمعدل ما تنفقه سنوياً وهي تسمح لهذه الإدارة بزيادة الإنفاق حسب مقدرتها على ذلك.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن وزارة المالية دائبة على إيجاد الحلول المناسبة لقضية تصاعد أرقام الاعتمادات المدورة، وإنها تأمل، عن طريق أخذ الاعتمادات المدورة بعين الاعتبار عند تحديد أرقام اعتمادات الموازنات، وبعد أن وضعت مشروع قانون بتعديل المادة ١١٤ من قانون المحاسبة أحيل إلى مجلس النواب تأمل الوصول إلى تبسيط قضية هذه الاعتمادات وتخفيض أرقامها إلى أدنى الحدود الممكنة، بحيث تصبح جميعها قابلة للتنفيذ السريع.

وأما بالنسبة إلى الجزء الثالث فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات برامج التجهيز والإنشاء الطويلة المدى، وقد تطورات أرقامها خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم - ٥ - التالي:

الجدول رقم - ٥ -

تطور أرقام اعتمادات الجزء الثالث خلال سنين ١٩٦٤ - ١٩٦٩

السنة	اعتمادات الجزء الثالث بالآف الليرات اللبنانية	الزيادة	النقصان	النسبة المئوية الفرق
١٩٦٤	٧٥٤٠٠	-	-	-
١٩٦٥	٥٧٧٦٩	-	١٧٦٣١	٢٣,٣٨
١٩٦٦	٨٥٧٣٥	٢٧٩٦٦	-	٤٨,٤١
١٩٦٧	٧١٦٨١	-	١٤٠٥٤	١٦,٣٩
١٩٦٨	٧٧٢٥٠	٥٥٦٩	-	٧,٧٧
مشروع ١٩٦٩	٧٣٦٠٠	-	٣٦٥٠	٤,٧٣

إن كافة اعتمادات هذا الجزء ناتجة عن قوانين برامج طويلة المدى، إلا أنها غير مطابقة لما يجب أن يرصد من اعتمادات دفع لهذه البرامج، ذلك أنه جرى تقدير اعتمادات هذا الجزء على ضوء حاجة الإدارات والتزاماتها الفعلية خلال عام ١٩٦٩.

وتجدر الإشارة إلى أنه رصد في هذا الجزء في مشروع موازنة ١٩٦٩ اعتماد دفع قدره /١٩٥٠٠/ مليون ليرة لتأمين اعتمادات الدفع اللازمة لمشروع الـ /٢٠٠/ مليون ليرة الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٧١ تاريخ ٥/٨/١٩٦٧ والمتعلق بتأمين بعض التجهيزات الأساسية للبلاد، مع العلم أن الحكومة ستسعى إلى تنفيذ الأشغال الملزمة من هذا المشروع في غضون ثلاث أو أربع سنوات بواسطة شركات خاصة تتولى بنفسها أو عن طريق فريق ثالث التمويل الذي تسدد الحكومة قيمته أقساطاً في مدة ٨ سنوات.

وهكذا تبين أرقام النفقات في مشروع موازنة ٩٦٩ الخطوط الكبرى لسياسة الدولة في هذا المجال، فهي قد عمدت إلى الحد من زيادة النفقات الإدارية بعد أن عدلت بعض الرسوم، لتؤمن الاستمرار في الإنفاق على الإنماء والتجهيز وتحقيق دور أكبر في عملية الإنماء الاقتصادي.

ب - الموازنات الملحقة

١ - موازنة مديرية الهاتف العامة :

بلغت أرقام مشروع موازنة مديرية الهاتف العامة /٤٣٠٢٥٠٠٠/ ل.ل. مقابل /٣٧٨٩٨٠٠٠/ ل.ل. في عام ٩٦٨ أي بزيادة قدرها /٥١٢٧٠٠٠/ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ /١٣,٥٢/ .

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جدول مشروع الموازنة، وتعود أهم أسباب الزيادة لتحقيق المشاريع المتعلقة بتحسين شبكة الهاتف وتطويرها وتعميمها، وتجدر الإشارة إلى أنه لحظ في نفقات مشروع هذه الموازنة مبلغ /٢/ مليون ليرة لتسديد سلفة للخزينة العامة.

لقد بلغت الإيرادات العادية لهذه الموازنة /٣٣٦٠٠٠٠٠/ ل.ل. وجرى تغطية الفرق بين هذه الإيرادات ومجموع اعتمادات النفقات البالغ /٩٤٢٥٠٠٠/ ل.ل. بمأخوذات من مال احتياطي الهاتف وبسلفة خزينة الهاتف.

وعليه تكون موارد تغطية هذه الموازنة هي التالية :

بواسطة واردات الهاتف السنوية	٣٣ ٦٠٠ ٠٠٠
مأخوذات من مال احتياط الهاتف لتغطية قسم من نفقات الأعمال الإنشائية ولتغطية تسديد سلفة الخزينة العامة.	٥ ٤٢٥ ٠٠٠
سلفة خزينة الهاتف عملاً بالقانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ١٧٢٠٠ تاريخ ١٨/٨/٩٦٤ وبالقانون رقم ٦٥/٤٥ تاريخ ١٤/٨/١٩٦٥.	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
	<u>٤٣ ٠٢٥ ٠٠٠</u>

٢ - موازنة اليانصيب الوطني

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة - ١٧ ٨٠٠ ٠٠٠ - مقابل - ١٦ ٤٩٠ ٠٠٠ - ل.ل. في عام ٩٦٨ أي بزيادة قدرها - ١ ٣١٠ ٠٠٠ - ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ - ٧,٩٤٪.

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جدول مشروع الموازنة.

وتجدر الإشارة إلى أن أرباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية وفقاً للغاية الأساسية التي أنشئت من أجلها.

٣ - موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة - ٦ ٧٠٠ ٠٠٠ - ل.ل. مقابل - ٥ ٧٠٠ ٠٠٠ - ل.ل. في عام ٩٦٨ أي بزيادة قدرها - ١ ٠٠٠ ٠٠٠ - ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ - ١٧,٥٤٪.

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جدول مشروع الموازنة.

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة أرقام هذه الموازنة نجمت عن أخذ إيرادات رسوم السكر والمصنوعات السكرية التي كانت تؤخذ في واردات الموازنة العامة، قابلها انخفاض في رسوم القمح والدقيق المستورد نسبة إلى تخفيض هذه الرسوم.

وقد أخذ في قسم نفقاتها الفرق بين مجموع إيراداتها الزائدة ونفقاتها العادية في الاحتياط الخاص بالمكتب.

٤ - موازنة الجامعة اللبنانية

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة - ١١ ٠٠٠ ٠٠٠ - مقابل - ٨ ١٨٤ ٦٠٠ - ليرة لبنانية في عام ٩٦٨ أي بزيادة قدرها - ٢ ٨١٥ ٤٠٠ - ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ - ٣٤,٤٠٪ ويبرر هذه النسبة المرتفعة للزيادة نمو الجامعة وزيادة الأعباء الناتجة عن تعويض التفرغ لأساتذة التعليم

الجامعي وعن إقرار منحة الإعاشة لطلاب كلية التربية لمدة ١٢ شهراً بدلاً من ٨ أشهر والحاجة إلى توفير تجهيزات جديدة للمبنى الجديد لكلية العلوم.

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة.

وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات الجامعة الذاتية تبلغ / ٣٠٠ ٠٠٠ ل.ل. وإنه جرى تغطية الفرق بين هذه الإيرادات والنفقات المقدرة البالغ / ١٠ ٧٠٠ ٠٠٠ ل.ل. بمساهمة من الموازنة العامة كما في السابق وبمأخوذات من مال احتياط الجامعة الذي تسمح حالته بذلك.

وعليه تكون موارد تغطية هذه الموازنة هي التالية:

بواسطة واردات الجامعة العادية	٣٠٠ ٠٠٠
مساهمة الموازنة العامة في نفقات الجامعة	٩ ٢٠٠ ٠٠٠
من مالي احتياط الجامعة	١ ٥٠٠ ٠٠٠
	<u>١١ ٠٠٠ ٠٠٠</u>

ج - واردات الموازنة العامة

قدرت واردات الموازنة لعام ١٩٦٩ من جميع المصادر باستثناء القروض بـ ٥٨٧ مليون ليرة لبنانية. والجدول رقم - ١١ - يظهر مبلغ الواردات من كل مصدر مقارنة بواردات موازنة ١٩٦٨، وكذلك بالمبالغ المحصلة فعلاً عام ١٩٦٧.

اعتمدت عند تقدير واردات موازنة ١٩٦٩ الأسس المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون المحاسبة العمومية. فقدرت هذه الواردات في ضوء التحصيلات الفعلية خلال عام ١٩٦٧ وخلال النصف الأول من عام ١٩٦٨.

إن التقديرات لواردات الموازنة لعام ١٩٦٩ من الضرائب والرسوم هي كافية لتغطية الجزئين الأول والثاني من الموازنة العامة. إلا أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة للجوء إلى القروض خلال سنة ٩٦٩ لتأمين تغطية الجزء الثالث من الموازنة العامة.

من أهم غايات السياسة المالية تأمين أوضاع ملائمة لتطور اقتصادي واجتماعي سليم. لذلك فالسياسة الضريبية تهدف إلى تجنب التسبب بأعباء ثقيلة تحد من التوظيف والاستثمارات أو تعيق ورود الرساميل الأجنبية، كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل للعبء الضريبي.

فسياسة الحكومة الضريبية هي تعني بإبقاء على معدلات معتدلة للضرائب، تجنباً لإيجاد عوائق هامة للاستثمار والنشاط الاقتصادي بوجه عام، وللحفاظ على مناخ ملائم ومشجع لنشاط القطاع

الخاص . ومع مراعاة هذا المبدأ تهدف السياسة الضريبية إلى تأمين قسط أكبر من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية .

وبوحي هذه السياسة فقد أعدت دورة لتدريب المراقبين والمحاسبين وبوشر العمل بها مؤخراً ، تهدف إلى رفع مستوى كفاءتهم كما وأنشأ جهاز داخلي مهمته مراقبة عمليات التحقق عن طريق الرجوع إلى بعض ملفات التحقق ودرس عينة عشوائية منها ، وإلى جانب ذلك فالإدارة تتشدد بأعمال التحصيل وخاصة فيما يتعلق بالتأخرات لتحقيق غايتين : الأولى وهي تأمين التقيد بالقانون ، وانتظام عمليات التسديد والتحصيل ، والثانية تحقيق توزيع العبء الضريبي بشكل أعدل عن طريق مساواة جميع المكلفين تجاه القوانين الضريبية وبالنسب التي تفرضها هذه القوانين .

وهناك وجه آخر لسياسة الحكومة الهادفة إلى تأمين قسط أوفر من العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية عن طريق نمط الإنفاق العام . فإلى جانب الإجراءات التي تؤمن تناسباً متزايداً بن العبء الضريبي والقدرة على الدفع ، تتبع الحكومة من خلال سياسة الموازنة إلى تأمين مزيد من الخدمات الاجتماعية التي تنحصر منافعتها إلى درجة كبيرة بأصحاب الدخل المنخفض أو المحدود . ومن هذه الخدمات التعليم ، وخدمات الصحة العامة ، ومختلف خدمات الضمان الاجتماعي والخدمات التعاونية الخ . . وقد بينا سابقاً أن الزيادة في الجزء الأول من موازنة عام ١٩٦٩ ، تعكس إلى مدى بعيد الزيادة في الاعتمادات المرصدة لهذه الغايات ، بينما اقتصرت الزيادات في الاعتمادات للنفقات الإدارية الأخرى العادية على مدى محدود جداً ، وبقدر ما أملتته الضرورة ، وإتباع هذين الاتجاهين معاً ، أي توزيع العبء الضريبي على أساس القدرة على الدفع من جهة ، والتوسع في توفير الخدمات العامة التي تفيد الفئات النامية وذات الدخل المحدودة نسبياً من جهة أخرى ، يشكل أحد الأسس الهامة للسياسة المالية .

فعلى ضوء ما تقدم يمكن إيجاز الخطوط الرئيسية للسياسة المالية كما يلي :

أولاً - اختصار النفقات الإدارية إلى أدنى حد ممكن وتوفير الموارد العامة للإنفاق على التجهيز والإنماء الاقتصادي .

ثانياً - زيادة الإنفاق على المشاريع الأساسية وعلى التجهيز تأميناً لتنشيط الحركة الاقتصادية وتوفيراً لدعائم أقوى ومتطورة لطاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية .

ثالثاً - التركيز على تنفيذ المشاريع الأكثر جدوى اقتصادياً بالنسبة إلى تسريع النمو الاقتصادي وتوسيع نطاقه ليشمل قاعدة أعم .

الملاحق

جدول رقم - ٦ -

اعتمادات الجزء الأول موزعة على الوزارات

رقم البند	الباب	موازنة عام ١٩٦٨	مشروع عام ١٩٦٩	الفرق في النفقات	
				زيادة	نقصان
١	رئاسة الجمهورية	٨٨١٠٠٠	٨٨١٩٠٠	٩٠٠	-
٢	مجلس النواب	٣٨٣٠٠٠٠	٣٨٠٢٣٠٠	-	٢٧٧٠٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٤٢٤٢٥٠٠	٢١٠٧٣٦٠٠	-	٣١٦٨٩٠٠
٤	وزارة العدل	١٠٥٨٠٨٠٠	١٢٢٠٧٧٠٠	١٦٢٦٩٠٠	-
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٢٥٩٤٠٦٠٠	٢٥٠٧١٠٠٠	-	٨٦٩٦٠٠
٦	وزارة الداخلية	٤٧٤١٤٩٠٠	٤٧٩٧٧٤٠٠	٥٦٢ ٥٠٠	-
٧	وزارة المالية	٢٢٠٨٢٨٠٠	٢٢٣٩٢٨٠٠	٣١٠٠٠٠	-
٨	وزارة الدفاع الوطني	٨٥٦١١٣٠٠	٩٢٢١٢٦٠٠	٦٦٠١٣٠٠	-
٩	وزارة التربية	٩٩٠٧٧٥٠٠	١٠٧٩٩٨١٠٠	٨٩٢٠٦٠٠	-
١٠	وزارة الصحة العامة	٢٠٤١٤٨٠٠	٢٠٤٠٥١٠٠	-	٩٧٠٠
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٢٩٣٤١٠٠	٢٨٢٠٩٠٠	-	١١٣٢٠٠
١٢	وزارة الأنباء	٦٨٠٥٧٠٠	٦٥٩٥٣٠٠	-	٢١٠٤٠٠
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٢٠٤١٩٠٠٠	١٩٨٧٧٧٠٠	-	٥٤١٣٠٠
١٤	وزارة الزراعة	٥٣٥٥٢٠٠	٥٤٥٧٤٠٠	١٠٢٢٠٠	-
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	١٨٥٩٨٠٠	١٨٦٠٦٠٠	٨٠٠	-
١٦	وزارة البرق والبريد والهاتف	١٠٤٧٠٠٠٠	١٠٤٧٠٤٠٠	٤٠٠	-
١٧	وزارة التصميم العام	٢٣٨٢٣٠٠	٢٢١٧٩٠٠	-	١٦٤٤٠٠
١٨	وزارة الموارد المائية	٢٤٦٤٨٠٠	٢٩٠٦٨٠٠	٤٤٢٠٠٠	-
١٩	وزارة السياحة	٦٢٤٢٧٠٠	٦٤٦٦٠٠٠	٢٢٣٣٠٠	-

رقم البند	الباب	موازنة عام ١٩٦٨	مشروع عام ١٩٦٩	الفرق في النفقات	
				زيادة	نقصان
٢٠	الديون المتوجبة الأداء	٣٢٢٨٠٠٠٠	٤٣٧٤٦٣٠٠	١١٤٦٦٣٠٠	-
٢١	احتياطي الموازنة	٢١٤١٨٨٠٠	٢٨٢٦٥٥٠٠	٦٨٤٦٧٠٠	-
المجموع		٤٥٢٧٠٨٦٠٠	٤٨٤٧٠٧٣٠٠	٣٧١٠٣٩٠٠	٥١٠٥٢٠٠
				٥١٠٥٢٠٠	
				٣١٩٩٨٧٠٠	

جدول رقم - ٧ -
اعتمادات الجزء الثاني موزعة على الوزارات

رقم البند	الباب	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		عام ١٩٦٨	عام ١٩٦٩	زيادة	نقصان
٢	مجلس النواب	١٠٠ ٠٠٠	-	-	١٠٠ ٠٠٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	-	-
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٨١٥ ٠٠٠	-	-	٨١٥ ٠٠٠
٦	وزارة الداخلية	٥٦٨ ٠٠٠	٤٧٩٥١٠٠	-	٨٨٤١٠٠
٧	وزارة المالية	٣٣٦٧٠٠	٣٧٥٠٠٠	٣٨٣٠٠	-
٨	وزارة الدفاع الوطني	٢٧٩٦٣٨٠٠	٣٣٩٩٨٠٠٠	٦٠٣٤٢٠٠	-
٩	وزارة التربية الوطنية	١٧٢٥٠٠٠	١٥٣٠٠٠٠	-	١٩٥٠٠٠
١٠	وزارة الصحة العامة	١٧٨٧٣٠٠	١٥٣٠٠٠٠	-	٢٥٧٣٠٠
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٠٩٥٣٠٠٠	٩٩٧٤١٠٠	-	٩٧٨٩٠٠
١٢	وزارة الأنباء	١٧٠٠٠٠	١٠ ٠٠٠	-	١٦٠ ٠٠٠
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٤٤٤٨٣٦٠٠	٣٢٦٥١٠٠٠	-	١١٨٣٢٦٠٠
١٤	وزارة الزراعة	٨٤٩٥٠٠٠	٦٥٧٥٠٠٠	-	١٩٢٠٠٠٠
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٥٢٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠	-	١١٠٠٠٠
١٦	وزارة البرق والبريد والهاتف	١٢٤٥٠٠٠	٥٢١٧٠٠	-	٧٢٣٣٠٠
١٧	وزارة التصميم العام	٢٣٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	-	٣٥٠٠٠
١٨	وزارة الموارد المائية	٥٣٣٢٠٠٠	٤٠٨٠٠٠٠	-	١٢٥٢٠٠٠
١٩	وزارة السياحة	٧٢٠٠٠٠٠	٤١٤٢٨٠٠	-	٣٠٥٧٢٠٠
المجموع		١١٨٥٤١٤٠٠	١٠٢٢٩٢٧٠٠	٦٠٧٢٥٠٠	٢٢٣٢١٢٠٠
					٦٠٧٢٥٠٠
					١٦٢٤٨٧٠٠

جدول رقم - ٨ -

اعتمادات الجزء الثالث موزعة على الوزارات

رقم البند	الباب	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		عام ١٩٦٨	عام ١٩٦٩	زيادة	نقصان
٧	وزارة المالية	-	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	-
٨	وزارة الدفاع الوطني	٢٢٣٠٠٠٠٠	٣٣٩٠٠٠٠٠	١١٦٠٠٠٠٠	-
٩	وزارة التربية الوطنية	٧٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	-
١٠	وزارة الصحة العامة	١٣٠٠٠٠٠	-	-	١٣٠٠٠٠٠
١٢	وزارة الأنباء	٢٠٠٠٠٠	-	-	٢٠٠٠٠٠
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٣٧٠٠٠٠٠٠	٢٣٤٠٠٠٠٠	-	١٣٦٠٠٠٠٠
١٤	وزارة الزراعة	٢٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	-
١٨	وزارة الموارد المائية	١٣٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	-	٣٠٠٠٠٠٠
المجموع		٧٧ ٢٥٠ ٠٠٠	٧٣ ٦٠٠ ٠٠٠	١٤ ٤٥٠ ٠٠٠	١٨ ١٠٠ ٠٠٠
					١٤ ٤٥٠ ٠٠٠
					٣ ٦٥٠ ٠٠٠

الإجمالي

	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
	عام ١٩٦٨	عام ١٩٦٩	زيادة	نقصان
الجزء الأول	٤٥٢ ٧٠٨ ٦٠٠	٤٨٤ ٧٠٧ ٣٠٠	٣٧ ١٠٣ ٩٠٠	٥ ١٠٥ ٢٠٠
الجزء الثاني	١١٨ ٥٤١ ٤٠٠	١٠٢ ٢٩٢ ٧٠٠	٦ ٠٧٢ ٥٠٠	٢٢ ٣٢١ ٢٠٠
الجزء الثالث	٧٧ ٢٥٠ ٠٠٠	٧٣ ٦٠٠ ٠٠٠	١٤ ٤٥٠ ٠٠٠	١٨١ ١٠٠ ٠٠٠
المجموع العام	٦٤٨٥٠٠٠٠٠	٦٦٠٦٠٠٠٠٠	٥٧٦٢٦٤٠٠	٤٥٥٢٦٤٠٠
			٤٥٥٢٦٤٠٠	
			١٢١٠٠٠٠٠	

جدول رقم - ٩ -

اعتمادات مشروع موازنة ١٩٦٩ موزعة على الأبواب مع نسبها المئوية

الباب	إسم الباب	قيمة الإعتمادات	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	٨٨١ ٩٠٠	٠,١٣ %
٢	مجلس النواب	٣ ٨٠٢ ٣٠٠	٠,٥٧ %
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٢ ٥٧٣ ٦٠٠	٣,٤٢ %
٤	وزارة العدل	١٢ ٢٠٧ ٧٠٠	١,٨٥ %
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٢٥ ٠٧١ ٠٠٠	٣,٧٩ %
٦	وزارة الداخلية	٥٢ ٧٧٢ ٥٠٠	٧,٩٩ %
٧	وزارة المالية	٢٣ ٥٦٧ ٨٠٠	٣,٥٧ %
٨	وزارة الدفاع الوطني	١٦٠ ١١٠ ٦٠٠	٢٤,٢٤ %
٩	وزارة التربية الوطنية	١١٢ ٠٢٨ ١٠٠	١٦,٩٦ %
١٠	وزارة الصحة العامة	٢١ ٩٣٥ ١٠٠	٣,٣٢ %
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٢ ٧٩٥ ٠٠٠	١,٩٤ %
١٢	وزارة الأنباء	٦ ٦٠٥ ٣٠٠	١,٠٠ %
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٧٥ ٩٢٨ ٧٠٠	١١,٤٩ %
١٤	وزارة الزراعة	١٤ ٥٣٢ ٤٠٠	٢,٢٠ %
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٢ ٢٧٠ ٦٠٠	٠,٣٤ %
١٦	وزارة البرق والبريد والهاتف	١٠ ٩٩٢ ١٠٠	١,٦٦ %
١٧	وزارة التصميم العام	٢ ٤١٧ ٩٠٠	٠,٣٧ %
١٨	وزارة الموارد المائية	١٧ ٤٨٦ ٨٠٠	٢,٦٥ %
١٩	وزارة السياحة	١٠ ٦٠٨ ٨٠٠	١,٦١ %
٢٠	الديون المتوجبة الأداء	٤٣ ٧٤٦ ٣٠٠	٦,٦٢ %
٢١	احتياطي الموازنة	٢٨ ٢٦٥ ٥٠٠	٤,٢٨ %
المجموع العام		٦٦٠ ٦٠٠ ٠٠٠	١٠٠ %

جدول رقم - ١٠ - اعتمادات مشروع موازنة ١٩٦٩ موزعة على البنود والأجزاء
مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء

رقم البند	بيان النفقات	اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة % للبند	النسبة % للجزء
الجزء الأول - النفقات العادية					
١	المخصصات والرواتب والأجور	٢٧٠٤٧٦٤٠٠	-	٤٠,٩٤ %	
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	٢٨٠٦٢٨٠٠	-	٤,٢٥ %	
٣	لوازم إدارية	٢٤٤٤١٦٠٠	-	٣,٧٠ %	
٤	نفقات إدارية عامة	١٠١٨١١٠٠	-	١,٥٤ %	
٥	الصيانة	٤٦٣٧٣٠٠	-	٠,٧٠ %	
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١٤١٥٥٨٠٠	-	٢,١٤ %	
٧	مساهمات ومساعدات	٥١٥٨٣٤٠٠	-	٧,٨١ %	
٨	نفقات متنوعة	٩١٥٧١٠٠	-	١,٢٩ %	
٩	الديون المتوجبة الأداء	٤١٧٤٦٣٠٠	-	٦,٣٢ %	
١٠	رديات	٢٠٠٠٠٠٠	-	٠,٣٠ %	
١١	أحكام قضائية ومصالحات	-	-	-	
١٢	نفقات السنين السابقة	-	-	-	
١٣	نفقات مشتركة بين عدة وزارات	-	-	-	
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٢٨٢٦٥٥٠٠	٤٨٤٧٠٧٣٠٠	٤,٢٨ %	٧٣,٣٧ %
الجزء الثاني - نفقات التجهيز والإنشاء السنوية					
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	٣٣٢٩٤١٠٠	-	٥,٠٤ %	
٢١	تجهيزات	٤٢١٠٨٠٠٠	-	٦,٣٧ %	
٢٢	إنشاءات	١٣١٢٠٠٠٠	-	١,٩٩ %	
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء	١٣٧٧٠٦٠٠	-	٢,٠٩ %	
٢٤	أحكام قضائية ومصالحات	-	-	-	
٢٥	نفقات السنين السابقة	-	١٠٢٢٩٢٧٠٠	-	١٥,٤٩ %

رقم البند	بيان النفقات	اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة٪ للبند	النسبة٪ للجزء
الجزء الثالث - نفقات التجهيز والانشاء الطويلة المدى					
	قوانين البرامج	٧٣٦٠٠٠٠٠	٧٣٦٠٠٠٠٠	٪١١,١٤	٪ ١١,١٤
المجموع		٦٦٠٦٠٠٠٠٠			٪١٠٠

جدول رقم - ١١ -

تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٦٩

بالمقارنة مع تقديرات واردات موازنة ١٩٦٨ وتحصيلات عام ١٩٦٧

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٦٧ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٨ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٩ ل ل
الجزء الأول			
الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها			
الفصل الأول - الضرائب المباشرة			
١ - ضريبة الأملاك المبنية	٣٦ ٨٤٧ ٢٩٨	٣٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٤١ ٠٠٠ ٠٠٠
٢ - ضريبة الدخل	٦٣ ٢١٩ ٤٥٥	٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٦ ٠٠٠ ٠٠٠
٣ - رسوم الانتقال	٢ ٩٨٧ ٤٠٦	٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٤ ٥٠٠ ٠٠٠
٤ - رسوم على السيارات الخاصة	١٠ ٨٢٢ ٩٠٦	١٤ ٢٠٠ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠
٥ - رسوم الإخراج	٢٠١ ٣١٦	٢٥٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الأول	١١٤ ٠٧٨ ٣٨١	١٢٦ ٩٥٠ ٠٠٠	١٢٥ ٧٠٠ ٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع			
١ - الرسوم القضائية	٤ ١٣٣ ٩٢٢	٥ ٢٥٠ ٠٠٠	٥ ٢٥٠ ٠٠٠
٢ - رسوم كتاب العدل	٧٢٥ ٨٣٢	٨٥٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠
٣ - رسوم التسجيل	٢١ ١١٢ ٢٨٧	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
٤ - رسوم الطوابع	١٩ ٨٩٥ ٠٨٥	٢٨ ٢٥٠ ٠٠٠	٢٨ ٠٠٠ ٠٠٠
٥ - رسوم السير	١ ٧٨٣ ١٠٦	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
٦ - رسوم الأمن العام	١ ٠١٥ ٩٠٤	١ ٣٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠
٧ - الرسوم القنصلية	١٩ ٩٣١ ١٠٥	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠
٨ - رسم مغادرة الأراضي اللبنانية	-	-	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الأول	٥٠ ٦٥٩ ٢٤١	٦٦ ١٥٠ ٠٠٠	٦٣ ٧٥٠ ٠٠٠
مجموع الباب الأول	١٦٤ ٧٣٧ ٦٢٣	١٩٣ ١٠٠ ٠٠٠	١٨٩ ٤٥٠ ٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٦٧ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٨ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٩ ل ل
الباب الثاني - الضرائب المباشرة والرسوم غير المباشرة			
الفصل الأول - رسوم الاستهلاك			
١ - رسوم المواد الملتهبة	٥٥ ٤٢٧ ٨٥١	٥٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠
٢ - رسوم المسكرات	١ ٧٢٩ ٥٧٣	٢ ٢٠٠ ٠٠٠	٢ ٢٠٠ ٠٠٠
٣ - رسوم الملح	٩٢ ٣٣٩	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
٤ - رسوم التبغ والتبناك	٣٢ ٧٤٦ ٤٩٤	٣٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠
٥ - رسوم الترابة	٥ ٢٢٠ ٥٠٨	٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
٦ - رسوم السكر والمصنوعات السكرية	٤ ٣٤١ ٠٨٤	-	-
٧ - ضريبة الملاهي	١ ٤٨٤ ٦٢٩	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٧٥٠ ٠٠٠
٨ - الرسم الداخلي على ورق اللعب	-	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الأول	١٠١ ٠٤٢ ٤٨٧	٩٥٨ ٨٠٠ ٠٠٠	١١٠ ٥٥٠ ٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم الجمارك			
١ - رسوم الجمارك	١٤٥ ٩٩٢ ٩٣٧	١٧٨ ٢٥٠ ٠٠٠	١٧٨ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٤٥ ٩٩٢ ٩٣٧	١٧٨ ٢٥٠ ٠٠٠	١٧٨ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الباب الثاني	٢٤٧ ٠٣٥ ٤١٥	٢٧٤ ٠٥٠ ٠٠٠	٢٨٨ ٥٥٠ ٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٦٧ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٨ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٩ ل ل
الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار			
الفصل الأول - حاصلات أملاك الدولة			
١ - حاصلات أملاك الدولة غير الغابات	٣١٨ ٢٣٨	٢٥٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الأول	٣١٨ ٢٣٨	٢٥٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار			
١ - حاصلات البريد	٧ ٢٨٨ ٤٤٥	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ١٥٠ ٠٠٠
٢ - حاصلات البرق	٦ ٠٤٣ ٦٣٤	٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٦ ٥٠٠ ٠٠٠
٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية	٢٣٣ ٣٣٤	٣٠٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠
٤ - حاملات مصلحة البارود والمتفجرات	٥٠٨ ٣٦٣	٨٠٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠
٥ - رسوم المناثر	٧٢٠ ٧١٠	٩٠٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٤ ٧٩٤ ٤٨٦	١٦ ٥٠٠ ٠٠٠	١٦ ٤٠٠ ٠٠٠
مجموع الباب الثالث	١٥ ١١٢ ٧٢٤	١٦ ٧٥٠ ٠٠٠	١٦ ٧٥٠ ٠٠٠

نوع الواردات	تحصيلات عام ل ١٩٦٧	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٨ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٩ ل ل
الباب الرابع - إيرادات متفرقة			
الفصل الأول - إيرادات متفرقة			
١ - الحسومات التقاعدية	١٢ ٨٥٣ ١٨٦	١٣ ٥٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
٢ - إيرادات رئاسة الموائى	١ ١٠٠ ٦٢٦	١ ٢٥٠ ٠٠٠	١ ٢٥٠ ٠٠٠
٣ - غرامات وأحكام نقدية	٤ ٠٣٤ ٣٤٢	٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٥ ٥٠٠ ٠٠٠
٤ - فوائد أموال	٩ ٥٦٣ ٦٩١	للكر	للكر
٥ - رسوم المراهنات	١ ٦٧٢ ٩٥٣	١ ٧٥٠ ٠٠٠	١ ٧٥٠ ٠٠٠
٦ - واردات دوائر الحجر الصحي	١٥٨ ٦٤٣	٢٠٠ ٠٠٠	١٧٤ ٥٠٠
٧ - مدفوعات الشركات ذات الامتياز	٣ ٥٨٢ ٤٣٥	٣ ٧٠٠ ٠٠٠	٣ ٧٠٠ ٠٠٠
٨ - مدفوعات شركات البترول	٣٣ ٨٦٥ ٤٥١	٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠
٩ - رسوم المطارات وإيجار مطعم مطار بيروت الدولي	٤ ٧٦٠ ٤٣٨	٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٥ ٥٠٠ ٠٠٠
١٠ - إيرادات متفرقة	٤ ٧٧١ ٧٤٠	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠
١١ - إيرادات كازينو لبنان	٤ ٤٠٨ ٣٥١	٥ ٦٠٠ ٠٠٠	٥ ٢٢٥ ٥٠٠
١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية	١ ٦٤٩ ٩٦٤	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٩٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الأول	٨٢ ٤٢١ ٨٢٠	٨٦ ٥٠٠ ٠٠٠	٨٩ ٠٠٠ ٠٠٠
الفصل الثاني - إيرادات لتسديد النفقات			
١ - إيرادات لتسديد نفقات	٩ ٣٨٥ ١٦٩	للكر	٢ ٢٥٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٩ ٣٨٥ ١٦٩	للكر	٢ ٢٥٠ ٠٠٠
الفصل الثالث - ردّيات			
١ - استردادات	١ ٨٨٤ ٣٤٢	٨٥٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الثالث	١ ٨٨٤ ٣٤٢	٨٥٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الباب الرابع	٩٣ ٦٩١ ٣٣١	٨٧ ٣٥٠ ٠٠٠	٩٢ ٢٥٠ ٠٠٠

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٦٧ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٨ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٩ ل ل
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط			
الفصل الأول - مأخوذات من مال الاحتياط			
١ - مأخوذات لتغذية نفقات الموازنة	-	للمذكر	للمذكر
٢ - مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	-	للمذكر	للمذكر
الإجمالي	-	للمذكر	للمذكر

الباب الأول	١٦٤ ٧٣٧ ٦٢٢	١٩٣ ١٠٠ ٠٠٠	١٨٩ ٤٥٠ ٠٠٠
الباب الثاني	٢٤٧ ٠٣٥ ٤١٥	٢٧٤ ٠٥٠ ٠٠٠	٢٨٨ ٥٥٠ ٠٠٠
الباب الثالث	١٥ ١١٢ ٧٢٤	١٦ ٧٥٠ ٠٠٠	١٦ ٧٥٠ ٠٠٠
الباب الرابع	٩٣ ٦٩١ ٣٣١	٨٧ ٣٥٠ ٠٠٠	٩٢ ٢٥٠ ٠٠٠
الباب الخامس	-	للمذكر	للمذكر
مجموع الجزء الأول	٥٢٠ ٥٧٧ ٠٩٢	٥٧١ ٢٥٠ ٠٠٠	٥٨٧ ٠٠٠ ٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٦٧ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٨ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٩ ل ل
الجزء الثاني			
باب وحيد - واردات استثنائية			
الفصل الأول: مأخوذات من مال الاحتياط	-	-	-
مجموع الفصل الأول	-	-	-
الفصل الثاني - واردات استثنائية			
١ - واردات ناتجة عن قروض أو عن موارد جديدة	-	٧٧ ٢٥٠ ٠٠٠	٧٣ ٦٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	-	٧٧ ٢٥٠ ٠٠٠	٧٣ ٦٠٠ ٠٠٠
مجموع الجزء الثاني	-	٧٧ ٢٥٠ ٠٠٠	٧٣ ٦٠٠ ٠٠٠

مجموع الجزء الأول	٥٢٠ ٥٧٧ ٠٩٢	٥٧١ ٢٥٠ ٠٠٠	٥٨٧ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الجزء الثاني	-	٧٧ ٢٥٠ ٠٠٠	٧٣ ٦٠٠ ٠٠٠
المجموع العام	٥٢٠ ٥٧٧ ٠٩٢	٦٤٨ ٥٠٠ ٠٠٠	٦٦٠ ٦٠٠ ٠٠٠

جدول رقم - ١٢ -

تطوّر الموازنة العامة ١٩٦١ - ١٩٦٩ (بالليرات اللبنانية)

السنة	أرقام الموازنة	الواردات الفعلية ^(١)	النفقات الفعلية	الفرق بين الواردات والنفقات	
				زيادة	نقصان
١٩٦١	٢٧٣ ٨٠٠ ٠٠٠	٣١٣ ٤٤٦ ٣٧٨	٢٦٩ ٢٦٠ ٣٠٦	٤٤ ١٨٦ ٠٧٢	--
١٩٦٢	٣٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٦٠ ١١٤ ١١٤	٤١٥ ٢٧٨ ١٢١	-	٥٥ ١٦٤ ٠٠٧
١٩٦٣	٤٢٥ ٤٠٠ ٠٠٠	٤١٢ ٦٥٦ ٦٨٠	٤٣٠ ٢٨٤ ٧٥٠	-	١٧ ٦٢٨ ٠٧٠
١٩٦٤	٤٧٦ ٤٠٠ ٠٠٠	٤٤٥ ٣٨٠ ٩١٦	٤٧٣ ٠١٦ ٨٨١	-	٢٧ ٦٣٥ ٩٦٥
١٩٦٥	٥١٤ ٧٩٠ ٠٠٠	٤٨٤ ٩٣٤ ٤٥٦	٥٢٦ ١٧٢ ٨٢٣	-	٤١ ٢٣٨ ٣٦٦
١٩٦٦	٥٩٠ ٧٣٥ ٠٠٠	٥٥٠ ٧٧٩ ٥٤٢	٥٤٧ ٦٥٤ ١١٥	٣ ١٢٥ ٤٢٧	-
١٩٦٧	٦٣٢ ٨٨١ ٠٠٠	٥٣٣ ٤٧٣ ٦٢٩	٥٩١ ٤١١ ٨٢٩	-	٥٧ ٩٣٨ ٢٠٠
١٩٦٨	٦٤٨ ٥٠٠ ٠٠٠	-	-	-	--
مشروع ١٩٦٩	٦٦٠ ٦٠٠ ٠٠٠				

(١) بدون المأخوذات من مال الاحتياط.

جدول رقم - ١٣ -

تطور الواردات الرئيسية المحصلة ١٩٦١ - ١٩٦٧ (الموازنة العامة)

السنة	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	الضرائب والرسوم غير المباشرة	حاصلات وأملاك الدولة ومصالح الاستثمار	واردات متفرقة	الإجمالي
١٩٦١	٨٨٩١٥٢٠٠	١٧٨٤٣٥٩٠٠	١٣ ٤٣٠ ٥٠٠	٣٢٦٦٤٧٧٨	٣١٣٤٤٦٣٧٨
١٩٦٢	٩٧٠٢٦١٠٤	١٧٨٦٨٧٩٧٦	٦٩١٣٣٧٤	٧٧٤٨٦٦٦٠	٣٦٠١١٤١١٤
١٩٦٣	١٠٩٥٦٣٤١٥	٢١٢٠٣٦٣٠٤	١١٤٥٦٥٨٩	٧٩٦٠٠٣٧٢	٤١٢٦٥٦٦٨٠
١٩٦٤	١٢٦٨٤٨٩٨١	٢٢٦١٨٨٨٢٧	١٢٠٦٩٩٦٢	٨٠٢٧٣١٤٦	٤٤٥٣٨٠٩١٦
١٩٦٥	١٤٣٨٨٠٨٠٩	٢٤٦٢٢٤٧٠٤	١٣٣٠٦٦٥٤	٨١٥٢٢٢٨٩	٤٨٤٩٣٤٤٥٦
١٩٦٦	١٥٧٨٠٢٠٨٤	٢٧١٢٦٩٨٢٦	١٤٥٢١٧١٥	١٠٧١٨٥٩١٧	٥٥٠٧٧٩٥٤٢
١٩٦٧	١٦٤٧٧٤٤٦٣	٢٤٧٠٣٥٤١٥	١٥١١٢٧٢٤	١٠٦٥٥١٠٢٧	٥٣٣٤٧٣٦٢٩

جدول رقم - ١٤ -

تطور أهم أنواع الواردات ١٩٦١ - ١٩٦٧ (الموازنة العامة)

- بملايين الليرات اللبنانية -

نوع الواردات	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
ضريبة الأملاك المبنية	١٧,٠٢١	٢٠,٨٧٠	٢١,٠٣٧	٢٦,٤٢٨	٢٩,١٦٥	٣١,٦٩١	٣٤,٠٠٠
ضريبة الدخل	٢٧,٤٨٠	٣١,٧٥٢	٣٧,٧٨٤	٤٣,٢١٦	٥٢,٠٤٦	٥٨,٦٩٤	٦٥,٠٠٠
رسوم على السيارات الخاصة	٦,٦١٩	٦,٨٩١	٨,٢٤٧	١٠,٦٧٥	١١,١٣٩	١١,٢٧٨	١٤,٢٠٠
رسوم التسجيل	١٥,٢٩٦	١٤,٥٤٢	١٧,٦٢٩	١٨,٢١٣	٢٠,٧٥٢	٢٤,٣٤٠	٢٢,٠٠٠
رسوم الطوابع	١١,٠٤٩	١١,٥٦٠	١٣,٥٣٢	١٤,٩٢٤	١٦,٤٥٦	١٧,٩٢٦	١٧,٥٠٠
رسوم المواد الملتهبة	٢٧,٤٥٨	٣١,٤٧٤	٤٣,٠١٢	٤٤,٥٣٣	٤٦,١٩٩	٥٢,٢٥٦	٥٢,٠٠٠
رسوم التبغ والتبناك	٢٩,٠١٢	٢٦,١٥٨	٣١,٤٠٤	٢٦,٧٢٥	٢٦,١٠١	٢٨,٢٥٧	٣٢,٠٠٠
رسوم الجمارك	١١٥,٥٤٩	١١٤,٣٩٦	١٣٠,٧٣٨	١٤٥,٦٢٦	١٦٤,٠٤٦	١٧٦,٣٣٤	٢٠٠,٠٠٠
مدفوعات شركات البترول	١٢,٥٧٤	٤٧,١٧٦	٢٥,١٦٤	٢٥,٢٧٦	٢٩,٣٨٧	٣٠,٦٦٢	٣٥,٠٠٠

جدول رقم - ١٥ -

تطور النفقات العامة تبعاً لأبواب الموازنة ١٩٦١ - ١٩٦٧
(النفقات الفعلية «بآلاف الليرات اللبنانية»)

الأبواب	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
رئاسة الجمهورية	٥٠٦	٦٤٩	٥٤٩	٦٥٩	٨٠٢	٨٥٣	٨٦٧
مجلس النواب	٢٧١٤	٢٧٣٦	٢٨٨٦	٢٧٨٠	٤٠٧٧	٤١٢٠	٤٣٢٨
رئاسة مجلس الوزراء	٤٧٥٥	٥٧٣٩	٧٤٣١	٩٦١٨	١٣٣٨٣	١٣٠٩٨	٢٤١١٥
وزارة العدل	٦٩٦٠	٨٥٥٦	٨٣٦١	٨٩٠٦	٩٩٨٦	٩٩٨٥	١٠٨٠٦
وزارة الخارجية والمغتربين	٩٧٣٧	٩٩٣٦	١١٥١٨	١٢٦٨٩	٢٠٠٤٣	٢٢٣٩٣	٢٦٨٣٩
وزارة الداخلية	٢٧٦٢٥	٣٥٧٠٤	٣٦٣٩١	٤٢٩٦٥	٤٣٣٧٥	٤٤٧٩٧	٤٨٥٧٩
وزارة المالية	١٤٢٢٦	٢٠٩٦٤	١٦٢١٧	١٨٤٨٤	١٩٥٣٤	٢٠٢٦١	٢١١٦٢
وزارة الدفاع الوطني	٥٦٣٥٦	٨٠٦٣١	٦٨٨٥٣	٧٦٦٢٥	٩٠٠٧٦	١٠٥٨٦٧	١٢١٨٧٧
وزارة التربية الوطنية	٣٦٣٧٥	٤٢١٩٣	٥٥٧٠٨	٥٩٤٥١	٧٨٦٦٧	٨٢٠٢٢	٩٠٨٣٩
وزارة الصحة العامة	١٠٦٣٣	١٢٩١٦	١٣٧٥٨	١٣٧٠٣	١٦٥٩٣	١٩١٥٨	٢٠٧٢٦
وزارة العمل والشؤون	٨٣٧٧	٩٤١٤	٨٣٥٩	١٢٧٠٣	٢١١٤٤	١٨٣٩٠	١٢١٣٧
وزارة الأنباء	٥٥١٥	٨٧٤٣	٨٦٩٢	٩٦٧٩	١٢٣١٧	١٠٨٣٦	٦٠٢٤
وزارة الأشغال العامة	٣٧٢٦٩	١٢٤٦٧٣	١٥٠٩٥٣	١٤٣٣٣٢	١٣٧٨٣٤	١٣٣٤٩٩	٩٦٤٨٤
وزارة الزراعة	٥٩٩٦	٧٣٧٣	٨٤٣٣	١٥٤٧٥	١٣٥١١	١٦٢٣٤	١٦٧٢٧
وزارة الاقتصاد الوطني	٧٩٦٨	٨٨٣٢	٢٢٥٣	١٠٧٥٣	٦٢٤١	٢٠٩٨	٢٤١٢
وزارة البريد والبرق	٥٦٠٦	٦٣٩٠	٧٢٠٩	٨٢٣٤	٩٢٢٩	٩٣٧٦	١٠٦٣٣
وزارة التصميم العام	٨٣٢	٢٥٧٧	٢٩٩٦	٢٤١٠	٢٢٤٨	٢١٦٥	٢٠١١
وزارة الموارد المائية	-	-	-	-	-	-	٣١٤٣٥
وزارة السياحة	-	-	-	-	-	-	١٣٩٩٨
الديون المتوجبة الأداء	٢٧٨٠٠	٢٧٢٥٢	١٩٧١٥	٢٤٥٥٠	٢٧١١٢	٣٢٥٠٢	٢٩٤١٣
احتياطي لنفقات طارئة	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٢٩٩٢٦٠	٤١٥٢٧٨	٤٣٠٢٨٤	٤٧٣٠١٦	٥٢٦١٧٢	٥٤٧٦٥٤	٥٩١٤١٢

جدول رقم - ١٦ -
تطور الموازنات الملحقه

الإدارات	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الهاتف						
الواردات الفعلية ^(١)	٢٧ ٠٦٧ ٤٣٣	٢٩ ٧٠٧ ٩٦٧	٣٤ ٢١٣ ٣٥٨	٣٨ ٨٣٢ ٣٢٩	٤٧ ٨١٠ ٦٦٦	٤٧ ٧٠٠ ٤٦٥
النفقات الفعلية	١٨ ٥٩٧ ٨٦٠	١٨ ٧٣٣ ٦٢٤	٢٢ ٠٣٥ ٤٢٣	٢٦ ٨٦٦ ٤٤٦	٢٧ ٩٦١ ٦٣٣	٧٣٣ ٩٨٩ ٢٨٧
* زيادة	٨ ٤٦٩ ٥٧٣	١٠ ٩٧٤ ٣٤٣	١٢ ١٧٧ ٩٣٥	١١ ٩٦٥ ٨٨٣	١٩ ٨٤٩ ٠٣٣	١٨ ٩٦٦ ٤٧٦
* نقصان	-	-	-	-	-	-
اليانصيب الوطني						
الواردات الفعلية	١١ ٤٨٠ ٧٢٠	١٢ ١٠٧ ٧٥٣	١٣ ٢٨١ ١٠٤	١٢ ٤٩٥ ٧٧٠	١٥ ٣٥٣ ٣٨٩	١٧ ٤٦٠ ٢٢٢
النفقات الفعلية	١٠ ٩٦٤ ١٥٢	١١ ٢٣٥ ٨٨٢	١٣ ٠٧٧ ٨٣٣	١٢ ٧٤٥ ٥٥٥	١٤ ٨٠٧ ٧٧٨	١٥ ٤٧٧ ٤٥٥
* زيادة	٥١٦ ٥٦٨	٨٧١ ٨٧١	٢٠٣ ٢٧١	-	٥٤٥ ٦١١	١ ٩٨٢ ٧٦٧
* نقصان	-	-	-	٢٤٩ ٧٨٥	-	-
مكتب الحبوب والشمندر السكري						
الواردات الفعلية	٦ ٧٥٠ ٠٥٣	٥ ١٣١ ٦٩٣	٤ ٨١٧ ٦٨٣	٦ ٥٠٦ ٢٢٧	٤ ٦٨٤ ٢٦٧	١٣ ٤٠٨ ٩٣١
النفقات الفعلية	٧ ٣٩١ ٨٤٩	٧ ٥٨٤ ٠٩٣	٢ ٨٧٩ ١٢٠	٥ ٨٩٢ ٠٧٣	٢ ٠٩٦ ٧٢٦	٢ ٠٣٨ ٢٧٣
* زيادة	-	-	١ ٩٣٨ ٥٦٣	٦١٤ ١٥٤	٢ ٥٨٧ ٥٤١	١١ ٣٧٠ ٦٥٨
* نقصان	٦٤١ ٧٩٦	٢ ٤٥٢ ٤٠٠	-	-	-	-
الجامعة اللبنانية						
الواردات الفعلية	٣ ١٨٧ ٣٨٢	٤ ٠٨٢ ٥٤٠	٥ ٣١٥ ٠٣٩	٦ ٥٧٥ ٦٦٥	٨ ١٤٣ ٠١٠	٨ ٩٤٧ ٦٣٨
النفقات الفعلية	١ ٨١٣ ٦٠٢	٢ ٣٨٢ ٧٨٩	٢ ٥٦٣ ٨٩٤	٣ ٣١٠ ٢٤٩	٤ ٢٤٩ ٤٨٤	٦ ٠٠٩ ٥٦٥
* زيادة	١ ٣٧٣ ٧٨٠	١ ٦٩٩ ٧٥١	٢ ٧٥١ ١٤٥	٣ ٢٦٥ ٤١٦	٣ ٨٩٣ ٥٢٦	٢ ٩٣٨ ٠٧٣
* نقصان	-	-	-	-	-	-

(١) بدا فيها المأخوذات من مال الاحتياط

جدول رقم - ١٧ -

تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمصالح المستقلة في عام ١٩٦٥

النفقات						الواردات						الواردات
إجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	اعتمادات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط	ذاتية		
٦٠ ٥٧٤ ١١٤	٦ ٣٠٠ ٥٦٠	٢ ٧٢٨ ٨١٤	١١ ٨٦١ ٥٩٩	٢٤ ١٧٥ ٥٧٠	١٤ ٥٠٧ ٥٧١	٦٠ ٥٧٤ ١١٤	-	-	٦ ٧٠٦ ٣٧٢	٥٣ ٨٦٧ ٧٤٢	كهرباء لبنان	
٣٠ ٦٣٧ ٣٥٢	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ١٢٥ ٣٣٢	٢١ ٨٤٦ ٨٥٦	٤٤٠ ٤٨٩	٤ ٣٢٤ ١٧٥	٣٠ ٦٣٧ ٣٥٢	١٣ ٩٣٥ ٦٤٨	٢٠٠٠٠٠٠	١ ٢٢٠ ٤٠٠	١٣ ٤٨١ ٣٠٤	الليطاني	
٢٠ ٥٤٩ ٠٨٦	-	-	٣ ٧٤٨ ٢٩٢	١٥ ٩٩٢ ٢٤٣	١٥ ٢٠١ ٥٥٢	٢٠ ٥٤٩ ٠٨٦	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٤٥ ٥٦١	٤٤ ٦ ٣ ٥٢٥	سكك الحديد والنقل المشترك	
١٥ ٥٩١ ٠٧٠	-	-	١٣ ٦٩٧ ٦٧١	-	١ ٨٩٣ ٣٩٩	٢٥ ٦٥٣ ٢٤١	-	-	-	٢٥ ٦٥٣ ٢٤١	التعبير	
١٣ ٢٢٣ ٣١٦	-	-	١ ٨٦٨ ٢٥٠	٩ ٩٢١ ١١٨	١ ٤٢٢ ٩٤٨	١٣ ٢٢٣ ٣١٦	-	١٢ ٤٨٦ ١١٩	٧٣٧ ١٩٧	-	الإعاش الاجتماعي	
٥ ٨٧٠ ٠٩٩	٥٣٦ ٦٤٨	٢٥٠ ٠٠٠	٤٣٥ ٧٩٥	١ ٦٤٥ ٨٣٦	٣ ٠٠٩ ٨٢٠	٧ ٧٢٧ ٢١٣	-	-	-	٧ ٧٢٧ ٢١٣	مياه بيروت	
٢ ٨٨٨ ٣٥٠	-	-	٣٢٧ ٨٥٦	٤٥٤ ٩٦٠	٢ ١٠٥ ٥٣٤	٢ ٧٦٥ ٤٢٦	-	٢ ٦٠٠ ٠٠٠	-	١٦٥ ٤٢٦	الأبحاث العلمية الزراعية	
١ ٧٠٠ ١١٠	-	٦٨ ٧٥٠	٢٩ ١٢٢	٥٥٠ ٨٨١	١ ٠٥١ ٣٥٧	٢ ١٦٧ ١٠٦	-	٨٠٠ ٠٠٠	-	١ ٣٦٧ ١٠٦	مكتب الفاكهة	
٩٧٧ ٢٣٦	-	-	١١١ ٠٨٣	٦٦٥ ٨٩٩	٢٠٠ ٢٥٤	٩٧٧ ٢٣٦	-	٢٧٥ ٠٠٠	٥٣٢ ٤٤٨	١٦٩ ٧٨٨	مكتب الحرير	
١ ٢٠٨ ٥١٤	-	١٥٠ ٠٠٠	١٧٥ ٥٠٦	٣٥٥ ٣٣٩	٥٢٧ ٦١٩	١ ٢٩٣ ٠٦١	-	-	-	١ ٢٩٣ ٠٦١	مياه عين الدنية	
٧٩٠ ٥٩٧	-	-	٩٥ ٨٨٤	٩٨ ٤٤٠	٥٩٦ ٣٧٣	٩٩٩ ٠٠٠	-	-	-	٩٩٩ ٠٠٠	مياه طرابلس	
١ ٠٠١ ٤٩٩	٢٠ ٠٠٠	-	٣٠ ٥٨٢	١٣٥ ٦٧٠	٨١٥ ٢٤٧	١ ٠٩٥ ٣٦٦	-	-	-	١ ٠٩٥ ٣٦٦	مياه الباروك	
٦٤٢ ٢٩٩	-	-	٣ ٧٠٢	٣٢٦ ٨٦٤	٣١١ ٧٣٣	٦٤٢ ٢٩٩	-	-	٣٨ ٨٩٦	٦٠٣ ٤٠٣	مياه المتن	
٣٨٠ ٨١٤	-	-	٨٦ ٠٥٧	٧١ ٧٩٠	٢٢٢ ٩١٧	٣٨٠ ٨١٤	-	-	١٠ ٥٠٦	٣٧٠ ٣٠٨	ري القاسمية ورأس العين	
٢٦٨ ١٥٦	-	-	-	٢١٩ ٤٢١	١٤٨ ٧٣٥	٤٣٠ ٦٨٨	-	-	-	٤٣٠ ٦٨٨	مياه كسروان والفتح	

النفقات						الواردات					الواردات
إجماليها	اجتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسليد سفنات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسفقات من الدولة	اعتمادات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط	ذاتية	
٢٣٧ ٦٥٥	-	-	٩ ٩٦٨	١١٥ ٠٣٤	٢١٢ ٦٥٣	٢٣٧ ٦٥٥	-	٢٠٠ ٠٠٠	١٧ ٧٦٦	١١٩ ٨٨٩	مياه جبل عامل
١٥٥ ٥١٣	-	-	١٢ ٧٧٧	١٣ ٢٦٥	١٢٩ ٤٧١	٢٣٠ ٥٦٥	-	-	-	٢٣٠ ٥٦٥	مياه صور وملحقاتها
١١٣ ٩٥٠	-	-	٢ ٠٤٦	٩ ٧٥٧	١٠٢ ١٥٢	٣٧٣ ٩٢٠	-	-	-	٣٧٣ ٩٢٠	استثمار مرفأ طرابلس
٢٣٢ ٦٤٩	٢٠ ٠٠٠	-	-	٣٠ ٧٩١	٢١١ ٨٥٨	٢٤٤ ١٦٥	-	١٥٠ ٠٠٠	-	٩٤ ١٦٥	المدينة الرياضية
٢٨٢ ١٠٢	-	-	١ ٧٣٤	١٠٦ ٦٢٥	١٧٣ ٧٤٣	٢٢٧ ٥٧١	-	-	-	٢٢٧ ٥٧١	مياه صيدا
١٦٩ ٦٥٢	-	-	١٨ ٣١٤	١٦ ٢٣٠	١٣٥ ٢٠٨	١٦٩ ٦٥٢	-	-	-	-	مياه زحلة وجوارها
١٥٧٩٤١٣٣	٧٧٥٧٢٠٨	٧٣٢٢٨٩٦	٥٤٣٦٢٩٩٤	٤٠٩٥٣٢١٦	٤٧٢٩٧٨١٩	١٧١٨٠٨٨٤٦	١٥٩٣٥٦٤٨	٢٩٥١١١١٩	١١٤٨٩٢٢٧	١١٤٨٧٢٨٥٢	المجموع العام

جدول رقم - ١٨ -
تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمصالح المستقلة في عام ١٩٦٦

النفقات						الواردات						الواردات
إجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	اعتمادات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط	ذاتية		
٦٣٤٠٢٨٦٨	٦٨٩٢٤٧٦	٣٠٨٠٥٥٥	١٠٨٥٦٤٩٢	٢٥٠٥٧٤٩٣	١٧٥١٥٨٥٢	٦٣٤٠٢٨٦٨	-	-	٤٨٨٨١٣٦	٥٨٥١٤٧٤٢	كهرباء لبنان	
٢٥٤٥٠٨٩٠	٢١٠٠٠٠٠	٦٠٣٧٥١٥	١٤٣٨٣٦٩٤	٦٤٧٩١٦	٢٢٨١٧٦٥	٢٥٤٥٠٨٩٠	٧١٤٣٢١١	-	٣٧٢٢٥٠٩	١٤٥٨٥١٧٠	الليطاني	
٢١٠٨٨٤٨٤	-	-	١٩٧٠٠٧٤	٣٤٨٩٥١٩	١٥٦٢٨٨٩١	٢١٠٨٨٤٨٤	-	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٧١٢٨٣٦	٩٣٧٥٦٦٤٨	سكك الحديد والنقل المشترك	
٢٠٨٠١٩١١	-	١٠٠٠٠٠٠	١٦٦٠١٤٥٧	٣٢٠٠٤٥٤	٣٢٠٠٤٥٤	٢١٨٢٨٠٨١	-	٢٥٠٠٠	-	٢١٨٠٣٠٨١	التعبير	
٩٣٢١٠٩٠	-	-	٧٥٢٧٢٠٣	١٤٩٦٧١٣	١٤٩٦٧١٣	١١٤٠٩٢٤٢	-	١١٤٠٩٢٤٢	-	-	الإعاش الاجتماعي	
٦٧٧٤٢٨٠	٥٤٤٥٢٢	٣٣٣٤٠٢	٧٨٧٦٧٥	٢٠٢٨١٦١	٣٠٨٠٥٢٠	٨٦٠٣٧٦٤	-	-	-	٨٦٠٣٧٦٤	مياه بيروت	
٣٣٤٣٦٩٠	-	-	٥٢١٧٧٥	٣٨٨٢٩٢	٢٤٣٣٦٢٣	٣٣٤٣٦٩٠	-	٢٨٠٠٠٠٠	٣٥١٨٣٥	١٩١٨٥٥	الأبحاث العلمية الزراعية	
١٥٤٩٨٦٩	-	٦٨٧٥٠	١٠٣١	٥٦٥٧٦١	١٠١٤٣٢٧	٢٦٠٢٦٢٩	-	١٦٠٠٠٠٠	-	١٠٠٢٦٢٩	مكتب الفاكهة	
١٥٤٧٩٥٥	٢٠٠٠	-	٥٧٥٥٨٠	٧٨٧٢٨٤	١٨٣٠٩١	١٥٤٧٩٥٥	-	-	٧٦٩٢١	١١٩٦٠٣٤	مكتب الحرير	
١٣٠٥٣٤٣	-	٢٠٠٠٠٠	١٤١٥٥٦	٣٧٥٩٩٢	٥٨٧٧٩٥	١٤٣٦٧٧٦	-	-	-	١٤٣٦٧٧٦	مياه عين الدنية	
١١١٣٦٨٨	١٣٤٠١٢	-	٨٧٤٥٢	٥٩٦٢٠	٨٣٢٦٠٤	١١١٣٦٨٨	-	-	٢٨٨٢٣٣	٨٢٥٤٥٥	مياه طرابلس	
١٢٥٠٨١١	٦٧٠٠٠٠	-	١٤١٥٠٤	١٨٧٨٩٤	٨٥٤٤١٢	١٢٥٠٨١١	-	-	١١٨٥٠٤	١١٣٢٣٠٧	مياه الباروك	
٦٣٦٦٤٩	٥٠٠٠	-	٥٣٤١٧	٢٥٥٣٠٩	٣٢٢٩٢٣	٦٣٦٦٤٩	-	-	١٩٦٨٠	٦١٦٩٦٩	مياه المتن	
٣٨٩٧٧٠	-	-	٦٠٠١٤	٦٣٤٧٧	٢٦٦٢٧٩	٣٨٩٧٧٠	-	-	٣٥١١٠	٣٦٤٦٦٠	ري القاسمية ورأس العين	
٤١٩٤٥٥	-	-	٩٨٠٠	٢٢٧٤٥٩	١٨٢١٩٦	٤٦٨٨٩٢	-	-	-	٤٦٨٨٩٢	مياه كسروان والفتوح	

النفقات						الواردات						الواردات
إجماليها	اجتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	اعتمادات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط	ذاتية		
٣٧٢ ٢٢٠	-	-	٢٩ ٣١٢	٦٨ ٣٠٠	٢٧٤ ٦٠٨	٣٨٧ ٥١٩	-	٢٠٠ ٠٠٠	-	١٨٧ ٥١٩	مياه جبل عامل	
٢٣٨ ٢٢٢	-	١ ٠٠٠	١١ ٩١٣	٣٦ ٩٥٠	١٨٨ ٣٥٩	٢٦٠ ٢٣١	-	-	-	٢٦ ٢٣١	مياه صور وملحقاتها	
٥٨١ ٥٥٠	٥٠ ٦٥٦	-	٣٣٣ ٩٩٦	١٧ ٨٣٩	١٧٩ ٠٥٩	٥٨١ ٥٥٠	-	-	٢١١ ٢٧٢	٣٧٠ ٢٧٨	استثمار مرفأ طرابلس	
٣٠٧ ٨٦٠	-	-	-	٣٨ ٨٧١	٢٦٨ ٩٨٩	٣٠٧ ٨٦٠	-	٢٢٠ ٠٠٠	٦٥١	٨٧ ٢٠٩	المدينة الرياضية	
٣٤١ ٩٦٣	-	-	٥٧ ٥٦٣	٩٤ ٩٢١	١٨٩ ٤٧٩	٣٤١ ٩٦٣	-	-	١٩ ٩٧٣	٣٢١ ٩٩٠	مياه صيدا	
٢٢٩ ٣٧٤	-	-	١٤ ٠٢٨	٨ ٦٣٩	٢٠٦ ٧٠٧	٢٣٦ ٨٦٣	-	-	-	٢٣٦ ٨٦٣	مياه زحلة وجوارها	
١٦٠٤٦٧٩٤٢	٩٧٩٥٦٦٦	١٠٧٢١٢٢٢٣	٤٦٩٥٥٥٠٧	٤١٨٢٦٩٠٠	٥١ ١٩٨ ٦٤٧	١٦٦٦٩٠١٧٤	٧ ١٤٣ ٢١١	٢٦ ٥٢٩ ٢٤٢	١١ ٤٣٥ ٦٥٠	١٢١٥٨٢٠٧١	المجموع العام	

جدول رقم - ١٩ -
تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمصالح المستقلة في عام ١٩٦٧

النفقات					الواردات					الواردات	
إجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	اعتمادات في الموزانية العامة	مأخوذات من مال الاحتياط		ذاتية
٧٠ ٧٧٦ ٣٠٨	٦ ٧٣٩ ٤٤٣	٢ ٨٤٨ ٢٨٠	١٣ ٠٨٣ ٤٨١	٢٨ ٤٨٩ ٠٣٢	١٩ ٦١٦ ٠٧٢	٧٠ ٧٧٦ ٣٠٨	-	-	٧ ٤٨٥ ٢١١	٦٣ ٢٩١ ٠٩٧	كهرباء لبنان
٢٨ ٩٧١ ٤٩٣	٢ ١٠٠ ٠٠٠	٧ ٥٤٦ ٩٠٣	١٤ ٣٢٩ ٦٢٤	١ ٢٩٦ ٩٩٠	٣ ٦٩٧ ٩٧٦	٢٩ ٥٨٠ ٥٨١	١٣ ٨٣٩ ٩٥٢	١ ١٥٣ ٢٥١	-	١٤ ٥٨٧ ٣٧٨	اليطالي
٢٣ ٩٩٧ ١٣٢	-	٢ ٤٠٠ ٠٠٠	٥٤٤ ٨٧٢	(*) ١٥ ٣٠٠ ٢٧٩	٥ ٧٢١ ٩٨١	٢٣ ٩٩٧ ١٣٢	-	١٢ ٧٠٨ ٠٠٠	١ ٩٠٤ ٩٧٥	٩ ٣٨٤ ١٥٧	سكك الحديد والنقل المشترك
١٨ ٣٠٤ ٢٣٧	٥٤٥ ٠٩٦	١٠ ٩٧٥ ٥٩٤	١ ٢٦٩ ٨٩٢	١ ٦٦٦ ٠٤٥	٣ ٨٤٧ ٦١٠	١٨ ٣٠٤ ٢٣٧	-	-	٩ ٢٢٧ ٥٨٣	٩ ٠٧٦ ٦٥٤	مياه بيروت
٣ ٠٣٦ ٤٦٧	-	٨٨٩ ٠٣٦	٥٣٩	(**) ٢٩٩ ٣٢٠	١ ٨٤٧ ٥٧٢	٩ ٢٨١ ٦٥٣	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	١ ٢٨١ ٦٥٣	مكتب الفاكهة
٨٨٨ ٤٦٢	٥٠ ٠٠٠	-	٨٢ ٣٩٨	٥٧٠ ٧٧٨	١ ٨٥ ٢٨٦	٦٥٦ ٥٣٧	-	٣٢٥ ٠٠٠	-	٣٣١ ٥٣٧	مكتب الحرير
١ ٥٠٤ ٥٤٥	-	٢٠٠ ٠٠٠	٢٥٨ ٣٤٧	٥٥٠ ٢٠٠	٤٩٥ ٩٩٨	١ ٥٠٤ ٥٤٥	-	-	٦٩ ٢٩٦	١ ٤٣٥ ٢٤٩	مياه عين الدنية
٩٩٣ ٣٤٧	٦٩ ٣٢١	-	١٨٨ ٩٣١	٥٦ ٨٦٣	٦٧٨ ٢٣٢	١ ١٧٩ ٢١٣	-	-	-	١ ١٧٩ ٢١٣	مياه طرابلس
١ ٢٠٩ ٩٣٥	٢٠ ٠٠٠	-	٢٩ ٨٦٤	٣٥٣ ٨٦٨	٨٠٦ ٢٠٣	١ ٢٠٩ ٩٣٥	-	-	٥ ٥٥٦	١ ٢٠٤ ٣٧٩	مياه الباروك
٤٧٢ ٥٥٥	٢٣ ٠٠٠	-	٢١ ٧٦١	٩١ ١٥٦	٣٣٦ ٦٣٨	٦٣٣ ٢٠٣	-	-	-	٦٣٣ ٢٠٣	مياه المتن

(*) تضمن هذا المبلغ رواتب وأجور مستخدمي وأجراء الاستثمار
(**) يشمل هذا المبلغ على:

- ١٦١ ٥٢٥ ل ل نفقات دعائية ووفود ومعارض فاكهة

- ١٣٧ ٧٩٥ ل ل نفقات مراكز التوضيب

النفقات						الواردات					الواردات
إجماليها	اجتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	اعتمادات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط	ذاتية	
٤١٤٠٦٢	-	-	٨٨ ٦٨٨	٥٢ ٤٧٨	٢٧٢ ٨٩٦	٤١٤٠٦٢	-	-	٤٧ ٢٢٨	٣٦٦ ٨٣٤	رعي القاسمية ورأس العين
٣٨٨ ٣٨٤	-	-	١٩ ٥٨٢	٣٦ ٧٠٣	٣٣٢ ٠٩٩	٤٥٤ ١٢٧	-	-	-	٤٥٤ ١٢٧	مياه كسروان والفتح
٥١٠ ٥٦٦	-	-	٤ ٤٨٠	٢٢٢ ٠٦٢	٢٨٤ ٠٢٤	٥٠٧ ٣٢٤	-	٣٩٩ ٩٥٠	-	١٠٧ ٣٧٤	مياه جبل عامل
٢٩١ ٩٤٤	-	٧٥٠	٣٤ ٠٥٥	٤٣ ٤٧١	٢١٣ ٦٦٨	٣٣٨ ٠٣٧	-	-	-	٣٣٨ ٠٣٧	مياه صور وملحقاتها
٨١٧ ٧٢٥	٩٤ ٥٥٣	-	٤٦٥ ٧٤٥	٧٥ ٦٩٣	١٨١ ٧٣٤	٨١٧ ٧٢٥	-	-	٢٥٦ ٨٤٦	٥٦٠ ٨٧٩	استثمار مرفأ طرابلس
٣٠٣ ٢١٠	-	-	٢٢ ٣٧٢	٤٣ ١٩٣	٢٣٧ ٦٤٥	٢٨٨ ٢٢٨	-	٢٢٠ ٠٠٠	-	٦٨ ٢٢٨	المدينة الرياضية
٣٨٨ ٢٨٧	-	-	١٣١ ٤٣٩	٧٧ ٣٦٨	١٧٩ ٤٨٠	٥٣٣ ٢٧١	٧٠ ٠٠٠	٧ ١٣٥	١٠٦ ٥٠٠	٣٤٩ ٦٣٦	مياه صيدا
٢٩٥ ٣٩٤	-	-	٢٦ ٠٣٣	٣٩ ٨٧٩	٢٢٩ ٥٣٢	٣١٨ ٠٤٩	-	-	-	٣١٨ ٠٤٩	مياه زحلة وجوارها
١٧٨ ٧٤٦	-	-	١٤ ٩٩٥	-	١٦٣ ٧٥١	٣٠٠ ٦٧٦	-	٣٠٠ ٠٠٠	-	٦٧٦	مكتب الإنتاج الحيواني
١٥٣٧٤٢٧٩٩	٩٦٤١٤١٣	٢٤٨٦٠٥٦٣	٣٠٦١٧٠٩٨	٤٩٢٩٥٣٢٨	٣٩٣٢٨٣٩٧	١٦١٠٩٤٨٤٣	٢٩٠٩٩٥٢	١٦١١٣٣٣٦	١٩١٠٣١٩٥	١٠٤٩٦٨٣٦٠	المجموع العام

جدول رقم - ٢٠ -

تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمصالح المستقلة في عام ١٩٦٨

النفقات						الواردات						الواردات
إجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	اعتمادات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط	ذاتية		
٩٣ ٣٥٢ ٦٢١	-	٤٢٦٨٠٠٠	٣٣٩٧١٨٠٠	٣٣ ٩٥٢ ٠٠٠	٢١ ١٦٠ ٨٢١	٩٣ ٣٥٢ ٦٢١	-	-	٦ ٤٤٢ ٨٢١	٨٦ ٩٠٩ ٨٠٠	كهرباء لبنان	
٤٠ ٣٨٨ ٠٠٠	-	٨١١٧٠٠٠	٢٤ ٢٨٨ ٠٠٠	٢ ٤٢٩ ٨٠٠	٥ ٥٥٣ ٢٠٠	٤٠ ٣٨٨ ٠٠٠	١٢ ٣٣٥ ٠٠٠	٣ ٨٣١ ٠٠٠	٣ ٧٠١ ٠٠٠	٢٠ ٥٢١ ٠٠٠	الليطاني	
٢٥ ٧٢٠ ٠٠٠	-	١ ٢٠٠ ٠٠٠	٦٥١ ٤٠٠	٢٠ ٤٧٨ ٢٩٥	٣ ٣٩٠ ٣٠٥	٢٥ ٧٢٠ ٠٠٠	-	١٤ ٣٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	١٠ ٨٢٠ ٠٠٠	سكك الحديد والنقل المشترك	
٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢ ٧٨٦ ٥٢٦	٥ ٧٥٠ ٠٠٠	٢ ٤٦٣ ٤٧٤	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-	-	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	التعمير	
١٤ ٢٨٢ ٣٥٢	-	-	١٠٠ ٠٠٠	١٢ ١٠٩ ٨٨٩	٢ ٠٧٢ ٤٦٣	١٤ ٢٨٢ ٣٥٢	-	١٢ ٠٣٠ ٠٠٠	٢ ١٣١ ٩١٦	١٢٠ ٤٣٦	الإعاش الاجتماعي	
١٣ ٥٤١ ١٧٥	-	٧ ٧٥٠ ٠٠٠	٥٥ ٠٠٠	٤ ٤٤٩ ٥٤٤	١ ٢٨٦ ٦٣١	١٣ ٥٤١ ١٧٥	٧ ٧٥٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٤١ ١٧٥	٣ ٩٥٠ ٠٠٠	مكتب الفاكهة اللبنانية	
٩ ١٠٢ ٢٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	-	٣٠ ٠٠٠	٤ ٤٧١ ٠٧٠	٤ ٠٠١ ١٣٠	٩ ١٠٢ ٢٠٠	-	-	-	٩ ١٠٢ ٢٠٠	مياه بيروت	
٤ ٤٠٢ ٠٠٠	-	-	٦٥٢ ٠٠٠	٥٠٣ ٠٠٠	٣ ٢٤٧ ٠٠٠	٤ ٤٠٢ ٠٠٠	-	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ١٥٠ ٠٠٠	٢٥٢ ٠٠٠	الأبحاث العلمية الزراعية	
١ ٧٠٠ ٠٠٠	-	٢٥٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	٤٦٠ ٥٠٠	٧٨٩ ٥٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	-	-	-	١ ٧٠٠ ٠٠٠	مياه عين الدبنة	
١ ٣٦٣ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	-	٦٥ ٠٠٠	٩٨٧ ٠٠٠	٢٧١ ٠٠٠	١ ٣٦٣ ٠٠٠	-	٣٥٠ ٠٠٠	-	١ ٠٢٣ ٠٠٠	مكتب الحرير	
١ ٢٢٥ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	-	٢٦ ٠٠٠	١٦٣ ١٥٠	٩٧٥ ٨٥٠	١ ٢٢٥ ٠٠٠	-	-	-	١ ٢٢٥ ٠٠٠	مياه الباروك	
١ ٢٩٥ ٠٠٠	٩٠ ٢٣٧	-	١١٤ ٠٠٠	١٠٠ ٢٦٤	٩٩٠ ٤٩٩	١ ٢٩٥ ٠٠٠	-	-	٦١ ٠٠٠	١ ٢٣٤ ٠٠٠	مياه طرابلس	
١ ١٠٠ ٠٠٠	-	-	٣٧٥ ٦٨٤	-	٧٢٤ ٣١٦	١ ١٠٠ ٠٠٠	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠ ٠٠٠	-	مكتب الإنتاج الحيواني	
٧١٨ ٧٣٠	٤٠ ٠٠٠	٧٥٠	٢٣ ٠٠٠	٢١٠ ٥٠٠	٤٤٤ ٤٨٠	٧١٨ ٧٣٠	-	-	-	٧١٨ ٧٣٠	مياه صور وملحقاتها	
٦٧٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	-	-	٢٢٨ ٣٤٣	٤٠٩ ٦٥٧	٦٧٦ ٠٠٠	-	-	-	٦٧٦ ٠٠٠	مياه المتن	

النفقات						الواردات					الواردات
إجماليها	اجتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	اعتمادات في الموازنة العامة	مخازنات من مال الاحتياط	ذاتية	
٦٠٢ ٢٥٧	-	-	٥ ٥٠٠	٢١١ ٢٥٠	٣٨٥ ٥٠٧	٦٠٢ ٢٥٧	-	٣٠٠ ٠٠٠	-	٣٠٢ ٢٥٧	مياه جبل عامل
٥١٥ ٠٠٠	١٢٣ ٤٦٨	-	-	٧٥ ٦٨٨	٣١٥ ٨٤٤	٥١٥ ٠٠٠	-	-	-	٥١٥ ٠٠٠	استثمار مرفأ طرابلس
٤٩٦ ٠٠٠	٢٠ ٣٧٦	-	٥ ٧٠٠	٧٤ ٠٠٠	٢٩٥ ٩٢٤	٤٩٦ ٠٠٠	-	-	-	٤٩٦ ٠٠٠	مياه كسروان والفتوح
٤٩٣ ٠٠٠	-	-	١٠٠ ٠٠٠	٦٦ ٠٠٠	٣٢٧ ٠٠٠	٣٩٣ ٠٠٠	-	-	١٠٠ ٠٠٠	٣٩٣ ٠٠٠	مياه القاسمية ورأس العين
٤٠٣ ٥٠٠	-	٧٠ ٠٠٠	١٢ ٠٥٠	٧٠ ٧٠٠	٢٥٠ ٧٥٠	٤٠٣ ٥٠٠	-	-	-	٤٠٣ ٥٠٠	مياه صيدا
٣٣٠ ٠٠٠	-	-	٥ ٠٠٠	٤٥ ٥٠٠	٢٧٩ ٥٠٠	٣٣٠ ٠٠٠	-	٢٢٠ ٠٠٠	-	١١٠ ٠٠٠	المدينة الرياضية
٢٨٧ ٠٠٠	-	-	١٧ ٠٠٠	٢١ ٠٧٠	٢٤٨ ٩٣٠	٢٨٧ ٠٠٠	-	-	-	٢٨٧ ٠٠٠	مياه زحلة وجوارها
٢٣٤٩٩٨٨٣٥	١٠١٢٠٨١	٢٣٦٥٥٧٥٠	٧٣٤٨٣٦٦٠	٨٦٨٥٧٥٦٣	٤٩ ٩٨٣ ٧٨١	٢٣٤٩٩٨٨٣٥	٢٠٠٨٥٠٠٠	٣٦٠٣١٠٠٠	١٥١٢٧٩١٢	١٦٣٧٤٨٩٢٣	المجموع العام

فذلكة موازنة العام ١٩٧٠(*)

قدمت الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع موازنة ١٩٧٠ للدرس والإقرار.

ويتناول المشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة ويمثل مجموع المشاريع والمقترحات التي تقدمت بها مختلف الوزارات كما عدلتها ونسقتها بالتشاور مع كل من الوزارات المعنية ووزارة التصميم العام.

بلغت أرقام مشروع الموازنة العامة ومشاريع الموازنات الملحقة حوالي ٨١٧,٥ مليون ليرة لبنانية مقابل حوالي ٧٣٩,١ في عام ١٩٦٩ أي بزيادة قدرها ٧٨,٤ مليون ليرة منها ٦٧,٩ في الموازنة العامة و ١٠,٥ في الموازنات الملحقة. وتبلغ نسبة الزيادة بالمقابل مع موازنة العام الماضي ١٠,٦١ بالمئة.

ان هذه الأرقام لا تعكس مبالغ الإنفاق العام لسنة ١٩٧٠ بواقعها الصحيح. ذلك أن هناك اعتمادات مدورة من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٦٩ بلغت حوالي ٣٢٠ مليون ليرة في حين بلغت الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٦٨ (٣١٨) مليون ليرة. ويتضح من هذه الأرقام انه من الممكن ان يزيد الإنفاق الفعلي خلال العام ١٩٧٠ عن أرقام المشروع المبينة أعلاه وذلك بالنظر لمقدار الاعتمادات الضخمة التي يتوقع تدويرها من سنة ١٩٦٩ لسنة ١٩٧٠.

لذلك وبالرغم من عدم توفر إحصاءات صحيحة، عن مجموع الإنفاق الوطني يمكن القول أن نسبة الإنفاق العام إلى الإنفاق الوطني ستكون مرتفعة بحيث تقارب العشرين بالمئة، وبالتالي فلا بد وأن يكون لإنفاق القطاع العام بهذا المقدار ولطرق تمويله تأثير هام بالاقتصاد الوطني. ويتوقف مدى هذا التأثير وشكله على التطورات والاتجاهات الهامة التي يشهدها اقتصادنا. فمن المفيد إذًا أن نتعرف بإيجاز إلى هذه التطورات والاتجاهات الاقتصادية والمالية من محلية وعالمية التي شهدتها وتشهدها السنة الحالية والتي تتأثر بها نشاطاتنا الاقتصادية.

(*) النص الأساسي.

أولا - الوضع الاقتصادي والمالي العالمي

خلال العام المنصرم تابع النشاط الاقتصادي العالمي تطوره مسجلاً أرقاماً قياسية جديدة كما تدل الأرقام المنشورة في المجموعة الإحصائية السنوية للأمم المتحدة. ففي الفترة ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٧ زاد الناتج القومي العالمي القائم بنسبة ٦٢ بالمئة بينما زاد سكان العالم بنسبة ١٨ بالمئة فقط. وقد بلغ معدل النمو خلال هذه الفترة ٤,٧ بالمئة في البلدان النامية و ٥ بالمئة في البلدان المتطورة و ٧ بالمئة في البلدان ذات الاقتصاد الموجه.

وفي سنة ١٩٥٨ بلغ معدل النمو العام نحو ٦ بالمئة، وقد حافظ هذا النمو على مستواه خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٦٩ فيكون بذلك قد سجل ارتفاعاً ملموساً بالنسبة إلى معدلته في السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٧. وكان معدل النمو في الناتج القومي القائم للبلدان النامية ٥,٥ بالمئة وللبلدان الأخرى ذات الاقتصاد الحر ٥,٤ بالمئة وللبلدان ذات الاقتصاد الموجه ٧ بالمئة.

وبلغت الصادرات العالمية رقماً قياسياً إذ تعدت مبلغ ٢٣٨,٠٠٠ مليون دولار أي بزيادة قدرها ١١ بالمئة بالنسبة إلى عام ١٩٦٧ وهي أعلى زيادة سجلتها الصادرات العالمية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. وقد احتفظت البلدان ذات الاقتصاد الحر بالجزء الأكبر من هذه الصادرات إذ صدرت ٦٧ بالمئة بينما بلغت حصة البلدان النامية ١٨ بالمئة وحصة البلدان ذات الاقتصاد الموجه ١٢ بالمئة فقط.

غير ان عدم التوازن الاقتصادي العالمي استمر على ما كان عليه في العام المنصرم وربما ازداد سوءاً في كثير من الأحيان. فقد تبين ان كثيراً من الأسباب الكامنة وراء الخلل في هذا التوازن هي أكثر تشابكاً وصعوبة عما كان يعتقد وأن التغلب عليها ليس بالأمر السهل. فنتائج التجارة الدولية لسنة ١٩٦٨ دلت على أن أكثرية الدول التي سجلت فائضاً في ميزانها التجاري سنة ١٩٦٧ وما قبلها قد تمكنت من تسجيل فائض أكبر بينما سجلت البلدان ذات العجز في ميزانها التجاري عجزاً أكبر. ومما يزيد في عدم الاستقرار الدولي كون ثلاثة من البلدان الكبيرة المتطورة هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لا تزال تعاني من عجز كبير في ميزانها التجاري.

وما يقال في عدم التوازن في التجارة العالمية يقال أيضاً في تردي الأحوال في السيولة العالمية، فإن تطور أحوال هذه السيولة قد سار من سيء إلى أسوأ خلال الحقبة الأخيرة. وتدل الإحصاءات المتعلقة بهذه المسألة ان الاحتياطي النقدي لأكثر من ٤٠ بالمئة من أصل ٨٨ دولة يتوفر لديها إحصاءات شهرية و سنوية عن سيولتها الخارجية، قد تدنى في سنة ١٩٦٨ عن معدل الاحتياطي الذي كانت تملكه في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٧.

وقد أدركت الأوساط المهمة بالقضايا الاقتصادية والمالية خطورة استمرار الضغوط على السيولة العالمية وتأثيرها السيء على التجارة الدولية واتخذت في السنوات الماضية خطوات إيجابية لزيادة هذه السيولة. فمنذ اجتماع «بريتون وودز» الشهير سنة ١٩٤٤ الذي أسفر عن إنشاء صندوق النقد الدولي والمحاولات لا تزال مستمرة لتوفير سيولة دولية تفي لأغراض التجارة العالمية المتزايدة بنسبة كبيرة عاماً بعد عام. وكانت آخر هذه المحاولات وأكثرها جدية وخروجاً عن المألوف نظام حقوق السحب الخاصة الذي وافق عليه صندوق النقد الدولي في اجتماعه السنوي في ٢٩ أيلول في هذا العام وبموجب هذا الاتفاق وضع صندوق النقد بتصرف أعضائه ما قيمته ١٠,٥ بليون دولار تصرف للأعضاء بمعدل الثلث على ثلاث سنوات. وتكون حصة كل عضو مساوية لنسبة مساهمته في الصندوق. وتستعمل هذه السحوبات فقط لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات ولا يسمح لأي عضو استعمالها لزيادة احتياطه في الصندوق أو لأي غرض آخر كتمويل مشاريع التنمية وما إليها. وفي هذا المجال عارضت البلدان النامية هذا التحديد الضيق لاستعمال السحوبات الخاصة، غير أن المسؤولين في صندوق النقد الدولي أعربوا عن أملهم في أن تؤدي هذه السحوبات إلى تحرير بعض الرساميل لدى البلدان المتطورة التي يمكن حينئذ استعمالها لتطوير البلدان النامية فتكون هذه الأخيرة قد استفادت بطريقة غير مباشرة.

وشهد عام ١٩٦٨ والقسم الماضي من العام الحالي ضيقاً خانقاً في التسليفات المصرفية، فارتفع معدل الفائدة ارتفاعاً كبيراً في الأسواق العالمية. وسبب ذلك هو عدم تمكن اقتصاد الولايات المتحدة من التغلب على الاتجاهات التضخمية التي تتحكم به منذ سنة ١٩٦٦ مما حدا بالحكومة الأميركية إلى إتباع سياسة تضيقية للتسليف برفع الفائدة المصرفية.

وكان من تأثير تلك السياسة أن خرجت رساميل كبيرة من السوق الأوروبية باتجاه الولايات المتحدة وتولد ضغط كبير على البلدان النامية التي وجدت نفسها غير قادرة على الحصول على الرساميل التي تحتاجها أو على دفع ثمن باهظ لها ربما كان مانعاً في أكثر الأحيان، ولم ينج لبنان من تأثيرات هذه الموجة العارمة فخرجت منه بعض الرساميل الخاصة كما تشير الموجودات الخارجية للمصارف الخاصة التي بلغت في تموز ١٩٦٩ (١,٧٢١) مليون ليرة بينما كانت في الشهر الأول من سنة ١٩٦٨ (١,٣١٤) مليون فقط أي بزيادة ٤٠٧ ملايين ليرة. وكان من جراء الطلب المتزايد على العملات الأجنبية أن ارتفع سعر الدولار ارتفاعاً محسوساً بلغ في دورته خلال أيار الماضي (٣٣٢) غرشاً. واتخذت السلطات النقدية في حينه إجراءات سريعة لتأمين الاستقرار في السوق النقدية وكان أهم هذه الإجراءات الطلب إلى المصارف العاملة في لبنان إيداع قسم من ودائعها في البنك المركزي مما ساعد على رفع القيمة الخارجية لليرة اللبنانية فأصبح سعر الدولار أقل من ٣٢٤ غرشاً في تموز الفائت، وذلك لاضطرار هذه المصارف إلى بيع كميات من النقد

الأجنبي في السوق المحلية للحصول على قدر من العملة اللبنانية يمكنها من إيداع المبالغ المطلوبة.

أما اقتصاد البلدان العربية المجاورة فقد سجل في العام المنصرم تحسناً ملموساً برغم الأزمات الحادة التي ما زالت تواجهها المنطقة منذ حرب حزيران ١٩٦٧ وقد حالت مقررات مؤتمر الخرطوم دون حصول صعوبات اقتصادية حادة بفضل المساعدات المالية التي وافقت البلدات العربية الفنية بالنفط على تقديمها للبلدان التي تأثرت مباشرة بالعدوان الإسرائيلي.

اما على صعيد الإنتاج النفطي للبلدان العربية فإن نسبة الزيادة للعام ١٩٦٨ بالمقارنة مع عام ١٩٦٧ فقد بلغت حوالي ٢٠ بالمئة وذلك بالرغم من استمرار إغلاق قناة السويس التي تمر بها الصادرات النفطية لبلدان الشرق العربية. وقد كانت نسبة الزيادة في بلدان افريقيا الشمالية أكثر منها في البلدان العربية الأخرى إذ تشير أرقام الإنتاج النفطي الليبي انه قد زاد بنسبة ٤٩ بالمئة عن معدله في عام ١٩٦٧ مما جعل هذا البلد أكبر بلد مصدر للنفط في العالم.

وتجب الإشارة إلى تطور القطاعات المصرفية في بلدان الخليج العربي في السنوات الثلاث الأخيرة وما استتبع ذلك من تأثيرات على القطاع المصرفي اللبناني. ففي الكويت التي تملك أهم جهاز مصرفي في الخليج العربي زادت الودائع المصرفية في عام ١٩٦٦ بنسبة ٤٠ بالمئة. وتدل الإحصاءات المتوفرة ان الودائع المصرفية في هذا البلد قد ارتفعت من ١٧٢,٢ مليون دينار كويتي في عام ١٩٦٣ إلى ٣٩٦,٤ مليوناً في نهاية العام المنصرم. وفي المملكة العربية السعودية زادت الودائع ما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٨ بنسبة ١١٥ بالمئة من ٧٧٨ مليون ريال إلى ١,٣٠٣ مليون ريال. وفي دبي زادت الودائع بنسبة ٨٠ بالمئة في السنة الماضية فبلغت في نهايتها حوالي ٣٠٣ ملايين ريال قطري.

وقد تكون الصعوبات التي واجهها السوق النقدية في لبنان خلال السنوات القليلة الماضية قد قوت اتجاهات التوسع والنمو في القطاعات المصرفية في بلدان الخليج. إلا ان هذا الدور لا يمكن اعتباره إلا سلبياً وظرفياً وان نمو هذه القطاعات وتوسعها هو اتجاه أساسي وطبيعي بدأ بالظهور منذ عدة سنوات وينتظر ان يستمر.

مما لا شك فيه ان نمو هذه القطاعات واتكالها المتزايد على مؤسساتها وتسهيلاتهما يجعلانها تستأثر بقسم من الخدمات التي كانت تؤديها السوق المالية اللبنانية، إنما هناك كسب أكيد للسوق اللبنانية من تطور أسواق الخليج ومؤسساتها، وهذا الكسب ينتج عن وضع التعامل بين السوق اللبنانية وهذه الأسواق على أسس صحيحة ومنظمة تؤدي بالنتيجة إلى نمو التعامل فيما بين هذه الأسواق وإلى تقوية دور السوق اللبنانية كسوق للمنطقة وربما كسوق دولية.

لقد كان للتطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي واستعرضناها فوق وخاصة اقتصاد الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط أثرها الملحوظ في الاقتصاد اللبناني وذلك لما لهذا الاقتصاد من روابط تجارية واقتصادية في ظل نظامه الاقتصادي الحر.

فعلى صعيد السيولة العالمية أدى انخفاض هذه السيولة بالنسبة إلى متطلبات التجارة العالمية إلى خفض سعر العملة اللبنانية وذلك عن طريق اجتذاب الرساميل من لبنان إلى عدد من الأسواق الصناعية بسبب التفاوت الكبير بين معدل الفائدة في لبنان ومعدلها في الخارج، الذي بلغ في ذروته ١١ بالمئة على الدولار الأوروبي، وقد حصل نتيجة لذلك ان انخفاضت نسبة السيولة في البلاد ودعم معدل الفائدة مما أوجد سبباً إضافياً لإعاقة استعادة النشاط الاقتصادي لحيويته الكاملة. وعلى صعيد الأسعار والكلفة فإن مستواها قد ارتفع ولا شك بالنسبة إلى البضائع المستوردة وذلك أولاً بالنظر لانخفاض سعر الليرة اللبنانية الخارجي، وثانياً لارتفاع مستوى الأسعار في أهم الأسواق التي يستورد منها لبنان.

ثانياً - الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان

١ - لمحة عامة:

تميز عام ١٩٦٨ بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني، ببعض التغيرات الأساسية أو الهامة. فمن جهة خسر لبنان قسماً من السياح الغربيين وتضاءل حجم الاستثمارات الجديدة بعض الشيء وخاصة في قطاع البناء. ومن جهة أخرى زاد حجم تجارة الترانزيت زيادة ملموسة وسجلت الصناعة نمواً أسرع من ذي قبل وزيادة كبيرة بحجم صادراتها، كما زاد على ما يبدو، معدل إنفاق السياح العرب. وإلى جانب ذلك فقد أنجزت السلطات المعنية عملية تصحيح أوضاع القطاع المصرفي بالرغم من الصعوبات التي مرت بها البلاد في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧. إلا أن الاقتصاد اللبناني ظل بوجه عام متأثراً إلى درجة ما بجو عدم الاستقرار الذي ساد أوضاع المنطقة والوضع الداخلي مما حد من حوافز الاستثمار والتوسع الاقتصادي. لذلك وعلى الرغم من ان الإنتاج الصناعي قد سجل توسعاً هاماً وسجلت حصيلة المبادلات الخارجية زيادة كبيرة لصالح لبنان فإن الاقتصاد اللبناني لم يتمكن، على ما يبدو، من استعادة مستوى نشاطه السابق لأزمته انترا وحرب حزيران ١٩٦٧.

وفيما يلي عرض شامل ومقتضب لمختلف القطاعات الاقتصادية في لبنان خلال عام ١٩٦٨ والنصف الأول من العام الجاري.

٢ - الدخل الوطني:

منذ ١٩٦٧ دأبت وزارة التصميم العام على نشر إحصاءات عن الناتج الوطني اللبناني مبتدئة بسنة ١٩٦٤. وحتى هذا التاريخ تم نشر هذه الإحصاءات للسنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ مما يتيح ولو بشكل تقريبي تتبع تطور مستوى النشاط الاقتصادي واستخلاص نوع التركيب الخاص الذي يتميز به الناتج الوطني اللبناني.

جدول رقم ١

الناتج الوطني اللبناني القائم للسنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٦

(بملايين الليرات اللبنانية)^(١)

سنة ١٩٦٦		سنة ١٩٦٥		سنة ١٩٦٤		القطاع
النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	
١٢	٤٤٢	١٢	٤٠٩	١٢	٣٨١	الزراعة والحيوانات والاسماك
٢	٨٨	٢	٧٨	٢	٦٩	الطاقة والمياه
١٣	٥١٢	١٣	٤٦٢	١٣	٤١١	الصناعة
٦	٢٣١	٥	٢٠٠	٦	١٧٨	البناء
٨	٣١٠	٨	٢٩١	٨	٢٨٥	المواصلات والاتصالات
٧	٢٨٤	٨	٢٦٩	٨	٢٥٠	السكن
٤	١٤١	٤	١٢٥	٣	١٠٨	المصارف والتأمين
٩	٣٥٧	٩	٣٢٠	٨	٢٧٢	النشاطات الاخرى
٣١	١١٨٣	٣١	١٠٨٥	٣٢	١٠٢٨	التجارة
٨	٣١٩	٨	٢٨٤	٨	٢٤٥	القطاع الحكومي
١٠٠	٣٨٦٧	١٠٠	٣٥٢٣	١٠٠	٣٢٠٠	المجموع

تبين الإحصاءات في الجدول رقم ١ أعلاه أن أهم الخصائص المميزة للاقتصاد اللبناني هي اعتماده إلى حد كبير على قطاع الخدمات الذي يسهم بحوالي الثلثين من مجموع الدخل في كل

(١) المصدر: مديرية الإحصاء المركزي (Compte Economique de l'année 1966, p. 12)

من الأعوام الثلاثة المشار إليها. ومن خصائص هذا الاقتصاد أيضاً تفوق الدخل الناتج عن القطاع الخاص على الدخل الناتج عن القطاع العام بنسبة كبيرة. أما معدل النمو الذي تشير إليه هذه الإحصاءات لسنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ والذي يقارب العشرة بالمئة فقد تدنى عقب توقف بنك انترا عن الدفع قبيل نهاية سنة ١٩٦٦ ثم عاد يرتفع تدريجياً خلال الخمسة أشهر الأولى من عام ١٩٦٧ كما دلت المؤشرات الاقتصادية التي توفرت إلا ان أزمة الشرق الأوسط في مستهل حزيران ١٩٦٧ عرضت الاقتصاد اللبناني إلى ركود كبير نسبياً وخاصة في قطاعي البناء والخدمات. وفي عام ١٩٦٨ تمكنت بعض القطاعات من استعادة مستوى نشاطها السابق لعام ١٩٦٦ وتخطيه أيضاً، كتجارة الترانزيت والصناعة مثلاً. إلا انه وعلى الرغم من عدم توفر الإحصاءات يمكن الجزم بأن معدل النمو الإجمالي قد انخفض قليلاً نتيجة لمضاعفات الأحداث التي تعرض لها لبنان كما تعرضت لها منطقة الشرق العربي عامة.

٣ - الزراعة:

يمثل الدخل من الزراعة حوالي ١٢ بالمئة من الدخل الوطني القائم لكل من أعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ بينما يعتمد على الدخل من هذا القطاع كلياً أو جزئياً ما يقارب خمسين بالمئة من اللبنانيين. ويوزع هذا الدخل بنسبة ٦٠ بالمئة تقريباً للمحاصيل الزراعية، و ٤٠ بالمئة للمنتوجات الحيوانية والأسماء. وأهم المحاصيل الزراعية هي من الزراعات الكثيفة كالثمار والخضار. ولا تتعدى قيمة إنتاج الحبوب أكثر من ١٠ بالمئة من قيمة الإنتاج الزراعي.

كانت سنة ١٩٦٨ بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي سنة عادية إذ ارتفع مجموع هذا الإنتاج ارتفاعاً بسيطاً لا يتعدى ٢ بالمئة بالمقارنة مع إنتاج سنة ١٩٦٧. وقد كان للأحوال المناخية القاسية التي سيطرت على لبنان في الشتاء الماضي تأثير كبير على إنتاج المحاصيل الزراعية فانخفض إنتاج الحبوب بنسبة كبيرة بلغت حوالي ٣٠ بالمئة والجذور والقرنيات بنسبة ٣٧ بالمئة، والخضار بنسبة ٧ بالمئة. غير انه قابل هذا الانخفاض زيادة في إنتاج الثمار والإنتاج الحيواني، فارتفع مجموع الإنتاج الزراعي من ٥٠٥ مليون ليرة عام ١٩٦٧ إلى ٥١٤ مليون ليرة عام ١٩٦٨. ان هذه التطورات التي شهدتها الزراعة في السنوات ١٩٦٧ و ١٩٦٨ كانت عادية وهي لم تؤثر في تركيب القطاع الزراعي ولا في تطوره، وفيما يلي جدول مفصل للإنتاج الزراعي في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨.

جدول رقم ٢
الإنتاج الزراعي لعامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ (بملايين الليرات)

سنة ١٩٧٨	سنة ١٩٦٧	
١٧	٢٤	حبوب
٥	٨	جذور وقرنيات
٤٥	٤٣	محاصيل صناعية
٦٤	٦٩	خضار
٢٠٠	١٩٠	ثمار
٣٣١	٣٣٤	مجموع المحاصيل
١٨٣	١٧١	انتاج حيواني
٥١٤	٥٠٥	المجموع العام

* المصدر: عادل قرطاس، الاحصاءات السنوية لسنة ١٩٦٧، صفحة ٥ وسنة ١٩٦٨ صفحة ٦.

٤ - الصناعة:

منذ مطلع الستينات عرف قطاع الصناعات التصديرية في لبنان نمواً هاماً مطرداً. فبينما تأثرت باقي القطاعات بالأحداث التي تعرض لها الاقتصاد الوطني تابع هذا القطاع نموه وازدهاره. ومنذ سنة ١٩٦١ قفزت الصادرات اللبنانية الصناعية من ١٩ مليون ليرة سنوياً إلى ١٢٩ مليون ليرة سنة ١٩٦٨ أي ما يوازي حوالي ٧٠٠ بالمئة. والجدول التالي الذي يتضمن أرقام الصادرات الصناعية اللبنانية للسنوات ١٩٦١ - ١٩٦٨ يبين مدى توسع هذا النشاط لدى الاقتصاد اللبناني.

جدول رقم ٣

الصادرات الصناعية اللبنانية ١٩٦١ - ١٩٦٨ (بملايين الليرات)

السنة	القيمة
١٩٦١	١٩
١٩٦٢	٢٢
١٩٦٣	٢٥
١٩٦٤	٤٦
١٩٦٥	٦٠
١٩٦٦	٦٩
١٩٦٧	٨٧
١٩٦٨	١٢٩

ان من أهم أسباب هذا النمو:

١ - محدودية حساسية القطاع الصناعي نسبياً للأزمات الاقتصادية الدولية من نوع الأزمات التي تعرضت لها المنطقة.

٢ - كون الصناعة اللبنانية تقطف اليوم ثمار توسعها السابق الذي تضافر على تحقيقه جهود المسؤولين والصناعيين اللبنانيين. فإن كثيراً من المصانع التي أنشئت في وقت سابق قد بدأت انتاجها اليوم، وأن يكن عدد منها ما يزال ينتج أقل من طاقته القصوى.

٣ - الدعم الكبير الذي وفرته الدولة للصناعة الوطنية بفرضها تعرفات جمركية مرتفعة على البضائع المضاربة للإنتاج الصناعي المحلي من جهة، وتشجيعها للتصدير بإعطائها منحاً على التصدير ابتداء من سنة ١٩٦٧، ولأول مرة، لقطاع صناعي هام هو قطاع الملبوسات والأقمشة القطنية. وقد أعطت هذه السياسة نتائج مشجعة مما حدا بالحكومة إلى تمديد هذا النظام لسنة ١٩٦٨.

اما بالنسبة إلى القطاع الصناعي ككل فليس لدينا في الوقت الحاضر دراسة عميقة وافية لعملية النمو الصناعي في لبنان وللعوامل التي تؤثر في نموه أو في إعاقه هذا النمو. إنما تشير المؤشرات المتوفرة إلى انه ينمو باضطراب ولكن بمعدل أدنى من معدل النمو في قطاعات الخدمات. ويمكن التأكيد بأن ضيق السوق المحلية يشكل العقبة الأهم في وجه التوسع الصناعي في لبنان، خاصة

وان البلدان المجاورة قد اتبعت مؤخراً سياسة تهدف إلى حماية صناعاتها من مزاحمة الصناعات الأجنبية، بما فيها المنتجات الصناعية اللبنانية. وكذلك فإن ارتفاع أجور اليد العاملة اللبنانية وارتفاع السعر الخارجي لليرة اللبنانية وصغر حجم المصانع اللبنانية الذي لا يسمح بتخفيض سعر الكلفة لوحدة الإنتاج قد زادت من قدرة البضائع الأجنبية على مزاحمة منتوجاتنا كما زادت من ضعف منتوجاتنا على المزاحمة في الأسواق الخارجية.

وفي الجدول الذي يلي إحصاءات لأهم المنتوجات الصناعية اللبنانية:

جدول رقم ٤

الإنتاج الصناعي للمدة ١٩٦٦ - حزيران ١٩٦٩

الصناعة	الوحدة	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	النصف الأول	
					١٩٦٨	١٩٦٩
المصافي (الزيت الخام الذي كرر)	١٠٠٠ طن	١٦٥٢	١٧٠٥	١٨٠٣	٧٨٠	٩٠١
الكهرباء	١٠٠٠٠٠٠ كيلوات ساعة	٦٦٦	٧٠٨	١٠٣٥	٣٧٣	٥٢٢
التربة	١٠٠٠ طن	١٠٩٥	١٠١٦	٩٠٦	٤٣٤	٥٣١
كميات التبع الوطنية والأجنبية المباعة	١٠٠٠ طن	٢٥٦٠	٣١٥٠	٢٥٩٦	٢٥٦١	٢٧٣٩
	كيلوغرام	٣٠٤٥	١٣٥٧	١٣٧٤	١٣١٣	١٢١٠

ان هذه الإحصاءات القليلة عن الإنتاج الصناعي اللبناني والمبينة في الجدول أعلاه تشير إلى ان التدني في معدل نمو الصناعة اللبنانية الذي حصل في القسم الثاني من سنة ١٩٦٦ نتيجة لتوقف بنك أنترا عن الدفع قد ازداد بعد حصول أزمة الشرق الأوسط في حزيران ١٩٦٧ فعمق الركود الذي أصاب هذا القطاع فترة محدودة من الزمن. غير ان الصناعة اللبنانية كما أشرنا سابقاً قد استعادت نشاطها وزادت صادراتها بنسبة كبيرة في سنة ١٩٦٨.

٥ - البناء:

ان قطاع البناء لم يزل تحت تأثير مضاعفات أزمة أنترا وحرب حزيران ١٩٦٧ كما تدل على ذلك مساحة البناء المرخصة. وإذا اعتمدنا هذا الدليل أساساً يستنتج أن حركة البناء قد تدنت بنسبة ٤٥ بالمئة عام ١٩٦٧ وبنسبة ٦ بالمئة إضافية عام ١٩٦٨. وفيما يلي جدول بعدد رخص البناء الممنوحة وبالمساحات المرخصة:

جدول رقم ٥

نشاط البناء الخاص للمدة ١٩٦٦ - منتصف عام ١٩٦٩

النصف الاول	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	
١٩٦٩	١٩٦٨			
٤٩٩	٥٠٣	٨٩٥	١٠٨٣	١٩٥٦
٥٢٢	٥٤٨	٩٥٦	١٠٠٦	١٧٣٤
				(١٠٠٠ م.م)

تدل هذه الأرقام بوضوح أن نشاط هذا القطاع قد تدنى كثيراً عن مستواه السابق وذلك بسبب الظروف غير الملائمة التي مرت بها البلاد مؤخراً. فقد انخفض عدد الرخص الممنوحة سنة ١٩٦٧ بنسبة ٤٥ بالمئة، كما تدنت المساحة المرخصة بنفس النسبة بالمقارنة مع سنة ١٩٦٦. وفي سنة ١٩٦٨ انخفض عدد الرخص الممنوحة بنسبة ١٧ بالمئة والمساحة المرخصة بنسبة ٦ بالمئة فقط. وكانت نسبة التدني أقل بكثير بين النصف الأول من سنة ١٩٦٨ والنصف الأول المقابل من سنة ١٩٦٩. فبلغ التدني بعدد الرخص الممنوحة أقل من واحد بالمئة، والتدني بالمساحة المرخصة أقل من خمسة بالمئة. وتشير هذه النسب إلى أن معدل التدني في نشاط هذا القطاع قد انخفض انخفاضاً كبيراً مما يعطي بعض الأمل في أن تتمكن حركة البناء من العودة تدريجياً لاستعادة نشاطها. وقد دلت التجربة التي مرت بها البلاد على الحساسية والمرونة الكبيرتين التي يتميز بهما القطاع بالنسبة إلى الأوضاع الاقتصادية العامة مما يحمل على الاعتقاد بأن أي تحسن في هذه الأوضاع لا بد وأن يكون له تأثير سريع وفعال على تطوره ونموه.

لقد تغلب القطاع السياحي على الأزمة واستعاد خلال سنة ١٩٦٨ مستوى النشاط الذي بلغه عام ١٩٦٦. وتدل الإحصاءات المتوفرة إلى أن الدخل من السياحة بلغ حوالي ٣٦٠ مليون ليرة عام ١٩٦٨ مقابل ٢٨٥ مليون ليرة في عام ١٩٦٧، بينما لم يزد عدد المسافرين القادمين إلا بنسبة ضئيلة (٧٠١ ألف سنة ١٩٦٦، و٧١٠ ألف سنة ١٩٦٨) وتعزى هذه الزيادة في الدخل إلى معدل أكبر في مدة إقامة الزائرين الأجانب على الأراضي اللبنانية، ومن ثم إلى معدل إنفاق أكبر. ويبدو أن اتجاه هذا التطور لم يتوقف في سنة ١٩٦٩ إذ بلغ عدد المسافرين القادمين إلى لبنان في النصف الأول لعام ١٩٦٩ (٣٣٤) ألف يقابله في النصف الأول من عام ١٩٦٨ (٢٨٢) ألف فقط أي بزيادة قدرها ٦٨ بالمئة.

جدول رقم ٦

المسافرون الاجانب القادمون الى لبنان ١٩٦٤ - حزيران ١٩٦٩ (بالالف زائر)^(١)

السنة	العدد
١٩٦٤	٤٧٢
١٩٦٥	٦٠١
١٩٦٦	٧٠١
١٩٦٧	٥١٥
١٩٦٨	٧١٠
النصف الاول ١٩٦٨	٢٨٢
النصف الاول ١٩٦٩	٣٣٤

وقد كانت النسبة المئوية لإشغال الغرف في فنادق بيروت عام ١٩٦٧ (٤٦) بالمئة وعام ١٩٦٨ (٥٣) بالمئة يقابلها ٦٨ بالمئة عام ١٩٦٦ و ٦١ بالمئة عام ١٩٦٥ .

٧ - تجارة الترانزيت:

تدل إحصاءات تجارة الترانزيت عبر المنطقة الحرة في بيروت أن حجم هذه التجارة كان قد تعرض لنقصان هام عام ١٩٦٥ . وقد ارتفع عام ١٩٦٦ إنما بقي دون مستواه لعام ١٩٦٤ . وفي عام ١٩٦٧ ارتفع فوق مستواه لعام ١٩٦٤ بنسبة ٦٥ بالمئة وبلغت نسبة الارتفاع في عام ١٩٦٨ حوالي ١٢٩ بالمئة بالنسبة إلى عام ١٩٦٤ و ٣٨ بالمئة بالنسبة إلى عام ١٩٦٧ وتشير هذه الأرقام إلى أن مستوى نشاط تجارة الترانزيت قد فاق بكثير في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ مستواه في عام ١٩٦٦ وأن معدل نموه هذا هو أكبر بكثير من معدل نمو أكثر نشاطات الخدمات اللبنانية الأخرى . ويعزى هذا النمو الكبير إلى أسباب طارئة أهمها إغلاق قناة السويس بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مما اضطر بعض البلدان المجاورة إلى الاستيراد عبر مرفأ بيروت ، كما يعزى أيضاً إلى إتمام بناء الحوض الثالث الذي خفف كثيراً من العوائق التي تحد من نمو حجم الترانزيت بما نتج عنه من تخفيف للضغط على تسهيلات المرفأ .

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن هذا النشاط هو بطبيعته عرضة لتقلبات كبيرة نسبياً وأن العوامل

(١) باستثناء السوريين .

التي تتحكم به غالباً ما تكون خارجية. ولذلك لا يمكن أن تتخذ معدلات نموه الأخيرة كمؤشر معقول لما يمكن أن يكون عليه هذا النشاط في المستقبل. والجدول التالي يعطي حجم الترانزيت خلال السنوات الست الماضية:

جدول رقم ٧

حجم الترانزيت عبر المنطقة الحرة للسنوات ١٩٦٤ - حزيران ١٩٦٩
(بآلاف الأطنان المترية)

السنة	الكمية
١٩٦٤	٣٢٨
١٩٦٥	٢٢٢
١٩٦٦	٣٠٥
١٩٦٧	٥٤٢
١٩٦٨	٧٥٠
النصف الاول ١٩٦٨	٣٣٧
النصف الاول ١٩٦٩	٣٣١

٨ - النقد والمصارف:

لقد نجحت سياسة الحكومة في تصحيح الأوضاع المصرفية في عام ١٩٦٨. فقد تم وضع اليد على عشرة مصارف كانت تواجه صعوبات مالية وذلك بموجب القانون رقم ٦٧/٢٨ وكان نتيجة لذلك ان انخفاض عدد المصارف المقبولة كفالتها من الدولة في نهاية ١٩٦٨ إلى ٧٥ مصرفاً. وقد كانت حصيلة العام المنصرم ارتفاع ملموس للموجودات الخارجية للبنوك وللودائع المصرفية. فقد ارتفعت الموجودات الخارجية للبنوك التجارية اللبنانية من ١,٣١٤ مليون ليرة في آخر كانون الثاني ١٩٦٨ إلى ١,٥٤٢ مليون ليرة في آخر كانون الأول ١٩٦٨ أي بزيادة ٢٢٨ مليون ليرة لبنانية. (كانت الموجودات ١,٥٤٣ مليون ليرة في تشرين الأول سنة ١٩٦٧). كان من أسباب هذا الارتفاع الذي بدأ في تشرين الثاني ١٩٦٧ الأزمة المالية التي أعقبت تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية وما تبعها من تهافت على شراء الذهب. وما زالت هذه الموجودات الخارجية ترتفع باضطراب خلال سنة ١٩٦٩ فبلغت في كانون الثاني سنة ١٩٦٩ (١,٥٧٧) مليون ليرة وفي تموز من السنة نفسها ١,٧٢١ مليون ليرة وذلك لسببين هما: أولاً ارتفاع الفائدة المصرفية على الدولار في أوروبا التي

بلغت مؤخراً ١١٪، وثانياً ضآلة فرص استثمار الأموال محلياً نظراً لاستمرار الأزمة الداخلية التي تتعرض لها البلاد منذ بضعة أشهر ولعدم توفر حل مناسب لأزمة الشرق الأوسط. فقد أدت هذه العوامل إلى خروج بعض الرساميل اللبنانية مما زاد الطلب على القطع الأجنبي فأثر ذلك على سعر الليرة الخارجي الذي بلغ في أيار المنصرم ٣,٣٢ ليرة لبنانية للدولار الواحد يقابله في أيار سنة ١٩٦٨ (٣,١٥) ليرة لبنانية للدولار. وقد اتخذت السلطات النقدية إجراءات مستعجلة للحد من خروج الرساميل اللبنانية ومن تدني سعر الليرة كان من أهمها الطلب إلى المصارف العاملة في لبنان إيداع ٥٪ من ودائعها في مصرف لبنان. مما اضطرها إلى شراء عملة لبنانية لتغطية هذه المبالغ كانت نتيجتها انخفاض سعر الدولار إلى ٣,٢٤ ليرة لبنانية في تموز الفائت.

ويجدر بنا التأكيد هنا إلى ان ارتفاع سعر القطع الأجنبي قد حصل نتيجة ارتفاع الفائدة المصرفية في الخارج بالنسبة إلى هذه الفائدة في لبنان ولا يمكن رده إلى ضعف كامن في النقد اللبناني الذي يعتبر من أقوى النقود في العالم.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن مصرف لبنان قد زاد الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية خلال سنة ١٩٦٨ من ٧٠٢ مليون ليرة في كانون الثاني إلى ٧٧٨ مليون ليرة في كانون الأول أي بزيادة قدرها ٧٦ مليون ليرة. كما زادت موجودات المصرف الخارجية في الفترة نفسها من ٨٨٤ مليون ليرة إلى ١,٠٢٠ مليون ليرة أي بزيادة ١٣٦ مليون ليرة، وقد عادت فانخفضت قليلاً إلى ٩٦٦ مليون ليرة في تموز عام ١٩٦٩.

جدول رقم ٨

بعض المؤشرات المصرفية للمدة أيار - تموز ١٩٦٨ وأيار - تموز ١٩٦٩

سنة ١٩٦٩			سنة ١٩٦٨			
تموز	حزيران	ايار	تموز	حزيران	ايار	
٩٧٢	٩٥٥	١٠١٠	٩١١	٨٧٢	٨٨٠	السيولة المصرفية
٣٥١٦	٣٥٢٨	٣٤٨٨	٣٦٠٩	٣٥٦٠	٣٣٩٨	تسليفات
١٩٦٨	١٩٢٢	١٧٩٧	١٦١٢	١٥٧٤	١٥٥٢	حسابات الادخار
٥٥٩	٥٦٤	٥٥٨	٥٢٧	٥١١	٥١٨	حساب الشيكات
٦٠٧	٦٢٥	٦٢٧	٦١٦	٦٢٩	٦٠١	حسابات جارية
١٣١	١٤٥	٢٤٩	٢٩٤	٢٨٨	٢٨٥	الودائع لاجل

يستنتج من هذه الأرقام أن سياسة الدولة المالية قد أعادت إلى نفوس المواطنين اللبنانيين والمودعين الأجانب الثقة في الجهاز المصرفي اللبناني. فقد زادت معدل حسابات الادخار في الفترة أيار - تموز ١٩٦٩ عن الفترة المقابلة في سنة ١٩٦٨ بمبلغ ٢٩٧ مليون ليرة أو ١٩٪. وكذلك زاد معدل السيولة المصرفية بمبلغ ٢٧٤ مليون ليرة. أما التسليفات فقد انخفضت انخفاضاً بسيطاً لا يتعدى الثلث بالماية ويمكن اعتبارها محافظة على مستواها. غير انها قد سجلت اخفاضاً عن معدلها في السنوات السابقة لأزمتي أنترا وحزيران ١٩٦٧. وتدل هذه المؤشرات بصورة عامة على ان المضاعفات الخطرة للأزمات التي مر ولا يزال يمر بها الاقتصاد اللبناني قد طوقت بصورة فعالة واحتفظت الأسواق المحلية بنشاطها المعتاد. ويلاحظ أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن عدد لا يستهان به من المصارف الوطنية التي لم تعد صالحة لمتابعة أعمالها عملاً بأحكام قانون ١٦ أيار ١٩٦٧ لم تعرقل إعادة النشاط إلى الأوضاع المالية. ويؤخذ من ذلك ان هذه الإجراءات المصرفية التي هدفت إلى تصحيح الأوضاع في هذا القطاع الهام وإرسائه على قواعد علمية سليمة قد قوبلت بارتياح تام من قبل جمهور المودعين.

ثالثاً: السياسة المالية

في ضوء ما تقدم من عرض للأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية ومن تحليل ترابطها وتأثيراتها على الاقتصاد اللبناني يمكن أن نوجز الوضع الاقتصادي ونحدد الخطوط الكبرى للسياسة المالية كما يلي:

لقد استمر الوضع المالي العالمي على ما كان عليه في السنة الماضية من عدم الاستقرار نظراً لاستمرار التوتر النقدي الدولي كما استمر التسابق على اجتذاب الرساميل عن طريق رفع أسعار الفائدة في عدد من الأسواق العالمية. إلا انه قد أمكن للبلدان الأعضاء في «صندوق الذهب الموحد» بفضل التدابير المشتركة ان حدت إلى مدى بعيد من المضاربات الدولية على الذهب وحالت بالتالي دون تقلبات وتغييرات حادة في أسعار العملات وخاصة عملات الاحتياط. وقد أمكن بذلك تجنب مضاعفات كان يمكن أن يكون لها آثار غير مؤاتية وبعيدة المدى على نمط التجارة الدولية ومستواها، وبالتالي على الأوضاع الاقتصادية العالمية. ويؤمل أن تكون التعديلات التي أجريت بتخفيض سعر الفرنك الفرنسي ورفع سعر المارك الألماني، عاملاً له نتائج إيجابية في المساعدة على الاستقرار في السوق النقدية الدولية.

أما بالنسبة إلى البلدان العربية فقد تمكنت من مواجهة الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تعرضت وما تزال تتعرض لها من جراء الأوضاع في المنطقة، وذلك بفضل تعاونها وقيام الدول

المنتجة للنفط بمساعدة الدول التي تعرضت لعدوان الخامس من حزيران. إلا ان ذلك لم يحل دون بعض الانعكاسات السيئة على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة والتي نتجت عن حالة الاضطراب والقلق التي غمرت أكثر بلدان المنطقة بنتيجة تفاعلات أحداث حزيران ١٩٦٧ وما تبعها من تطورات متنوعة وعلى مختلف المستويات وفي شتى المجالات. وقد أدت هذه التطورات إلى الحد من التثمير ومن توسع النشاطات الاقتصادية بوجه عام.

وبنتيجة هذه التطورات في المنطقة وتلك التي تميزت بها الأسواق العالمية تعرض لبنان للضغوط التي سادت المنطقة باتجاه الحد من التوسع الاقتصادي بوجه عام والركود الاقتصادي في بعض النشاطات الاقتصادية كما تعرض لضغوط اجتذاب الرساميل باتجاه بعض الأسواق العالمية وقد رافق ذلك وضع خاص بالسوق اللبنانية نتج عن أحداث داخلية سياسية واقتصادية كان لها مفاعيلها السيئة على النشاط الاقتصادي مما عاق عملية استعادة الاقتصاد نشاطه. ومن جهة ثانية فإن إخراج بعض المصارف عملياً من الجهاز المصرفي وتحقيق مراقبة فعالة لتأمين تطبيق قانون النقد والتسليف حالت دون قيام الجهاز المصرفي بتوفير قسم من التسليفات للقطاع الخاص كان يؤمنها تجاوزاً على بعض الأعراف المصرفية التجارية وعلى الحدود المقبولة للمخاطر بالنسبة إلى بعض فئات المقترضين ونوعيتهم، كما ان هذه المصارف رأت ضرورة اتخاذ مواقف أكثر تحفظاً بالنسبة إلى نوعية المقترضين وكذلك بالنسبة إلى تأمين نسب أعلى من السيولة. وقد زاد في تأثير ذلك تجمع قوي نسبياً للودائع لدى فئة معينة من المصارف التي هي الأكثر تحفظاً، ونقصانها أو نقصان نسبة زيادتها لدى الفئات الأخرى الأقل تحفظاً والأكثر تنوعاً بالنسبة إلى المقترضين المحليين. فكان من نتيجة ذلك أن تجمع لدى الجهاز المصرفي ككل وليس بالضرورة لدى كل مصرف، نسبة مرتفعة من السيولة تفوق الحد المعتاد. وهذا يشير إلى أن الضغوط العالمية لاجتذاب الرساميل من لبنان لم يكن لها تأثيرات هامة على السوق المحلية بل كان الاقتصاد اللبناني متأثراً بالظروف السائدة في المنطقة ومحلياً والتي تحد من التثمير ومن بعض النشاطات الاقتصادية على الرغم من انها في بعض الحالات لم تعوق بل سببت بعض التوسع.

على ضوء هذا الواقع رأت الحكومة اللبنانية ان تعمل من خلال سياستها المالية على محاربة حالة الركود وتنشيط مختلف القطاعات. وهذا ما اقتضى التوسع في إنفاق القطاع العام للتعويض ما أمكن عما أصاب الإنفاق في القطاع الخاص من نقصان. إلا ان موارد الخزينة لم تكن كافية لهذا الغرض، أولاً بسبب تحملها أعباء السياسة الإنمائية الواسعة التي انتهجتها الدولة في السنوات الماضية، وثانياً بسبب النقص الهام الذي أصاب بعض الواردات العامة نتيجة للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

لذلك، فقد كان على الحكومة أن تتوسع بالإنفاق لتنشيط القطاع الخاص وان تؤمن لهذا التوسع بالإنفاق الموارد المالية الضرورية. ولتأمين هاتين الغايتين معاً اختارت الحكومة عدداً من الإجراءات المتكاملة التي نعتقد انها مجموعة تفي بهذا الغرض. فقد عمدت إلى الحد ما أمكن من زيادة النفقات الإدارية وذلك توفيراً للموارد العامة لانفاقها على المشاريع الإنمائية، واختصرت ما أمكن النفقات على السلع والخدمات من الخارج تعزيزاً للإنفاق المحلي، وعمدت إلى الحصول على قروض طويلة المدى لتنفيذ مشاريع معينة اختيرت في ضوء متطلبات تجهيز البلاد وإنمائها. وإلى جانب ذلك فقد عمدت الحكومة إلى تلزيم بعض المشاريع عن طريق التمويل بواسطة الملتزمين أو عن طريق مؤسسات مالية مختصة وذلك لتأمين زيادة الإنفاق من خلال تنفيذ هذه المشاريع على ان يوزع عبء الإنفاق على عدة سنوات. وبالإضافة فقد وضعت نظام منح لتشجيع الصادرات الصناعية ومساعدتها على تخطي العقبات التي أحدثتها الظروف الراهنة. وقد أعطت هذه الإجراءات نتائجها الحسنة وحدثت إلى درجة كبيرة من نتائج الضغوط المختلفة التي تعرض لها الاقتصاد اللبناني وقد ساعد في ذلك نجاح موسم الاصطياف لعام ١٩٦٨، مما دعم الجهود الرامية إلى تنشيط الحركة الاقتصادية التي يؤمل أن تضع الاقتصاد اللبناني بسرعة على طريق استعادته نشاطه التوسعي.

بوحى هذه السياسة المالية أي سياسة الحد من الإنفاق الإداري والتوسع بالإنفاق على مشاريع الإنماء والتجهيز وضعت موازنة عام ١٩٧٠ بصيغتها النهائية متوخية التغلب على حالة الركود التي لا تزال تسيطر على بعض القطاعات ودعم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

خصائص مشروع موازنة ١٩٦٩

أشرنا في مقدمة هذه الفدلكة إلى أن أرقام مشروع موازنة ١٩٧٠ بلغت بصورة إجمالية ٨١٧,٥ مليون ليرة مقابل ٧٣٩,١ مليون ليرة في عام ١٩٦٩، وتتوزع هذه الأرقام بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة بالمقارنة مع أرقام موازنات ١٩٦٩ كما يلي:

جدول رقم ٩

مشروع موازنة ١٩٧٠ (العامة والملحقة) مقارناً مع موازنة ١٩٦٩ (بملايين الليرات)

نسبة الفرق المئوية	الفروقات		مشروع موازنة ١٩٧٠	موازنة ١٩٧٠	
	نقصان	زيادة			
١٠,٢٨	-	٦٧,٩	٧٢٨,٥	٦٦٠,٦	الموازنة العامة
١١,٩٢	-	٥,٨	٤٨,٨	٤٣,٠	موازنة الهاتف
٥,٦٢	-	١,٠	١٨,٨	١٧,٨	موازنة اليانصيب الوطني
٢٩,٨٥	-	٢,٠	٨,٧	٦,٧	موازنة مكتب الحبوب
١٥,٣٦	-	١,٧	١٢,٧	١١,٠	والشمندر السكري
١٠,٦١	-	٧٨,٤	٨١٧,٥	٧٣٩,١	موازنة الجامعة اللبنانية

أ - نفقات الموازنة العامة

بلغت أرقام نفقات الموازنة العامة (الأجزاء الثلاثة) ٧٢٨,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. مقابل ٦٦٠,٦٠٠,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٦٩ أي بزيادة قدرها ٦٧,٩٠٠,٠٠٠ ل.ل. وهذا ما يوازي نسبة مئوية تبلغ ١٠,٢٨٪.

توزع هذه الاعتمادات على كل من الأجزاء الثلاثة بالمقارنة مع اعتمادات موازنة عام ١٩٦٩ كما يلي:

الجزء	موازنة ١٩٦٩ ل.ل.	مشروع ١٩٧٠ ل.ل.	الفروقات ل.ل.	النسبة المئوية
الاول	٤٨٣٣٠٧٣٠٠	٥١٠٨٧٦٠٠٠	٢٧٥٦٨٧٠٠	٥,٧١
الثاني	١٠٣٦٩٢٧٠٠	١١٧١٢٤٠٠٠	١٣٤٣١٣٠٠	١٢,٩٥
الثالث	٧٣٦٠٠٠٠٠	١٠٠٥٠٠٠٠٠	٢٦٩٠٠٠٠٠	٣٦,٥٥
	٦٦٠,٦٠٠,٠٠٠	٧٢٨,٥٠٠,٠٠٠	٦٧,٩٠٠,٠٠٠	١٠,٢٨

أما الفروقات بين أرقام المشروع وبين أرقام موازنة ١٩٦٩ موزعة على كل من الأجزاء الثلاثة

بالنسبة لكل وزارة بمفردها فتظهر في الجداول رقم ١٣ و ١٤ و ١٥ الملحقه . وقد ذكر في الجدولين رقم ١٦ و ١٧ الملحقين مجموع ما يصيب كل وزارة من اعتمادات المشروع مع النسبة المئوية لهذه الاعتمادات ومجموع اعتمادات الموازنة موزعة على البنود والأجزاء مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء .

يبدو من المقارنات المذكورة سابقاً أن هناك زيادة في الأجزاء الثلاثة، وهذا الأمر يدعو إلى التوضيح التالي :

تتضمن اعتمادات الجزء الأول، فضلاً عن نفقات سير الإدارة العامة (بما فيها نفقات التربية والدفاع والاعلام والسياحة وسواها)، القسم الأكبر من نفقات التحويل كنفقات المعالجة الصحية للفئة المعوزة من المواطنين وبعض النفقات الاجتماعية من مساعدات ومنح تعويضات، ولاسيما تلك العائدة لتعاونية الموظفين وسواها .

لقد تطورت أرقام الجزء الأول خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم ١٠ التالي :

جدول رقم ١٠

تطور أرقام الجزء الأول خلال سني ١٩٦٥ - ١٩٧٠

السنة	اعتمادات الجزء الاول (بآلاف الليرات)	الزيادة (بآلاف الليرات)	نسبة الزيادة المئوية
١٩٦٥	٣٢١٧٦١	-	-
١٩٦٦	٣٧٢٦٠٣	٥٠٨٤٢	١٥,٨٠
١٩٦٧	٤٢٨٢٠٦	٥٥٦٠٢	١٤,٩٣
١٩٦٨	٤٥٢٧٠٩	٢٤٥٠٣	٥,٧٢
١٩٦٩	٤٨٣٣٠٧	٣٠٥٩٨	٦,٧٦
مشروع ١٩٧٠	٥١٠٨٧٦	٢٧٥٦٩	٥,٧١

يلاحظ من هذا البيان أن معدل زيادة اعتمادات هذا الجزء انخفضت في مشروع موازنة ١٩٧٠ عن زيادات السنين السابقة لسنة ١٩٦٨ بصورة ملحوظة بحيث اقتصرت على نسبة ٥,٧١ بالمئة وهي ادنى نسبة خلال السنوات الخمس الأخيرة . وتجدر الإشارة إلى أن عصر النفقات الذي أدى

إلى هذا الانخفاض في معدل الزيادة أصاب النفقات الإدارية الصرفة وحدها، في حين أنه لم يصب الاعتمادات المتعلقة بالشؤون التربوية والدفاعية وغير ذلك من النفقات التي ليس لها الصفة الإدارية البحتة.

وهذا الاتجاه في الحد من زيادة النفقات الإدارية المشار إليها والحاصل في أرقام مشروع موازنة ١٩٧٠، ليس سوى مرحلة من مخطط طويل المدى تنوي وزارة المالية تحقيقه وهو يهدف إلى ضبط النفقات الإدارية إلى أدنى حد اقتصادي ممكن بغية توفير مبالغ متزايدة تخصص لمشاريع التنمية من إنشاء وتجهيز وسواها.

أما بالنسبة إلى الجزء الثاني فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات التجهيز والإنشاء العادية السنوية، والمساهمات في نفقات المؤسسات والمصالح المستقلة ذات المنفعة العامة كالإنعاش والضمان الاجتماعي، ومكتب الفاكهة ومكتب التحرير ومصلحة سكك الحديد والنقل المشترك ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وسواها. وقد تطورت أرقام الجزء الثاني خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم ١١ التالي:

جدول رقم ١١

تطور أرقام اعتمادات الجزء الثاني خلال سني ١٩٦٥ - ١٩٧٠

السنة	اعتمادات الجزء الثاني	الزيادة (بآلاف الليرات)	النقصان (بآلاف الليرات)	النسبة المئوية للفرق
١٩٦٥	١٣٥٢٦٠	-	-	-
١٩٦٦	١٣٢٣٩٧	-	٢٨٦٣	٢,١٢
١٩٦٧	١٣٢٩٩٤	٥٩٧	-	٠,٤٥
١٩٦٨	١١٨٥٤١	-	١٤٤٥٣	١٠,٨٧
١٩٦٩	١٠٣٦٩٢	-	١٤٨٤٩	١٢,٥٣
مشروع ١٩٧٠	١١٧١٢٤	١٣٤٣٢	-	١٢,٩٥

لقد اعتمدت، في تحديد أرقام اعتمادات هذا الجزء في مشروع موازنة ١٩٧٠، سياسة لحظ المبالغ اللازمة ضمن حدود طاقة الإدارات المختصة على التنفيذ، بحيث خفضت الاعتمادات المطلوبة التي يقابلها مبالغ هامة مدورة من سنين سابقة لنفس الغاية وزيدت في الحالات التي تستوجب الزيادة.

وقد بلغ مجموع الاعتمادات المدورة من موازنات السنين السابقة إلى موازنة ١٩٦٩ حوالي ٣٢٠ مليون، أصاب منها الجزء الثاني موضوع البحث ما يلي:

اعتمادات معقودة = ٧٥١٨٢١٦٦

اعتمادات غير معقودة = ٥٩٦٤٨٩٠٨

المجموع = ١٣٤٨٣١٠٧٤

لا ينتظر أن تنخفض أرقام الاعتمادات المدورة من موازنة ١٩٦٩ إلى موازنة ١٩٧٠ عن الأرقام المذكورة آنفاً، على اعتبار أن تطور أرقام الاعتمادات المدورة خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبين فيما يلي) يشير إلى تصاعد في قيمة هذه الاعتمادات وأن تعجيل التنفيذ الذي تحاول الإدارة تحقيقه في عام ١٩٦٩ لا ينتظر أن يؤدي إلى أكثر من تجميد نسبة هذا التصاعد.

الاعتمادات المدورة للسنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٩ (بملايين الليرات اللبنانية)

المجموع	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الاول	
١٩٦٥ - ١٩٦٤				
١٣٥	٦٥	٦٩	١	اعتمادات غير معقودة
١٣٣	٤٦	٦٨	١٩	اعتمادات معقودة
٢٦٨	١١١	١٣٧	٢٠	
١٩٦٥ - ١٩٦٦				
١٣٣	٦١	٧١	١	اعتمادات غير معقودة
١٢٦	٤٤	٦٦	١٦	اعتمادات معقودة
٢٥٩	١٠٥	١٣٧	١٧	
١٩٦٦ - ١٩٦٧				
١٦٦	٨٨	٧٧	١	اعتمادات غير معقودة
١١٩	٤٧	٥٨	١٤	اعتمادات معقودة
٢٨٥	١٣٥	١٣٥	١٥	

المجموع	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الاول	
١٩٦٧ - ١٩٦٨				
١٤٨	٨٠	٦٨	-	اعتمادات غير معقودة
١٦٠	٧٢	٧٤	١٤	اعتمادات معقودة
٣٠٨	١٥٢	١٤٢	١٤	
١٩٦٨ - ١٩٦٩				
١٤٩	٨٩	٦٠	-	اعتمادات غير معقودة
١٧١	٨٠	٧٥	١٦	اعتمادات معقودة
٣٢٠	١٦٩	١٣٥	١٦	

فبناء على هذه الأرقام تصبح اعتمادات الجزء الثاني المتوفرة للتنفيذ والإنفاق في عام ١٩٧٠ زهاء ٢٥٢ مليون ليرة بين اعتمادات أساسية مرصدة في مشروع الموازنة واعتمادات مدورة إليها (٢٥٢=١٣٥+١١٧). وهذه الاعتمادات، من أساسية ومدورة، تفوق طاقة الإدارات المختصة على التنفيذ إذا ما قسنا ذلك بمعدل ما تنفقه سنوياً وهي تسمح لهذه الإدارة بزيادة الإنفاق حسب مقدرتها على ذلك.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ان وزارة المالية دائبة على إيجاد الحلول المناسبة لقضية تصاعد أرقام الاعتمادات المدورة، وانها تأمل، عن طريق أخذ الاعتمادات المدورة بعين الاعتبار عند تحديد أرقام اعتمادات الموازنات، والتدقيق في طلبات التدوير التي ترد من الإدارات العامة، الوصول إلى تبسيط قضية هذه الاعتمادات وتخفيض أرقامها إلى ادنى الحدود الممكنة بحيث تصبح جميعها قابلة للتنفيذ السريع.

وأما بالنسبة إلى الجزء الثالث فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات برامج التجهيز والإنشاء الطويلة المدى، وقد تطورت أرقامها خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم ١٢ التالي:

جدول رقم ١٢

تطور أرقام اعتمادات الجزء الثالث خلال سني ١٩٦٥ - ١٩٦٩

السنة	اعتمادات الجزء الثالث (بآلاف الليرات)	الزيادة (بآلاف الليرات)	النقصان (بآلاف الليرات)	النسبة المئوية للفرق
١٩٦٥	٥٧٧٦٩	-	-	-
١٩٦٦	٨٥٧٣٥	٢٧٩٦٦	-	٤٨,٤١
١٩٦٧	٧١٦٨١	-	١٤٠٥٤	١٦,٣٩
١٩٦٨	٧٧٢٥٠	٥٥٦٩	-	٧,٧٧
١٩٦٩	٧٣٦٠٠	-	٣٦٥٠	٤,٧٣
مشروع ١٩٧٠	١٠٠٥٠٠	٢٦٩٠٠	-	٣٦,٥٥

ان كافة اعتمادات هذا الجزء ناتجة عن قوانين برامج طويلة المدى، إلا انها غير مطابقة لما يجب أن يرصد من اعتمادات دفع لهذه البرامج، ذلك انه جرى تقدير اعتمادات هذا الجزء في ضوء حاجة الإدارات والتزاماتها الفعلية خلال عام ١٩٧٠.

وتجدر الإشارة إلى انه رصد في هذا الجزء في مشروع موازنة ١٩٧٠ اعتماد دفع قدره ٣٢,٤٥٠ مليون ليرة لتأمين اعتمادات الدفع اللازمة لمشروع الـ ٢٠٠ مليون ليرة الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٧١ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ والمتعلق بتأمين بعض التجهيزات الأساسية للبلاد، مع العلم أن الحكومة ستسعى إلى تنفيذ الأشغال الملزمة من هذا المشروع في غضون ثلاث أو أربع سنوات بواسطة شركات خاصة تتولى بنفسها أو عن طريق فريق ثالث التمويل الذي تسدد الحكومة قيمته أقساطاً في مدة ٨ سنوات.

وهكذا تبين أرقام النفقات في مشروع موازنة ١٩٧٠ الخطوط الكبرى لسياسة الدولة في هذا المجال، فهي قد عمدت إلى الحد من زيادة النفقات الإدارية بعد أن عدلت بعض الرسوم، لتؤمن الاستمرار في الإنفاق على الإنماء والتجهيز وتحقيق دور اكبر في عملية الإنماء الاقتصادي.

ب - الموازنات الملحقة**١ - موازنة مديرية الهاتف العامة :**

بلغت أرقام مشروع موازنة مديرية الهاتف العامة ٤٨,٨٥٠,٠٠٠ ل.ل. مقابل ٤٣,٠٢٥,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٦٩ أي بزيادة قدرها ٥,٨٢٥,٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ١١,٩٢ .

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جدول مشروع الموازنة، وتعود أهم أسباب الزيادة لتحقيق المشاريع المتعلقة بتحسين شبكة الهاتف وتطويرها وتعميمها.

لقد بلغت الإيرادات العادية لهذه الموازنة ٤٠,٣٥٠,٠٠٠ ل.ل. وجرى تغطية الفرق بين هذه الإيرادات والنفقات البالغ ٨,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. بمأخوذات من مال احتياط الهاتف وبسلفة خزينة الهاتف.

وعليه تكون موارد تغطية هذه الموازنة هي التالية :

بواسطة واردات الهاتف السنوية	٤٠٣٥٠٠٠٠
مأخوذات من مال احتياط الهاتف لتغطية قسم من نفقات الأعمال الإنشائية ولتغطية تسديد سلفة الخزينة العامة .	٤٥٠٠٠٠٠
سلفة خزينة الهاتف عملاً بالقانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ١٧٢٠٠ تاريخ ١٨/٨/١٩٦٤ وبالقانون رقم ٦٥/٤٥ تاريخ ١٤/٨/١٩٦٥ .	٤٠٠٠٠٠٠
	٤٨٨٥٠٠٠٠

٢ - موازنة اليانصيب الوطني

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ١٨٨٠٠٠٠٠٠ مقابل ١٧٨٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٦٩ أي بزيادة قدرها ١٠٠٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٥,٦٢٪.

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة.

وتجدر الإشارة إلى أن أرباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية وفقاً للغاية الأساسية التي أنشئت من أجلها.

٣ - موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ٨٧٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٦٧٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٦٩ أي بزيادة قدرها ٢٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٢٩,٨٥٪.

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة.

٤ - موازنة الجامعة اللبنانية

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ١٢٦٩٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ١١٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٦٩ أي بزيادة قدرها ١٦٩٠٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ١٥,٣٦ %.

أما الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة.

وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات الجامعة الذاتية تبلغ ٣٠٠٠٠٠ ل.ل. وانه جرى تغطية الفرق بين هذه الإيرادات والنفقات المقدرة البالغ ١٢٣٩٠٠٠٠ ل.ل. بمساهمة من الموازنة العامة كما في السابق وبمأخوذات من مال احتياط الجامعة الذي تسمح حالته بذلك.

وعليه تكون موارد تغطية هذه الموازنة هي التالية:

بواسطة واردات الجامعة العادية	٣٠٠٠٠٠
مساهمة الموازنة العامة في نفقات الجامعة	١١٣٩٠٠٠٠
من مال احتياط الجامعة	١٠٠٠٠٠٠
	<u>١٢٦٩٠٠٠٠</u>

ج - واردات الموازنة العامة

قدرت واردات الموازنة لعام ١٩٧٠ من جميع المصادر باستثناء القروض بمبلغ ٦٢٨ مليون ليرة لبنانية. والجدول رقم ١٨ يظهر مبلغ الواردات من كل مصدر مقارنة بواردات موازنة ١٩٦٩، وكذلك بالمبالغ المحصلة فعلاً عام ١٩٦٨.

اعتمدت عند تقدير واردات موازنة ١٩٧٠ الأسس المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون المحاسبة العمومية، فقدرت هذه الواردات في ضوء التحصيلات الفعلية خلال عام ١٩٦٨ وخلال الربع الأول من عام ١٩٦٩.

ان التقديرات لواردات الموازنة لعام ١٩٧٠ من الضرائب والرسوم هي كافية لتغطية الجزأين الأول والثاني من الموازنة العامة. إلا أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة للجوء إلى القروض خلال سنة ١٩٧٠ لتأمين تغطية الجزء الثالث من الموازنة.

من أهم غايات السياسة المالية تأمين أوضاع ملائمة لتطور اقتصادي واجتماعي سليم. لذلك فالسياسة الضريبية تهدف إلى تجنب التسبب بأعباء ثقيلة تحد من التوظيف والاستثمارات أو تعيق ورود الرساميل الأجنبية، كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل للعبء الضريبي.

فسياسة الحكومة الضريبية تعني بالإبقاء على معدلات معتدلة للضرائب، تجنباً لإيجاد عوائق هامة للاستثمار والنشاط الاقتصادي بوجه عام، وللحفاظ على مناخ ملائم ومشجع لنشاط القطاع الخاص. ومع مراعاة هذا المبدأ تهدف السياسة الضريبية إلى تأمين قسط أكبر من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية.

وبوحي هذه السياسة فقد أعدت الوزارة بالتعاون مع مؤسسة فورد برنامجاً لتدريب المراقبين والمحاسبين ولإطلاعهم على الأساليب المتبعة في الدول المتقدمة في هذا المجال. وقد تم إرسال بعثة من ثمانية أعضاء إلى الولايات المتحدة أمضت هناك شهرين أنهت خلالهما برنامجاً وضع لهذه الغاية في ضوء حاجة الوزارة في حقل تطبيق القوانين الضريبية وسيتبع هذا الوفد وفدان آخران لنفس الغاية.

وفي ضوء الاختبار الذي حصلت عليه الإدارة بنتيجة الدورة التدريبية للمراقبين والمحاسبين التي أجريت في العام الماضي تبين أن هناك حاجة ماسة إلى وضع برنامج خاص بهذه الدورة يرسم في ضوء المشاكل والصعوبات الخاصة بتطبيق القوانين الضريبية أو الناشئة عن الوضع الخاص بالنظام اللبناني. لذلك فقد عمدت الوزارة بالتعاون مع مؤسسة فورد إلى القيام بالبحوث وبالاستقصاءات اللازمة عن الأوضاع المعينة وهي الآن في طور إعداد البرنامج الذي سيعتمد في الدورات المقبلة لتدريب المراقبين والمحاسبين بطريقة تؤمن رفع مستوى معرفتهم وكفاءتهم.

والى جانب ذلك فالإدارة تتشدد بأعمال التحصيل وتقوم بعدة تجارب ومشاريع لضبط هذه العمليات بشكل منتظم كما تعمل على توسيع وتعميق مكننة عمليات الوزارة هادفة من وراء ذلك إلى تأمين التقيد بالقانون وانتظام عمليات التسديد والتحصيل وبالتالي إلى توزيع العبء الضريبي بشكل عادل عن طريق مساواة جميع المكلفين تجاه القوانين الضريبية وبالنسب التي تفرضها هذه القوانين.

وهناك وجه آخر لسياسة الحكومة الهادفة إلى تأمين قسط أوفر من العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية عن طريق نمط الإنفاق العام. فإلى جانب الإجراءات التي تؤمن تناسباً متزايداً بين العبء الضريبي والقدرة على الدفع، تتبع الحكومة من خلال سياسة الموازنة إلى تأمين مزيد من الخدمات الاجتماعية التي تنحصر منافعها إلى درجة كبيرة بأصحاب الدخل المنخفض أو المحدود. ومن هذه الخدمات التعليم، وخدمات الصحة العامة، ومختلف خدمات الضمان الاجتماعي والخدمات التعاونية الخ... وقد بينا سابقاً أن الزيادة في الجزء الأول من موازنة عام ١٩٧٠، تعكس إلى مدى بعيد الزيادة في الاعتمادات المرسدة لهذه الغايات، بينما اقتصرت

الزيادات في الاعتمادات للنفقات الإدارية الأخرى العادية على مدى محدود جداً، وبقدر ما أملتته الضرورة، وإتباع هذين الاتجاهين معاً، أي توزيع العبء الضريبي على أساس القدرة على الدفع من جهة، والتوسع في توفير الخدمات العامة التي تفيد الفئات النامية وذات الدخل المحدودة نسبياً من جهة أخرى، يشكل احد الأسس الهامة للسياسة المالية.

فعلى ضوء ما تقدم يمكن إيجاز الخطوط الرئيسية للسياسة المالية والتي تعتبر امتداداً لما كانت عليه في السنة الماضية، كما يلي:

أولاً - اختصار النفقات الإدارية إلى ادنى حد ممكن وتوفير الموارد العامة للإنفاق على التجهيز والإنماء الاقتصادي.

ثانياً - زيادة الإنفاق على المشاريع الأساسية وعلى تجهيز تأميناً لتنشيط الحركة الاقتصادية وتوفيراً لدعائم أقوى ومتطورة لطاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية.

ثالثاً - التركيز على تنفيذ المشاريع الأكثر جدوى اقتصادياً بالنسبة إلى تسريع النمو الاقتصادي وتوسيع نطاقه ليشمل قاعدة اعم.

الملاحق

جدول رقم ١٣

اعتمادات الجزء الاول موزعة على الوزارات

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٦٩	مشروع موازنة عام ١٩٧٠	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
١	رئاسة الجمهورية	٨٧٢١٥٠	٨٦٦٠٠٠	-	٦١٥٠	٠,٧١
٢	مجلس النواب	٣٧٠٩٨٠٠	٣٩٢٦٣٠٠	٢١٦٤٠٠	-	٥,٨٣
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢١٢٦٩٣٥٠	٢٥١٢٠٨٠٠	٣٨٥١٤٥٠	-	١٨,٧٧
٤	وزارة العدل	١٢٥٠٥٩٠٠	١٣٠٩٩٩٠٠	٥٩٤٠٠٠	-	٤,٧٥
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٢٥٠٧٣٥٠٠	٢٥٢١٣٥٠٠	١٤٠٠٠٠	-	٠,٥٦
٦	وزارة الداخلية	٤٧١٨٠٨٥٠	٥٠٢٢٧٤٠٠	٣٠٤٦٥٥٠	-	٦,٤٦
٧	وزارة المالية	٢٢٣٣١٦٠٠	٢٢٢٣٩٥٠٠	-	٩٢١٠٠	٠,٤١
٨	وزارة الدفاع الوطني	٩٢١٥١٢٠٠	١٠٠٢١٧٦٠٠	٨٠٦٦٤٠٠	-	٨,٧٥
٩	وزارة التربية الوطنية	١٠٨٠٢٦٦٠٠	١١٩١٣٠٢٠٠	١١١٠٣٦٠٠	-	١٠,٢٧
١٠	وزارة الصحة العام	٢٠٤٨٣١٠٠	٢٠٧٩١٨٠٠	٣٠٨٧٠٠	-	١,٥١
١١	وزارة العمل والشؤون	٢٨٨٠٧٠٠	٣٩٨٢٥٠٠	١٠١٨٠٠	-	٣,٥٣
١٢	وزارة الانباء	٦٥٣٤٩٠٠	٦٥٤٠٣٠٠	٥٤٠٠	-	٠,٨٠
١٣	وزارة الاشغال العامة	١٩٨٧٢٧٠٠	٢٠١٧٨٨٠٠	٣٠٦١٠٠	-	١,٥٤
١٤	وزارة الزراعة	٥٤٢٩٤٠٠	٥٣٥٧٩٠٠	-	٧١٥٠٠	١,٣٢
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٢٠٣٣٩٠٠	٢٠٠٢٩٠٠	-	٣١٠٠٠	١,٥٢
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	١٠٧٥٩٤٠٠	١١١٩٧٨٠٠	٤٣٨٤٠٠	-	٤,٠٧
١٧	وزارة التصميم العام	٢٢١٧٤٠٠	٢٤٦٢٣٠٠	-	٥٥١٠٠	٢,٤٩
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٢٩٠٨٣٠٠	٣٦٠٣١٠٠	٦٩٤٨٠٠	-	٢٣,٨٩
١٩	وزارة السياحة	٦٦٠٥٩٠٠	٦٧٢٨٦٠٠	١٢٢٧٠٠	-	١,٨٦
٢٠	الديون المتوجبة الاداء	٤٣٧٤٦٣٠٠	٤٣٩٦٨٧٠٠	٢٢٢٤٠٠	-	٠,٥١
٢١	احتياطي الموازنة	٢٦٧١٤٣٥٠	٢٥٣٢٠٢٠٠	-	١٣٩٤١٥٠	٥,٢٢
المجموع العام		٤٨٣ ٣٠٧ ٣٠٠	٥١٠٨٧٦٠٠٠	٢٩٢١٨٧٠٠	٣١٥٠٠٠٠	٥,٧١
				١٦٥٠٠٠٠		
			الزيادة	٢٧٥٦٨٧٠٠		

جدول رقم ١٤
اعتمادات الجزء الثاني موزعة على الوزارات

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٦٩	مشروع موازنة عام ١٩٧٠	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	-	-	-
٦	وزارة الداخلية	٤٧٩٥١٠٠	٥١٥٣١٠٠	٣٥٨٠٠٠	-	٧,٤٧
٧	وزارة المالية	٣٧٥٠٠٠	٢٨٣٥٠٠	-	٩١٥٠٠	٢٤,٤٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣٣٩٩٨٠٠٠	٣٧٦٤٦٧٠٠	٣٦٤٨٧٠٠	-	١٠,٧٣
٩	وزارة التربية الوطنية	١٥٣٠٠٠٠	١٩٦٥٠٠٠	٤٣٥٠٠٠	-	٢٨,٤٣
١٠	وزارة الصحة العامة	١٥٣٠٠٠٠	١٨٢٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠	-	١٨,٩٥
١١	وزارة العمل والشؤون	٩٩٧٤١٠٠	١٠٢٥٧١٠٠	٢٨٣٠٠٠	-	٢,٨٤
١٢	وزارة الانباء	١٠٠٠٠	٩٥٠٠٠	٨٥٠٠٠	-	٠,٥٠
١٣	وزارة الاشغال العامة	٣٣٠٢٦٠٠٠	٣٧٧٣٦٠٠٠	٤٧١٠٠٠	-	١٤,٢٦
١٤	وزارة الزراعة	٧١٧٥٠٠٠	١٠٣٢٥٠٠٠	٣١٥٠٠٠٠	-	٤٣,٩٠
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٤١٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	-	٣٥٠٠٠	٨,٥٤
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	٥٢١٧٠٠	٢٧٦٦٠٠	-	١٤٥١٠٠	٢٧,٨١
١٧	وزارة التصميم العام	٢٠٠٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	-	٣٧,٥٠
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٤٣٠٥٠٠٠	٤٠٢١٠٠٠	-	٣٨٤٠٠٠	٦,٦٠
١٩	وزارة السياحة	٤٣٤٢٨٠٠	٥٢٩٥٠٠٠	٩٥٢٢٠٠	-	٢١,٩٣
المجموع العام		١٠٣٦٩٢٧٠٠	١١٧١٢٤٠٠٠	١٣٩٨٦٩٠٠	٥٥٥٦٠٠	١٢,٩٥
				٥٥٥٦٠٠		
			الزيادة	١٣٤٣١٣٠٠		

جدول رقم ١٥
اعتمادات الجزء الثالث موزعة على الوزارات

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٦٩	مشروع موازنة عام ١٩٧٠	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
٧	وزارة المالية	٨٠٠٠٠	-	-	٨٠٠٠٠٠	١٠٠,٠٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣٣٩٠٠٠٠٠	٣٣٩٠٠٠٠٠	-	-	-
٩	وزارة التربية الوطنية	٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	-	-	-
١٠	وزارة الصحة العامة	-	٣٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	-	١٠٠,٠٠
١٣	وزارة الاشغال العامة	٢٣٤٠٠٠٠٠	٣٨٩٥٠٠٠٠	١٥٥٥٠٠٠٠	-	٦٦,٤٥
١٤	وزارة الزراعة	٢٥٠٠٠٠٠	٢٧٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	-	١٠,٠٠
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٠٥٠٠٠٠٠	١٨٩٠٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠٠	-	٨٠,٠٠
المجموع العام		٧٣٦٠٠٠٠٠	١٠٠٥٠٠٠٠٠	٢٧٧٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٣٦,٥٥
				٨٠٠٠٠٠		
			الزيادة	٢٦٩٠٠٠٠٠		

جدول رقم ١٦

اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧٠ موزعة على الابواب مع نسبها المئوية

رقم الباب	اسم الباب	قيمة الاعتمادات	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	٨٦٦٠٠٠	٠,١٢٪
٢	مجلس النواب	٣٩٢٦٢٠٠	٠,٥٣٪
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٦٦٢٠٨٠٠	٣,٦٥٪
٤	وزارة العدل	١٣٠٩٩٩٠٠	١,٨٠٪
٥	وزارة الخارجية	٢٥٢١٣٥٠٠	٣,٤٦٪
٦	وزارة الداخلية	٥٥٣٨٠٥٠٠	٧,٦٠٪
٧	وزارة المالية	٢٢٥٢٣٠٠٠	٣,٠٩٪
٨	وزارة الدفاع الوطني	١٧١٧٦٤٣٠٠	٢٣,٥٨٪
٩	وزارة التربية الوطنية	١٢٣٥٩٥٢٠٠	١٦,٩٧٪
١٠	وزارة الصحة العامة	٢٦١١١٨٠٠	٣,٥٨٪
١١	وزارة العمل والشؤون	١٣٢٣٩٦٠٠	١,٨٢٪
١٢	وزارة الانباء	٦٦٣٥٣٠٠	٠,٩١٪
١٣	وزارة الاشغال العامة	٩٦٨٦٤٨٠٠	١٣,٣٠٪
١٤	وزارة الزراعة	١٨٤٣٢٩٠٠	٢,٥٣٪
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٢٣٧٧٩٠٠	٠,٣٣٪
١٦	وزارة البريد والبرق	١١٥٧٤٤٠٠	١,٥٩٪
١٧	وزارة التصميم العام	٢٤٣٧٣٠٠	٠,٣٣٪
١٨	وزارة الموارد المائية	٢٦٥٢٤١٠٠	٣,٦٤٪
١٩	وزارة السياحة	١٢٠٢٣٦٠٠	١,٦٥٪
٢٠	الديون المتوجبة الاداء	٤٣٩٦٨٧٠٠	٦,٠٤٪
٢١	احتياطي الموازنة	٢٥٣٢٠٢٠٠	٣,٤٨٪
المجموع		٧٢٨ ٥٠٠ ٠٠٠	١٠٠,٠٠٪

جدول رقم ١٧
اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧٠ موزعة على البنود والاجزاء
مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء

رقم البند	بيان النفقات		الاعتمادات والنسبة المئوية	
	اعتمادات البند	اعتمادات الجزء		
الجزء الاول - النفقات العادية				
١	المخصصات والرواتب والاجور	٢٨٥٩٣٦٧٠٠	٣٩,٢٥%	
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	٢٩٦٧٨٢٥٠	٤,٠٧%	
٣	لوازم ادارية	٢٦٥٨٦٨٥٠	٣,٦٥%	
٤	نفقات ادارية عامة	١٠٥١٩٨٠٠	١,٤٤%	
٥	الصيانة	٥٠٢٣٠٠٠	٠,٦٩%	
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١٤١٢١٣٠٠	١,٩٤%	
٧	مساهمات ومساعدات	٦٠٦٩٤٠٠٠	٨,٣٣%	
٨	نفقات متنوعة	٩٠٢٧٢٠٠٠	١,٢٤%	
٩	الديون المتوجبة الاداء	٤١٩٦٨٧٠٠	٥,٧٦%	
١٠	رديات	٢٠٠٠٠٠٠	٠,٢٨%	
١١	احكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٢٥٣٢٠٢٠٠	٣,٤٨%	٧٠,١٣%
الجزء الثاني - نفقات التجهيز والانشاء السنوية				
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	٣٥٦٧٣١٠٠	٤,٩٠%	
٢١	تجهيزات	٤٦٥٢٠٢٠٠	٦,٣٩%	
٢٢	انشاءات	١٧٤٠٠٠٠٠	٢,٣٩%	
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	١٧٥٣٠٧٠٠	٢,٤٠%	
٢٤	احكام قضائية ومصالحات	-	-	١٦,٠٨%
الجزء الثالث - نفقات التجهيز والانشاء الطويلة المدى				
قوانين البرامج		١٠٠٥٠٠٠٠٠	١٣,٧٩%	١٣,٧٩%
المجموع		٧٢٨٥٠٠٠٠٠		١٠٠,٠٠%

جدول رقم - ١٨ -

تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٧٠ بالمقارنة مع تقديرات واردات موازنة ١٩٦٩

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٦٨ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٩ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٠ ل.ل
الجزء الأول			
الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها			
الفصل الاول - الضرائب المباشرة			
- ضريبة الاملاك المبنية	٤٠٤٩٧٣٧٥	٤١٠٠٠٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠٠
- ضريبة الدخل	٦٢١٤٢٦٥٨	٦٦٠٠٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠٠٠
- رسوم الانتقال	٣٦٢٠٦٨٠	٤٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠
- رسوم على السيارات الخاصة	١٥٦٦٧٦٨٠	١٤٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
- رسوم الاحراج	١٢٤٤٤٤٧	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	١٢٢٠٥٢٨٤٠	١٢٥٧٠٠٠٠٠	١٣١٧٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع			
- الرسوم القضائية	٥٦٧٣٤١٣	٥٢٥٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠٠
- رسوم كتاب العدل	٦٩٨٠٩٦	٨٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠
- رسوم التسجيل	٢٣٢٣٨٠٥٦	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠
- رسوم الطوابع	٢٧٠٥١١٣٩	٢٨٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠
- رسوم السير	٣٩٤١٠٢٦	٣٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠
- رسوم الامن العام	١١٣٧٢٠٦	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
- الرسوم القنصلية	٢٢٥٦١٩٤	٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠
- رسم مغادرة الأراضي اللبنانية	-	٣٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٦٣٩٩٥١٣٠	٦٣٧٥٠٠٠٠٠	٧٣٥٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الاول	١٨٦٠٤٧٩٧٠	١٨٩٤٥٠٠٠٠٠	٢٠٥٢٠٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٦٨ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٩ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٠ ل.ل
الباب الثاني - الضرائب والرسوم غير المباشرة			
الفصل الاول - رسوم الاستهلاك			
١ - رسوم المواد الملتهبة	٥٨٤٢٥٢٤١	٦٥٠٠٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم المسكرات	١٧٠٣٥١١	٢٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الملح	٧٦٩٩٦	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٤ - رسوم التبغ والتبناك	٣٣٧٣١٦٦٦	٣٦٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الترابة	٤٨٧٨٤١٨	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
٦ - ضريبة الملاهي	١٧٥٠٤٤٨	١٧٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسم الداخلي على ورق اللعب	٤٢٥٧٨	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	١٠٠٦٠٨٨٥٨	١١٠٥٥٠٠٠٠	١١٣٦٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم الجمارك			
١ - رسوم الجمارك	١٧٧٦٢٧١٨٨	١٧٨٠٠٠٠٠٠	١٩٢٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٧٧٦٢٧١٨٨	١٧٨٠٠٠٠٠٠	١٩٢٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الثاني	٢٧٨٢٣٦٠٤٦	٢٨٨٥٥٠٠٠٠	٣٠٥٦٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٦٨ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٩ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٠ ل.ل
الباب الثالث - حاصلات املاك الدولة ومصالح الاستثمار			
الفصل الاول - حاصلات املاك الدولة			
١ - حاصلات املاك الدولة غير الغابات	٣٤٢٤٢٣	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	٣٤٢٤٢٣	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار			
١ - حاصلات البريد	٧٥٨٨٠٥٠	٨١٥٠٠٠٠	٨٢٥٠٠٠٠
٢ - حاصلات البرق	٧١٧٢٥٣٩	٦٥٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠
٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية	٢٨٣١١٤	٢٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
٤ - حاصلات مصلحة البارود والمتفجرات	٩٤٠١٣٢	٧٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
٥ - رسوم المنائر	٩٤٠٠٣٨	٨٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٦٩٢٣٨٧٣	١٦٤٠٠٠٠٠	١٨٨٥٠٠٠٠
مجموع الباب الثالث	١٧٢٦٦٢٩٦	١٦٧٥٠٠٠٠	١٩٢٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٦٨ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٩ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٠ ل.ل
الباب الرابع - إيرادات متفرقة			
الفصل الاول - إيرادات متفرقة			
١ - الحسومات التقاعدية	١٣٤٦٣٦٩١٢	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
٢ - إيرادات رئاسة الموانئ	١١٥٢٩٥٥	١٢٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠
٣ - غرامات واحكام نقدية	٥٠١١٩١٠	٥٥٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠
٤ - فوائد اموال	٢٧٣١٥٦٤	للكر	٣٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم المراهنات	١٥٤٩٧٦٧	١٧٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠
٦ - واردات دوائر الحجر الصحي	٦٨٣٨٠	٤٧٤٥٠٠	١٧٥٠٠٠
٧ - مدفوعات الشركات ذات الامتياز	٣٥٩١٥٢٠	٣٧٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠
٨ - مدفوعات شركات البترول	٣٤٢٦٩١٢٢	٣٥٠٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠٠
٩ - رسوم المطارات وايجار مطعم مطار بيروت الدولي	٤٨٣١٨٢٠	٥٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠
١٠ - إيرادات متفرقة	١٤٩٣٨٦٤١	١٤٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠
١١ - إيرادات كازينو لبنان	٥٠٠٠٠٠٠	٥٢٢٥٥٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠
١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية	١٦٩٩٧١٣	١٩٠٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠٠
١٣ - إيرادات من وفر موازنتي الحبوب والشمندر السكري والهاتف	-	-	٣٥٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	٨٣٨٠٩٣٠٤	٨٩٠٠٠٠٠٠٠	٩٥٢٧٥٠٠٠

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٦٨ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٩ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٠ ل.ل
الفصل الثاني - إيرادات لتسديد نفقات			
١ - إيرادات لتسديد نفقات	٦٩٣٥٢٨٢	٢٢٥٠٠٠٠	١٧٢٥٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٦٩٣٥٢٨٢	٢٢٥٠٠٠٠	١٧٢٥٠٠٠
الفصل الثالث - رديات			
١ - استردادات	٩٧٠٣٧٧	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثالث	٩٧٠٣٧٧	٩٢٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الرابع	٩١٧١٤٩٦٣	٩٢٢٥٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠٠
الباب الخامس - مأخوذات من مال لاحتياط			
الفصل الاول - مأخوذات من مال الاحتياط			
١ - مأخوذات لتغذية نفقات الموازنة	-	للمذكر	للمذكر
٢ - مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	-	للمذكر	للمذكر
الاجمال			
الباب الاول	١٨٦٠٤٧٩٧٠	١٨٩٤٥٠٠٠٠	٢٠٥٢٠٠٠٠٠
الباب الثاني	٢٧٨٢٣٦٠٤٦	٢٨٨٥٥٠٠٠٠	٣٠٥٠٠٠٠٠٠
الباب الثالث	١٧٢٦٦٢٩٦	١٦٧٥٠٠٠٠	١٩٢٠٠٠٠٠٠
الباب الرابع	٩١٧١٤٩٦٣	٩٢٢٥٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠٠٠
الباب الخامس	-	للمذكر	للمذكر
مجموع الجزء الاول	٥٧٣٢٦٥٢٧٥	٥٨٧٠٠٠٠٠٠	٦٢٨٠٠٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٦٨ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٦٩ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٠ ل.ل
الجزء الثاني			
باب وحيد - واردات استثنائية			
الفصل الاول - مأخوذات من مال الاحتياط	-	-	-
مجموع الفصل الاول	-	-	-
الفصل الثاني - واردات استثنائية (مختلفة)			
١ - واردات ناتجة عن قروض او عن موارد جديدة	-	٧٣٦٠٠٠٠٠	١٠٠٥٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	-	٧٣٦٠٠٠٠٠	١٠٠٥٠٠٠٠٠
الاجمال العام			
الجزء الاول	٥٧٣٢٦٥٢٧٥	٥٨٧٠٠٠٠٠٠	٦٢٨٠٠٠٠٠٠
الجزء الثاني	-	٧٣٦٠٠٠٠٠	١٠٠٥٠٠٠٠٠
مجموع العام	٥٧٣٢٦٥٢٧٥	٦٦٠٦٠٠٠٠٠	٧٢٨٥٠٠٠٠٠

* ان واردات القروض المقبوضة لا تظهر في حساب الموازنة بل في حسابات خزينة خاصة تفتح لهذه الغاية عملا بالمادة ١٦ من قانون موازنة ١٩٦٩

جدول رقم ١٩
تطور الموازنة العامة ١٩٦٣ - ١٩٧٠ (بالليرات اللبنانية)

السنة	أرقام الموازنة العامة	الواردات الفعلية ^(١)	النفقات	الفرق بين الواردات والنفقات	
				زيادة	نقصان
١٩٦٣	٤٢٥٤٠٠٠٠٠	٤١٢٦٥٦٦٨٠	٤٣٠٢٨٤٧٥٠	-	١٧٦٢٨٠٧٠
١٩٦٤	٤٧٦٤٠٠٠٠٠	٤٤٥٣٨٠٩١٦	٤٧٣٠١٦٨٨١	-	٢٧٦٢٨٠٧٠
١٩٦٥	٥١٤٧٩٠٠٠٠	٤٨٤٩٣٤٤٥٦	٥٢٦١٧٢٨٢٣	-	٤١٢٣٨٣٦٦
١٩٦٦	٥٩٠٧٣٥٠٠٠	٥٥٠٧٧٩٥٤٢	٥٤٧٦٥٤١١٥	٣١٢٥٤٢٧	-
١٩٦٧	٦٣٢٨٨١٠٠٠	٥٣٣٤٧٣٦٢٩	٥٩١٤١١٨٢٩	-	٥٧٩٣٨٢٠٠
١٩٦٨	٦٤٨٥٠٠٠٠٠	٥٧٣٢٦٥٢٧٥	٦٠٢٩٩٦٧٤٨	-	٢٩٧٣١٤٧٣
١٩٦٩	٦٦٠٦٠٠٠٠٠				
مشروع ١٩٧٠	٧٢٨٥٠٠٠٠٠٠				

(١) بدون الماخوذات من مال الاحتياط

جدول رقم ٢٠
تطور الواردات الرئيسية المحصلة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ (الموازنة العامة)
(بالليرات اللبنانية)

السنة	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	الضرائب والرسوم غير المباشرة	حاصلات واملاك الدولة ومصالح الاستثمار	واردات متفرقة	الاجمال
١٩٦٣	١٠٩٥٦٣٤١٥	٢١٢٠٣٦٣٠٤	١١٤٥٦٥٨٩	٧٩٦٠٠٣٧٢	٤١٢٦٥٦٦٨٠
١٩٦٤	١٢٦٨٤٨٩٨١	٢٢٦١٨٨٨٢٧	١٢٠٦٩٩٦٢	٨٠٢٧٣١٤٦	٤٤٥٣٨٠٩١٦
١٩٦٥	١٤٣٨٨٠٨٠٩	٢٤٦٢٢٤٧٠٤	١٣٣٠٦٦٥٤	٨١٥٢٢٢٨٩	٤٨٤٩٣٤٤٥٦
١٩٦٦	١٥٧٨٠٢٠٨٤	٢٧١٤٦٩٨٢٦	١٤٥٢١٧١٥	١٠٧١٨٥٩١٧	٥٥٠٧٧٩٥٤٢
١٩٦٧	١٦٤٧٧٤٤٦٣	٢٤٧٠٣٥٤١٥	١٥١١٢٧٢٤	١٠٦٥٥١٠٢٧	٥٣٣٤٧٣٦٢٩
١٩٦٨	١٨٧٢٢٨٩٩٥	٢٧٨٢٣٦٠٤٥	١٧٢٦٦٢٩٧	٩٠٥٣٣٩٣٨	٥٧٣٢٦٥٢٧٥

جدول رقم ٢١
تطور اهم انواع الوردات ١٩٦٣ - ١٩٦٩ (الموازنة العامة)
(بملايين الليرات)

نوع الواردات	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
ضريبة الاملاك المبنية	٢١,٠٣٧	٢٦,٤٢٨	٢٩,١٦٥	٣١,٦٩١	٣٤,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٤١,٠٠٠
ضريبة الدخل	٣٧,٧٨٤	٤٣,٢١٦	٥٢,٠٤٦	٥٨,٦٩٤	٦٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٦٦,٠٠٠
رسوم على السيارات الخاصة	٨٠,٢٤٧	١٠,٦٧٥	١١,١٣٩	١١,٢٧٨	١٤,٢٠٠	١٤,٢٠٠	١٤,٠٠
رسوم التسجيل	١٧,٦٢٩	١٨,٢١٣	٢٠,٧٥٢	٢٤,٣٤٠	٢٢,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
رسوم الطوابع	١٣,٥٣٢	١٤,٩٢٤	١٦,٤٥٦	١٧,٩٢٦	١٧,٥٠٠	٢٨,٢٥٠	٢٨,٠٠
رسوم المواد الملتهبة	٤٣,٠١٢	٤٤,٥٣٣	٤٦,١٩٩	٥٢,٢٥٦	٥٢,٠٠٠	٥٤,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
رسوم التبغ والتبناك	٣١,٤٠٤	٢٦,٧٢٥	٢٦,١٠١	٢٨,٢٥٧	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٣٦,٠٠٠
رسوم الجمارك	١٣٠,٧٣٨	١٤٥,٦٢٦	١٦٤,٠٤٦	١٧٦,٣٣٤	٢٠٠,٠٠٠	١٧٨,٢٥٠	١٧٨,٠٠٠
مدفوعات شركات البترول	٢٥,١٦٤	٢٥,٢٧٦	٢٩,٣٨٧	٣٠,٦٦٢	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠

جدول رقم ٢٢

تطور النفقات العامة تبعاً لآبواب الموازنة ١٩٦٣ - ١٩٦٨

١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	الآبواب
٨٩٣	٨٦٧	٨٥٣	٨٠٢	٦٥٩	٥٤٩	رئاسة الجمهورية
٤١٥١	٤٣٢٨	٤١٢٠	٤٠٧٧	٢٧٨٠	٢٨٨٦	مجلس النواب
٢٥٨٦٤	٢٤١١٥	١٣٠٩٨	١٣٣٨٣	٩٦١٨	٧٤٣١	رئاسة مجلس الوزراء
١٠٣٣٥	١٠٨٠٦	٩٩٨٥	٩٩٨٦	٨٩٠٦	٨٣٦١	وزارة العدل
١٥٨٠٣	٢٦٨٣٩	٢٢٣٣٩٣	٢٠٠٤٣	١٢٦٨٩	١١٥١٨	وزارة الخارجية والمغتربين
٥٣٨١٥	٤٨٥٧٩	٤٤٧٩٧	٤٣٣٧٥	٤٢٩٦٥	٣٦٣٩١	وزارة الداخلية
٢٠٩٢٨	٢١١٦٢	٢٠٢٦١	١٩٥٣٤	١٨٤٨٤	١٦٢١٧	وزارة المالية
١٢٧٠٩١	١٢١٨٧٧	١٠٥٨٦٧	٩٠٠٧٦	٧٦٦٢٥	٦٨٨٥٣	وزارة الدفاع الوطني
٩٥٢٤٨	٩٠٨٣٩	٨٢٠٢٢	٧٨٦٦٧	٥٩٤٥١	٥٥٧٠٨	وزارة التربية الوطنية
٢١٥٥٥	٢٠٧٢٦	١٩١٥٨	١٦٥٩٣	١٣٧٠٣	١٣٧٥٨	وزارة الصحة العامة
١٤١٦٢	١٢١٣٧	١٨٣٩٠	٢١١٤٤	١٢٧٠٣	٨٣٥٩	وزارة العمل والشؤون
٦٨٢٥	٦٠٢٤	١٠٨٣٦	١٢٣١٧	٩٦٧٩	٨٦٩٢	وزارة الانباء
١٠٢١١٩	٩٦٤٨٤	١٣٣٤٩٩	١٣٧٨٣٤	١٤٣٣٣٢	١٥٠٩٥٣	وزارة الاشغال العامة
١٦٢١٣	١٦٧٢٧	١٦٢٣٤	١٣٥١١	١٥٤٧٥	٨٤٣٢	وزارة الزراعة
٢٣٩٨	٢٤١٢	٢٠٩٨	٦٢٤١	١٠٧٥٣	٢٢٥٣	وزارة الاقتصاد الوطني
١٠١٩٠	١٠٦٣٣	٩٣٧٦	٩٢٢٩	٨٢٣٤	٧٢٠٩	وزارة البريد والبرق والهاتف
٢١١٨	٢٠١١	٢١٦٥	٢٢٤٨	٢٤١٠	٢٩٩٩	وزارة التصميم العام
٢٦٣٨٦	٣١٤٣٥	-	-	-	-	وزارة الموارد المائية والكهربائية
١٤٧٦٢	١٣٩٩٨	-	-	-	-	وزارة السياحة
٣٢١٣٨	٢٩٤١٣	٣٢٥٠٢	٢٧١١٢	٢٤٥٥٠	١٩٧١٥	الديون المتوجبة الاداء
-	-	-	-	-	-	احتياطي لنفقات طارئة
٦٠٢٩٩٧	٥٩١٤١٢	٥٤٧٦٥٤	٥٢٦١٧٢	٤٧٣٠١٦	٤٣٠٢٨٤	المجموع العام

جدول رقم ٢٣
تطور الموازنات الملحقه ١٩٦٣ - ١٩٦٨

١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	الادارات
الهاتف						
٥٥١٥٥٣٣٠	٤٧٧٠٠٤٦٥	٤٧٨١٠٦٦٦	٣٨٨٣٢٣٢٩	٣٤٢١٣٣٥٨	٢٩٧٠٧٩٦٧	الواردات الفعلية ^(١)
٢٨٩٧٤٥٨١	٢٨٧٣٣٩٨٩	٢٧٩٦١٦٣٣	٢٦٨٦٦٤٤٦	٢٢٠٣٥٤٢٣	١٨٧٣٣٦٢٤	النفقات الفعلية
٢٦١٨٠٧٤٩	١٨٩٦٦٤٧٦	١٩٨٤٩٠٣٣	١١٩٦٥٨٨٣	١٢١٧٧٩٣٥	١٠٩٧٤٣٤٣	زيادة
-	-	-	-	-	-	نقصان
اليانصيب الوطني						
١٧٤٣٠٤٧٠	١٧٤٦١٠٢٢٢	١٥٣٥٣٣٨٩	١٢٤٩٥٧٧٠	١٣٢٨١١٠٤	١٢١٠٧٧٥٣	الواردات الفعلية
١٥٩٢٢٦١٣	١٥٤٧٧٤٥٥	١٤٨٠٧٧٧٨	١٢٧٤٥٥٥٥	١٣٠٧٧٨٣٣	١١٢٣٥٨٨٢	النفقات الفعلية
١٥٠٧٨٥٧	١٩٨٢٧٦٧	٥٤٥٦١١	-	٢٠٣٢٧١	٨٧١٨٧١	زيادة
-	-	-	٢٤٩٧٨٥	-	-	نقصان
مكتب الحبوب والشمندر السكري						
١٧٨٥٧٢١٢	١٣٤٠٨٩٣١	٤٦٨٤٢٦٧	٦٥٠٦٢٢٧	٤٨١٧٦٨٣	٥١٣١٦٩٣	الواردات الفعلية
٩٠٣٩٣٧٥	٢٠٣٨٢٧٣	٢٠٩٦٧٢٦	٥٨٩٢٠٧٣	٢٨٧٩١٢٠	٧٥٨٤٠٩٣	النفقات الفعلية
٨٨١٧٨٣٧	١١٣٧٠٦٥٨	٢٥٨٧٥٤١	٦١٤١٥٤	١٩٣٨٥٦٣	-	زيادة
-	-	-	-	-	٣٤٥٢٤٠٠	النقصان
الجامعة اللبنانية						
٩٢٦٩٩٩٦	٨٩٤٧٦٣٨	٨١٤٣٠١٠	٦٥٧٥٦٦٥	٥٣١٥٠٣٩	٤٠٨٢٥٤٠	الواردات الفعلية
٦٣٤٨٨٩٧	٦٠٠٩٥٦٥	٤٢٤٩٤٨٤	٣٣١٠٢٤٩	٢٥٦٣٨٩٤	٢٣٨٢٧٨٩	النفقات الفعلية
٢٩٢١٠٩٩	٢٩٣٨٠٧٣	٣٨٩٣٥٢٦	٣٢٦٥٤١٦	٢٧٥١١٤٥	١٦٩٩٧٥١	الزيادة
-	-	-	-	-	-	النقصان

(١) بما فيها الماخوذات من مال الاحتياط

جدول رقم ٢٤

تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمصالح المستقلة لعام ١٩٦٨

النفقات					الواردات					اسم المصلحة	
اجمالها	اقتصادي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية	ادارية	اجمالها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداً في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة		ذاتية
المصالح الاستثمارية											
٨١٧٦١١٢٤	٧٥٧٩٠٢١	-	٢٢٣٤٧٢٥٩	٣١٩٤٤٦١١	١٩٨٩٠٢٣٣	٨١٧٦١١٢٤	-	-	١٠٦٤٩٩٤٠	٧١١١١١٨٤	كهرباء لبنان
٢١٠٨٠٣٨٦	-	٧٥٤١٠٨٢	٧٨٩١٠٧٨	٧٥١٤٨٠	٤٨٩٦٧٤٦	٢١٠٨٠٣٨٦	١١٨٨٢١٥	٤٠٠٠٠٠	٩٠٥٨٤٦٠	١٠٤٣٣٧١١	الخطاني
٢٥٣٧٧٦٦٩	-	١٢٠٠٠٠٠	٤٢٦٨٤٩	٢١٥٥٣٧٨٥	٢١٩٧٠٣٥	٢٥٣٧٧٦٦٩	-	١٤٩٥٨٢٦٢	١٦٩٥١٨	١٠٢٤٩٨٨٩	سكك الحديد والنقل المشترك
٩٧٧٩٥٤٢	٥٨٧٤٠٠	-	٣٣١٤٣٠٣	٢٢١٧٤١٤	٣٦٦٠٤٢٥	٩٧٧٩٥٤٢	-	-	٢١٧٢٣١	٩٥٦٢٣١١	مياه بيروت
٧٣٩٥٠٣٧	-	٦٠٠٠٠٠٠	٢٤٨٦	١٤٨٥٨٦	١٢٤٣٩٦٥	٨٤٠٣٣٦٤	٦٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	-	١٤٠٣٣٦٤	مكتب الفاكهة اللبنانية
١٠٥٧٩٤٥	٤٠٠٠٠٠	-	٢٩١٦٥	٧٨٤٩٢٦	٢٠٣٨٥٤	١٠٥٧٩٤٥	-	٣٥٠٠٠٠	٤٣٣١٨٦	٥٧٤٧٥٩	مكتب الحرير
١٥٩٥١٨٠	-	٢٥٠٠٠٠	٣٢٦٠٩١	٤٣٦٨٣٨	٥٨٢٥١	١٥٩٥١٨٠	-	-	٢٥٦٨٩١	١٣٣٨٦٨٩	مياه عين الدلبة
١٢٤٢٠٧٠	٩٠٢٣٧	-	٢١٩٨٢١	٩١١٨٥	٨٤٠٨٢٧	١٣٠٩٦٧٣	-	-	-	١٣٠٩٦٧٣	مياه طرابلس
١٣١٥٤٣٨	٦٠٠٠٠	-	٣٢٢٢٩	٢٦١٣٩١	٩٦١١٨٨	١٣١٥٤٣٨	-	-	٥٠٢٢٠	١٢٦٥٢١٨	مياه الباروك
٦٥١٠٠٢	٣٨٠٠٠	-	١٠٠٧٤	٢٤٥١٩٣	٣٥٧٧٣٥	٦٦٠٣٣٤	-	-	-	٦٦٠٣٣٤	مياه المتن
٥٠٥٧٧٠	٢٠٣٧٦	-	١٨٤٩٧	٤٦٠٦٩	٤٢٠٨٢٨	٥٠٥٧٧٠	-	-	٢٣١٨٢	٤٨٢٥٨٨	مياه كسروان والفتح
٣٤٧٤٦٠	-	-	٢٥٢٠٩	٣٠٨١	٣١٩١٧٠	٤٣٦٤٨٨	-	٣٠٠٠٠٠	-	١٣٦٤٨٨	مياه جبل عامل
٣٩٤٨٤٦	-	٧٥٠	١١٩٩٢	٩٣١٠٤	٢٨٩٠١٨	٤٤٦٥٠٤	-	-	-	٤٤٦٥٠٤	مياه صور ومضائقها
٤٤٤٩٥٠	-	-	١٨١١٣٠	٥٧٤٦٠	٣٠٦٣٥٩	٤٤٤٩٥٠	-	-	٧٠٨٢٤	٣٧٤١٢٦	مياه صيدا

النفقات					الواردات					اسم المصلحة	
اجماها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية	ادارية	اجماها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة		ذاتية
٢٩٥٧١١	-	-	٣٧٦١٩	٢٥٤٤٠	٢٣٢٦٥٢	٣٠٤٠٢٤	-	-	-	٣٠٤٠٢٤	مياه رحلة وجوارها
٤٢٧٨٥٠	-	-	٧٧١٠٠	٦٧٨٤٤	٧٨٢٩٠٦	٥١٧٠١٨	-	-	-	٥١٧٠١٨	ري القاسمية ورأس العين
٥٦٧٣٤٦	-	-	٣٠٣٢٦٢	٦٣٤٦٧	٢٠٠٦١٧	٦٠٥٣٩٢	-	-	-	٦٠٥٣٩٢	استثمار مرفأ طرابلس
٣٢٨٧٤٧	-	-	١٩٩٦٠	٤٢٣٠٧	٢٦٦٤٨٠	٣٥٦٩٦٠	-	٢٢٠٠٠٠	-	١٣٦٩٦٠	المدينة الرياضية
٤٤٩٣٣٥	-	-	٤٧٥٤٨	-	٤٠١٧٨٧	١٠٠٠٣٦٥	-	١٠٠٠٠٠٠	-	٣٦٥	مكتب الانتاج الحيواني
المصالح غير الاستثمارية											
٢١٧٦٥٠٧٠	-	٥٦٠٠٠٠٠	٧٦٩٧٣٩٢	٦٠٩٨٧٩٢	٢٣٦٨٨٨٦	٢٤٤٥٥٤٦٢	-	-	-	٢٤٤٥٥٤٦٢	التعمير
١٣٢١٤٢٨٥	-	-	٥٣٠٩٤٣	١٠٨٩٥٤٥٨	١٧٨٧٨٨٤	١٣٢١٤٢٨٥	-	١٢٠٣٠٠٠٠	١٠٤٩٢٤٧	١٣٥٠٣٨	الامعاش الاجتماعي
٤٠٤٥١٦٩	-	-	٩٣١١٢٢	٥٧٢٩٠٦	٢٥٤١١٤١	٤٠٤٥١٦٩	-	٣٠٠٠٠٠٠	٧٧٨٠٠٠	٢٦٧١٦٩	الابحاث العلمية الزراعية
١٩٤٠٤١٩٥٠	٨٤١٥٠٣٤	٢٠٥٥١٨٣٢	٤٤٤٨١١٣٠	٧٦٤٠١٣٣٧	٤٤١٥٢٦١٧	١٩٨٦٦٨٠٤٢	٧١٨٨٢١٥	٣٣٢٥٨٢٦٢	٢٢٤٥٦٦٩٩	١٣٥٧٦٤٨٦٦	المجموع العام

جدول رقم ٢٥
تقديرات واردات ونفقات المصالح المستقلة لعام ١٩٦٩

النفقات					الواردات					اسم المصلحة	
اجماليها	اجتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية	ادارية	اجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة		ذاتية
المصالح الاستثمارية											
٨١٤٠٦٩٠٠	-	-	٢١٨٢١٠٠٠	٣٨٢٠٢٥٠	٢١٣٨٣٦٥٠	٨١٤٠٦٩٠٠	-	-	٦٧٦٩٠٠	٨٠٧٣٠٠٠٠	كهرباء لبنان
٢٦٢٥١٠٠٠	-	٤٢٠٠٠٠٠	٣٧٤٥٠٠٠	٨٦٨٠٠٠	١٧٤٣٨٠٠٠	٢٦٢٥١٠٠٠	٥٤٠٠٠٠٠	-	-	٢٠٨٥١٠٠٠	الليطاني
٢٥٣٢٦٤٠٠	-	١٢٠٠٠٠٠	٧٤٧٠٠٠	٢٣١٢٩٧٦٠	٢٤٩٦٤٠	٢٥٣٢٦٤٠٠	-	١٥٠٠٠٠٠٠	-	١٠٣٢٦٤٠٠	سكك الحديد والنقل المشترك
٩٦١٩٢٠٠	٦٠٠٠٠٠	-	٢٣٠٠٠٠	٣٢٢٤٩٠٠	٥٥٦٤٣٠٠	٩٦١٩٢٠٠	-	-	-	٩٦١٩٢٠٠	مياه بيروت
٦١٩٥٢٠٠	-	١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٩٥١١٧٥	١٢١٩٠٣٥	٦١٩٥٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٨٠٩٢٠٠	٣٨٨٦٠٠٠	مكتب الفاكهة اللبنانية
١٤٥٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	-	٨٩٠٠٠	١٠٥٤٢٠٠	٣٧٦٨٠٠	١٤٥٤٠٠٠	-	٤٥٠٠٠٠	-	١٠٠٤٠٠٠	مكتب الحرير
١٨٠٠٠٠٠	-	٢٥٠٠٠٠	-	٦٠٥٠٠٠	٩٤٩٥٠٠	١٨٠٠٠٠٠	-	-	-	١٨٠٠٠٠٠	مياه عين الدلبة
١٣٧١٠٠٠	١٠٨٣٨٠	-	٤٨٦٠٠	٢٥٨٥٥٦	٩٥٥٤٦٤	١٣٧١٠٠٠	-	-	٣٦٠٠٠	١٣٣٥٠٠٠	مياه طرابلس
١٥٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	-	١٦٠٠٠	٢٤٢٦٥٠	١١٧١٣٥٠	١٥٥٠٠٠٠	-	-	-	١٥٥٠٠٠٠	مياه الباروك
٧٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	-	-	٢٤٦٢٠٠	٤١٣٨٠٠	٧٠٠٠٠٠	-	-	-	٧٠٠٠٠٠	مياه المتن
٦٥١٠٠٠	١٥٠٠٠	-	١٧٠٠	٢٢٢٣٥٧	٤١١٩٤٣	٦٥١٠٠٠	-	-	-	٦٥١٠٠٠	مياه كسروان والفتح
٦٤٢٥٠٠	-	-	٧٥٠٠	٢٤٤٢٥٠	٣٩٠٧٥	٦٤٢٥٠٠	-	٣٠٠٠٠٠	-	٣٤٢٥٠٠	مياه جبل عامل
٦٣٨٣٥٠	١٠٠٠٠	٢٥٢٥٠	٢٦٨٧٠	٢٥٤٥٥٠	٣٣١٦٨٠	٦٣٨٣٥٠	-	-	١٨٧٢٠٠	٤٥١١٥٠	مياه صور ومضيقاتها
٣٨٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	-	١٢٧٠٠	٧٩٠٠٠	٢٤٣٣٠٠	٣٨٥٠٠٠	-	-	-	٣٨٥٠٠٠	مياه صيدا

النفقات					الواردات					اسم المصلحة	
اجماليها	اجتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية	ادارية	اجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة		ذاتية
٣١٠٠٠٠	-	-	١٥٥٠٠	٢٨٩٠٠	٢٦٥٦٠٠	٣١٠٠٠٠	-	-	-	٣١٠٠٠٠	مياه زحلة وجوارها
٥٨٥٠٠٠	-	-	١٥٠٠٠٠	٦٦٠٠٠	٣٦٩٠٠٠	٥٨٥٠٠٠	-	-	-	٥٨٥٠٠٠	ري القاسمية ورأس العين
٦٠٠٠٠٠	١٢٣٤٦٩	-	٣٠٠٠	١١٤٢٢٨	٣٦٠٣٠٣	٦٠٠٠٠٠	-	-	-	٦٠٠٠٠٠	استثمار مرفأ طرابلس
٣٤٥٠٠٠	-	-	٥٠٠٠	٦٨٩٠٠	٢٧١١٠٠	٣٤٥٠٠٠	-	٢٢٠٠٠٠	-	١٢٥٠٠٠	المدينة الرياضية
١٥٠٠٠٠٠	-	-	٥٤٢٠٠٠	١٢٢٤٢٠	٨٣٥٥٨٠	١٥٠٠٠٠٠	-	١١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	-	مكتب الانتاج الحيواني
المصالح غير الاستثمارية											
٤٦٩٥٠٠	٣٠٠٠٠٠	-	٥٠٠٠	٦٤٥٠٠	٣٧٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-	٢٣٠٠٠٠٠٠٠	التعمير
١٢٧٢٥٤٧٤	-	٢٠٠٠٠٠٠٠	٨٢٦٢٠٠٠	-	٢٤٦٣٤٧٤	١٣٦٤٥٣٣٦	-	١١١١١٠٠٠	٢٣٦٦١٤٧	٢١٨٠٨٩	الانفاش الاجتماعي
١٣٦٤٥٢٣٦	-	-	-	١١٧١٠٦٠٦	١٩٣٤٦٣٠	٤٠٢١٠٠٠٠	-	٣٠٠٠٠٠٠٠	٧٦٩٠٠٠٠	٢٥٢٠٠٠٠	الابحاث العلمية الزراعية
١٩٢١٩١٧٦٠	١١٣٠٨٤٩	٨٦٧٥٢٥٠	٣٦٠٢٠٥٢٠	٨٥٣١٢٩٠٢	٦١٠٥٢٣٣٩	٢٠٢٤٦٢٧٨٦	٦٤٠٠٠٠٠٠	٣١٦٨١٠٠٠٠	٥١٩٤٤٤٧	١٥٩١٩٠٨٣٩	المجموع العام

فذلكة موازنة العام ١٩٧١(*)

قدمت الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع موازنة ١٩٧١ للدرس والإقرار.

ويتناول المشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة ويمثل مجموع المشاريع والمقترحات التي تقدمت بها مختلف الوزارات كما عدلتها ونسقتها وزارة المالية بالتشاور مع كل من الوزارات المعنية ووزارة التصميم العام.

بلغت أرقام مشروع الموازنة العامة ومشاريع الموازنات الملحقة حوالي ٨١٧,٢ مليون ليرة لبنانية مقابل حوالي ٨٢٩,٦ في عام ١٩٧٠ أي بزيادة قدرها ٤١,٦ مليون ليرة. منها ٣٧,٤ في الموازنة العامة و ٤,٢ في الموازنات الملحقة باستثناء موازنة الجامعة اللبنانية التي أصبحت مستقلة. وتبلغ نسبة الزيادة بالمقابل مع موازنة العام الماضي ٥ بالمئة.

ان هذه الأرقام لا تعكس مبالغ الإنفاق العام لسنة ١٩٧٠ بواقعها الصحيح. ذلك أن هناك اعتمادات مدورة من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ١٩٧٠ بلغت حوالي ٣٤٠ مليون ليرة (موازنة عامة وموازنات ملحقة) في حين بلغت الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٦٩ (٣٤٠,٦) مليون ليرة. ويتضح من هذه الأرقام انه من الممكن ان يزيد الإنفاق الفعلي خلال العام ١٩٧١ عن أرقام المشروع المبينة أعلاه وذلك بالنظر لمقدار الاعتمادات الضخمة التي يتوقع تدويرها من سنة ١٩٧٠ لسنة ١٩٧١.

لذلك وبالرغم من عدم توفر إحصاءات صحيحة، عن مجموع الإنفاق الوطني يمكن القول أن نسبة الإنفاق العام إلى الإنفاق الوطني ستكون مرتفعة بحيث تقارب العشرين بالمئة، وبالتالي فلا بد وأن يكون لإنفاق القطاع العام بهذا المقدار ولطرق تمويله تأثير هام بالاقتصاد الوطني. ويتوقف مدى هذا التأثير وشكله على التطورات والاتجاهات الهامة التي يشهدها اقتصادنا. فمن المفيد إذاً أن نتعرف بإيجاز إلى هذه التطورات والاتجاهات الاقتصادية والمالية من محلية وعالمية التي شهدتها وتشهدها السنة الحالية والتي تتأثر بها نشاطاتنا الاقتصادية.

(*) النص الأساسي.

أولاً - الوضع الاقتصادي والمالي العالمي

ان أفضل طريقة لإيجاز التطور الاقتصادي العالمي في عام من الأعوام هي تتبع تطورات المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تتلخص بثلاث هي: أولاً: حجم سكان العالم ثانياً: حجم الإنتاج العالمي، وثالثاً: حجم المبادلات التجارية العالمية. وقد درج الاقتصاديون المعنيون بهذا الحقل إلى تقسيم دول العالم إلى ثلاث فئات كبيرة هي: البلدان النامية والبلدان المتطورة والبلدان الاشتراكية، أي البلدان ذات الاقتصاد الموجه وذلك لزيادة الإيضاح وللمقارنة بين هذه الفئات التي تواجه كل منها صعوبات تختلف عن تلك التي تواجه الفئتين الأخرين. وفيما يلي جدول مختصر بالاتجاهات الاقتصادية الأساسية في العالم لسنة ١٩٦٩.

جدول رقم ١

ملخص للاتجاهات الاقتصادية الأساسية في العالم لسنة ١٩٦٩

المجموع العالمي	البلدان الاشتراكية	البلدان المتطورة	البلدان النامية	
١ - المبالغ				
عدد السكان (مليون)				
٢,٧٤٦	٣٤٢	٧٤٨	١,٦٥٦	١٩٦٩
٥٣	٣	٨	٤٢	الزيادة ١٩٦٨ - ١٩٦٩
الناتج الوطني القائم (مليار دولار (جاري +)				
٢,٦٨٤	٤١١	١,٩٤٥	٣٢٨	١٩٦٩
٢٢٤	٢٣	١٧٢	٢٩	الزيادة ١٩٦٨ - ١٩٦٩
الناتج الوطني القائم للفرد (دولار) (حقيقي +)				
٩٤١	١,٢٠١	٢,٤٨٧	١٩٢	١٩٦٩
٢٨	٥٦	٩١	٧	الزيادة ١٩٦٨ - ١٩٦٩
الصادرات (مليار دولار)				
٢٧١,٥	٢٩,٥	١٩٣,٤	٤٨,٦	١٩٦٩
٣٢,٤	٢,٥	٢٥,٣	٤,٦	الزيادة ١٩٦٨ - ١٩٦٩

المجموع العالمي	البلدان (أ) الاشتراكية	البلدان المتطوّرة	البلدان النامية	
٢ - معدلات النمو (%)				
٢,٢	١,١	١,٢	٢,٥	عدد السكان (١٩٦٨ - ١٩٦٩)
الناتج الوطني القائم (حقيقي +)				
٥,٦	٦,٨	٥,٤	٥,٧ (ب)	١٩٦٨ - ١٩٦٩
٣,٤	٥,٦	٤,٢	٣,٨	١٩٦٨ - ١٩٦٩
الناتج الوطني الحقيقي للفرد +				
٣,٤	٥,٦	٤,٢	٣,١ (ج)	١٩٦٨ - ١٩٦٩
٣,١	٤,٨	٣,٨	٣,٨	١٩٦٨ - ١٩٦٩
الصادرات :				
٨,١	٧,٦	٨,٨	٦,١	١٩٥٨ - ١٩٦٠
١٣,٦	٩,٣	١٥,١	١٠,٥	١٩٦٨ - ١٩٦٩
٣ - الحصة المئوية من المجموع العالمي / عدد السكان				
١٠٠,٠	١٢,٥	٢٧,٢	٦٠,٣	١٩٦٩
١٠٠,٠	٦,٢	١٥,٣	٧٨,٥	الزيادة ١٩٦٨ - ١٩٦٩
١٠٠,٠	١٥,٣	٧٢,٥	١٢,٢	الناتج الوطني القائم (١٩٦٩ +)
الصادرات :				
١٠٠,٠	١١,٧	٦٧,٠	٢١,٣	١٩٦٨
١٠٠,٠	١٠,٩	٧١,٢	١٧,٩	١٩٦٩
١٠٠,٠	٧,٧	٧٨,١	١٤,٢	الزيادة ١٩٦٨ - ١٩٦٩

* ان الاحصاءات عن الناتج الوطني القائم لسنة ١٩٦٩ اعتمدت على أرقام وتقديرات تقريبية للزيادات ١٩٦٨ - ١٩٦٩ .
 (أ) تشمل البلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية فقط (والاتحاد السوفياتي) باستثناء إحصاءات الصادرات التي تشمل أيضاً
 البلدان الاشتراكية الآسيوية .
 (ب) ٥,١ في حال استثناء ليبيا
 (ج) ٢,٤ في حال استثناء ليبيا .
 المصدر : Trade and development board 10th series, Geneva, 26 August 1970 item 6 of provisional
 Agenda

في عام ١٩٦٩ زاد سكان العالم (ما عدا الصين الشعبية) ٥٣ مليون نسمة منها ٤٢ مليوناً في البلدان النامية و ٨ ملايين في البلدان المتطورة و ٣ ملايين في البلدان الاشتراكية . وقد توزعت هذه الزيادة على الفئات الثلاث بنسبة ٦٠٪ للبلدان النامية و ٢٧٪ للبلدان المتطورة و ١٣٪ للبلدان الاشتراكية وكانت نسبة زيادة السكان في البلدان النامية أكثر من ضعفي هذه النسبة في البلدان الأخرى إذ بلغت ٢,٥٪ يقابلها ١,٢٪ تقريباً في البلدان المتطورة والبلدان الاشتراكية .

وقد زاد الناتج الوطني القائم بمبلغ ٢٢٤ مليار دولار أصاب الدول النامية منها ٢٩ ملياراً والدول المتطورة ذات الاقتصاد الحر ١٧٢ ملياراً والدول الاشتراكية ٢٣ ملياراً . أما الناتج الوطني القائم للفرد فقد بلغ ١٩٢ دولاراً في البلدان النامية أي بزيادة ٧ دولارات عن سنة ١٩٦٨ ، و ٢٤٨٧ دولاراً في البلدان المتطورة أي بزيادة ٩١ دولاراً عن سنة ١٩٦٨ و ١٢٠١ دولار في البلدان الاشتراكية أي بزيادة ٥٦ دولاراً عن سنة ١٩٦٨ .

أما حجم الصادرات العالمية فبلغ ٢٧٢ مليار دولار في سنة ١٩٦٩ أي بزيادة قدرها ٣٢ ملياراً عن عام ١٩٦٨ . وتوزعت هذه الصادرات على فئات البلدان الثلاث بنسبة ١٨٪ للبلدان النامية و ٧١٪ للبلدان المتطورة و ١١٪ للبلدان الاشتراكية . وقد انخفضت حصة البلدان النامية من التجارة العالمية من ٢١,٣٪ سنة ١٩٦٨ إلى ١٧,٩٪ سنة ١٩٦٩ وذلك بسبب تركيز صادرات البلدان النامية على المواد الأولية بينما تكاثرت الطلب في الأسواق العالمية على البضائع المصنعة .

وقد سجلت البلدان النامية تقدماً كبيراً في عام ١٩٦٩ إذ زاد ناتجها الوطني القائم بنسبة ٣,٨٪ وصادراتها بمبلغ ٤,٦ مليار دولار . وقد بلغت نسبة زيادة دخل الفرد الفعلية ٣,٨٪ وهي النسبية ذاتها التي بلغت الدول المتطورة . غير ان الفرق بين الناتج الوطني القائم في البلدان النامية والناتج الوطني القائم في البلدان المتطورة ما زال يزداد باضطراد وبذلك تتسع الهوة الفاصلة بين هاتين الفئتين من البلدان لجهة مستوى المعيشة . فبالرغم من الزيادة الكبيرة في صادرات الدول النامية والنجاح الذي حققته بالنسبة إلى ناتجها الوطني فإن عملية النمو في هذه الدول لا تزال عملية بطيئة ومضنية . فالزيادة الفعلية للناتج الوطني القائم للفرد لم تتعد مبلغ ٧ دولارات في البلدان النامية يقابلها ٥٦ دولاراً للبلدان الاشتراكية و ٩١ دولاراً للبلدان المتطورة . وبينما تضم البلدان النامية ٦٠٪ من سكان العالم وبلغت حصتها من زيادة السكان عام ١٩٦٩ ، ٧٨٪ فإنها تنتج فقط ١٢٪ من الناتج الوطني العالمي . وهذه الظاهرة لا تقتصر على المقارنة بين الفئات الثلاث الكبيرة بل انها تبدو واضحة أيضاً في المقارنة بين فئات الدخل في البلدان النامية ذاتها إذ تدل إحصاءات الستينات على أن البلاد النامية التي يزيد دخل الفرد فيها على ٤٠٠ دولاراً في السنة قد حققت في فترة ١٩٦٠ - ١٩٦٩ زيادة في دخل الفرد الحقيقي تقارب ٥٪ بينما حققت البلدان التي يبلغ دخل الفرد

الحقيقي فيها ١٥١ - ٤٠٠ دولار زيادة تقارب ٣٪ فقط. أما البلاد الفقيرة جداً الذي لا يتعدى دخل الفرد فيها ١٥٠ دولاراً في السنة فإنها لم تحقق سوى زيادة تفوق بقليل الواحد بالمئة. وبذلك تكون الزيادة المحققة في الستينات حوالي ٢٥٠ دولاراً للفرد في الفئة الأولى و ٦٠ دولاراً في الفئة الثانية و ١٠ دولارات فقط في الفئة الأخيرة.

وبالإضافة إلى عدم التوازن الكبير في إنتاج الثروة وتوزيعها في العالم فإن عدم التوازن في التجارة الخارجية قد استمر على ما كان عليه في الأعوام السابقة وربما ازداد سوءاً في بعض الأحيان وذلك لأن الأسباب الكامنة وراء هذا الخلل هي من التشابك والصعوبة بحيث تصعب مداواتها والتغلب عليها بسهولة. فنتائج التجارة الدولية في الأعوام السابقة سجلت عجزاً في عام ١٩٦٩ بينما تلك التي سجلت فائضاً في الأعوام السابقة حافظت على هذا الفائض في عام ١٩٦٩. ومما يزيد في خطورة هذا الوضع غير المستقر كون دول كبيرة متطورة كالولايات المتحدة وبريطانيا لا تزال تعاني من عجز كبير في ميزانها التجاري.

وقد برزت في الأعوام الأخيرة صعوبات جمة في وجه نظام النقد الدولي الذي لم يتمكن من مجاراة الزيادة الضخمة في حجم التبادل التجاري العالمي. وتدل الإحصاءات على ان الاحتياطي النقدي الدولي لأكثر الدول التي تتوافر معلومات عن سيولتها الخارجية ما زال يتدنّى عاماً بعد عام بالرغم من قيام الدول المعنية وخاصة الدول المتطورة بزيادة التعاون فيما بين مصارفها المركزية وذلك بتقديم تسهيلات بالدفع فيما بينها وبإقامة ترابط بين زيادة السيولة الدولية لإحدى هذه الدول وبين تقديم تسهيلات بالدفع ورساميل للدول النامية. وبالنسبة إلى هذه الأخيرة تجدر الإشارة هنا إلى أن قلة السيولة العالمية تؤثر تأثيراً مباشراً على نموها الاقتصادي وذلك لارتباط هذه السيولة بمقدرة هذه الدول على الحصول على الرساميل الخارجية اللازمة للانماء. وبالإضافة إلى ما عانت منه هذه البلدان من عدم توافر السيولة العالمية المطلوبة لدفع عجلة نموها فإنها تواجه اليوم صعوبات خاصة بها تتعلق بمقدرتها على الحصول من مصادرها الخاصة على النقد الأجنبي اللازم لتطورها. وأهم هذه الصعوبات اثنتان: الأولى، ان دخلها من الصادرات يتقلب كثيراً بين سنة وأخرى لاعتمادها الكبير على تصدير عدد قليل جداً من المنتجات، والثانية: عجزها عن تخفيض وارداتها دون أن يؤثر ذلك على مستوى الإنتاج والعمالة فيها.

ولم تقتصر الجهود المبذولة للتغلب على ضيق السيولة العالمية على الجهود الفردية والثنائية للبلدان المعنية بل تعدتها إلى الجهد الجماعي المتمثل في صندوق النقد الدولي. فمنذ نشأة هذا الصندوق في أواخر الحرب العالمية الثانية والمحاولات مستمرة لتوفير سيولة دولية تفي بأغراض التجارة العالمية المتزايدة. وقد شهد عام ١٩٦٩ ولادة نظام حقوق السحب الخاصة الذي وضع

بتصرف أعضاء صندوق النقد الدولي مبلغ ١٠,٥ مليار دولار تصرف بمعدل الثلث تقريباً على ثلاث سنوات. وقد تم بالفعل في مطلع هذا العام صرف الجزء الأول من هذه المسحوبات وقدره ٣,٥ مليار دولار. غير ان الاتفاق المتعلق بهذه المسحوبات قد حدد استعمالها في وجهة واحدة فقط وهي تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات كما ومنع استعمالها لزيادة احتياطي أي عضو من أعضاء الصندوق أو لأي غرض آخر كتمويل مشاريع التنمية وما إليها. وقد عارضت البلدان النامية هذا التحديد الضيق لاستعمال السحوبات الخاصة غير ان المسؤولين في صندوق النقد أعربوا عن أملهم في ان النظام الجديد يؤدي إلى تحرير بعض الرساميل لدى البلدان المتطورة التي يمكن حينئذ استعمالها لتطوير البلدان النامية.

أما اقتصاد البلدان العربية المجاورة فإنه لا يزال متأثراً بعد ثلاث سنوات بنتائج الاعتداء الإسرائيلي في حزيران ١٩٦٧. وبالرغم من ذلك فقد حققت بعض البلدان العربية خاصة البعيدة منها عن منطقة النزاع خطوات كبيرة في تطويرها الاقتصادي. فقد وضعت الجزائر مشروعاً لإنفاق ٢٦,٧ مليون دينار لغاية سنة ١٩٧٣ وتتابع المملكة العربية السعودية برامجها الإنمائية بصورة فعالة إذ بلغت موازنتها لسنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ رقماً قياسياً. وتدفع بلدان الخليج العربي تطويرها بخطوات جبارة يساعدها في ذلك دخلها المتزايد من تصدير البترول. وتجدر الإشارة هنا إلى الاتفاقية الأخيرة التي عقدت في طهران بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول وبين شركات النفط، مما سيزيد في دخل الدول العربية المنتجة للبترول زيادة كبيرة. أما الجمهورية العربية المتحدة فإنها تنطلق في الستينات من قاعدة اقتصادية قوية تركزت جذورها في العقد الماضي. ففي سنة ١٩٦٨ زادت صادرات الجمهورية العربية المتحدة عن وارداتها بما يقارب ٤٣ مليون ليرة مصرية وبذلك تكون قد حققت فائضاً في ميزانها التجاري لأول مرة منذ ثلاثين سنة.

ثانياً - الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان

١ - لمحة عامة:

كان عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠ بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني عامين عاديين. فقد حالت الأزمات الداخلية الطويلة التي واجهتها البلاد دون زيادة النشاط الاقتصادي العام بالحجم الذي كان متوقعاً وذلك لما كان لهذه الأزمات من تأثير على سرعة انجاز الأعمال في القطاعين العام والخاص. والحالة العامة في المنطقة لم تكن هي الأخرى أكثر تشجيعاً للتطور الاقتصادي العام من الحالة الداخلية إذ ان أجواء النزاع الحربي ما زالت مهيمنة على الدول العربية مما يحتم عليها تحمل نفقات باهظة للدفاع عن نفسها.

ومع ذلك فقد حققت بعض القطاعات الاقتصادية اللبنانية كقطاع الصناعة مثلاً تقدماً ملحوظاً بينما سجل غيرها تحسناً طفيفاً أو حافظ على مستواه السابق. غير ان الاقتصاد اللبناني لم يتمكن بعد، من استعادة مستوى نشاطه السابق لأزمته أنترا وحرب حزيران ١٩٦٧ كما سنرى من العرض التالي لمختلف القطاعات الاقتصادية في العام ١٩٦٩ والعام ١٩٧٠.

٢ - الدخل الوطني:

كان الناتج الوطني اللبناني في فترة العشر سنين المنتهية بسنة ١٩٦٦ ينمو بخطوات واسعة وثابتة غير ان مرحلة صعبة ومتقلبة بدأت بعد هذا التاريخ أثر توقف بنك أنترا عن الدفع في تشرين الأول عام ١٩٦٦. فإن معدل النمو السريع الذي كان يتركز في قطاعي الخدمات والبناء ويمول برساميل آتية في معظمها من الخارج قد أصيب بنكسة قوية. وفي سنة ١٩٦٧ جاءت حرب حزيران لتزيد في تأزم الأوضاع الاقتصادية لما كان لها تأثير معاكس على لبنان وسائر البلاد العربية المجاورة.

وقد دأبت وزارة التصميم العام على نشر إحصاءات عن الناتج الوطني اللبناني ابتداء من عام ١٩٦٤ وقد أصبحت هذه الإحصاءات متوافرة حتى عام ١٩٦٨ ويمكن من خلال تحليلها تتبع تطور النشاط الاقتصادي اللبناني واستخلاص نوع التركيب الخاص الذي يتميز به هذا الاقتصاد.

جدول رقم - ٢ -
النتائج الوطني اللبناني القائم للسنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٨ (بملايين الليرات اللبنانية)

سنة ١٩٦٨		سنة ١٩٦٧		سنة ١٩٦٦		سنة ١٩٦٥		سنة ١٩٦٤		
النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	
١٠	٤٣٦	١١	٤٢٦	١٢	٤٤٢	١٢	٤٠٩	١٢	٣٨١	الزراعة والحيوانات والأسماء
٢	٩٩	٢	٩٣	٢	٨٨	٢	٧٨	٢	٦٩	الطاقة والمياه
١٣	٥٥٢	١٣	٣٩٣	١٣	٥١٢	١٣	٤٦٢	١٣	٤١١	الصناعة
٥	١٩٤	٥	١٩٦	٦	٢٣١	٥	٢٠٠	٦	١٧٨	البناء
٩	٣٨٠	٩	٣٢٩	٨	٣١٠	٨	٢٩١	٨	٢٨٥	المواصلات والاتصالات
٨	٣٣٥	٨	٣٠٠	٧	٢٨٤	٨	٢٦٩	٨	٢٥٠	السكن
٤	١٦٤	٤	١٤٩	٤	١٤١	٤	١٢٥	٣	١٠٨	المصارف والتأمين
٩	٣٩٧	٩	٣٣٧	٩	٣٥٧	٩	٣٢٠	٨	٢٧٢	النشاطات الأخرى
٣٢	١٣٦٠	٣٠	١١٦٠	٣١	١١٨٣	٣١	١٠٨٥	٣٢	١٠٢٨	التجارة
٨	٣٥٨	٩	٣٣٧	٨	٣١٩	٨	٢٨٤	٨	٢٤٥	القطاع الحكومي
١٠٠	٤٢٧٣	١٠٠	٣٨٢٠	١٠٠	٣٨٦٧	١٠٠	٣٥٢٣	١٠٠	٣٢٠٠	المجموع

تبين الإحصاءات في الجدول أعلاه أن أهم الخصائص المميزة للاقتصاد اللبناني هي اعتماده الكبير على قطاع الخدمات الذي يسهم بحوالي الثلثين من مجموع الدخل في كل من الأعوام الخمسة المشار إليها. ومن خصائص هذا الاقتصاد أيضاً تفوق الدخل الناتج عن القطاع الخاص على الدخل الناتج عن القطاع العام بنسبة كبيرة. أما معدل النمو الذي تشير إليه هذه الإحصاءات لسنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ والذي يقارب العشرة بالمئة فقد انعكس في عام ١٩٦٧ إذ انخفض الناتج الوطني القائم في تلك السنة بما يقارب الواحد بالمئة عن سنة ١٩٦٦. أما في سنة ١٩٦٨ فقد استعاد معدل النمو العام مستواه للسنوات السابقة لسنة ١٩٦٦ إذ بلغ مجموع الناتج الوطني القائم لهذه السنة ٤,٢٧٣ مليون ليرة لبنانية يقابلها في سنة ١٩٦٧ مبلغ ٣,٨٢٠ مليون ليرة أي بزيادة نسبية قدرها حوالي ١٢ بالمئة وترجع هذه الزيادة إلى النشاط المتزايد بنسبة كبيرة في بعض القطاعات كالصناعة وتجارة الترانزيت بينما لا يزال الركود النسبي مسيطراً على قطاع الخدمات إجمالاً.

٣ - الزراعة:

يمثل الدخل من الزراعة حوالي ١٢ بالمئة من الناتج الوطني القائم لكل من سنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ غير انه تدنى بنسبة واحد بالمئة في كل من عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ فأصبح ١١ بالمئة في عام ١٩٦٧ و ١٠ بالمئة في عام ١٩٦٨. وبالرغم من هذا الإسهام القليل لقطاع الزراعة في مجموع الناتج الوطني فإن هنالك نسبة كبيرة من اللبنانيين تقارب الخمسين بالمئة تعتمد عليه كلياً أو جزئياً. ويوزع الدخل من هذا القطاع بنسبة ٦٠ بالمئة تقريباً للمحاصيل الزراعية و ٤٠ بالمئة للمنتوجات الحيوانية والأسماء. وأهم المحاصيل الزراعية هي من الزراعات الكثيفة كالثمار والخضار.

كانت سنة ١٩٦٩ سنة عادية فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي إذ ارتفع مجموع هذا الإنتاج ارتفاعاً بسيطاً لا يتعدى ٢ بالمئة بالمقارنة مع إنتاج سنة ١٩٦٨. وقد سجل إنتاج الحبوب انخفاضاً كبيراً بلغ ٥٠ بالمئة بالنسبة إلى عام ١٩٦٧ و ٣٠ بالمئة بالنسبة إلى عام ١٩٦٨ بينما زادت المحاصيل الأخرى بنسب تتراوح بين ٢ بالمئة و ٣٠ بالمئة وانخفض الإنتاج الحيواني بنسبة ٦ بالمئة بعد أن كان سجل ارتفاعاً يقارب هذه النسبة في العام الماضي.

وقد كانت حصيلة هذه التغييرات زيادة في مجموع الإنتاج الزراعي بلغت ١١ مليون ليرة (من ٥١٤ مليون ليرة عام ١٩٦٨ إلى ٥٢٥ مليون ليرة عام ١٩٦٩). إلا أن هذه التطورات التي شهدتها الزراعة في السنوات الثلاث أو الأربع الماضية كانت عادية وهي باستثناء التدني الكبير في إنتاج الحبوب لم تؤثر في تركيب القطاع الزراعي ولا في تطوره.

جدول رقم ٣
الانتاج الزراعي للأعوام ١٩٦٧ - ١٩٦٩
(بملايين الليرات)

١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	
١٢	١٧	٢٤	حبوب
٦	٥	٨	جذور وقرنيات
٤٦	٤٥	٤٣	محاصيل صناعية
٨٠	٦٤	٦٩	خضار
٢١٠	٢٠٠	١٩٠	ثمار
٣٥٤	٣٣١	٣٣٤	مجموع المحاصيل
١٧١	١٨٣	١٧١	انتاج حيواني
٥٢٥	٥١٤	٥٠٥	المجموع العام

* المصدر: وزارة الزراعة: الإحصاءات السنوية.

٤ - الصناعة:

خلال العقد المنصرم نما القطاع الصناعي في لبنان نمواً سريعاً ومطرداً ولم تؤثر في نموه الأحداث التي مر بها لبنان والمنطقة العربية المجاورة. وليس أدل على نمو هذا القطاع من حجم الصادرات اللبنانية الصناعية التي قفزت من ١٩ مليون ليرة في عام ١٩٦١ إلى ٢٠٧ ملايين ليرة في عام ١٩٧٠. والجدول التالي يبين بوضوح تطور الصادرات الصناعية اللبنانية للسنوات ١٩٦١ - ١٩٧٠.

جدول رقم ٤

الصادرات الصناعية اللبنانية ١٩٦١ - ١٩٧٠ (بملايين الليرات)

السنة	القيمة
١٩٦١	١٩
١٩٦٢	٢٢
١٩٦٣	٢٥
١٩٦٤	٤٦
١٩٦٥	٦٠
١٩٦٦	٦٩
١٩٦٧	٨٧
١٩٦٨	١٢٩
١٩٦٩	١٦٦
١٩٧٠	٢٠٧

* المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني

من أهم أسباب هذا النمو:

- محدودية حساسية القطاع الصناعي نسبياً للأزمات الدولية من نوع الأزمات التي تعرضت لها المنطقة.
- كون الصناعة اللبنانية تقطف اليوم ثمار توسعها السابق الذي تضافر على تحقيقه جهود المسؤولين والصناعيين اللبنانيين. فإن كثيراً من المصانع التي أنشئت في وقت سابق قد بدأت إنتاجها اليوم، وإن يكن عدد منها ما يزال ينتج أقل من طاقته القصوى.
- الدعم الكبير الذي وفرته الدولة الصناعية الوطنية بفرضها تعرفات جمركية مرتفعة على البضائع المضاربة للإنتاج الصناعي المحلي من جهة، وتشجيعها للتصدير بإعطائها منحاً على التصدير ابتداء من سنة ١٩٦٧، ولأول مرة، لقطاع صناعي هام هو قطاع الملابس والأقمشة القطنية. وقد أعطت هذه السياسة نتائج مشجعة جداً.
- أما بالنسبة إلى القطاع الصناعي ككل فليس لدينا في الوقت الحاضر دراسة عميقة وافية لعملية

النمو الصناعي في لبنان وللعوامل التي تؤثر في نموه أو في إعاقته نموه. إنما تشير المؤشرات المتوافرة إلى أنه ينمو باضطراب ولكن بمعدل أدنى من معدل النمو في قطاع الخدمات. ويمكن التأكيد بأن ضيق السوق المحلية يشكل العقبة الأهم في وجه التوسع الصناعي في لبنان، خاصة وأن البلدان المجاورة قد اتبعت مؤخراً سياسة تهدف إلى حماية صناعاتها من مزاحمة الصناعات الأجنبية، بما فيها المنتجات الصناعية اللبنانية. وكذلك فإن ارتفاع أجور اليد العاملة اللبنانية وارتفاع السعر الخارجي لليرة اللبنانية وصغر حجم المصانع اللبنانية الذي لا يسمح بسهولة بتخفيض سعر الكلفة لوحدة الإنتاج قد زادت من قدرة البضائع الأجنبية على مزاحمة منتوجاتنا في الأسواق الخارجية.

٥ - البناء:

لا يزال قطاع البناء متأثراً إلى حد كبير بمضاعفات أزمتي أنترا وحرب حزيران ١٩٦٧. فإذا اعتمدنا مساحة البناء المرخصة كدليل على نشاط هذا القطاع يستنتج أن حركة البناء تدنت بنسبة ٤٥ بالمئة عام ١٩٦٧ وبنسبة ستة بالمئة إضافية عام ١٩٦٨ وظلت على حالها دون أي تدن عام ١٩٦٩ ثم عادت إلى التدني خلال عام ١٩٧٠. وفيما يلي جدول بعدد رخص البناء الممنوحة وبالمساحات المرخصة.

جدول رقم ٥

نشاط البناء الخاص في المدن الرئيسية للسنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٠

السنة	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
عدد الرخص الممنوحة	١٩٥٦	١٠٨٣	٨٩٥	٩٤٥	٧٧١
المساحة المرخصة (١٠٠٠ م.)	١٧٣٤	١٠٠٦	٩٥٦	٩٥٧	٧٩٩

* المصدر: وزارة التصميم العام - مديرية الإحصاء المركزي.

تدل هذه الأرقام على أن مستوى هذا القطاع قد تدنى كثيراً عن المستوى الذي توصل إليه سنة ١٩٦٦، وذلك بسبب الظروف غير الملائمة التي مرت بها البلاد في هذه الفترة. فقد تدنى عدد الرخص الممنوحة سنة ١٩٦٧ بنسبة ٤٥ بالمئة كما تدنت المساحة المرخصة بنفس النسبة بالمقارنة مع سنة ١٩٦٦. وفي سنة ١٩٦٨ انخفض عدد الرخص الممنوحة بنسبة ١٧ بالمئة والمساحة المرخصة بنسبة ٦ بالمئة فقط أما في سنة ١٩٦٩ فقد حافظ قطاع البناء على مستواه لسنة ١٩٦٨.

إلا أن الأرقام المقارنة بين سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧٠ تشير إلى أن هنالك انخفاض لا يستهان به مني به هذا القطاع في السنة الأخيرة وقد تكون أسباب ذلك سياسية محلية وآنية. فقد انخفضت المساحة المرخصة في هذه الفترة من ٩٥٧ ألف متر مربع إلى ٧٩٩ ألف متر مربع فقط. غير أن الأحداث الأخيرة التي مرت بها البلاد قد أثبتت مدى الحساسية والمرونة الكبيرتين التي يتميز بهما هذا القطاع بالنسبة إلى الأوضاع الاقتصادية العامة مما يحمل على الاعتقاد بأن أي تحسن ولو طفيف في هذه الأوضاع لا بد وأن يكون له تأثير سريع وفعال على استعادة نشاطه ونموه.

٦ - السياحة:

ان قطاع السياحة هو من القطاعات الهامة في الاقتصاد اللبناني. وهو يسجل معدلاً مرتفعاً للنمو وبنسبة أعلى من نسبة النمو العام. وتدل الأرقام المثبتة في الجدول أدناه أن عدد الزائرين (ما عدا السوريين) قد زاد ٨٠ بالمئة وإشغال الغرف في الفنادق قد زاد ١٢ بالمئة. وقد كان لحرب حزيران تأثير كبير على قطاع السياحة فانخفض عدد الزائرين من البلدان العربية بنسبة ٢٦ بالمئة وانخفض عدد الزائرين غير العرب بنسبة ٢٧ بالمئة.

جدول رقم ٦ - السياحة في لبنان من سنة ١٩٦٣ إلى سنة ١٩٧٠

السنة	عدد الزائرين ^(١)	نسبة الأشغال في الفنادق ^(٢)	المدخول من السياحة (ملايين الليرات)
١٩٦٣	٣٩٠	٥٢,٢	١٦٩
١٩٦٤	٤٧٢	٥٥,٤	١٩١
١٩٦٥	٦٠١	٦٠,٩	٢٤٨
١٩٦٦	٧٠١	٥٨,٤	٢٧٥
١٩٦٧	٥١٥	٤٠,٣	٢٣٠
١٩٦٨	٧١٠	٥٢,٧	٣٦٠
١٩٦٩	٧٧٧	٤٠,٤	٣٨٨
١٩٧٠	٨٢٢	٤١,٧	-

* المصدر: وزارة التصميم العام - وزارة السياحة.

(١) ما عدا السوريين. (٢) فنادق بيروت فقط.

في سنة ١٩٦٨ سجل قطاع السياحة تحسناً كبيراً فزاد عدد الزائرين بنسبة ٣٨ بالمئة عن سنة ١٩٦٧ وبنسبة ١,٣ بالمئة عن سنة ١٩٦٦. وقد حصل تغير كبير في جنسيات الزائرين إذ انخفض عدد الأوروبيين بما يقارب ١٩ بالمئة وعدد الأميركيين بنسبة ٤٧ بالمئة بينما زاد عدد العرب بنسبة ٢٩ بالمئة وذلك بالمقارنة مع أرقام سنة ١٩٦٦. ومن المعتقد أن معدل الإنفاق قد زاد بنسبة ٢٠ بالمئة للزائرين العرب (٣٥ بالمئة للسوريين) و١٥ بالمئة لغير العرب. وبهذا تكون نسبة الزيادة في الإنفاق قد بلغت حوالي ٣١ بالمئة بالنسبة لعام ١٩٦٦.

أما في سنة ١٩٧٠ فقد دلت الأرقام على ان السياحة قد تحسنت تحسناً ملحوظاً وأن تكن نسبة هذا التحسن أقل مما كانت في سنة ١٩٦٨. فعدد الزائرين ارتفع من ٧٧٧ ألف سنة ١٩٦٩ إلى ٨٢٢ ألفاً.

٧ - تجارة الترانزيت:

تدل إحصاءات تجارة الترانزيت عبر المنطقة الحرة في بيروت أن حجم هذه التجارة كان قد تعرض لنقص هام عام ١٩٦٥. وقد ارتفع عام ١٩٦٦ انما بقي دون مستواه لعام ١٩٦٤. وفي عام ١٩٦٧ ارتفع فوق مستواه لعام ١٩٦٤ بنسبة ٦٥ بالمئة وبلغت نسبة الارتفاع في عام ١٩٦٨ حوالي ١٢٩ بالمئة بالنسبة إلى عام ١٩٦٤ و٣٨ بالمئة بالنسبة إلى عام ١٩٦٧. أما في عام ١٩٦٩ فقد كان الارتفاع بالنسبة إلى عام ١٩٦٤، ١٢٣ بالمئة، غير انه بالنسبة إلى عام ١٩٦٨ فقد كان هنالك انخفاض يوازي ٢ بالمئة. إلا انه يبدو من مقارنة عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠ أن حجم الترانزيت أخذ مرة أخرى بالازدياد بمعدل كبير إذ ان معدل الزيادة بين هاتين الفترتين قد بلغ أكثر من ١٥ بالمئة، وتشير هذه الأرقام إلى ان مستوى نشاط تجارة الترانزيت قد فاق بكثير في سنوات ١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩ مستواه في عام ١٩٦٦ وان معدل نموه هذا هو أكبر بكثير من معدل نمو أكثر نشاطات الخدمات اللبنانية الأخرى. ويعزى هذا النمو الكبير إلى أسباب طارئة أهمها إغلاق قناة السويس بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مما اضطر بعض البلدان المجاورة إلى الاستيراد عبر مرفأ بيروت، كما يعزى أيضاً إلى إتمام بناء الحوض الثالث الذي خفف كثيراً من العوائق التي تحد من نمو حجم الترانزيت بما نتج عنه من تخفيف الضغط على تسهيلات المرفأ.

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن هذا النشاط هو بطبيعته عرضة لتقلبات كبيرة نسبياً وأن العوامل التي تتحكم به غالباً ما تكون خارجية. ولذلك لا يمكن أن تتخذ معدلات نموه الأخيرة كمؤشر ثابت لما يمكن أن يكون عليه هذا النشاط في المستقبل. والجدول التالي يعطي حجم الترانزيت خلال السنوات السبع الماضية:

جدول رقم ٧

حجم الترانزيت عبر المنطقة الحرة للسنوات ١٩٦٤ - ١٩٧٠ (بآلاف الأطنان المترية)

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الكمية	٣٢٨	٢٢٢	٣٠٥	٥٤٢	٧٥٠	٧٣٤	٨٠٨

٨ - النقد والمصارف

لقد أنهت الحكومة في عام ١٩٦٩ عملية تصحيح الأوضاع المصرفية وقد أعطت هذه العملية النتائج المرجوة إذ صححت أخطاء الماضي بالنسبة إلى هذا القطاع الحيوي فأصبح يرسو على أسس مالية متينة ويعمل ضمن قوانين حديثة تضمن له الاستقرار والاستمرار. غير ان هنالك أعمالاً كثيرة يترتب على الحكومة القيام بها في المستقبل القريب لخلق نظام مصرفي ذي وجوه وغايات متعددة يمكنه أن يقدم الخدمات المصرفية كالتسليفات الزراعية والصناعية ذات الآجال المتوسطة والطويلة التي لا يمكن للاقتصاد أن ينمو ويتطور بدونها.

اما حصيلة العام المنصرم فقد سجلت ارتفاعاً ملموساً للموجودات الخارجية للبنوك التجارية اللبنانية إذ ارتفعت هذه الموجودات من ١٣١٤ مليون ليرة في كانون الثاني ١٩٦٩ إلى ١٦١٢ مليون ليرة في كانون الثاني ١٩٧٠ أي بزيادة قدرها ٢٩٨ مليون ليرة أو ٢٣ بالمئة. ويبدو أن هذا الاتجاه في زيادة الموجودات الخارجية لا يزال مستمراً إذ بلغت هذه الموجودات في تموز ١٩٧٠ حوالي ١٩٠٥ ملايين ليرة فتكون الزيادة بالنسبة إلى كانون الثاني من العام نفسه ٢٩٣ مليون ليرة أو حوالي ١٨ بالمئة. وكان من أسباب هذا الارتفاع الذي بدأ في تشرين الثاني سنة ١٩٦٧ الأزمة المالية التي عقت تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية وما تبعها من تهافت على شراء الذهب. وجاء تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي يزيد من هذا الاتجاه، ومن أسبابها أيضاً ارتفاع الفائدة المصرفية على الدولار في أوروبا وضآلة فرص استثمار رؤوس الأموال محلياً نظراً للأزمات الداخلية التي تعرضت لها البلاد في العام الفائت ولعدم توفر حل مناسب لأزمة الشرق الأوسط. وقد كانت حصيلة هذه العوامل ان خرجت بعض الرساميل اللبنانية من البلاد مما زاد الطلب على القطع الأجنبي وأدى إلى انخفاض سعر الليرة اللبنانية. وقد اتخذت السلطات النقدية إجراءات مستعجلة للحد من خروج الرساميل ومن تدني سعر الليرة اللبنانية كان أهمها الطلب إلى المصارف العاملة في لبنان إيداع ٥ بالمئة من ودائعها في مصرف لبنان وإصدار سندات على خزينة الدولة بقيمة ٨٠ مليون ليرة.

ويجدر بنا التأكيد هنا على ان ارتفاع سعر القطع الأجنبي قد جاء نتيجة لارتفاع الفائدة

المصرفية في الخارج بالنسبة إلى الفائدة في لبنان ولا يمكن رده إلى ضعف في النقد اللبناني الذي يعتبر من أقوى النقود في العالم.

كما تجدر الإشارة إلى ان الاحتياطي من الذهب والقطع القابل للتحويل إلى ذهب قد بلغ ٧٩٣ مليون ليرة في نهاية كانون الأول من عام ١٩٦٩ يقابلها ٧٧٨ مليون ليرة في التاريخ نفسه من عام ١٩٦٨. وزادت موجودات مصرف لبنان الخارجية من ١,٠٢٠ مليون ليرة في نهاية ١٩٦٨ إلى ١,٠٧٣ مليون ليرة في نهاية ١٩٦٩ كما ارتفعت إلى ١,٠٨١ مليون ليرة في حزيران ١٩٧٠.

جدول رقم ٨

بعض المؤشرات المصرفية للمدة أيار - كانون ١ ١٩٦٩ وأيار - كانون الأول ١٩٧٠
(بملايين الليرات اللبنانية)

سنة ١٩٦٩	أيار	حزيران	تموز	آب	ايلول	تشرين ١	تشرين ٢	كانون ١
السيولة المصرفية	١٠١٠	٩٥٥	٩٧٢	٩١٥	٩٠٢	٨٦٢	٨٦١	٩٤٦
تسليفات	٣٤٨٨	٣٥٢٨	٣٥١٦	٣٦١٩	٣٦٣٩	٣٥٦٩	٣٥١١	٣٥٧٥
حسابات الادخار	١٧٩٧	١٩٢٢	١٩٦٨	١٩٩٦	٢٠٠٤	١٩٨٩	١٩٩٣	٢٠٨٨
حسابات الشيكات	٥٥٨	٥٦٤	٥٥٩	٥٥٤	٥٣٧	٥٢٢	٥٠٩	٥١٠
حسابات جارية	٦٢٧	٦٢٥	٦٠٧	٦٠٨	٦٠٤	٥٧٨	٥٦٦	٥٧٣
الودائع لأجل	٢٤٩	١٤٥	١٣١	١٣٢	١٣٦	١٣٥	١٣٩	١٤٣

سنة ١٩٧٠	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين ١	تشرين ٢	كانون ١
السيولة المصرفية	١٠٥٦	١٠٤٢	١١٠٧	١٠٧٧	١٠٩٧	١١٤٦	١١٩٦	١٢٨٧
تسليفات	٣٧٥٧	٣٧٢٠	٣٩٣٤	٤٠٣٤	٤٠٣٤	٤٠٣٣	٤٠٥٣	٤١٥٥
حسابات الادخار	٢٣١٣	٢٣٨٥	٢٤١١	٢٤٤٢	٢٤٨١	٢٥٢٦	٢٥٧٠	٢٦٩٩
حسابات الشيكات	٥٠٠	٥١٥	٥١٣	٥١٣	٥٠٨	٥٠٦	٤٩٥	٥١٥
حسابات جارية	٥٦٦	٥٧٠	٥٦٦	٥٧٧	٥٨٣	٥٧٥	٦٠٣	٦١٦
الودائع لأجل	١٤٢	١٤٦	١٤٦	١٤٢	١٣٩	١٤٩	١٥١	١٦١

* المصدر: وزارة التصميم العام - مديرية الإحصاء المركزي.

تشير هذه الأرقام بوضوح إلى ان ثقة المواطنين اللبنانيين والموودعين الأجانب بالجهاز المصرفي اللبناني قد قطعت شوطاً بعيداً وما زالت تتحسن باضطراب وسرعة. فمتوسط حسابات الادخار في الفترة أيار - تموز ١٩٧٠ قد زاد عن الفترة المقابلة لها من عام ١٩٦٩ بنسبة ٢٥ بالمئة (كانت هذه الزيادة ١٩ بالمئة في عام ١٩٦٩). وكذلك زاد معدل السيولة المصرفية بين هاتين الفترتين بمبلغ ٢٦٨ مليون ليرة. أما التسليفات فقد ارتفعت ارتفاعاً ملموساً في سنة ١٩٦٩ بلغ معدله ٨٨٠ مليون ليرة في الفترتين المقارنتين أعلاه. ومما يجعل لهذا الارتفاع مغزى كبيراً هو أن التسليفات كانت قد سجلت انخفاضاً طفيفاً في عام ١٩٦٨ بالنسبة إلى عام ١٩٦٧. واستمر هذا الارتفاع حتى بلغ في شهر كانون الأول ١٩٧٠، ٢٦٩٩ مليون ليرة لحسابات الادخار و١٢٨٧ مليون للسيولة المصرفية و٤١٥٥ مليون للتسليفات. ويدل ذلك، مع المؤشرات الأخرى، على ان المضاعفات الخطيرة للأزمات التي مر ولا يزال يمر بها الاقتصاد اللبناني قد تم تطويقها بصورة فعالة مما حدا بالأسواق المحلية إلى استعادة نشاطها المعتاد.

ثالثاً - السياسة المالية للدولة

مما لا شك فيه أن للدولة دوراً فعالاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهذا الدور يتجلى في سن القوانين والتشريعات التي من شأنها المحافظة على حقوق الأفراد ومراعاة مصلحة المجتمع وفي تخصيص بعض العوامل الإنتاجية من بشرية وغير بشرية للخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية. وتأثير الدولة لا يقتصر على مستوى الإنفاق العام فحسب وإنما يتناول توزيع هذا الإنفاق على أبوابه المختلفة وكيفية تمويله.

فبعد ان كانت مهام الدولة في الماضي محصورة بتحقيق الأمن والاستقرار أخذت مسؤوليات الدولة تتسع باضطراب نتيجة لتطورات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذا العصر ولانتقال الدولة من طور عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية إلى طور دولة التوجيه الاقتصادي والعناية الاجتماعية. فأصبحت الدولة تتدخل في حياة الأفراد لتوجيه الإنتاج وتشجيعه وللمحد من تقلبات الأسعار وتأمين استثمار أفضل للثروة القومية وتوزيع أعدل للدخل القومي. وبذلك لم تعد الموازنة أداة مالية فحسب تهدف إلى تغطية النفقات العامة وإنما أصبحت وسيلة فعالة بيد الدولة للتدخل في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة العامة.

وفي ضوء معطيات الاقتصاد اللبناني والعرض التفصيلي للحالة الاقتصادية في العالم عامة والبلاد العربية ولبنان خاصة يتبين لنا ان السياسة المالية الواجب انتهاجها ذات شقين الأول يتعلق بالمدى الطويل والثاني بالمدى القصير.

١ - سياسة المدى الطويل:

يجب ان تهدف إلى تحقيق نمو أسرع في القطاعات المنتجة للسلع لتعميم الازدهار وتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل القومي وإلى تقوية عوامل الاستقرار في نشاطات الخدمات للحد من تقلباتها والاستفادة من طاقتها على النمو السريع لزيادة معدل نمو الإنتاج القومي .

٢ - سياسة المدى القصير:

تهدف إلى التعويض عن التدني في إنفاق القطاع الخاص وإلى تنشيط الحركة الاقتصادية .

فقد تبين لنا أنفاً ان الاقتصاد اللبناني لا يزال متأثراً بالظروف التي تعيشها المنطقة وبالأزمات المتعاقبة التي يمر بها لبنان إلا أن الوضع بدأ يدعو إلى الارتياح بسبب انفراج بعض الأزمات التي كانت تحول دون تقدمه . والانتعاش الجزئي الذي حصل في العام الماضي في بعض القطاعات يبعث الأمل في أن تكون النتائج طيبة في العام الحالي وفي سائر القطاعات وذلك لا يعني أن هذا النمو والتقدم قد يحصل أو يستمر دون اعتماد سياسة مالية ونقدية محكمة لتأمين الظروف الملائمة للنشاط الاقتصادي واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين الأوضاع .

وعلى الرغم من أن وضع الموازنة ونمطها تحددهما إلى درجة كبيرة الالتزامات السابقة فرأي الحكومة أن مشروع موازنة سنة ١٩٧١ المقدم إلى مجلسكم الكريم هو ذو تأثير توسعي وهو يساعد على تأمين تلك الظروف الكفيلة بتنشيط الحركة الاقتصادية وتوزيع الثروة على أساس أعدل .

وقبل عرض مشروع موازنة عام ١٩٧١ نورد الأهداف التي توخيناها عند إعداد الموازنة :

أولاً - الحد من هدر الأموال العمومية (مثلاً نفقات النقل والانتقال، النفقات السرية، نفقات التمثيل والأعياد). السياسة هذه ليست سوى مرحلة من مخطط طويل المدى في نية وزارة المالية تحقيقه لضبط النفقات الإدارية والغير المجدية وجعل الجهاز الإداري أكثر فعالية في تأدية وتنفيذ السياسة المالية العامة .

ثانياً - اعتماد تقديرات أكثر واقعية للنفقات المطلوبة وذلك بالتدقيق في قدرة الإدارات المعنية على الإنفاق المجدي . ووزارة المالية تعمل جاهدة على إيجاد الحلول المناسبة لقضية تضخم أرقام الاعتمادات المدورة وفي هذا السبيل عمدت عند تحديد أرقام اعتمادات الوزارات وطلبات التدوير التي تردها إلى التدقيق فيها في ضوء الاعتمادات المدورة سابقاً بغية تخفيضها بحيث تصبح قابلة للتنفيذ السريع . ن وضع الموازنة ونمطها تحدد

ثالثاً - زيادة تقديرات الواردات استناداً إلى تحصيل أفضل، نتيجة بعض الإصلاحات المنوي إجراؤها في الدوائر المعنية. وقد فرغت الوزارة من إعداد النصوص القانونية التي تنظم مصلحة الواردات ودوائر التحصيل وقد نشرت هذه النصوص وهي الآن قيد التنفيذ وقد اعتمدت في التنظيم الجديد مبادئ ثلاثة:

أ - جعل العلاقة بين المكلف والوزارة علاقة لا شخصية بدلاً من علاقة شخصية بينه وبين المراقب.

ب - تدريب المراقبين وإعدادهم إعداداً فنياً خاصاً.

ج - تبسيط المعاملات وتطوير علاقة المكلف بالإدارة عن طريق تقديم الخدمات التثقيفية اللازمة.

وفي حقل تطوير القوانين الضرائبية فرغت اللجنة المختصة من وضع التقرير النهائي الذي عالج بشكل عام النظام الضريبي ووضع الخطوط الرئيسية للأسس الواجب اعتمادها لتعديل القوانين الضرائبية. وفي ضوء توصيات الدراسة المذكورة يتم الآن وضع مشاريع القوانين الجديدة لتطوير نظام الضرائب المباشرة.

رابعاً - إعادة توزيع الأموال المرتقب تحصيلها خلال عام ١٩٧١ بين مختلف وجوه الإنفاق وذلك استناداً إلى سلم أوليات اعتمد على السياسة العامة التي رسمتها الحكومة في بيانها الوزاري.

خامساً - استحداث تبويب جديد للنفقات على أساس الوظيفة (نفقات إدارية، نفقات اجتماعية، الخ. .) وهذا التبويب يعتمد لأول مرة هذا العام والبرنامج الحالي يقضي باستمرار التعاون مع مكتب هيئة الأمم المتحدة لإعداد تبويب فني آخر هو التبويب الاقتصادي.

وبوحي هذه السياسة المالية وضعت موازنة عام ١٩٧١ بصيغتها النهائية.

خصائص مشروع موازنة ١٩٧١

أشرنا في مقدمة هذه الفدلكة إلى أن أرقام مشروع موازنة ١٩٧١ بلغت بصورة إجمالية ٨٧١,٢ مليون ليرة مقابل ٨٢٩,٦ مليون ليرة في عام ١٩٧٠، وتتوزع هذه الأرقام بين الموازنة العامة والموازنات الملحقه بالمقارنة مع أرقام موازنات ١٩٧٠ كما يلي:

جدول رقم ٩

مشروع موازنة ١٩٧١ (العامة والملحقه) مقارناً مع موازنة ١٩٧٠ (بملايين الليرات)

نسبة الفرق المئوية	الفروقات		مشروع موازنة		
	نقصان	زيادة	١٩٧١	١٩٧٠	
٥,٠٨	-	٣٧,٤٠	٧٧٤,٠٠	٧٣٦,٦٠	الموازنة العامة
٢٢,٨٢	-	١٢,٠٥	٦٤,٨٥	٥٢,٨٠	موازنة مديرية الهاتف
٨,٥١	-	١,٦	٢٠,٤	١٨,٨	موازنة اليانصيب الوطني
٣٧,٩٣	-	٣,٣	١٢,٠٠	٨,٧	موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري
-	-	-	(١)	١٢,٧	موازنة الجامعة اللبنانية
-	-	٥٤,٢٧٥	٨٧١,٢٥٠	٨٢٩,٦	المجموع

أ - نفقات الموازنة العامة

بلغت أرقام نفقات الموازنة العامة (الأجزاء الثلاثة) ٧٧٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. مقابل ٧٣٦,٦٢٥,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٠ أي بزيادة قدرها ٣٧,٣٧٥,٠٠٠ ل.ل. وهذا ما يوازي نسبة مئوية تبلغ ٥,٠٧.

توزع هذه الاعتمادات على كل من الأجزاء الثلاثة بالمقارنة مع اعتمادات موازنة عام ١٩٧٠ كما يلي:

النسبة المئوية	الفروقات ل ل		ل.ل.		الأجزاء
	نقصان	زيادة	مشروع ١٩٧١	مشروع ١٩٧٠	
١٤,٦٦	-	٧٥٠٢٨٨٠٠	٥٨٦٥٣٤٨٠٠	٥١١٥٠٦٠٠٠	الجزء الأول
٧,٠٩	٩٥٥٣٨٠٠	-	١١٠٤٦٥٢٠٠	١٢٠٠١٩٠٠٠	الجزء الثاني
٢٦,٧٣	٢٨١٠٠٠٠٠	-	٧٧٠٠٠٠٠٠	١٠٥١٠٠٠٠٠	الجزء الثالث
-	٣٧٦٥٣٨٠٠	٧٥٠٢٨٨٠٠	٧٧٤٠٠٠٠٠٠	٧٣٦٦٢٥٠٠٠	

(١) أصبحت موازنة الجامعة اللبنانية مستقلة عن الموازنة العامة وفقاً لنظامها المالي الصادر بالمرسوم رقم ١٤٢٤٦ تاريخ ١٤/١٤/١٩٧٠.

أما الفروقات بين أرقام المشروع وبين أرقام موازنة ١٩٧٠ موزعة على كل من الأجزاء الثلاثة بالنسبة لكل وزارة بمفردها فتظهر في الجداول رقم ١٣ و ١٤ و ١٥ الملحقة. وقد ذكر في الجدولين رقم ١٦ و ١٧ الملحقين مجموع ما يصيب كل وزارة من اعتمادات المشروع مع النسبة المئوية لهذه الاعتمادات ومجموع اعتمادات الموازنة موزعة على البنود والأجزاء مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء.

ويبدو من المقارنات المذكورة سابقاً أن هناك زيادة في الجزء الأول ونقص في الجزئين الثاني والثالث، الأمر الذي يدعو إلى الإيضاحات التالية:

تتضمن اعتمادات الجزء الأول، فضلاً عن نفقات سير الإدارة العادية (بما فيها نفقات التربية والدفاع والإعلام والسياحة وسواها) القسم الأكبر من نفقات التحويل كنفقات مساهمة الدولة في موازنة الضمان الاجتماعي ولاسيما الفرع الصحي ونفقات المعالجة الصحية للفئة المعوزة من المواطنين وبعض النفقات الاجتماعية من مساعدات ومنح وتعويضات، ولاسيما تلك العائدة لتعاونية الموظفين وسواها، بالإضافة إلى نفقات الديون المتوجبة الأداء والاحتياطي.

لقد تطورت أرقام الجزء الأول خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم ١٠ التالي:

جدول رقم ١٠

تطور أرقام الجزء الأول خلال سني ١٩٦٦ - ١٩٧١

السنة	اعتمادات الجزء الأول بالآف الليرات اللبنانية	الزيادة بالآف الليرات اللبنانية	نسبة الزيادة المئوية
١٩٦٦	٣٧٢٦٠٣	٥٠٨٤٢	١٥,٨٠
١٩٦٧	٤٢٨٢٠٦	٥٥٦٠٢	١٤,٩٣
١٩٦٨	٤٥٢٧٠٩	٢٤٥٠٣	٥,٧٢
١٩٦٩	٤٨٣٣٠٧	٣٠٥٩٨	٦,٧٦
١٩٧٠	٥١١٥٠٦	٢٨١٩٩	٥,٨٣
مشروع ١٩٧١	٥٨٦٥٣٤	٧٥٠٢٨	١٤,٦٦

يلاحظ من هذا البيان ان معدل زيادة اعتمادات هذا الجزء ارتفع في مشروع موازنة ١٩٧١ عن زيادات السنين الثلاث السابقة بصورة ملحوظة بحيث بلغت النسبة ١٤,٦٦ بالمئة. وتجدر الإشارة إلى أن سبب هذا الارتفاع في معدل الزيادة يعود إلى رصد اعتماد إضافي للتعويض الخاص (٤٪) بالإضافة إلى زيادة الاعتمادات المخصصة للخدمات التربوية والصحية وتأمين مساهمة الدولة في موازنة الفرع الصحي للضمان الاجتماعي.

وهذه الزيادة الحاصلة في أرقام مشروع موازنة ١٩٧١، لا تتعارض مع مخطط طويل المدى تعمل وزارة المالية على تحقيقه وهو يهدف إلى ضبط النفقات الإدارية إلى أدنى حد اقتصادي ممكن بغية توفير مبالغ متزايدة تخصص لمشاريع التنمية من إنشاء وتجهيز وتوفير المزيد من الخدمات الاجتماعية اللازمة.

أما بالنسبة إلى الجزء الثاني فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات التجهيز والإنشاء العادية السنوية، والمساهمات في نفقات المؤسسات والمصالح المستقلة ذات المنفعة العامة كالإنعاش الاجتماعي، ومكتب الفاكهة ومكتب الحرير ومصلحة سكك الحديد والنقل المشترك ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وسواها. وقد تطورت أرقام الجزء الثاني خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم ١١ التالي:

جدول رقم ١١

تطور أرقام اعتمادات الجزء الثاني خلال سني ١٩٦٦ - ١٩٧١

السنة	اعتمادات الجزء الثالث بالآف الليرات اللبنانية	الزيادة	النقصان بالآف الليرات	النسبة المئوية الفرق
١٩٦٦	١٣٢٣٩٧	--	٢٨٦٣	٢,١٢
١٩٦٧	١٣٢٩٩٤	٥٩٧	-	٠,٤٥
١٩٦٨	١١٨٥٤١	-	١٤٤٥٣	١٠,٨٧
١٩٦٩	١٠٣٦٩٢	-	١٤٨٤٩	١٢,٥٣
١٩٧٠	١٢٠٠١٩	١٦٣٢٧	-	١٣,٦٠
مشروع ١٩٧١	١١٠٤٦٥,٢	-	٩٥٥٣,٨	٨,٦٤

ان التخفيض الملموس في هذا الجزء أصاب اعتمادات التجهيزات العائدة لوزارة الدفاع الوطني والتي استعيض عنها بخطة التسليح الخمسية. وقد اعتمدت، في تحديد أرقام اعتمادات هذا الجزء في مشروع موازنة ١٩٧١، سياسة لحظ المبالغ اللازمة ضمن حدود طاقة الإدارات المختصة على التنفيذ، بحيث خفضت الاعتمادات المطلوبة التي يقابلها مبالغ هامة مدورة من سنين سابقة لنفس الغاية وزيدت في الحالات التي تستوجب الزيادة.

وقد بلغ مجموع الاعتمادات المدورة من موازنات السنين السابقة إلى موازنة ١٩٧٠ حوالي ٣٤٠ مليون، أصاب منها الجزء الثاني موضوع البحث ما يلي:

اعتمادات معقودة ٧٧٥٨٥٧٧٣

اعتمادات غير معقودة ٤٦٨٨٧٢٤٠

المجموع ١٢٤٤٧٣٠١٣

وينتظر أن تنخفض قليلاً أرقام الاعتمادات المدورة من موازنة ١٩٧٠ إلى موازنة ١٩٧١ عن الأرقام المذكورة آنفاً، بسبب إنفاق قسم من هذه الاعتمادات خلال سنة ١٩٧٠.

الاعتمادات المدورة للسنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٠

(بملايين الليرات اللبنانية)

المجموع	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الأول	
١٩٦٥ - ١٩٦٦				
١٣٣	٦١	٧١	١	اعتمادات غير معقودة
١٢٦	٤٤	٦٦	١٦	اعتمادات معقودة
٢٥٩	١٠٥	١٣٧	١٧	
١٩٦٦ - ١٩٦٧				
١٦٦	٨٨	٧٧	١	اعتمادات غير معقودة
١١٩	٤٧	٥٨	١٤	اعتمادات معقودة
٢٨٥	١٣٥	١٣٥	١٥	

المجموع	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الأول	
١٩٦٧ - ١٩٦٨				
١٤٨	٨٠	٦٨	-	اعتمادات غير معقودة
١٦٠	٧٢	٧٤	١٤	اعتمادات معقودة
٣٠٨	١٥٢	١٤٢	١٤	
١٩٦٨ - ١٩٦٩				
١٤٩	٨٩	٦٠	-	اعتمادات غير معقودة
١٧١	٨٠	٧٥	١٦	اعتمادات معقودة
٣٢٠	١٦٩	١٣٥	١٦	
١٩٦٩ - ١٩٧٠				
١٢٦	٧٩	٤٧	-	اعتمادات غير معقودة
١٩٢	١٠٢	٧٧	١٣	اعتمادات معقودة
٣١٨	١٨١	١٢٤	١٣	

بناء على هذه الأرقام تصبح اعتمادات الجزء الثاني المتوفرة للتنفيذ والإنفاق في عام ١٩٧١ زهاء ٢٣٤ مليون ليرة، بين اعتمادات أساسية مرصدة في مشروع الموازنة واعتمادات مدورة إليها (١١٠+١٢٤=٢٣٤). وهذه الاعتمادات، من أساسية مدورة، تفوق طاقة الإدارات المختصة على التنفيذ إذا ما قسنا ذلك بمعدل ما ننفقه سنوياً وهي تسمح لهذه الإدارة بزيارة الإنفاق حسب مقدرتها على ذلك.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن وزارة المالية دائبة على إيجاد الحلول المناسبة لقضية تصاعد أرقام الاعتمادات المدورة، وانها تأمل، عن طريق أخذ الاعتمادات المدورة بعين الاعتبار عند تحديد أرقام اعتمادات الموازنات، والتدقيق في طلبات التدوير التي ترد من الإدارات العامة، الوصول إلى تبسيط قضية هذه الاعتمادات وتخفيض أرقامها إلى ادنى الحدود الممكنة بحيث تصبح جميعها قابلة للتنفيذ السريع.

وأما بالنسبة إلى الجزء الثالث فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات برامج التجهيز والإنشاء الطويلة المدى، وقد تطورت أرقامها خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم ١٢ التالي:

جدول رقم ١٢

تطور أرقام اعتمادات الجزء الثالث خلال سني ١٩٦٦ - ١٩٧١

السنة	اعتمادات الجزء الثالث بالآف الليرات اللبنانية	الزيادة	النقصان بالآف الليرات	النسبة المئوية الفرق
١٩٦٦	٨٥٧٣٥	٢٧٩٦٦	-	٤٨,٤١
١٩٦٧	٧١٦٨١	-	١٤٠٥٤	١٦,٣٩
١٩٦٨	٧٧٢٥٠	٥٥٦٩	-	٧,٧٧
١٩٦٩	٧٣٦٠٠	--	٣٦٥٠	٤,٧٣
١٩٧٠	١٠٥١٠٠	٣١٥٠٠	-	٢٨,٠٧
مشروع ١٩٧١	٧٧٠٠٠	-	٢٨١٠٠	٣٦,٥٠

ان كافة اعتمادات هذا الجزء ناتجة عن قوانين برامج طويلة المدى، إلا انها غير مطابقة لما يجب أن يرصد من اعتمادات دفع لهذه البرامج، ذلك انه جرى تقدير اعتمادات هذا الجزء في ضوء حاجة الإدارات والتزاماتها الفعلية خلال عام ١٩٧١.

وتجدر الإشارة إلى انه رصد في هذا الجزء في مشروع موازنة ١٩٧١ اعتماد دفع قدره ٢٣ مليون ليرة لتأمين اعتمادات الدفع اللازمة لمشروع الـ ٢٠٠ مليون ليرة الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٧١ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ والمتعلق بتأمين بعض التجهيزات الأساسية للبلاد، مع العلم أن الحكومة ستسعى إلى تنفيذ الأشغال الملزمة من هذا المشروع في غضون ثلاث أو أربع سنوات بواسطة شركات خاصة تتولى بنفسها أو عن طريق فريق ثالث التمويل الذي تسدد الحكومة قيمته أقساطاً في مدة ٨ سنوات.

وهكذا تبين أرقام النفقات في مشروع موازنة ١٩٧١ الخطوط الكبرى لسياسة الدولة في هذا المجال، فهي قد عمدت إلى الحد من زيادة النفقات الإدارية بعد أن عدلت بعض الرسوم، لتؤمن الاستمرار في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والإنماء والتجهيز وتحقيق دور أكبر في عملية الإنماء الاقتصادي.

ب - الموازنات الملحقة

١ - موازنة مديرية الهاتف العامة :

بلغت أرقام مشروع موازنة مديرية الهاتف العامة ٦٤,٨٥٠,٠٠٠ مقابل ٥٢,٨٥٠,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٠ أي بزيادة قدرها ١٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ١٨,٥٠ .

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة، وتعود أهم أسباب الزيادة لتحقيق المشاريع المتعلقة بتحسين شبكة الهاتف وتطويرها وتعميمها وتأمين الاتصالات الدولية بأحدث الوسائل .

لقد بلغت الإيرادات العادية لهذه الموازنة ٥١,٨٥٠,٠٠٠ ل.ل. وجرى تغطية الفرق بين هذه الإيرادات والنفقات البالغ ١٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. بمأخوذات من مال احتياط الهاتف وبسلفة خزينة الهاتف .

وعليه تكون موارد تغطية هذه الموازنة هي التالية :

بواسطة واردات الهاتف السنوية	٥١,٨٥٠,٠٠٠
مأخوذات من مال احتياط الهاتف لتغطية قسم من نفقات الأعمال الإنشائية ولتغطية تسديد سلفة الخزينة العامة .	١٣,٠٠٠,٠٠٠

٦٤,٨٥٠,٠٠٠

٢ - موازنة اليانصيب الوطني :

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ٢٠,٤٠٠,٠٠٠ مقابل ١٨,٨٠٠,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٠ أي بزيادة قدرها ١,٦٠٠,٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٨,٥ .

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة . وتجدر الإشارة إلى ان أرباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية وفقاً للغاية الأساسية التي أنشئت من أجلها .

٣ - موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري :

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ١٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. مقابل ٨,٧٠٠,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٠ أي بزيادة قدرها ٣,٣٠٠,٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٣٨٪ .

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة .

ج - واردات الموازنة العامة:

قدرت واردات الموازنة لعام ١٩٧١ من جميع المصادر باستثناء القروض بمبلغ ٦٩٧ مليون ليرة لبنانية. والجدول رقم ١٨ يظهر مبلغ الواردات من كل مصدر مقارناً بواردات موازنة ١٩٧٠، وكذلك بالمبالغ المحصلة فعلاً عام ١٩٦٩.

اعتمدت عند تقدير واردات موازنة ١٩٧١ الأسس المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون المحاسبة العمومية. فقدرت هذه الواردات في ضوء التحصيلات الفعلية خلال عام ١٩٦٩ وخلال الربع الأول من عام ١٩٧٠.

ان التقديرات لواردات الموازنة لعام ١٩٧١ من الضرائب والرسوم هي كافية لتغطية الجزأين الأول والثاني من الموازنة العامة. إلا ان الحكومة وجدت نفسها مضطرة للجوء إلى القروض خلال سنة ١٩٧١ لتأمين تغطية الجزء الثالث من الموازنة.

بعد عرض مشروع موازنة ١٩٧١ يبدو واضحاً أن التركيز لا يزال على الحد من زيادة النفقات الإدارية وغير المجدية لتوفير مبالغ تستغل في مشاريع للتنمية من إنشاء وتجهيز وأخرى اجتماعية تنحصر منافعتها إلى درجة كبيرة بذوي الدخل المحدود. وعلاوة على ذلك لا بد من تأكيد اهتمام الحكومة الجدي بتطوير العنصر البشري اقتناعاً منها بأن رأس مال لبنان الأول هو العنصر البشري المتمثل بأبنائه وبأن أعلى مردود للاستثمار إنما يتأتى عن الاستثمار في تحسين نوعية الطاقة البشرية وتدريبها وتأهيلها لمواجهة تطورات العصر الحديث ومستلزماته.

ويتجسد هذا التركيز على العنصر البشري في ارتفاع نفقات وزارة التربية الوطنية بحوالي ٢٣٪ لعام ١٩٧١ مقابل معدل زيادة بلغ أقل من ١٤٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٠ وارتفاع نفقات وزارة الصحة العامة بنسبة ٣٦٪ لعام ١٩٧١ مقابل ارتفاع بلغ معدله أقل من ٩٪ سنوياً للسنوات ١٩٦١ - ١٩٧٠. على ان هذه الزيادة المرتفعة لا تعطي الصورة الكاملة عن ارتفاع نفقات الدولة على الخدمات الصحية إذ يجب ان يضاف إليها حصة الدولة في تكاليف الضمان الصحي التي تقدر لوحدها بحوالي عشرين مليون ليرة لبنانية مقابل حوالي ٢٣ مليون ليرة لبنانية فقط مجموع أرقام موازنة وزارة الصحة لعام ١٩٧٠. وهكذا تكون نفقات الدولة على الخدمات الصحية قد زادت بأكثر من ١٢٥٪ خلال عام ١٩٧١. وهذا يفسر زيادة اعتمادات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. كذلك فلقد ارتفعت مخصصات وزارة التصميم العام بما يزيد عن ٥٨٪ لعام ١٩٧١ بالنسبة لعام ١٩٧٠ مقابل معدل زيادة سنوية بلغ حوالي ٢٦٪ خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٠. وتأتي هذه الزيادة في مجال تأمين التهيئة لتخطيط متكامل للمستقبل اللبناني.

أما انخفاض نفقات وزارتي الأشغال العامة والشؤون المائية والكهربائية فيعود إلى انخفاض اعتمادات الجزء الثالث الذي يتبع برنامج إنفاق سبق وصدق عليه بموجب قوانين . والحكومة تعد الآن مشاريع جديدة (قوانين برامج) كمشروع تجميع الأبنية المدرسية الحكومية ومشروع تعميم مياه الشرب . ومتى وافق مجلسكم الكريم على هذه المشاريع عندئذ تضاف نفقاتها المبرمجة لعام ١٩٧١ إلى اعتمادات الجزء الثالث الحالية .

أما فيما يختص بوزارة الدفاع الوطني فلقد انخفضت اعتمادات الجزء الثاني بسبب تخفيض بعض نفقات الصيانة للآليات التي أصبحت قديمة جداً مما زاد كثيراً في نفقات صيانتها الأمر الذي يفرض استبدالها بآليات جديدة وستقدم الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع تأمين الأسلحة الجديدة للجيش وقوى الأمن الداخلي التي سيزيد أيضاً عن اعتمادات الجزء الثالث .

وقد كان على الدولة وهي تتوسع بالإنفاق العام تحسباً بمسؤولياتها وواجباتها أن تؤمن لهذا التوسع الموارد المالية المطلوبة . وسياسة الدولة الضريبية لا تزال تهدف إلى تجنب إعاقه الاستثمار والنشاط الاقتصادي بوجه عام وإلى تأمين عدالة في توزيع العبء الضريبي وازاء ذلك ركزت الحكومة على تطوير القوانين الضريبية وتحسين طريقة طرح الضرائب وجبايتها بدلاً من زيادة معدلاتها . وإلى جانب ذلك ستعتمد الحكومة إلى الاقتراض لتغطية نفقات الجزء الثالث وبالتالي يوزع عبء هذه النفقات على عدة سنوات .

الملاحق

جدول رقم - ١٣ -

اعتمادات الجزء الأول موزعة على الوزارات

رقم البند	الباب	موازنة عام ١٩٧٠	مشروع عام ١٩٧١	الفرق في التفقات		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
١	رئاسة الجمهورية	٨٦٦ ٠٠٠	١٧٤٥٨٠٠	٨٧٩٨٠٠	-	١٠١,٥
٢	مجلس النواب	٣٩٢٦٢٠٠	٤٢٤٦٨٠٠	٣٢٠٦٠٠	-	٨,١٦
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٥١٩٥٦٠٠	٢٦٢٩٦٦٠٠	١١٠١٠٠٠	-	٤,٣٧
٤	وزارة العدل	١٣١٢٢٥٠٠	١٣٨٠٣٦٠٠	٦٨١١٠٠	-	٥,١٩
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٢٥٧٨٥٣٠٠	٢٣٠١٣٢٠٠	-	٢٧٧٢١٠٠	١٠,٧٥
٦	وزارة الداخلية	٥٠٤٢٩٤٠٠	٥٢٦٣٥٨٠٠	٢٢٠٦٤٠٠	-	٤,٣٧
٧	وزارة المالية	٢٢٣٧٥٥٠٠	٢٣١٠١٢٠٠	٧٢٥٧٠٠	-	٣,٢٤
٨	وزارة الدفاع الوطني	١٠٠٢١٧٦٠٠	١١١٦١٩٦٠٠	١١٤٠٢٠٠٠	-	١١,٣٧
٩	وزارة التربية الوطنية	١١٩١٩٨٢٠٠	١٤٧٥٧٨٨٠٠	٢٨٣٨٠٦٠٠	-	٢٣,٨٠
١٠	وزارة الصحة العامة	٢٠٧٩١٨٠٠	٢٥٢٤٢٠٠٠	٤٤٥٠٢٠٠	-	٢١,٤٠
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٢٩٧٩٠٠٠	١٢٩٨٧٩٠٠	١٠٠٠٨٩٠٠	٢١٢٠٠٠	٣٣٥,٩٨
١٢	وزارة الأنباء	٦٦٤٠٣٠٠	٦٤٢٨٣٠٠	-	-	٣,١٩
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٢٠١٧٨٨٠٠	٢١٦٣٩٣٠٠	١٤٦٠٥٠٠	-	٧,٢٤
١٤	وزارة الزراعة	٥٤١٨٨٠٠	٥٨٢٠٣٠٠	٤٠١٥٠٠	-	٧,١٤
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٢٠٠٢٩٠٠	٢٤٥٦٦٠٠	٤٥٣٧٠٠	-	٢٢,٦٦
١٦	وزارة البرق والبريد والهاتف	١١٥٧٤٨٠٠	١٢٥٢٣٤٠٠	٩٧٥٦٠٠	-	٨,٤٢
١٧	وزارة التصميم العام	٢١٦٩٧٠٠	٢٦٥٨٩٠٠	٤٨٩٢٠٠	-	٢٢,٥
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٣٦٥٣١٠٠	٣٧٥٣٠٠	٩٩٩٠٠	-	٢,٧٣
١٩	وزارة السياحة	٦٥٢٠١٠٠	٦٨٦٠٦٠٠	٣٤٠٥٠٠	-	٢٢,٥٥
٢٠	الديون المتوجبة الأداء	٤٣٩٦٨٧٠٠	٥٤٧٠٠٥٠٠	١٠٧٣١٨٠٠	-	٢٤,٤١
٢١	احتياطي الموازنة	٢٤٥١٨٧٠٠	٢٧٤٢٢٦٠٠	٢٩٠٣٩٠٠	-	١١,٨٤
المجموع		٥١١٥٠٦٠٠٠	٥٨٦٥٣٤٨٠٠	٧٨٠١٢٩٠٠	٢٩٨٤١٠٠	
				٢٩٨٤١٠٠		
			الزيادة	٧٥٠٢٨٨٠٠		١٤,٦٧

جدول رقم - ١٤ -
اعتمادات الجزء الثاني موزعة على الوزارات

رقم البند	الباب	موازنة عام ١٩٧٠	مشروع عام ١٩٧١	الفرق في النفقات		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
١	رئاسة الجمهورية	-	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	-	١٠٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	-	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	-	١٠٠
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	-	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	-	١٠٠
٦	وزارة الداخلية	٥١٥٣١٠٠	٤٦٢٥٠٠٠	-	٥٢٨١٠٠	١٠,٢٤
٧	وزارة المالية	٣٣٣٥٠٠	٥٤٨٥٠٠	٢١٥٠٠٠	-	٦٤,٦
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣٧٦٤٦٧٠٠	٢٢٥٥٨١٠٠	-	١٥٠٨٨٦٠٠	٤٠,٠٠
٩	وزارة التربية الوطنية	١٩٦٥٠٠٠	٢٠٣٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	-	٠,٣٣
١٠	وزارة الصحة العامة	١٨٢٠٠٠٠	٥٥٤٣٠٠٠	٣٧٢٣٠٠٠	-	٢٠٤,٥٥
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٠٢٥٧١٠٠	٨٥٦٩٠٠٠	-	١٦٨٨١٠٠	١٦٤,٨٥
١٢	وزارة الأنباء	٩٥٠٠٠	٣٠٥٠٠٠	٢١٠٠٠٠	-	٢٢١,٠٥
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٣٩٤٠١٠٠٠	٤٠٢٦٩٠٠٠	٨٦٨٠٠٠	-	٢,٢٠
١٤	وزارة الزراعة	١١٨٢٥٠٠٠	١١٤٧٢٥٠٠	-	٣٥٢٥٠٠	٢,٩٨
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٣٧٥٠٠٠	٢٨٥٠٠٠	-	٩٠٠٠٠	٢٤,٠٠
١٦	وزارة البرق والبريد والهاتف	١٥٥١٦٠٠	٤٤٨٤١٠٠	٢٩٣٢٥٠٠	-	١٨٩,٠٠
١٧	وزارة التصميم العام	٢٧٥٠٠٠	١٢٣٠٠٠٠	٩٥٥٠٠٠	-	٣٤٧,٢٧
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٤٠٢٦٠٠٠	٣٥٨١٠٠٠	-	٤٤٥٠٠٠	١١,٠٥
١٩	وزارة السياحة	٥٢٩٥٠٠٠	٤٥٩٥٠٠٠	-	٧٠٠٠٠٠	١٣,٢٢
المجموع العام		١٢٠٠١٩٠٠٠	١١٠٤٦٥٢٠٠	٩٣٣٨٥٠٠	١٨٨٩٢٣٠٠	
			النقصان	- -	٩٥٥٣٨٠٠	٧,٩٦

جدول رقم - ١٥ -
اعتمادات الجزء الثالث موزعة على الوزارات

رقم البند	الباب	موازنة عام ١٩٧٠	مشروع عام ١٩٧١	الفرق في النفقات		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣٣٩٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠	-	١٩٠٠٠٠	٥,٦٠
٩	وزارة التربية الوطنية	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	-	-	-
١٣	وزارة الأشغال العامة	٤٧٥٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠٠	-	١٨٠٥٠٠٠٠	٣٨,٣٦
١٤	وزارة الزراعة	٢٧٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	-	٩,٠٩
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٨٩٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	-	٨٤٠٠٠٠٠	٤٤,٤٤
النقصان					٢٨١٠٠٠٠٠	
المجموع العام		١٠٥١٠٠٠٠٠	٧٧٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٨٣٥٠٠٠٠	٢٦,٧٣

جدول رقم - ١٦ -

اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧١ موزعة على الأبواب مع نسبها المئوية

الباب	إسم الباب	قيمة الإعتمادات	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	١٧٩٠٨٠٠	٠,٢٣ %
٢	مجلس النواب	٤٢٤٦٨٠٠	٠,٥٥ %
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٦٣٢١٦٠٠	٣,٤٠ %
٤	وزارة العدل	١٣٨٠٣٦٠٠	١,٧٠ %
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٢٣٣١٣٢٠٠	٣,٠١ %
٦	وزارة الداخلية	٥٧٢٦٠٨٠٠	٧,٤٠ %
٧	وزارة المالية	٢٣٦٤٩٧٠٠	٣,٠٦ %
٨	وزارة الدفاع الوطني	١٦٦١٧٧٧٠٠	٢١,٤٧ %
٩	وزارة التربية الوطنية	١٥٢١٠٨٨٠٠	١٩,٦٥ %
١٠	وزارة الصحة العامة	٣٠٧٨٥٠٠٠	٣,٩٨ %
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٢١٥٥٦٩٠٠	٢,٧٩ %
١٢	وزارة الأنباء	٦٧٣٣٣٠٠	٠,٨٧ %
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٩٠٩٠٨٣٠٠	١١,٧٥ %
١٤	وزارة الزراعة	٢٠٢٩٢٨٠٠	٢,٦٢ %
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٢٧٤١٦٠٠	٠,٣٥ %
١٦	وزارة البرق والبريد والهاتف	١٧٠٠٧٥٠٠	٢,٢٠ %
١٧	وزارة التصميم العام	٣٨٨٨٩٠٠	٠,٥٠ %
١٨	وزارة الموارد المائية	١٧٨٣٤٠٠	٢,٣٠ %
١٩	وزارة السياحة	١١٤٥٥٦٠٠	١,٤٨ %
٢٠	الديون المتوجبة الأداء	٥٤٧٠٠٥٠٠	٧,٠٧ %
٢١	احتياطي الموازنة	٢٧٤٢٢٦٠٠	٣,٥٤ %
المجموع العام		٧٧٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠ %

جدول رقم - ١٧ -

اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧١ موزعة على البنود والأجزاء
مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء

رقم البند	بيان النفقات	اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة % للبند	النسبة % الجزء
الجزء الأول - النفقات العادية					
١	المخصصات والرواتب والأجور	٣١٢٠٦٢٣٠٠		% ٤٠,٣٣	
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	٤٨٧٥٤١٠٠		% ٦,٣٠	
٣	لوازم إدارية	٢٨٥٩٧٧٠٠		% ٣,٦٩	
٤	نفقات إدارية عامة	٩٠٥١٠٠٥		% ١,١٧	
٥	الصيانة	٤٦٧٥٠٠٠		% ٠,٦٠	
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١٠٣٨٢٠٠٠		% ١,٣٤	
٧	مساهمات ومساعدات	٧٧٦٨٨٢٠٠		% ١٠,٠٤	
٨	نفقات متنوعة	١٣٢٠١٤٠٠		% ١,٧١	
٩	الديون المتوجبة الأداء	٥١٧٠٠٥٠٠		% ٦,٦٨	
١٠	رديات	٣٠٠٠٠٠٠		% ٠,٣٩	
١١	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	-	
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٢٧٤٢٢٦٠٠	٥٨٦٥٣٤٨٠٠	% ٣,٥٤	% ٧٥,٧٨
الجزء الثاني - نفقات التجهيز والإنشاء السنوية					
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	٣٦١٦٦٠٠٠		% ٤,٦٧	
٢١	تجهيزات	٣٦٤٥٩٦٠٠		% ٤,٧١	
٢٢	إنشاءات	١٧٧٤٥٠٠٠		% ٢,٢٩	
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء	٢٠٠٩٤٦٠٠		% ٢,٦٠	
٢٤	أحكام قضائية ومصالحات		١١٠٤٦٥٢٠٠	-	% ١٤,٢٧
الجزء الثالث - نفقات التجهيز والإنشاء الطويلة المدى					
قوانين البرامج		٧٧٠٠٠٠٠٠	٧٧٠٠٠٠٠٠	% ٩,٩٥	% ٩,٩٥
المجموع			٧٧٤٠٠٠٠٠٠		% ١٠٠

جدول رقم - ١٨ -

تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٧١

بالمقارنة مع تقديرات واردات موازنة ١٩٧٠ وتحصيلات عام ١٩٦٩

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٦٩ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٠ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧١ ل ل
الجزء الأول			
الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها			
الفصل الأول - الضرائب المباشرة			
١ - ضريبة الأملاك المبنية	٤٢١٣٤١٠٤	٤٧٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠
٢ - ضريبة الدخل	٦١٠٧٥٥٤١	٦٣٠٠٠٠٠٠	٦٩٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الانتقال	٢٥٧٦١٩٥	٤٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم على السيارات الخاصة	١٥٦٣٩٨٨٧	١٧٠٠٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الأجرأ	٤٨٥٦٨	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
٦ - ضريبة الأراضي	٤٦٢٢٦	-	-
مجموع الفصل الأول	١٢١٥٢٠٥٢١	١٣١٧٠٠٠٠٠	١٤٤٥٥٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع			
١ - الرسوم القضائية	٦١٨٧٤٧٠	٦٥٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم كتاب العدل	٦٧٦١٦٦	٨٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم التسجيل	١٩٤٦٣٥٨٢	٢٤٠٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم الطوابع	٢٤٥٥٢٦٠٨	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم السير	٣٤٧٠١٢٧	٤٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠
٦ - رسوم الأمن العام	١١٩٠٦٤٨	١٢٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسوم القنصلية	٣١٤٩٧٩٣	٢٥٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠٠
٨ - رسم مغادرة الأراضي اللبنانية	٢٥٢٥٤٠٤	٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٦١ ٢١٥ ٧٩٨	٧٣٥٠٠٠٠٠٠	٧٨٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الأول	١٨٢٧٣٦٣١٩	٢٠٥٢٠٠٠٠٠	٢٢٢٥٥٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات الواردات عام ١٩٦٩ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٠ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧١ ل ل
الباب الثاني - الضرائب المباشرة والرسوم غير المباشرة			
الفصل الأول - رسوم الاستهلاك			
١ - رسوم المواد الملتهبة	٦٥٤٧٦٤٧٣	٦٥٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم المسكرات	١٧٠٠٨٥٤	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الملح	٩٨٣٣٧	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم التبغ والتبناك	٣٨٠٤٧٥٣٧	٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠
٥ - رسوم الترابة	٤٩٥٤٧٦٤	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
٦ - ضريبة الملاهي	١٦٦٠١٧٦	٢٠٠٠٠٠٠	٢ ٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسم الداخلي على ورق اللعب	٩٨٩٨٣	٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الأول	١١٢٠٣٧١٢٤	١١٣٦٠٠٠٠٠	١٢٤٣٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم الجمارك			
١ - رسوم الجمارك	١٩١٥٨٤٧١١	١٩٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٣٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٩١٥٨٤٧١١	١٩٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٣٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الثاني	٣٠٣٦٢١٨٣٥	٣٠٥٦٠٠٠٠٠	٣٢٧٣٠٠٠٠٠
الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار			
الفصل الأول - حاصلات أملاك الدولة			
١ - حاصلات أملاك الدولة غير الغابات	١٠٣٩٦٦٣	٣٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الأول	١٠٣٩٦٦٣	٣٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار			
١ - حاصلات البريد	٦٤٢٠٠٥٧	٨٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٢ - حاصلات البرق	٦٦٠٢٥٠٨	١٠٠٢٥٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠٠
٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية	٣١٣٠٤٣	٣٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
٤ - حاملات مصلحة البارود والمتفجرات	٩٣٦٦٧٦	٩٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم المناثر	٨٢٤٥٦٤	-	-
مجموع الفصل الثاني	١٥٠٩٦٨٤٨	٢٠٣٧٥٠٠٠	٢٥٤٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الثالث	١٦١٣٦٥١١	٢٠٣٧٥٠٠٠	٢٦٩٠٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات الواردات عام ١٩٦٩ ل ل	تقديرات الواردات لجنة ١٩٧٠ ل ل	تقديرات الواردات لجنة ١٩٧١ ل ل
الباب الرابع - إيرادات متفرقة			
الفصل الأول - إيرادات متفرقة			
١ - الحسومات التقاعدية	١٠٦٣٥٦٨٩	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
٢ - إيرادات رئاسة الموائى	١١٠٢٣٦٦	١٢٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠
٣ - غرامات وأحكام نقدية	٤٤٩٨٩٤٧	٥٥٠٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠
٤ - فوائد أموال	١٢٠٤٢١٥٦	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم المراهنات	١٤٣٨٣٩٧	١٧٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠
٦ - واردات دوائر الحجر الصحي	-	١٧٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٧ - مدفوعات الشركات ذات الامتياز	٣٥٩٦٥١٤	٣٧٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠
٨ - مدفوعات شركات البترول	٤١٣١١٥٢٣	٣٤٠٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠٠٠
٩ - رسوم المطارات وإيجار مطعم مطار بيروت الدولي	٨٤٥٩٤٢٦	٥٥٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠
١٠ - إيرادات متفرقة	٥٥١٩٦٧٨	١٣٥٢٣٨٠٠	١٤٥٠٠٠٠٠
١١ - إيرادات كازينو لبنان	٥٧٠١١٣٤	٦٤٧٦٢٠٠	٧٠٠٠٠٠٠
١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية	١٥٧١٨٦٨	١٩٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
١٣ - إيرادات من وفر موازنتي الحبوب والشمندر السكري والهاتف	-	٥٥٠٠٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
١٤ - واردات مقطعة من حساب مصلحة التعمير	- -	- -	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الأول	٩٥٨٧٧٦٩٨	٩٧٢٧٥٠٠٠	١١٦٠٥٠٠٠٠
الفصل الثاني - إيرادات لتسديد النفقات			
١ - إيرادات لتسديد نفقات	٢٥٦٣٣١٨	١٧٢٥٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٢٥٦٣٣١٨	١٧٢٥٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠
الفصل الثالث - ردّيات			
١ - استردادات	١٢١٧١٤٢	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثالث	١٢١٧١٤٢	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الرابع	٩٩٦٥٨١٥٨	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٢٥٠٠٠٠

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٦٩ ل ^(١)	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٠ ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧١ ل
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط			
الفصل الأول - مأخوذات من مال الاحتياط			
١ - مأخوذات لتغذية نفقات الموازنة	-	للمذكر	للمذكر
٢ - مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	١٥٩٣٧١٠٣	للمذكر	للمذكر
الإجمالي	١٥٩٣٧١٠٣	للمذكر	للمذكر
الباب الأول	١٨٢٧٣٦٣١٩	٢٠٥٢٠٠٠٠٠	٢٢٢٥٥٠٠٠٠
الباب الثاني	٣٠٣٦٢١٨٣٥	٣٠٥٦٠٠٠٠٠	٣٢٧٣٠٠٠٠٠
الباب الثالث	١٦١٣٦٥١١	٢٠٧٢٥٠٠٠	٢٦٩٠٠٠٠٠
الباب الرابع	٩٩٦٥٨١٥٨	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٢٥٠٠٠٠
الباب الخامس	- -	للمذكر	للمذكر
مجموع الجزء الأول	٦١٨٠٨٩٩٢٦	٦٣١٥٢٥٠٠٠	٦٩٧٠٠٠٠٠٠
الجزء الثاني			
باب وحيد - واردات استثنائية			
الفصل الأول: مأخوذات من مال الاحتياط	٣٠٤٠٥٧٢٢٤	-	-
مجموع الفصل الأول	٣٠٤٠٥٧٢٢٤	-	-
الفصل الثاني - واردات استثنائية (مختلفة)			
١ - واردات ناتجة عن قروض أو عن موارد جديدة	- -	١٠٥١٠٠٠٠٠	٧٧٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٣٠٤٠٥٧٢٢٤	١٠٥١٠٠٠٠٠	٧٧٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الجزء الثاني	٣٠٤٠٥٧٢٢٤	١٠٥١٠٠٠٠٠	٧٧٠٠٠٠٠٠٠
الإجمالي العام			
مجموع الجزء الأول	٦١٨٠٨٩٩٢٦	٦٣١٥٢٥٠٠٠	٦٩٧٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الجزء الثاني	٣٠٤٠٥٧٢٢٤	١٠٥١٠٠٠٠٠	٧٧٠٠٠٠٠٠٠
المجموع العام	٩٢٢١٤٧١٥٠	٧٣٦٦٢٥٠٠٠	٧٧٤٠٠٠٠٠٠٠

(١) إن واردات القروض المقبوضة لا تظهر في حساب الموازنة بل في حسابات خزينة خاصة تفتح لهذه الغاية عملاً بالمادة ١٦ من قانون موازنة ١٩٦٩.

جدول رقم - ١٩ -

تطور الموازنة العامة ١٩٦٤ - ١٩٧١ (بالليرات اللبنانية)

السنة	أرقام الموازنة	الواردات الفعلية ^(١)	النفقات الفعلية	الفرق بين الواردات والنفقات	
				زيادة	نقصان
١٩٦٤	٤٧٦٤٠٠٠٠٠	٤٤٥٣٨٠٩١٦	٤٧٣٠١٦٨٨١	-	٢٧٦٣٥٩٦٥
١٩٦٥	٥١٤٧٩٠٠٠٠	٤٨٤٩٣٤٤٥٦	٥٢٦١٧٢٨٢٣	-	٤١٢٣٨٣٦٦
١٩٦٦	٥٩٠٧٣٥٠٠٠	٥٥٠٧٧٩٥٤٢	٥٤٧٦٥٤١١٥	٣١٢٥٤٢٧	--
١٩٦٧	٦٣٢٨٨١٠٠٠	٥٣٣٤٧٣٦٢٩	٥٩١٤١١٨٢٩	-	٥٧٩٣٨٢٠٠
١٩٦٨	٦٤٨٥٠٠٠٠٠	٥٧٣٢٦٥٢٧٥	٦٠٢٩٩٦٧٤٨	-	٢٩٧٣١٤٧٣
مشروع ١٩٦٩	٦٦٠٦٠٠٠٠٠	٦٠٢١٥٢٨٤٣	٦٣١٠١١٠١٧	-	٢٨٨٥٨١٧٤
١٩٧٠	٧٢٨٥٠٠٠٠٠				
١٩٧١	٧٧٤٠٠٠٠٠٠				

جدول رقم - ٢٠ -

تطور الواردات الرئيسية المحصلة ١٩٦٤ - ١٩٦٩ (الموازنة العامة)
(بالليرات اللبنانية)

السنة	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	الضرائب والرسوم غير المباشرة	حاصلات وأملاك الدولة ومصالح الاستثمار	واردات متفرقة	الإجمالي
١٩٦٤	١٢٦٨٤٨٩٨١	٢٢٦١٨٨٨٢٧	١٢٠٦٩٩٦٢	٨٠٢٧٣١٤٦	٤٤٥٣٨٠٩١٦
١٩٦٥	١٤٣٨٨٠٨٠٩	٢٤٦٢٢٤٧٠٤	١٣٣٠٦٦٥٤	٨١٥٢٢٢٨٩	٤٨٤٩٣٤٤٥٦
١٩٦٦	١٥٧٨٠٢٠٨٤	٢٧١٢٦٩٨٢٦	١٤٥٢١٧١٥	١٠٧١٨٥٩١٧	٥٥٠٧٧٩٥٤٢
١٩٦٧	١٦٤٧٧٤٤٦٣	٢٤٧٠٣٥٤١٥	١٥١١٢٧٢٤	١٠٦٥٥١٠٢٧	٥٣٣٤٧٣٦٢٩
١٩٦٨	١٨٧٢٢٨٩٩٥	٢٧٨٢٣٦٠٤٥	١٧٢٦٦٢٩٧	٩٠٥٣٣٩٣٨	٥٧٣٢٦٥٢٧٥
١٩٦٩	١٨٢٦٩٠٣٩٩	٣٠٣٦٢١٨٣٦	١٦١٣٦٥١٥	٩٩٧٠٤٠٩٣	٦٠٢١٥٢٨٤٣

(١) بدون المأخوذات من مال الاحتياط.

جدول رقم - ٢١ -

تطور أهم أنواع الواردات ١٩٦٤ - ١٩٧٠ (الموازنة العامة)

- بملايين الليرات اللبنانية -

نوع الواردات	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
ضريبة الأملاك المبنية	٢٦,٤٢٨	٢٩,١٦٥	٣١,٦٩١	٣٤,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٤٨,٥٠٠
ضريبة الدخل	٤٣,٢١٦	٥٢,٠٤٦	٥٨,٦٩٤	٦٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٦٦,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
رسوم على السيارات الخاصة	١٠,٦٧٥	١١,١٣٩	١١,٢٧٨	١٤,٢٠٠	١٤,٢٠٠	١٤,٠٠٠	١٩,٥٠٠
رسوم التسجيل	١٨,٢١٣	٢٠,٧٥٢	٢٤,٣٤٠	٢٢,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
رسوم الطوابع	١٤,٩٢٤	١٦,٤٥٦	١٧,٩٢٦	١٧,٥٠٠	٢٨,٢٥٠	٢٨,٠٠٠	٣٣,٢٥٠
رسوم المواد الملتهبة	٤٤,٥٣٣	٤٦,١٩٩	٥٢,٢٥٦	٥٢,٠٠٠	٥٤,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٦٤,٠٠٠
رسوم التبغ والتبناك	٢٦,٧٢٥	٢٦,١٠١	٢٨,٢٥٧	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
رسوم الجمارك	١٤٥,٦٢٦	١٦٤,٠٤٦	١٧٦,٣٣٤	٢٠٠,٠٠٠	١٧٨,٢٥٠	١٧٨,٠٠٠	١٩٤,٥٠٠
مدفوعات شركات البترول	٢٥,٢٧٦	٢٩,٣٨٧	٣٠,٦٦٢	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٤,٠٠٠

جدول رقم - ٢٢ -

تطور النفقات العامة تبعاً لأبواب الموازنة ١٩٦٤ - ١٩٦٩
(النفقات الفعلية «بآلاف الليرات اللبنانية»)

الأبواب	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
رئاسة الجمهورية	٦٥٩	٨٠٢	٨٥٣	٨٦٧	٨٩٣	١٠٠٧
مجلس النواب	٢٧٨٠	٤٠٧٧	٤١٢٠	٤٣٢٨	٤١٥١	٣٧٨١
رئاسة مجلس الوزراء	٩٦١٨	١٣٣٨٣	١٣٠٩٨	٢٤١١٥	٢٥٨٦٤	٢٣٩٥٣
وزارة العدل	٨٩٠٦	٩٩٨٦	٩٩٨٥	١٠٨٠٦	١٠٣٣٥	١٢٠٥٠
وزارة الخارجية والمغتربين	١٢٦٨٩	٢٠٠٤٣	٢٢٣٩٣	٢٦٨٣٩	١٥٨٠٣	١٥٨٢٤
وزارة الداخلية	٤٢٩٦٥	٤٣٣٧٥	٤٤٧٩٧	٤٨٥٧٩	٥٣٨١٨	٥٣٢١٦
وزارة المالية	١٨٤٨٤	١٩٥٣٤	٢٠٢٦١	٢١١٦٢	٢٠٩٢٨	٢١٢٣٧
وزارة الدفاع الوطني	٧٦٦٢٥	٩٠٠٧٦	١٠٥٨٦٧	١٢١٨٧٧	١٢٧٠٩١	١٣٩٠٩١
وزارة التربية الوطنية	٥٩٤٥١	٧٨٦٦٧	٨٢٠٢٢	٩٠٨٣٩	٩٥٢٤٨	١١١٤١٣
وزارة الصحة العامة	١٣٧٠٣	١٦٥٩٣	١٩١٥٨	٢٠٧٢٦	٢١٥٥٥	٢٢٢٣١
وزارة العمل والشؤون	١٢٧٠٣	٢١١٤٤	١٨٣٩٠	١٢١٣٧	١٤١٦٢	١٣٠٠٧
وزارة الأنباء	٩٦٧٩	١٢٣١٧	١٠٨٣٦	٦٠٢٤	٦٨٢٥	٦٠١٠
وزارة الأشغال العامة	١٤٣٣٣٢	١٣٧٨٣٤	١٣٣٤٩٩	٩٦٤٨٤	١٠٢١١٩	٩٩٤٨٠
وزارة الزراعة	١٥٤٧٥	١٣٥١١	١٦٢٣٤	١٦٧٢٧	١٦٢١٣	١٥٧١٠
وزارة الاقتصاد الوطني	١٠٧٥٣	٦٢٤١	٢٠٩٨	٢٤١٢	٢٣٩٨	٢٢٩٩
وزارة البريد والبرق والهاتف	٩٢٣٤	٩٢٢٩	٩٣٧٦	١٠٦٣٣	١٠١٩٠	١٠٩٨٥
وزارة التصميم العام	٢٤١٠	٢٢٤٨	٢١٦٥	٢٠١١	٢١١٨	٢٢٧٤
وزارة الموارد المائية والكهربائية	-	-	-	٣١٤٣٥	٢٦٣٨٦	٢٣٦٢٠
وزارة السياحة	-	-	-	١٣٩٩٨	١٤٧٦٢	١١٧٥٣
الديون المتوجبة الأداء	٢٤٥٥٠	٢٧١١٢	٣٢٥٠٢	٢٩٤١٣	٣٢١٣٨	٤٢٠٧٠
احتياطي لنفقات طارئة	-	-	-	-	-	-
المجموع	٤٧٣٠١٦	٥٢٦١٧٢	٥٤٧٦٥٤	٥٩١٤١٢	٦٠٢٩٩٧	٦٣١٠١١

جدول رقم - ٢٣ -
تطور الموازنات الملحقه

الإدارات	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الهاتف						
الواردات الفعلية ^(١)	٣٤٢١٣٣٥٨	٣٨٨٣٢٣٢٩	٤٧٨١٠٦٦٦	٤٧٧٠٠٤٦٥	٥٥١٥٥٣٣٠	٦٦١٩٩٧٨٨
النفقات الفعلية	٢٢٠٣٥٤٢٣	٢٦٨٦٦٤٤٦	٢٧٩٦١٦٣٣	٢٨٧٣٣٩٨٩	٢٨٩٧٤٥٨١	٤٠٩٥٢١٠٩
* زيادة	١٢١٧٧٩٣٥	١١٩٦٥٨٨٣	١٩٨٤٩٠٣٣	١٨٩٦٦٤٧٦	٢٦١٨٠٧٤٩	٢٥٢٤٧٦٧٩
* نقصان	-	-	--	-	-	-
اليانصيب الوطني						
الواردات الفعلية	١٣٢٨١١٠٤	١٢٤٩٥٧٧٠	١٥٣٥٣٣٨٩	١٧٤٦٠٢٢٢	١٧٤٣٠٤٧٠	١٨١٩٣٢٠١
النفقات الفعلية	١٣٠٧٧٨٣٣	١٢٧٤٥٥٥٥	١٤٨٠٧٧٧٨	١٥٤٧٧٤٥٥	١٥٩٢٢٦١٣	١٦٤٠٢٨٧٢
* زيادة	٢٠٣٢٧١	--	٥٤٥٦١١	١٩٨٢٧٦٧	١٥٠٧٨٥٧	١٧٩٠٣٢٩
* نقصان	-	٢٤٩٧٨٥	-	-	-	-
مكتب الجيوب والشمندر السكري						
الواردات الفعلية	٤٨١٧٦٨٣	٦٥٠٦٢٢٧	٤٦٨٤٢٦٧	١٣٤٠٨٩٣١	١٧٨٥٧٢١٢	١٦١٦٥٠٩٠
النفقات الفعلية	٢٨٧٩١٢٠	٥٨٩٢٠٧٣	٢٠٩٦٧٢٦	٢٠٣٨٢٧٣	٩٠٣٩٣٧٥	٥١٩٢٥٤٥
* زيادة	١٩٣٨٥٦٣	٦١٤١٥٤	٢٥٨٧٥٤١	١١٣٧٠٦٦٥٨	٨٨١٧٨٣٧	١٠٩٧٢٥٤٥
* نقصان	-	-	-	-	-	-
الجامعة اللبنانية						
الواردات الفعلية	٥٣١٥٠٣٩	٦٥٧٥٦٦٥	٨١٤٣٠١٠	٨٩٤٧٦٣٨	٩٢٦٩٩٩٦	١٢٦٧٧٢٤٧
النفقات الفعلية	٢٥٦٣٨٩٤	٣٣١٠٢٤٩	٤٢٤٩٤٨٤	٦٠٠٩٥٦٥	٦٣٤٨٨٩٧	٨٦٢٣٣٧١
* زيادة	٢٧٥١١٤٥	٣٢٦٥٤١٦	٣٨٩٣٥٢٦	٢٩٣٨٠٧٣	٢٩٢١٠٩٩	٤٠٥٣٨٧٦
* نقصان	-	-	-	-	-	-

(١) بما فيها المأخوذات من مال الاحتياط

جدول رقم - ٢٤ - تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمصالح المستقلة في عام ١٩٦٥

النفقات				الواردات							إسم المصلحة
إجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية أو ذات طابع خاص	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	اعتمادات/ مساعدات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط	ذاتية	
المصالح الاستثمارية											
٩١٠١٠١٥١	٨٥٨٧٨٦٦	-	٢٦٠١٩٦٠٢	٣٤٨١٤١٩٧	٢١٥٨٨٤٨	٨٠١٠١٥١	-	-	٩٣٥٦٠٢٢	٨١٦٥٤١٢٩	كهرباء لبنان
٢٢٦٩٣٦٥٩	-	٣٠٤٤٦٥٣	٩٨٢٥٦٩٥	١٨٦٤٦٣٣	٧٩٥٨٦٧	٧٨٨٩٥٠	٥٥٩٣٩٨٥	-	-	٢٠١٩٤٩٦٥	البيطاني
٢٤٧٨٤١٣٩	١٢٠٠٠٠٠	-	١٩٢٦٣٩	٣١٤٧٦١٩٩ ^(١)	١٩١٥٣٠	٧٨٤١٣٩	-	١٥٠٠٠٠٠٠٠	١٧٩٠٦٧٠	٧٩٩٣٤٦٩	سكك الحديد والنقل المشترك
٨٤٦٢٧٧٨	٥٩٩٧٢٧	-	١٠٦٩٦٣٣	٢٣٢٠٤٦٠	٤٤٧٢٩٥	٢٤٢٤٥٦	-	-	-	١٠٢٤٢٤٥٦	مياه بيروت
١٩٦٠٩١٧	-	-	١٤٤٣٠٥	٤٧٥٦٩٥ ^(٢)	١٣٤٠٩١	٩٦٠٩١٧	-	٥٠٠٠٠٠	٤٢١٧٥٣	١٠٣٩١٦٤	مكتب الفاكية البنائية
١١٥٤٠٦١	٣٤٠٠٠٠	-	٦٠٤٣٧	٨٤٤٤٣٦ ^(٣)	٢١٥٦٨	١٥٨٦٤٩	-	٤٠٠٠٠٠	-	٧٥٨٦٤٩	مكتب الحرير
١٥٩٦٤٠٦	٢٥٠٠٠٠	-	٣٦٥٢٦٤	٤٢٨٦٧٩	٥٥٢٤٦	٥٩٦٤٠٦	-	-	٦٣٤٧٧	١٥٣٢٩٢٩	مياه عين الدلبة
١٢٩١٩٢٠	١٠٨٣٨٠	-	١٨٤٦٩٥	٧٢٧٢٢	٩٢٦١١	٤٧٥٨٢٠	-	-	-	١٤٧٥٨٢٠	مياه طرابلس
١٣٥٢٨٥٧	١٢٠٠٠٠	-	١٥١٠٠	٢٨٩٧٦١	٩٢٧٩	٣٥٢٨٥٧	-	-	١٩٨٦٦	١٣٣٢٩٩١	مياه الباروك
٦٧٤٩٣٨	٤٠٠٠٠	-	٤٤٩٨	٢٨٨٢٨٨	٣٤٢١٥	٦٧٤٩٣٨	-	-	٦١٦٣	٦٦٨٧٥	مياه الدمتن
٥٠٤٣٦٣	٢٠٦٥٢	-	٢٥٥٦٦	٦٣٧٢٣	٣٩٤٤٢	٥٠٨٥٦٩	-	-	-	٥٠٨٥٦٩	مياه كسروان والفتح

(١) تشمل هذه النفقات الاستثمارية على الرواتب وملحقاتها وزيادات غلاء المعيشة.

(٢) يشمل هذا المبلغ نفقات الدعاية والإعلان والعلاقات العامة.

(٣) من ضمن هذا المبلغ - / ١٥٣٩٠٥ ل لنفقات شراء بذور دود وضموب توت لتشجيع إنتاج الحرير.

التفقات					الواردات					إسم المصاحبة	
إجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية أو ذات طابع خاص	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	اعتمادات/ مساعدات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط		ذاتية
٧٤٦٧٤٨	-	-	٢٠٨٤٢	٤٠٦١٤٧	٣١٩٧٥	٧٤٦٧٤٨	-	٣٠٠٠٠٠	٢٨٩٨٦١	١٥٦٨٨٧	مياه جبل عامل
٥٨١٦٨٠	١٠٠٠	-	١٥١١٠	٢٢٥٠٨٥	٣٤٠٤٨	٥٨١٦٨٠	-	-	١١١٠٨٢	٤٧٠٥٩٨	مياه صور وملحقاتها
٤١٤٥٤٦	٤٦٣١٦	-	١٠٤١٤٠	٥٢٣٥٦	٢١١٧٢	٤١٤٥٤٦	-	-	٣٦٩١٦	٣٧٧٦٣٠	مياه صيدا
٢٧٨٩٩٥	-	-	٥٤٣٩٤	--	٢٢٤٦	٣١٢٣٧٤	-	-	-	٣١٢٣٧٤	مياه زحلة وجوارها
٦٦٢٣٦٨	-	-	٢٣١٦٧٩	-	٤٣٠٦٨	٦٦٢٣٦٨	-	-	٦٩٧٦٢	٥٩٢١٠٦	ري القاسمية ورأس العين
٣٩٢٠٠٣	-	-	١١٧٢٧١	٧١٦١٩	٢٠٣١	٧١٩٤٨٦	-	-	-	٧١٩٤٨٦	استثمار مرفأ طرابلس
٣٢٤٠٧١	-	-	٢٦٣٢٢	٥٤٩٥١	٢٤٢٧٩	٣٢٤٠٧١	-	٢٢٠٠٠٠	١٧٦٩٦	٨٦٣٧٥	المدنية الرياضية
٦٣٨٢٧٦	-	-	١١٨٥٩٣	-	٥١٩٦	١٥٠٣٤٨	-	١١٥٠٠٠٠	-	٣٤٨	مكتب الإنتاج الحيواني
المصالح غير الاستثمارية											
١٠٩٣٢٧١٤	٢٩٠٠٠٠٠	-	٦٢٩٧٨١٤	-	١٧٣٤٩	٥٤٠١١٤	-	-	-	٢٦٥٤٠١١٤	التعمير
١٢٣٦٣٨٢٥	-	-	٢١٢٦٦٩	(٣) ١٠٣٧٠٥٣٩	١٧٨٠٦	٣١٢٣٨٢٥	-	١١١١١٠٠٠	١١١٩٤١٨	١٣٢٤٠٧	الإنعاش الاجتماعي
٤٠٠٨٧٠٥	-	-	٤٦٤٣١٢	(٥) ٦٣٩٦٤٥	٢٩٠٤٧٤	٤٠٠٨٧٠٥	-	٣٢١٤٥٠٠	٦٠٠٥٦٤	١٩٣٦٤١	الأبحاث العلمية الزراعية
١٨٦٨٣٠٦٢٠	١٣٩٠٧٩٤١	٣٠٤٤٦٥٣	٤٥٥٧٠٥٨٠	٧٤٧٥٩١٣٥	٤٩٥٤٨٣	٨٣٧٨١١٧	٥٥٩٢٩٨٥	٣١٨٩٥٥٠٠	١٣٩٠٣٢٥٠	١٥٦٩٨٥٣٨٢	المجموع العام

(١) يشمل هذا المبلغ النفقات الاجتماعية.

(٢) يشمل هذا المبلغ نفقات لوازم البحث الزراعي والاشتراكات الدولية.

جدول رقم - ٢٥ -
تقديرات وارادات ونفقات المصالح المستقلة لعام ١٩٧٠ (بالليرات اللبنانية)

النفقات					الواردات					إسم المصاحفة	
إجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية أو ذات طابع خاص	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	اعتمادات/ مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط		ذاتية
المصالح الاستثمارية											
٩٦٤٠٥٠٠٠	-	-	٣٣٨٩١٠٠٠	٣٢٨٦٥٠٠٠	٢٩٦٤٩٠٠٠	٩٦٤٠٥٠٠٠	-	-	-	٩٦٤٠٥٠٠٠	كهرباء لبنان
٢٥٦٠٠٠٠٠	-	٦٥٢٦٤٠٠	٩١٦١١٠	٢٤٢٥٠٤٠	١٥٧٣٢٤٥٠	٢٥٦٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	-	-	٢١٦٠٠٠٠٠	اليطاني
٢٧٢٠٠٠٠٠٠	-	١٢٠٠٠٠٠	٧٤٦٥٥٠٠	(١)٦٤٦١٨٢٣	٢٠٧٢٦٧٧	٢٧٢٠٠٠٠٠٠	-	١٥٨٥٠٠٠٠	٧٢٥٠٠٠	١٠٦٢٥٠٠٠	سكك الحديد والنقل المشترك
١٠٦٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	-	٢٨٢٤٦١٧	٢٨٣٠٧٧٠	٤٢٦٩٦١٣	١٠٦٧٥٠٠٠	٠٠	-	-	١٠٦٧٥٠٠٠	مياه بيروت
٥٣٣١٠١٨	-	١٩٦٣٢٣٣	٤٠٥٠٠	(٢)١٦٧٧٠٠٠	١٦٥٠٢٨٥	٥٣٣١٠١٨	١٩٦٠٧٣٣	٥٠٠٠٠٠	٣٣٧٢٨٥	٢٥٣٣٠٠٠	مكتب الفاكهة اللبنانية
١٤٠٧٠٠٠	٣٠٠٠٠	-	٦٣٥٠٠	١٠٠٠٧٠٠	٣١٢٨٠٠	١٤٠٧٠٠٠	-	٤٠٠٠٠٠	-	١٠٠٧٠٠٠	مكتب الحرير
١٨٥٠٠٠٠	-	٢٥٠٠٠٠	٣٣٥٠٠٠	٥٣٠٥٠٠	٧٣٤٥٠٠	١٨٥٠٠٠٠	-	-	-	١٨٥٠٠٠٠	مياه عين الدبنة
١٤٣٥٠٠٠	١١٠٠٠٠	-	١٨٩٠٠٠	١٢٠١٠٠	١٠١٥٩٠٠	١٤٣٥٠٠٠	-	-	٥٠٠٠٠	١٣٨٥٠٠٠	مياه طرابلس
١٦٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	-	٧٠٥٠٠	٧٧٥٥٠٠	٦٨٤٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠	-	-	-	١٦٥٠٠٠٠	مياه الباروك
٧٣٠٠٠٠	٥٤٨١٢	-	١٣٠٠٠	٢٣٢٧٠٠	٤٢٩٤٨٨	٧٣٠٠٠٠	-	-	-	٧٣٠٠٠٠٠	مياه المتن
٦٥١٠٠٠	٦٦٠١٣	-	٢٨٥٠٠	٤٠٠٠٠	٥١٦٤٨٧	٦٥١٠٠٠	-	-	-	٦٥١٠٠٠	مياه كسروان والفتح

(١) تشمل هذه النفقات الاستثمارية على الرواتب وملحقاتها وزيادات غلاء المعيشة.

(٢) يشمل هذا المبلغ نفقات الدعاية والإعلان والعلاقات العامة.

التفقات					الواردات						
إجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية أو ذات طابع خاص	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	اعتمادات/ مساعدات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط	ذاتية	إسم المصلحة
٦٩٣٠٠٠	-	-	٢٨٥٠٠	٢٢٦٢٥٠	٤٣٨٢٥٠	٦٩٣٠٠٠	-	٣٠٠٠٠٠	-	٣٩٣٠٠٠	مياه جبل عامل
٨٩٢٩٢٠	-	-	٣٢٢٧٠	٤٢٧٣٠٠	٤٣٣٢٥٠	٨٩٢٩٢٠	-	-	١٨٧٢٥٦	٧٠٥٦٦٤	مياه صور وملحقاتها
٤١٥٠٠٠	٥٦٨٢٠	-	٢٧٥٠٠	٧٢٧٠٠	٢٥٧٩٨٠	٤١٥٠٠٠	-	-	-	٤١٥٠٠٠	مياه صيدا
٣٣٥٥٠٠	-	-	٢٤٥٠٠	٢٠٧٠٠	٢٩٠٣٠٠	٣٣٥٥٠٠	-	-	-	٣٣٥٥٠٠	مياه زحلة وجوارها
٥٨٥٠٠٠	-	-	١٦٤٦١٠	٥٥٠٠٠	٣٦٥٤٠٠	٥٨٥٠٠٠	-	-	-	٥٨٥٠٠٠	ري القاسمية ورأس العين
٦٤٥٠٠٠	١٢٣٤٦٩	-	٢٠٠٠٠	٨٦٣٠٠	٤١٥ ٢٣١	٦٤٥٠٠٠	-	-	-	٦٤٥٠٠٠	استثمار مرفأ طرابلس
٣٥٦٠٠٠	-	-	١٧٨٠٠	٤٩٥٠٠	٢٨٨٧٠٠	٣٥٦٠٠٠	-	٢٢٠٠٠٠	-	١٣٦٠٠٠	المدينة الرياضية
١٨٠٠٠٠٠	-	-	٤٧٤٠٠٠	٦٨٥٠٠	١٢٥٧٥٠٠	١٨٠٠٠٠٠	-	١٣٠٠٠٠٠	٤٩٨٠٠٠	٢٠٠٠	مكتب الإنتاج الحيواني
المصالح غير الاستثمارية											
٢٩٧٦٠٠٠٠	-	٣٠٠٠٠٠٠	٥٧٠٠٠٠٠	(١)١٩٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٦٠٠٠٠٠	٢٩ ٧٦٠ ٠٠٠	-	-	-	٢٩ ٧٦٠ ٠٠٠	التعمير
١٣٩٧٥٠٠٠	-	-	-	(٢)١١٦٩٠٢٦٢	٢٢٨٤٣٣٨	١٣ ٩٧٥ ٠٠٠	-	١١ ٢٥١ ٠٠٠	٢ ٧٢٤ ٠٠٠	-	الإنعاش الاجتماعي
٤٢٦٣٠٠٠	-	-	٣٢٠٠٠٠	(٣)٦٦٩٠٠٠	٣٢٧٤٠٠٠	٤ ٢٦٣ ٠٠٠	-	٣ ٨١٢ ٠٠٠	١٧٢ ٠٠٠	٢٧٩ ٠٠٠	الأبحاث العلمية الزراعية
٢٢٦٦٥٤٤٣٨	١٣١١١١٤	١٢٩٣٩٦٣٣	٥٢٦٤٦٣٩٧	٩١٣٢٤٦٤٥	٦٨٤٣٢٥٤	٢٢٦٦٥٤٤٣٨	٥٩٦٠٧٣٣	٣٣٦٣٣٠٠٠	٤٦٩٣٥٤١	١٨٢٣٦٧١٦٤	المجموع العام

- (١) يُيشل هذا المبلغ الاعتمادات التي حوت الى مجلس الجنب ولوزارة الدفاع ولجلس الإسكان.
- (٢) يشل هذا المبلغ الاعتمادات المخصصة للخدمات الاجتماعية والإنشائية.
- (٣) يشل هذا المبلغ اعتمادات لوزام البحث الزراعي والاشتراكات الدولية.

فذلكة موازنة العام ١٩٧٢(*)

قدمت الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع موازنة ١٩٧٢ للدرس والإقرار .

ويتناول المشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة ويمثل مجموع المشاريع والمقترحات التي تقدمت بها مختلف الوزارات كما عدلتها ونسقتها وزارة المالية بالتشاور مع كل من الوزارات المعنية ووزارة التصميم العام .

بلغت أرقام مشروع الموازنة العامة ومشاريع الموازنات الملحقة حوالي ١٠٧١,٩ مليون ليرة لبنانية مقابل حوالي ٨٧١,٢ في عام ١٩٧١ أي بزيادة قدرها ٢٠٠,٧ مليون ليرة . منها ١٩٠,٨ في الموازنة العامة و ٩,٩ في الموازنات الملحقة باستثناء موازنة الجامعة اللبنانية التي أصبحت مستقلة . وتبلغ نسبة الزيادة بالمقابل مع موازنة العام الماضي ٢٣,٠٤ بالمئة .

ان هذه الأرقام لا تبين مبالغ الإنفاق العام لسنة ١٩٧٢ بكاملها . ذلك أن هناك اعتمادات مدورة من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧١ بلغت حوالي ٣٨٤ مليون ليرة في حين بلغت الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ١٩٧٠ (٣١٨) مليون ليرة . ويتضح من هذه الأرقام انه من الممكن ان يزيد الإنفاق الفعلي خلال العام ١٩٧٢ عن أرقام المشروع المبينة أعلاه وذلك بالنظر لمقدار الاعتمادات الضخمة التي يتوقع تدويرها من سنة ١٩٧١ لسنة ١٩٧٢ .

لذلك وبالرغم من عدم توفر إحصاءات صحيحة ، عن مجموع الإنفاق الوطني يمكن القول أن نسبة الإنفاق العام^(١) إلى الإنفاق الوطني ستكون مرتفعة . وبالتالي فلا بد وأن يكون لإنفاق القطاع العام بهذا المقدار ولطرق تمويله تأثير هام في الاقتصاد الوطني . ويتوقف مدى هذا التأثير وشكله على التطورات والاتجاهات الهامة التي يشهدها اقتصادنا . لذلك فمن المفيد إذاً أن نتعرف بإيجاز إلى هذه التطورات والاتجاهات الاقتصادية والمالية من محلية وعالمية التي شهدتها وتشهدها السنة الحالية والتي تتأثر بها نشاطاتنا الاقتصادية .

(*) النص الأساسي .

(١) يجب أن يضاف إلى الإنفاق من الموازنة العامة والموازنات الملحقة الإنفاق من موازنات المصالح المستقلة والإدارات العامة الأخرى .

أولاً - الوضع الاقتصادي والمالي العالمي

لقد شهد عام ١٩٧٠ تباطؤاً عاماً في النمو الاقتصادي أصاب معظم مناطق العالم وأصاب الزراعة والصناعة على السواء، إلا أن هذا التباطؤ كان على أشده نسبياً في الولايات المتحدة الأميركية كما أنه اتسم بفوارق واضحة في الأسباب وفي النتائج بين كل من مجموعات الدول الصناعية والدول النامية والدول ذات الاقتصاد الموجه.

ففي الدول الصناعية كان السبب الرئيسي للتباطؤ في النمو ناتجاً عن الجهود الرامية إلى الحد من التضخم المالي. فالإنتاج العام قد زاد بين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠ بنسبة ثمانية بالمئة (٨٪) أي ما يساوي تقريباً معدل النمو الوسطي للسنتين. إلا أن هذه الزيادة بينما كانت حتى سنة ١٩٦٨ تعكس بنسبة ثلثها زيادة في الأسعار أصبحت في عام ١٩٦٩ تعكس بنسبة نصفها زيادة في الأسعار وما يقارب ثلثيها في عام ١٩٧٠. وهذا يعني أن الزيادة الحقيقية في الإنتاج بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ هبطت إلى نصف مستواها للأعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٨ كما يعني أن الضغوط التضخمية كانت تتفاقم بحدّة. إلا أن من نتائج هذا التضخم المالي في الأسواق الصناعية أن شجع الاستيراد من الأسواق الأخرى، وقد سجلت مستوردات البلدان الصناعية زيادة تقارب الخمسة عشرة بالمئة (١٥٪) بين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠ على أساس الأسعار الرائجة وتقارب التسعة بالمئة (٩٪) على أساس الكمية. والنسبة الأخيرة تزيد زيادة ملحوظة عما كانت عليه خلال العشر سنوات الأخيرة بينما النسبة الأولى تزيد عما كانت عليه في تلك المدة بأكثر من خمسين بالمئة.

أما في البلدان النامية فإن معدل النمو انخفض قليلاً عن مستواه المرتفع لعام ١٩٦٩. وقد كان هذا التراجع بالتوسع عاماً إذ شمل الإنتاج الصناعي الذي قصرت نسبة توسعه عن السبعة بالمئة التي كان قد سجلها خلال العشر سنوات الماضية كما شمل الإنتاج الزراعي الذي حافظ على مستوى معدل توسعه خلال السنوات العشر الماضية، أما التجارة فبالرغم من أن قيمتها بالأسعار الرائجة لم تقصر عن المعدل الذي سجل خلال السنوات العشر الماضية فإن الزيادة بالكمية كانت أقل بكثير.

وقد عانى بعض بلدان الاقتصاد الموجه من نقصان في الإنتاج الزراعي لأن الظروف المناخية لم تكن مؤاتية، بينما سجل الإنتاج الزراعي في بعض البلدان الأخرى زيادة كبيرة مما عوض عن التدني المذكور وسجل معدل ارتفاع عام للبلدان ذات الاقتصاد الموجه يزيد على الثمانية بالمئة. أما فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي لهذه البلدان فقد سجل نموه زيادة بلغت حوالي ثمانية بالمائة أو ما يعادل نسبة النمو للأعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٩، كما سجلت التجارة الخارجية زيادة كبيرة على مستواها السابق فقد بلغت قيمة الصادرات عام ١٩٧٠ ما يزيد على ٣٠٠ بليون دولاراً أميركياً وذلك لأول مرة. ففي البلدان ذات الاقتصاد الموجه اتسعت التجارة الخارجية بسرعة أكثر من السابق وذلك

بسبب سياسات جديدة تهدف إلى تنشيط هذه التجارة وإلى بعض الظروف الخاصة مثل زيادة الإنتاج الزراعي في بعض البلدان وانخفاضه في البعض الآخر.

أما في بلدان الاقتصاد الحر فقد كان للتضخم المالي في بعض الأسواق أثره المشجع لزيادة الاستيراد إلى هذه الأسواق، كما كان له أثره الكبير في زيادة الأسعار إذ ارتفعت الزيادة للمعدل الوسطي لقيمة وحدة التصدير من ٤ بالمائة بين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ إلى ٥ بالمائة لعام ١٩٧٠.

وسجلت صادرات البلدان الصناعية ذات الأسواق الحرة زيادة كبيرة تعدت بقليل ١٦ بالمائة بين ١٩٦٩ و ١٩٧٠ وبلغت قيمة الصادرات من هذه البلدان قرابة ٧٢ بالمائة من قيمة مجموع التجارة الدولية مسجلة بذلك ارتفاعاً بلغ حوالي ٤ بالمائة عما كانت عليه سابقاً. كذلك فقد سجلت صادرات البلدان ذات الاقتصاد الموجه زيادة بلغت ١٢ بالمائة وكان نصيب الأسواق الصناعية من هذه الزيادة أكبر من نصيب البلدان النامية.

أما فيما يتعلق بصادرات البلدان النامية فإن مستوى زيادتها انخفض عما كان عليه في الفترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٦٩. فبينما حافظت زيادة الصادرات من هذه البلدان إلى البلدان الصناعية ذات الأسواق الحرة على مستواها السابق انخفض معدل زيادتها إلى أسواق البلدان ذات الاقتصاد الموجه وإلى البلدان النامية بنسبة كبيرة.

يتضح مما تقدم أن أسواق البلدان النامية كانت علاقتها التجارية بأسواق البلدان الصناعية ذات الاقتصاد الحر أكثر وثوقاً خلال السنة الماضية عما كانت عليه في السابق، وبالتالي فإن تأثيرها بالتطورات الاقتصادية الخارجية ان لجهة التسويق أو للأسعار هو أقوى بالنسبة إلى هذه الأسواق منه إلى أسواق الدول الأخرى الصناعية أو النامية.

ثانياً - الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان

١ - لمحة عامة

خطا الناتج الوطني اللبناني خلال العشر سنوات المنتهية عام ١٩٦٦ خطوات واسعة وثابتة، إلا أن أزمته انترا ١٩٦٦ وحرب حزيران ١٩٦٧ أصابته بانكماش ناهيك عن الأزمات المتوالية التي عمت المنطقة عامة ولبنان خاصة.

ولم يتمكن الاقتصاد اللبناني حتى أواخر عام ١٩٦٩ من استعادة مركزه السابق، على الرغم من أن قطاعات الصناعة والتجارة والترانزيت كانت قد سجلت تقدماً ملموساً خلال هذه الحقبة من الزمن.

إلا ان أواخر عام ١٩٧٠ حملت معها بواخر الارتياح. فقد بدأت طلائع انفراج الأزمة بانتعاش جزئي حرك سائر القطاعات ونشطها، ثم جاء عام ١٩٧١ مع وثبة خيرة، استعاد لبنان فيه طاقته الإنمائية في سائر القطاعات، وفي جميع المناطق. ويعود الفضل الأول في هذا الازدهار إلى استتباب الأمن في البلاد، وعودة الطمأنينة إلى القطاع الخاص الذي يعتمد على المبادرة الفردية. فضلاً عن الانفتاح على العالم العربي، واعتماد مخطط إنمائي يدفع بعجلة التقدم ليعم الجميع.

٢ - الدخل الوطني:

تظهر تطورات الناتج الوطني اللبناني القائم خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٦٩ (أنظر الجدول رقم ١) ما يلي:

جدول رقم - ١ -
النتائج الوطني اللبناني القائم للسنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٩ (بملايين الليرات اللبنانية)

النتائج الوطني اللبناني القائم للسنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٩ (بملايين الليرات اللبنانية)	سنة ١٩٦٩		سنة ١٩٦٨		سنة ١٩٦٧		سنة ١٩٦٦		سنة ١٩٦٥		سنة ١٩٦٤		
	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	
الزراعة والحيوانات والأسمدة	١٠	٤٣٢	١٠	٤٣٦	١١	٤٢٦	١٢	٤٤٢	١٢	٤٠٩	١٢	٣٨١	
الطاقة والمياه	٢	١٠٤	٢	٩٩	٢	٩٣	٢	٨٨	٢	٧٨	٢	٦٩	
الصناعة	١٣	٦٠٩	١٣	٥٥٢	١٣	٣٩٣	١٣	٥١٢	١٣	٤٦٢	١٣	٤١١	
البناء	٥	٢١٦	٥	١٩٤	٥	١٩٦	٦	٢٣١	٥	٢٠٠	٦	١٧٨	
المواصلات والاتصالات	٨	٣٨٣	٩	٣٨٠	٩	٣٢٩	٨	٣١٠	٨	٢٩١	٨	٢٨٥	
السكن													
المصارف والتأمين	٢٢	٩٩٣	٨	٣٣٥	٨	٣٠٠	٧	٢٨٤	٨	٢٦٩	٨	٢٥٠	
الانشاطات الأخرى			٤	١٦٤	٤	١٤٩	٤	١٤١	٤	١٢٥	٣	١٠٨	
التجارة	٣١	١٤٣٥	٩	٣٩٧	٩	٣٣٧	٩	٣٥٧	٩	٣٢٠	٨	٢٧٢	
القطاع الحكومي	٩	٣٩٣	٣٢	١٣٦٠	٣٠	١١٦٠	٣١	١١٨٣	٣١	١٠٨٥	٣٢	١٠٢٨	
المجموع	١٠٠	٤٥٦٥	٨	٣٥٨	٩	٣٣٧	٨	٣٠٩	٨	٢٨٤	٨	٢٤٥	
	١٠٠	٤٢٧٣	١٠٠	٣٨٢٠	١٠٠	٣٨٦٧	١٠٠	٣٥٢٣	١٠٠	٣٢٠٠	١٠٠	٣٢٠٠	

* المصدر: وزارة التضميم العام - مديرية الإحصاء المركزي.

أ - بنية الاقتصاد اللبناني :

تتصف هذه البنية بعدم التوازن بين القطاعات، مع رجحان دائم لمصلحة قطاع الخدمات بصورة عامة وقطاع التجارة بصورة خاصة، بحيث لم تتجاوز مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة أكثر من ٢٥٪ من الناتج الوطني. وقد أدى هذا الخلل إلى نتائج في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وذلك من حيث عدم عدالة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والمناطق ومن حيث انكشاف الاقتصاد اللبناني وعدم استقراره فاليد العاملة في قطاعي الزراعة والصناعة لا تقل عن ٥٠٪ من مجموع اليد العاملة في لبنان بينما لا تحصل إلا على ٢٥٪ من مجموع الدخل الوطني فقط، كما تتركز معظم نشاطات التجارة والصناعة والخدمات في منطقة بيروت الكبرى. كذلك فإن الاقتصاد اللبناني يخسر سنوياً في اعتماده المفرط على الاستيراد من الخارج الأمر الذي يؤدي إلى عجز مستمر ومتزايد في ميزانه التجاري بلغ عام ١٩٧٠ حوالي ١,٧٠٠ مليون ليرة لبنانية.

ب - تطور الاقتصاد اللبناني :

بلغ معدل النمو السنوي بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٦٦ حوالي ١٠٪، أما في عام ١٩٦٧ فإن الناتج الوطني انخفض بنسبة ١,٣٪ عما كان عليه عام ١٩٦٦، ثم عاد وارتفع في عام ١٩٦٨ بحوالي ١٠,٥٪ بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٦٦. وبلغ الناتج الوطني عام ١٩٦٩ حوالي ٤٥٦٥ مليون ليرة لبنانية. مقابل ٤٢٧٣ مليون ليرة عام ١٩٦٨ أي بزيادة قدرها ٧٪. كما أن المؤشرات الاقتصادية الخاصة التي ظهرت خلال عام ١٩٧١ تنبئ بنمو أعلى معدلاً، وهي معيار ثابت يؤكد استعادة مستوى النمو الذي كان قبل عام ١٩٦٦.

وهكذا فإن بوادر تطور أهم القطاعات التي ظهرت من بعض مؤشرات عام ١٩٧١ تثبت زوال الفترة الانكماشية التي عانى منها لبنان منذ عام ١٩٦٧، وتؤكد ما حققه الاقتصاد اللبناني من نمو جديد، ويعتمد أكثر من الماضي على القطاعات المنتجة للسلع، ويتطلع إلى دور إيجابي أوسع للدولة في ميادين المشاريع الاستثمارية وذات النفع الاجتماعي التي من شأنها أن تقيم النمو على قواعد متينة.

وفيما يلي عرض موجز لأهم النشاطات الاقتصادية مع بعض مؤشراتها خلال عام ١٩٧١.

٣ - الصناعة:

سجلت العشر سنوات الأخيرة نمواً مضطرباً في قطاع الصناعة، وهذا يبشر بمتابعة مسيرة التقدم في هذا القطاع مما سيجعل الصناعة من دعائم الاقتصاد اللبناني المهمة في المستقبل.

فقد سجل هذا القطاع ارتفاعاً ملموساً في مستوى إنتاجيته بالنسبة لباقي القطاعات، وخلق

فرصاً جديدة وواسعة للعمل خففت كثيراً من حدة انفجار عدد السكان، والنزوح الريفي معاً، كما أمّن توازناً أكبر بين القطاعات، مخففاً بذلك من الخلل المعروف في بنية الاقتصاد اللبناني، كما أصبح هذا القطاع معيناً أساسياً ومتيناً للميزان التجاري، والدليل التلقائي الذي لا يتطرق إليه شك هو نمو الصادرات الصناعية اللبنانية وعدم تأثر هذا القطاع بالأحداث السياسية التي تعرض لها لبنان وجميع بلدان المنطقة منذ حزيران ١٩٦٧ بل على العكس من ذلك فلقد حافظ هذا القطاع على نشاطه وحيويته حتى أبان حدة الأزمة.

والجدول (رقم ٢) يبين تطور الصادرات الصناعية اللبنانية خلال الستينات حيث زادت من ١٩ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٦١ إلى ٢٠٨ ملايين ليرة لبنانية عام ١٩٧٠. كما تضاعفت معدل الصادرات الصناعية بالنسبة لمجموع الصادرات اللبنانية.

جدول رقم - ٢ -

الصادرات الصناعية اللبنانية ١٩٦١ - ١٩٧٠ (بملايين الليرات)

السنة	الكمية بملايين الأطنان	القيمة بملايين الليرات	الزيادة المئوية للقيمة %
١٩٦١	١٥	١٩	-
١٩٦٢	٢٦	٢٢	١٦
١٩٦٣	٥٧	٢٥	١٤
١٩٦٤	٨٠	٤٦	٨٤
١٩٦٥	٨٠	٦٠	٣٠
١٩٦٦	١٢٦	٦٩	١٥
١٩٦٧	١٤٦	٨٧	٢٦
١٩٦٨	١٥٤	١٢٩	٤٨
١٩٦٩	٤٢٣	١٦٦	٢٧
١٩٧٠	٣٦٦	٢٠٨	٢٥

* المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني.

والجدول (رقم ٣) يشير إلى استمرار النمو بمعدل متزايد، وأكبر دليل على ذلك هو أن الصادرات الصناعية بلغت لغاية شهر أيلول من عام ١٩٧١، ٩٤,٢٪ من مجموع صادرات السلع

لذلك العام، وإذا أمكن المحافظة على هذا المعدل حتى نهاية عام ١٩٧١، تكون الصادرات الصناعية قد زادت بمعدل ٢٥,٤٪ عن العام الماضي.

جدول رقم - ٣ -

الصادرات الصناعية اللبنانية من كانون الثاني الى أيلول ١٩٧١ بملايين الليرات

الشهر	القيمة (بملايين الليرات اللبنانية)	الكمية (بملايين الأطنان)
كانون الثاني	١٨	٢٩
شباط	١٦	٢١
اذار	١٩	٢٥
نيسان	٢٤	٧٣
أيار	٢٥	٦٤
حزيران	٢٢	٤٩
تموز	٢٣	٤٥
آب	٢١	٨٠
ايلول	٢٨	١١٤
المجموع	١٩٦	٥٠٠

* المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني.

والأهمية البالغة لهذا النمو لا تكمن فقط في النتائج الجيدة التي أشرنا إليها بل في انه اعتراف ثابت بأن لبنان يتمتع بإمكانات كبيرة في التصنيع بفضل المبادرة الفردية، والسياسة المالية والاقتصادية المتبعة، التي تدعم باستمرار هذه المبادرة وتشجعها وتزيد معدل الإنفاق العام معتمدة بذلك على سياسة ضرائبية حكيمة وعادلة ومعتدلة، ومصممة على تشجيع الصناعة بالرغم من ضيق السوق المحلية، ووجود المنافسة الأجنبية وغيرها من المشاكل التي تشكو منها صناعة ناشئة في بلد صغير آخذ بالنمو.

٤ - الزراعة:

يتمتع قطاع الزراعة بمعطيات تؤهله لأن يلعب دوراً هاماً في تنمية لبنان الاقتصادية، غير ان النهوض بهذا القطاع رهن بالسياسة الاقتصادية والمالية والزراعية للدولة، وهي عناصر كفيفة بتشجيع هذا القطاع وفي إيجاد الأسواق لتصريف منتجاته، وإنشاء المؤسسات التسليفية التي تؤمن تزويده بالتجهيزات الأساسية اللازمة، وتسهل له القروض المختلفة.

ولا يسعنا في هذا المجال إلا التنويه بضرورة رفع مستوى التعليم التقني الزراعي ومشتقاته، وتقوية مؤسسات الإرشاد، والبحوث العلمية، واستصلاح الأراضي، ونشر التعاونيات الزراعية على أنواعها واستعمال الآليات وفتح آفاق جديدة للعمل في قطاع يستوعب ما لا يقل عن ٣٥٪ من الأيدي العاملة.

ولا ريب في أن رفع مستوى هذا القطاع له أبعاد اجتماعية في إعادة توزيع الدخل بين المواطنين والمناطق، لا تقل عن أبعاده الاقتصادية في الحد من النزوح المستمر إلى المدن وفي تغذية قطاع الصناعة بالمواد الأولية لخدمة التصنيع الزراعي. هذا وبوسع الصادرات الزراعية أن تسهم بقسط لا يستهان به في التخفيف من عجز الميزان التجاري، مساندة بذلك دور الصناعة في هذا المجال.

ويوضح الجدولان رقم (٤ - أ و ب) خصائص القطاع الزراعي وتطوره في الأعوام الأخيرة، وعلى الأخص تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- تدنى إنتاج الحبوب باستمرار خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧١. الأمر الذي خفض نسبته في مجموع الإنتاج الزراعي من ٥,٥٪ عام ١٩٦٧ إلى ٢,٣٪ عام ١٩٧١، ولم يسلم الإنتاج الحيواني من هذا الهبوط خلال المدة ذاتها حيث تدنى أيضاً من ٣٤٪ إلى ٢٩,٧٪ بينما حافظت المحاصيل الصناعية على مستواها تقريباً فبلغ معدلها عام ١٩٦٧ ٨,٥٪ وارتفعت هذه النسبة إلى ٨,٩٪ عام ١٩٧١. وهذا وضع يدعو إلى مبالغة الاهتمام في المنتجات لتدعيم قطاع الصناعة، كمحاولة لتخفيف مستورداتها.
- أخذ إنتاج الخضار والثمار ينمو باضطراد، فزادت نسبة كل منهما إلى مجموع إنتاج القطاع الزراعي من ١٣,٦٪ عام ١٩٦٧ إلى ١٧,٥ و ٤١,٧٪ سنة ١٩٧١ على التوالي.
- ان قطاع الزراعة ما زال يفتقر إلى الكثير الكثير حتى يكتمل تركيبه، ويظهر هذا في بطء نموه وضآلة معدله السنوية بالنسبة لقطاعي الخدمات والصناعة.

جدول رقم ٤ (أ)

الانتاج الزراعي للاعوام ١٩٦٧ - ١٩٧١ بملايين الليرات اللبنانية

الانتاج ١٩٧١	الانتاج ١٩٧٠	الانتاج ١٩٦٩	الانتاج ١٩٦٨	الانتاج ١٩٦٧	
١٣	١٠	١٥	١٩	٢٨	حبوب
٥٠	٤٦	٤٦	٤٥	٤٣	محاصيل صناعية
٩٩	٩٠	٨٠	٦٤	٦٩	خضار
٢٣٦	٢٢٤	٢١٣	٢٠٣	١٩٤	ثمار
٣٩٨	٣٧٠	٣٥٤	٣٣١	٣٣٤	مجموع المحاصيل
١٦٨	١٧٠	١٧١	١٨٣	١٧١	إنتاج حيواني
٥٦٦	٥٤٠	٥٢٥	٥١٤	٥٠٥	المجموع العام

* المصدر: وزارة الزراعة - الإحصاءات السنوية.

جدول رقم ٤ (ب)

تطور الانتاج الزراعي للاعوام ١٩٦٧ - ١٩٧٢ بملايين الليرات اللبنانية

معدل الزيادة الحسابي	التغير السنوي كنسبة مئوية				
	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	
١٤,٥ -	٣٠	٣٣,٣ -	٢١,١ -	٣٢,٢ -	حبوب
٢,٦ +	٨,٦	-	٢,٢	٤,٦	محاصيل صناعية
١٠,٠ +	١٠,٠	١٢,٥	٢٥,٠	٧,٣ -	خضار
٥,٠ +	٥,٣	٥,١	٤,٩	٤,٦	ثمار
٤,٥ +	٧,٥	٤,٥	٦,٩	٠,٩ -	مجموع المحاصيل
٠,١ -	٠,٢ -	٠,٦ -	٦,٦ -	٧,٠	انتاج حيواني
٢,٨ +	٤,٨	٢,٨	٢,١	١,٧	المجموع العام

* المصدر: وزارة الزراعة - الإحصاءات السنوية.

٥ - البناء:

يوضح الجدولان (رقم ٥ و ٦) مدى الحساسية والتأثير الكبيرين اللذين يتميز بهما هذا القطاع ومدى تأثره بالأوضاع الاقتصادية والسياسة عامة. فحتى نهاية عام ١٩٧٠ لم يستطع قطاع البناء من استعادة مكانته السابقة بل كان ما زال متأثراً إلى حد بعيد بالإنكماش الذي حل بالاقتصاد اللبناني من جراء أزمته أثراً وحرب حزيران ١٩٦٧.

جدول رقم - ٥ -

نشاط البناء الخاص في المدن الرئيسية ١٩٦٦ - ١٩٧١

١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	
٦٩٦	٧٧١	٩٤٥	٨٩٥	١٠٨٣	١٩٥٦	عدد الرخص الممنوحة
٧٢٠	٧٩٩	٩٥٦	٩٥٦	١٠٠٦	١٧٣٤	المساحة المرخصة ١٠٠٠ م

* المصدر: وزارة التصميم العام - مديرية الاحصاء المركزي.

جدول رقم - ٦ -

الزيادة السنوية في نشاط البناء الخاص في المدن الرئيسية ١٩٦٦ - ١٩٧١

$\frac{1970}{1969}$	$\frac{1969}{1968}$	$\frac{1968}{1967}$	$\frac{1967}{1966}$	
١٨,٥ -	٥,٥	١٧,٤ -	٤٤,٧ -	عدد الرخص الممنوحة
١٦,٥ -	-	٥,٠ -	٤٢,٠ -	المساحة المرخصة (١٠٠٠ م)

* المصدر: وزارة التصميم العام - مديرية الاحصاء المركزي.

فلقد تدنى عدد الرخص الممنوحة سنة ١٩٦٧ بنسبة ٤٥٪ عما كان عليه عام ١٩٦٦، وفي عام ١٩٦٨ تدنى بنسبة ١٧,٤٪ عن عام ١٩٦٧، ثم زاد هذا التدني قليلاً سنة ١٩٦٩. وكذلك في عام ١٩٧٠ إلى أن بلغ عدد الرخص مستوى منخفضاً للغاية.

وتظهر بعض الدلائل بأن قطاع البناء بدأ يستعيد بعض نشاطه خلال عام ١٩٧١، وهذا ما يؤكد

ارتباط هذا القطاع بالحركة الاقتصادية العامة، وبموامل الأمن والاستقرار التي توافرت خلال هذه السنة. ومن مطالعة الجدول (رقم ٧) يمكننا معرفة الزيادة المئوية في عدد الرخص الممنوحة خلال عام ١٩٧١ بالنسبة للعام ١٩٧٠ والتي بلغت ١٩٪ تقريباً، هذا إذا اعتبرنا أن معدل النمو خلال التسعة أشهر الأولى سيحافظ على مستواه حتى نهاية السنة الحالية.

جدول رقم - ٧ -

نشاط البناء الخاص في المدن الرئيسية

من كانون الثاني الى ايلول للسنوات ١٩٦٦ - ١٩٧١

السنة	عدد الرخص الممنوحة	الزيادة المئوية ٪	عدد المساحات	الزيادة المئوية ٪
١٩٦٦	١٥١٣	-	١٢٩٤	-
١٩٦٧	٨٢٣	- ٤٥,٧	٧٦٦	- ٤٠,٩
١٩٦٨	٧٦٩	- ٦,٦	٧٤٠	- ٣,٤
١٩٦٩	٧٤٨	- ٢,٨	٧٦٠	+ ٢,٧
١٩٧٠	٥٨٤	- ٢٢,٠	٦٠٣	- ٢٠,٧
١٩٧١	٦٩٦	+ ١٩,١	٧٢٠	+ ١٩,٤

* المصدر: وزارة التصميم العام - مديرية الاحصاء المركزي.

وتجدر الإشارة إلى أهمية التشريعات التي صدرت حديثاً والتي من شأنها تشجيع هذا القطاع، حيث أعفي البناء من رخصة الملجأ، كما أعفيت المباني الصغيرة من رخصة البناء، وغيرها من الإعفاءات التي تضمنها القانون رقم ٥٩ - ٧١.

٦ - السياحة:

يعد قطاع السياحة من القطاعات الهامة في بنية الاقتصاد اللبناني، وهو قطاع كان قد نما بسرعة خلال العقد الماضي وما زال ينمو باضطراد.

فعلاوة على مساهمة هذا القطاع بمبلغ يقارب الـ ٦١٧ مليون ليرة لبنانية، كما تشير إلى ذلك تقارير المجلس الوطني لإنماء السياحة، فهو يظهر للملا طبيعة لبنان الخلابة التي تتماشى مع

معطياته الجغرافية والإنسانية والتاريخية، كما يعتبر هذا القطاع من الموارد الهامة التي تسد عجز الميزان التجاري، وتغذي البلاد بأهم مورد قطع أجنبي.

ويبين الجدول (رقم ٨) تطور السياحة خلال الستينات مظهراً بوضوح التأثير السيء لحرب حزيران على هذا القطاع، شأنها في جميع القطاعات، حيث انخفض عدد الزائرين بمعدل ٢٦,٦٪ عما كان عليه في عام ١٩٦٦ أي قرابة ٢٠٠ ألف نسمة، كما انخفضت نسبة الاستثمار في الفنادق بمقدار ١٨,١٪، وتدنى الدخل من السياحة بمعدل ٢٠,٤٪، الأمر الذي كان له تأثيره الكبير على الدخل الوطني لعام ١٩٦٧ ككل.

جدول رقم - ٨ -

السياحة في لبنان من سنة ١٩٦١ الى ١٩٧١

السنة	عدد الزائرين (بالآلاف) ^(١)	الزيادة المئوية	نسبة الاشغال في الفنادق ^(٢)	الزيادة النسبية	المدخول من السياحة بملايين الليرات	الزيادة المئوية
١٩٦١	-	-	-	-	١٢٤,٧	٨,٣
١٩٦٢	-	-	-	-	١٣٥,١	١٦,٧
١٩٦٣	٣٩٠	٢١,٠	٥٢,٢٠	٣,٢	١٥٧,٧	٢٩,١
١٩٦٤	٤٧٢	٢٧,٣	٥٥,٤	٥,٥	٢٠٣,٦	٢٦,٥
١٩٦٥	٦٠١	١٦,٦	٦٠,٩	٢,٥ -	٢٥٧,٧	١٧,١
١٩٦٦	٧٠١	٢٦,٦ -	٥٨,٤	١٨,١ -	٣٠١,٩	٢٠,٤ -
١٩٦٧	٥١٥	٣٧,٨	٤٠,٣	١٢,٤	٢٤٠,٤	٤٩,٤
١٩٦٨	٧١٠	٩,٤	٥٢,٧	١٢,٣ -	٣٥٩,٣	٨,٥
١٩٦٩	٧٧٧	٥,٧	٤٠,٤	١,٣	٣٩٠,٠	١٠,٢
١٩٧٠	٨٢٢	-	٤١,٧	-	٤٣٠,٠	٤٣,٤
١٩٧١		راجع الجدول رقم ٩		راجع الجدول رقم ١٠	٦١٧,٠ (*)	

(١) ما عدا السوريين.

(٢) نسبة الأشغال في فنادق بيروت فقط.

(*) تقديرات المجلس الوطني لانماء السياحة.

ومن ثم عاد النشاط يدب في هذا القطاع بعد الأزمة، وقد دلت هذه الحركة على انه بإمكان السياحة أن تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد اللبناني على الرغم من الاعتماد على عوامل خارجية، وتشير الإحصاءات المتوافرة إلى ان تغييراً قد حصل في جنسية الزائرين بعد حرب حزيران، إذ زادت نسبة عدد الزائرين العرب عما كانت عليه قبل الأزمة. واستمرت الزيادة في حركة السياحة منذ عام ١٩٦٨ ولغاية عام ١٩٧١ الذي امتاز بقفزة ظاهرة حيث زاد عدد الزائرين خلال الفترة الواقعة بين أيلول ١٩٧٠ وأيلول ١٩٧١ بنسبة ٢٧,٦٪، وفاق عدد الزائرين العرب عدد الزائرين الأجانب بحوالي ٢٤٪، ورافق ذلك زيادة في إشغال الفنادق، وعلى الأخص الفنادق الساحلية، حيث بلغت نسبة الإشغال ٧٤,٢٪ (راجع الجدول رقم ١٠). والجدير بالذكر ان نسبة الإشغال قد تصل عام ١٩٧٢ إلى ٩٠٪ أو أكثر، فيما لو تحسنت التجهيزات السياحية في بيروت عما هي عليه حالياً.

جدول رقم - ٩ -

عدد الزائرين مقارنة بين الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٧٠ و ١٩٧١

الزيادة المئوية	كانون الثاني ايلول ١٩٧٢	كانون الثاني ايلول ١٩٧١	
٢٥,٢٪	٥١١,٠٨٦	٤٠٧,٦٩٨	الزائرين العرب عدا السوريين
٣١,٤٪	٢٩٦,٥٢٦	٢٢٥,٥٢٦	الزائرين غير العرب
٢٧,٦٪	٨٠٧,٦١٢	٦٣٣,٢٢٤	المجموع

* المصدر: وزارة السياحة.

جدول رقم - ١٠ -

نسبة الأشغال في الفنادق للأشهر التسعة الأولى من سنة ١٩٧٠ و ١٩٧١

الزيادة المئوية	كانون الثاني ايلول ١٩٧٢	كانون الثاني ايلول ١٩٧١	المنطقة
٢٦,٠٪	١,٣١٦,٣٣٩	١,٠٤٣,٨٠٤	فنادق بيروت
٣٨,٨٪	٥٨٩,٦٠٠	٤٢٤,٦٠٠	الجبيل
٧٤,٢٪	٦٢,٥٠٩	٣٥,٨٧١	الساحلية

* المصدر: وزارة السياحة.

جدول رقم - ١١ -

تطور الودائع في المصارف لشهر حزيران من سنة ١٩٦٥ - ١٩٧١
(بملايين الليرات اللبنانية)

وضعية الودائع لشهر حزيران							
١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	
٣١١٨	٢٣٨٥	١٩٢٢	١٥٧٤	١٣٨١	١٥٥٤	١٠٣٧	حسابات الادخار
٥٧٠	٥١٥	٥٦٤	٥١١	٤٧٤	٧٠٧	٦٧١	حسابات الشكات
٦٧١	٥٧٠	٦٢٥	٦٢٩	٥٥٤	٦٠٦	٦٤١	الحسابات الجارية
١٧٧	١٤٦	١٤٥	٢٨٨	٣٠١	٤٠٠	٣٧٧	الودائع الخاضعة لعلم مسبق او ذات أجل محدد
٤٥٣٦	٣٦١٦	٣٢٥٦	٣٠٠٢	٢٧١٠	٣٢٦٧	٢٧٦٦	مجموع الودائع

الزيادة المئوية لشهر حزيران						
$\frac{١٩٧١}{١٩٧٠}$	$\frac{١٩٧٠}{١٩٦٩}$	$\frac{١٩٦٩}{١٩٦٨}$	$\frac{١٩٦٨}{١٩٦٧}$	$\frac{١٩٦٧}{١٩٦٦}$	$\frac{١٩٦٦}{١٩٦٥}$	
٣٠,٠	٢٤,٠	٢٢,٠	١٣,٠	١٢,٠ -	٤٩,٠	حسابات الادخار
١٠,٠	٩,٠	١٠,٠	٧,٠	٣٣,٠	٥,٠	حسابات الشكات
١٧,٠	٩,٠	١,٠ -	١٣,٠	٩,٠ -	- ٦,٠	الحسابات الجارية
٢١,٠	-	٥٠,٠ -	٥,٠ -	٢٥,٠ -	٦,٠	الودائع الخاضعة لعلم مسبق او ذات أجل محدد
٢٥,٠	١١,٠	٨,٠	١٠,٠	١٨,٠	١٩,٠	مجموع الودائع

جدول رقم ١٢ (أ)

بعض المؤشرات المصرفية للمدة كانون الثاني - آب ١٩٧٠ (بملايين الليرات اللبنانية)

سنة ١٩٧٠	كانون ٢	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	اب
السيولة المصرفية	١٠٢٥	١٠١٣	١٠٦٧	١٠٧٥	١٠٥٦	١٠٤٢	١١٠٧	١٠٧٧
تسليفات	٣٥٤٥	٣٦١٩	٣٦٤٥	٣٦٨٧	٣٧٥٧	٣٩٢٠	٣٩٣٤	٤٠٣٤
حسابات الادخار	٢١٥٦	٢٢١٢	٢٢٥٢	٢٢٨٧	٢٣١٣	٢٣٨٥	٢٤١١	٢٤٤٢
حسابات الشكاات	٥١٠	٤٩٣	٤٩٦	٤٩٥	٥٠٠	٥١٥	٥١٣	٥١٣
حسابات جارية	٥٦٥	٥٦٠	٥٥٤	٥٥٨	٥٦٦	٥٧٠	٥٦٦	٥٧٧
الودائع لأجل	١٥٠	١٣٧	١٣٩	١٣٨	١٤٢	١٤٦	١٤٦	١٤٢

* المصدر: النشرة الاحصائية - مديرية الاحصاء المركزي.

جدول رقم ١٢ (ب)

بعض المؤشرات المصرفية للمدة كانون الثاني - آب ١٩٧١ (بملايين الليرات اللبنانية)

سنة ١٩٧١	كانون ٢	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب
السيولة المصرفية	١٣٢٦	١٣٧٩	١٤٣٣	١٤٣٧	١٤١٤	١٣٠٥	١٣٥٦	١٣١٢
تسليفات	٤٢٢٢	٤٢٢٢	٤٣٤٥	٤٤٤٤	٤٥٣٧	٤٨١٠	٤٩٤٣	٥١٤٤
حسابات الادخار	٢٧٨٨	٢٨٢٥	٢٨٩٨	٢٩٤٩	٣٠٠٥	٣١١٨	٣١٨٤	٣٢٢٠
حسابات الشكاات	٥١٨	٥٣٣	٥٤٥	٥٥٦	٥٦١	٥٧٠	٥٨٦	٥٨٨
حسابات جارية	٦٢٠	٦٢٦	٦٢٣	٦٢٤	٦٥١	٦٧١	٦٨١	٦٩٧
الودائع لأجل	١٤٨	١٥٢	١٥٦	١٥٩	١٦٦	١٧٧	١٨١	١٨٨

٧ - المصارف:

استعداد القطاع المصرفي مقومات نجاحه ونموه بعد أن قامت الحكومة عام ١٩٦٩ بعملية تصحيحية له، وأصبح يرتكز على أسس متينة، وعلى ذلك يكون الوضع المالي والاقتصادي قد عاد ينمو كما كان بجميع قطاعاته.

وإذا نظرنا إلى الودائع المصرفية التي تعتبر من أهم دلائل النشاط المصرفي (راجع الجدول رقم

(١١) لوجدنا أن حجمها ارتفع ما بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧١ بنسبة تقارب الـ ٧٠٪. وعلى الرغم من انخفاضها أثر أزمته المصارف عام ١٩٦٦ وحرب حزيران عام ١٩٦٧ بمعدل قارب الـ ١٨٪، إلا أنها عادت وارتفعت ارتفاعاً محسوساً بلغ ٢٥٪ في حزيران ١٩٧١ بالنسبة لحزيران ١٩٧٠. ومن أسباب هذه القفزة الملموسة تحسن الأوضاع الداخلية، وعودة رؤوس الأموال إلى لبنان متأثرة بالأزمات المتتالية لنظام النقد الدولي والعملات الاحتياطية.

وتجدر الإشارة إلى أن أزمة المصارف التي عقت توقف بنك أنترا عن الدفع في تشرين أول ١٩٦٦ أدت إلى تدخل القطاع العام لتصحيح الأوضاع عن طريق تنقية القطاع المصرفي وتدعيمه. ولكن هذه العملية قلصت العنصر اللبناني المصرفي لمصلحة المصارف الأجنبية والمختلطة من الناحيتين العددية والتوزيعية للودائع، وقد تم كل ذلك على حساب المصارف اللبنانية.

ويبقى صحيحاً أن معظم الودائع لا تزال تحت الطلب، أي أنها خارج نطاق التسليف المتوسط والطويل الأجل، وهذا تعبير صريح عن افتقار القطاع المصرفي إلى مؤسسات قادرة على تقديم الخدمات للقطاعات المنتجة للسلع، تمشياً مع سياسة الدولة الرامية إلى تنشيط هذه القطاعات في سبيل تأمين التوازن القطاعي، وإرساء النمو في لبنان على قواعد أسلم اقتصادياً واجتماعياً. ومن المؤمل أن يسهم بنك الإنماء الذي صدر القانون بإنشائه مؤخراً في توفير هذه الخدمات للصناعة والسياحة. وتظهر بعض الدلائل المصرفية المبينة في الجدول رقم ١٢ (أ و ب) التطور الذي حدث خلال الفترة الممتدة بين شهر كانون الثاني وشهر آب من عام ١٩٧١، بالمقارنة مع المدة نفسها من عام ١٩٧٠ وهي تشير بوضوح إلى نمو القطاع المصرفي الملموس خلال هذه الفترة. كما يبين الجدول (رقم ١٣) تطور الموجودات الخارجية للنظام النقدي اللبناني بما فيها موجودات مصرف لبنان والمصارف التجارية فقط. ولقد ارتفع صافي الموجودات الخارجية للنظام النقدي اللبناني بمقدار ٩٠٠ مليون ليرة لبنانية في شهر تموز عام ١٩٧١، بالنسبة للشهر نفسه من العام السابق. وبلغت حصة القطاع المصرفي الخاص من هذه الزيادة حوالي ٧٠٠ مليون ليرة لبنانية، وبقي الرصيد أي ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية في حوزة مصرف لبنان. وقد جاءت هذه الزيادة في صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف نتيجة لعودة أموال اللبنانيين من الخارج، وكذلك نتيجة للفائض الذي حققه ميزان المدفوعات على الحساب الجاري.

جدول رقم - ١٣ -

تطور صافي الموجودات الخارجية تموز ١٩٧٠ - تموز ١٩٧١
(بملايين الليرات اللبنانية)

الزيادة نسبة مئوية	تموز ١٩٧١	تموز ١٩٧٠	
٤٣	٢٦٨٨	١٨٧٦	الموجودات الخارجية لدى المصارف
١٤	١٠٤٢	٩١٤	المطلوبات الخارجية لدى المصارف
٧١	١٦٤٦	٩٦٢	صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف
٢٠	١٢٩٦	١٠٨١	الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان
٤٤	٢٩٤٢	٢٠٤٣	صافي الموجودات لدى النظام النقدي

* المصدر: النشرة الإحصائية - مديرية الإحصاء المركزي

الخلاصة:

يتضح من العرض السابق وفي ضوء المؤشرات لعام ١٩٧١ ان الاقتصاد اللبناني قد استعاد النمو الذي كان يتمتع به قبل توقف بنك أنترا عن الدفع وقبل حرب حزيران ١٩٦٧، ومن المنتظر استمرار هذا النمو والازدهار في عام ١٩٧٢ على الرغم من احتمال تأزم الوضع السياسي في الشرق الأوسط من جهة والأزمة الانكماشية التي تجتاح الاقتصاد العالمي من جهة ثانية، تلك الأزمة الناتجة عن أوضاع النقد العالمي والتضخم المالي الحاصل في بعض البلدان الأوروبية. ومن المنتظر أيضاً أن لا يتأثر لبنان كثيراً بذلك لصغر حجمه الاقتصادي ولبعض المؤثرات الإيجابية التي تعمل لصالحه سواء أكانت ناتجة عن التطورات الداخلية من سياسية واقتصادية أو عن توطيد العلاقات مع البلدان العربية، وهكذا فإن الانكماش الاقتصادي الذي عرفه لبنان ابتداء من خريف ١٩٦٦ والذي دام أكثر من أربع سنوات قد زال ودخل الاقتصاد اللبناني منذ أوائل ١٩٧١ مرحلة جديدة من النمو والازدهار يرجى أن تستمر بدون انقطاع سنوات عديدة.

ثالثاً - السياسة المالية للدولة

١ - المبادئ العامة:

بديهي أن تقوم الدولة بدور فعال في إنماء الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وأن تتحمل مسؤوليات وأعباء إضافية نتيجة لاتساع مستلزمات الحياة العصرية، وهذا ما حدا بالدولة إلى المزيد من التدخل لا رغبة في الحلول محل القطاع الخاص، بل حرصاً منها في المحافظة عليه، والعمل على تنميته، ولأنها ترى في هذا المسلك الأفضل لتحقيق رفاهية المجتمع - كل المجتمع.

وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يبتغي تحقيق الأهداف التالية:

١ - تأمين النمو والاستقرار الاقتصادي اللذين لا يتأمنان تلقائياً في اقتصاد يعتمد إلى حد بعيد على القطاع الخاص. وواجب الدولة هو المحافظة على نسبة مئوية مقبولة لزيادة الدخل الوطني سنوياً، والتصدي للتقلبات الاقتصادية الدورية، ومعاكستها سواء أكانت انكماشية أو تضخمية لإزالة نتائجها الوخيمة.

٢ - تأمين العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والمناطق بصورة أكثر عدالة، وإتاحة مجالات تكافؤ الفرص أمام الجميع وهي مهام تتجاوز طاقة المؤسسات الخاصة.

٣ - تقديم بعض الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية التي يتعذر توافرها تلقائياً في ظل نظام يتكل على المبادرة الفردية والربح الخاص ومنها ما يؤمن استعمال الموارد الاقتصادية بكفاءة أكثر، ويسهم في رفع مستوى الإنتاج الوطني وزيادة معدل نموه.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف، فيما يتطلب، تخصيص العناصر الإنتاجية اللازمة من بشرية ومادية ووضعها بتصرف القطاع العام. وبما أن الموارد الاقتصادية لأي بلد كان محدودة، بينما الطلب عليها غير محدود، فإن هذا التخصيص يعني حكماً إحداث بعض الحرمان في القطاع الخاص. ويشكل هذا الحرمان الكلفة الحقيقية للمجتمع الناتجة عن الإنفاق العام. من هنا يتجلى بوضوح دور تمويل الإنفاق العام - مطلق تمويل - أضرية كان أم رسماً أم اقتراضاً، في الحد من الإنفاق الخاص لتحرير الموارد الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص وتحويلها إلى القطاع العام دون أن ينشأ عن ذلك أي تضخم مالي. وجدير بالذكر أن للواردات العامة جوانب شتى لا تقتصر فقط على تمويل الإنفاق العام بل تتجاوزه لمساعدة الدولة مباشرة في تحقيق بعض أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ولعل في تطبيق ضريبة الدخل التصاعدية، مثلاً، ما يؤمن العدالة الاجتماعية ويجعل النظام الضرائبي أكثر مرونة واستعداداً لإزالة مفعول التقلبات الاقتصادية

الدورية. كما انه بالإمكان حماية الصناعة الوطنية الناشئة عن طريق رفع بعض معدلات الرسوم الجمركية أو عن طريق إعفائها من بعض الرسوم والضرائب.

ومن واجب الدولة أن تعتمد في تنفيذ سياستها المالية، على القواعد والمبادئ التي من شأنها ضمان فعالية وإنتاجية القطاع العام:

- فيما خص الإنفاق العام.

على الدولة أن تضغط نفقاتها الإدارية (اللازمة لتسيير الإدارة) ما أمكن، بغية تحويل أكبر نسبة ممكنة من الواردات إلى النفقات الاستثمارية التي تؤول إلى تنمية المرافق العامة وإلى النفقات الاجتماعية ذات الغايات الاقتصادية والإنسانية. وبصورة عامة يجب التركيز على إدارة إنفاق الواردات بحكمة، ووفقاً لسلم أولويات تفضيلي يتماشى مع السياسة الاقتصادية العامة.

- فيما خص الواردات:

على الدولة تأمين إسهام كل فرد أو مجموعة في الإنفاق العام حسب مقدرته وطاقته مع الحرص على جباية ما يطلب من الواردات في ظل العدالة الضريبية والمحافظة على سلامة المبادرة الفردية علماً بأن تقييم أي نظام ضرائبي يتوقف على صوابية التشريع مع فعالية تنفيذه.

وبإمكان الدولة دعم وارداتها بالاقتراض (بيع السندات العامة)، علماً بأن هناك فرقاً أساسياً بين الضرائب والقروض، إذ أن الأولى تعتبر مساهمة إلزامية المواطنين بينما قوام الثانية مبدأ الاختيار. والنظرية الحديثة تؤمن بأهمية القروض العامة ودورها في زيادة موارد الدولة لتمويل النفقات الاستثمارية الطويلة الأجل التي تستهدف التنمية الاقتصادية. فهي تمتص الائتمان من القطاع الخاص لتحوّله إلى القطاع العام وتوزع عبء هذه النفقات على عدة سنوات، علماً بأن القروض لا تؤدي حكماً إلى تضخم مالي كما يعتقد البعض خطأً.

٢ - سياسة لبنان المالية:

من الضروري أن يستند بحث سياسة لبنان المالية إلى معطيات اقتصاده الموزعة على مختلف القطاعات، وتتميز بنية الاقتصاد اللبناني بعدم التوازن بين قطاعاته: فقطاع الخدمات لوحده يسهم بثلثي الناتج الوطني القائم أو يزيد، وليست هذه الظاهرة حكماً دلالة على التقدم والازدهار، إذ لا يجوز الربط الحتمي بين التقدم الاقتصادي وارتفاع نسبة الخدمات إلى الناتج الوطني. وسيطرة قطاعات الخدمات عامة، والتجارة منها على وجه التحديد، تجعل الاقتصاد اللبناني منكشفاً وبالتالي معرضاً للعوامل الخارجية التي تخرج عن نطاق المؤثرات الوطنية، بالإضافة إلى تزايد عجز الميزان التجاري نتيجة الاعتماد المفرط على الاستيراد. ويلزم هذا الخلل في التوازن

القطاعي خلل في توزيع الدخل بين القطاعات فضلاً عن عدم تناسب هذا التوزيع مع نسبة العمالة في كل قطاع. ويضاف إلى هذا التباعد بين القطاعات والعاملين فيها اختلال التوازن في توزيع الدخل بين المناطق، نظراً لأن معظم نشاطات قطاع الخدمات متمركز في بيروت وضواحيها.

ومما يؤزم الوضع اتساع الفارق بين قطاعات الخدمات والقطاعات المنتجة للسلع عاماً بعد عام ورغم النمو المضطرد لقطاع الصناعة في الحقبة الأخيرة. ويتفاقم هذا الوضع عندما يلقي الانفجار السكاني حوالي ٢٠,٠٠٠ مواطن سنوياً في سوق العمل بينما يتعذر استيعابهم جميعاً نظراً لافتقار معظمهم إلى المهارات التقنية المؤهلة بما يلبي نوعية الطلب في السوق المحلية.

ولئن ساعد الانفتاح المتزايد على الخارج، والاتكال المتطرف على قطاع الخدمات، في تحقيق نمو سريع، في ظل ظروف إقليمية غير دائمة، فهو لن يخدم التطور والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل، خاصة إذا ابتغينا تعميم هذا الازدهار على كافة طبقات المجتمع وعلى سائر المناطق بصورة عادلة وبالثبات والاستقرار المرجوين.

تجاه هذا الخلل في التوازن تقضي الضرورة بمتابعة التركيز على تحقيق نمو أسرع في القطاعات المنتجة للسلع، ليتسنى للدولة تعميم الازدهار، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. فالركائز الأساسية لسياسة اقتصادية صحيحة بعيدة المدى يجب ان تتناول في أولى أولياتها تشجيع قطاعات الإنتاج السليبي مباشرة أو بواسطة استثمارات التجهيزات الأساسية، وتنمية رأس المال البشري (تعليم - صحة . . .) وأن يكون غرضها تكافؤ الفرص وزيادة الإنتاجية، وطريقها بناء قطاعات سلعية تستوعب التقنية الحديثة لزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل.

ويجسد مخطط الإنماء السداسي للسنوات المقبلة هذه الرغبة بإيجاد استثمارات طويلة الأجل في ميادين الصناعة والزراعة والتعليم والصحة والنقل، وعلينا أن ننظر إلى مشروع موازنة عام ١٩٧٢ ضمن إطار مخطط الإنماء هذا، وعلى الأخص فيما يتعلق بالجزء الثالث منه.

وقبل عرض خصائص مشروع الموازنة نورد فيما يلي بعض المبادئ المعتمدة في تنفيذ السياسة المالية العامة.

- فيما خص الإنفاق العام:

- * عصر نفقات الجزء الأول إلى أقصى حد ممكن.
- * اعتماد تقديرات أكثر واقعية للنفقات المطلوبة، وذلك بالتدقيق في قدرة الإدارات المعنية على الإنفاق تجنباً لتراكم الاعتمادات المدورة.

* وضع سلم أولويات للإنفاق العام ضمن مخطط شامل للتنمية الاقتصادية يغطي عدة سنوات .

- فيما خص الواردات :

* تحسين الجباية من جراء تنظيم مصلحة الواردات ودوائر التحصيل في وزارة المال .
(المرسوم رقم ٢٥٠٠ تاريخ كانون الأول ١٩٧١).

* تعديل التشريع الضرائبي انسجاماً مع المبادئ العامة للسياسة المالية (تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية) .

* الاعتماد على القروض لتمويل الجزء الثالث من الموازنة، ودرس إمكانية اللجوء إلى قروض قصيرة الأجل لتأدية المطلوبات النقدية الآتية من الخزينة، وتنفيذ السياسة النقدية .

خصائص مشروع موازنة ١٩٧٢

أشرنا في مقدمة هذه الفذلكة إلى ان أرقام مشروع موازنة ١٩٧٢ بلغت بصورة إجمالية ١٠٧١,٩ مليون ليرة مقابل ٨٧١,٢ مليون ليرة في عام ١٩٧١ وتتوزع هذه الأرقام بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة بالمقارنة مع أرقام موازنات ١٩٧١ كما يلي :

جدول رقم - ١٤ -

مشروع موازنة ١٩٧٣ (العامة والملحقة) مقارناً مع موازنة ١٩٧١
(بملايين الليرات اللبنانية)

نسبة الفرق المئوية	الفروقات		مشروع موازنة ١٩٧٣	موازنة ١٩٧٢	
	نقصان	الزيادة			
٢٤,٦٥	--	١٩٠,٨	٩٦٤,٨	٧٧٤,٠	الموازنة العامة
١١,٠٣	-	٧,١٥	٧٢,٠	٦٤,٨٥	موازنة الهاتف
١٣,٩٧	--	٢,٨٥	٢٣,٢٥	٢٠,٤	موازنة اليانصيب الوطني
٠,٨٣	٠,١	-	١١,٩	١٢,٠	موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري
--	٠,١	٢٠٠,٨	١٠٧١,٩٥	٨٧١,٢٥	المجموع

أ - نفقات الموازنة العامة

بلغت أرقام نفقات مشروع الموازنة العامة (الأجزاء الثلاثة) ٩٦٤,٧٩٨,٠٠٠ ل.ل. مقابل ٧٧٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧١ أي بزيادة قدرها ١٩٠,٧٩٨,٠٠٠ ل.ل. وهذا ما يساوي نسبة مئوية تبلغ ٢٤,٦٥.

توزع هذه الاعتمادات على كل من الأجزاء الثلاثة بالمقارنة مع اعتمادات موازنة عام ١٩٧١ كما يلي: (ل.ل.).

الجزء	موازنة ١٩٧١	مشروع ١٩٧٢	الفروقات		النسبة المئوية
			الزيادة	نقصان	
الأول	٥٨٦٤٧٩٨٠٠	٦٣٢٨٢٠٨٠٠	٤٦٣٤١٠٠٠	-	٦٥,٥٩
الثاني	١١٠٥٢٠٢٠٠	١٣٠٤٢٧٢٠٠	١٩٩٠٧٠٠٠	-	١٣,٥٢
الثالث	٧٧٠٠٠٠٠٠	٢٠١٥٥٠٠٠٠	١٢٤٥٥٠٠٠٠	-	٢٠,٨٩
المجموع العام	٧٧٤٠٠٠٠٠٠	٩٦٤٧٩٨٠٠٠	١٩٠٧٩٨٠٠٠	-	-

- أما الفروقات بين أرقام المشروع وبين أرقام موازنة ١٩٧١ موزعة على كل من الأجزاء الثلاثة بالنسبة لكل وزارة بمفردها فتظهر في الجداول (رقم ١٨ و ١٩ و ٢٠) الملحقة. وقد ذكر في الجدولين (رقم ٢١ و ٢٢) الملحقين مجموع ما يصيب كل وزارة من اعتمادات المشروع مع النسبة المئوية لهذه الاعتمادات ومجموع اعتمادات الموازنة موزعة على البنود والأجزاء مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء.

يبدو من المقارنات المذكورة سابقاً أن هناك زيادة في الأجزاء الثلاثة. الأمر الذي يدعو إلى الإيضاحات التالية:

- تتضمن اعتمادات الجزء الأول، فضلاً عن نفقات سير الإدارة العادية (بما فيها نفقات التربية والدفاع والإعلام والسياحة وسواها) القسم الأكبر من نفقات التحويل كنفقات مساهمة الدولة في موازنة الضمان الاجتماعي ولاسيما الفرع الصحي ونفقات المعالجة الصحية للفئة المعوزة من المواطنين وبعض النفقات الاجتماعية من مساعدات ومنح تعويضات، ولاسيما تلك العائدة لتعاونية الموظفين وسواها، بالإضافة إلى نفقات الديون المتوجبة الأداء والاحتياطي.

لقد تطورت أرقام الجزء الأول خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول (رقم ١٥) التالي:

جدول رقم ١٥
تطور أرقام الجزء الأول خلال سني ١٩٦٧ - ١٩٧٢

السنة	اعتمادات الجزء الأول (بآلاف الليرات)	الزيادة (بآلاف الليرات)	نسبة الزيادة المئوية
١٩٦٧	٤٢٨٢٠٦	٥٥٦٠٢	١٤,٩٣
١٩٦٨	٤٥٢٧٠٩	٢٤٥٠٣	٥,٧٢
١٩٦٩	٤٨٣٣٠٧	٣٠٥٩٨	٦,٧٦
١٩٧٠	٥١١٥٠٦	٢٨١٩٩	٥,٨٣
١٩٧١	٥٨٦٤٨٠	٧٤٩٧٣	١٤,٦٦
مشروع ١٩٧٢	٦٣٢٨٢٠	٤٦٣٤١	٧,٩٠

يلاحظ من هذا البيان أن معدل زيادة اعتمادات هذا الجزء انخفض في مشروع موازنة ١٩٧٢ إلى ٧,٩٠ بالمئة في حين بلغت نسبة الزيادة ١٤ بالمئة في موازنة ١٩٧١ وتجدر الإشارة إلى أن سبب هذا الانخفاض في معدل الزيادة يعود إلى ضغط النفقات الإدارية إلى أدنى حد ممكن .

وهذه الزيادة القليلة نسبياً الحاصلة في أرقام مشروع موازنة ١٩٧٢ ، تتفق مع مخطط طويل المدى تعمل وزارة المالية على تحقيقه وهو يهدف إلى ضبط النفقات الإدارية إلى أدنى حد اقتصادي ممكن بغية توفير مبالغ متزايدة تخصص لمشاريع التنمية من إنشاء وتجهيز وتوفير المزيد من الخدمات الاجتماعية اللازمة .

أما بالنسبة إلى الجزء الثاني فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات التجهيز والإنشاء العادية السنوية ، والمساهمات في نفقات المؤسسات والمصالح المستقلة ذات المنفعة العامة كالإنعاش الاجتماعي ، ومكتب الفاكهة ومكتب التحرير ومصلحة سكك الحديد والنقل المشترك ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وسواها . وقد تطورت أرقام الجزء الثاني خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم ١٦ التالي :

جدول رقم ١٦

تطور أرقام اعتمادات الجزء الثاني خلال سني ١٩٦٧ - ١٩٧٢

السنة	اعتمادات الجزء الثاني (بآلاف الليرات)	الزيادة (بآلاف الليرات)	النقصان (بآلاف الليرات)	النسبة المئوية الفرق
١٩٦٧	١٣٢٩٩٤	٥٩٧	-	٠,٤٥
١٩٦٨	١١٨٥٤١	-	١٤٤٥٣	١٠,٨٧
١٩٦٩	١٠٣٦٩٢	-	١٤٨٤٩	١٢,٥٣
١٩٧٠	١٢٠٠١٩	١٦٣٢٧	-	١٣,٦٠
١٩٧١	١١٠٥٢٠	-	٩٤٩٩	٧,٩١
مشروع ١٩٧٢	١٣٠٤٢٧	١٩٩٠٧	-	١٨,٠١

وقد اعتمدت، في تحديد أرقام اعتمادات هذا الجزء في مشروع موازنة ١٩٧٢، سياسة لحظ المبالغ اللازمة ضمن حدود طاقة الإدارات المختصة على التنفيذ، بحيث خفضت الاعتمادات المطلوبة التي يقابلها مبالغ هامة مدورة من سنين سابقة لنفس الغاية وزيدت في الحالات التي تستوجب الزيادة.

وقد بلغ مجموع الاعتمادات المدورة من موازنات السنين السابقة إلى موازنة ١٩٧١ حوالي ٣٨٤ مليون، أصاب منها الجزء الثاني موضوع البحث ما يلي:

اعتمادات معقودة ٩٠٣٢٤٤٠٠

اعتمادات غير معقودة ٤٨٩٢٤٩٦٣

المجموع ١٣٩٢٤٩٣٦٣

الاعتمادات المدورة للسنوات ١٩٦٦ - ١٩٧١
(بملايين الليرات اللبنانية)

المجموع	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الأول	
١٩٦٦ - ١٩٦٧				
١٦٦	٨٨	٧٧	١	اعتمادات غير معقودة
١١٩	٤٧	٥٨	١٤	اعتمادات معقودة
٢٨٥	١٣٥	١٣٥	١٥	
١٩٦٧ - ١٩٦٨				
١٤٨	٨٠	٦٨	-	اعتمادات غير معقودة
١٦٠	٧٢	٧٤	١٤	اعتمادات معقودة
٣٠٨	١٥٢	١٤٢	١٤	
١٩٦٨ - ١٩٦٩				
١٤٩	٨٩	٦٠	-	اعتمادات غير معقودة
١٧١	٨٠	٧٥	١٦	اعتمادات معقودة
٣٢٠	١٦٩	١٣٥	١٦	
١٩٦٩ - ١٩٧٠				
١٢٦	٧٩	٤٧	-	اعتمادات غير معقودة
١٩٢	١٠٢	٧٧	١٣	اعتمادات معقودة
٣١٨	١٨١	١٢٤	١٣	
١٩٧٠ - ١٩٧١				
١٥٨	١٠٩	٤٩	-	اعتمادات غير معقودة
٢٢٦	١١٧	٩٠	١٩	اعتمادات معقودة
٣٨٤	٢٢٦	١٣٩	١٩	

بناء على هذه الأرقام تصبح اعتمادات الجزء الثاني المتوافرة للتنفيذ والإنفاق في عام ١٩٧٢ زهاء ٢٦٩ مليون ليرة، بين اعتمادات أساسية مرصدة في مشروع الموازنة واعتمادات مدورة إليها (١٣٠+١٣٩+٢٦٩). وهذه الاعتمادات من أساسية ومدورة تفوق طاقة الإدارات المختصة على التنفيذ إذا ما قسنا ذلك بمعدل ما تنفقه سنوياً وهي تسمح لهذه الإدارة بزيادة الإنفاق حسب مقدرتها على ذلك وحسب متطلبات السياسة المالية العامة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ان وزارة المالية دأبة على إيجاد الحلول المناسبة لقضية تصاعد أرقام الاعتمادات المدورة، وانها تأمل، عن طريق أخذ الاعتمادات المدورة بعين الاعتبار عند تحديد أرقام اعتمادات الموازنات، والتدقيق في طلبات التدوير التي ترد من الإدارات العامة، الوصول إلى تبسيط قضية هذه الاعتمادات وتخفيض أرقامها إلى أدنى الحدود الممكنة بحيث تصبح جميعها قابلة للتنفيذ السريع.

وأما بالنسبة إلى الجزء الثالث فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات برامج التجهيز والإنشاء الطويلة المدى، وقد تطورت أرقامها خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم ١٧ التالي:

جدول رقم - ١٧ -

تطور أرقام اعتمادات الجزء الثالث خلال سني ١٩٦٧ الى ١٩٧٢

السنة	اعتمادات الجزء الثالث بالآف الليرات اللبنانية	الزيادة بالآف الليرات اللبنانية	النقصان بالآف الليرات اللبنانية	النسبة المئوية للفرق
١٩٦٧	٧١٦٨١	--	١٤٠٥٤	١٦,٣٩
١٩٦٨	٧٧٢٥٠	٥٥٦٩	--	٧,٧٧
١٩٦٩	٧٣٦٠٠	-	٣٦٥٠	٤,٧٣
١٩٧٠	١٠٥١٠٠	٣١٥٠٠	--	٢٨,٠٧
١٩٧١	٧٧٠٠٠	--	٢٨١٠٠	٣٦,٥٠
مشروع ١٩٧٢	٢٠١٥٥٠	١٢٤٥٥٠	--	١٦١,٧٥

ب - الموازنات الملحقة**١ - موازنة مديرية الهاتف العامة : مأمأ**

بلغت أرقام مشروع موازنة مديرية الهاتف العامة ٧٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. مقابل ٦٤,٨٥٠,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧١ أي بزيادة قدرها ٧,١٥٠,٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ١١,٠٣٪.

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة، وتعود أهم أسباب الزيادة لتحقيق المشاريع المتعلقة بتحسين شبكة الهاتف وتطويرها وتعميمها وتأمين الاتصالات الدولية بأحدث الوسائل.

لقد بلغت الإيرادات العادية لهذه الموازنة ٦٨,٢٥٠,٠٠٠ ل.ل. وجرى تغطية الفرق بين هذه الإيرادات والنفقات البالغ ٣,٧٥٠,٠٠٠ ل.ل. بمأخوذات من مال احتياط الهاتف وبسلفة خزينة الهاتف.

وعليه تكون موارد تغطية هذه الموازنة هي التالية :

بواسطة واردات الهاتف السنوية	٦٨٢٥٠٠٠٠
مأخوذات من مال احتياط الهاتف لتغطية قسم من نفقات الأعمال الإنشائية ولتغطية تسديد سلفة الخزينة العامة.	٣٧٥٠٠٠٠
	<u>٧٢٠٠٠٠٠٠</u>

٢ - موازنة اليانصيب الوطني :

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ٢٣٢٥٠٠٠٠٠ مقابل ٢٠٤٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧١ أي بزيادة قدرها ٢٨٥٠٠٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ١٣,٩٧٪.

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة.

وتجدر الإشارة إلى أن أرباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية وفقاً للغاية الأساسية التي أنشئت من أجلها.

٣ - موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري :

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ١١٩٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧١ أي بنقصان قدره ١٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٠,٨٣٪.

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة.

ج - واردات الموازنة العامة:

قدرت واردات الموازنة لعام ١٩٧٢ من جميع المصادر باستثناء القروض بمبلغ ٧٦٣ مليون ليرة لبنانية. والجدول رقم ٢٣ يظهر مبلغ الواردات من كل مصدر مقارناً بواردات موازنة ١٩٧١، وكذلك بالمبالغ المحصلة فعلاً عام ١٩٧٠.

اعتمدت عند تقدير واردات موازنة ١٩٧٢ الأسس المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون المحاسبة العمومية. فقدرت هذه الواردات في ضوء التحصيلات الفعلية خلال عام ١٩٧٠ وخلال الربع الأول من عام ١٩٧١.

ان التقديرات لواردات الموازنة لعام ١٩٧٢ من الضرائب والرسوم هي كافية لتغطية الجزأين الأول والثاني من الموازنة العامة. إلا ان الحكومة ارتأت اللجوء إلى القروض خلال سنة ١٩٧٢ لتأمين تغطية الجزء الثالث من الموازنة.

الخلاصة:

بعد عرض مشروع موازنة ١٩٧٢ يظهر بجلاء استمرار سياسة التركيز على عصر النفقات الإدارية، من أجل تحويل وفر أكبر للمشاريع الإنمائية وذات المنافع الاجتماعية.

فقد حققت الدولة نجاحاً ملموساً في الحد من النفقات الإدارية المرصدة في الجزء الأول ولم تزد إلا بنسبة ٧,٩٪ عن العام الماضي، وذلك إذا ما قورنت بمعدل نمو الموازنة ككل والبالغ ٢٤,٦٪، فضلاً عن أن متوسط النمو السنوي للجزء الأول خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦٤ - ١٩٧١ قد بلغ ٩٠٪ ونيف. يقابل هذا الوفرة زيادة في الجزء الثاني بلغت ١٨٪ عن العام الماضي، علماً بأن معدل النمو الوسطي كان خلال السنوات ١٩٦٤ - ١٩٧١، ١٢,٢٪ سنوياً فقط.

أما الزيادة التي طرأت على اعتمادات الجزء الثالث، فإنها فاقت أي معدل في تاريخ الموازنة اللبنانية حيث بلغت ١٦١,٧٪ بالنسبة لما كانت عليه في العام الماضي. وبذلك تكون نسبة اعتمادات الجزء الثالث قد بلغت عام ١٩٧٢، ٢٠,٩٪ بالنسبة لاعتمادات الموازنة العامة، بينما لم يتجاوز معدلها ٥,٤٪ سنة ١٩٦٤، علماً بأن نسبة الزيادة هذه تضاعفت هذا العام تقريباً. عما كانت عليه عام ١٩٧١. وهكذا فإن الطابع الإنمائي هو الطابع الغالب على مشروع موازنة عام ١٩٧٢.

وفي هذا دلالة واضحة تؤكد نجاح سياسة عصر النفقات الإدارية، وتجسد نظرة الدولة البعيدة لاعتماد سياسة مالية طويلة الأجل، تهدف إلى تحقيق نمو أسرع في القطاعات المنتجة للسلع، لتوطيد الازدهار وتعميمه على الأفراد والمناطق بواسطة الجزء الثالث من الموازنة. وهكذا تكون الموازنة قد أصبحت أداة إنماء بيد الدولة، تنفذ سنة تلو السنة المخطط الإنمائي السداسي.

وإذا كانت موازنة عام ١٩٧١، قد امتازت بخاصة التركيز على العنصر البشري، اقتناعاً من الدولة بأن رأسمال لبنان الأساسي هو الإنسان، فأكدت على تطويره، ولحظت الاعتمادات المرتفعة في وزارات التربية الوطنية، والصحة العامة، والعمل والشؤون الاجتماعية، فإن مشروع موازنة عام ١٩٧٢ جاء معبراً عن رغبة الحكومة في استمرار وتطوير سياسة العام الماضي التي حالت الإمكانيات الزمنية دون تخصيص المبالغ اللازمة لها في الجزء الثالث من الموازنة. وحيث بنا ان نلاحظ الزيادة التي طرأت على اعتمادات وزارة التربية الوطنية والبالغة ٣٢٠٪، بالنسبة إلى السنة الماضية، واعتمادات وزارة الأشغال العامة والنقل التي زادت بمعدل ١٧٥,٩٪، واعتمادات وزارة الموارد المائية والكهربائية التي زادت ب ١٧,١٪.

أما الواردات فمقدر لها أن تغطي بارتياح نفقات الجزأين الأول والثاني رغم الزيادة التي طرأت عليهما وذلك نظراً لاعتماد تكليف أصح وجباية أدق، يساندهما تحسين في الأوضاع الاقتصادية عامة.

أما الجزء الثالث، فعندما تعتمد الدولة سياسة إنمائية تتمثل بالزيادة الملحوظة والمشار إليها أعلاه، فلا بد لها من السعي وراء واردات ضريبية أوفر، عن طريق إحداث تعديلات في التشريع الضريبي، أو تحسين التكاليف والجباية، وأن تلجأ إلى تمويل معظم نفقات الجزء الثالث بواسطة الاقتراض المحلي أو الخارجي. فإذا كان الاقتراض الداخلي سليماً وغير تضخمي، فهو وسيلة مشروعة ومرغوب فيها لتمويل المشاريع الاستثمارية لأنها توزع عبء التمويل على عدة سنوات، وبين الأجيال المستفيدة من هذه المشاريع وتغذي واردات الخزينة دون المس بالمبادرة الفردية فضلاً عن استيعاب الفائض من ادخار القطاع الخاص واستثماره في مشاريع إنمائية ذات منافع عامة.

الملاحق

جدول رقم - ١٨ -

اعتمادات الجزء الأول موزعة على الوزارات

رقم البند	الباب	موازنة عام ١٩٧١	مشروع عام ١٩٧٢	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
١	رئاسة الجمهورية	١٧٤٥٨٠٠	١٧٣٦٩٠٠	-	٨٩٠٠	٠٥١
٢	مجلس النواب	٤٢٨٦٨٠٠	٥٥٣٧٨٠٠	١٢٥١٠٠٠	-	٢٩,١٨
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٦٢٩٦٦٠٠	٢٩٤١٥٨٠٠	٣١١٩٢٠٠	-	١١,٨٦
٤	وزارة العدل	١٣٨٠٣٦٠٠	١٣٥٨٨٦٠٠	-	٢١٥٠٠٠	١,٥٦
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٢٣٠١٣٢٠٠	٢٤٨٥٠٩٠٠	١٨٣٧٧٠٠	-	٧,٩٩
٦	وزارة الداخلية	٥٢٦٣٥٨٠٠	٦١٥١٤٥٠٠	٨٨٧٨٧٠٠	-	١٦,٨٧
٧	وزارة المالية	٢٣٣٧٤٧٠٠	٢٣٩٨٦١٠٠	٦١١٤٠٠	-	٢,٦٢
٨	وزارة الدفاع الوطني	١١١٦١٩٦٠٠	١١٦٩٧٢٣٠٠	٥٣٥٢٧٠٠	-	٤,٧٩
٩	وزارة التربية الوطنية	١٤٧٤٢٦٤٠٠	١٥٩٠٥٣٨٠٠	١١٦٢٧٤٠٠	-	٧,٨٩
١٠	وزارة الصحة العامة	٢٥٢٦٧٠٠٠	٢٣١١١٣٠٠	-	٢١٥٥٧٠٠	٨,٥٣
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٢٩٨٧٩٠٠	١٧٢٠٥٨٠٠	٤٢١٧٩٠٠	--	٣٢,٤٨
١٢	وزارة الإعلام	٦٤٢٨٣٠٠	٧٥٥٢٣٠٠	١١٢٤٠٠٠	--	١٧,٤٩
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٢١٦٣٩٣٠٠	٢١٤٤٦٢٠٠	-	١٩٣١٠٠	٠,٨٩
١٤	وزارة الزراعة	٥٨٢٠٣٠٠	٥٩٩٣٠٠٠	١٧٢٧٠٠	-	٢,٩٧
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٢٤٥٦٦٠٠	٢٥٠٢٦٠٠	٤٦٠٠٠	--	١,٨٧
١٦	وزارة البرق والبريد والهاتف	١٢٥٢٣٤٠٠	١٣٨٥٩٩٠٠	١٣٣٦٥٠٠	-	١٠,٦٧
١٧	وزارة التصميم العام	٢٦٥٨٩٠٠	٢٥٧١٦٠٠	-	٨٧٣٠٠	٣,٢٨
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٣٧٥٣٠٠٠	٣٧٣٨٨٠٠	--	١٤٢٠٠	٠,٣٨
١٩	وزارة السياحة	٦٩٤٦٠٠	٦٩٧٦٠٠٠	٣٤٤٠٠	-	٠,٥٠
٢٠	الديون المتوجبة الأداء	٥٤٧٠٠٥٠٠	٤٨٧٠٢٠٠٠	--	٥٩٩٨٥٠٠	١٠,٩٧
٢١	احتياطي الموازنة	٢٧١٠٠٥٠٠	٤٢٥٠٤٦٠٠	١٥٤٠٤١٠٠	--	٥٦,٨٤
المجموع العام		٥٨٦٤٧٩٨٠٠	٦٣٢٨٢٠٨٠٠	٥٥٠١٥٧٠٠	٨٦٧٢٧٠٠	٧,٩٠
				٨٦٧٢٧٠٠		
				الزيادة	٤٦٣٤٣٠٠٠	

جدول رقم - ١٩ -

اعتمادات الجزء الثاني موزعة على الوزارات

رقم البند	الباب	موازنة عام ١٩٧١	مشروع عام ١٩٧٢	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
١	رئاسة الجمهورية	٤٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	-	١٦٦,٦٧
٢	مجلس النواب	٤٥٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	-	١٨٨,٨٩
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٢٩٧٥٠٠٠	-	١١٩٠٠,٠٠
٥	وزارة الخارجية	٣٠٠٠٠٠	١٩٧٥٠٠٠	١٦٧٥٠٠٠	-	٥٥٨,٣٣
٦	وزارة الداخلية	٤٦٢٥٠٠٠	٥٩٠٢٠٠٠	١٢٧٧٠٠٠	-	٢٧,٦١
٧	وزارة المالية	٥٤٨٥٠٠	٦٢٩٠٠٠	٨٠٥٠٠	-	١٤,٦٧
٨	وزارة الدفاع الوطني	٢٢٥٥٨١٠٠	٢٢٧١٣٣٠٠	١٥٥٢٠٠	-	٠,٦٩
٩	وزارة التربية الوطنية	٢٠٣٠٠٠٠	٢٣٨٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	-	١٧,٢٤
١٠	وزارة الصحة العامة	٥٥٤٣٠٠٠	٦٠٨٥٠٠٠	٥٤٢٠٠٠	-	٩,٧٨
١١	وزارة العمل والشؤون	٨٥٦٩٠٠٠	٩٢٠١٠٠٠	٦٣٢٠٠٠	-	٧,٣٨
١٢	وزارة الاعلام	٣٠٥٠٠٠	٣٠٥٠٠٠	-	-	-
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٤٠٢٦٩٠٠٠	٤٣٤٢٤٤٠٠	٣١٥٥٤٠٠	-	٧,٨٤
١٤	وزارة الزراعة	١١٤٧٢٥٠٠	١٣٧٩٥٠٠٠	٢٣٢٢٥٠٠	-	٢,٢٤
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٢٨٥٠٠٠	٣٦٨٠٠٠	٨٣٠٠٠	-	٢٩,١٢
١٦	وزارة البرق والبريد والهاتف	٤٤٨٤١٠٠	٥٤٢٦٥٠٠	٩٤٢٤٠٠	-	٢١,٠١
١٧	وزارة التصميم العام	١٢٣٠٠٠٠	٤٨٢٠٠٠	-	٧٤٨٠٠٠	٦٠,٨١
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٣٥٨١٠٠٠	٣٥٥٤٠٠٠	-	٢٧٠٠٠	٠,٧٥
١٩	وزارة السياحة	٤٦٠٥٠٠٠	١٠٩٣٧٠٠٠	٦٣٣٢٠٠٠	-	١٣٧,٥٠
المجموع العام		١١٠٥٢٠٢٠٠	١٣٠٤٢٧٢٠٠	٢٠٦٣٧٠٠٠	٧٧٥٠٠٠	
				الزيادة	١٩٩٠٥٠٠٠	١٨١,٠٠

جدول رقم - ٢٠ -
اعتمادات الجزء الثالث موزعة على الوزارات

النسبة المئوية	الفرق		مشروع عام ١٩٧٢	موازنة عام ١٩٧١	الباب	رقم البند
	نقصان	زيادة				
١٠٠,٠٠	--	١١٥٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠٠	--	وزارة المالية	٧
١٢٨,١٣	-	٤١٠٠٠٠٠٠	٧٣٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠	وزارة الدفاع الوطني	٨
٣٢٠,٠٠	-	٨٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	وزارة التربية الوطنية	٩
١٠٠,٠٠	-	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	--	وزارة الصحة العامة	١٠
١٠٠,٠٠	-	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	-	وزارة الاعلام	١٢
١٧٥,٨٦	-	٥١٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠٠٠	وزارة الأشغال العامة	١٣
٨,٣٣	-	٢٥٠٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	وزارة الزراعة	١٤
١٧,١٤	-	١٨٠٠٠٠٠٠	١٢٣٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠٠	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٨
	-	١٢٤٥٥٠٠٠٠٠	٢٠١٥٥٠٠٠٠٠	٧٧٠٠٠٠٠٠٠٠	المجموع العام	
١٦١,٧٥	-	١٢٤٥٥٠٠٠٠٠	الزيادة			

جدول رقم - ٢١ -

اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧٢ موزعة على الأبواب مع نسبها المئوية

الباب	إسم الباب	قيمة الإعتمادات	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	١٨٥٦٩٠٠	٠,١٩ %
٢	مجلس النواب	٥٦٦٧٨٠٠	٠,٥٩ %
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٣٢٤١٥٨٠٠	٣,٣٦ %
٤	وزارة العدل	١٣٥٨٨٦٠٠	١,٤١ %
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٢٦٨٢٥٩٠٠	٢,٧٨ %
٦	وزارة الداخلية	٦٧٤١٦٥٠٠	٦,٩٩ %
٧	وزارة المالية	٣٦١١٥١٠٠	٣,٧٤ %
٨	وزارة الدفاع الوطني	٢١٢٦٨٥٦٠٠	٢٢,٠٤ %
٩	وزارة التربية الوطنية	١٧١٩٣٣٨٠٠	١٧,٨٢ %
١٠	وزارة الصحة العامة	٣٤١٩٦٣٠٠	٣,٥٤ %
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٢٦٤٠٦٨٠٠	٢,٧٤ %
١٢	وزارة الاعلام	١٣٨٥٧٣٠٠	١,٤٣ %
١٣	وزارة الأشغال العامة	١٤٤٨٧٠٦٠٠	١٥,٠١ %
١٤	وزارة الزراعة	٢٣٠٣٨٠٠٠	٢,٣٩ %
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٢٨٧٠٦٠٠	٠,٣٠ %
١٦	وزارة البريد والبرق	١٩٢٨٦٤٠٠	٢,٠٠ %
١٧	وزارة التصميم العام	٣٠٥٣٦٠٠	٠,٣٢ %
١٨	وزارة الموارد المائية	١٩٥٩٢٨٠٠	٢,٠٣ %
١٩	وزارة السياحة	١٧٩١٣٠٠٠	١,٨٦ %
٢٠	الديون المتوجبة الأداء	٤٨٧٠٢٠٠٠٠	٥,٠٥ %
٢١	احتياطي الموازنة	٤٢٥٠٤٦٠٠	٤,٤١ %
المجموع		٩٦٤٧٩٨٠٠٠	١٠٠,٠٠ %

جدول رقم - ٢٢ -

اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧٢ موزعة على البنود والأجزاء
مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء

رقم البند	بيان النفقات	اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة % للبند	النسبة % للجزء
الجزء الأول - النفقات العادية					
١	المخصصات والرواتب والأجور	٣٣٠٢٨٠٧٠٠	-	٣٤,٢٣	
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	٥١٤٢٢٨٠٠	-	٥,٣٣	
٣	لوازم إدارية	٢٩٩١٦٥٠٠	-	٣,١٠	
٤	نفقات إدارية عامة	١١٠٢٢٩٠٠	-	١,١٤	
٥	الصيانة	٥١٢٧٨٠٠	-	٠,٥٣	
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١١٦٣١٣٠٠	-	١,٢١	
٧	مساهمات ومساعدات	٨٤٧٥٧٠٠٠	-	٨,٧٨	
٨	نفقات متنوعة	١٧٤٥٥٢٠٠	-	١,٨١	
٩	الديون المتوجبة الأداء	٤٤٢٠٢٠٠٠	-	٤,٥٨	
١٠	ردّيات	٤٥٠٠٠٠٠	-	٠,٤٧	
١١	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	-	
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٤٢٥٠٤٦٠٠	٦٣٢٨٢٠٨٠٠	٤,٤١	٦٥,٥٩
الجزء الثاني : نفقات التجهيز والإنشاء السنوية					
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	٤٤٠٧١٠٠٠	-	٤,٥٧	
٢١	تجهيزات	٣٧١٩٨٣٠٠	-	٣,٨٦	
٢٢	إنشاءات	٢١٤٥٣٠٠٠	-	٢,٢٢	
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء	٢٧٧٠٤٩٠٠	-	٢,٨٧	
٢٤	أحكام قضائية ومصالحات	-	١٣٠٤٢٧٢٠٠	-	١٣,٥٢
الجزء الثالث : نفقات التجهيز والانشاء الطويلة المدى					
قوانين البرامج		٢٠١٥٥٠٠٠٠	٢٠١٥٥٠٠٠٠	٢٠,٨٩	٢٠,٨٩
المجموع		٩٦٤٧٩٨٠٠٠		١٠٠ %	

جدول رقم - ٢٣ -

تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٧٢

بالمقارنة مع تقديرات واردات موازنة ١٩٧١ وتحصيلات عام ١٩٧٠

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٧٠ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧١ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٢ ل ل
الجزء الأول			
الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها			
الفصل الأول - الضرائب المباشرة			
١ - ضريبة الأملاك المبنية	٤٧٨٥١٢١٧	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠
٢ - ضريبة الدخل	٧٨٠٤٠٢٦٥	٦٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الانتقال	٨٤٨٣٢٣٨	٥٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم على السيارات الخاصة	١٧٩٨٤٨٩٢	٢٠٥٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الأجرأ	٦٠٣٩٨	٥٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠
مجموع الفصل الأول	١٥٢٤٢٠٠١٠	١٤٤٥٥٠٠٠٠	١٧٤٠٦٥٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع			
١ - الرسوم القضائية	٦٦٣٩٩٦٧	٧٠٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم كتاب العدل	١٤٨١٨٨٦	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم التسجيل	٢٠٢٥١٩٢٥	٢٣٠٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم الطوابع	٢٩٨٥٣٦٦٤	٣٢٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم السير	٣٣١٣٩٤٥	٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠
٦ - رسوم الأمن العام	١٢٦٩٤٤٩	٢٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسوم القنصلية	٢٦٧١٠٨٧	٣٥٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠
٨ - رسم مغادرة الأراضي اللبنانية	٤١٢٦٩٨١	٤٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٦٩٦٠٨٩٠٤	٧٨٠٠٠٠٠٠	٧٨٥٠٠٠٠٠
مجموع الباب الأول	٢٢٢٠٢٨٩١٤	٢٢٢٥٥٠٠٠٠	٢٥٢٥٦٥٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٠ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧١ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٢ ل ل
الباب الثاني - الضرائب المباشرة والرسوم غير المباشرة			
الفصل الأول - رسوم الاستهلاك			
١ - رسوم المواد الملتهبة	٦٤٥٥١٣٦٠	٧٥٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم المسكرات	١٩٥٦٤٠٩	٢٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الملح	٩٦٢٧٢	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٤ - رسوم التبغ والتبناك	١٨٨٨١٩١٥	٤٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الترابة	٥٠٥٨٩٦١	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
٦ - ضريبة الملاهي	١٦٦٩٧٨٩	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسم الداخلي على ورق اللعب	١٠٤٤٤٥	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الأول	٩٢٣١٩١٥٧	١٢٤٣٠٠٠٠٠	١٠٤٥٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم الجمارك			
١ - رسوم الجمارك	١٨٩٣٥٥٨٨٦	٢٠٣٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٨٩٣٥٥٨٨٦	٢٠٣٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الثاني	٢٨١٦٧٥٠٤٣	٣٢٧٣٠٠٠٠٠	٣٢٩٥٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٠ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧١ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٢ ل ل
الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار			
الفصل الأول - حاصلات أملاك الدولة			
١ - حاصلات أملاك الدولة غير الغابات	٢٣٨٤٣٥٣	١٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الأول	٢٣٨٤٣٥٣	١٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار			
١ - حاصلات البريد	٨٤٠٨٤٤١	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٢ - حاصلات البرق	٦٧٢٢٣٨٩	١٣٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية	٣٤٩٦٨٦	٤٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠
٤ - حاملات مصلحة البارود والمتفجرات	٩٦٢٨٢٧	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم المنائر	٧١٣٥٩٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٧١٦٢٩٣٣	٢٥٤٠٠٠٠٠٠	٢٤٤٥٠٠٠٠٠
مجموع الباب الثالث	١٩٥٤٧٢٨٦	٢٦٩٠٠٠٠٠٠	٢٦٩٥٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٠ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧١ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٢ ل ل
الباب الرابع - إيرادات متفرقة			
الفصل الأول - إيرادات متفرقة			
١ - الحسومات التقاعدية	١٣٤٠٨٨٠٣	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
٢ - إيرادات رئاسة الموائ	١٠٨٨٤٢٣	١٢٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
٣ - غرامات وأحكام نقدية	٤٩٦٤٣٩٨	٦٧٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
٤ - فوائد أموال	٣٠٢١٦٨٩	٣٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠
٥ - رسوم المراهنات	١٣١٩٢٢١	١٧٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
٦ - واردات دوائر الحجر الصحي	١٧٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	--
٧ - مدفوعات الشركات ذات الامتياز	٤٢٨٦٢٠٢	٣٧٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠
٨ - مدفوعات شركات البترول	٤٢٠٣١٢٥٢	٣٩٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
٩ - رسوم المطارات وإيجار مطعم مطار بيروت الدولي	٦٦٢٩٨٥٣	٧٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠
١٠ - إيرادات متفرقة	٢٩٩٤٤٢٥٥	١٤٥٠٠٠٠٠	٢٥١٧٣٠٠٠٠
١١ - إيرادات كازينو لبنان	٩٠٧٧٧٨١	٧٠٠٠٠٠٠	٨٨٦٠٠٠٠
١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية	٢٠٧١٢١٢	٢٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠
١٣ - إيرادات من وفر موازنتي الحبوب والشمندر السكري والهاتف	٥٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
١٤ - واردات مقتطعة من حساب مصلحة التعمير	--	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الأول	١٢٣٣٤٣٠٨٩	١١٦٠٥٠٠٠٠	١٥٠٢٣٣٠٠٠

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٧٠ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧١ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٢ ل ل
الفصل الثاني - إيرادات لتسديد النفقات			
١ - إيرادات لتسديد نفقات	١٥٨٦٦٠٤٨	٣٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٥٨٦٦٠٤٨	٣٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
الفصل الثالث - ردّيات			
١ - استردادات	١١٢٠٧٤٤	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثالث	١١٢٠٧٤٤	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الرابع	١٤٠٣٢٩٨٨١	١٢٠٢٥٠٠٠٠	١٥٤٢٣٣٠٠٠
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط			
الفصل الأول - مأخوذات من مال الاحتياط			
١ - مأخوذات لتغذية نفقات الموازنة	- -	للمذكر	للمذكر
٢ - مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	- -	للمذكر	للمذكر
مجموع الفصل الأول	- -	للمذكر	للمذكر
مجموع الباب الخامس	-	للمذكر	للمذكر
الإجمال			
الباب الأول	٢٢٢٠٢٨٩١٤	٢٢٢٥٥٠٠٠٠	٢٥٢٥٦٥٠٠٠
الباب الثاني	٢٨١٦٧٥٠٤٣	٣٢٧٣٠٠٠٠٠	٣٢٩٥٠٠٠٠٠
الباب الثالث	١٩٥٤٧٢٨٦	٢٦٩٠٠٠٠٠	٢٦٩٥٠٠٠٠٠
الباب الرابع	١٤٠٣٢٩٨٨١	١٢٠٢٥٠٠٠٠	١٥٤٢٣٣٠٠٠
الباب الخامس	- -	للمذكر	للمذكر
مجموع الجزء الأول	٦٦٣٥٨١١٢٤	٦٩٧٠٠٠٠٠٠	٧٦٣٢٤٨٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٠ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧١ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٢ ل ل
الجزء الثاني			
باب وحيد - واردات استثنائية			
الفصل الأول: مأخوذات من مال الاحتياط	-	-	-
مجموع الفصل الأول	-	-	-
الفصل الثاني - واردات استثنائية (مختلفة)			
١ - واردات ناتجة عن قروض أو عن موارد جديدة	-	٧٧٠٠٠٠٠٠	٢٠١٥٥٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	-	٧٧٠٠٠٠٠٠	٢٠١٥٥٠٠٠٠
مجموع الجزء الثاني	-	٧٧٠٠٠٠٠٠	٢٠١٥٥٠٠٠٠
الإجمالي العام			
مجموع الجزء الأول	٦٦٣٥٨١١٢٤	٦٩٧٠٠٠٠٠٠	٧٦٣٢٤٨٠٠٠
مجموع الجزء الثاني	-	٧٧٠٠٠٠٠٠	٢٠١٥٥٠٠٠٠
المجموع العام	٦٦٣٥٨١١٢٤	٧٧٤٠٠٠٠٠٠	٩٦٤٧٩٨٠٠٠

* ان واردات القروض المقبوضة لا تظهر في حساب الموازنة بل في حسابات حزينة خاصة تفتح لهذه الغاية عملا بالمادة ١٦ من قانون موازنة ١٩٦٩

جدول رقم - ٢٤ -

تطوّر الموازنة العامة ١٩٦٥ - ١٩٧٢ (بالليرات اللبنانية)

السنة	أرقام الموازنة	الواردات الفعلية ^(١)	النفقات الفعلية	الفرق بين الواردات والنفقات	
				زيادة	نقصان
١٩٦٥	٥١٤٧٩٠٠٠٠	٤٨٤٩٣٤٤٥٦	٥٢٦١٧٢٨٢٣	--	٤١٢٣٨٣٦٦
١٩٦٦	٥٩٠٧٣٥٠٠٠	٥٥٠٧٧٩٥٤٢	٥٤٧٦٥٤١١٥	٣١٢٥٤٢٧	--
١٩٦٧	٦٣٢٨٨١٠٠٠	٥٣٣٤٧٣٦٢٩	٥٩١٤١١٨٢٩	-	٥٧٩٣٨٢٠٠
١٩٦٨	٦٤٨٥٠٠٠٠٠	٥٧٣٢٦٥٢٧٥	٦٠٢٩٩٦٧٤٨	-	٢٩٧٣١٤٧٣
١٩٦٩	٦٦٠٦٠٠٠٠٠	٦٠٢١٥٢٨٤٣	٦٣١٠١١٠١٧	-	٢٨٨٥٨١٧٤
١٩٧٠	٧٢٨٥٠٠٠٠٠	٦٦٣٥٨١١٢٤	٦٨٨٩١٩٠٦١	-	-
١٩٧١	٧٧٤٠٠٠٠٠٠	-	-	-	-
مشروع ١٩٧٢	٩٦٤٧٩٨٠٠٠	-	-	-	-

جدول رقم - ٢٥ -

تطوّر الواردات الرئيسية المحصلة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ (الموازنة العامة)

السنة	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	الضرائب والرسوم غير المباشرة	حاصلات وأملاك الدولة ومصالح الاستثمار	واردات متفرقة	الإجمالي
١٩٦٥	١٤٣٨٨٠٨٠٩	٢٤٦٢٢٤٧٠٤	١٣٣٠٦٦٥٤	٨١٥٢٢٢٨٩	٤٨٤٩٣٤٤٥٦
١٩٦٦	١٥٧٨٠٢٠٨٤	٢٧١٢٦٩٨٢٦	١٤٥٢١٧١٥	١٠٧١٨٥٩١٧	٥٥٠٧٧٩٥٤٢
١٩٦٧	١٦٤٧٧٤٤٦٣	٢٤٧٠٣٥٤١٥	١٥١١٢٧٢٤	١٠٦٥٥١٠٢٧	٥٣٣٤٧٣٦٢٩
١٩٦٨	١٨٧٢٢٨٩٩٥	٢٧٨٢٣٦٠٤٥	١٧٢٦٦٢٩٧	٩٠٥٣٣٩٣٨	٥٧٣٢٦٥٢٧٥
١٩٦٩	١٨٢٦٩٠٣٩٩	٣٠٣٦٢١٨٣٦	١٦١٣٦٥١٥	٩٩٧٠٤٠٩٣	٦٠٢١٥٢٨٤٣
١٩٧٠	٢٢٢٠٢٨٩١٤	٢٨١٦٧٥٠٤٣	١٩٥٤٧٢٨٦	١٤٠٣٢٩٨٨١	٦٦٣٥٨١١٢٤

(١) بدون المأخوذات من مال الاحتياط.

جدول رقم - ٢٦ -
تطوّر أهم أنواع الواردات ١٩٦٥ - ١٩٧١ (الموازنة العامة)
- بملايين الليرات اللبنانية -

نوع الواردات	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
ضريبة الأملاك المبنية	٢٩,١٦٥	٣١,٦٩١	٣٤,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٤٨,٥٠٠	٥٠,٠٠٠
ضريبة الدخل	٥٢,٠٤٦	٥٨,٦٩٤	٦٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٦٦,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٦٩,٠٠٠
رسوم على السيارات الخاصة	١١,١٣٩	١١,٢٧٨	١٤,٢٠٠	١٤,٢٠٠	١٤,٠٠٠	١٩,٥٠٠	٢٠,٥٠٠
رسوم التسجيل	٢٠,٧٥٢	٢٤,٣٤٠	٢٢,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٣,٠٠٠
رسوم الطوابع	١٦,٤٥٦	١٧,٩٢٦	١٧,٥٠٠	٢٨,٢٥٠	٢٨,٠٠٠	٣٣,٢٥٠	٣٢,٠٠٠
رسوم المواد الملتهبة	٤٦,١٩٩	٥٢,٢٥٦	٥٢,٠٠٠	٥٤,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٦٤,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
رسوم التبغ والتبناك	٢٦,١٠١	٢٨,٢٥٧	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
رسوم الجمارك	١٦٤,٠٤٦	١٧٦,٣٣٤	٢٠٠,٠٠٠	١٧٨,٢٥٠	١٧٨,٠٠٠	١٩٤,٥٠٠	٢٠٣,٠٠٠
مدفوعات شركات البترول	٢٩,٣٨٧	٣٠,٦٦٢	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	٣٩,٠٠٠

جدول رقم - ٢٧ -

تطور النفقات العامة تبعاً لأبواب الموازنة ١٩٦٥ - ١٩٧٠

(النفقات الفعلية «بآلاف الليرات اللبنانية»)

الأبواب	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
رئاسة الجمهورية	٨٠٢	٨٥٣	٨٦٧	٨٩٣	١٠٠٧	١٠١٧
مجلس النواب	٤٠٧٧	٤١٢٠	٤٣٢٨	٤١٥١	٣٧٨١	٤٠٦٨
رئاسة مجلس الوزراء	١٣٣٨٣	١٣٠٩٨	٢٤١١٥	٢٥٨٦٤	٢٣٩٥٣	٥٠١٥٨
وزارة العدل	٩٩٨٦	٩٩٨٥	١٠٨٠٦	١٠٣٣٥	١٢٠٥٠	١٧١٠٤
وزارة الخارجية والمغتربين	٢٠٠٤٣	٢٢٣٩٣	٢٦٨٣٩	١٥٨٠٣	١٥٨٢٤	١٦٦١٠
وزارة الداخلية	٤٣٣٧٥	٤٤٧٩٧	٤٨٥٧٩	٥٣٨١٨	٥٣٢١٦	٥٣٦٣٢
وزارة المالية	١٩٥٣٤	٢٠٢٦١	٢١١٦٢	٢٠٩٢٨	٢١٢٣٧	٢٢٤٨٣
وزارة الدفاع الوطني	٩٠٠٧٦	١٠٥٨٦٧	١٢١٨٧٧	١٢٧٠٩١	١٣٩٠٩١	١٣٨٣٩٠
وزارة التربية الوطنية	٧٨٦٦٧	٨٢٠٢٢	٩٠٨٣٩	٩٥٢٤٨	١١١٤١٣	١٣٤٢٨٩
وزارة الصحة العامة	١٦٥٩٣	١٩١٥٨	٢٠٧٢٦	٢١٥٥٥	٢٢٢٣١	٢٢٥٨١
وزارة العمل والشؤون	٢١١٤٤	١٨٣٩٠	١٢١٣٧	١٤١٦٢	١٣٠٠٧	١٣٤٦٠
وزارة الاعلام	١٢٣١٧	١٠٨٣٦	٦٠٢٤	٦٨٢٥	٦٠١٠	٦٢١٦
وزارة الأشغال العامة	١٣٧٨٣٤	١٣٣٤٩٩	٩٦٤٨٤	١٠٢١١٩	٩٩٤٨٠	٩٦١١٢
وزارة الزراعة	١٣٥١١	١٦٢٣٤	١٦٧٢٧	١٦٢١٣	١٥٧١٠	١٩٣٩١
وزارة الاقتصاد الوطني	٦٢٤١	٢٠٩٨	٢٤١٢	٢٣٩٨	٢٢٩٩	٢٣٣٦
وزارة البريد والبرق والهاتف	٩٢٢٩	٩٣٧٦	١٠٦٣٣	١٠١٩٠	١٠٩٨٥	١٢٦١٤
وزارة التصميم العام	٢٢٤٨	٢١٦٥	٢٠١١	٢١١٨	٢٢٧٤	٢٣٦٤
وزارة الموارد المائية والكهربائية	-	-	٣١٤٣٥	٢٦٣٨٦	٢٣٦٢٠	٢٢٧٤٩
وزارة السياحة	-	-	١٣٩٩٨	١٤٧٦٢	١١٧٥٣	١٣٣٦٠
الديون المتوجبة الأداء	٢٧١١٢	٣٢٥٠٢	٢٩٤١٣	٣٢١٣٨	٤٢٠٧٠	٤٤٠٧٩
احتياطي لنفقات طارئة	-	-	-	-	-	-
المجموع العام	٥٢٦١٧٢	٥٤٧٦٥٤	٥٩١٤١٢	٦٠٢٩٩٧	٦٣١٠١١	٦٨٨٩١٩

جدول رقم - ٢٨ -
تطور الموازنات الملحقه ١٩٦٥ - ١٩٧٠

١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	الإدارات
الهاتف						
٧٣٤٩٧٦٠٦	٦٦١٩٩٧٨٨	٥٥١٥٥٣٣٠	٤٧٧٠٠٤٦٥	٤٧٨١٠٦٦٦	٣٨٨٣٢٣٢٩ ^(١)	الواردات الفعلية
٤٣٧٧٨٨٩٢	٤٠٩٥٢١٠٩	٢٨٩٧٤٥٨١	٢٨٧٣٣٩٨٩	٢٧٩٦١٦٣٣	٢٦٨٦٦٤٤٦	النفقات الفعلية
٢٩٧١٨٧١٤	٢٥٢٤٧٦٧٩	٢٦١٨٠٧٤٩	١٨٩٦٦٤٧٦	١٩٨٤٩٠٣٣	١١٩٦٥٨٨٣	* زيادة
-	-	-	-	-	-	* نقصان
اليانصيب الوطني						
١٨٦٠٣٥٠٢	١٨١٩٣٢٠١	١٧٤٣٠٤٧٠	١٧٤٦٠٢٢٢	١٥٣٥٣٣٨٩	١٢٤٩٥٧٧٠	الواردات الفعلية
١٨٠٨٩٨٠١	١٦٤٠٢٨٧٢	١٥٩٢٢٦١٣	١٥٤٧٧٤٥٥	١٤٨٠٧٧٧٨	١٢٧٤٥٥٥٥	النفقات الفعلية
٥١٣٧٠١	١٧٩٠٣٢٩	١٥٠٧٨٥٧	١٩٨٢٧٦٧	٥٤٥٦١١	-	* زيادة
-	-	-	-	-	٢٤٩٧٨٥	* نقصان
مكتب الحبوب والشمندر السكري						
١٧٢٨٦٩٥٩	١٦١٦٥٠٩٠	١٧٨٥٧٢١٢	١٣٤٠٨٩٣١	٤٦٨٤٢٦٧	٦٥٠٦٢٢٧	الواردات الفعلية
٧٧٣٢٧٦١	٥١٩٢٥٤٥	٩٠٣٩٣٧٥	٢٠٣٨٢٧٣	٢٠٩٦٧٢٦	٥٨٩٢٠٧٣	النفقات الفعلية
٩٥٥٤١٩٨	١٠٩٧٢٥٤٥	٨٨١٧٨٣٧	١١٣٧٠٦٥٨	٢٥٨٧٥٤١	٦١٤١٥٤	* زيادة
-	-	-	-	-	-	* نقصان
الجامعة اللبنانية						
١٤٥٠١٨٤٥	١٢٦٧٧٢٤٧	٩٢٦٩٩٩٦	٨٩٤٧٦٣٨	٨١٤٣٠١٠	٦٥٧٥٦٦٥	الواردات الفعلية
١٠٤٧٣٤٨٦	٨٦٢٣٣٧١	٦٣٤٨٨٩٧	٦٠٠٩٥٦٥	٤٢٤٩٤٨٤	٣٣١٠٢٤٩	النفقات الفعلية
٤٠٢٨٣٥٩	٤٠٥٣٨٧٦	٢٩٢١٠٩٩	٢٩٣٨٠٧٣	٣٨٩٣٥٢٦	٣٢٦٥٤١٦	* زيادة
-	-	-	-	-	-	* نقصان

(١) بما فيها المأخوذات من مال الاحتياط

جدول رقم - ٢٩ -

تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمصالح المستقلة في عام ١٩٧٠ (بالليرات اللبنانية)

الواردات خلال عام ١٩٧٠ الفعلية					اسم المؤسسة او المصلحة
اجمالها	قروض خارجية أو سلفات من الدولة	مساعداات من الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة	ذاتية	
المصالح الاستثمارية					
١٠٣٤٣٣٠٠٥	-	-	٢١٠٢٠٦٣٢	٨٢٤١٢٣٧٣	كهرباء لبنان
٢٥٣١٨١٨٥	٣٠٤٢٨٣٠	-	-	٢٢٢٧٥٣٥٥	الليطاني
٢٣٧٣٣٥٢٤	-	١٥٨٥٠٠٠٠	٣٤٧٨٨	٧٨٤٨٧٣٦	سكك الحديد والنقل المشترك
١٠٤١٣٤٣٣	-	-	-	١٠٤١٣٤٣٣	مياه بيروت
١٥٨٦٣٢٥	-	٥٠٠٠٠٠	-	١٠٨٦٣٢٥	مكتب الفاكه اللبنانية
١١٢٢٤٧٩	-	٤٠٠٠٠٠	-	٧٢٢٤٧٩	مكتب التحرير
١٦٢٦١٠١	-	-	-	١٦٢٦١٠١	مياه عين الدلبة
١٤٨٦٤٧٢	-	-	-	١٤٨٦٤٧٢	مياه طرابلس
١٧٠٨٢٣٦	-	-	١٨٠٤٨٢	١٥٢٧٧٥٤	مياه الباروك
٨٣٦٩٦٣	-	-	١٤٣٧٥٢	٦٩٣٢١١	مياه المتن
٦٦٤٨٠٩	-	-	٦٥٦٠٠	٥٩٩٢٠٩	مياه كسروان والفتوح
٩٦٨٨٢٥	-	٩١٨٠٠٠	-	٥٠٨٢٥	مياه جبل عامل
٣٧٤٤٩٣	-	-	١٧٧٨٠٤	١٩٦٦٨٩	مياه صور وملحقاتها
٤٠٥٦٥٧	-	-	-	٤٠٥٦٥٧	مياه صيدا
٣٦١٣٨٨	-	-	-	٣٦١٣٨٨	مياه زحلة وجوارها
٥٦١٣٨٦	-	-	-	٥٦١٣٨٦	ري القاسمية ورأس العين
٧٨٨٨٦٤	-	-	-	٧٨٨٨٦٤	استثمار مرفأ طرابلس
٢٩٨٦٤٢	-	٢٢٠٠٠٠	٢٦٣١٦	٥٢٣٢٦	المدينة الرياضية
١٨٠٠٨٠٤	٥٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	-	٨٠٤	مكتب الإنتاج الحيواني
					مياه نبع الطاسة

الواردات خلال عام ١٩٧٠ الفعلية					اسم المؤسسة او المصلحة
اجمالها	قروض خارجية أو سلفات من الدولة	مساعات من الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة	ذاتية	
المصالح الغير استثمارية					
٣١٢٠٤٩٠٤	-	-	-	٣١٢٠٤٩٠٤	التعمير
١٣٩٢٤١٣٧	-	١١٣٠١٠٠٠	٢٦١٣١٦٤	٩٩٧٣	الانعاش الاجتماعي
٤٠٦٢٩٣٦	-	٣٨٠٠٠٠٠	-	٢٦٢٩٣٦	الأبحاث العلمية الزراعية
٢٢٦٦٨١٥٦٨	٣٥٤٢٨٣٠	٣٤٢٨٩٠٠٠	٢٤٢٦٢٥٣٨	١٦٤٥٨٧٢٠٠	المجموع العام

* تشمل هذه النفقات الاستثمارية على النفقات الاجتماعية والنفقات الإنمائية والدورات التدريبية .

* تشمل هذه النفقات الاستثمارية على المساهمات والعلاقات الخارجية ولوازم أبحاث .

تابع جدول رقم - ٢٩ -

النفقات الفعلية للمصالح المستقلة في عام ١٩٧٠ (بالليرات اللبنانية)

إدارية	استثمارية أو ذات طابع خاص	تجهيز وإنشاء	تسديد سلفات وقروض	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	اجمالها
المصالح الاستثمارية					
كهرباء لبنان	٢٢٥٨٦٧٦١	٣٦٠١٤٠٦٨	٢٧١٦٤٠٥٨	-	١٠٣٤٣٣٠٠٥
الليطاني	٦٦٥٦٩٠٠	٣٥٢٨٧٦٤	٤٦١٠٣٦٥	-	٢٣٥١٣٣٩٥
سكك الحديد والنقل المشترك	١٧٥٦٤١٩٧	٤٤١٧٥٩١	٤٧٤٦١٢	-	٢٣٧٣٥٢٤
مياه بيروت	٣٨٦٨٢٧٩	٢٣٢٩٤٧٧	١٦٢٧٢٧٦	-	٨٤٩٩٨٨٢
مكتب الفاكهة اللبنانية	١٢٢٢٩٣٣	٢٣٦٢٩٤	٣٣٠٦٠	-	١٥٦٢٢٨٧
مكتب التحرير	٢٣٣١٨٢	٧٦٩٠١٣	٦٢٤٤٢	-	١٠٩٤٦٣٧
مياه عين الدلبة	٦٧٨٦٩٠	٤٩٧٢٨٧	٤٣٦٤٦٢	-	١٦١٢٤٣٩
مياه طرابلس	٩٣٨٣٩٣	١٠٥٣٨٦	١٩٨٥٦٤	-	١٣٥٢٣٤٣
مياه الباروك	٩٢٠٤١٩	٦٣٥٦٢٨	٣٢١٨٩	-	١٧٠٨٢٣٦
مياه المتن	٤١٥٥٤٧	٣٤٩٠٣٥	١٧٥٦٩	-	٨٣٦٩٦٣
مياه كسروان والفتوح	٤٣٤٩٨٩	٩٧٨٥٩	٦٥٩٤٧	-	٦٦٤٨٠٩
مياه جبل عامل	٣٥٣١٠٦	٢٧٥٨٦٩	٣١٣٣	-	٦٣٢١٠٨
مياه صور وملحقاتها	٢٢٠٧٩٦	١٢١٨٤٦	٣٠٨٥١	-	٣٧٤٤٩٣
مياه صيدا	٢٢٣٩٣٥	٩٣٩٦٥	٣٢٠٩٥	-	٣٤٥٣٠٥
مياه زحلة وجوارها	٢٦٢٥٣٩	٤٨٥٣٤	٣٤٢٣٢	-	٣٩٢١٤٧
ري القاسمية ورأس العين	٢٧٩٠٧٩	-	٢١٢٨٣٠	-	٥٠٢٦٢٦
استثمار مرفأ طرابلس	٢٢٠٩٣٢	٦٩٤٤٠	٤٥٣٢٦	-	٣٣٥٦٩٨
المدينة الرياضية	٢٧٦٨٤٩	-	٢١٧٩٣	-	٢٩٨٦٤٢
مكتب الإنتاج الحيواني	٩٣٧٩٣٠	٣٠٠٠	١٤٥٠٢٠	-	١٠٨٥٩٥٠
مياه نبع الطاسة					
المصالح الغير استثمارية					
التعمير	٢٠١١١٩٨	٢٠٠٠٠٠٠	١٥٨٣٨٢٤٠	-	٢٢٨٤٩٤٣٨
الانعاش الاجتماعي	٢٥٦٧١٦٧	١١٢٩٣١٠٠	٦٣٨٧٠	-	١٣٩٢٤١٣٧
الأبحاث العلمية الزراعية	٢٩٨٤٦٢٩	٥٧١٨٤١	٤٠٦٥٩٩	-	٣٩٦٣٠٦٩
المجموع العام	٦٥٨٥٨٤٥٠	٦٣٤٥٧٩٩٧	٥١٥٥٦٥٣٣	-	٢١٢٧١٥١٣٣

جدول رقم - ٣٠ -

تحليل تقديرات الواردات والنفقات الفعلية للمصالح المستقلة في عام ١٩٧٢ (باليرات اللبنانية)

تقديرات النفقات				تقديرات الواردات							إسم المصلحة
إجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض وفوائدها	تجهيز وإنشاء	استثمارية أو ذات طابع خاص	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداً في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط	ذاتية	
المصالح الاستثمارية											
١٠٩٨٦١٠٠٠	١٣٦١٠٠٠	—	٤٠٥٠٠٠٠٠	٤٣٥٠٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠٠	١٠٩٨٦١٠٠٠	—	—	—	١٠٩٨٦١٠٠٠	كهرباء لبنان
٢٣٤٠٠٠٠٠	٤٦٤٢٣٢٣	١٠٩٠٣١١٠٠	٧٠٠٠٠٠	١١٨٦٥٢٢	٥٩٦٨٠٥٥	٢٣٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	—	—	٢٢٤٠٠٠٠٠	البيطاني
٢٦٥٢٥٠٠٠	٢١٢٧٠٥٨	١٦٣٠٠٠٠	١٤٢٠٠٠٠	١٨١٢٠٠٠	١٩٥٣٥٩٤٢	٢٦٥٢٥٠٠٠	—	١٧٧٠٠٠٠٠	—	٨٨٢٥٠٠٠	سكك الحديد والنقل المشترك
١١٠٨٦٢٠٠	٣٥٧٩٩٣٣	—	١٣٢١٠٠٠	٢١٣٤٤٥٠	٤٠٥٠٨١٧	١١٠٨٦٢٠٠	—	—	—	١١٠٨٦٢٠٠	مياه بيروت
٤٤٦٣٣١١	٢٢٥٦٢٠	١٣٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٣٤٢٧٠٠	١٥٨٤٩٩١	٤٤٦٣٣١١	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٣٩٥٥٧٥	٢٥٦٧٧٣٦	مكتب القناصة اللبنانية
١٥٤٠٠٠٠	٣٣٠٠٠	—	٨٥٠٠٠	١١٢١٣٠٠	٣٠٠٧٠٠	١٥٤٠٠٠٠	—	٥٠٠٠٠٠	—	١٠٤٠٠٠٠	مكتب الحرير
١٧٥٥٠٠٠	٨٣٧٦٥	٢٥٠٠٠٠	٢١٧٠٠٠	٥٥٦٥٠٠	٦٤٧٧٣٥	١٧٥٥٠٠٠	—	—	—	١٧٥٥٠٠٠	مياه عين الدنية
١٥٢٥٣٠٦	٢٦٦٩٦٦	—	٩٥٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٩٨٣٣٤٠	١٥٢٥٣٠٦	—	—	٢٥٠٠٠	١٤٩٠٣٠٦	مياه طرابلس
١٧٥٠٠٠٠	٣٩٨٠٠٠	—	٨٢٥٠٠	٢٨٥١٥٠	٩٨٤٣٥٠	١٧٥٠٠٠٠	—	—	—	١٧٥٠٠٠٠	مياه الباروك
٧٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	—	١٣٠٠٠	٢٣١٢١٨	٤٤٠٧٨٢	٧٢٠٠٠٠	—	—	—	٧٢٠٠٠٠	مياه المتن
٦٠٠٠٠٠	١٤١٩٢٨	—	٢٥٠٠٠	٤٧٠٠٠	٣٨٦٠٧٢	٦٠٠٠٠٠	—	—	—	٦٠٠٠٠٠	مياه كسروان والفتح
٦٨٢٠٠٠	١٦٠٠٠	—	٣٣٥٠٠	١٦٩٤٠٥	٤٦٣٠٩٥	٦٨٢٠٠٠	—	٣٠٠٠٠٠	—	٣٨٢٠٠٠	مياه جبل عامل
٥٩٠٠٠٠	٤٦٧٥٠	١٠١٠٠٠	٤١٦٨٥	١٧٦٠٠٠	٢٢٤٥٦٥	٥٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	—	٢٩٠٠٠٠	مياه صور ومناطقها
٤١٨٠٠٠٠	٣٧١٣٠	—	١١٥٠٠	١٢٢٣٢٥	٢٤٧٠٤٥	٤١٨٠٠٠٠	—	—	—	٤١٨٠٠٠٠	مياه صيدا

تقديرات النفقات					تقديرات الواردات					إسم المصلحة	
إجماليها	اجتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض وفوائدها	تجهيز وإنشاء	استثمارية أو ذات طابع خاص	إدارية	إجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط		ذاتية
٣٨٧٧٠٠	٨٠٨١٠	--	٣٢٠٠٠	٤٨٠٠٠	٢٢٦٨٩٠	٣٨٧٧٠٠	-	-	-	٣٨٧٧٠٠	مياه زحلة وجوارها
٧٠٠٠٠٠	٢١٣٠٢٠	-	٢١٠٠٠	١٠٧٨٠٠	٣٠٨١٨٠	٧٠٠٠٠٠	-	-	-	٧٠٠٠٠٠	مياه نبع الطامسة
٥٨٥٠٠٠	٥٠٢٥٠	-	٧٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣١٤٧٥٠	٥٨٥٠٠٠	-	-	-	٥٨٥٠٠٠	ري القاسمية ورأس العين
٧٥٠٠٠٠	٣٢٩٣٣٧	--	٩٥٠٠٠	١١٣٧٨٧	٢١١٨٧٦	٧٥٠٠٠٠	-	-	-	٧٥٠٠٠٠	استثمار مرفأ طرابلس
٣٥٦٠٠٠	٤٣٢٦	-	٨٧٨٠٠	١١٢٨٠٠	١٥١٠٧٤	٣٥٦٠٠٠	-	٢٢٠٠٠٠	--	١٣٦٠٠٠	المدنية الرياضية
١٨٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	--	٢٦٣٠٠٠	١٥٧٠٠٠	١٣٠٥٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	--	١٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	-	مكتب الإنتاج الجوياني
المصالح غير الاستثمارية											
٢٧٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٥٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠٠	١٧٨٠٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠٠٠٠	١٧٦٥٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-	٢٧٠٠٠٠٠٠٠	التعمير
١٣٩٧٥٠٠٠٠	١٢٨٥٩٢	-	-	١١٦٩٠٣٦٢	٢١٥٦١٤٦	١٣٩٧٥٠٠٠٠	-	١١٢٥١٠٠٠٠	٢٧٢٤٠٠٠٠	-	الإنباش الاجتماعي
٤٤١٢٠٠٠٠	٢٥٦٧٦٣	--	٣٦٣٠٠٠٠	٦٦٦١٤٠	٣١٢٦٠٩٧	٤٤١٢٠٠٠٠	--	٣٨١٢٠٠٠٠	٢٣١٠٠٠٠	٣٦٩٠٠٠٠	الابحاث العلمية الزراعية
٢٣٤٨٨١٥١٧	١٤٢٣٧٥٧١	١٧٥٨٤١٠٠	٤٧٢٦٦٩٨٥	٨٥٤١٠٣٥٩	٦٩٨٨٢٥٠٢	٢٣٤٨٨١٥١٧	٢١٠٠٠٠٠٠	٣٥٧٨٣٠٠٠	٣٨٨٥٥٧٥	١٩٣١١٢٩٤٢	المجموع العام

فذلكة موازنة العام ١٩٧٣(*)

قدمت الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع موازنة عام ١٩٧٣ للدرس والإقرار. ويتناول المشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة ويمثل مجموع المشاريع والمقترحات التي تقدمت بها مختلف الوزارات كما عدلتها ونسقتها وزارة كالمالية بالتشاور مع كل من الوزارات المعنية ووزارة التصميم العام.

بلغت أرقام الاعتمادات في مشروع الموازنة العامة ومشاريع الموازنات الملحقة حوالي ١١٨٠ مليون ليرة لبنانية مقابل حوالي ١٠٨٧,٥٥ مليون ليرة في عام ١٩٧٢ أي بزيادة قدرها ٩٢,٤٥ مليون ليرة منها ٨٤,٩ مليون في الموازنة العامة و٧,٥٥ مليون في الموازنات الملحقة باستثناء موازنة الجامعة اللبنانية. وتبلغ نسبة الزيادة بالمقارنة مع موازنة العام الماضي حوالي ٨,٥ بالمئة.

ان هذه الأرقام لا تبين المبالغ الممكن انفاقها خلال عام ١٩٧٣ بكاملها. ذلك ان هناك اعتمادات مدورة من سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٧٢ بلغت حوالي ٤٦٨ مليون ليرة، وكانت قد بلغت الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧١ حوالي ٣٨٤ مليون ليرة. ويتضح من هذه الأرقام انه من الممكن قانوناً ان يزيد الانفاق الفعلي خلال العام ١٩٧٣ عن أرقام المشروع المبينة أعلاه وذلك بفضل وجود اعتمادات ضخمة ينتظر تدويرها من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٣.

لذلك، يمكن القول بأن نسبة الانفاق العام - انفاق الموازنة العامة والموازنات الملحقة وموازنات المصالح المستقلة والادارات العامة الأخرى - إلى الانفاق الوطني ينتظر ان تكون مرتفعة وبالتالي فلا بد وان يكون لانفاق القطاع العام ولطرق تمويلها تأثير هام في الاقتصاد الوطني. ويتوقف مدى هذا التأثير وشكله على التطورات والاتجاهات الهامة التي يشهدها اقتصادنا. لذلك فمن المفيد ان نتعرف إلى هذه التطورات والاتجاهات الاقتصادية والمالية من محلية وعالمية التي شهدها وتشهدها السنة الحالية والتي تتأثر بها نشاطات اقتصادنا الوطني.

(*) النص الأساسي.

أولا - الوضع الاقتصادي والمالي العالمي

لم يسجل الاقتصاد العالمي عام ١٩٧١ تغييراً يذكر بمستوى الانتاج أو بحجم التجارة. فقد بلغ معدل النمو العام بانتاج السلع والخدمات حوالي ٤ بالمئة أي بدون تغيير ملحوظ عما كان عليه في العام السابق. وهذا المعدل يعتبر منخفضاً إذا ما قورن بمعدل النمو الذي سجل في الستينات، اذ انه بلغ بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ حوالي ٥,٣ بالمئة سنوياً. الا ان الركود العام الذي كان ممكن الحدوث وكان شبه متوقع قد أمكن تجنبه.

بالنسبة إلى الدول الصناعية سجل النمو الاقتصادي استمراراً في التباطؤ. فعلى الرغم من ان معدل النمو في هذه البلدان بلغ عام ١٩٧٠ حوالي ٣,٤ بالمئة مقابل ٢,٦ بالمئة في العام الذي سبقه، فان هذا المعدل (أي ٣,٤ بالمئة) هو بالواقع أدنى بكثير من متوسط معدل النمو الذي عرفته هذه البلدان لمدة طويلة. الا ان المعدل العام لسنة ١٩٧١ يخفي تبايناً في مراحل النشاطات الاقتصادية لدى البلدان المعنية. فبينما سجل الاقتصاد الأميركي مرحلة استعادة النشاط بعد ركود خفيف استمر اقتصاد الدول الأوروبية واليابان في طور التباطؤ.

من المؤكد ان السبب الرئيسي لهذا التباطؤ في النمو كان ناتجاً عن الجهود الرامية الى الحد من التضخم المالي. فالسياسات الاقتصادية لأكثر هذه البلدان كانت لعدة سنوات خلت تحت تأثير الرغبة بالحد من التضخم المالي، وربما ان هذه الرغبة قد حددت خطوطها الرئيسية، فكانت الاجراءات الهادفة إلى الحد من الطلب شبه عامة وقد استمرت في هذا الاتجاه في اكثر الاسواق، ولم يجر تحول في هذه السياسات الا بعد ان بلغت تأثيراتها المعاكسة للنمو الاقتصادي، وفي عدد من الحالات، حدوداً أبعد مما كان مقصوداً.

اتجه هذا التحول في السياسة إلى التخفيف من القيود التي استهدفت الحد من الطلب، وفي بعض الحالات كان التحول أبعد من ذلك واستهدف تنشيط الطلب. وقد رافق هذا التحول في السياسة اجراءات استهدفت تثبيت الاسعار والدخل طالما بقيت اتجاهات التضخم المالي. ان الفروقات في أبعاد هذه الاجراءات بين بلد وآخر وفي توقيتها كانت من أهم العوامل التي تسببت في الأزمة النقدية الدولية، الا ان التعديلات التي تمت في أسعار العملات الرئيسية حدت كثيراً من أسباب عدم التوازن في العلاقات التجارية الدولية بين الدول المتقدمة اقتصادياً وساعدت على تنشيط توسعها الاقتصادي.

ابتدأت استعادة التوسع الاقتصادي في كندا قبل البلدان المتقدمة اقتصادياً الأخرى، وسجل التوسع معدلاً أعلى منه في أي من هذه البلدان، اذ بلغ ٥,٤ بالمئة، وكان مصدر القوى التوسعية زيادة الطلب على الاستهلاك والتوسع في قطاع البناء وفي التثمين في استثمار الموارد الطبيعية.

وفي الولايات المتحدة جرى تحول من اتجاهات الركود الاقتصادية التي تميز بها عام ١٩٧٠ إلى معاودة للتوسع الاقتصادي، الا ان معدل النمو بقي أقل من الطاقة وأدنى من معدل النمو الذي سجل في الستينات. وكان مصدر العوامل التي حققت هذا التحول زيادة قوية في قطاع البناء السكني وزيادة في الطلب على الاستهلاك وكذلك زيادة في النفقات العامة.

أما بقية الدول الصناعية، وخاصة الدول الأوروبية منها واليابان، فقد سجل اقتصادها تباطؤاً في النمو للسنة الثانية على التوالي، وكان هذا التباطؤ على أشده نسبياً في المانيا الغربية وإيطاليا واليابان، كما كان له أثره التباطؤ في اقتصاد بقية البلدان الأوروبية الصناعية الأصغر حجماً. وقد اختلفت نسبة هذا التباطؤ في النمو بين بلد وآخر من هذه البلدان، الا ان معدل النمو لمجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة بلغ ٣,٧ بالمئة أي أعلى بقليل من معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة إلى الدول ذات الاقتصاد الموجه، فان معدلات النمو كانت بوجه عام أعلى مما كانت عليه في الستينات، وباستثناء المشاكل المتعلقة بانتاجية الاستثمار فان أسواق هذه البلدان لم تتعرض لأيّة صعوبات هامة. الانخفاض الهام الوحيد الذي حصل في بعض هذه البلدان كان في حقل الانتاج الزراعي عدا انتاج الحبوب، وكان هذا الانخفاض أبعد مدى بالنسبة إلى انتاج الشمندر السكري والبطاطا وخاصة في روسيا وفي المانيا الشرقية. وقد عمدت روسيا، بنتيجة ذلك، الى زيادة مستورداتها من السكر بنسبة كبيرة مما ساهم بزيادة سعر السكر في السوق العالمية خلال الفصل الأخير من عام ١٩٧١ بنسبة عالية جداً.

العام الماضي، أي عام ١٩٧١، كان السنة الأولى من مدة الخطة الخمسية لروسيا ولدول أوروبا الشرقية الاشتراكية، وكانت هذه السنة ناجحة بوجه عام وقد اتسمت بالنسبة إلى جميع البلدان المعنية بطابع التركيز المتزايد على زيادة الانتاج الاستهلاكي. وهذا الاتجاه يعكس من ناحية كون التطور الصناعي قد حقق مستوى يسمح بهذا التحول ويعكس من ناحية أخرى التركيز على دور الاستهلاك الخاص في تنمية الانتاجية لدى اليد العاملة.

وهذه الناحية أخذت تزداد أهمية لكون الاحتياطي من اليد العاملة أخذ بالنفاذ في أكثر البلدان المعنية هنا.

ان هذا التحول في التركيز في الخطط الخمسية لا يمكن ان يعني فقط زيادة نصيب الاستهلاك في الدخل الوطني انما هو يعني ايضاً تعديلاً في نمط استعمال عناصر الانتاج او تعديلاً في بنية الاستثمار لصالح الانتاج الاستهلاكي وبناء المساكن وتوفير الخدمات الخ... ومن الطبيعي ان يولد ذلك ضغطاً على استعمال الموارد المتوافرة وان يؤدي بالتالي إلى زيادة التركيز على ضرورة

رفع مستوى التقنية وتعميق التحديث. وكان من نتائج هذه السياسة ان سجل نمو الانتاج الاستهلاكي في اكثر هذه البلدان معدلا أعلى من معدل النمو في الانتاج الترسلي كما انعكس ذلك في تركيب التجارة الدولية لهذه البلدان.

التجارة الخارجية لهذه البلدان تعكس عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ التحول في استعمال عناصر الانتاج لديها ونتائج هذا التحول المتأتية من هذا التحول بالنسبة إلى إنتاجها.

لم يكن للأزمة النقدية الدولية تأثير هام في اقتصاد هذه البلدان، الا ان التعديلات التي تمت في أسعار بعض العملات الأساسية لا بد وان يكون لها بعض التأثير في نمط التجارة الخارجية لهذه البلدان وفي اتجاهاتها. ولا بد عند بحث العوامل التي تؤثر بنمط التجارة الخارجية لهذه البلدان وبحجمها واتجاهاتها، من ان تؤخذ بالاعتبار عدة عوامل تتعدى نطاق الوضع النقدي او مستوى الاسعار إلى نطاق السياسة الاقتصادية والاستراتيجية السياسية.

وبالنسبة إلى البلدان النامية، فإن معدل النمو الاقتصادي لديها كان كما ذكر سابقا بحدود ٥,٤ بالمئة. وعلى الرغم من ان هذا المعدل هو دون المعدل المنتظر الا انه كان بمستوى معدل النمو خلال سنوات الستينات، كما انه جاء بعد سنتين من النمو ذات المعدل المرتفع. بالاضافة إلى ذلك فإن هذا المستوى من النمو تحقق على الرغم من كون الأوضاع الاقتصادية في البلدان الصناعية لم تكن ناشطة وعلى الرغم من وجود الأزمة النقدية الدولية.

تركز الانماء في البلدان النامية في النشاطات الصناعية بما في ذلك المناجم، وقد سجلت هذه النشاطات معدل نمو يفوق ٨ بالمئة بقليل بينما لم يسجل الانتاج الزراعي سوى زيادة ضعيفة هي أقل من ٣ بالمئة. وقد رافق ذلك زيادة معتدلة بحجم التجارة الخارجية لهذه البلدان، فزادت قيمة صادراتها بنسبة ١٠ بالمئة تقريباً، أي أقل بقليل من مستوى هذه الزيادة خلال عام ١٩٧٠ انما أعلى بكثير مما كان عليه معدلها خلال الستينات. اما المستوردات فقد زادت قيمتها بنسبة أعلى بلغت حوالي ١٢ بالمئة.

ان تخلف الزيادة بقيمة المصدرات عن اللحاق بنسبة الزيادة في قيمة المستوردات قد زاد من عجز الميزان التجاري لمجموعة هذه البلدان. الا ان حركة الرساميل والتحويل أتت بفائض كبير لصالح هذه المجموعة زاد عن مقدار العجز بالميزان التجاري وأدت بالواقع إلى زيادة في فائض ميزان المدفوعات. الا ان هذا الوضع العام يخفي فوارق كبيرة بين أوضاع مختلف بلدان المجموعة، وان عددا منها استمر بمواجهة ضغوط على ميزان مدفوعاته.

ومن ناحية أخرى فقد خفت ضغوط التضخم المالي إلى درجة ملحوظة في عدد كبير من بلدان

هذه المجموعة وسجل عدد منها، حوالي ٤٠ بالمئة من بلدان المجموعة، زيادة بانتاجها تقارب الستة بالمئة، كما سجل اقتصاد ثلث بلدان المجموعة تراجعاً بنمو انتاجه.

ان أكثر البلدان التي سجل اقتصادها نمواً مرتفعاً نسبياً كانت من بين بلدان الشرق الاوسط، وكان نمو القطاع الصناعي له الدور الأهم في هذه الزيادة.

لم تسجل مصدرات هذه المجموعة سوى زيادة ٥ بالمئة عام ١٩٧١، وهذه نسبة تقل كثيراً عن نسبة الزيادة في العام الذي سبقه، حيث بلغت حوالي ٨ بالمئة، كما انها تقل عن معدل زيادة صادرات هذه المجموعة خلال العام المنصرم والتي بلغت حوالي ٦,٥ بالمئة. ويعزى هذا النقصان بل هو يعكس ظروف الطلب في البلدان الصناعية والذي كان ضعيفاً نسبياً.

الا ان أسعار المصدرات من بلدان هذه المجموعة كانت أعلى من السابق بنسبة ملحوظة، وكانت أهم هذه الزيادة هي الزيادة بأسعار البترول، اذ بلغت نسبتها حوالي ١٩ بالمئة وكانت نتيجة لسلسلة من الاتفاقيات وضعت بين آب ١٩٧٠ وحزيران ١٩٧١.

ولما كانت نسبة الزيادة في أسعار المصدرات لهذه المجموعة أعلى من نسبة الزيادة في اسعار مستورداتها فقد تحقق تحسن عام في شروط مبادلاتها انما لم تكن كافية للتعويض عن التطور المعاكس الذي حصل في هذا المجال في العام السابق.

الأزمة النقدية الدولية

منذ السنوات الأولى في الستينات وبوادر الضعف في النظام النقدي والصعوبات الأساسية فيه أخذت بالظهور وبالأزدياد قوة وعمقاً، وقد بلغت بين ١٩٦٩ و ١٩٧١ أحجاماً لم يعد بالامكان معها الاستمرار دون اتخاذ اجراءات جذرية وخاصة فيما يتعلق بمعادلات اسعار العملات.

قبل استعراض اسباب هذه الصعوبات واتجاهاتها يجب التأكيد على ان وجود هذه الصعوبات ليس دليلاً على فشل النظام المعمول به منذ ١٩٤٤ والذي كان وليد اتفاقات برتون وودز. هذا النظام كان بالواقع ناجحاً. لقد كان متلائماً كلياً مع حاجات اقتصاد عالمي متوسع بسرعة، وقد أمن استقراراً معقولاً في أسعار العملات الرئيسية مما سهل توسع التجارة الدولية ودعم بالتالي النمو الاقتصادي في العالم.

الا انه بعد انقضاء حوالي ٢٥ سنة على اعتماد هذا النظام وممارسته تبدلت جذرياً المعطيات الاقتصادية الأساسية التي وضع في ظلها وأصبح لا بد من البحث عن نظام نقدي جديد يتلاءم والمعطيات السائدة حالياً.

الدولار الأميركي كان العملة الأهم أو العملة الأساس في النظام النقدي، والعجز المستمر في

ميزان المدفوعات الأمريكي أمن زيادة مستمرة من السيولة للعالم ويمكن من زيادة حجم هذه السيولة بين عام ١٩٥٠ و ١٩٧٠ إلى ثلاثة أضعاف على الرغم من بطء النمو في حجم الذهب النقدي . وهذه الزيادة الكبيرة في السيولة أمنت أساس التوسع المالي في أكثر البلدان ومكنت من تخفيف القيود على القطع وعلى التجارة بشكل مستمر ، الأمر الذي دعم بدوره عملية النمو والتوسع . اعتبرت هذه الظاهرة بادئ الأمر ولعدة سنوات ظاهرة مرحلية وطبيعية بالنسبة إلى استعادة اقتصاد أوروبا الغربية واليابان النمو والتوسع . وكان ينظر الفرقاء إلى هذه الظاهرة برضى واطمئنان ، الا انه تبين تدريجيا ان هذه الظاهرة ليست مرحلية بل هي أساسية وبعيدة المدى . ومنذ أوائل الستينات أخذ الدولار يظهر علامات عدم الثبات . وتالت أزمات الاسترليني مشيرة إلى الصعوبات الكبيرة التي يمكن ان تتعرض لها عملات الاحتياط . وعلى الرغم من ان هذا الشك في قوة الاسترليني قوى من مكانة الدولار وجعل منه عملة الاحتياط بلا منازع فانه نبه إلى ما يمكن ان يتعرض له الدولار نفسه .

فأخذ الاعتقاد بأن الدولار هو منيع وهو بمثابة الذهب يضعف تدريجيا فاتحاً المجال امام الشك بمستقبل هذه العملة . تالت الضغوط وقويت وأخذ سعر الذهب بالارتفاع بسرعة مما دعا المصارف المركزية أولا إلى تنسيق عملياتها لتثبيت القطع ومن ثم إلى فصل سوق الذهب عن العمليات النقدية الرسمية . إلى جانب ذلك تم اللجوء بين الحين والآخر إلى التدخل في سوق القطع بكثافة عن طريق اتفاقيات السواب وعمليات قطع ذات أجل Forward exchange operations واصدارات سندات خاصة لامتناس الزائد في السيولة الرسمية .

الا ان هذه الاجراءات لم تكن كافية للصمود بوجه الحركة المتزايدة الحجم للرساميل القصيرة الأمد في ظل جو من ضعف الثقة المتزايد بالنسبة إلى القدرة على المحافظة على أسعار العملات الرئيسية ، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة صعوبات موازين المدفوعات وتعميقها . بالإضافة إلى ذلك فإن اعتماد عدد من البلدان الكبيرة على السياسة النقدية لتأمين الاستقرار لاقتصادها لم يترك لها مجال التوفيق بين هذه السياسة ، أي السياسة النقدية ، وغايات ميزان مدفوعاتها . وهذا الاتجاه ، أي تعارض السياسة النقدية لأغراض الاستقرار الداخلي وغايات ميزان المدفوعات ، اتسع وقوي مع استمرار التركيز على اعتبار شؤون الاستقرار الداخلي هي التي تقرر اتجاهات السياسة الاقتصادية .

هذه الصعوبات بوجه النظام النقدي أخذت أحجاما هامة بين ١٩٦٩ و ١٩٧١ وأدت إلى ما دعي بالأزمة النقدية لعام ١٩٧١ . كانت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان تتبع سياسة نقدية مقيدة Restrictive monetary policy انما خلال عام ١٩٦٩ تخلت الولايات المتحدة عن

هذه السياسة واعتمدت سياسة نقدية توسعية. وبسبب هذا التباين في السياسة النقدية في هذه الاسواق الرئيسية، اتسعت فروقات الفوائد بين السوق الأميركية من جهة والاسواق الاوروبية الغربية واليابان من جهة ثانية. فكان من نتيجة ذلك ان انتقلت رساميل قصيرة المدى بحجم ضخم من الولايات المتحدة باتجاه هذه الأسواق، وزاد من أهمية هذه الحركة للرساميل الاتساع الكبير في عجز الميزان التجاري الأمريكي.

في أيار عام ١٩٧١ بلغ الضغط على بعض العملات الاوروبية مدى كبيراً، كما بلغ المخزون من الدولار لدى هذه الدول احجاماً كبيرة مما اضطر المانيا الغربية وهولندا الى تعويم عملتهما كما اضطر سويسرا والنمسا إلى رفع سعر عملتيهما.

لم تؤد هذه الاجراءات إلى نتيجة كافية، واستمر تدفق الرساميل إلى هذه الأسواق (أوروبا الغربية واليابان) بكثافة، حتى انه بلغ خلال يومين فقط من شهر آب حجماً يزيد عن بليون دولار. في الخامس عشر من آب ١٩٧١ أعلنت الولايات المتحدة وقف قابلية الدولار على التحويل إلى ذهب او إلى عملات أخرى بالاضافة إلى فرض زيادة في الرسوم الجمركية بنسبة ١٠ بالمئة.

أما هذه التطورات اصبحت من الضروري اعادة العلاقات المنتظمة بين العملات على أساس اعادة تحديد قيمها النسبية. تحقق هذا الغرض وانتهت الأزمة الآنية في كانون الأول عام ١٩٧١ باجتماع وزراء المالية وحكام المصارف المركزية للدول الصناعية العشرة في Smithsonian Institute في واشنطن عندما اتفقوا على البنية الجديدة لأسعار القطع كما اتفقوا أيضاً على ادخال مرونة أكبر على النظام عن طريق السماح لأسعار القطع بالتقلب في حدود ج ٢ بالمئة لكل من الاتجاهين بدلا عن الهامش المحدد باتفاقات برتون وودز بواحد بالمئة فقط.

خفض سعر الدولار بحوالي ١٢ بالمئة بالنسبة إلى العملات الرئيسية وبنسبة حوالي ٧ بالمئة بالنسبة إلى العملات الأخرى محسوبة على أساس نمط تجارة الولايات المتحدة الأميركية، بينما رفع سعر عدد من العملات الأخرى وكان أهمها الين الياباني والمارك الألماني.

هذا الاتفاق هو بدون شك اتفاق مؤقت يجب ان يتبعه اتفاق أثبت يضمن اعادة بناء نظام النقد الدولي من الأساس.

ثانياً - الوضع الاقتصادي في لبنان

١ - سجل الاقتصاد اللبناني خلال العام المنصرم نمواً سريعاً. وكان التوسع عاماً وشاملاً لمختلف القطاعات. الا ان قطاع البناء كان الأسرع توسعاً بين سائر القطاعات بينما لم يسجل انتاج النسيج وانتاج العلف أية زيادة على مستواهما في السنة السابقة.

ان العامل الرئيسي في استعادة الاقتصاد اللبناني طاقته الانمائية وتوسعه السريع هو استتباب الأمن في البلاد واستتبابه ولو جزئيا في المنطقة وتحسن علاقات لبنان بالدول العربية وبالتالي عودة الطمأنينة إلى القطاع الخاص .

٢ - الدخل الوطني

تظهر أرقام الناتج الوطني اللبناني القائم بين عام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ والواردة في الجدول رقم (١) التالي بعض الخصائص الأساسية :

جدول رقم ١

النتائج الوطني اللبناني القائم للسنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٠ (بملايين الليرات اللبنانية)

النتائج الوطني اللبناني القائم للسنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٠ (بملايين الليرات اللبنانية)	سنة ١٩٦٥		سنة ١٩٦٦		سنة ١٩٦٧		سنة ١٩٦٨		سنة ١٩٦٩		سنة ١٩٧٠	
	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة
الزراعة والحيوانات والأسمدة	٤٠٩	٤٤٢	١٢	٨٨	١١	٤٢٦	٤٣٦	١٠	٤٣٢	١٠	٤٤٥	٩
الطاقة والمياه	٧٨	٨٨	٢	٩٣	٢	٩٣	٩٩	٢	١٠٤	٢	١١٣	٢
الصناعة	٤٦٢	٥١٢	١٣	٢٩٣	١٣	٢٩٣	٥٥٢	١٣	٦٠٩	١٣	٦٦١	١٤
البناء	٢٠٠	٢٣١	٦	١٩٦	٥	١٩٦	١٩٤	٥	٢١٦	٥	٢١٩	٥
المواصلات والاتصالات	٢٩١	٣١٠	٨	٣٢٩	٩	٣٢٩	٣٨٠	٩	٣٨٣	٨	٤٠١	٨
السكن	٢٦٩	٢٨٤	٧	٣٠٠	٨	٣٠٠	٣٣٥	٨			٤٣٠	٩
المصارف والتأمين	١٢٥	١٤١	٤	١٤٩	٤	١٤٩	١٦٤	٤	٩٩٣	٢٢	١٦٥	٣
الانشاطات الاخرى	٣٢٠	٣٥٧	٩	٣٣٧	٩	٣٣٧	٣٩٧	٩			٤٨٢	١٠
التجارة	١٠٨٥	١١٨٣	٣١	١١٦٠	٣٠	١١٦٠	١٣٦٠	٣٢	١٤٣٥	٣١	١٥٢٧	٣١
القطاع الحكومي	٢٨٤	٣٠٩	٨	٣٣٧	٩	٣٣٧	٣٥٨	٨	٣٩٣	٩	٤٢٣	٩
المجموع	٢٥٢٣	٢٨٦٧	١٠٠	٣٨٢٠	١٠٠	٣٨٢٠	٤٢٧٣	١٠٠	٤٥٦٥	١٠٠	٤٨٦٦	١٠٠

أ - بنية الاقتصاد اللبناني :

ان بنية الاقتصاد الوطني تتصف بعدم التوازن بين القطاعات كما يتصف عدم التوازن هذا بالاستمرارية. فان قطاع الخدمات بصورة عامة وقطاع التجارة بصورة خاصة يسجلان نصيبا كبيرا نسبيا بين سائر القطاعات وينموان بنسبة مرتفعة أيضا مما يؤمن لهما استمرار هذا المركز الراجح بالنسبة إلى القطاعات الأخرى.

فالدخل الناتج في القطاع التجاري تبلغ نسبته حاليا ٣١ بالمئة من الدخل الوطني. وقد استمر على مستواه هذا طيلة المدة التي تغطيها أرقام الجدول المشار اليه هنا بينما لم يتجاوز نصيب قطاعي الصناعة والزراعة في الدخل نسبة ٢٥ بالمئة، وقد كان عام ١٩٧١ حوالي ٢٣ بالمئة فقط.

من نتائج هذا الخلل في توزيع الدخل الوطني بين مختلف القطاعات نشوء عدم توازن او فروقات هامة في توزيع الثروة والدخل بين المناطق وبين الافراد وانكشاف الاقتصاد الوطني تجاه تقلبات مستوردة. فاليد العاملة في قطاعي الصناعة والزراعة تقارب على الأرجح ٥٠ بالمئة من مجموع اليد العاملة في لبنان بينما لا يحصل هؤلاء وسائر الذين يعتاشون مباشرة او مداورة من الزراعة على اكثر من ٢٥ بالمئة من الدخل الوطني في حين يحصل الباقون على ما يزيد على ٧٥ بالمئة من الدخل. واذا درسنا توزيع النشاطات الاقتصادية جغرافيا تبينت لنا ناحية اخرى من عدم التوازن، وهي تركيز معظم النشاطات التجارية والصناعية وكذلك أهم الخدمات في بيروت وضواحيها. بالاضافة إلى ذلك فإن عدم التوازن في بنية الاقتصاد اللبناني مع رجحان كبير لقطاع الخدمات أدى إلى الاعتماد إلى درجة كبيرة على الاستيراد لتأمين حاجة البلاد من السلع وانعكس بعجز كبير ومستمر بالميزان التجاري يقارب حاليا الملياري ليرة لبنانية.

ب - تطور الاقتصاد اللبناني :

بلغ المعدل السنوي لنمو الاقتصاد اللبناني بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٠ حوالي ١٠ بالمئة. الا انه في عام ١٩٦٧ انخفض الناتج الوطني بنسبة ١,٣ بالمئة عن مستواه في عام ١٩٦٦، وفي عام ١٩٦٨ سجل ارتفاعا ضعيفا واستمر كذلك حتى سجل عام ١٩٧٠ زيادة تبلغ ٧ بالمئة. وفي عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ وعلى الرغم من عدم توفر احصاءات عن الناتج الوطني فإن المؤشرات الاقتصادية المختلفة تدل على وجود نمو بمعدل مرتفع على استعادة الاقتصاد اللبناني مستوى النمو المرتفع الذي سجله قبل عام ١٩٦٦.

وهناك ظاهرة هامة يتسم بها هذا النمو الحالي، وهو وجود اتجاه هام نحو الاعتماد أكثر من الماضي على القطاعات المنتجة للسلع. وهذا الاتجاه يعكس سياسة الدولة في دعم نشاط هذه

القطاعات مباشرة عن طريق تحقيق المشاريع الانمائية الضرورية ومداورة عن طريق سياسة تشجيعية.

وفيما يلي نستعرض تطورات النشاطات الاقتصادية في أهم القطاعات لعام ١٩٧٢ :

٣ - الصناعة:

تابع النشاط الاقتصادي في هذا القطاع اتجاهه التصاعدي، وكان بين الأسباب الهامة لهذا التوسع زيادة الطلب المحلي على انتاجه، بينما كان العامل الأهم في البضع سنوات الماضية زيادة الطلب الخارجي وخاصة طلب الاسواق العربية، ومما لا شك فيه ان سياسة الدعم التي اعتمدتها الحكومة كان لها دور هام في تقوية قدرة المزاخمة للانتاج الصناعي في عدد من الاسواق الخارجية.

تدل المؤشرات المتوافرة ان هذا القطاع سجل في السنين الاخيرة ارتفاعا ملموسا في مستوى انتاجيته وخلق فرصا جديدة وواسعة نسبياً للعمل. وهذا الاتجاه يساعد على الحد من عدم التوازن في بنية الاقتصاد اللبناني وللحد من ارتفاع العجز في الميزان التجاري، ويحد أيضاً من التأثيرات غير المؤاتية التي تنتج عن استمرار عدم التوازن هذا في نطاق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

والدليل الواضح على نمو النشاط الصناعي هو الزيادة المرتفعة والمضطردة في قيمة الصادرات الصناعية. فباستثناء الإسمنت الذي انخفضت صادراته عام ١٩٧٢ بسبب التوسع الكبير في قطاع البناء وازدياد الطلب المحلي على هذه السلعة، استمرت جميع الصادرات الصناعية اللبنانية بالزيادة بمعدل مرتفع.

والجدول رقم (٢) أدناه يظهر تطور الصادرات الصناعية اللبنانية خلال الستينات:

جدول رقم ٢

الصادرات الصناعية اللبنانية ١٩٦١ - ١٩٧١ (بملايين الليرات)

السنة	الكمية بملايين الأطنان	القيمة بملايين الليرات	الزيادة المئوية للقيمة %
١٩٦١	١٥	١٩	١
١٩٦٢	٢٦	٢٢	١٦
١٩٦٣	٥٧	٢٥	١٤
١٩٦٤	٨٠	٤٦	٨٤

السنة	الكمية بملايين الأطنان	القيمة بملايين الليرات	الزيادة المئوية للقيمة. %
١٩٦٥	٨٠	٦٠	٣٠
١٩٦٦	١٢٦	٦٩	١٥
١٩٦٧	١٤٦	٨٧	٢٦
١٩٦٨	١٥٤	١٢٩	٤٨
١٩٦٩	٤٢٣	١٦٦	٢٧
١٩٧٠	٣٦٦	٢٠٨	٢٥
١٩٧١	٦٩٥	٢٦٢	٢٦

جدول رقم ٣

الصادرات الصناعية اللبنانية من كانون الثاني الى ايلول ١٩٧١ - ١٩٧٢

الشهر	القيمة بملايين الليرات		الكمية بملايين الليرات	
	سنة ١٩٧١	سنة ١٩٧٢	سنة ١٩٧١	سنة ١٩٧٢
كانون الثاني	١٨	١٩	٢٩	٣٢
شباط	١٦	٢٥	٢١	٣١
اذار	١٩	٢٤	٢٥	٥٦
نيسان	٢٤	٢٩	٧٣	٥٨
أيار	٢٥	٣٣	٦٤	٤٧
حزيران	٢٢	٢٩	٤٩	٥٥
تموز	٢٣	٢٦	٤٥	٦٩
آب	٢١	٢٧	٨٠	٣٦
ايلول	٢٨	٢٨	١١٤	٣٥

بين الجدول رقم (٢) أعلاه ان قيمة الصادرات الصناعية اللبنانية زادت من ١٩ مليون ليرة عام ١٩٦١ إلى ٢٦٢ مليون ليرة عام ١٩٧١ ، أي بمعدل سنوي يزيد على ٣٢ بالمئة . وهذه نسبة مرتفعة جدا تثبت ان هناك امكانيات كبيرة للتصنيع وان السياسة المتبعة في هذا المجال هي سياسة مثمرة ويجب ان تستمر . لا توجد اية احصاءات عن مدى التوسع بالاستثمارات في الصناعة ، الا ان جميع الدلائل تشير إلى ان الاستثمارات الصناعية تسجل حاليا توسعا كبيرا .

٤ - الزراعة

لم تتوفر بعد الاحصاءات عن الانتاج الزراعي لعام ١٩٧٢ ، انما تدل بعض المؤشرات المتوافرة إلى ان قطاع الزراعة سجل زيادة ملحوظة على مستواه في السنة السابقة . وباستثناء الزيتون الذي كان انتاجه أدنى مما كان عليه في السنة الماضية فإن الزيادة بالانتاج كانت شاملة لجميع المحاصيل .

كان موسم التفاح جيداً ، اذ سجل ارتفاعاً ملحوظاً بالكمية ، انما واجه تسوقه بعض الصعوبات فتدخلت الدولة لمساعدة المنتجين وخصصت ١,٥ مليون ليرة لشراء الانواع الدنيا من المحصول واتلافها او توزيعها على المؤسسات الخيرية بدون بدل .

هناك معطيات تؤهل الزراعة للعب دور هام في تنمية الاقتصاد اللبناني ، وهذا يحتاج إلى سياسة اقتصادية ومالية وزراعية واضحة وجريئة تهدف إلى تشجيع النشاط الزراعي وتصنيعه وانشاء المؤسسات التسليفية الضرورية التي تؤمن القروض اللازمة وتساعد على تجهيز هذا القطاع . كما يجب على هذه السياسة ان تساعد على ايجاد الاسواق لتصريف الإنتاج .

ان انماء هذا القطاع له أبعاده الاقتصادية والاجتماعية . فهو يساعد على التخفيف من عدم التوازن بين قطاعات الخدمات والقطاعات المنتجة للسلع ، كما يساعد على تضيق الفروقات في الثروة والدخل بين المناطق والافراد ويحد من النزوح إلى المدن . وهو يساعد أيضا على توفير المواد الأولية لقطاع الصناعة فيساهم من هذه الزاوية ايضا بتشجيع انتاج السلع ويسهم بتخفيف العجز في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات والاستعاضة عن بعض المستوردات .

والجدولان رقم (٤ - أ) و(٤ - ب) التاليان يبينان تطور الانتاج لأهم المحاصيل للأعوام ١٩٦٧ - ١٩٧٢ .

جدول رقم ٤ (أ)

الانتاج الزراعي للاعوام ١٩٦٧ - ١٩٧٢ بملايين الليرات اللبنانية

الانتاج ١٩٧٢	الانتاج ١٩٧١	الانتاج ١٩٧٠	الانتاج ١٩٦٩	الانتاج ١٩٦٨	الانتاج ١٩٦٧	
١٧	١٣	١٠	١٥	١٩	٢٨	حبوب
٥٣	٥٠	٤٦	٤٦	٤٥	٤٣	محاصيل زراعية
١٠٨	٩٩	٩٠	٨٠	٦٤	٦٩	خضار
٢٤٥	٢٣٦	٢٢٤	٢١٣	٢٠٣	١٩٤	ثمار
٤٢٣	٣٩٨	٣٧٠	٣٥٤	٣٣١	٣٣٤	مجموع المحاصيل
١٦٥	١٦٨	١٧٠	١٧١	١٨٣	١٧١	إنتاج حيواني
٥٨٨	٥٦٦	٥٤٠	٥٢٥	٥١٤	٥٠٥	المجموع العام

* المصدر: وزارة الزراعة - الإحصاءات السنوية الجارية.

جدول رقم ٤ (ب)

تطور الانتاج الزراعي للاعوام ١٩٦٧ - ١٩٧٢ بملايين الليرات اللبنانية

المعدل الحسابي للتغيير	التغيير السنوي كنسبة مئوية					
	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	
٥,١ -	٣٠,٨ +	٣٠,٠ +	٣٣,٣ -	٢١,١ -	٣٢,٢ -	حبوب
٤,٢ +	٦,٠ +	٨,٦ +	-	٢,٢ +	٤,٦ +	محاصيل صناعية
٦,٢ +	٩,١ -	١٠,٠ +	١٢,٥ +	٢٥,٠ +	٧,٣ -	خضار
٤,٧ +	٣,٨ +	٥,٣ +	٥,١ +	٤,٩ +	٤,٦ +	ثمار
٤,٨ +	٦,٣ +	٧,٥ +	٤,٥ +	٦,٩ +	٠,٩ -	مجموع المحاصيل
٠,٤ -	١,٨ -	٠,٢ -	٠,٦ -	٦,٦ -	٧,٠ +	انتاج حيواني
٣,١ +	٣,٩ +	٤,٨ +	٢,٨ +	٢,١ +	١,٧ +	المجموع العام

* المصدر: وزارة الزراعة - الإحصاءات السنوية الجارية.

يستدل من الجدول رقم (٤ - ب) ان قيمة الانتاج الزراعي ارتفعت بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٢ بمعدل ٣,١ بالمئة سنويا. فثتان من الانتاج سجلتا انخفاضاً هما الانتاج الحيواني الذي انخفض بنسبة ٠,٤ بالمئة سنويا. وانتاج الحبوب الذي انخفض بمعدل ٥,١ بالمئة سنويا. جميع المحاصيل الاخرى سجلت ارتفاعاً. فكانت الزيادة في انتاج الخضار هي الأعلى، اذ بلغ معدلها ٦,٢ بالمئة، وجاءت بعدها نسبة الزيادة بانتاج الثمار بمعدل ٤,٧ بالمئة، ثم انتاج المحاصيل الصناعية بمعدل ٤,٢ بالمئة. ان معدل نمو هذا القطاع على الرغم من ارتفاعه لا يزال ضئيلاً بالنسبة إلى نمو القطاعات الاخرى وهو يفتقر إلى الكثير من العناية والمساعدة في حقل التجهيز والتقنية. فمن الضروري تعهد هذا القطاع ومساعدته بصورة أقوى وأعم.

٥ - البناء

كان قطاع البناء الأسرع توسعاً بين سائر القطاعات كما تشير إلى ذلك الاحصاءات المبينة في الجداول ٥ و ٦ و ٧ أدناه.

جدول رقم ٥

نشاط البناء الخاص في المدن الرئيسية ١٩٦٦ - ١٩٧٢

١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	
راجع	٨٣٦	٧٧١	٩٤٥	٨٩٥	١٠٨٣	١٩٥٦	عدد الرخص الممنوحة
الجدول رقم ٧	٨٦٦	٧٩٩	٩٥٦	٩٥٦	١٠٠٦	١٧٣٤	المساحة المرخصة م ١٠٠٠

جدول رقم ٦

الزيادة السنوية في نشاط البناء الخاص في المدن الرئيسية ١٩٦٦ - ١٩٧٢

١٩٧١ ١٩٧٠	١٩٧٠ ١٩٦٩	١٩٦٩ ١٩٦٨	١٩٦٨ ١٩٦٧	١٩٦٧ ١٩٦٦	
٨,٤	١٨,٥ -	٥,٥	١٧,٤ -	٤٤,٧ -	عدد الرخص الممنوحة
٨,٣	١٦,٥ -	-	٥,٠ -	٤٢,٠ -	المساحة المرخصة (م ١٠٠٠)

الجدولان رقم ٥ و٦ يظهران مدى حساسية نشاط البناء ومدى تأثيره بتطورات الأوضاع الاقتصادية والسياسية العامة. منذ عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٧٠ لم يتمكن قطاع البناء من استعادة نشاطه السابق بل بقي متأثراً بحالة الركود التي أصابت الاقتصاد اللبناني من جراء أزمة انترا وحرب حزيران عام ١٩٦٧.

فلقد انخفض عدد الرخص الممنوحة سنة ١٩٦٧ بنسبة ٤٥ بالمئة عما كان عليه عام ١٩٦٦، وفي عام ١٩٦٨ تدنى مجدداً بنسبة ١٧,٤ بالمئة. وكذلك تدنى انما بنسبة أقل في عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠، وفي عام ١٩٧١ سجل ارتفاعاً تقارب نسبته ٨,٤ بالمئة. واستمر هذا الارتفاع عام ١٩٧٢ انما سجل في هذا العام سرعة لم يبلغها في السابق. وتقدر نسبة الزيادة في المساحات التي سجلت خلال الثمانية أشهر الأولى بـ ١٢٠ بالمئة.

ان هذا التوسع السريع في قطاع البناء يدل بوضوح إلى انه بالإضافة إلى ارتباط هذا النشاط بالنشاط الاقتصادي العام وبموامل الامن والاستقرار فهو يتأثر إلى درجة ملحوظة بموامل اخرى تتعلق بالتوقعات المتعلقة بمستوى الأسعار والفوائد وكذلك بالتطورات الجارية في أسواق العملات ومعدلات الفوائد.

والجدول رقم ٧ أدناه يظهر مدى التوسع السريع الذي أصاب قطاع البناء خلال عام ١٩٧٢.

جدول رقم ٧

نشاط البناء الخاص في المدن الرئيسية

من كانون الثاني الى ايلول للسنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٢

السنة	عدد الرخص	النسبة المئوية للتغيير	المساحات الف م ^٢	النسبة المئوية للتغيير
١٩٦٦	١٥١٣	-	١٢٩٤	-
١٩٦٧	٨٢٣	٤٥,٧ -	٧٦٦	٤٠,٩ -
١٩٦٨	٧٦٩	٦,٦ -	٧٤٠	٣,٤ -
١٩٦٩	٧٤٨	٢,٨ -	٧٦٠	٢,٧
١٩٧٠	٥٨٤	٢٢,٠ -	٦٠٣	٢٠,٧ -
١٩٧١	٧١٠	٢١,٥	٧٢٦	٢٠,٤
١٩٧٢	٨٦٣	٢١,٥	١٥٩١	١٢٠,٠

٦ - السياحة

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الهامة في الاقتصاد اللبناني، وقد نما وما زال بسرعة تزيد في أهميته الاقتصادية. الا ان المؤشرات المتوافرة تظهر ان معدل هذا القطاع كان عام ١٩٧٢ أدنى مما كان عليه في السنة السابقة. لقد نقص عدد الزوار العرب عام ١٩٧٢ عما كان عليه عام ١٩٧١، بينما زاد عدد الزوار القادمين من اوروبا والولايات المتحدة. الا ان معدل مدة الاقامة في لبنان سجلت زيادة ملحوظة تقارب ١٨ بالمئة مما جعل النشاط الفندقى يستمر بتوسعه على الرغم من انخفاض عدد الزوار.

جدول رقم ٨

السياحة في لبنان من سنة ١٩٦١ الى ١٩٧٢

السنة	عدد الزائرين (بالالوف)	الزيادة المئوية	نسبة الاشغال في الفنادق	الزيادة النسبية	المدخول من السياحة بملايين الليرات	الزيادة المئوية
١٩٦١	-	-	-	-	١٢٤,٧	-
١٩٦٢	-	-	-	-	١٣٥,١	٨,٣
١٩٦٣	٣٩٠	-	٥٢,٢	-	١٥٧,٧	١٦,٧
١٩٦٤	٤٧٢	٢١,٠	٥٥,٤	٦,١	٢٠٣,٦	٢٩,١
١٩٦٥	٦٠١	٢٧,٣				
١٩٦٦	٧٠١	١٦,٦	٦٠,٩	١٠,٠	٢٥٧,٧	٢٦,٥
١٩٦٧	٥١٥	٢٦,٦	٥٨,٤	٤,١ -	٣٠١,٩	١٧,١
١٩٦٨	٧١٠	٣٧,٨	٤٠,٣	٣١,٠ -	٢٤٠,٤	٢٠,٤ -
١٩٦٩	٧٧٧	٩,٤	٥٢,٧	٣٠,٧+	٣٥٩,٣	٤٩,٤
١٩٧٠	٨٢٢	٥,٨	٤١,٧	٢٣,٣	٣٨٧,٧	٨,٠
١٩٧١	١٠١٦	٢٣,٦	٥١,٠	٣,٢	٤٢٤,٠	٩,٣
١٩٧٢	-	-	-	٢٢,٣+	٥٦٦,٠	٣٣,٥

يبين الجدول رقم ٨ أعلاه تطور السياحة خلال الستينات، وهو يظهر الانخفاض الكبير الذي أصاب عدد الزوار ونسبة الاستثمار في الفنادق وبالتالي انخفاض الدخل من السياحة بنسبة حوالي ٢٠ بالمئة نتيجة حرب حزيران ١٩٦٧ والأوضاع غير الملائمة التي تبعتها.

وفي عام ١٩٦٨ أخذت حركة السياحة بالانتعاش أولاً تدريجياً ثم توسعت بسرعة خلال عام ١٩٧٠. وهي تلعب حالياً دوراً هاماً في الاقتصاد اللبناني على الرغم من كونها تعتمد إلى درجة هامة على عوامل خارجية. والجدولان رقم ٩ ورقم ١٠ أدناه يبينان أولاً عدد الزوار موزعين بين عرب عدا السوريين وبين غير العرب، وثانياً توزع الزوار بين فئات فنادق بيروت وفنادق الجبل والفنادق الساحلية.

يظهر من هذه الاحصاءات ان عدد الزوار العرب زادت نسبته بعد حرب حزيران عما كانت عليه هذه النسبة قبل ذلك. الا ان هذا الاتجاه تغير خلال عام ١٩٧٢. إذ تدنت الزيادة بعدد الزوار العرب بينما زاد عدد الزوار غير العرب بنسبة أعلى بكثير، حوالي ٢٦ بالمئة للزوار غير العرب مقابل حوالي ٧ بالمئة بالنسبة إلى الزوار العرب.

وبالنسبة إلى اشغال الفنادق فإن معدل هذا الاشغال قد ارتفع في المناطق الثلاث المذكورة، الا ان الزيادة كانت أعلى (حوالي ٤٠ بالمئة) بالنسبة إلى الفنادق الساحلية. وبلغت حوالي ١٣ بالمئة لفنادق بيروت وحوالي ٨ بالمئة لفنادق الجبل.

جدول رقم ٩

عدد الزائرين مقارنة بين الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٧١ و ١٩٧٢

الزيادة المئوية	كانون الثاني ايلول ١٩٧٢	كانون الثاني ايلول ١٩٧١	
- ٧,٣	٤٧٣٦٢٧	٥١١٠٨٩	الزائرين العرب عدا السوريين
٢٥,٧	٣٧٢٧٠٢	٢٩٦٥٢٦	الزائرين غير العرب
٤,٨	٨٤٦٣٢٩	٨٠٧٦١٥	المجموع

* المصدر: وزارة السياحة.

جدول رقم ١٠

عدد الليالي في الفنادق للأشهر الأولى من سنة ١٩٧١ و ١٩٧٢

المنطقة	كانون الثاني ايلول ١٩٧١	كانون الثاني ايلول ١٩٧٢	الزيادة المئوية
فنادق بيروت	١,٣١٦,٣٣٩	١,٤٨٦,١٢٨	١٢,٩
الجبل	٥٨٩,٦٠٠	٦٣٥,٠٠٠	٧,٧
الساحلية	٦٠,٣١٦	٨٤,٣٥٦	٣٩,٩

* المصدر: تقديرات المجلس الوطني لإنماء السياحة

٧ - المصارف

بعد ان استعاد القطاع المصرفي عافيته ابتداء من عام ١٩٧٠ أخذ يتوسع نشاطه وينمو بسرعة متزايدة.

والجدول رقم ١١ أدناه يعطي صورة واضحة عن تطور النشاط المصرفي من زاوية حجم الودائع لديه.

جدول رقم ١١

تطور الودائع في المصارف لشهر حزيران من سنة ١٩٦٦ - ١٩٧٢
(بملايين الليرات اللبنانية)

وضعية الودائع لشهر حزيران							
١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	
٣٩٠٩	٣١١٨	٢٣٨٥	١٩٢٢	١٥٧٤	١٣٨١	١٥٥٤	حسابات الادخار
٦٨٠	٥٧٠	٥١٥	٥٦٤	٥١١	٤٧٤	٧٠٧	حسابات الشكات
٨١١	٦٧١	٥٧٠	٦٢٥	٦٢٩	٥٥٤	٦٠٦	الحسابات الجارية
٢٣١	١٧٧	١٤٦	١٤٥	٢٨٨	٣٠١	٤٠٠	الودائع الخاضعة لعلم مسبق او ذات أجل محدد
٥٦٣٠	٤٥٣٦	٣٦١٦	٣٢٥٦	٣٠٠٢	٢٧١٠	٣٢٦٧	مجموع الودائع

يظهر هذا الجدول ان حجم الودائع المصرفية قد ارتفع من ٣٢٦٧ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٦٦ إلى ٥٦٣٠ مليون ليرة عام ١٩٧٢ ، أي بنسبة تقارب ٧٨ بالمئة وذلك على الرغم من انخفاض الودائع اثر أزمة المصارف عام ١٩٦٦ وحرب حزيران عام ١٩٦٧ بنسبة قاربت الـ ١٨ بالمئة. ومن أسباب هذا التوسع هو نجاح عملية التصحيح التي قامت بها الدولة بعد أزمة انترا وتحسن الأوضاع الداخلية وكذلك حدوث أزمات متتالية في نظام النقد الدولي والمصاعب التي تعرضت لها بعض العملات الاحتياط. والجدولان رقم ١٢ (أ) ورقم ١٢ (ب) يظهران التطور الذي حدث خلال الفترة ما بين شهر كانون الثاني وشهر آب من عام ١٩٧٢ بالمقارنة مع المدة نفسها من عام ١٩٧١.

جدول رقم ١٢ (أ)

بعض المؤشرات المصرفية للمدة كانون الثاني - آب ١٩٧١ (بملايين الليرات اللبنانية)

سنة ١٩٧١	كانون ٢	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب
السيولة المصرفية	١٣٢٦	١٣٧٩	١٤٣٣	١٤٣٧	١٤١٤	١٣٠٥	١٣٥٦	١٣١٢
تسليفات	٤٢٢٢	٤٢٢٢	٤٣٤٥	٤٤٤٤	٤٥٣٧	٤٨١٠	٤٩٤٣	٥١٤٤
حسابات الادخار	٢٧٨٨	٢٨٢٥	٢٨٩٨	٢٩٤٩	٣٠٠٥	٣١١٨	٣١٨٤	٣٢٢٠
حسابات الشكات	٥١٨	٥٣٣	٥٤٥	٥٥٦	٥٦١	٥٧٠	٥٨٦	٥٨٨
حسابات جارية	٦٢٠	٦٢٦	٦٢٣	٦٢٤	٦٥١	٦٧١	٦٨١	٦٩٧
الودائع لأجل	١٤٨	١٥٢	١٥٦	١٥٩	١٦٦	١٧٧	١٨١	١٨٨

جدول رقم ١٢ (ب)

بعض المؤشرات المصرفية للمدة كانون الثاني - آب ١٩٧٢ (بملايين الليرات اللبنانية)

سنة ١٩٧٢	كانون ٢	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب
السيولة المصرفية	١٦٧٥	١٦٩٦	١٦٩٣	١٧١٣	١٧٥٠	١٨٣٢	١٨٤٦	١٧٥٢
تسليفات	٥٢١٧	٥٤١٤	٥٤١١	٥٤٣٧	٥٥٣٣	٥٥١٠	٥٦٠٨	٥٧٨١
حسابات الادخار	٣٥٥٩	٣٦١٧	٣٦٦٣	٣٧٢٧	٣٨١١	٣٩٠٨	٣٩٨٦	٤٠٥٩
حسابات الشكات	٦٥٨	٦٦٨	٦٧٩	٦٧٥	٦٨٣	٦٨٠	٦٧٧	٦٧٢
حسابات جارية	٧٢٤	٧٦٤	٧٤٧	٧٥٢	٧٨٥	٨١١	٨١٦	٧٩٩
الودائع لأجل	١٩٨	٢١٥	٢١٥	٢١٢	٢٢١	٢٣١	٢٣٤	١٤٨

يستدل من هذين الجدولين ان القطاع المصرفي استمر بتوسعه السريع خلال هذه الفترة. وهناك ظاهرتان جديرتان بالملاحظة: أولا كانت نسبة الزيادة بالسيولة مرتفعة جداً نسبياً على الرغم من انها تدنت بشكل ملحوظ بين تموز وآب عام ١٩٧٢، وثانيا سجلت حسابات الودائع لأجل انخفاضا خلال شهر آب بينما سجلت جميع الحسابات الاخرى ارتفاعا ملحوظا. وتبقى حسابات الودائع لأجل تشكل نسبة ضئيلة من مجموع الحسابات، بينما حسابات الادخار تبقى بطبيعتها أقرب إلى حسابات الشكاك. وهذا يعني ان معظم الودائع لا يزال تحت الطلب أي انها لا يمكن الاعتماد عليها للقيام بالتسليف المتوسط والطويل الاجل. وبعبارة اخرى لا يزال السوق يفتقر إلى المقومات الضرورية لقيام مؤسسات متخصصة قادرة على تأمين الخدمات والتمويل الذي يحتاجه القطاع المنتج للسلع. الا انه يؤمل ان يتم انشاء بنك الانماء في وقت قريب ويصبح جاهزا لتوفير الخدمات الاساسية للصناعة والسياحة. كما يؤمل ان تقوم مؤسسات متخصصة بالتمويل المتوسط والطويل الاجل وان تنمو السوق المالية لتدعم التطور الاقتصادي وتساهم في تعميم نموه وتوسعه.

جدول رقم ١٣

تطور صافي الموجودات الخارجية تموز ١٩٧٠ - تموز ١٩٧٢ (بملايين الليرات)

تموز ١٩٧٢	الزيادة نسبة مئوية	تموز ١٩٧١	تموز ١٩٧٠	
٢٩٩٢	٤٣	٢٦٨٨	١٨٧٦	الموجودات الخارجية لدى المصارف
١١٥١	١٤	١٠٤٢	٩١٤	المطلوبات الخارجية لدى المصارف
١٨٤١	٧١	١٦٤٦	٩٦٢	صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف
١٧٤٩	٢٠	١٢٩٦	١٠٨١	الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان
٣٥٨٥	٤٤	٢٩٣٥	٢٠٤٣	صافي الموجودات لدى النظام النقدي

* المصدر: النشرة الإحصائية - مديرية الإحصاء المركزي.

خلاصة:

ليس من السهل تحديد كل العوامل المسؤولة عن استعادة الاقتصاد اللبناني نشاطه وتوسعه السريع وليس من السهل تحديد الأهمية النسبية لكل من هذه العوامل، انما يمكن التأكيد بثقة ان مجموعة عوامل نشأت معا في نفس الوقت قد دفعت النشاط الاقتصادي نحو التوسع السريع بعد ان كان قد مضى عليه قرابة أربع سنوات وهو في حالة من الركود وأثرت تأثيرا واضحا باتجاهات هذا التوسع.

من أهم هذه العوامل أولا حالة الاستقرار الداخلي الذي تأمن إلى حد ملحوظ منذ حوالي السنتين، ثانيا الانخفاض الملحوظ في مستوى العمليات الحربية في منطقة الشرق الأوسط، ثالثا تحسن علاقات لبنان الخارجية مع البلدان العربية بعد حدوث تغييرات هامة في ظروف عدد من هذه البلدان، رابعا الازدياد الكبير في مداخيل الدول العربية المنتجة للبترول، خامسا الأزمات الحادة التي واجهتها اكثر عملات الاحتياط ومحافظة الليرة اللبنانية على مستواها بالنسبة إلى الخارج، سادسا انخفاض معدل الفوائد في أهم الاسواق المالية، وحدث بعض التطورات غير المؤاتية للاستثمارات الأجنبية في بعض بلدان الاغتراب، وأخيرا استنفاد ظروف الركود الاقتصادي لنفسها.

من استعراض هذه الأسباب ودراسة طبيعتها يتبين ان التوسع الذي يشهده الاقتصاد اللبناني هو أساسي وطويل المدى وينتظر، ما لم تحدث تطورات غير مؤاتية، ان يستمر وان يزداد عمقا. هناك عامل او عاملان بين العوامل المسؤولة عن التوسع قد يكونا ظرفيان: الأزمة النقدية وضعف بعض عملات الاحتياط وانخفاض الفوائد. لقد تسببت هذه التطورات برجوع رساميل بحجم كبير جدا إلى لبنان وبالتحويل من بعض عملات الاحتياط الى الليرة اللبنانية. وهذا ما خلق ظروفًا شجعت الجهاز المصرفي على التوسع بالتسليف في السوق المحلي وبالتالي على تنشيط الاقتصاد بشكل عام. الا انها خلقت حافزا قويا على الاستثمار في العقارات وخاصة في البناء مما دفع هذا القطاع إلى التوسع السريع جدا.

قد تستمر هذه الظروف مدة من الزمن لا يمكن التنبؤ بطولها الآن، الا انه من الحكمة توقع عدم استمرار هذه الظروف طويلا وبالتالي تباطؤ معدل النمو السريع في هذا القطاع. لذلك فالحكومة ترى ضرورة اعداد المشاريع الانشائية والبدء بتنفيذها والتوسع بذلك في الوقت المناسب لتأمين استمرار هذا النشاط بمستواه المرتفع واستمرار دعم هذا النشاط لباقي النشاطات المرتبطة به بشكل أو بآخر.

ثالثا - السياسة المالية للدولة

١ - المبادئ العامة

استمرت الحكومة بسياساتها الانمائية متحملة المزيد من الأعباء والمسؤوليات للقيام بدور متطور مع مستلزمات الحياة العصرية وذلك لانماء الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وإلى جانب هذا الدور المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية استمرت الحكومة بتأمين الدعم والتسهيلات المختلفة لتنشيط القطاع الخاص ودعم نموه وتوسعه.

وهذا الدور الذي تقوم به الدولة يهدف إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية:

١ - تأمين نمو اقتصادي سريع مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي. فالدولة ترى من واجبها تأمين معدل نمو مقبول للدخل الوطني، والحوول دون التقلبات الاقتصادية أو التطورات الانكماشية أو التضخمية.

٢ - تأمين عدالة اجتماعية في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والمناطق، وهي مهمة ملحة تتعدى طاقة المؤسسات الخاصة، وتستلزم في ظل النظام الحر اهتماما خاصا من قبل الدولة.

٣ - توفير الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية التي لا يؤمنها النظام الحر تلقائيا. اما لعدم تمكن المؤسسات الخاصة من تحمل موجباتها، واما لأن معدل المردود الخاص فيها لا يشجع القطاع الخاص على تأمينها. والغاية من تأمين الدولة لهذه الخدمات هي توفير المقومات اللازمة لرفع مستوى الانتاج الوطني وزيادة معدل نموه.

ان قيام الدولة بهذا الدور المتصاعد يعني ان هناك حاجة متزايدة لدى القطاع العام إلى الموارد البشرية والمادية لتحقيق هذا الدور. ولما كانت هذه الموارد هي محدودة نسبيا فان تخصيص القطاع العام بالمزيد منها يعني تحويل هذه الموارد من لدى القطاعات الاخرى إلى القطاع العام، وهذه هي عملية تمويل الانفاق العام. اما هذه العملية، أي عملية تمويل الانفاق العام، فإنها لا تعني فقط حرمان القطاع الخاص من بعض الموارد التي كان سيستعملها بشكل ما وفي مجالات معينة ووضعها بتصرف الدولة لانفاقها بطريقة ما وفي مجالات أخرى تحدد في ضوء الغايات الأساسية التي ذكرنا. انما هي تعني كذلك، عدة أمور أخرى. ذلك ان للطريقة التي تحول بها هذه الموارد والمصادر التي تؤخذ منها والأسس التي يتم بموجبها توزيع الأعباء ينطوي كل منها على مفاعيل هامة لجهة تأمين الغايات الأساسية للسياسة المالية، وخاصة العدالة الاجتماعية للاستقرار الاقتصادي ودعم النمو والتوسع الاقتصاديين.

لذلك، يتوجب على الدولة، عند البحث بتأمين الواردات العامة، ان تراعى في أسس القوانين

والنظم التي تعتمد متطلبات الغايات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها عن طريق استعمال الموارد المستهدفة جمعها عن طريق هذه القوانين والنظم.

ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق باستعمال القطاع العام للموارد التي يحصل عليها، فإن الدولة ترى ضرورة مراعاة الأسس التالية:

١ - ضغط النفقات الادارية الى الحد الممكن وبشكل صحيح، وذلك، أولاً، للحد من الهدر وتأمين انتاجية مرتفعة للاموال التي تخصص في هذا المجال، وثانياً لتوفير نسبة أعلى من الموارد وتخصيصها للأغراض الترسمية ولتنمية المرافق العامة الأساسية وطاقة البلاد الانتاجية، وبالتالي لتنمية الحياة الاجتماعية.

٢ - وضع سلم أوليات للانفاق يكون منسجماً مع غايات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

٣ - مراعاة متطلبات الاستقرار الاقتصادي في تحديد حجم الانفاق العام ونمطه وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي مع المحافظة على الاستقرار.

اما بالنسبة إلى الواردات فالحكومة تنطلق من مبدأ ان الضريبة هي مساهمة المواطن في تحقيق مجتمع متقدم ومتحضر، لذلك فهي تسعى إلى تأمين اسهام كل فرد او كل مجموعة في تأمين الموارد إلى القطاع العام، كل حسب طاقته او مقدراته مما يعني تأمين العدالة الضريبية في النصوص القانونية وفي تنفيذ هذه النصوص.

بالاضافة إلى الواردات التي تمثل حصيلة الضرائب والرسوم فان الحكومة تعتقد بضرورة دعم هذه الواردات بواردات اضافية عن طريق الاقتراض، وهذا ما قامت وتقوم به حالياً. فالاقتراض من الداخل بواسطة السندات العامة، يساهم بالاضافة إلى توفير الموارد الاضافية، اولا بإنماء السوق المالية التي تعتبر ضرورة لتطوير الاقتصاد ودعم نموه، وثانياً إلى الحد من الضغوط على الاسعار التي تنتج مبدئياً عن التوسع بالانفاق، اذ ان القروض الداخلية تمتص الادخارات من القطاع الخاص وتضعها بتصرف القطاع العام، علماً بأن اللجوء إلى القروض لتمويل الانماء يوزع عبء هذه النفقات التي تجني ثمارها الاجيال المتتابة على هذه الأجيال.

اما الاقتراض من الخارج فاللجوء اليه يكون بداعي عدم توفر الموارد المطلوبة، داخلياً، او عدم توفرها بالشروط المناسبة او لكلا الأمرين معاً.

اما النظرية التي تأخذ بها الحكومة فهي الاعتماد على القروض في الحدود التي تسمح بها القواعد المالية والاقتصادية السليمة وذلك بغية زيادة موارد الدولة لتمويل النشاطات الاستثمارية الطويلة الاجل والتي تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - سياسة الحكومة المالية

بالإضافة إلى هذه الغايات الأساسية والمبادئ العامة كان على الحكومة عند وضع سياستها المالية ان تأخذ بالاعتبار المعطيات الخاصة بالاقتصاد اللبناني .

فالاقتصاد اللبناني لم يزل يتميز بالاعتماد كثيرا على قطاع الخدمات الذي يسهم حاليا بأكثر من ثلثي الناتج الوطني . وهذا الاعتماد الكبير للخدمات ، وان يكن قد ساهم ويساهم بتسريع النمو الاقتصادي في لبنان ، فان محاذيره انه يجعل الاقتصاد اللبناني عرضة للتقلبات نتيجة عوامل خارجية قد لا يكون بمقدور السلطات اللبنانية المختصة او بمتناول يدها أمر معالجتها . فضلا عن انه يتسبب بتزايد في الميزان التجاري كما يساهم بتعميق الخلل السائد في توزيع الدخل بين المناطق وبين القطاعات المختلفة والفئات المتوزعة بين هذه القطاعات .

وبالاضافة إلى هذه المحاذير فان نسبة العمالة (استخدام اليد العاملة) في قسم كبير من نشاطات الخدمات هي أدنى منها في بقية القطاعات ، وهذا يعني الحد من طاقة الاقتصاد على استيعاب اليد العاملة التي تدخل سوق العمل سنوياً مع ما ينتج عن ذلك من مضاعفات .

تجاه هذا الواقع كان لا بد للسياسة المالية من استهداف التركيز على تحقيق نمو أسرع في القطاعات المنتجة للسلع والسعي إلى تعميم التوسع الاقتصادي بين مختلف القطاعات والمناطق وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية . لذلك تسعى الحكومة إلى تشجيع القطاعات المنتجة للسلع مباشرة عن طريق سياسة دعم الصادرات ومنح الاعفاءات الضريبية وایجاد المؤسسات المتخصصة بتمويل هذه النشاطات ، ومداورة عن طريق تحقيق استثمارات التجهيز الأساسية Infrastructure وتنمية الموارد البشرية بواسطة التعليم وتوفير الخدمات الصحية .

والخطة الانمائية السداسية تعكس هذه السياسة بالتركيز على تحقيق الاستثمارات الطويلة الاجل وخاصة ما يتعلق منها بتشجيع الصناعة والزراعة والنقل وبتأمين التعليم والمزيد من الخدمات والتسهيلات الصحية . وموازنة عام ١٩٧٣ ، وخاصة الجزء الثالث منها ، تعكس هذه السياسة ، وقد اعتمدت في اعدادها المبادئ التالية :

- ١ - الحد من تزايد نفقات الجزء الاول إلى اقصى حدود ممكنة .
- ٢ - اعتماد تقديرات أكثر واقعية للنفقات ، وذلك بالتدقيق في قدرة الادارة المعنية على الانفاق وأخذ قيمة الاعتمادات المدورة بعين الاعتبار .
- ٣ - الأخذ بسلم أولويات للانفاق العام ضمن المخطط الشامل للتنمية الاقتصادية وفي إطار الخطة الانمائية السداسية .

هذا بالنسبة إلى الانفاق والذي سنأتي على تفاصيله عند شرح خصائص مشروع الموازنة لعام ١٩٧٣. الا اننا نود قبل الدخول في بحث هذه الخصائص ان نبين ان برنامجا متكاملًا يهدف إلى تحسين التحقق والتحصيل هو الآن قيد التنفيذ وقد بدأ يعطي ثماره. لقد وضعت السلطات المالية المرسوم رقم ٢٥٠٠ في شهر كانون الأول ١٩٧١ موضع التنفيذ وبوشرت الاجراءات الضرورية لاعادة تنظيم مصلحة الواردات ودوائر التحصيل كما بوشر بتعيين الفنيين والاداريين اللازمين حسب التنظيم الجديد، وكذلك اعداد موظفي مصلحة الواردات وتدريبهم على أسس علمية ترفع من كفاءتهم وامكانياتهم المهنية.

لقد تم حتى الآن تدريب حوالي اربعين من المراقبين بموجب دورات تدريبية في الخارج، في الولايات المتحدة وفرنسا، كما تم الحاق ثمانية من الموظفين المعنيين لدى الوزارة ببرامج علمية لدى جامعات اميركية وفرنسية.

وقد فرغت وزارة المالية بمساعدة خبراء مؤسسة فورد، أولاً: من وضع دراسات علمية عن اوضاع تطبيق القوانين الضريبية وأوضاع المراقبين المعنيين بتطبيق هذه القوانين، وثانياً من وضع الدروس وبرامج التعليم في ضوء هذه الدراسات، كما فرغت من اعداد المكان واعداد المدرسين للمباشرة بمعهد تدريب المراقبين. وهذا المعهد ستبشر الدروس فيه قبل منتصف كانون الأول ١٩٧٢.

إلى جانب هذه الاجراءات لاعداد الفنيين الذين تحتاجهم وزارة المالية، فإن هذه الوزارة قد أنجزت اعداد دليل لضريبة الدخل يحتوي على النصوص القانونية، النافذة، والتعليمات والتعالميم مما يسهل على المراقب الرجوع إلى النصوص القانونية وتطبيقها ويوحد عملية تطبيق القانون بين مختلف المراقبين، وهناك دليلان آخران قيد الاعداد هما دليل ضريبة الأملاك المبنية ودليل يضم أحكام مجلس الشورى في حقل الضرائب.

وتأمل وزارة المالية من وراء هذه الاجراءات ان تحدث اجهزتها الفنية وتنمي كفاءتها لتأمين تطبيق أصح للقوانين الضريبية وتوزيع أعدل للعبء الضرائبي وزيادة الواردات العامة زيادة ملحوظة عن هذه الطريق.

الا ان الحكومة ترى ان الزيادة الحالية للواردات ليست كافية لتمويل المشاريع الانشائية والانمائية التي ترغب بتنفيذها. لذلك عمدت إلى تأمين القروض لتمويل عدد من هذه المشاريع والاسراع بزيادة طاقة البلاد الانتاجية. فكان ان لجأت الحكومة إلى الاقتراض من البنك الدولي للانماء والتعمير، واللجوء إلى القروض الخارجية. وخاصة الى قروض البنك الدولي له مزياه

العديدة، منها ان هذه القروض هي لآجال طويلة وبفائدة مخفضة نسبياً، كما انها تؤمن الحصول بنفسه الوقت وبنطاق المشروع الممول مساعدات فنية ومساهمة في مراقبة حسن تنفيذ المشاريع.

ولما كانت المصارف العاملة في لبنان، على الرغم من توفر سيولة فائضة لديها، لا يمكنها تأمين هذه الشروط وخاصة ما هو عائد منها للقروض الطويلة الأجل، فقد عمدت الحكومة إلى تحقيق غايتين معاً، هما تأمين القروض اللازمة بالشروط المؤاتية، من البنك الدولي، وتأمين استيعاب قسم هام من السيولة المتوفرة لدى المصارف المحلية. وقد تم تحقيق هذه الغاية الأخيرة عن طريق اقراض البنك الدولي من قبل المصارف المحلية، بالعملة اللبنانية وبشروط تتناسب وامكانيات هذه المصارف، وكذلك اتفق على ان يفتح المجال امام هذه المصارف لاستيعاب قسم من القروض التي سيحصل عليها لبنان من البنك الدولي عن طريق شرائها قسماً من استحقاقات هذه القروض للسنوات الاولى من حياة القروض وبنفس الفائدة التي يتقاضاها البنك الدولي.

وهكذا تكون الحكومة قد أمنت تمويل عدد من المشاريع الأساسية التي تنوي القيام بها بموجب مخططها الانمائي، كما أمنت استيعاب نسبة هامة من السيولة المتوفرة لدى المصارف وأوجدت أداة هامة تساعد على انماء السوق المالية في لبنان.

والآن سنستعرض خصائص مشروع الموازنة لعام ١٩٧٣ وتبيان كيفية تجاوبه مع المخطط الانمائي والغايات الأساسية التي بينا سابقاً.

خصائص مشروع موازنة ١٩٧٣

أشرنا في مقدمة هذه الفدلكة إلى ان ارقام مشروع موازنة ١٩٧٣ بلغت بصورة اجمالية ١١٨٠ مليون ليرة مقابل ١٠٨٧,٥٥ مليون ليرة في عام ١٩٧٢، وتتوزع هذه الأرقام بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة بالمقارنة مع ارقام موازنات ١٩٧٢ كما يلي:

جدول رقم ١٤

مشروع موازنة ١٩٧٣ (العامة والملحقة) مقارناً مع موازنة ١٩٧٢
(بملايين الليرات اللبنانية)

نسبة الفرق المئوية	الفروقات		مشروع موازنة ١٩٧٣	موازنة ١٩٧٢	
	نقصان	الزيادة			
٨,٦٦	-	٨٤,٩	١٠٦٥,٣	٩٨٠,٤	الموازنة العامة
٨,٤٦	-	٦,١	٧٨,١	٧٢,٠٠	موازنة الهاتف
٢٧,٥٣	-	٦,٤	٢٩,٦٠	٢٣,٢٥	موازنة اليانصيب الوطني
٤١,١٧	٤,٩	-	٧,٠٠	١١,٩	موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري
-	٤,٩	٩٢,٤٥	١١٨٠	١٠٨٧,٥٥	المجموع

أ - نفقات الموازنة العامة

بلغت أرقام نفقات مشروع الموازنة العامة (الأجزاء الثلاثة) ١٠٦٥٢٨٥٠٠٠ ل.ل. مقابل ٩٨٠٣٩٨٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٢ أي بزيادة قدرها ٨٤٨٨٧٠٠٠ ل.ل. وهذا ما يساوي نسبة مئوية تبلغ ٨,٦٦.

توزع هذه الاعتمادات على كل من الأجزاء الثلاثة بالمقارنة مع اعتمادات موازنة عام ١٩٧٢ كما يلي:

الجزء	موازنة ١٩٧٢	مشروع ١٩٧٣	الفروقات		النسبة المئوية
			زيادة	نقصان	
الأول	٦٣٤٧٩٩٨٠٠	٧٠٣٨٨١٤٠٠	٦٩٠٨١٦٠٠	-	١٠,٨٨
الثاني	١٣٤٠٤٨٢٠٠	١٥٦٤٨٨٦٠٠	٢٢٤٤٠٤٠٠	-	١٦,٧٤
الثالث	٢١١٥٥٠٠٠٠	٢٠٤٩١٥٠٠٠	-	٦٦٣٥٠٠٠	٣,١٣
المجموع العام	٩٨٠٣٩٨٠٠٠	١٠٦٥٢٨٥٠٠٠	٩١٥٢٢٠٠٠	٦٦٣٥٠٠٠	-

اما الفروقات بين أرقام المشروع وبين أرقام موازنة ١٩٧٢ موزعة على كل من الاجزاء الثلاثة بالنسبة لكل وزارة بمفردها فتظهر في الجداول (رقم ١٨ و ١٩ و ٢٠) الملحقة. وقد ذكر في الجدولين (رقم ٢١ و ٢٢) الملحقين مجموع ما يصيب كل وزارة من اعتمادات المشروع مع النسبة

المئوية لهذه الاعتمادات ومجموع اعتمادات الموازنة موزعة على البنود والاجزاء مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء .

يبدو من المقارنات المذكورة سابقا ان هناك زيادة في الجزئين الاول والثاني ونقصا في الجزء الثالث الامر الذي يدعو إلى الايضاحات التالية :

- تتضمن اعتمادات الجزء الأول، فضلا عن نفقات سير الادارة العادية (بما فيها نفقات التربية والدفاع والاعلام والسياحة وسواها) القسم الأكبر من نفقات التحويل كنفقات مساهمة الدولة في موازنة الضمان الاجتماعي ولا سيما الفرع الصحي ونفقات المعالجة الصحية للفئة المعوزة من المواطنين وبعض النفقات الاجتماعية من مساعدات ومنح وتعويضات، ولا سيما تلك العائدة لتعاونية الموظفين وسواها، بالاضافة إلى نفقات الديون المتوجبة الأداء والاحتياطي .

لقد تطورت ارقام الجزء الاول خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم ١٥ التالي :

جدول رقم ١٥

تطور أرقام الجزء الأول خلال سني ١٩٦٨ - ١٩٧٣

السنة	اعتمادات الجزء الأول (بآلاف الليرات)	الزيادة (بآلاف الليرات)	نسبة الزيادة المئوية
١٩٦٨	٤٥٢٧٠٩	٢٤٥٠٣	٥,٧٢
١٩٦٩	٤٨٣٣٠٧	٣٠٥٩٨	٦,٧٦
١٩٧٠	٥١١٥٠٦	٢٨١٩٩	٥,٨٣
١٩٧١	٥٨٦٤٨٠	٧٤٩٧٣	١٤,٦٦
١٩٧٢	٦٣٤٨٠٠	٤٨٣٢٠	٨,٢٤
مشروع ١٩٧٣	٧٠٣٨٨١	٦٩٠٨١	١٠,٨٨

يلاحظ من هذا البيان ان معدل زيادة اعتمادات هذا الجزء ارتفعت في مشروع موازنة ١٩٧٣ إلى ١٠,٨٨ بالمئة في حين بلغت نسبة الزيادة ٨,٢٤ بالمئة في موازنة ١٩٧٢ . وتجدر الاشارة إلى ان سبب هذا الارتفاع في معدل الزيادة يعود إلى زيادة النفقات التربوية بما في ذلك المساهمة العائدة لموازنة الجامعة اللبنانية وللمركز التربوي للبحوث والانماء والنفقات الصحية ونفقات التحويل «المؤسسة الوطنية لضمان الودائع» .

وهذا الارتفاع الناشئ عن الزيادات المشار إليها - وهي ليست زيادات في النفقات الادارية - لا يتعارض مع مخطط طويل المدى تعمل وزارة المالية على تحقيقه وهو يهدف إلى ضبط النفقات الادارية إلى أدنى حد اقتصادي ممكن بغية توفير مبالغ متزايدة تخصص لمشاريع التنمية من انشاء وتجهيز وتوفير المزيد من الخدمات الاجتماعية اللازمة .

اما بالنسبة إلى الجزء الثاني فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات التجهيز والانشاء العادية السنوية، والمساهمات في نفقات المؤسسات والمصالح المستقلة ذات المنفعة العامة كالانعاش الاجتماعي، ومكتب الفاكهة، ومكتب التحرير، ومصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، ومصلحة الابحاث العلمية الزراعية وسواها. وقد تطورت ارقام الجزء الثاني خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم ١٦ التالي :

جدول رقم ١٦

تطور أرقام اعتمادات الجزء الثاني خلال سني ١٩٦٨ - ١٩٧٣

السنة	اعتمادات الجزء الثاني (بآلاف الليرات)	الزيادة بآلاف الليرات	النقصان بآلاف الليرات	النسبة المئوية للفرق
١٩٦٨	١١٨٥٤١	-	١٤٤٥٣	١٠,٨٧
١٩٦٩	١٠٣٦٩٢	-	١٤٨٤٩	١٢,٥٣
١٩٧٠	١٢٠٠١٩	١٦٣٢٧	-	١٣,٦٠
١٩٧١	١١٠٥٢٠	-	٩٤٩٩	٧,٩١
١٩٧٢	١٣٤٠٤٨	٢٣٥٢٨	-	٢١,٢٩
مشروع ١٩٧٣	١٥٦٤٨٩	٢٢٤٤١	-	١٦,٧٤

الاعتمادات المدورة للسنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٢
(بملايين الليرات اللبنانية)

المجموع	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الاول	
١٤٨	٨٠	٦٨	-	١٩٦٧ - ١٩٦٨
١٦٠	٧٢	٧٤	١٤	اعتمادات غير معقودة
٣٠٨	١٥٢	١٤٢	١٤	اعتمادات معقودة
١٤٩	٨٩	٦٠	-	١٩٦٨ - ١٩٦٩
١٧١	٨٠	٧٥	١٦	اعتمادات غير معقودة
٣٢٠	١٦٩	١٣٥	١٦	اعتمادات معقودة
١٢٦	٧٩	٤٧	-	١٩٦٩ - ١٩٧٠
١٩٢	١٠٢	٧٧	١٣	اعتمادات غير معقودة
٣١٨	١٨١	١٢٤	١٣	اعتمادات معقودة
١٥٨	١٠٩	٤٩	-	١٩٧٠ - ١٩٧١
٢٢٦	١١٧	٩٠	١٩	اعتمادات غير معقودة
٣٨٤	٢٢٦	١٣٩	١٩	اعتمادات معقودة
١٩٣	١٤١	٥٢	-	١٩٧١ - ١٩٧٢
٢٧٥	١٤٩	٩٤	٣٢	اعتمادات غير معقودة
٤٦٨	٢٩٠	١٤٦	٣٢	اعتمادات معقودة

وقد اعتمدت، في تحديد ارقام اعتمادات هذا الجزء في مشروع موازنة ١٩٧٣، سياسة لحظ المبالغ اللازمة ضمن حدود طاقة الادارات المختصة على التنفيذ، بحيث خفضت الاعتمادات المطلوبة التي يقابلها مبالغ هامة مدورة من سنين سابقة لنفس الغاية وزيدت في الحالات التي تستوجب الزيادة.

وقد بلغ مجموع الاعتمادات المدورة من موازنات السنين السابقة إلى موازنة ١٩٧٢ حوالي ٤٦٨ مليون، أصاب منها الجزء الثاني موضوع البحث ما يلي:

اعتمادات معقودة ٩٤,٠٠٠,٠٠٠

اعتمادات غير معقودة ٥٢,٠٠٠,٠٠٠

المجموع ١٤٦,٠٠٠,٠٠٠

بناء على هذه الأرقام تصبح اعتمادات الجزء الثاني المتوافرة للتنفيذ والانفاق في عام ١٩٧٣ زهاء ٣٠٢,٤ مليون ليرة، بين اعتمادات أساسية مرصدة في مشروع الموازنة واعتمادات مدورة إليها (٣٠٢,٤ = ١٤٦ + ١٥٦,٤). وهذه الاعتمادات من أساسية ومدورة تفوق طاقة الادارات المختصة على التنفيذ اذا ما قسنا ذلك بمعدل ما تنفقه سنوياً، وهي تسمح لهذه الادارة بزيادة الانفاق حسب مقدرتها على ذلك وحسب متطلبات السياسة المالية العامة.

وهنا لا بد من الاشارة إلى ان وزارة المالية دائبة على ايجاد الحلول المناسبة لقضية تصاعد أرقام الاعتمادات المدورة، وانها تأمل، عن طريق أخذ الاعتمادات المدورة بعين الاعتبار عند تحديد أرقام اعتمادات الموازنات، والتدقيق في طلبات التدوير التي ترد من الادارات العامة، الوصول إلى تبسيط قضية هذه الاعتمادات وتخفيض ارقامها الى أدنى الحدود الممكنة بحيث تصبح جميعها قابلة للتنفيذ السريع.

واما بالنسبة الى الجزء الثالث فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات برامج التجهيز والانشاء الطويلة المدى، وقد تطورت أرقامها خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول (رقم ١٧) التالي:

جدول رقم ١٧

تطور ارقام اعتمادات الجزء الثالث خلال سني ١٩٦٨ - ١٩٧٣

السنة	اعتمادات الجزء الثالث (بآلاف الليرات)	الزيادة بآلاف الليرات	النقصان بآلاف الليرات	النسبة المئوية للفرق
١٩٦٨	٧٧٢٥٠	٥٥٦٩	-	٧,٧٧
١٩٦٩	٧٣٦٠٠	-	٣٦٥٠	٤,٧٣
١٩٧٠	١٠٥١٠٠	٣١٥٠٠	-	٢٨,٠٧
١٩٧١	٧٧٠٠٠	-	٢٨١٠٠	٣٦,٥٠
١٩٧٢	٢١١٥٥٠	١٣٤٥٥٠	-	١٧٤,٧٤
مشروع ١٩٧٣	٢٠٤٩١٥	-	٦٦٣٥	٣,١٤

ب - الموازنات الملحقة**١ - موازنة مديرية الهاتف العامة :**

بلغت ارقام مشروع موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف ٧٨٠٩٣٩٠٠ ل.ل. مقابل ٧٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٢ أي بزيادة قدرها ٦٠٩٣٩٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٨,٤٦٪.

اما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة، وتعود أهم أسباب الزيادة لتحقيق المشاريع المتعلقة بتحسين شبكة الهاتف وتطويرها وتعميمها وتأمين الاتصالات الدولية بأحدث الوسائل.

لقد غطت الايرادات العادية لهذه الموازنة ٧٨,٠٩٣,٩٠٠ ل.ل. جمعي نفقاتها. وعليه تكون موارد تغطية هذه الموازنة كلها بواسطة واردات الهاتف السنوية.

٢ - موازنة اليانصيب الوطني :

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ٢٩,٦٥٠,٠٠٠ ل.ل. مقابل ٢٣,٢٥٠,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٢ أي بزيادة قدرها ٦,٤٠٠,٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٢٧,٥٣. اما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة.

وتجدر الإشارة إلى ان أرباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية وفقا للغاية الأساسية التي أنشئت من أجلها.

٣ - موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري :

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ٧,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. مقابل ١١,٩٠٠,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٢ أي بنقصان قدره ٤,٩٠٠,٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٤١,١٧٪.

اما سبب النقص بهذه النسبة الكبيرة فمرده إلى ارتفاع اسعار السكر عالميا الأمر الذي ينتج عنه انخفاض كبير في رسوم السكر والمصنوعات السكرية.

ج - واردات الموازنة العامة

قدرت واردات الموازنة لعام ١٩٧٣ من جميع المصادر باستثناء القروض بمبلغ ٨٦٠,٣٧٠,٠٠٠ مليون ليرة لبنانية. والجدول رقم ٢٣ يظهر مبلغ الواردات من كل مصدر مقارنا بواردات موازنة ١٩٧٢، وكذلك بالمبالغ المحصلة فعلا عام ١٩٧١.

اعتمدت عند تقدير واردات موازنة ١٩٧٣ الأسس المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون

المحاسبة العمومية. فقدرت هذه الواردات في ضوء التحصيلات الفعلية خلال عام ١٩٧١ وخلال الربع الاول من عام ١٩٧٢.

ان التقديرات لواردات الموازنة لعام ١٩٧٣ من الضرائب والرسوم هي كافية لتغطية الجزأين الاول والثاني من الموازنة العامة. الا ان الحكومة ارتأت اللجوء إلى القروض خلال سنة ١٩٧٣ لتأمين تغطية الجزء الثالث من الموازنة.

الخلاصة:

بعد عرض مشروع موازنة عام ١٩٧٣ يظهر بجلاء استمرار سياسة التركيز على عصر النفقات الادارية، من اجل تحويل وفر أكبر للمشاريع الانمائية وذات المنافع الاجتماعية.

فقد حققت الدولة نجاحاً ملموساً في الحد من النفقات الادارية المرصدة في الجزء الاول واقتصرت الزيادة فيها على ما هو مقرر بحكم القوانين والأنظمة. يقابل ذلك زيادة في الجزء الثاني بلغت ١٦,٧٤٪ عن العام الماضي، علماً بأن معدل النمو الوسطي كان خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٢، ١٣٪ سنوياً فقط.

اما نفقات الجزء الثالث العائدة لقوانين البرامج الطويلة المدى فقد بلغت نسبتها لمجموع نفقات مشروع موازنة ١٩٧٣، ١٩,٢٤٪ أي بمستوى ما كانت عليه تقريباً سنة ١٩٧٢ (٢٠,٩٪) في حين لم تتعد هذه النسبة سنة ١٩٧١ ٥,٤٪.

وفي هذا دلالة واضحة تؤكد نجاح سياسة عصر النفقات الادارية، وتجسد نظرة الدولة البعيدة لاعتماد سياسة مالية طويلة الأجل، تهدف إلى تحقيق نمو أسرع في القطاعات المنتجة للسلع، لتوطيد الازدهار وتعميمه على الأفراد والمناطق بواسطة الجزء الثالث من الموازنة. وهكذا تكون الموازنة قد أصبحت أداة انماء بيد الدولة، تنفذ سنة تلو السنة المخطط الانمائي السداسي.

وإذا كانت موازنة عام ١٩٧٢ قد امتازت بخاصة التركيز على العنصر البشري، اقتناعاً من الدولة بأن رأسمال لبنان الأساسي هو الانسان، فأكدت على تطويره، ولحظت الاعتمادات المرتفعة في وزارات التربية الوطنية، والصحة العامة، فان مشروع موازنة عام ١٩٧٣ جاء معبراً عن رغبة الحكومة في استمرار وتطوير سياسة العام الماضي لجهة تعزيز النفقات الانمائية.

اما الواردات فمقدر لها ان تغطي نفقات الجزئين الاول والثاني رغم الزيادة التي طرأت عليهما وذلك نظراً لاعتماد تكليف أصح وجباية أدق.

اما الجزء الثالث، فعندما تعتمد الدولة سياسة انمائية تتمثل بالزيادة الملحوظة والمشار إليها أعلاه، فلا بد لها من السعي وراء واردات ضريبية أوفر، عن طريق احداث تعديلات في التشريع

الضريبي، او تحسين التكللف والجبابة، وان تلجأ إلى تمويل معظم نفقات الجزء الثالث بواسطة الاقتراض المحلي او الخارجى. فإذا كان الاقتراض الداخلى سليما وغير تضخمى، فهو وسيلة مشروعة ومرغوب فيها لتمويل المشاريع الاستثمارية لأنها توزع عبء التمويل على عدة سنوات، وبين الاجيال المستفيدة من هذه المشاريع وتغذى واردات الخزينة دون المس بالمبادرة الفردية فضلا عن استيعاب الفائض من ادخال القطاع الخاص واستثماره في مشاريع انمائية ذات منافع عامة.

الملاحق

جدول رقم ١٨

اعتمادات الجزء الأول موزعة على الوزارات

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٧٢	مشروع موازنة عام ١٩٧٣	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
١	رئاسة الجمهورية	١٧٣٦٩٠٠	١٩١٧٥٠٠	١٨٠٦٠٠	-	١٠,٤٠
٢	مجلس النواب	٥٦١٥٨٠٠	٥٣٩٨٧٠٠	-	٢١٧١٠٠	٣,٧٧
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٩٤٨١٦٠٠	٣١٥١٧٠٠٠	٢٠٣٥٤٠٠	-	٦,٩٠
٤	وزارة العدل	١٣٥٨٨٦٠٠	١٥٤١٠٠٠٠	١٨٢١٤٠٠	-	١٣,٤٠
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٢٥٨٠٢٤٠٠	٣١٩٠١٧٠٠	٦٠٩٩٣٠٠	-	٢٣,٦٤
٦	وزارة الداخلية	٦١٥٢٤٨٠٠	٦٩٣٤٢٦٠٠	٧٨١٧٨٠٠	-	١٢,٧١
٧	وزارة المالية	٢٣٩٨٦١٠٠	٢٦٠٨٧٩٠٠	٢١٠١٨٠٠	-	٨,٧٦
٨	وزارة الدفاع الوطني	١١٧٢٠٢٣٠٠	١٢٨٧٥٦٥٠٠	١١٥٥٤٢٠٠	-	٩,٨٦
٩	وزارة التربية الوطنية	١٦٠٠٥٨٨٠٠	١٩٤٦٩٣٩٠٠	٣٤٦٣٥١٠٠	-	٢١,٦٤
١٠	وزارة الصحة العامة	٢٣١٣٦٣٠٠	٣٠٤٧٤٣٠٠	٧٣٣٨٠٠٠	-	٣١,٧٢
١١	وزارة العمل والشؤون	١٠١٦٠٨٠٠	١٠٨١٤٦٠٠	٦٥٣٨٠٠	-	٦,٤٣
١٢	وزارة الإعلام	٧٥٥٢٣٠٠	٨٢٠٤٤٠٠	٦٥٢١٠٠	-	٨,٦٣
١٣	وزارة الأشغال العامة	٢١٤٨٦٢٠٠	٢٣٠٩٥٠٠٠	١٦٠٨٨٠٠	-	٧,٤٩
١٤	وزارة الزراعة	٥٩٩٣٠٠٠	٦٤٥٣٣٠٠	٤٦٠٣٠٠	-	٧,٦٨
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٢٤٧٢٦٠٠	٢٥٧٨٠٠٠	١٠٥٤٠٠	-	٤,٢٦
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	١٣٦٠٢٩٠٠	١٥٢٨٩٦٠٠	١٦٨٦٧٠٠	-	١٢,٤٠
١٧	وزارة التصميم العام	٢٥٧١٦٠٠	٣٢٢٤٦٠٠	٦٥٣٠٠٠	-	٢٥,٣٩
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٣٧٣٨٨٠٠	٤٢٢٤٧٠٠	٤٨٥٩٠٠	-	١٣,٠٠
١٩	وزارة السياحة	٦٩٧٦٠٠٠	٨٨١٢٠٠٠	١٨٣٦٠٠٠	-	٢٦,٣٢
٢٠	الديون المتوجبة الاداء	٤٨٧٠٢٠٠٠	٥٢١٨٢٥٠٠	٣٤٨٠٥٠٠	-	٧,١٥
٢١	احتياطي الموازنة	٤٩٤١٠٠٠٠	٣٣٥٠٢٦٠٠	-	١٥٩٠٧٤٠٠	٣٢,٢٠
مجموع الجزء الاول		٦٣٤٧٩٩٨٠٠	٧٠٣٨٨١٤٠٠	٨٥٢٠٦١٠٠	١٦١٢٤٥٠٠	١٠,٨٨
				١٦١٢٤٥٠٠		
				٦٩٠٨١٦٠٠		

جدول رقم ١٩
اعتمادات الجزء الثاني موزعة على الوزارات

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٧٢	مشروع موازنة عام ١٩٧٣	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
١	رئاسة الجمهورية	١٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	-	١٠٥٠٠٠	٨٧,٥٠
٢	مجلس النواب	١٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	-	٨٠٠٠٠	٦١,٥٤
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	-	٦٦,٦٧
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	١٩٧٥٠٠٠	٩٥٠٠٠٠	-	١٠٢٥٠٠٠	٥١,٩٠
٦	وزارة الداخلية	٥٩٠٢٠٠٠	٧٩٥٨٠٠٠	٢٠٥٦٠٠٠	-	٣٤,٨٤
٧	وزارة المالية	٦٢٩٠٠٠	٢٠٨٥١٠٠	١٤٥٦١٠٠	-	٢٣١,٤٩
٨	وزارة الدفاع الوطني	٢٢٧١٣٣٠٠	٢٣٩٦٠٠٠٠	١٢٤٦٧٠٠	-	٥,٤٩
٩	وزارة التربية الوطنية	٢٣٨٠٠٠٠	٣٧٦٥٠٠٠	١٣٨٥٠٠٠	-	٥٨,١٩
١٠	وزارة الصحة العامة	٦٠٨٥٠٠٠	٩٦٩٦٠٠٠	٣٦١١٠٠٠	-	٥٩,٣٤
١١	وزارة العمل والشؤون	٩٣٤٢٠٠٠	١٠٥٩٨٠٠٠	١٢٥٦٠٠٠	-	١٣,٤٤
١٢	وزارة الاعلام	٣٠٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	-	٢٨٠٠٠٠	٦٨,٢٠
١٣	وزارة الاشغال العامة	٤٦٤٢٤٤٠٠	٥٢١٤٤٤٠٠	٥٧٢٠٠٠٠	-	١٢,٣٢
١٤	وزارة الزراعة	١٣٨٤٥٠٠٠	١٥٣١٦٦٠٠	١٤٧١٦٠٠	-	١٠,٦٣
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٣٩٨٠٠٠	٣٨٥٠٠٠	-	١٣٠٠٠	٣,٢٧
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	٥٤٢٦٥٠٠	٣٧٢٨٥٠٠	-	١٦٩٨٠٠٠	٣١,٢٩
١٧	وزارة التصميم العام	٤٨٢٠٠٠	٥١٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	-	٥,٨١
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٣٩٥٤٠٠٠	٨٦٦٦٠٠٠	٤٧١٢٠٠٠	-	١١٩,١٧
١٩	وزارة السياحة	١٠٩٣٧٠٠٠	١١٦٣٦٠٠٠	٦٩٩٠٠٠	-	٦,٣٩
مجموع الجزء الثاني		١٣٤٠٤٨٢٠٠	١٥٦٤٨٨٦٠٠	٢٥٦٤١٤٠٠	٣٢٠١٠٠٠	١٦,٧٤
				٣٢٠١٠٠٠		
				٢٢٤٤٠٤٠٠		
						الزيادة

جدول رقم ٢٠
اعتمادات الجزء الثالث موزعة على الوزارات

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٧٢	مشروع موازنة عام ١٩٧٣	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
٦	وزارة الداخلية	-	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	-	١٠٠,٠٠
٧	وزارة المالية	١١٥٠٠٠٠٠	-	-	١١٥٠٠٠٠٠	١٠٠,٠٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	٧٣٠٠٠٠٠٠	٨٢٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	-	١٢,٣٣
٩	وزارة التربية الوطنية	١٠٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	-	٨٠٠٠٠٠٠	٧٦,١٩
١٠	وزارة الصحة العامة	٥٠٠٠٠٠٠	٤٢٤٠٠٠٠	-	٧٦٠٠٠٠	١٥,٢٠
١٢	وزارة الاعلام	٦٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	-	٣٠٠٠٠٠٠	٥٠,٠٠
١٣	وزارة الاشغال العامة	٩٠٠٠٠٠٠٠	٩١١٢٥٠٠٠	١١٢٥٠٠٠	-	١,٢٥
١٤	وزارة الزراعة	٣٢٥٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠٠	-	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٢٣٠٠٠٠٠	١٢٨٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	-	٤,٠٧
ص	مجموع الجزء الثالث	٢١١٥٥٠٠٠٠	٢٠٤٩١٥٠٠٠	١٦٦٢٥٠٠٠	٢٣٢٦٠٠٠٠	٣,١٣
					١٦٦٢٥٠٠٠	
					٦٦٣٥٠٠٠	

جدول رقم ٢١

اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧٣ موزعة على الأبواب مع نسبها المئوية

رقم الباب	اسم الباب	قيمة الاعتمادات	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	١٩٣٢٥٠٠	٠,١٨%
٢	مجلس النواب	٥٤٤٨٧٠٠	٠,٥١%
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٣٦٥١٧٠٠٠	٣,٤٣%
٤	وزارة العدل	١٥٤١٠٠٠٠	١,٤٥%
٥	وزارة الخارجية	٢٣٨٥١٧٠٠	٣,٠٨%
٦	وزارة الداخلية	٨٣٣٠٠٦٠٠	٧,٨٢%
٧	وزارة المالية	٢٨١٧٣٠٠٠	٢,٦٤%
٨	وزارة الدفاع الوطني	٢٣٤٧١٦٥٠٠	٢٢,٠٣%
٩	وزارة التربية الوطنية	٢٠٠٩٥٨٩٠٠	١٨,٨٦%
١٠	وزارة الصحة العامة	٤٤٤١٠٣٠٠	٤,١٧%
١١	وزارة العمل والشؤون	٢١٤١٢٦٠٠	٢,٠٣%
١٢	وزارة الإعلام	١١٢٢٩٤٠٠	١,٠٥%
١٣	وزارة الأشغال العامة	١٦٦٣٦٤٤٠	١٥,٦٢%
١٤	وزارة الزراعة	٢٥٠١٩٩٠٠	٢,٣٥%
١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	٢٩٦٣٠٠٠	٠,٢٨%
١٦	وزارة البريد والبرق	١٩٠١٨١٠٠	١,٨٠%
١٧	وزارة التصميم العام	٣٧٣٤٦٠٠	٠,٣٥%
١٨	وزارة الموارد المائية	٢٥٦٩٠٧٠٠	٢,٤١%
١٩	وزارة السياحة	٢٠٤٤٨٠٠٠	١,٩٢%
٢٠	الديون المتوجبة الأداء	٥٢١٨٢٥٠٠	٤,٩٠%
٢١	احتياطي الموازنة	٣٣٥٠٢٦٠٠	٣,١٤%
المجموع		١٠٦٥٢٨٥٠٠٠	١٠٠,٠٠%

جدول رقم ٢٢
اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧٣
موزعة على البنود والأجزاء مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء

رقم البنود	تعيين البنود	اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة % للبنود	النسبة % للجزء
الجزء الأول - النفقات العامة					
١	المخصصات والرواتب والأجور	٤١٩٢١٩٩٠٠		٣٩,٣٥ %	
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	١١٢٠٣٩٠٠		١,٠٥ %	
٣	لوازم إدارية	٣٤٢٦٢٢٠٠		٣,٢٢ %	
٤	نفقات إدارية عامة	١١٣٧٤٣٠٠		١,٠٧ %	
٥	الصيانة	٦٥٧٧٧٠٠		٠,٦٢ %	
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	٣٦٣٦٣٠٠		١,٢٢ %	
٧	مساهمات ومساعدات	١٠١٥١٣٤٠٠		٩,٥٣ %	
٨	نفقات متنوعة	٢٠٤١٥٦٠٠		١,٩١ %	
٩	الديون المتوجبة الأداء	٥٢١٨٢٥٠٠		٤,٩٠ %	
١٠	ردّيات	-	-	-	-
١١	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر		-	
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٣٣٥٠٢٦٠٠	٧٠٣٨٨١٤٠٠	٣,١٤ %	٦٦,٠٧ %
الجزء الثاني - نفقات التجهيز والإنشاء السنوية					
٢٠	مساهمات ومساعدات إنمائية	٤٩١٥٨٠٠٠		٤,٦٢ %	
٢١	تجهيزات	٤٤٥٧٥١٠٠		٤,١٨ %	
٢٢	إنشاءات	٣٢٧٩٠٠٠٠		٣,٠٨ %	
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء	٢٩٩٦٥٥٠٠		٢,٨١ %	
٢٤	أحكام قضائية ومصالحات	-	١٥٦٤٨٨٦٠٠	-	١٤,٦٩ %
الجزء الثالث - نفقات التجهيز والإنشاء الطويلة المدى					
-	قوانين البرامج	٢٠٤٩١٥٠٠٠	٢٠٤٩١٥٠٠٠	١٩,٢٤ %	١٩,٢٤ %
المجموع			١٠٦٥٢٨٥٠٠٠		١٠٠,٠٠ %

جدول رقم ٢٣

تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٧٣

بالمقارنة مع تقديرات واردات موازنة ١٩٧٢ وتحصيلات عام ١٩٧١

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٧١ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٢ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٣ ل.ل
الجزء الأول			
الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها			
الفصل الأول - الضرائب المباشرة			
١ - ضريبة الأملاك المبنية	٥٦٢٨٩٧٩٥	٥٥٠٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠٠
٢ - ضريبة الدخل	٨٢١٤٢٧٩٨	٩٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الانتقال	٥٦٤٦٥٩٣	٧٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم على السيارات الخاصة	٢١٢٢٤٩٣٧	٢٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الاحراج	٦١٠٤٤	٦٥٠٠٠	٦٥٠٠٠
مجموع الفصل الأول	١٦٥٣٦٥١٦٧	١٧٤٠٦٥٠٠٠	١٨٧٠٦٥٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع			
١ - الرسوم القضائية	٧٣١٩٨١٤	٧٥٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم كتاب العدل	١٧٩٢٧٦٣	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم التسجيل	٢٨٨٥٠١٦٨	٢٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم الطوابع	٣٥٨٦٥١٢٩	٣٢٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم السير	٤٩٩٠٤٢٩	٤٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠٠
٦ - رسوم الأمن العام	١٣٨٣٠٣٤	١٥٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسوم القنصلية	٢٥١٣٢١٥	٣٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠٠
٨ - رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	٣ ٩٨٥ ٢٧٥	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٨٦٦٩٩٨٢٧	٧٨٥٠٠٠٠٠٠	٩٨٧٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الأول	٢٥٢٠٦٤٩٩٤	٢٥٢٥٦٥٠٠٠	٢٨٥٧٦٥٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧١ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٢ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٣ ل.ل
الباب الثاني - الضرائب والرسوم غير المباشرة			
الفصل الاول - رسوم الاستهلاك			
١ - رسوم المواد الملتهبة	٧٣٦٢٤٢٧٦	٧٥٠٠٠٠٠٠	٧٨٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم المسكرات	٢١٧٠٧٨٢	٢٢٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الملح	٨٠٩١٥	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم التبغ والتبناك	١٥٥٠٧٧٣٤	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الترابة	٤٨٥١٩٣٥	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠
٦ - ضريبة الملاهي	٢٠٢٧٣٧٧	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسم الداخلي على ورق اللعب	١٩٩٤٥١	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	٩٨٤٦٢٤٧٠	١٠٤٥٠٠٠٠٠٠	١٠٣٠٠٠٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم الجمارك			
١ - رسوم الجمارك	٢٥٠١٠٩٦٤٢	٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٩٦٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٢٥٠١٠٩٦٤٨	٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٩٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الثاني	٣٤٨٥٧٢١١٢	٣٣٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٩٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧١ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٢ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٣ ل.ل
الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار			
الفصل الاول - حاصلات املاك الدولة			
١ - حاصلات أملاك الدولة غير الغابات	٣٧٦٥٧٥	٢٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	٣٧٦٥٧٥	٢٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار			
١ - حاصلات البريد	٩٦٦٨٧٤٦	١٠٠٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠
٢ - حاصلات البرق	٨٩٧٦٧٥٧	١٢٠٠٠٠٠٠	١٣٣٠٠٠٠٠
٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية	٣١٧٦٦٥	٤٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
٤ - حاصلات مصلحة البارود والمتفجرات	٨٥٣٠٣٥	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم المنائر	٧٧٠٦٩٥	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٢٠٥٨٦٨٩٨	٢٤٤٥٠٠٠٠	٢٨٧٠٠٠٠٠
مجموع الباب الثالث	٢٠٩٦٣٢٧٣	٢٦٩٥٠٠٠٠	٢٩٧٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧١ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٢ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٣ ل.ل
الباب الرابع - إيرادات متفرقة			
الفصل الاول - إيرادات متفرقة			
١ - الحسومات التقاعدية	١٤١١٠٠١٧	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
٢ - إيرادات رئاسة الموانئ	١٠٤٦١٢٤	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
٣ - غرامات وأحكام نقدية	٣٨٤٩٢٩٢	٦٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠
٤ - فوائد أموال	٢٦٩١٥٧	٣٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم المراهنات	١٣١٣٦٠٦	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
٦ - واردات دوائر الحجر الصحي	-	-	-
٧ - مدفوعات الشركات ذات الامتياز	٤٣٦٣٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠
٨ - مدفوعات شركات البترول	٥٥١٥٠٣٠٩	٦٠٠٠٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠٠٠
٩ - رسوم المطارات وايجار مطعم مطار بيروت الدولي	٦٠٩٩٠١٨	٧٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠
١٠ - إيرادات متفرقة	٣٥٦١٤٦٥٧	٢٥٧٧٣٠٠٠	٣٠٦١٦٥٠٠
١١ - إيرادات كازينو لبنان	١٠٢٠٦٧٤٤	٨٨٦٠٠٠٠٠	١٠٩١٣٥٠٠
١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية	٢٦٢٣١٣٥	٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠
١٣ - إيرادات من وفر موازنتي الحبوب والشمندر السكري والهاتف	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	
واردات مقتطعة من حساب مصلحة التعمير	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	١٤٩٦٤٥٠٥٩	١٥٠٨٣٣٠٠٠	١٤١٧٣٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧١ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٢ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٣ ل.ل
الفصل الثاني - إيرادات لتسديد نفقات			
١ - إيرادات لتسديد نفقات	٣٦٠٣٨٦١	٣٠٠٠٠٠٠	٣١٧٥٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٣٦٠٣٨٦٠	١٠٠٠٠٠٠	٣١٧٥٠٠٠
الفصل الثالث - رديات			
١ - استردادات	١١٧٤٤٧٩	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثالث	١١٧٤٤٧٩	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الرابع	١٥٤٤٢٣٣٩٩	١٥٤٨٣٣٠٠٠	١٤٥٩٠٥٠٠٠
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط			
الفصل الاول - مأخوذات من مال الاحتياط			
١ - مأخوذات لتغذية نفقات الموازنة	٣٠٠٠٠	للمذكر	للمذكر
٢ - مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	١٥٨٣٥٥٨٥٦	للمذكر	للمذكر
مجموع الفصل الاول	١٥٨٣٨٥٨٥٦	للمذكر	للمذكر
مجموع الباب الخامس	١٥٨٣٨٥٨٥٦	للمذكر	للمذكر
الاجمال			
الباب الاول	٢٥٢٠٦٤٩٩٤	٢٥٢٥٦٥٠٠٠	٢٨٥٧٦٥٠٠٠
الباب الثاني	٣٤٨٥٧٢١١٢	٣٣٤٥٠٠٠٠٠	٣٩٩٠٠٠٠٠٠
الباب الثالث	٢٠٩٦٣٤٧٣	٢٦٩٥٠٠٠٠	٢٩٧٠٠٠٠٠
الباب الرابع	١٥٤٤٢٣٣٩٩	١٥٤٨٣٣٠٠٠	١٤٥٩٠٥٠٠٠
الباب الخامس	١٥٨٣٨٥٨٥٦	للمذكر	للمذكر
مجموع الجزء الاول	٩٣٤٤٠٩٨٣٤	٧٦٨٨٤٨٠٠٠	٨٦٠٣٧٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧١ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٢ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٣ ل.ل
الجزء الثاني			
باب وحيد - واردات استثنائية			
الفصل الاول - مأخوذات من مال الاحتياط			
الاعتمادات المدورة	٢٢٥٩٢١٥١٦		
مجموع الفصل الاول	٢٢٥٩٢١٥١٦		
الفصل الثاني - واردات استثنائية (مختلفة)			
١ - واردات ناتجة عن قرض او عن موارد جديدة	-	٢١١٥٥٠٠٠٠	٢٠٤٩١٥٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	-	٢١١٥٥٠٠٠٠	٢٠٤٩١٥٠٠٠
مجموع الجزء الثاني	-	٢١١٥٥٠٠٠٠	٢٠٤٩١٥٠٠٠
الاجمالي العام			
الجزء الاول	٩٣٤٤٠٩٨٣٤	٧٦٨٨٤٨٠٠٠	٨٦٠٣٧٠٠٠٠
الجزء الثاني	٢٢٥٩٢١٥١٦	٢١١٥٥٠٠٠٠	٢٠٤٩١٥٠٠٠
المجموع العام	١١٦٠٣٣١٣٥٠	٩٨٠٣٩٨٠٠٠	١٠٦٥٢٨٥٠٠٠

* ان واردات القروض المقبوضة لا تظهر في حساب الموازنة بل في حسابات خزينة خاصة تفتح لهذه الغاية عملا بالمادة ١٦ من قانون موازنة ١٩٦٩

جدول رقم ٢٤

تطور الموازنة العامة ١٩٦٦ - ١٩٧٣ (بالليرات اللبنانية)

السنة	ارقام الموازنة	العامة	الواردات الفعلية ^(١)	النفقات الفعلية	الفرق بين الواردات والنفقات
١٩٦٦	٥٩٠٧٣٥٠٠٠	٥٥٠٧٧٩٥٤٢	٥٤٧٦٥٤١١٥	٣١٢٥٤٢٧	-
١٩٦٧	٦٣٢٨٨١٠٠٠	٥٣٣٤٧٣٦٢٩	٥٩١٤١١٨٢٩	-	٥٧٩٣٨٢٠٠
١٩٦٨	٦٤٨٥٠٠٠٠٠	٥٧٣٢٦٥٢٧٥	٦٠٢٩٩٦٧٤٨	-	٢٩٧٣١٤٧٣
١٩٦٩	٦٦٠٦٠٠٠٠٠	٦٠٢١٥٢٨٤٣	٦٣١٠١١٠١٧	-	٢٨٨٥٨١٧٤
١٩٧٠	٧٢٨٥٠٠٠٠٠٠	٦٦٣٥٨١١٢٤	٦٨٨٩١٩٠٦١		
١٩٧١	٧٧٤٠٠٠٠٠٠٠	٧٧٦٠٢٣٩٧٨			
١٩٧٢	٩٨٠٣٩٨٠٠٠				
مشروع ١٩٧٣	١٠٦٥٢٨٥٠٠٠				

جدول رقم ٢٥

تطور الواردات الرئيسية المحصلة ١٩٦٦ - ١٩٧١ (الموازنة العامة)
(بالليرات اللبنانية)

السنة	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	الضرائب والرسوم غير المباشرة	حاصلات وأملاك الدولة ومصالح الاستثمار	واردات متفرقة	الاجمال
١٩٦٦	١٥٧٨٠٢٠٨٤	٢٧١٢٦٩٨٢٦	١٤٥٢١٧١٥	١٠٧١٨٥٩١٧	٥٥٠٧٧٩٥٤٢
١٩٦٧	١٦٤٧٧٤٤٦٣	٢٤٧٠٣٥٤١٥	١٥١١٢٧٢٤	١٠٦٥٥١٠٢٧	٥٣٣٤٧٣٦٢٩
١٩٦٨	١٨٧٢٢٨٩٩٥	٢٧٨٢٣٦٠٤٥	١٧٢٦٦٢٩٧	٩٠٥٣٣٩٣٨	٥٧٣٢٦٥٢٧٥
١٩٦٩	١٨٢٦٩٠٣٩٩	٣٠٣٦٢١٨٣٦	١٦١٣٦٥١٥	٩٩٧٠٤٠٩٣	٦٠٢١٥٢٨٤٣
١٩٧٠	٢٢٢٠٢٨٩١٤	٢٨١٦٧٥٠٤٣	١٩٥٤٧٢٨٦	١٤٠٣٢٩٨٨١	٦٦٣٥٨١١٢٤
١٩٧١	٢٥٢٠٦٤٩٩٤	٣٤٨٥٧٢١١٢	٢٠٩٦٣٤٧٣	١٥٤٤٢٣٣٩٩	٧٧٦٠٢٣٩٧٨

(١) بدون الماخوذات من مال الاحتياط

جدول رقم ٢٦
تطور اهم انواع الواردات ١٩٦٦ - ١٩٧٢ (الموازنة العامة)
(بملايين الليرات)

نوع الواردات	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
ضريبة الاملاك المبنية	٣١,٦٩١	٣٤,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٤٨,٥٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
ضريبة الدخل	٥٨,٦٩٤	٦٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٦٦,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٦٩,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
رسوم على السيارات الخاصة	١١,٢٧٨	١٤,٢٠٠	١٤,٢٠٠	١٤,٠٠٠	١٩,٥٠٠	٢٠,٥٠٠	٢٢,٠٠٠
رسوم التسجيل	٢٤,٣٤٠	٢٢,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٢٣,٠٠٠
رسوم الطوابع	١٧,٩٢٦	١٧,٥٠٠	٢٨,٢٥٠	٢٨,٠٠٠	٣٣,٢٥٠	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠
رسوم المواد الملتهبة	٥٢,٢٥٦	٥٢,٠٠٠	٥٤,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٦٤,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
رسوم التبغ والتبناك	٢٨,٢٥٧	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
رسوم الجمارك	١٧٦,٣٣٤	٢٠٠,٠٠٠	١٧٨,٢٥٠	١٧٨,٠٠٠	١٩٤,٥٠٠	٢٠٣,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠
مدفوعات شركات البترول	٣٠,٦٦٢	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	٦٠,٠٠٠

جدول رقم ٢٧

تطور النفقات العامة تبعاً لآبواب الموازنة ١٩٦٥ - ١٩٧٠

١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	الآبواب
١١٩٦	١٠١٧	١٠٠٧	٨٩٣	٨٦٧	٨٥٣	رئاسة الجمهورية
٤٨٣٠	٤٠٦٨	٣٧٨١	٤١٥١	٤٣٢٨	٤١٢٠	مجلس النواب
٣١٥٦٠	٥٠١٥٨	٢٣٩٥٣	٢٥٨٦٤	٢٤١١٥	١٣٠٩٨	رئاسة مجلس الوزراء
١٣٠٤١	١٧١٠٤	١٢٠٥٠	١٠٣٣٥	١٠٨٠٦	٩٩٨٥	وزارة العدل
٢٠٤٨٤	١٦٦١٠	١٥٨٢٤	١٥٨٠٣	٢٦٨٣٩	٢٢٣٩٣	وزارة الخارجية والمغتربين
٥٦٧٩٠	٥٣٦٣٢	٥٣٢١٦	٥٣٨١٨	٤٨٥٧٩	٤٤٧٩٧	وزارة الداخلية
٢٢٧٢٨	٢٢٤٨٣	٢١٢٣٧	٢٠٩٢٨	٢١١٦٢	٢٠٢٦١	وزارة المالية
١٤٢٢٩٠	١٣٨٣٩٠	١٣٩٠٩١	١٢٧٠٩١	١٢١٨٧٧	١٠٥٨٦٧	وزارة الدفاع الوطني
١٥١٧٩٠	١٣٤٢٨٩	١١١٤١٣	٩٥٢٤٨	٩٠٨٣٩	٨٢٠٢٢	وزارة التربية الوطنية
٢٥٣٧٠	٢٢٥٨١	٢٢٢٣١	٢١٥٥٥	٢٠٧٢٦	١٩١٥٨	وزارة الصحة العامة
٢١٧١٤	١٣٤٦٠	١٣٠٠٧	١٤١٦٢	١٢١٣٧	١٨٣٩٠	وزارة العمل والشؤون
٦١١٩	٦٢١٦	٦٠١٠	٦٨٢٥	٦٠٢٤	١٠٨٣٦	وزارة الاعلام
١٠١٤٥٤	٩٦١١٢	٩٩٤٨٠	١٠٢١١٩	٩٦٤٨٤	١٣٣٤٩٩	وزارة الاشغال العامة
١٩٩٦١	١٩٣٩١	١٥٧١٠	١٦٢١٣	١٦٧٢٧	١٦٢٣٤	وزارة الزراعة
٣٥٤٠	٢٣٣٦	٢٢٩٩	٢٣٩٨	٢٤١٢	٢٠٩٨	وزارة الاقتصاد الوطني
١٤٨٣٥	١٢٦١٤	١٠٩٨٥	١٠١٩٠	١٠٦٣٣	٩٣٧٦	وزارة البريد والبرق والهاتف
٢٧٤٣	٢٣٦٤	٢٢٧٤	٢١١٨	٢٠١١	٢١٦٥	وزارة التصميم العام
٢٣٣٩٣	٢٢٧٤٩	٢٣٦٢٠	٢٦٣٨٦	٣١٤٣٥	-	وزارة المواد المائية والكهربائية
١١٩٤٦	١٣٣٦٠	١١٧٥٣	١٤٧٦٢	١٣٩٩٨	-	وزارة السياحة
٥٨٦٩٨	٤٤٠٧٩	٤٢٠٧٠	٣٢١٣٨	٢٩٤١٣	٣٢٥٠٢	الديون المتوجبة الاداء
-	-	-	-	-	-	احتياطي لنفقات طارئة
٧٣٤٤٨٢	٦٨٨٩١٩	٦٣١٠١١	٦٠٢٩٩٧	٥٩١٤١٢	٥٤٧٦٥٤	المجموع العام

جدول رقم ٢٨ - تطور الموازنات الملحقه ١٩٦٦ - ١٩٧١

١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	الادارات
الهاتف							
٥٨٦٥٩٧٢٩	٧٣٤٩٧٦٠٦	٦٦١٩٩٧٨٨	٥٥١٥٥٣٣٠	٤٧٧٠٠٤٦٥	٤٧٨١٠٦٦٦	٣٨٨٣٢٣٢٩	الوارادات الفعلية
٦١٦٣٣٨٩٩	٤٣٧٧٨٨٩٢	٤٠٩٥٢١٠٩	٢٨٩٧٤٥٨١	٢٨٧٣٣٩٨٩	٢٧٩٦١٦٣٣	٢٦٨٦٦٤٤٦	النفقات الفعلية
٢٤٠٢٥٨٣٠	٢٩٧١٨٧١٤	٢٥٢٤٧٦٧٩	٢٦١٨٠٧٤٩	١٨٩٦٦٤٧٦	١٩٨٤٩٠٣٣	١١٩٦٥٨٨٣	زيادة
-	-	-	-	-	-	-	نقصان
اليانصيب الوطني							
٢٠٤٥٥٥٢٥	١٨٦٠٣٥٠٢	١٨١٩٣٢٠١	١٧٤٣٠٤٧٠	١٧٤٦٠٢٢٢	١٥٣٥٣٣٨٩	١٢٤٩٥٧٧٠	الوارادات الفعلية
١٨٧١٣٦٨٦	١٨٠٨٩٨٠١	١٦٤٠٢٨٧٢	١٥٩٢٢٦١٣	١٥٤٧٧٤٥٥	١٤٨٠٧٧٧٨	١٢٧٤٥٥٥٥	النفقات الفعلية
١٧٤١٨٣٩	٥١٣٧٠١	١٧٩٠٣٢٩	١٥٠٧٨٥٧	١٩٨٢٧٦٧	٥٤٥٦١١	-	زيادة
-	-	-	-	-	-	٢٤٩٧٨٥	نقصان
مكتب الجيوب والشمندر السكري							
١٥١٧٦٦٣٤	١٧٢٨٦٩٥٩	١٦١٦٥٠٩٠	١٧٨٥٧٢١٢	١٣٤٠٨٩٣١	٤٦٨٤٢٦٧	٦٥٠٦٢٢٧	الوارادات الفعلية
٨٠٦٤٤١٩	٧٧٣٢٧٦١	٥١٩٢٥٤٥	٩٠٣٩٣٧٥	٢٠٣٨٢٧٣	٢٠٩٦٧٢٦	٥٨٩٢٠٧٣	النفقات الفعلية
٧١١٢٢١٥	٩٥٥٤١٩٨	١٠٩٧٢٥٤٥	٨٨١٧٨٣٧	١١٣٧٠٦٥٨	٢٥٨٧٥٤١	٦١٤١٥٤	زيادة
-	-	-	-	-	-	-	نقصان

جدول رقم ٢٩

تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمصالح المستقلة لعام ١٩٧١ (بالليرات اللبنانية)

النفقات				الواردات					اسم المصلحة		
اجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداً في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة	ذاتية	اجماليها	اقتصادي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء		استثمارية أو ذات طابع خاص	إدارية
المصالح الاستثمارية											
١٠٢٧٧٣٨٤٥	١٨٥١٠١٠٢	-	٢٠٤٣٠٦٥٦	٣٨٥٠١٣٢٤	٢٥٣٣١٧٦٣	١٠٢٧٧٩٨٤٥	-	-	١٢٤٠٧١٩١	٩٠٣٦٦٦٥٤	كهرباء لبنان
٢١٧٧٧٠٦٢	٦٢٢٧٧١٣	-	٥٨٧٦٤٠٨	٤٣٧٧٨٨٩	٥٢٩٥٠٠٢	٢١٧٧٧٠٦٢	٩٤١٨٠٠	-	٢١٢٦٧٣٩	١٨٧٠٨٥٢٣	البنطاني
٢٦٢٢٧٢٨٨	١٢٠٠٠٠٠	-	٤٠٩٤١	٥٤٧٦٨٩٤	١٩٥٠٩٤٥٣	٢٧٠٢٧٩٥٣	٤٧٥٠٣٨	١٧٨٢٢٠٠٠	-	٨٧٣٠٩١٥	سكك الحديد والنقل المشترك
٩٧٨٦٣٢٧	٦٦٢٥٨٤	-	٢٣٢٠٢٣٢	٢٦٣١٨٠١	٤١٧١٧١٠	١٠٩٢٥٢٢٨	-	-	-	١٠٩٢٥٢٢٨	مياه بيروت
١٥٧٥٧٨٣	٧٠٠٠٠	-	٩٠٧٣	٢٨٢٩٧٢	١٢١٣٣٢٨	١٦٩٧١٥٠	-	٥٠٠٠٠٠	-	١١٩٧١٥٠	مكتب الفاكهة اللبنانية
١٢٧٥٦٥٨	-	-	٩٥١٩٩	٩٠٠٦٣٤	٢٧٩٨٢٥	١٢٧٥٦٥٨	-	٥٠٠٠٠٠	١٨٤١٩٩	٥٩١٤٥٩	مكتب الحرير
١٦٣٦٦٥٣	٢٥٠٠٠٠	-	١٠١٤٢٣	٦٠٢٢٦٨	٦٨٢٩٦٢	١٧٠٦٢٧٩	-	-	-	١٧٠٦٢٧٩	مياه عين الدلبة
١٥٩٥١٢٠	١٣٠٠٠٠	-	٩٤٣٣٨	٢٤٣٩٥٠	١١٢٦٨٢٢	١٥٩٥١٢٠	-	-	٣٦٥٥٠	١٥٥٨٥٧٠	مياه طرابلس
١٤٦٣٦١٨	١٧٠٠٠	-	١١٨٦١	٣٦٣١٠٤	١٠٧١٦٥٣	١٥٩٠٠٦٤	-	-	-	١٥٩٠٠٦٤	مياه الباروك
٨٤١٠٠٧	-	-	١٢٢٦٥	٣٦٨٤١٤	٤٦٠٣٢٨	٨٤١٠٠٧	-	-	١١٦١٢٠	٧٢٤٨٨٧	مياه المتن
٦١٠٨١٨	٦٧٩٢٨	-	٤٣٨٧٤	٤٠٦٢٢	٤٥٨٣٩٤	٧٥٣٧٢٠	-	-	-	٧٥٣٧٢٠	مياه كسروان والفتح
٦٢٢٥٥٥	-	-	-	٢٨٧٩٤٨	٣٣٤٦٠٧	٧٢٠٣٢٢	-	-	٥٦٨٣٥٣	١٥١٩٧٩	مياه جبل عامل
٤٢٥٧٣٣	-	-	٤٤٣٤٤	١٩٧٩٣٧	١٨٣٠١١	٨٠٨٣٥٤	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	-	٢٠٨٣٥٤	مياه صور ومخجنتها
٣٩٠٥٢٠	٥٤٠٩١	-	٣٠٢٣٦	٢٠٢٠٠	٢٨٥٩٩٣	٤٢٢٨٧٤	-	-	-	٤٢٢٨٧٤	مياه صيدا

النفقات				الواردات				اسم المصلحة			
اجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة	ذاتية	اجماليها	اجتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض		تجهيز وإنشاء	استثمارية أو ذات طابع خاص	إدارية
٣٧٦٥٧٨	١٥٠٠٠	-	٣٣٣٠	٥٦٥٢١	٢٧١٨٢٧	٣٨٦٥١٧	-	-	-	٣٨٦٥١٧	مياه رحلة وجوارها
٦١٤٥٨٧	١٠٢٤٥	-	٢٠٠٩٢٩	-	٤٠٣٤١٣	٦١٤٥٨٧	-	-	٣٧٧٣١	٥٧٦٨٥٦	ري القاسمية ورأس العين
٢١١٥٠٩٢	-	-	١٨١٨٩٤٣	٣٩٧٨٥	٢٥٦٣٦٤	٢١١٥٠٩٢	-	-	١١٢٣٣٩٢	٩٩٢٧٠٠	استثمار مرفأ طرابلس
٣٤٥٥٧٧	٣٧٧	-	١٩٦٩٠	٦٩٥٢٢	٢٥٥٩٨٨	٣٠١٨٠٢	٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	-	٦١٨٠٢	المدينة الرياضية
١٨٤٤٣١٤	٥٠٠٠٠٠	-	٢٣٧٠٣٣	٨١٥٨٣	١٠٢٥٦٩٨	١٨٤٤٣١٤	-	١٣٠٠٠٠٠	٥٤٢١٠١	٢٢١٣	مكتب الانتاج الحيواني
المصالح غير الاستثمارية											
٣٣٢٠٧٤٠٦	٣٤٠٠٠٠٠	-	٦١٨٦٨٨٢	٢٠٨٥٨٩٧٢	٢٧٦١٥٥٢	٣٤٦٢٧٥٧٠	-	-	-	٣٤٦٢٧٥٧٠	التعمير
١٢٨٩٣٥٢١	-	-	-	١٠٩٣٣٦٦٨	١٩٥٩٨٥٣	١٢٨٩٣٥٢١	-	١٢٧٦٦٠٠٠	-	١٢٧٥٢١	الانذائش الاجتماعي
٤٢١٥١٠٩	-	-	-	٥٨٥٤٢٦	٣٦٢٩٦٨٣	٤٢١٥١٠٩	-	٣٨٨٤٥٠٠	٣٩٥٧٠	٢٩١٠٣٩	الابحاث العلمية الزراعية
٢٢٦٦١٤١٧١	٣١١١٥٠٤٠	-	٣٧٦٠٧٩٩٨	٨٦٩٢١٤٣٤	٧٠٩٦٩٦٩٩	٢٣٠٩١٣١٥٨	١٥٣٦٨٣٨	٣٧٤٩٢٥٠٠	١٧١٨٠٩٤٦	١٧٤٧٠٢٨٧٤	المجموع العام

٣٠ جدول رقم

تحليل تقديرات الواردات والنفقات للمصالح المستقلة لعام ١٩٧٢ (بالليرات اللبنانية)

النفقات					الواردات					اسم المصلحة	
اجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية أو ذات طابع خاص	إدارية	اجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداً في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط أو من صندوق المصلحة		ذاتية
المصالح الاستثمارية											
١١٨٦٩٠٦٠٠	٦٤٥٤٥٦	-	٤٢٤٧٢٤٠٠	٤٦٢٥١٠٠٠	٢٩٣٢١٧٤٤	١١٨٦٩٠٦٠٠	-	-	-	١١٨٦٩٠٦٠٠	كهرباء لبنان
٣٩٤٠٠٠٠٠٠	١١٠٦٦٢٦٠	-	١٦٥٤٠٠٠٠	١٨١٥٣٧١	٩٩٧٨٣٦٩	٣٩٤٠٠٠٠٠٠	-	-	١٧٥١٢٥٠٠	٢١٨٨٧٥٠٠	الليطاني
٣٠٦١٥٠٠٠٠	-	٢٢١٢٥٣٨	٤١٠٠٠٠	٢٧٨٦٠٠٠	٢٥٢٠٦٤٦٢	٣٠٦١٥٠٠٠٠	-	٢١٠٠٠٠٠٠	-	٩٦١٥٠٠٠٠	سكك الحديد والنقل المشترك
١١٥٥٥٠٠٠٠	-	-	٤٧٨١٤٩٢	٢١١٤٤٥٠	٤٦٥٩٠٥٨	١١٥٥٥٠٠٠٠	-	-	-	١١٥٥٥٠٠٠٠	مياه بيروت
٣٩٤٢٦٥٨	٤٩٨١٠٠	-	٩٠٠٠	٢٠٣١٥٦١	١٤٠٣٩٩٧	٣٩٤٢٦٥٨	-	٥٠٠٠٠٠٠	٢٧٦٠٢٢	٣١٦٦٦٣٦	مكتب الفاكهة اللبنانية
١٨٧٦٧١٢	٦٤٩٩	-	٢٠٩٢١٢	١٣٢٢٥٠٠	٣٣٨٥٠١	١٨٧٦٧١٢	-	٥٠٠٠٠٠٠	٧٨٥٢٥٣	٥٩١٤٥٩	مكتب الحرير
٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٥٠٠	-	١٦٥٠٠٠	٨٢٢١٦١	٧٦٢٣٣٩	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	مياه عين الدلبة
١٦٩٠٤٨٨	٧٥٠٠٠	-	١٢٣٠٠٠	٢٢٠٥٠٠	١٢٧١٩٨٨	١٦٩٠٤٨٨	-	-	٤٤٦٠٠	١٦٤٥٨٨٨	مياه طرابلس
١٨٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	-	١٩٠٠٠	٣٦٨٤٥٠	١٢٩٢٥٥٠	١٨٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-	١٨٠٠٠٠٠٠٠	مياه الباروك
٧٦١٨٤٧	-	-	١٣٠٠٠	٢٢١٦٠٠	٥٢٧٢٤٧	٧٦١٨٤٧	-	-	٦٨٤٧	٧٥٥٠٠٠٠	مياه المتن
٦٦٥٥٠٠	٣٩٢١٠	-	٢٨٧٥٠	١١٠٢٥٠	٤٨٧٢٩٠	٦٦٥٥٠٠	-	-	-	٦٦٥٥٠٠	مياه كسروان والفتح
٦٣٤٠٠٠	-	-	٦٨٤٧	١٥٥٤٠٠	٤٧١٧٥٣	٦٣٤٠٠٠	-	٣٠٠٠٠٠	-	٣٣٤٠٠٠	مياه جبل عامل
٥١١٣٢٢	١١٠٠٠	-	١٣١٥٨٠	١٤٦٠٠٠	٢٢٢٧٤٢	٥١١٣٢٢	-	١٥٠٠٠٠	٥٨٥٨٧	٣٠٢٧٣٥	مياه صور ومضائقها
٤٢٥٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠	-	١١٥٠٠	٤٧٥٠٠	٣٢٥٠٠٠٠	٤٢٥٠٠٠٠	-	-	-	٤٢٥٠٠٠٠	مياه صيدا

النفقات					الواردات					اسم المصلحة	
اجماليها	اجتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	تجهيز وإنشاء	استثمارية أو ذات طابع خاص	إدارية	اجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط أو من صندوق المصلحة		ذاتية
٤٤٥٠٠٠	١٥٠٠٠	-	٣٨٠٠٠	٥٧٧٠٠	٣٣٤٣٠٠	٤٤٥٠٠٠	-	-	-	٤٤٥٠٠٠	مياه زحلة وجوارها
٦٠٠٠٠٠	٩٠٨٨	-	١٥٥٠٠٠	-	٤٣٥٩١٢	٦٠٠٠٠٠	-	-	-	٦٠٠٠٠٠	ركي القاسمية ورأس العين
١١٥٠٠٠٠	-	-	٦٣٥٠٠٠	١٠٩٦٠٠	٤٠٥٤٠٠	١١٥٠٠٠٠	-	-	-	١١٥٠٠٠٠	استثمار مورفا طرابلس
٥٨٦٠٠٠	٢٢٧٤٤	-	٨٤٠٠٠	١٢١٣٠٠	٣٥٧٩٥٦	٥٨٦٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	-	-	١٨٦٠٠٠	المدينة الرياضية
١٤٦٠٣٠٠	-	-	١١٧٦٠٠	١٣٠٢٠٠	١٢١٢٥٠٠	١٤٦٠٣٠٠	-	١٣٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٣٠٠	مكتب الإنتاج الحيواني
المصالح غير الاستثمارية											
٢٦٠٠٠٠٠٠٠	-	٣٥٣٥٨٩٦	٣٠١٠٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠٠٠	٢٩٥٤١٠٠٤	٢٦٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-	٢٦٠٠٠٠٠٠٠	التعمير
١٥٣٣٢٩٠٠	٣٢٦٧٩	-	-	١٣٣٣٧١٨١	٢٨٦٣٠٤٠	١٥٣٣٢٩٠٠	٧٧٠٢٠٠٠	٧٣٦٦٠٠٠٠	٢٥٣٠٠٠	١٣٩٠٠	الإغاثات الاجتماعية
٥٨٧٦٠٠٠	-	-	٩٧٢٠٠٠	٧٧٦٠٠٠	٤١٢٨٠٠٠	٥٨٧٦٠٠٠	-	٥١١٢٠٠٠	٣٠٩٠٠٠	٤٥٥٠٠٠	الأبحاث العلمية الزراعية
٢٦٥٩١٨٣٢٧	١٢٨٣٢٥٣٦	٥٧٤٨٤٣٤	٦٩٩٣٢٣٨١	٨٨٤٤٤٧٢٤	٨٨٩٦٠٢٥٣	٢٦٥٩١٨٣٢٧	٨١٠٢٠٠٠	٣٦١٢٨٠٠٠	١٩٤٠٤٨٠٩	٢٠٢٢٨٣٥١٨	المجموع

فذلكة موازنة العام ١٩٧٤(*)

قدمت الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع موازنة عام ١٩٧٤ للدرس والقرار. ويتناول هذا المشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة وهو بالتالي يمثل مجموع المشاريع والمقترحات التي تقدمت بها مختلف الوزارات كما عدلتها ونسقتها وزارة المالية بالتشاور مع كل من الوزارات المعنية ومع وزارة التصميم العام.

بلغت أرقام الاعتمادات في مشروع الموازنة العامة ومشاريع الموازنات الملحقة حوالي ١٣٨٥,٣ مليون ليرة لبنانية مقابل حوالي ١١٩٩,٥ مليون ليرة في عام ١٩٧٣ أي بزيادة قدرها ١٨٥,٨ مليون ليرة منها ١٤٤,٢٥ مليون في الموازنة العامة و٤١,٥٥ مليون في الموازنات الملحقة باستثناء موازنة الجامعة اللبنانية التي تدخل اعتماداتها في مجموع الموازنة العامة فتبلغ إذا نسبة الزيادة بالمقارنة مع موازنة العام الماضي حوالي ١٥,٥٠ بالمئة.

ان هذه الأرقام لا تمثل مجموع المبالغ الممكن انفاقها خلال عام ١٩٧٤ بكاملها. ذلك ان هناك اعتمادات مدورة من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٣ بلغت حوالي ٦٢٥ مليون ليرة، وكانت قد بلغت الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٧٢ حوالي ٤٦٨ مليون ليرة. فهذه الأرقام توضح انه من الممكن قانوناً ان يزيد الانفاق الفعلي خلال عام ١٩٧٤ عن ارقام المشروع المبينة اعلاه وذلك بفضل توفر اعتمادات ضخمة ينتظر تدويرها من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٧٤. هذا ممكن قانوناً، ولا نستطيع ان نجزم بأن الانفاق سيتم لان ذلك موقوف على مدى نشاط الادارات وكفاية الأجهزة، والحكومة بكل حال عازمة على اعطاء هذه المسألة ما تستحقه من اهتمام.

في ضوء هذه الأرقام وبعد ان نذكر بزيادة الانفاق العام خلال السنوات القليلة الماضية يمكن القول بأن نسبة الانفاق العام (نفقات الموازنة العامة والموازنات الملحقة وموازنات المصالح المستقلة والادارات العامة الأخرى) نقول ان نسبة كل ذلك إلى مجموع الانفاق الوطني يعطي نسبة مرتفعة وبالتالي فلا بد ان يكون له تأثيره على الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الأسعار. ويتوقف مدى هذا التأثير وشكله على التطورات والاتجاهات الهامة التي يشهدها اقتصادنا. لذلك فمن المفيد بل من الضروري ان نتعرف على هذه التطورات والاتجاهات الاقتصادية والمالية من عالمية ومحلية، وهي ظاهرات شهدتها السنة الحالية وتتأثر بها نشاطات اقتصادنا الوطني.

(*) النص الأساسي.

أولاً - الوضع الاقتصادي والمالي العالمي

لمحة عامة:

ان عدم التوازن الذي كان قد ظهر في اقتصاد بعض البلدان كما ظهر أيضا في الاقتصاد الدولي قد استمر خلال العام الحالي، الا انه على الرغم من ذلك فقد شهد الاقتصاد العالمي عام ١٩٧٣ بشكل عام توسعاً كبيراً كانت تبشيره قد بدأت تظهر في نهاية عام ١٩٧١. وقد رافق هذا التوسع في أكثر بلدان السوق الحرة تضخم مالي سريع على الرغم من ان عناصر الانتاج في أكثر هذه البلدان لم تكن في حالة تشغيل كامل، وعلى الرغم من ان بطالة اليد العاملة قد بقيت على مستواها المرتفع وفي بعض الحالات قد ارتفع هذا المستوى، أي زادت البطالة.

كان التوسع في الانتاج الصناعي عاما تقريبا وكان قويا الا ان الانتاج الزراعي كان بشكل عام عرضة لظروف غير مؤاتية وخاصة فيما يتعلق ببعض البلدان المنتجة الرئيسية والتي كان قد سجل انتاجها الزراعي، لعدة سنوات خلت، توسعاً هاماً مطرداً. ويمكن الايجاز بانه باستثناء بعض المحاصيل كالشاي والبن والحبوب الزيتية والخيش والقطن التي زاد انتاجها بنسب خفيفة فإن معظم المحاصيل التي لها أهميتها في التجارة العالمية قد تدنى انتاجها بنسب هامة. ومن أهم هذه المحاصيل التي تدنى انتاجها الحبوب كالقمح والأرز والشعير والذرة وكذلك الصوف.

لقد كان للتدني في انتاج الحبوب الأثر الاقتصادي الأهم. ومما زاد في مدى هذا الأثر كون انتاج البطاطا قد تدنى بدرجة هامة وللسنة الثانية على التوالي في معظم البلدان الشمالية وفي أميركا الجنوبية وكون الطلب على اللحوم قد ارتفع بنسبة هامة في البلدان الغنية الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الحبوب العلفية للتوسع في تربية المواشي.

أما بالنسبة إلى السكر فإن الانتاج من القصب السكري قد ارتفع بنسبة تقارب الخمسة بالمئة بعد أن استمر دون تغيير تقريباً طيلة ثلاث سنوات. وقد سجلت هذه الزيادة الدول الأميركية وخاصة البرازيل وبعض الدول الآسيوية. اما انتاج الشمندر السكري فقد تدنى في أميركا الشمالية وأوروبا وارتفع قليلا في روسيا الا انه بقي أدنى من معدل مستواه خلال ١٩٦٥ - ١٩٧٠.

وفي النطاق النقدي الدولي فإن الاستقرار الذي كان يؤمل ان يتحقق بنتيجة الترتيبات السمشونية التي اتفق عليها في أواخر عام ١٩٧١ Smithsonian Currency Realignment لم يتحقق. ان الانخفاض في قيمة الدولار الأميركي قد حدث في الوقت الذي كان الطلب الاجمالي الأميركي يرتفع بقوة، الامر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في المستوردات وبالتالي إلى زيادة كبيرة في عجز الميزان التجاري الأميركي والميزان على الحساب الجاري. وفي الوقت ذاته كان اقتصاد

المانيا الغربية واليابان يتدننى معدل توسعه ويتدننى بالتالى التوسع بالطلب الاجمالي لهذين البلدين . وقد أدى هذا التطور بعد ان تدنت أسعار المستوردات بنتيجة تخفيض الدولار الأميركي الى استمرار الازدياد في الاحتياطي الخارجي لهذين البلدين . فكان من الطبيعي ان يولد هذا الوضع شكوكاً جدية حول الترتيبات الجديدة وحول طاقتها على الثبات في وجه حركات الرساميل الاحترازية او حركة الرساميل للمضاربة من عملات يعتقد انها ضعيفة او مسعرة بأعلى من قيمتها الفعلية إلى عملات تعتبر قوية أو ذات تسعيرة مخفضة .

لقد كان الجنيه الاسترليني ضحية لهذه الشكوك بالنظر لكون الميزان التجاري لانكلترا كان قد أظهر عجزاً مما جعل هذا البلد يعلن في حزيران ١٩٧٢ تعويم الجنيه الذي انخفضت قيمته إلى ما دون الحد المتفق عليه في الترتيبات السمشونية قبل نهاية العام . والسياسات النقدية التقييدية في بعض بلدان أوروبا إلى جانب تطور التجارة والاسعار بالنسبة لعدد من البلدان التي تشكو عجزاً في ميزانها التجاري شجعت حركات الرساميل خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٢ وكثيراً من الأحيان جرت مبيعات كثيفة من الدولارات والليير . في مستهل عام ١٩٧٣ أعلنت سويسرا تعويم الفرنك لتخفيف الضغط عليه الا ان حركات الرساميل ظلت كثيفة مما اضطر البنك المركزي في المانيا الغربية على شراء ستة بلايين دولار أميركي خلال عشرة أيام فقط في محاولة لإبقاء سعر المارك الألماني تحت السقف الذي حددته له الترتيبات السمشونية كما أدت إلى تخفيض الدولار الأميركي من جديد وبنسبة ١٠ بالمئة وإلى تعويم اليان والليير .

لم توقف هذه الاجراءات حركات الرساميل فأقفلت اسواق القطع خلال النصف الأول من آذار حيث اتخذت اجراءات لتعويم مشترك للعملات الست الأقوى في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وقد انضم الى هذا التعويم لاحقاً النروج والسويد .

ان تعويم العملات الرئيسية قد خلق وضعاً جديداً زادت فيه مخاطر المضاربة ، فمن المنتظر ان يحد ذلك من حركة الرساميل القصيرة الاجل وان يترك بالتالي للسياسات الداخلية للاستيراد والتصدير ولحركة الرساميل الطويلة الاجل ان تحدد مستوى اسعار القطع . فإذا أدى التعاون والتنسيق بين الدول المعنية في مجموعة الدول الأوروبية إلى تأمين الظروف اللازمة للتعويم المشترك فمن المعقول ان ننتظر ان تحقق معدلات عملية لاسعار العملات الرئيسية خلال عام ١٩٧٤ وان يسهل ذلك عملية وضع نظام نقدي دولي جديد . وقد وضعت مجموعة العشرين لدى صندوق النقد الدولي تقريرها الاول بذلك وعرضته في اجتماع نيروبي للبنك والصندوق في ايلول ١٩٧٣ وأوصى المجتمعون بالاسراع في وضع التوصيات النهائية قبل منتصف العام الحالي .

على الرغم من الاضطرابات الكثيرة التي سادت السوق الدولية خلال عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣

فقد سجلت التجارة الدولية توسعاً كبيراً. لقد زاد حجم الصادرات من الأسواق المتقدمة او الصناعية بنسبة ٩ بالمئة عن مستواه خلال ١٩٦٥ - ١٩٧٠. كما زاد حجم الصادرات من الدول ذات الاسواق الموجهة حوالي ٩ بالمئة ايضاً وزادت صادرات الدول النامية حوالي ٥ بالمئة عن مستواها في عام ١٩٧١.

ان هذا التوسع في التجارة الخارجية مردود إلى انتعاش الطلب على المواد المستعملة في الصناعة وإلى الارتفاع السريع وشبه العام في الدخل. وقد زاد في فعالية هذه العوامل، التوسع في تحرير الاستيراد بموجب الحلقة الأخيرة من سلسلة كندي لتخفيض الرسوم الجمركية وادخال أنظمة أفضليات لاستيراد السلع الصناعية من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك فان عدم نجاح المحاصيل الزراعية في عدد من البلدان أدى إلى زيادة في التبادل التجاري عن طريق زيادة شحنات المواد الزراعية لهذه البلدان.

البلدان الصناعية:

استمر الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٧١ في الولايات المتحدة وقوي وعمّ بلدان أوروبا الغربية واليابان. وقد سجل المتوسط العام لارتفاع الدخل في البلدان الصناعية حوالي ٥,٦ بالمئة وهذا المعدل هو أعلى من المتوسط الطويل المدى للزيادة في الدخل وأعلى مستوى سجل منذ عام ١٩٦٨.

وعلى الرغم من ان التوسع في الانتاج يعني استعمالاً أفضل للطاقة الانتاجية فإن نسبة البطالة في اليد العاملة كانت أعلى مما كانت عليه في السنوات القليلة الماضية وبلغت مستوى أعلى مما يعتبر مقبولا عادة. وعلى الرغم من استمرار هذا المستوى المرتفع من البطالة استمر التضخم المالي على حدته في جميع البلدان الصناعية تقريباً.

ان تواجد التضخم المالي والبطالة معاً هو ظاهرة جديدة استدعت اتباع خليط من السياسات لمحاولة معالجة مسألتين كل منهما نقيض للآخرى. وقد تعدت الاجراءات والسياسات المتخذة الاجراءات والسياسات المعتادة او «الكلاسيكية» من نقدية ومالية لتشمل الاجراءات التي تؤثر في الاسعار والأجور. لا يبدو الآن ان هناك حل نهائي لهذه المسألة انما من الواضح ان هناك حاجة أكيدة لتأمين توزيع عادل للزيادة في الدخل القومي. لقد زاد من ثقل عدم التوازن الداخلي هذا استمرار عدم التوازن الخارجي وزيادة حدته. فان الاجراءات التي اتفق عليها في اجتماعات المؤسسة السمشونية لم تدم نتائجها طويلاً. فقد أخذت الضغوط تتضخم منذ منتصف عام ١٩٧٢ بالاساس بنتيجة زيادة العجز في ميزان الولايات المتحدة على الحساب الجاري وبنتيجة وجود مبالغ ضخمة من الاموال المتحركة واستمر عدم التوازن الخارجي بشكل حاد.

بلدان الاقتصاد الموجه:

كان هناك تباين ظاهر في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان، انما يمكن استخلاص ما يلي: سجلت بلدان الاقتصاد الموجه في اوربا الشرقية زيادة في الانتاج تفوق معدل الزيادة خلال الستينات باستثناء الاتحاد السوفياتي حيث أدى فشل القطاع الزراعي إلى تدني النسبة العامة في التوسع الاقتصادي وإلى الحاجة لاستيراد كميات كبيرة من الحبوب. وحيث سجل القطاع الصناعي ارتفاعاً في الانتاج بنسبة مرضية في جميع بلدان المجموعة سجل الانتاج الزراعي تبايناً كبيراً بين مختلف هذه البلدان، وهذا يوضح دوافع السياسة الحالية التي تركزت على ادخال نظام الحوافز والمزيد من التقنية في النشاط الزراعي. اما في مجموعة البلدان الآسيوية ذات الاقتصاد الموجه فالنشاط الاقتصادي كان أقل نجاحاً بشكل عام كما كان هناك تباين في الانتاج الزراعي بين دول حققت زيادات محدودة ودول أخرى ومنها الصين انخفض انتاجها الزراعي عن مستواه في السنة السابقة.

وفي البلدان النامية يقدر انها حافظت على مستوى انتاجها العام على الرغم من ان الانتاج الزراعي فيها كان بشكل عام غير مرض، ومن جهة أخرى فقد تحملت زيادات كبيرة بأسعار مستورداتها وتعرضت للكثير من مشاكل عدم الاستقرار الناتجة عن الوضع النقدي الدولي المضطرب. الا ان ذلك لم يحل دون زيادة الطلب في البلدان الصناعية وبالتالي إلى زيادة الطلب على البضائع وعلى المواد الأولية. وقد انعكس ذلك في زيادة اسعار أكثر السلع. وفي معظم الدول النامية أدى ذلك إلى جعل قطاع التصدير المحرك الرئيسي للتوسع الاقتصادي. وبالنسبة إلى أكثر هذه البلدان كانت الزيادة بأسعار المصدرات اذا ما حسبت بالدولار الأميركي على أساس ثابت أعلى من الزيادة بأسعار المستوردات مما جعل شروط التبادل التجاري Terms of Trade تميل لصالحها. الا ان ارتفاع أسعار المستوردات كان له الاثر المباشر على الاكلاف والاسعار المحلية وتسبب بايجاد او بدعم الضغوط التضخمية. فارتفعت الاسعار بشكل عام في مختلف بلدان هذه المجموعة وبسرعة يجاوز معدلها ١٩٧٢ ما كان عليه معدلها خلال ١٩٧١، ثم استمرت بالارتفاع عام ١٩٧٣ مسجلة تسارعاً اكبر بالنسبة إلى عدد من السلع وبعض التباطؤ بالنسبة إلى عدد ضئيل من السلع. وقد تطورت أوضاع التجارة الخارجية لهذه المجموعة وكذلك حركة الرساميل منها واليها بشكل أدى إلى زيادة سيولتها الدولية بنسبة ملحوظة.

على الرغم من استمرار الضغوط التضخمية ومن استمرار البطالة بنسبة مرتفعة وعلى الرغم من عدم تحقيق تقدم ملحوظ في الاتفاق على نظام نقدي دولي جديد فإن مختلف المؤشرات الاقتصادية تشير إلى استمرار التوسع الكبير في الانتاج وفي التجارة الدولية. فإن معظم الدول

الصناعية لا تزال تعمل بأقل من طاقتها وسياساتها الوطنية ما تزال بشكل عام توسعية على الرغم من وعيها لمخاطر تسريع الارتفاع بالأسعار. فالولايات المتحدة وفرنسا وكندا مثلاً استمرت بسياساتها التوسعية خلال العام الحالي مع انها سجلت في العام الماضي معدلات نمو مرتفعة. وبلدان المجموعة الأوروبية بعد ان زاد عددها من ستة إلى تسعة، ينتظر ان يرتفع معدل الاستثمار في عدد منها وكذلك معدل استعمال الطاقة الانتاجية في عدد آخر من هذه البلدان، اما في اليابان فالمؤشرات الاقتصادية تدل على تسارع في النمو يقدر انه سيبلغ المستوى المرتفع الذي سجل خلال الستينات.

ان هذا التوسع الاقتصادي في الدول الصناعية ينتظر ان ينعكس بازدياد طلب هذه البلدان على مصدرات البلدان النامية الأمر الذي سيظل يسهم في ارتفاع الاسعار في هذه البلدان.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الظروف غير المؤاتية بشكل عام للمحاصيل الزراعية قد تسببت بعدم نجاح المواسم الزراعية في اكثر هذه البلدان، ويظهر انه يوجد في قسم منها نقص فعلي في المواد الغذائية.

ولما كان المخزون العالمي من الحبوب هو في مستوى متدن جداً لا يمكنه التعويض عن النقص في الانتاج، وفي الوقت ذاته يزداد الطلب على اللحوم ويولد ضغطاً متزايداً لتأمين المواد العلفية، لذلك ينتظر أن تبقى الاسعار مرتفعة او ان تستمر بالارتفاع، لذلك نتوقع ان تبقى أسعار المستوردات وأسعار المصدرات مرتفعة خلال عام ١٩٧٤.

ان القدرة على تأمين الاحتياجات من الطاقة كانت قبل اجراءات الدول العربية المنتجة للبترول والقاضية بتخفيض الانتاج كانت على ما يبدو شبه كافية، أي ان ظروف السوق بالنسبة إلى الطاقة لم تكن سهلة. وكانت بعض البلدان المنتجة للبترول تتبع سياسة محافظة في التصدير لعدم حاجتها الى زيادة العائدات. وفي عدد من البلدان المستوردة للبترول في اوربا كان الطلب على الطاقة تحت تأثير ملحوظ بالرغبة بعدم استنفاد طاقة مناجم الفحم وبالرغبة بعدم استعمال المحروقات التي تحتوي على نسب مرتفعة من الكبريت وكذلك بالرغبة بتجنب الابعاء الاجتماعية لانتاج الطاقة.

في ظل هذه الظروف جاءت اجراءات الدول العربية المنتجة للبترول بخفض انتاجها وبالحد من مصدراتها. لذلك فلا بد وان يكون لهذه الاجراءات تأثيرها الكبير في اقتصاديات البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء وعلى مستوى الأسعار والأكلاف بشكل عام. الا ان مدى التأثير بهذه الاجراءات لا بد وان يختلف بين بلد وآخر باختلاف الضغوط على معدل التوسع الاقتصادي وعلى مستوى الأكلاف وباختلاف الظروف التي تحيط بهذه الضغوط. ومن أهم هذه الظروف: مدى الاجراءات المتخذة ومدة ديمومتها، مدى اتكال البلد على الاستيراد للنفط، ومدى

امكانياته على توفير طاقة بديلة، ومدى ما يكون بإمكانه الحد من استهلاك الطاقة لغايات كمالية وتوجيهه إلى غايات انتاجية وكذلك على قدرة الاقتصاد على احتواء الزيادة باكالاف الطاقة . . . الخ.

من استعراض هذه الظروف وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية العالمية لا بد وان نستنتج ان الاجراءات المتخذة تؤدي إلى الحد من التوسع الاقتصادي في مختلف بلدان العالم بشكل عام فيؤدي إلى الركود الاقتصادي، وعلى الأخص في البلدان الصناعية، مع ارتفاع مستوى البطالة وارتفاع في مستوى الاسعار.

لا بد للبلدان المتأثرة بهذه الاجراءات، ان تحاول - أولاً - الحد من استهلاك الطاقة لاغراض كمالية او غير ضرورية نسبياً واستعمال مخزونها من الطاقة والحصول على موارد جديدة من الطاقة، ويتوقف مدى استيعابها لاجراءات الحد من توفير النفط دون انخفاض مستوى نشاطها الاقتصادي على مدى هذا الهامش الذي يتوفر لها في هذه المجالات.

صحيح ان بعض البلدان الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأميركية تتمتع بهامش من هذا النوع اوسع من غيرها من البلدان الصناعية انما من المؤكد ان هذا الهامش غير كاف لاستيعاب تأثير الاجراءات التي اتخذت حتى الآن وبالتالي لا بد وان يطال التدني بمستوى النشاط الاقتصادي جميع البلدان الصناعية وكذلك الامر بالنسبة إلى ازدياد البطالة وارتفاع الأسعار.

واما بالنسبة إلى القدرة على احتواء الزيادة بالاكلاف فمن الممكن القول ان قدرة البلدان النامية على احتواء او تحمل الزيادة بالاكلاف هي أقل من قدرة البلدان الصناعية على ذلك، وسيكون للارتفاع بأكالاف الطاقة على المدى الطويل أثره السيء والكبير على النمو الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي في البلدان النامية إذا هو لم يحد أو يعالج بشكل ما لتخفيف أعبائه على اقتصاد هذه البلدان.

الا ان هناك ناحية هامة لأزمة النفط الحالية ربما نتبين من خلالها فائدة كبيرة قد تنتج، وان عفواً، عن الاجراءات العربية للحد من انتاج النفط ومن تسويقه. ان الاتجاهات الحالية والبعيدة المدى لاستهلاك النفط تعكس تزايداً سريعاً كما انها تعكس نوعاً من الافراط في استهلاك الطاقة من النفط ومشتقاته لأغراض كمالية، ربما لم يكن ليحصل، وعلى الاقل ليس بهذا المدى لو كانت أسعار هذه الطاقة أعلى مما هي عليه او لو كانت قد ماشت تطور مستوى الأسعار العامة.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار وضع المخزون العالمي من النفط والاتجاهات الحالية الاستهلاكية لتبين لنا أن أزمة حادة لهذه الطاقة كانت ستواجه العالم في مستقبل ليس ببعيد ودون ان تكون هناك اجراءات من نوع الاجراءات العربية القاضية بالحد من الانتاج.

ربما من المفيد ان يعي العالم أهمية أزمة عدم توفر هذه الطاقة بالحجم المطلوب وإبعادها نتيجة اجراءات هي مبدئيا ظرفية يمكن توقع تعديلها او الرجوع عنها فيبحث العالم عن مصادر جديدة للطاقة بالجدية والالاحاح المطلوبين بينما تتوفر هذه الطاقة النفطية عمليا بكميات وافية، خير من أن تتأخر البحوث والجهود المطلوبة حتى مواجهة أزمة نقص نهائية ذات أبعاد مدمرة بالنسبة إلى النشاط والنمو الاقتصاديين وإلى مستوى المعيشة في العالم .

ان هذا الوعي المبكر لامكانية أزمة عدم كفاية الطاقة البترولية وبالتالي امكانية تركيز الجهود لايجاد مصادر جديدة للطاقة قبل استفحال هذه الأزمة نهائيا قد تساعد على تجنب الاقتصاد العالمي أزمة خانقة بضمن ربما لا يكون باهظا اذا ما قُدّر للأزمة الحالية ان تسوّى بوقت غير طويل .

الا ان التطورات التي حصلت في الأسعار والاتجاه في استمرار ازديادها يشكل عبئا ثقيلا على اقتصاد الدول النامية ومنها لبنان ويخلق وضعاً صعباً يستدعي معالجة خاصة من قبل الدول المنتجة للبترول . ولبنان مثل اكثر البلدان النامية تفرض عليه الظروف الحالية بكثير من الإلحاح وضع سياسة بترولية بعيدة المدى تؤمن له حاجاته من الطاقة بشكل منتظم وبأسعار معقولة لا تحد من مستواه الحياتي ولا تعيق تقدمه الاقتصادي بل توفر له مقومات النمو في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ثانياً - الوضع الاقتصادي في لبنان

استمر الاقتصاد اللبناني بالتوسع خلال العام الحالي - ١٩٧٣ - الا ان معدل هذا التوسع كان أدنى بقليل مما كان عليه في عام ١٩٧٢ . انما كان التوسع عاماً وشاملاً لمختلف القطاعات كما كان الأمر عام ١٩٧٢ مع تفاوت ملحوظ بين قطاع وآخر .

باستثناء قطاع البناء الذي ظهرت فيه دلائل تباطؤ السرعة بالتوسع في مطلع العام استمرت باقي القطاعات على سرعتها المرتفعة التي سجلتها خلال عام ١٩٧٢ حتى بروز تطورات غير مؤاتية، منها حوادث شهر ايار وكذلك ظروف مناخية غير ملائمة للزراعة، فانعكست آثار ذلك كله بانخفاض في معدل النمو بشكل عام تقريباً .

ان السياحة التي كان معدل نموها عام ١٩٧٢ أقل من معدل النمو العام قد تأثرت بحوادث ايار ومنتصف آب حيث خفت كثيراً السياحة العربية إلى لبنان . والانتعاش الذي ابتداءً في النصف الثاني من شهر آب لم يدم طويلاً اذ أوقفه حرب تشرين الأول .

وقطاع البناء الذي خفت سرعة نموه منذ مطلع العام لم يفلت من تأثير الاحداث المذكورة عليه الا انه حافظ على مستوى مقبول من النشاط .

وعلى عكس باقي القطاعات فإن قطاعي التجارة والصناعة قد استمرا بشكل عام بالتوسع السريع بفضل ازدياد الطلب وخاصة الطلب الخارجي على المنتجات الصناعية.

وتجدر الملاحظة ان هذا التوسع قد تم على الرغم من الارتفاع الكبير في السعر الخارجي لليرة اللبنانية الذي لا بد وأن يكون له بعض الاثر غير الملائم على التصدير.

هذا بالنسبة إلى النشاطات الاقتصادية بوجه عام، اما بالنسبة إلى السوق النقدية فإن حجم الكتلة النقدية (النقد وشبه النقد) قد استمر بالازدياد بمعدل عال يقارب ٢٠ بالمئة في السنة، وهذا يعتبر معدلاً مرتفعاً بالنسبة إلى معدل الزيادة في النشاط الاقتصادي. وقد عرفت السنوات الثلاث الماضية هذا المعدل المرتفع لنمو الكتلة النقدية. الا ان هناك فارقاً لجهة أسباب الارتفاع بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ وبين عام ١٩٧٣. فبينما تشير الاحصاءات المتوفرة إلى ان سبب هذا الارتفاع يعود بدرجة كبيرة خلال العامين الاولين إلى تدخل مصرف لبنان بسوق القطع كمشتري للعملات الأجنبية فإن مصرف لبنان لم يتدخل الا ضمن حدود ضيقة نسبياً عام ١٩٧٣ بينما توسع التسليف إلى القطاع الخاص خلال الأشهر التسع من هذا العام بنسبة مرتفعة جداً هي ٣٢ بالمئة مقابل ١٥ بالمئة فقط خلال المدة نفسها من عام ١٩٧٢.

وإلى جانب هذه التطورات في السوق النقدية فإن سعر الليرة اللبنانية، اذا ما حدد بالمقياس المثقل للمستوردات والمصدرات، كان قد ارتفع قليلاً عام ١٩٧٢ الا انه سجل ارتفاعاً ملحوظاً عام ١٩٧٣ ويتراوح حالياً بين ٨ و ٩ بالمئة.

ان هذا الارتفاع في سعر الليرة اللبنانية لا بد وأن يكون له على المدى الطويل اثره غير المؤاتي على الصادرات اللبنانية وعلى الخدمات المباعة من الخارج الا انه ولا شك قد حد بعض الشيء من ارتفاع الأسعار المحلية للمستوردات. وعلى السياسة الاقتصادية والسياسة المالية ان تأخذ بعين الاعتبار هذه التأثيرات. ان التوسع بالانفاق العام على المشاريع الانمائية يحقق في هذه الظروف الى جانب التوازن بالتوسع الاقتصادي ضغوطاً على ميزان المدفوعات تحد من ارتفاع سعر الليرة اللبنانية أو تخفضه. وهذا الميزان، أي ميزان المدفوعات اللبناني، على الرغم من عدم توفر احصاءات نهائية، يمكن ان نتبين وضعه العام التقريبي لعام ١٩٧٣ في ضوء المؤشرات الاقتصادية والنقدية المتوافرة. ففي ضوء هذا المؤشرات يرجح ان يكون لبنان قد حقق، ولأول مرة، فائضاً على الحساب الجاري. فالمصدرات من السلع قد ارتفعت بنسبة كبيرة تفوق نسبة الزيادة بالمستوردات، والزيادة بقيمة الخدمات المباعة من الخارج يظهر انها كانت كافية لتغطية العجز في الميزان التجاري وللابقاء على فائض في مجمل الحساب الجاري. اما حركة الرساميل التي كانت قد ازداد حجمها بنسبة مرتفعة عام ١٩٧١ و ١٩٧٢ بسبب التحسن في الظروف السياسية في لبنان

وبسبب ورود رساميل مغتربين لبنانيين بحجم كبير فقد حافظت، على ما يظهر، على مستواها المرتفع خلال عام ١٩٧٣، انما يرجح ان نسبة زيادتها كانت أدنى مما كانت عليه في العامين السابقين.

أما بالنسبة إلى مستوى الاسعار فان لبنان ما زال يشهد كما تشهد بقية بلدان العالم ارتفاعا متواصلا بأسعار أكثر السلع والخدمات. لا يوجد لدينا اسعار قياسية دقيقة كفاية للجملة أو المفرق. انما وبالاتماد على المؤشرات الاقتصادية المتوافرة، يمكن التأكيد بأن ارتفاع مستوى الأسعار في لبنان هو أدنى مما كان عليه في أكثر البلدان الأخرى. كما تشير هذه المؤشرات إلى أن السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار في لبنان هو الارتفاع الحاد في أسعار المستوردات والأسباب الأخرى المحلية هي أقل تأثيراً بكثير. فإنه على الرغم من تزايد حجم النقد بنسبة تقارب العشرين بالمئة سنوياً لا توجد دلائل تشير إلى وجود ازدياد كبير بقوة العوامل التضخمية المحلية. هناك بعض القطاعات حيث التوسع الاقتصادي هو سريع جدا مثل قطاع البناء سجلت الاسعار ارتفاعا نسبياً كبيراً بسبب حصول «أعناق اختناق». وبالإضافة إلى ذلك فانه يتبين ان عدم المرونة في السوق المحلية بالنسبة لعدد من السلع وعدم توفر ظروف المنافسة كانا عاملين هامين في حركة الأسعار.

ومن ناحية أخرى فإن عاملين هامين جدا من ارتفاع الأسعار في لبنان، العامل الأول هو ارتفاع السعر الخارجي لليرة اللبنانية الذي خفف من حدة الزيادة بأسعار المستوردات، والثاني هو التوسع الكبير بنظام المنح الحكومية لامتناس الارتفاع بأسعار عدد من السلع ذات الأهمية بالنسبة لأكلاف المعيشة. ان اعتماد نظام المنح في هذا المجال هو أمر مفيد ومرغوب به خاصة فيما يتعلق بالسلع التي تعتبر الزيادة بأسعارها ظاهرة ظرفية. الا انه من الحكمة ان نتجنب ان تصبح المنح المعطاة لغاية الحد من أكلاف المعيشة عنصراً هاماً بصورة دائمة في موازنة الدولة.

هذه لمحة عامة وسريعة عن أهم التطورات التي شهدتها الاقتصاد اللبناني هذا العام. ومن المفيد ان نورد بعض التفصيل بالنسبة إلى أهم القطاعات والنشاطات قبل ان نحدد السياسة المالية التي تتبناها الحكومة.

الدخل الوطني

لم تتوفر بعد أرقام الناتج الوطني اللبناني للسنوات ما بعد عام ١٩٧١، الا ان المؤشرات الاقتصادية المتوافرة تدل على انه لم يحصل أي تغيير ملحوظ في الخصائص الأساسية للاقتصاد اللبناني.

جدول رقم ١
النتائج الوطني البناني القائم للسنوات ١٩٦٦ - ١٩٧١ (بملايين الليرات البنانية)

سنة ١٩٧١		سنة ١٩٧٠		سنة ١٩٦٩		سنة ١٩٦٨		سنة ١٩٦٧		سنة ١٩٦٦		
النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	
٩	٤٦٦	٩	٤٤٥	١٠	٤٣٢	١٠	٤٣٦	١١	٤٢٦	١٢	٤٤٢	الزراعة والحيوانات والاسماك
٢	١١٨	٢	١١٣	٢	١٠٤	٢	٩٩	٢	٩٣	٢	٨٨	الطاقة والمياه
١٤	٧٥٠	١٤	٦٦١	١٣	٦٠٩	١٣	٥٥٢	١٣	٣٩٣	١٣	٥١٢	الصناعة
٤	٢٣٩	٥	٢١٩	٥	٢١٦	٥	١٩٤	٥	١٩٦	٦	٢٣١	البناء
٨	٤٣٨	٨	٤٠١	٨	٣٨٣	٩	٣٨٠	٩	٣٢٩	٨	٣١٠	المواصلات والاتصالات
		٩	٤٣٠			٨	٣٣٥	٨	٣٠٠	٧	٢٨٤	السكن
٢٢	١٢١٤	٣	١٦٥	٢٢	٩٩٣	٤	١٦٤	٤	١٤٩	٤	١٤١	المصارف والتأمين
		١٠	٤٨٢			٩	٣٩٧	٩	٣٣٧	٩	٣٥٧	الانشاطات الاخرى
٣٢	١٧٢٣	٣١	١٥٢٧	٣١	١٤٣٥	٣٢	١٣٦٠	٣٠	١١٦٠	٣١	١١٨٣	التجارة
٩	٤٥١	٩	٤٢٣	٩	٣٩٣	٨	٣٥٨	٩	٣٣٧	٨	٣٠٩	القطاع الحكومي
١٠٠	٥٣٩٩	١٠٠	٤٨٦٦	١٠٠	٤٥٦٥	١٠٠	٤٢٧٣	١٠٠	٣٨٢٠	١٠٠	٣٨٦٧	المجموع

تشير الاحصاءات الواردة في الجدول رقم (١) أعلاه إلى ان قطاع الخدمات لم يزل ينمو بسرعة تفوق سرعة نمو سائر القطاعات وعلى الأخص قطاع الزراعة والصناعة على الرغم من كون هذا القطاع الأخير قد سجل خلال السنوات الثلاث الماضية وما يزال نمواً أسرع من معدل نموه الذي سجله في السنوات القليلة السابقة. لذلك فإن عدم التوازن بين القطاعات - الخدمات عامة من جهة والزراعة والصناعة من جهة أخرى - لم يزل قائماً.

ومن نتائج هذا التمرکز النسبي في النمو الاقتصادي ووجود فروقات هامة في توزيع الدخل بين مختلف القطاعات أن نشأت فروقات هامة في توزيع الثروة والدخل بين المناطق وبين الأفراد، كما ان اعتماد الاقتصاد الوطني على الخدمات إلى درجة كبيرة يعرض هذا الاقتصاد إلى التقلبات التي يكون منشؤها خارج البلاد او تكون أسبابها ومعالجة هذه الأسباب غير خاضعة مباشرة للمعالجة من قبل السلطات اللبنانية.

ان التطورات الحديثة في القطاع الخارجي للاقتصاد اللبناني وفي ميزان المدفوعات والتي أشير إليها قبلاً تدل على ان اعتماد الاقتصاد اللبناني على الخدمات يتجه نحو الانخفاض نسبياً، ولو ببطء، ومن المفيد أن يشجع هذا الاتجاه كما أنه من المفيد السعي إلى توسيع رقعة الأسواق الخارجية وتنويعها لمصدرات لبنان من السلع والخدمات وذلك لتشجيع هذه المصدرات وللحد من تعرضها للتقلبات التي قد تكون خارجة عن نطاق الاقتصاد اللبناني وعن المعالجة الفعالة من قبل السلطات اللبنانية.

الصناعة

تابع النشاط الاقتصادي في هذا القطاع اتجاهه التصاعدي وزادت سرعة التوسع في عدد من نشاطاته. فإلى جانب التوسع المستمر في الطلب المحلي على إنتاج هذا القطاع استمر التوسع بالطلب الخارجي على هذه السلع وخاصة طلب الأسواق العربية كما تعكس ذلك الزيادة المستمرة والمتصاعدة بقيمة المصدرات الصناعية - يراجع الجدولان رقم (٢) ورقم (٣) أدناه.

جدول رقم ٢
الصادرات الصناعية اللبنانية ١٩٦٢ - ١٩٧٢ (بملايين الليرات)

السنة	الكمية بملايين الاطنان	القيمة بملايين الليرات	الزيادة المئوية للقيمة %
١٩٦٢	٢٦	٢٢	١٦
١٩٦٣	٥٧	٢٥	١٤
١٩٦٤	٨٠	٤٦	٨٤
١٩٦٥	٨٠	٦٠	٣٠
١٩٦٦	١٢٦	٦٩	١٥
١٩٦٧	١٤٦	٨٧	٢٦
١٩٦٨	١٥٤	١٢٩	٤٨
١٩٦٩	٤٢٣	١٦٦	٢٧
١٩٧٠	٣٦٦	٢٠٨	٢٥
١٩٧١	٦٩٥	٢٦٢	٢٦
١٩٧٢	٥٠٧	٣٤٥	٣٢

جدول رقم ٣

الصادرات الصناعية اللبنانية من كانون الثاني الى ايلول ١٩٧٢ - ١٩٧٣

الشهر	القيمة بملايين الليرات		الكمية بالالف الاطنان	
	سنة ١٩٧٢	سنة ١٩٧٣	سنة ١٩٧٢	سنة ١٩٧٣
كانون الثاني	١٩	٣٠	٣٢	٢١
شباط	٢٥	٢٦	٣١	١٨
اذار	٢٤	٤٦	٥٦	٣٢
نيسان	٢٩	٣٥	٥٨	٥٨
ايار	٣٣	٢٠	٤٧	١٤
حزيران	٢٩	٢٦	٥٥	٢٣
تموز	٢٦	٢٩	٦٩	٤٦
اب	٢٧	٤٦	٣٦	٤٥
ايلول	٢٨	٤٧	٣٥	٣٥
المجموع	٢٤٠	٣٠٥	٤١٩	٢٩٢

إن مؤشرات عديدة تشير إلى أن هذا القطاع قد سجل في السنين الأخيرة ليس مجرد توسع بالانتاج بل هو حقق كذلك ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى الانتاجية وفي نوعية الانتاج، وقد خلق فرصاً جديدة وواسعة نسبياً للعمل. وهذا الاتجاه لا بد وان يساعد على الحد من عدم التوازن في بنية الاقتصاد اللبناني وعلى الحد من ارتفاع العجز في الميزان التجاري وبالتالي الحد من التأثيرات غير المؤاتية التي تنتج عن استمرار عدم التوازن هذا بالنسبة إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

والاحصاءات الواردة في الجدولين رقم (٢) و(٣) تشير بوضوح إلى الزيادة المطردة والسريعة في قيمة المصدرات الصناعية. ففي عام ١٩٧٢ بلغت نسبة الزيادة ٣٢ بالمئة، اذ ارتفعت هذه القيمة من ٢٦٢ مليون ليرة عام ١٩٧١ إلى ٣٤٥ مليوناً عام ١٩٧٢، وقد كانت نسبة الزيادة هذه عام ١٩٧١ حوالي ٢٦ بالمئة فقط. وخلال الاشهر التسع الاولى من عام ١٩٧٣ سجلت كذلك أرقام هذه المصدرات ارتفاعاً ملحوظاً، اذ بلغت قيمتها ٣٠٥ ملايين ليرة مقابل ٢٤٠ مليون ليرة للمدة نفسها من عام ١٩٧٢ مما يساوي زيادة نسبية تبلغ ٢٧ بالمئة.

مما لا شك فيه انه الى جانب التطورات الملائمة والمشجعة التي توفرت للمصدرات الصناعية اللبنانية فإن سياسة الدعم وسياسة الاعفاءات الضريبية للصناعة تلعب دورا هاما في تقوية قدرة المزاحمة عند الانتاج الصناعي اللبناني. وهذا التطور يدل على ان هناك امكانيات مشجعة للتصنيع وان السياسة المعتمدة لتشجيع نمو هذا القطاع يجب ان تستمر وأن يتسع نطاقها وان يكن من المرجح وجود ضرورة لاعادة النظر ببعض قواعدها ومجالاتها. والحكومة تدرك فوائد هذه السياسة ولذلك فهي أنشأت مصرف الانماء وتسعى إلى توفير التمويل المتخصص لدعم التوسع الاقتصادي وتطويره.

اننا لا نزال نفتقر إلى احصاءات دقيقة عن تطور القطاع الصناعي وعن مدى التوسع بالاستثمارات الصناعية، الا ان جميع الدلائل تشير إلى ان هذه الاستثمارات تسجل منذ ما يزيد على العامين توسعا كبيرا.

الزراعة:

تشير الاحصاءات المتوافرة ان قيمة الانتاج الزراعي قد انخفضت عام ١٩٧٣ عما كانت عليه عام ١٩٧٢. فباستثناء الخضار والحبوب اللذين سجل انتاجهما زيادة معتدلة فان جميع المحاصيل قد تدنت قيمة انتاجها. ويعود السبب بذلك إلى الظروف غير المؤاتية بشكل عام للمحاصيل الزراعية، الا ان المحاصيل غير المروية قد تأثر معظمها بنسبة أكبر نتيجة لقلّة الأمطار في شتاء ١٩٧٢ - ١٩٧٣. وتبين أرقام الجدولين (٤ أ و ٤ ب) هذا التطور في الانتاج الزراعي بكل وضوح.

جدول رقم ٤

(أ) - الانتاج الزراعي للاعوام ١٩٦٨ - ١٩٧٢ بملايين الليرات اللبنانية

الانتاج ١٩٧٣	الانتاج ١٩٧٢	الانتاج ١٩٧١	الانتاج ١٩٧٠	الانتاج ١٩٦٩	الانتاج ١٩٦٨	
١٩	١٧	١٣	١٠	١٥	١٩	حبوب
٥١	٥٣	٥٠	٤٦	٤٦	٤٥	محاصيل زراعية
١١٢	١٠٨	٩٩	٩٠	٨٠	٦٤	خضار
٢٢٥	٢٤٥	٢٣٦	٢٢٤	٢١٣	٢٠٣	ثمار
٤٠٧	٤٢٣	٣٩٨	٣٧٠	٣٥٤	٣٣١	مجموع المحاصيل
١٥٥	١٦٥	١٦٨	١٧٠	١٧١	١٨٣	انتاج حيواني
٥٦٢	٥٨٨	٥٦٦	٥٤٠	٥٢٥	٥١٤	المجموع العام

جدول رقم ٤ (ب)

تطور الانتاج الزراعي للاعوام ١٩٦٩ - ١٩٧٣ بملايين الليرات اللبنانية

المعدل الحسابي للتغيير	التغيير السنوي كنسبة مئوية					
	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	
٢,٣ -	١١,٧+	٣٠,٨+	٣٠,٠+	٣٣,٣ -	٢١,١ -	حبوب
٢,٩+	٣,٨ -	٦,٠+	٨,٦+	-	٢,٢+	محاصيل صناعية
٥,٣+	١,٠+	٩,١ -	١٠,٠+	١٢,٥+	٢٥,٠+	خضار
٢,٦+	٨,١ -	٣,٨+	٥,٣+	٥,١+	٤,٩+	ثمار
٣,٤+	٣,٧ -	٦,٣+	٧,٥+	٤,٥+	٦,٩+	مجموع المحاصيل
٠,٦ -	٦,٠+	١,٨ -	٠,٢ -	٠,٦ -	٦,٦ -	انتاج حيواني
١,٨+	٤,٤ -	٣,٩+	٤,٨+	٢,٨+	٢,١+	المجموع العام

* المصدر: وزارة الزراعة - الإحصاءات السنوية الجارية.

من المفيد أن نكرر هنا ان للزراعة دورها الهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان . ونحن بحاجة إلى سياسة اقتصادية ومالية وزراعية واضحة وجريئة تهدف إلى تشجيع الزراعة وتكثيفها والى اعتماد التقنية المتقدمة وتشجيع تصنيع الانتاج الزراعي ، كما يجب ان تعطى الأهمية الكافية لتوفير المقومات الأساسية لانماء هذا القطاع عن طرق تنفيذ مشاريع الري وانشاء المؤسسات التسليفية الضرورية التي تؤمن التمويل اللازم وتساعد على تجهيز هذا القطاع وكذلك وضع القواعد الدقيقة والواضحة وانشاء المؤسسات التي تنظم عملية التصنيف والتوضيب والتسويق الصحيح . كما يجب ان تعتمد سياسة تساعد على ايجاد الاسواق لتصريف الانتاج وعلى توسيع رقعة هذه الأسواق .

ان لانماء هذا القطاع الذي تخلف بالنسبة إلى القطاعات الاخرى أبعاده الاقتصادية والاجتماعية الهامة . فهو يساعد على الحد من عدم التوازن بين قطاعات الخدمات من جهة والقطاعات المنتجة للسلع من جهة أخرى ، وقد أخذ القطاع الصناعي يلعب دوره في هذا الاتجاه . كما يساعد كذلك على تضيق الفروقات في الثروة والدخل بين المناطق وبين الأفراد ويرفع من المستوى المعيشي لنسبة كبيرة من السكان الذين يعتمدون لمعيشتهم مباشرة ، كليا أو جزئياً ، على الزراعة ، كما انه يؤدي الى الحد من النزوح إلى المدن .

وبالإضافة الى ذلك فإنه من الضروري تشجيع الزراعة لتوفير المواد الأولية لقطاع الصناعة للمساهمة من هذه الزاوية بتشجيع انتاج السلع وبالتالي بتخفيف العجز في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات والاستعاضة عن بعض المستوردات .

البناء

بعد أن سجل قطاع البناء توسعاً قياسيًّا عام ١٩٧٢ أخذ ابتداء من مستهل العام الحالي بالتراجع بمستوى نشاطه . والجداول رقم ٥ و ٦ و ٧ التالية تبين هذا التطور بوضوح .

جدول رقم ٥

نشاط البناء الخاص في المدن الرئيسية ١٩٦٦ - ١٩٧٢

١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	
١١٤٠	٨٣٦	٧٧١	٩٤٥	٨٩٥	١٠٨٣	١٩٥٦	عدد الرخص الممنوحة
٢٠٨٥	٨٦٦	٧٩٩	٩٥٦	٩٥٦	١٠٠٦	١٧٣٤	المساحة المرخصة م ١٠٠٠

جدول رقم ٦

الزيادة السنوية في نشاط البناء الخاص في المدن الرئيسية ١٩٦٦ - ١٩٧٢

١٩٧٢ ١٩٧١	١٩٧١ ١٩٧٠	١٩٧٠ ١٩٦٩	١٩٦٩ ١٩٦٨	١٩٦٨ ١٩٦٧	١٩٦٧ ١٩٦٦	
٣٦	٨,٤	١٨,٥ -	٥,٥	١٧,٤ -	٤٤,٧ -	عدد الرخص الممنوحة
١٤٠	٨,٣	١٦,٥ -	-	٥,٠ -	٤٢,٠ -	المساحة المرخصة ١٠٠٠ م م

يظهر الجدولان رقم ٥ و ٦ تطور حركة البناء بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٢، كما يعكسه عدد الرخص الممنوحة والمساحة المرخصة. فمن ١٩٥٦ رخصة منحت عام ١٩٦٦ ومساحة ١٧٣٤ ألف متراً مربعاً أصبح عام ١٩٧٢ عدد الرخص ١١٤٠ رخصة والمساحة المرخصة ٢٠٨٥ ألف متراً مربعاً. الا ان هذا النشاط كان يتدنى باستمرار ابتداء من عام ١٩٦٧ وانتهاء عام ١٩٧٠ عندما سجل أدنى معدل له - ٧٧١ رخصة و ٧٩٩ ألف متراً مربعاً فقط. وعام ١٩٧١ ابتداءً هذا النشاط يستعيد حيويته فسجل ارتفاعاً بسيطاً بلغت نسبته حوالي ٨ بالمئة فقط. الا ان مستواه عام ١٩٧٢ كان قياسياً، اذ بلغت نسبة الزيادة بعدد الرخص ٣٦ بالمئة ونسبة الزيادة بالمساحة المرخصة ١٤٠ بالمئة.

ان تطور هذه المؤشرات كما يظهره الجدولان رقم ٥ و ٦ أعلاه يشير إلى أن قطاع البناء ظل بحالة ركود حتى عام ١٩٧٠ ومنذ عام ١٩٦٦ عندما أصابه الركود من جراء أزمة انترا وحرب حزيران عام ١٩٦٧.

ان التوسع السريع في هذا القطاع كان ولا شك مرتبطاً بالنشاط الاقتصادي العام الذي استعاد قوته بفضل عودة الأمن والاستقرار، الا انه كان مرتبطاً أيضاً وإلى درجة ملحوظة بعوامل أخرى أهمها: أولاً - وجود الطلب الذي لم يلبّ كلياً طيلة الأربعة أعوام التي أصابها الركود، وثانياً - التوقعات المتعلقة بمستوى الأسعار والفوائد وكذلك بالتطورات الجارية في أسواق العملات ومعدلات الفوائد.

والجدول رقم ٧ أدناه يظهر تطور حركة البناء من خلال عدد الرخص والمساحات المرخصة خلال الأعوام ١٩٦٧ حتى أواخر عام ١٩٧٣ فيظهر بوضوح ان النشاط في هذا القطاع قد أخذ بالتوسع عام ١٩٧١ بعد ان سجل أدنى مستوى له عام ١٩٧٠. وقد سجل مستوى قياسياً عام ١٩٧٢ ثم أخذ بالتباطؤ عام ١٩٧٣.

جدول رقم ٧

تطور حركة البناء من ١٩٦٧ حتى أواخر عام ١٩٧٣

السنة	عدد الرخص	النسبة المئوية	المساحات الف م ^٢	النسبة المئوية للتغيير
١٩٦٧	٨٢٣	٤٥,٧ -	٧٦٦	٤٠,٩ -
١٩٦٨	٧٦٩	٦,٦ -	٧٤٠	٣,٤ -
١٩٦٩	٧٤٨	٢,٨ -	٧٦٠	٢,٧
١٩٧٠	٥٨٤	٢٢,٠ -	٦٠٣	٢٠,٧ -
١٩٧١	٧١٠	٢١,٥	٧٢٦	٢٠,٤
١٩٧٢	٨٦٣	٢١,٥	١٥٩١	١٢٠,٠
١٩٧٣	٦٥٧	٢٣,٨ -	١١٥٨	٢٧,٢ -

السياحة:

يشكل نشاط السياحة قطاعاً هاماً بين قطاعات الخدمات التي يعتمد عليها الاقتصاد اللبناني. وقد نما هذا القطاع وما يزال بسرعة تزيد في أهميته الاقتصادية.

جدول رقم ٨

السياحة في لبنان من سنة ١٩٦١ الى ١٩٧٢

السنة	عدد الزائرين ما عدا السوريين (بالالوف)	النسبة المئوية زيادة او نقص	نسبة الاشغال المئوية في فنادق بيروت	الزيادة او النقص النسبي	المدخول من السياحة بملايين الليرات	النسبة المئوية زيادة او نقص
١٩٦١	-	-	-	-	١٢٤,٧	-
١٩٦٢	-	-	-	-	١٣٥,١	٨,٣+
١٩٦٣	٣٩٠	-	٥٢,٢	-	١٥٧,٧	١٦٧+
١٩٦٤	٤٧٢	٢١٠+	٥٥,٤	٦,١+	٢٠٣,٦	٢٩,١+

السنة	عدد الزائرين ما عدا السوريين (بالالوف)	النسبة المئوية زيادة او نقص	نسبة الاشغال المئوية في فنادق بيروت	الزيادة او النقص النسبي	المدخول من السياحة بملايين الليرات	النسبة المئوية زيادة او نقص
١٩٦٥	٦٠١	٢٧,٣+	٦٠,٩	١٠,٠+	٢٥٧,٧	٢٦,٥+
١٩٦٦	٧٠١	١٦,٦+	٥٨,٤	٤,١ -	٣٠١,٩	١٧,١+
١٩٦٧	٥١٥	٢٦,٦ -	٤٠,٣	٣١,٠ -	٢٤٠,٤	٢٠,٤ -
١٩٦٨	٧١٠	٣٧,٨+	٤٦,٠	١٤,١+	٣٥٩,٣	٤٩,٤+
١٩٦٩	٧٧٧	٩,٤+	٤٠,٣	١٢,٤ -	٣٨٧,٧	٨,٠+
١٩٧٠	٨٢٢	٥,٨+	٤١,٨	٣,٧+	٤٢٤,٠	٩,٣+
١٩٧١	١٠١٦	٢٣,٦+	٥١,٠	٢٢,٠+	٥٦٦,٠	٣٣,٥+
١٩٧٢	١٠٤٨	٣,١+	٥٥,٢	٨,٢+	٦٢١,٠	٩,٧+

الا ان الاحصاءات المتوافرة والتي تظهر هنا في الجدول رقم ٨ أدناه وفي الجدولين رقم ٩ و ١٠ اللذين يلياه، تبين ان معدل نمو هذا القطاع تراجع عام ١٩٧٢، اذ نقص عدد الزوار العرب عدا السوريين من حوالي ٥١١ ألفاً إلى حوالي ٤٧٤ ألفاً بينما زاد عدد الزائرين غير العرب من حوالي ٢٩٧ ألفاً إلى حوالي ٣٧٢ ألفاً مما جعل الزيادة في العدد الاجمالي للزائرين أقل من ٥ بالمئة مقابل حوالي ٢٤ بالمئة عام ١٩٧١، بينما بلغ المعدل السنوي للأعوام الثمانية الماضية حوالي ٢١ بالمئة.

وفي عام ١٩٧٣ واجهت السياحة في لبنان ظروفًا غير مؤاتية، اذ ان اضطرابات داخلية ناتجة عن نزاع مسلح بين السلطات اللبنانية والفلسطينيين وقعت في مستهل موسم الاصطياف، ثم عقب ذلك اقفال الحدود العربية السورية مما خفض الى درجة كبيرة عدد الزائرين العرب. فمن حوالي ٤٧٤ ألفاً خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٧٢ انخفض عدد الزائرين العرب باستثناء السوريين منهم إلى حوالي ٤٢٦ ألفاً في الفترة المماثلة من عام ١٩٧٣، وقد رافق هذا التدني بعدد الزائرين العرب تدني بنسبة أكبر بعدد الزائرين غير العرب، اذ انخفض عدد هؤلاء خلال الفترة ذاتها من حوالي ٣٧٣ ألفاً إلى حوالي ٢٨١ ألفاً أي بنسبة ٢٤,٥ بالمئة مما جعل نسبة التدني بعدد الزائرين عامة، باستثناء السوريين، حوالي ١٦ بالمئة. راجع الجدول رقم ٩ أدناه.

جدول رقم ٩

عدد الزائرين بين السبعة اشهر الاولى من سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٣

نسبة التغير المئوية	كانون الثاني تموز ١٩٧٣	كانون الثاني تموز ١٩٧٢	
١٠,٠ -	٤٢٥٩٨٣	٤٧٣٦٢٧	الزائرون العرب غير السوريين
٢٤,٥ -	٢٨١٤٠٢	٣٧٢٧٠٢	الزائرون غير العرب
١٦,٤ -	٧٠٧٣٨٥	٨٤٦٣٢٩	المجموع

خلال النصف الثاني من شهر آب أعيد فتح الحدود السورية، وكانت الاضطرابات الداخلية قد انتهت فأخذت حركة السياحة بالانتعاش بسرعة، الا ان ذلك لم يدم طويلاً، إذ ان حرباً جديدة بين العرب واسرائيل قد اندلعت مما حد من مستوى أكثر النشاطات الاقتصادية وعلى الأخص السياحة.

من الملاحظ أن متوسط مدة اقامة الزائرين يسجل حالياً بعض الزيادة، وقد كانت نسبة هذه الزيادة حوالي ١٨ بالمئة عام ١٩٧٢ مما يدل على ان نسبة الانخفاض في الدخل من السياحة لم تكن بقدر نسبة الانخفاض بعدد السياح بل كانت أقل.

كما تجدر الملاحظة أيضاً ان نسبة الانخفاض بعدد الليالي لم تكن واحدة بين فنادق بيروت وفنادق الجبل وفنادق الساحل. فبينما كانت نسبة الانخفاض هي تقريباً ٥ بالمئة لفنادق بيروت وفنادق الجبل بلغت هذه النسبة حوالي ٣٢ بالمئة لفنادق الساحل مما يشير إلى ان النقصان كان أكبر بكثير عند فئة معينة من السياحة ويرجح انها الفئة المتوسطة أي التي تنفق نسبياً مبالغ محدودة.

جدول رقم ١٠

عدد الليالي في الفنادق للشهر السبعة الاول من سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣

المنطقة	كانون الثاني تموز ١٩٧٢	كانون الثاني تموز ١٩٧٣	نسبة التغير المئوية
فنادق بيروت	١٤٨٦٢٣٠	١٤١١٦٠١	٥,٠ -
الجبيل - فصل الصيف ^(١)	٦٤٨٠٠٠	٣١٥٠٠٠	٥,١ -
الساحل	٨٤٣٥٦	٥٧١١٣	٣٢,٣ -

المصارف:

تابع القطاع المصرفي توسع نشاطه السريع كما تدل على ذلك جميع المؤشرات المصرفية المتوافرة والمدرجة في الجداول أرقام ١١ و ١٢ (أ) و ١٢ (ب) و ١٣.

فالجداول رقم ١١ أدناه يعطي صورة واضحة عن تطور النشاط المصرفي في لبنان من زاوية حجم الودائع لديه.

جدول رقم ١١

تطور الودائع في المصارف لشهر حزيران من سنة ١٩٦٦ - ١٩٧٣ بملايين الليرات

وضعية الودائع لشهر حزيران								
١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	
٤٥٣٢	٣٩٠٩	٣١١٨	٢٣٨٥	١٩٢٢	١٥٧٤	١٣٨١	١٥٥٤	حسابات الادخار
٧٨٩	٦٨٠	٥٧٠	٥١٥	٥٦٤	٥١١	٤٧٤	٧٠٧	حسابات الشكات
٢٠٧	٢٣١	١٧٧	١٤٦	١٤٥	٢٨٨	٣٠١	٤٠٠	الحسابات الجارية الودائع الخاضعة لعلم مسبق أو ذات اجل محدد
٦٣٨٧	٥٦٣٠	٤٥٣٦	٣٦١٦	٣٢٥٦	٣٠٠٢	٢٧١٠	٣٢٦٧	مجموع الودائع

(١) تقديرات المجلس الوطني للسياحة للمدة من حزيران الى ٢٣ ايلول سنة ١٩٧٣.

يبين هذا الجدول ان حجم الودائع المصرفية في لبنان قد ارتفع من ٣٢٦٧ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٦٦ إلى ٦٣٨٧ مليون ليرة عام ١٩٧٣، أي انه قد ارتفع بنسبة تزيد عن ٩٥ بالمئة او بمعدل سنوي وسطي يبلغ حوالي ١٢ بالمئة وذلك على الرغم من انخفاض الودائع بنسبة ١٨ بالمئة إثر أزمة المصارف عام ١٩٦٦ وحرب حزيران عام ١٩٦٧.

يمكن ان تعزى أسباب هذا التوسع إلى نجاح عملية التصحيح التي قامت بها الدولة بعد أزمة انترا وإلى تحسن الأوضاع الداخلية بشكل عام من جهة، ومن جهة أخرى إلى حدوث أزمات حادة ومتتالية في نظام النقد الدولي وحدث مصاعب جدية لبعض عملات الاحتياط بينما حافظت الليرة اللبنانية على استقرار سعرها الخارجي الذي سجل بعض الارتفاع.

والجدولان رقم ١٢ (أ) ورقم ١٢ (ب) يظهران التطور الذي حدث خلال الفترة ما بين شهر كانون الثاني وشهر آب من عام ١٩٧٣ بالمقارنة مع المدة نفسها من عام ١٩٧٢ فيما يختص بالسيولة المصرفية والتسليفات والودائع مفصلة حسب فئتها، ادخار وشكات وجارية ولاجل.

جدول رقم ١٢ (أ)

بعض المؤشرات المصرفية للمدة كانون الثاني - آب ١٩٧٢

(بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٧٢	كانون ٢	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب
السيولة المصرفية	١٦٨٥	١٧١٠	١٧٠٦	١٧٢٤	١٧٧١	١٨٤٧	١٨٦٥	١٧٦٩
تسليفات	٥٢٤٥	٥٤٤١	٥٤٣٩	٥٤٦٦	٥٥٥٩	٥٥٣٩	٥٦٣٨	٥٨١٢
حسابات الادخار	٣٥٧٣	٣٦٣٣	٣٦٧٩	٣٧٤٤	٣٨٣٠	٣٩٢٨	٤٠٠٨	٤٠٨١
حسابات الشكات	٦٤٣	٦٥٢	٦٦٢	٦٦١	٦٦٤	٦٦٨	٦٦٤	٦٧٢
حسابات جارية	٧٢٣	٧٥٩	٧٤٤	٧٤٧	٧٩٠	٨٢١	٨٢٧	٨٢٥
الودائع لاجل	١٣٤	١٣٢	١٣٠	١٢٧	١١١	١٠٥	١٠٨	١٤٩

جدول رقم ١٢ (ب) (١)

بعض المؤشرات المصرفية للمدة كانون الثاني - اب ١٩٧٣ (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٧٣	كانون ٢	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب
السيولة المصرفية	٢٠٤٧	٢٠٠٠	٢٠٦٥	٢٠٧٠	١٩٢٩	٢٠٢٣	١٩٣٤	١٩٤٠
تسليفات	٦٥٠٨	٦٥٣٢	٦٦٥٨	٦٧٩٠	٦٧٦٩	٦٧٣٣	٧٠٠٥	٧٣٧٢
حسابات الادخار	٤٤٠٤	٤٣٨٤	٤٤٥١	٤٤٩٠	٤٤٦٢	٤٥٣٢	٤٥٩٦	٤٦٩٣
حسابات الشكات	٧٦٠	٧٧٠	٨٥٥	٨٦٤	٨١٤	٧٨٩	٧٨٨	٨١٠
حسابات جارية	٨٤٧	٨٤٤	٨٧٦	٨٩٨	٨٧٤	٨٥٩	٨٨٧	٩٢٥
الودائع لاجل	١٩١	١٩٥	٢٠٤	٢٠٧	٢٢١	٢٠٧	٢٠٩	٢١٦

يستدل من هذين الجدولين ان القطاع المصرفي استمر بتوسعه السريع خلال هذه الفترة بالاستناد إلى حجم الودائع لديه، او بالاستناد إلى حجم التسليفات. وهناك ظاهرتان لم تزالا ملازمتين للقطاع المصرفي، تجدر الإشارة إليهما هنا: أولاً - الارتفاع الكبير بالسيولة لدى المصارف على الرغم من ان مستواها قد تدنى بعض الشيء خلال شهري تموز وآب، وثانياً - الأهمية الضئيلة لودائع الاجل على الرغم من تزايدها مؤخراً بنسبة معتدلة بينما تحظى حسابات الادخار بالنصيب الأهم بين حسابات الودائع لدى المصارف. الا ان هذه الحسابات تبقى بطبيعتها أقرب إلى حسابات الشكات منها إلى حسابات التوفير بالمعنى المتعارف عليه عادة.

وهذا يعني ان معظم الودائع لا يزال تحت الطلب، أي انها لا يمكن الاعتماد عليها للقيام بتسليفات طويلة او متوسطة الاجل. وبعبارة أخرى لا يزال السوق يفتقر إلى المقومات الضرورية لقيام مؤسسات متخصصة قادرة على تأمين التمويل اللازم لاحتياجات القطاعات المنتجة للسلع. الا انه قد تم انشاء بنك الانماء وأصبح جاهزاً للعمل على توفير قدر معين من الخدمات الأساسية للصناعة والسياحة. كما ان هناك مساع جديّة لانشاء مؤسسات متخصصة بالتمويل المتوسط والطويل الاجل للمساعدة على تطوير السوق المالية ودعم التطور الاقتصادي وتعميم نموه وتوسعه.

(١) اعتباراً من اول كانون الثاني ١٩٧٢ ادخلت حسابات بنك المشرق في الاحصاءات المصرفية

جدول رقم ١٣

تطور صافي الموجودات الخارجية تموز ١٩٧١ - تموز ١٩٧٣ (بملايين الليرات)

تموز ١٩٧١	نسبة الزيادة المئوية	تموز ١٩٧٢	تموز ١٩٧٣	نسبة الزيادة المئوية	
٢٦٨٨	٤٣	٢٩٩٢	٣٢١٤	٧	الموجودات الخارجية لدى المصارف
١٠٤٢	١٤	١١٥١	١٣٦٢	١٨	المطلوبات الخارجية لدى المصارف
١٦٤٦	٧١	١٨٤١	١٨٥٢	-	صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف
١٢٩٦	٢٠	١٧٤٩	٢٢١٥	٢٦	مصرف لبنان
٢٩٣٥	٤٤	٣٥٨٥	٤٠٤٦	١٣	صافي الموجودات لدى النظام النقدي

* المصدر: النشرة الاحصائية - مديرية الاحصاء المركزي

يلاحظ ان حجم الكتلة النقدية (نقد وشبه نقد) يزداد بسرعة، وقد بلغ متوسط هذه الزيادة السنوي خلال السنوات القليلة الأخيرة حوالي ٢٠ بالمئة، وهي نسبة تعتبر مرتفعة ماذا ما قيست بمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد الوطني.

من الملاحظ أيضاً ان السيولة لدى المصارف، على الرغم من انخفاضها بعض الشيء خلال شهري تموز وآب، قد ازدادت بنسبة تعادل تقريباً الزيادة بحجم النقد. الا ان العوامل المسؤولة عن هذا التوسع عام ١٩٧١ و١٩٧٢ لم تكن هي نفسها عام ١٩٧٣. ففي عام ١٩٧١ و١٩٧٢ كان تدخل مصرف لبنان في السوق النقدي كمشتري للنقد الأجنبي كان العامل الأهم المسؤول عن الزيادة في حجم النقد بينما كان التوسع بالتسليف الى القطاع الخاص بحجم ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية تقريباً، وقد خفف القطاع العام بنسبة هامة التأثير التضخمي بهذا التوسع بتحقيقه فائضاً بحجم هام.

أما في عام ١٩٧٣ فكانت مصادر السيولة غير مصادرها عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢. فمصرف لبنان كان حجم تدخله في السوق النقدية أقل بنسبة كبيرة، والقطاع العام لم يكن لدوره أي تأثير تضخمي أو انكماش، اذ تدنى الفائض لديه وزال بحصيلة عمليات التسعة أشهر الاولى من السنة،

الا ان تسليفات الجهاز المصرفي الى القطاع الخاص قد زادت بنسبة ٣٢ بالمئة مقابل ١٥ بالمئة فقط للمدة نفسها من العام السابق (١٩٧٢)، ولا بد من ان هذا التوسع الكبير بالتسليف كان له أثره التضخمي .

هناك أمران تجدر ملاحظتهما في نطاق هذا التوسع . أولاً ان التوسع في نشاط الجهاز المصرفي يرافقه توسع اقتصادي عام وسريع وهذا أمر طبيعي، انما تجدر الملاحظة ان عوامل متنوعة وعديدة نشأت معاً في نفس الوقت هي التي دفعت بالنشاط الاقتصادي الى التوسع السريع بعد أن بقي بحالة من الركود النسبي قرابة أربع سنوات، وقد اكتسب على ما يظهر بعض المناعة في مواجهة الأزمات العابرة .

ان من أهم العوامل التي دفعت بالاقتصاد اللبناني نحو التوسع وزادت من مناعته في مواجهة الصعوبات حالة الاستقرار الداخلي الذي تأمن إلى حد ملحوظ، وتحسن علاقات لبنان الخارجية مع البلدان العربية بشكل عام والازدياد الكبير في مداخيل الدول العربية المنتجة للبترول واستمرار الأزمات الحادة التي واجهتها اكثر عملات الاحتياط بينما حافظت الليرة اللبنانية على مستوى سعرها الخارجي وكذلك حدوث بعض التطورات غير المؤاتية للاستثمارات الاجنبية في بعض بلدان الاغتراب اللبناني مما أدى الى نزوح الرساميل من هذه البلدان إلى لبنان، وأخيراً استنفاد ظروف الركود الاقتصادي لنفسها .

ان استعراض هذه الاسباب ودراسة طبيعتها وظروفها يظهر ان التوسع الذي يشهده الاقتصاد اللبناني هو إلى حد بعيد ليس ظرفياً بل هو أساسي وطويل المدى ويمكن توقع استمراره وازدياده عمقاً إذا تأمنت له الظروف المؤاتية او إذا لم تحدث تطورات غير مؤاتية جذرياً .

ان الأزمة النقدية الدولية وضعف بعض عملات الاحتياط إلى جانب التطورات التي أشرنا إلى حدوثها في بعض بلدان الاغتراب اللبناني شجعت وما تزال نزوح الرساميل إلى لبنان بحجم كبير كما أدت الى التحويل من عملات أجنبية إلى الليرة اللبنانية .

وهذه التطورات قد أدت بدورها إلى تشجيع الجهاز المصرفي في لبنان على التوسع بالتسليف في السوق المحلية، وبالتالي على تنشيط الاقتصاد اللبناني بشكل عام، كما انها شجعت على تحقيق بعض التسليفات الهامة إلى الخارج بالعملة اللبنانية . غير ان تسليفات الجهاز المصرفي ظلت محصورة إلى حد كبير في النطاق المعتاد أي في تمويل التجارة والخدمات، وبالنظر إلى الحافز القوي الذي أوجدته الظروف المبينة سابقاً، وعلى الأخص ضعف الثقة بعدد من عملات الاحتياط وعدم استقرار اسعارها من جهة والتضخم المالي من جهة أخرى، فقد نشأ اتجاه قوي

للاستثمار في العقارات وخاصة في البناء مما دفع هذا القطاع الى التوسع السريع جدا فسجل مستوى قياسي عام ١٩٧٢ ثم بعض التراجع بسرعة هذا التوسع خلال السنة الحالية.

هذه الظروف التي ذكرنا والتي شجعت على التوسع الاقتصادي في لبنان قد تستمر مدة من الزمن لا يمكن التنبؤ بطولها، وقد تتغير بعض هذه الظروف بينما يستمر البعض الآخر وقتاً أطول، الا انه من الحكمة توقع امكانية عدم استمرار هذه الظروف وبالتالي امكانية تباطؤ معدل النمو السريع في قطاع البناء أو في بعض النشاطات الأخرى. وقد أشارت وزارة المالية إلى امكانية مثل هذه التطورات عند تقديم مشروع موازنة العام الماضي. لذلك فالحكومة ترى ضرورة إعداد المشاريع الانشائية والبدء بتنفيذها والتوسع بذلك في الوقت المناسب: أولاً - لتأمين استمرار النشاط الاقتصادي بمستواه المرتفع، وثانياً - لدعم طاقة البلاد الانتاجية وتأمين تطويرها.

ثالثاً - السياسة المالية للدولة:

تهدف السياسة المالية إلى دعم السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الحكومة وإلى المساعدة على انجاح هذه السياسة وتحقيق غاياتها، وهذه الغايات هي:

- (١) انماء الحياة الاقتصادية والاجتماعية بأقل ما يمكن من التضحيات
- (٢) تعميم منافع الانماء وفوائده على المناطق اللبنانية وفئات اللبنانيين كافة
- (٣) تحقيق حد أدنى من الاستقرار لتأمين أفضل شروط الحياة.

تفرض هذه السياسة على الدولة دوراً هاماً ومتطوراً، وتفرض عليها بالتالي تحمل أعباء ومسؤوليات متزايدة مباشرة عن طريق تأمين الخدمات وتحقيق المشاريع الانمائية الأساسية ومدافرة عن طريق تأمين الدعم والتسهيلات المختلفة لتنشيط القطاع الخاص وتنظيمه ودعم نموه وتوسعه. ويمكن تفصيل أهداف هذه السياسة كما يلي:

أولاً - تحقيق نمو اقتصادي سريع مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبأقل ما يمكن من الأكلاف أو التضحيات. فالحكومة ترى ان من واجبها العمل على تأمين معدل نمو مرتفع للدخل الوطني والحوول دون التقلبات الاقتصادية أو التطورات الانكماشية أو التضخمية وذلك مع المحافظة على المنجزات والقيم الاجتماعية للمجتمع.

ثانياً - تعميم النمو الاقتصادي ومنافعه وتأمين عدالة اجتماعية في توزيع الدخل والثروة بين الافراد والمناطق. وهذه مهمة ملحة تتعدى طاقة المؤسسات الخاصة وتستلزم في ظل النظام الحر اهتماماً خاصاً ومخلصاً من قبل الدولة.

ثالثاً - تحقيق الاستثمارات الأساسية وتوفير الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية التي لا يؤمنها النظام الحر تلقائياً، اما لعدم تمكن المؤسسات الخاصة من تحمل موجباتها، واما لأن معدل المردود الخاص فيها لا يشجع القطاع الخاص على توفيرها. والغاية من تأمين الدولة لهذه الخدمات هي توفير المقومات اللازمة لرفع مستوى الانتاج الوطني ودعم طاقته الانتاجية وزيادة معدل نموه.

ان قيام الدولة بهذا الدور المتصاعد والمتطور يعني ان هناك حاجة متزايدة لدى القطاع العام إلى الموارد البشرية والمادية وإلى مزيد من التخطيط والتنظيم لتحقيق هذا الدور بفاعلية وجدية.

ان هذه الموارد من بشرية ومادية هي محدودة نسبياً. وتخصيص القطاع العام بمزيد منها يعني تحويل هذه الموارد عن القطاعات الأخرى أو تحويلها من القطاعات الأخرى إلى القطاع العام. وهذا ما يحصل بالفعل بنتيجة تجهيز القطاع العام أو تمويل انفاقه. ولهذه العملية أكثر من وجه واحد يجب على الدولة ان تعنى به في ضوء غاياتها وأهدافها. فبالإضافة إلى التأثير الذي يحدثه تحويل الموارد وحجم هذه الموارد المحولة من القطاع الخاص إلى القطاع العام على النشاط الاقتصادي، هناك التأثير الذي ينتج عن توزيع هذا العبء على المصادر المختلفة وعن الأسس التي تعتمد في هذا التوزيع، كما ان هناك التأثير الذي ينتج عن كيفية استعمال هذه الموارد والنشاطات التي تصرف عليها. ان سياسة اقتصادية واجتماعية معينة تفرض نمطاً معيناً من الانفاق يستهدف تحقيق غايات هذه السياسة كما تفرض نظاماً ضريبياً معيناً ينسجم بأسسه وقواعده مع هذه الغايات.

لذلك فإن البحث بتأمين الواردات العامة التي يتطلبها قيام الدولة بدور اقتصادي واجتماعي معين يفرض اختيار قوانين ونظم لا تؤمن فقط الموارد المطلوبة بحجم كاف، انما يجب ان تكون منسجمة بأسسها مع الغايات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

وفي هذا الاطار يمكن ان تلخص أسس السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة على الوجه التالي:

أولاً - النفقات:

أ - ضغط النفقات الادارية الى الحد الممكن وعلى أسس صحيحة للحد من الهدر ولتأمين انتاجية أعلى للأموال المخصصة في هذا المجال. والتوسع في توفير موارد عامة اضافية لتخصيصها للأغراض الترسلمية ولتنمية المرافق العامة الأساسية وبالتالي تنمية طاقة البلاد الانتاجية.

ب - وضع سلم أوليات للانفاق يكون منسجماً مع غايات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

ج - مراعاة متطلبات الاستقرار الاقتصادي في تحديد حجم الانفاق العام ونمطه وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود مع المحافظة على الاستقرار.

ثانيا - الواردات:

- أ - زيادة الواردات العامة بحجم يفي بتمويل الدور الانمائي المطلوب من القطاع العام القيام به في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي.
- ب - ادخال التعديلات اللازمة على النظام الضرائبي وتأمين تطبيق أصح للقوانين الضرائبية وتنظيم الجهاز الاداري المختص وتجهيزه وتحديثه تحقيقاً لهذه الغاية.
- ج - مراعاة متطلبات النمو الاقتصادي وتجنب اعاقه نمو القطاع الخاص عند تحديد أي عبء ضريبي ومراعاة العدالة الاجتماعية في توزيع العبء الضريبي.

ثالثا - تشجيع الاستثمارات:

- أ - التوسع بالتجهيز الاقتصادي للبلاد وتحقيق المشاريع الأساسية للاقتصاد لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتوسيع طاقته الانتاجية.
- ب - انشاء السوق المالية وتشجيع قيام المؤسسات المالية المتخصصة للمساعدة على توفير المجالات الاقتصادية للاستثمارات وعلى توفير التمويل لمختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية.
- ج - توفير التشجيع والحوافز الكافية لتشجيع الاستثمارات في ميادين اقتصادية معينة وفي المناطق كافة.

وبالنظر إلى التوسع السريع في دور الدولة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الأعباء التي تترتب على ذلك وخاصة ما يتعلق بتنفيذ المشاريع الاقتصادية الأساسية وتسريع الانماء الاقتصادي فانه يصعب الاعتماد فقط على الواردات العامة العادية، إذ لا يمكن زيادة هذه الواردات إلى أبعد من الحد الذي يصبح بعده العبء الضريبي مرهقاً للنشاط الاقتصادي. كما أن المشاريع الانمائية تطال فوائدها الاجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، فمن العدالة إذا أن يوزع عبء تمويلها على جميع هؤلاء. لذلك ترى الحكومة ضرورة دعم الواردات العادية بواردات استثنائية عن طريق الاقتراض على أن لا يتعدى ذلك في أي حال نطاق تمويل المشاريع الانمائية.

وفي هذا المجال تعطي الحكومة الافضلية للاقتراض من الداخل، اذ ان هذا الاقتراض يساعد على انماء السوق المالية المحلية، كما انه يشكل امتصاصا للضغوط التضخمية التي يولدها انفاق القروض. وهذان الأمران لا يتوفران في الاقتراض من الخارج.

الا ان هذا النوع الأخير من الاقتراض، أي الاقتراض من الخارج وخاصة من المؤسسات الدولية المتخصصة، يستساغ اللجوء اليه عندما لا تتوفر الاموال المطلوبة محلياً أو عند عدم توفرها بالشروط المناسبة أو لكلا الأمرين معاً.

وبالاختصار فإن الحكومة تعتمد على القروض لتمويل الانماء في الحدود التي تسمح بها القواعد المالية والاقتصادية السليمة وذلك بغية تأمين الموارد الاضافية التي تحتاجها الدولة لتمويل النشاطات الاستثمارية الطويلة الاجل والتي تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سياسة الحكومة المالية:

من خلال هذا الإطار العام لمبادئ السياسة المالية وفي ضوء الأوضاع الخاصة بالاقتصاد اللبناني والظروف المختلفة المحيطة به وتحقيقاً للغايات الاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى، تعمل وزارة المال وفق مخطط شامل وعلى أسس علمية واضحة.

فالاقتصاد اللبناني لم يزل يتميز بالاعتماد الكبير على قطاعات الخدمات التي تسهم حالياً بحوالي ثلثي الناتج الوطني. وهذا الاعتماد الكبير على نشاطات الخدمات قد ساهم ولا يزال بتسريع النمو الاقتصادي في لبنان وزيادة طاقته الانتاجية، الا ان له بعض المحاذير، اذ انه يجعل الاقتصاد اللبناني عرضة للتقلبات نتيجة عوامل خارجية قد لا يكون بمقدور السلطات اللبنانية المختصة أو بمتناول يدها أمر معالجتها مباشرة، كما انه لا يوفر فرص الاستخدام أو العمالة بالقدر الذي توفره عادة النشاطات الاخرى مما يعني الحد من طاقة الاقتصاد اللبناني على استيعاب اليد العاملة، فضلاً عن ان هذا التركيز على نشاطات الخدمات يتسبب باستمرار بتزايد العجز في الميزان التجاري وباستمرار عدم التوازن السائد في توزيع الدخل بين المناطق وبين القطاعات المختلفة وكذلك الفئات المتوزعة بين هذه القطاعات.

فإلى جانب الغاية الأساسية، أي تأمين نمو اقتصادي سريع والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، ترى وزارة المال ضرورة التركيز على تحقيق نمو أسرع في القطاعات المنتجة للسلع والسعي إلى تعميم التوسع الاقتصادي بين مختلف القطاعات والمناطق. لذلك فإن السياسة الرسمية في هذا المجال تستهدف تحقيق مشاريع التجهيز الأساسية كمشاريع الري والمواصلات وغيرها من المشاريع التي تشجع وتسهل قيام النشاطات الاقتصادية المتنوعة، وتستهدف أيضاً تنمية الموارد البشرية بواسطة التعليم وتوفير الخدمات الصحية لخلق الظروف الملائمة لزيادة الطاقة الانتاجية، كما انها تسعى إلى تشجيع القطاعات المنتجة للسلع مباشرة عن طريق دعم الصادرات ومنح الاعفاءات الضريبية وإيجاد المؤسسات المتخصصة بتمويل هذه النشاطات.

والخطة الانمائية السداسية تعكس هذه السياسة اذ هي تركز على تحقيق الاستثمارات الطويلة الاجل وخاصة الاستثمارات التي تشجع النشاطات الصناعية والزراعية ونشاطات النقل .

ان اتباع هذه السياسة وتحقيق المشاريع التي تفرضها هذه السياسة وبالسعة التي تضمن تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود يتطلب فيما يتطلبه موارد مالية اضافية بحجم كبير ، وبالتالي رأى وزارة المال ان تضع مخططاً علمياً شاملاً بعيد المدى يؤمن هذه الغاية ويوفر احدى المقومات الأساسية للانماء .

لهذا السبب ، أي لتأمين واردات اضافية ولتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع العبء الضريبي ولتأمين تطبيق القوانين الضريبية بشكل صحيح تنفذ وزارة المال برنامجاً متكاملاً بعيد المدى .

فقد شكلت وزارة المال فريقين من الاختصاصيين والخبراء ومن بعض المسؤولين في الوزارة ، فريق اهتم بتقييم النظام الضريبي وبوضع دراسة شاملة متكاملة تحدد الخطوط الأساسية التي يجب أن تعتمد في تطوير هذا النظام وجعله متمشياً مع الغايات الاقتصادية والاجتماعية المحددة ، وفريق ثان اهتم بشؤون الادارة أي بتقييم الجهاز الحالي وبوضع الدراسة المفصلة التي تستهدف اعادة تنظيمه وتوفير العناصر البشرية الكفؤة لتطويره ولتأمين قيامه بتطبيق القوانين الضريبية بشكل صحيح .

أ - بالنسبة إلى النظام الضريبي فإن الدراسة قد استهدفت هذا النظام بشكل شامل وفي ضوء غايات محددة هي تأمين واردات اضافية كافية وتأمين العدالة بتوزيع العبء الضريبي وتوفير المقومات التي تؤمن سهولة تطبيق القوانين . وبنتيجة هذه الدراسة وضعت الخطوط الأساسية للاتجاهات التي يجب ان تعتمد عليها السياسة الضريبية ان بالنسبة إلى تعديل القوانين الحالية او بالنسبة إلى اقتراح القوانين الجديدة . والغاية هي ان تأتي أية تعديلات او أية قوانين جديدة منسجمة مع المخطط البعيد المدى الهادف إلى تحديث نظامنا الضريبي وجعله متجاوباً مع غايات سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية .

وهذا المخطط يعتمد كما بينت الدراسة على الأسس التالية :

- ١ - إدخال التعديلات الضرورية على القوانين الحالية لتسهيل عملية تطبيق هذه القوانين والحد من امكانيات التهرب من الضريبة .
- ٢ - التركيز على اعتماد الضرائب المباشرة تسهيلاً لمهمة تحقيق العدالة بتوزيع الاعباء الضريبية .
- ٣ - الغاء الضرائب المباشرة تسهيلاً لمهمة تحقيق العدالة بتوزيع الاعباء الضريبية .

٤ - ادخال بعض الاعفاءات وتعديل بعض المعدلات تحقيقاً لعدالة أكبر في توزيع الأعباء التي تفرضها بعض القوانين وللحد من التأثيرات غير المؤاتية بالنسبة إلى بعض النشاطات .

٥ - اعتماد مبدأ الضريبة على مجمل الدخل والعمل على تحقيقه تدريجياً وبقدر ما يسمح به تطوير الجهاز الاداري الذي سيقع عليه عبء تنفيذ القانون .

إلى جانب هذه الخطوط العريضة التي بينت الدراسة ضرورة تبنيها كأساس لبرنامج بعيد المدى لتطوير النظام الضرائبي ، فقد دلت هذه الدراسة على ان اعادة تنظيم جهاز الادارة وتحديثه وتأمين العناصر الفنية المؤهلة له هو أمر ذو أهمية كبيرة ويتوقف عليه إلى مدى بعيد تحقيق الغاية من تحديث النظام الضرائبي ، كما يمكن ان يحقق ذلك زيادة هامة في الواردات العامة .

لذلك كان من الطبيعي ان تعتمد وزارة المال إلى وضع دراسة علمية وافية تقييم التنظيم الاداري الحالي وتضع تنظيمًا جديدًا يحقق التطوير المنشود في تطبيق القوانين ويتمكن من تحمل أعباء النظام الضرائبي المنوي تحقيقه تدريجياً وعلى المدى البعيد .

ان مجموعة من الخبراء يعاونهم فريق من موظفي الوزارة قد أتموا وضع الدراسة المطلوبة والتنظيم اللازم . وقد باشرت الوزارة فعلاً بتحقيق التعديلات واتخاذ الاجراءات الضرورية من ضمن برنامج شامل يهدف إلى تطبيق التنظيم الجديد وتحديث الجهاز الاداري .

وبموجب هذا البرنامج فقد تم تحقيق ما يلي :

١ - لقد تم تدريب حوالي خمسين من المراقبين بموجب دورات تدريبية في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا .

٢ - أنجزت الوزارة بمساعدة خبراء اختصاصيين دراسة علمية عن أوضاع تطبيق القوانين الضرائبية وأوضاع المراقبين المعنيين بتطبيق هذه القوانين والنواحي التي تعوزهم فيها الخبرة والمؤهلات . وفي ضوء هذه الدراسة أعدت مواد للتدريس وبرنامج خاص للتعليم بمعهد تدريب خاص بالمراقبين أنشئ وبوشر العمل فيه فعلاً في عام ١٩٧٢ . لقد تخرجت الدفعة الأولى من المراقبين والدفعة الأولى من المراقبين الرئيسيين وهم الآن ينجزون دورتهم التدريبية العملية بعد ان أتموا الدورة النظرية ، وكل الدلائل تشير إلى نجاح كبير لبرنامج التدريب هذا ، يؤمل ان يحقق تغييراً جذرياً بعملية التحقق وزيادة كبيرة بحصيلة الضرائب المعنية .

٣ - تسهيلاً لعمليات التحقق وتوحيد الأسس المعتمدة وضعت وزارة المال دليلاً لضريبة الدخل وآخر لضريبة الأملاك المبنية يحتوي كل منهما على النصوص القانونية النافذة والتعليمات

والتعاميم المعتمدة لتسهيل على المراقب الرجوع إلى النصوص القانونية وتطبيقها. وهناك دليان آخران قيد الاعداد هما دليل رسم الانتقال ودليل يضم احكام مجلس الشورى في حقل الضرائب، ويؤمل أن يتم انجازهما خلال بضعة أشهر.

٤ - إلى جانب هذه الاجراءات يستمر العمل على تحقيق التنظيم الجديد بقدر ما تسمح بذلك زيادة عدد المراقبين في الوزارة التي تتم حالياً بانتظام وان يكن باعداد هي أقل ما يكفي حالياً. ويركز العمل حالياً على الاعداد لتنظيم الملفات ولتنسيق عملية حفظها وتحديثها، كما يركز على خلق الدائرة التي ستختص بجمع المعلومات وتنسيقها وتحليلها وتزويد الدوائر المعنية بتطبيق الضرائب بها وكذلك للقيام بمهام العلاقات العامة التي تشرح وتوضح للمواطنين واجباتهم بالنسبة إلى القوانين الضريبية وكيفية قيامهم بهذه الواجبات.

ان البرنامج المتبع لاعادة تنظيم الادارة وتحديثها وتطويرها والبرنامج البعيد المدى الهادف إلى تطوير النظام الضرائبي هما برنامجان متكاملان يسير العمل على تحقيقهما بوقت واحد ونأمل من ورائهما أن يصبح لدينا نظام ضرائبي متطور وحديث سهل التطبيق وعادل بتوزيع العبء الضرائبي يعنى بتطبيقه جهاز منظم على أسس فنية حديثة ومزود بالعناصر الفنية المؤهلة لتأمين تطبيقه بشكل صحيح.

ان وزارة المال تعي ان هذه العملية هي عملية صعبة طويلة المدى ولا يمكن تحقيقها في مدى قصير انما يجب ان تواصل الجهود بشكل منتظم وعلى الأسس العملية المدروسة وضمن البرنامج العام المتكامل ودون التساهل بالمبادئ الأساسية التي تضمن اعتماد المؤهلات والعلم في الاجراءات المتخذة.

ووزارة المال تدرك ان هذه المجهودات على الرغم من ان نتائجها أخذت تظهر بزيادات محسوسة بحصيلة بعض الضرائب والرسوم فانها غير كافية، وعلى الأقل حالياً، لتأمين الواردات الاضافية الكافية لتمويل التوسع الكبير بدور القطاع العام. إذا، من الضروري أن نؤمن واردات جديدة أخرى وخاصة عن طريق الاقتراض لكي تتمكن الدولة من تحقيق دورها الانمائي المتزايد. لهذا السبب ولأسباب أخرى فنية عمدت الدولة الى الاقتراض من البنك الدولي للانماء والتعمير ومن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وكذلك من السوق المحلية، وستتوسع بالاقتراض من هذه المصادر وكذلك من المؤسسة الانمائية الجديدة - الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية - لتأمين الاسراع في تحقيق المشاريع الانمائية الأساسية مع التأكيد على ان الاقتراض لن يكون الا لأغراض التنمية الاقتصادية وفي الحدود التي تسمح بها متطلبات الاستقرار المالي والنقدي.

تطوير السوق المالي:

ان امكانية القطاع العام على الاقتراض محلياً لأغراض التنمية هي محدودة الآن بالنظر لكون المصارف العاملة في لبنان هي على الرغم من توفر السيولة الكافية لديها، غير قادرة على تأمين الشروط التي يتطلبها تمويل المشاريع الانمائية. فمواردها هي بمعظمها قصيرة الاجل وبالتالي لا يمكن اعتمادها لتوفير القروض الطويلة الاجل.

ومن ناحية أخرى عندما تنحصر عمليات الجهاز المصرفي بالتمويل القصير الاجل يبقى قسم هام من النشاطات الاقتصادية غير قادر على الاعتماد على هذا الجهاز لتأمين التمويل.

لذلك، فقد رأت وزارة المال انه من الضروري جداً تطوير السوق المالية اللبنانية وتشجيع انشاء المؤسسات المالية المتخصصة. فبالاضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه السوق المالية المتطورة في توجيه الموارد المالية إلى حيث الانتاجية هي الأعلى نسبياً وفي شتى النشاطات الاقتصادية وبالتالي مساهمته في تسريع الانماء الاقتصادي وفي استثمار الطاقة الانتاجية بشكل أفضل، بالاضافة إلى ذلك نرى ان سوقاً مالية متطورة في لبنان لا بد ان تلعب دوراً هاماً في الحياة المالية للمنطقة، اذ هي توفر الخدمات المجدية لتوظيف الرساميل العربية في مجالات مختلفة فتفيد الدول العربية من توفر هذه الخدمات ويفيد لبنان من تأديته لها.

لذلك، قامت وزارة المال بالاتصالات اللازمة مع البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية التابعة له وكذلك مع صندوق النقد الدولي ووضعت بالتعاون مع هذه المؤسسات الثلاث برنامجاً محدداً لتطوير السوق المالية وتشجيع انشاء المؤسسات المالية المتخصصة. وهناك حالياً بعثة في لبنان تقوم بتجميع الحقائق والاحصاءات لاعداد الدراسات الاولى، وسيتبع ذلك وضع برنامج شامل طويل المدى يحدد الاجراءات والقوانين والترتيبات الضرورية ضمن برنامج زمني تقوم الحكومة بتنفيذه.

خصائص مشروع موازنة ١٩٧٤

أشرنا في مقدمة هذه الفدلكة إلى أن أرقام مشروع موازنة ١٩٧٤ بلغت بصورة اجمالية ١٣٨٥,٣ مليون ليرة مقابل ١١٩٩,٥ مليون ليرة في عام ١٩٧٣، وتتوزع هذه الأرقام بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة بالمقارنة مع أرقام موازنات ١٩٧٣ كما يلي:

جدول رقم ١٤

مشروع موازنة ١٩٧٤ (العامة والملحقة) مقارناً مع موازنة ١٩٧٣ (بملايين الليرات)

نسبة الفرق المئوية	الفروقات		مشروع موازنة ١٩٧٤	موازنة ١٩٧٣	
	نقصان	زيادة			
١٣,٣٥	-	١٤٤,٢٥	١٢٢٥	١٠٨٠,٧٥	الموازنة العامة
١٩,٥٩	-	١٥,٣	٩٣,٤	٧٨,١	موازنة الهاتف
٦١,٥٥	-	١٨,٢٥	٤٧,٩	٢٩,٦٥	موازنة اليانصيب اللبناني
٧٢,٧٣	-	٨	١٩	١١	موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري
١٥,٤٩	-	١٨٥,٣	١٣٨٥,٣	١١٩٩,٥	المجموع

أ - نفقات الموازنة العامة

بلغت أرقام نفقات مشروع الموازنة العامة (الأجزاء الثلاثة) ١٢٢٥٠٢٥٠٠٠ ل.ل مقابل ١٠٨٠٧٨٥٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٣ أي بزيادة قدرها ١٤٤٢٤٠٠٠٠ ل.ل وهذا ما يساوي نسبة مئوية تبلغ ١٣,٣٥ .

توزع هذه الاعتمادات على كل من الأجزاء الثلاثة بالمقارنة مع اعتمادات موازنة عام ١٩٧٣ كما يلي :

جدول رقم ١٥

توزيع الاعتمادات على كل من الأجزاء بالمقارنة مع اعتمادات موازنات ١٩٧٣ و ١٩٧٤

النسبة المئوية	الفروقات ل.ل		مشروع ١٩٧٤ ل.ل	موازنة ١٩٧٣ ل.ل	الجزء
	نقصان	زيادة			
١٥,٨٨	-	١١٢٥١٧٩٠٠	٨٢١٠٢٩٣٠٠	٧٠٨٥١١٤٠٠	الاول
١٣,٨١	-	٢٣١١٢١٠٠	١٩٠٤٧٠٧٠٠	١٦٧٣٥٨٦٠٠	الثاني
٤,٢٠	-	٨٦١٠٠٠٠	٢١٣٥٢٥٠٠٠	٢٠٤٩١٥٠٠٠	الثالث
١٣,٣٥	-	١٤٤٢٤٠٠٠٠	١٢٢٥٠٢٥٠٠٠	١٠٨٠٧٨٥٠٠٠	المجموع

والفروقات بين أرقام المشروع وبين أرقام موازنة ١٩٧٣ موزعة على كل من الأجزاء الثلاثة بالنسبة لكل وزارة بمفردها فتظهر في الجداول (رقم ١٨ و ١٩ و ٢٠) الملحقه. وقد ذكر في الجدولين (رقم ٢١ و ٢٢) الملحقين مجموع ما يصيب كل وزارة من اعتمادات المشروع مع النسبة المئوية لهذه الاعتمادات ومجموع اعتمادات الموازنة موزعة على البنود والأجزاء مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء.

يتبين من المقارنات المذكورة سابقا ان هناك زيادة في الأجزاء الثلاثة من الموازنة العامة، الا ان الأمر يدعو إلى الايضاحات التالية بالنسبة إلى الجزء الأول:

- ان اعتمادات هذا الجزء تتضمن، فضلا عن نفقات سير الادارة العادية (بما فيها نفقات التربية والدفاع والاعلام والسياحة وسواها) القسم الأكبر من نفقات التحويل كنفقات مساهمة الدولة في موازنة الضمان الاجتماعي ولا سيما الفرع الصحي ونفقات المعالجة الصحية للفئة المعوزة من المواطنين وبعض النفقات الاجتماعية من مساعدات ومنح وتعويضات، ولا سيما تلك العائدة لتعاونية الموظفين وسواها، بالاضافة إلى نفقات الديون المتوجبة الأداء والاحتياطي.

لقد تطورت أرقام الجزء الاول خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول (رقم ١٥) التالي:

جدول رقم ١٥
تطور ارقام الجزء الاول خلال سني ١٩٦٩ - ١٩٧٤

السنة	اعتمادات الجزء الاول (بآلاف الليرات)	الزيادة (بآلاف الليرات)	نسبة الزيادة المئوية
١٩٦٩	٤٨٣٣٠٧	٣٠٥٩٨	٦,٧٦
١٩٧٠	٥١١٥٠٦	٢٨١٩٩	٥,٨٣
١٩٧١	٥٨٦٤٨٠	٧٤٩٧٣	١٤,٦٦
١٩٧٢	٦٣٤٨٠٠	٤٨٣٢٠	٨,٢٤
١٩٧٣	٧٠٨٥١١	٣٧٧١١	٤٤,٦١
مشروع ١٩٧٤	٨٢١٠٢٩	١١٢٥١٨	١٥,٨٨

ويلاحظ من هذا البيان ان معدل زيادة اعتمادات هذا الجزء ارتفعت في مشروع موازنة ١٩٧٤ إلى ١٥,٨٨ بالمئة في حين بلغت نسبة الزيادة ١٠,٨٨ بالمئة في موازنة ١٩٧٣. وتجدر الاشارة إلى ان سبب هذا الارتفاع في معدل الزيادة يعود إلى زيادة النفقات التربوية والنفقات الادارية المتأتية بصورة رئيسية عن الدرجة الاستثنائية المرتقبة للموظفين والنفقات الدفاعية ونفقات التحويل «المؤسسة الوطنية لضمان الودائع».

والقسم الأكبر من هذا الارتفاع الناشئ عن الزيادات المشار إليها لا يتعارض مع مخطط طويل المدى تعمل وزارة المالية على تحقيقه، وهو يهدف إلى ضبط النفقات الإدارية إلى أدنى حد اقتصادي ممكن بغية توفير مبالغ متزايدة تخصص لمشاريع التنمية من انشاء وتجهيز وتوفير المزيد من الخدمات الاجتماعية اللازمة.

أما بالنسبة إلى الجزء الثاني فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات التجهيز والانشاء العادية السنوية، والمساهمات في نفقات المؤسسات والمصالح المستقلة ذات المنفعة العامة كالانعاش الاجتماعي، ومكتب الفاكهة، ومكتب الحرير، ومصلة سكك الحديد والنقل المشترك، ومصلة الأبحاث العلمية الزراعية وسواها. وقد تطورت أرقام الجزء الثاني خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول (رقم ١٦) التالي:

جدول رقم ١٦

تطور أرقام اعتمادات الجزء الثاني خلال سني ١٩٦٩ - ١٩٧٤

السنة	اعتمادات الجزء الثاني بآلاف الليرات	الزيادة بآلاف الليرات	النقصان بآلاف الليرات	النسبة المئوية للفرق
١٩٦٩	١٠٣٦٩٢	-	١٤٨٤٩	١٢,٥٣
١٩٧٠	١٢٠٠١٩	١٦٣٢٧	-	١٣,٦٠
١٩٧١	١١٠٥٢٠	-	٩٤٩٩	٧,٩١
١٩٧٢	١٣٤٠٤٨	٢٣٥٢٨	-	٢١,٢٩
١٩٧٣	١٦٧٣٥٨	٣٣٣١٠	-	٢٤,٨٥
مشروع ١٩٧٤	١٩٠٤٧٠	٢٣١١٢	-	١٣,٨١

وقد اعتمدت في تحديد أرقام اعتمادات هذا الجزء في مشروع موازنة ١٩٧٤، سياسة لحظ المبالغ اللازمة ضمن حدود طاقة الادارات المختصة عليالتنفيذ، بحيث خفضت الاعتمادات المطلوبة التي يقابلها مبالغ هامة مدورة من سنين سابقة لنفس الغاية وزيدت في الحالات التي تستوجب الزيادة.

وقد بلغ مجموع الاعتمادات المدورة من موازنات السنين السابقة إلى موازنة ١٩٧٣ حوالي ٦٢٥ مليون، أصاب منها الجزء الثاني موضوع البحث ما يلي:

اعتمادات معقودة ١٠٣,٠٠٠,٠٠٠

اعتمادات غير معقودة ٥٩,٠٠٠,٠٠٠

المجموع ١٦٢٠٠٠٠٠٠

جدول رقم ١٦

الاعتمادات المدورة للسنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٣ (بملايين الليرات اللبنانية)

المجموع	الجزء الاول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	
١٩٦٨ - ١٩٦٩				
اعتمادات غير معقودة	-	٦٠	٨٩	١٤٩
اعتمادات معقودة	١٦	٧٥	٨٠	١٧١
المجموع	١٦	١٣٥	١٦٩	٣٢٠
١٩٦٩ - ١٩٧٠				
اعتمادات غير معقودة	-	٤٧	٧٩	١٢٦
اعتمادات معقودة	١٣	٧٧	١٠٢	١٩٢
المجموع	١٣	١٢٤	١٨١	٣١٨
١٩٧٠ - ١٩٧١				
اعتمادات غير معقودة	-	٤٩	١٠٩	١٥٨
اعتمادات معقودة	١٩	٩٠	١١٧	٢٢٦
المجموع	١٩	١٣٩	٢٢٦	٣٨٤

المجموع	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الاول	
١٩٧٢ - ١٩٧١				
١٩٣	١٤١	٥٢	-	اعتمادات غير معقودة
٢٧٥	١٤٩	٩٤	٣٢	اعتمادات معقودة
٤٦٨	٢٩٠	١٤٦	٣٢	المجموع
١٩٧٣ - ١٩٧٢				
٢٥٨	١٨٤	٥٩	١٥	اعتمادات غير معقودة
٣٦٧	٢٢٨	١٠٣	٣٦	اعتمادات معقودة
٦٢٥	٤١٨	١٦٢	٥١	المجموع

بناء على هذه الأرقام تصبح اعتمادات الجزء الثاني المتوافرة للتنفيذ والانفاق في عام ١٩٧٤ زهاء ٣٥٢,٥ مليون ليرة، بين اعتمادات أساسية مرصدة في مشروع الموازنة واعتمادات مدورة إليها (٣٥٢,٥ = ١٦٢ + ١٩٠,٥). وهذه الاعتمادات من أساسية ومدورة تفوق طاقة الادارات المختصة على التنفيذ اذا ما قسنا ذلك بمعدل ما تنفقه سنوياً، وهي تسمح لهذه الادارة بزيادة الانفاق حسب مقدرتها على ذلك وحسب متطلبات السياسة المالية العامة.

وهنا لا بد من الاشارة إلى ان وزارة المالية دائبة على ايجاد الحلول المناسبة لقضية تصاعد أرقام الاعتمادات المدورة، وانها تأمل، عن طريق أخذ الاعتمادات المدورة بعين الاعتبار عند تحديد أرقام اعتمادات الموازنات، والتدقيق في طلبات التدوير التي ترد من الادارات العامة، الوصول إلى تبسيط قضية هذه الاعتمادات والحد من تزايدها بالقدر الممكن بحيث تصبح قابلة للتنفيذ.

وأما بالنسبة إلى الجزء الثالث فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات برامج التجهيز والانشاء الطويلة المدى، وقد تطورت أرقامها خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول (رقم ١٧) التالي :

جدول رقم ١٧
تطور أرقام اعتمادات الجزء الثالث خلال سني ١٩٦٨ - ١٩٧٣

السنة	اعتمادات الجزء الثالث بآلاف الليرات	الزيادة بآلاف الليرات	النقصان بآلاف الليرات	النسبة المئوية للفرق
١٩٦٨	٧٧٢٥٠	٥٥٦٩	-	٧,٧٧
١٩٦٩	٧٣٦٠٠	-	٣٦٥٠	٤,٧٣
١٩٧٠	١٠٥١٠٠	٣١٥٠٠	-	٢٨,٠٧
١٩٧١	٧٧٠٠٠	-	٢٨١٠٠	٣٦,٥٠
١٩٧٢	٢١١٥٥٠	١٣٤٥٥٠	-	١٧٤,٧٤
١٩٧٣	٢٠٤٩١٥	-	٦٦٣٥	٣,١٤
مشروع ١٩٧٤	٢١٣٥٢٥	٨٦١٠	-	٤,٢٠

ب - الموازنات الملحقة

١ - موازنة مديرية الهاتف العامة :

بلغت أرقام مشروع موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف ٩٣٣٧٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٧٨٠٩٣٩٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٣ ، أي بزيادة قدرها ١٥٢٧٦١٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ١٩,٥٩٪.

اما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة، وتعود أهم أسباب الزيادة لتحقيق المشاريع المتعلقة بتحسين شبكة الهاتف وتطويرها وتعميمها وتأمين الاتصالات الدولية بأحدث الوسائل.

لقد غطت الإيرادات العادية لهذه الموازنة ٩٣٣٧٠٠٠٠ ل.ل. جميع نفقاتها. وعليه تكون موارد تغطية هذه الموازنة كلها بواسطة واردات الهاتف السنوية.

٢ - موازنة اليانصيب الوطني :

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ٤٧,٩٠٠,٠٠٠ ل.ل. مقابل ٢٩,٦٥٠,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٣ ، أي بزيادة قدرها ١٨,٢٥٠,٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٦١,٥٥٪.

اما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة .
وتجدر الإشارة إلى أن أرباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية وفقاً للغاية الأساسية التي أنشئت من أجلها .

٣ - موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري :

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ١٩,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. مقابل ١١,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٣ أي بزيادة قدرها ٨,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٧٢,٧٣٪ .
أما سبب الزيادة فمرده إلى ارتفاع أسعار السكر عالمياً وقيام مكتب الحبوب والشمندر السكري بتغطية فرق الاسعار وتأمين هذه السلعة الضرورية للمستهلك بسعر منخفض .

ج - واردات الموازنة العامة

قدرت واردات الموازنة لعام ١٩٧٤ من جميع المصادر باستثناء القروض بمبلغ ١,٠١١,٥٠٠,٠٠٠ مليون ليرة لبنانية . والجدول رقم ٢٣ يظهر مبلغ الواردات من كل مصدر مقارناً بواردات موازنة ١٩٧٣ ، وكذلك بالمبالغ المحصلة فعلاً عام ١٩٧٢ .

اعتمدت عند تقدير واردات موازنة ١٩٧٤ الأسس المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون المحاسبة العمومية . فقدرت هذه الواردات في ضوء التحصيلات الفعلية خلال عام ١٩٧٢ وخلال الربع الأول من عام ١٩٧٣ .

ان التقديرات لواردات الموازنة لعام ١٩٧٤ من الضرائب والرسوم هي كافية لتغطية الجزأين الأول والثاني من الموازنة العامة . الا ان الحكومة ارتأت اللجوء إلى القروض خلال سنة ١٩٧٤ لتأمين تغطية الجزء الثالث من الموازنة .

الخلاصة:

بعد عرض مشروع موازنة عام ١٩٧٤ ، يظهر بجلاء استمرار سياسة التركيز على عصر النفقات الادارية ، من أجل تحويل وفر أكبر للمشاريع الانمائية وذات المنافع الاجتماعية . علماً ان نسبة الزيادة المرتفعة في الجزء الأول البالغة ١٥,٨٨٪ تعكس زيادة النفقات التربوية لتأمين مجانية التعليم لجميع طالبي الانتساب للمدارس الرسمية وزيادة النفقات الدفاعية بالإضافة إلى نفقات الدرجة الاستثنائية للعاملين في القطاع العام كتعويض عن غلاء المعيشة .

اما بالنسبة للنفقات الادارية بوجه عام فقد اقتصرت الزيادة فيها على ما هو مقرر بحكم القوانين والأنظمة. يقابل ذلك زيادة في الجزء الثاني بلغت ١٣,٨١٪ عن العام الماضي، علماً بأن معدل النمو الوسطي كان خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٢، ١٣٪ سنوياً.

اما نفقات الجزء الثالث العائدة لقوانين البرامج الطويلة المدى فقد زادت بنسبة ٤,٢٠٪ عن العام الماضي وتمثل ١٧,٤٣٪ من مجموع نفقات مشروع موازنة ١٩٧٤ أي انها حالياً بمستوى ما كانت عليه خلال سنة ١٩٧٣ (١٨,٩٦٪) تقريباً في حين لم تتعد هذه النسبة سنة ١٩٧١ ٥,٤٪.

وفي هذا دلالة واضحة على نتيجة سياسة عصر النفقات الادارية، وتجسد نظرة الدولة البعيدة لاعتماد سياسة مالية طويلة الاجل، تهدف إلى تحقيق نمو أسرع في القطاعات المنتجة للسلع، لتوطيد الازدهار وتعميمه على الافراد والمناطق بواسطة الاتفاق على المشاريع الانمائية. وهكذا تكون الموازنة قد أصبحت أداة انماء بيد الدولة، تنفذ سنة تلو السنة المخطط الانمائي السداسي.

اما الواردات العادية فمقدر لها أن تغطي نفقات الجزأين الاول والثاني رغم الزيادة التي طرأت عليهما وذلك عن طريق تحسين عمليات التحقق والتحصيل وعن طريق ايجاد واردات جديدة.

أما الجزء الثالث، فعندما تعتمد الدولة سياسة انمائية بالزيادة الملحوظة والمشار إليها أعلاه، فلا بد لها من السعي وراء واردات ضريبية أوفر عن طريق احداث تعديلات في التشريع الضريبي أو تحسين التكاليف والجباية، وان تلجأ إلى تمويل قسم من نفقات الجزء الثالث بواسطة الاقتراض المحلي أو الخارجي. فإذا كان الاقتراض الداخلي سليماً وغير تضخمي، فهو وسيلة مشروعة ومرغوب فيها لتمويل المشاريع الاستثمارية لانها توزع عبء التمويل على عدة سنوات، وبين الأجيال المستفيدة من هذه المشاريع وتغذي واردات الخزينة دون المس بالمبادرة الفردية فضلاً عن استيعاب الفائض من ادخار القطاع الخاص واستثماره في مشاريع انمائية ذات منافع عامة.

الملاحق

جدول رقم ١٨

اعتمادات الجزء الاول موزعة على الوزارات

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٧٣	مشروع موازنة عام ١٩٧٤	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
١	رئاسة الجمهورية	١٩١٧٥٠٠	١٩٣٩٦٠٠	٢٢١٠٠	-	١,١٥
٢	مجلس النواب	٥٤٧٨٧٠٠	٥٦٠٩٧٠٠	١٣١٠٠٠	-	٢,٣٩
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٣١٧١٦٧٠٠	٣٤٥٨٩٢٠٠	٢٨٧٢٥٠٠	-	٩,٠٦
٤	وزارة العدل	١٥٤٦٣٦٠٠	١٥٦٣٣٢٠٠	١٦٩٦٠٠	-	١,١٠
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٣١٩٢١٧٠٠	٣٥٥٦٩٠٠٠	٣٦٤٧٣٠٠	-	١١,٤٢
٦	وزارة الداخلية	٦٩٤٤٥١٠٠	٧٩٧٢٥٠٠	١٠٢٧٧٤٠٠	-	١٤,٨٠
٧	وزارة المالية	٢٦٢١٤٨٠٠	٧٩٧٢٥٠٠	١٠٢٧٧٤٠٠	-	٨,٧٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	١٣١٢٥٦٥٠٠	١٨٢٩٤٤٨٠٠	٥١٦٨٨٣٠٠	-	٣٩,٣٨
٩	وزارة التربية الوطنية	١٩٥٢٩٣٩٠٠	٢٢٤١٩٥٠٠٠	٢٨٩٠١١٠٠	-	١٤,٨٠
١٠	وزارة الصحة العامة	٣٠٨١٧٣٠٠	٢٩٩١٧٥٠٠	-	٨٩٩٨٠٠	٢,٩٢
١١	وزارة العمل والشؤون	١٠٨٥٥٥٠٠	١١٣٢٢٤٠٠	٤٦٦٩٠٠	-	٤,٣٠
١٢	وزارة الاعلام	٨٢٥٨٢٠٠	٨٨٦٩٠٠٠	٦١٠٨٠٠	-	٧,٤٠
١٣	وزارة الاشغال العامة والنقل	٢٣٣٠٢٧٠٠	٢٤٦٣٢٨٠٠	١٣٣٠١٠٠	-	٥,٧١
١٤	وزارة الزراعة	٦٥٠٤١٠٠	٦٩٨٤٩٠٠	٤٨٠٨٠٠	-	٧,٣٩
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٦٠٩٠٠٠	٢٤٩٥٣٠٠	-	١١٣٧٠٠	٤,٣٦
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	١٥٢٨٩٦٠٠	١٨٢٠٨٥٠٠	٢٩١٨٩٠٠	-	١٩,٠٩
١٧	وزارة التصميم العام	٣٢٢٤٦٠٠	٣٢١٠٦٠٠	-	١٤٠٠٠	٠,٤٣
١٨	وزارة المواد المائية والكهربائية	٤٣٢٣٨٠٠	٥٠٢٠٤٠٠	٦٩٦٦٠٠	-	١٦,١١
١٩	وزارة السياحة	٨٨٤٩٩٠٠	٩٠٣٣٠٠٠	١٨٣١٠٠	-	٢,٠٧
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	-	٢٢٩٤٠٠	٢٢٩٤٠٠	-	١٠٠,٠٠
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	-	٢١١٢٠٠	٢١١٢٠٠	-	١٠٠,٠٠
٢٢	الديون المتوجبة الاداء	٥٢١٨٢٥٠٠	٧٠٣٢٢٠٠٠	١٨١٣٩٥٠٠	-	٣٤,٧٦
٢٣	احتياطي الموازنة	٣٣٥٨٥٧٠٠	٢١٨٧٣٤٠٠	-	١١٧١٢٣٠٠	٣٤,٨٧
مجموع النفقات		٧٠٨٥١١٤٠٠	٨٢١٠٢٩٣٠٠	١٢٥٢٥٧٧٠٠	١٢٧٣٩٨٠٠	١٥,٨٨
				١٢٧٣٩٨٠٠		
				١١٢٥١٧٩٠٠		

جدول رقم ١٩
اعتمادات الجزء الثاني موزعة على الوزارات

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٧٣	مشروع موازنة عام ١٩٧٤	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
١	رئاسة الجمهورية	١٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	-	٢٣٣,٣٣
٢	مجلس النواب	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	-	-	-
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٥٠٠٠٠٠٠	٥٢٩٩٦٠٠	٢٩٩٦٠٠	-	٥,٩٩
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٩٧٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	-	٤٢٠٠٠٠	٤٣,٣٠
٦	وزارة الداخلية	٧٩٥٨٠٠٠	١٣٨٨٠٠٠٠	٥٩٢٢٠٠٠	-	٧٤,٤٢
٧	وزارة المالية	٢٠٨٥١٠٠	٥٦٧٠٠٠	-	١٥١٨١٠٠	٧٢,٨١
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣٣٤٦٠٠٠٠	٤٧٢٢٨٦٠٠	١٣٧٦٨٦٠٠	-	٤١,١٥
٩	وزارة التربية الوطنية	٣٧٦٥٠٠٠	٣٠٤٥٠٠٠	-	٧٢٠٠٠٠	١٩,١٢
١٠	وزارة الصحة العامة	٩٤٤٦٠٠٠	٩٦٨٦٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	-	٢,٥٤
١١	وزارة العمل والشؤون	١٠٥٩٨٠٠٠	٨٢٢٤٠٠٠	-	٢٣٧٤٠٠٠	٢٢,٤٠
١٢	وزارة الاعلام	٢٥٠٠٠	١١٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	-	٣٤٠,٠٠
١٣	وزارة الاشغال العامة	٥٣٦٤٤٤٠٠	٥٥٩٧٦٥٠٠	٢٣٣٢١٠٠	-	٤,٣٥
١٤	وزارة الزراعة	١٥٤١٦٦٠٠	١٨٣١٠٠٠٠	٢٨٩٣٤٠٠	-	١٨,٧٧
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٣٨٥٠٠٠	٢٨٥٠٠٠	-	١٠٠٠٠٠	٢٥,٩٧
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	٣٧٢٨٥٠٠	٥٨٣٩٠٠٠	٢١١٠٥٠٠	-	٥٦,٦٠
١٧	وزارة التصميم العام	٥١٠٠٠٠	٥٨٢٠٠٠	٧٢٠٠٠	-	١٤,١٢
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٨٦٦٦٠٠٠	٥٠٤٢٠٠٠	-	٣٦٢٤٠٠٠	٤١,٨٢
١٩	وزارة السياحة	١١٦٣٦٠٠٠	١٥٧١١٠٠٠	٤٠٧٥٠٠٠	-	٣٥,٠٢
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	-	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	-	١٠٠,٠٠
مجموع الجزء الثاني		١٦٧٣٥٨٦٠٠	١٩٠٤٧٠٧٠٠	٣١٨٦٨٢٠٠	٨٧٥٦١٠٠	١٣,٨١
				٨٧٥٦١٠٠		
				٢٣١١٢١٠٠		

جدول رقم ٢٠
اعتمادات الجزء الثالث موزعة على الوزارات

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٧٣	مشروع موازنة عام ١٩٧٤	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
٦	وزارة الداخلية	٦٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	-	٤٠٠٠٠٠٠	٦٦,٦٧
٨	وزارة الدفاع الوطني	٨٢٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	-	١٢٠٠٠٠٠٠	١٤,٦٣
٩	وزارة التربية الوطنية	٢٥٠٠٠٠	٤٣٨٠٠٠٠٠	٤١٣٠٠٠٠٠	-	١٧٥٢,٠
١٠	وزارة الصحة العامة	٤٢٤٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠٠	-	٢٣٩٠٠٠٠	٥٦,٣٧
١٢	وزارة الاعلام	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	-	-	-
١٣	وزارة الاشغال العامة	٩١١٢٥٠٠٠	٧٥٩٧٥٠٠٠	-	١٥١٥٠٠٠٠	١٦,٦٣
١٤	وزارة الزراعة	٣٢٥٠٠٠٠	-	-	٣٢٥٠٠٠	١٠٠,٠٠
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٢٨٠٠٠٠٠	١٦٩٠٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠٠	-	٣٢,٠٣
مجموع الجزء الثالث		٢٠٤٩١٥٠٠٠	٢١٣٥٢٥٠٠٠	٤٥٤٠٠٠٠٠	٣٦٧٩٠٠٠٠	٤,٢٠
				٣٦٧٩٠٠٠٠		
				٨٦١٠٠٠٠		

جدول رقم ٢١

اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧٤ موزعة على الابواب مع نسبها المئوية

الباب	اسم الباب	قيمة الاعتمادات	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	١٩٨٩٦٠٠	%٠,١٦
٢	مجلس النواب	٥٦٥٩٧٠٠	%٠,٤٦
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٣٩٨٨٨٨٠٠	%٣,٢٦
٤	وزارة العدل	١٥٦٣٣٢٠٠	%١,٢٨
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٣٦١١٩٠٠٠	%٢,٩٥
٦	وزارة الداخلية	٩٥٦٠٢٥٠٠	%٧,٨٠
٧	وزارة المالية	٢٩٠٦٢٩٠٠	%٢,٣٧
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣٠٠١٧٣٤٠٠	%٢٤,٥٠
٩	وزارة التربية الوطنية	٢٧١٠٤٠٠٠	%٢٢,١٦
١٠	وزارة الصحة العامة	٤١٤٥٣٥٠٠	%٣,٣٨
١١	وزارة العمل والشؤون	١٩٥٤٦٤٠٠	%١,٦٠
١٢	وزارة الاعلام	١١٩٧٩٠٠٠	%٠,٩٨
١٣	وزارة الاشغال العامة	١٥٦٥٨٤٣٠٠	%١٢,٧٨
١٤	وزارة الزراعة	٢٥٢٩٤٩٠٠	%٢,٠٦
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٧٨٠٣٠٠	%٠,٢٣
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	٢٤٠٤٧٥٠٠	%١,٩٦
١٧	وزارة التصميم العام	٣٧٩٢٦٠٠	%٠,٣١
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٢٦٩٦٢٤٠٠	%٢,٢٠
١٩	وزارة السياحة	٢٤٧٤٤٠٠٠	%٢,٠٢
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٢٢٩٤٠٠	%٠,٠٢
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	٢٤٦٢٠٠	%٠,٠٢
٢٢	الديون المتوجبة الاداء	٧٠٣٢٢٠٠٠	%٥,٧٤
٢٣	احتياطي الموازنة	٢١٨٧٣٤٠٠	%١,٧٩
مجموع النفقات		١٢٢٥٠٢٥٠٠٠	%١٠٠,٠٠

جدول رقم ٢٢ - اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧٤ موزعة على البنود والاجزاء
مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء

رقم البنود		بيان النفقات	الاعتمادات والنسبة المئوية		
			اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة % للبنود
الجزء الاول - النفقات العادية					
١	المخصصات والرواتب والاجور	٥١٤٢١١٨٨٠		٤١,٩٨	
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	١٤١٢٤٤٠٠		١,١٥	
٣	لوازم ادارية	٣٧٩٥٥٠٠٠		٣,١٠	
٤	نفقات ادارية عامة	١٤٢٤٤٢٢٠		١,١٦	
٥	الصيانة	٨٠٥٧٠٠٠		٠,٦٦	
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١٣٩٣٨٧٠٠		١,١٤	
٧	مساهمات ومساعدات	١٠٤٥٥٢٥٠٠		٨,٥٣	
٨	نفقات متنوعة	٢١٧٥٠٢٠٠		١,٧٧	
٩	الديون المتوجبة الاداء	٧٠٣٢٢٠٠٠		٥,٧٤	
١٠	رديات	-		-	
١١	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر		-	
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٢١٨٧٣٤٠٠	٨٢١٠٢٩٣٠٠	١,٧٩	
الجزئ الثاني - نفقات التجهيز والانشاء السنوية					
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	٤٨٩٩٩٠٠٠		٤,٠٠	
٢١	تجهيزات	٧٢٩١٣٢٠٠		٥,٩٥	
٢٢	انشاءات	٣٣٣٦٠٠٠٠		٢,٧٢	
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	٣٥١٩٨٥٠٠		٢,٨٨	
٢٤	أحكام قضائية ومصالحات	-	١٩٠٤٧٠٧٠٠	-	
الجزء الثالث - نفقات التجهيز والانشاء الطويلة المدى					
-	قوانين البرامج	٢١٣٥٢٥٠٠٠	٢١٣٥٢٥٠٠٠	١٧,٤٣	
المجموع		١٢٢٥٠٢٥٠٠٤		١٠٠,٠٠	

جدول رقم ٢٣ - تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٧٤
بالمقارنة مع تقديرات واردات موازنة ١٩٧٣ وتحصيلات عام ١٩٧٢

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٧٢ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٣ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٤ ل.ل
الجزء الاول			
الباب الاول - الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة لها			
الفصل الاول - الضرائب المباشرة			
١ - ضريبة الاملاك المبنية	٥٠٦٨٣٣٨٢	٦٦٥٠٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠٠
٢ - ضريبة الدخل	٨٨١٥٧٣٧٦	٩٠٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الانتقال	٥٧٣١٤٢٥	٧٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم على السيارات الخاصة	٢٧٣١٠٢٣٨	٢٥٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الأجرأ	٥٢٩٧٨	٦٥٠٠٠	٦٥٠٠٠
٦ - ضريبة الاراضي	-	-	-
مجموع الفصل الاول	١٧١٩٣٥٧٣٦	١٨٨٥٦٥٠٠٠	٢١١٥٦٥٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع			
١ - الرسوم القضائية	٦٩٦٠٥٣١	٨٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم كتاب العدل	٢٠٠٠٠١٦	٢٢٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم التسجيل	٤٥٥٩٩٠١٢	٣٢٠٠٠٠٠٠٠	٤١٥٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم الطوابع	٣٩٩٤٣٣٦٥	٤٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم السير	٦٢٠٦٩٢٣	٥٥٠٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠٠٠
٦ - رسوم الامن العام	١٣٤٤٦٠٣	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسوم القنصلية	٢٥١٢٨٨٤	٤٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠
٨ - رسوم مغادرة الاراضي اللبنانية	٤٣٨٥٨٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٠٨٩٥٣١٣٦	٩٨٧٠٠٠٠٠٠	١١٣٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الاول	٢٨٠٨٨٨٤٣٨	٢٨٧٢٦٥٠٠٠	٣٢٤٥٦٥٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٢ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٣ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٤ ل.ل
الباب الثاني - الضرائب والرسوم غير المباشرة			
الفصل الاول - رسوم الاستهلاك			
١ - رسوم المواد الملتهبة	٧٨٨٧٦٣٤١	٧٨٠٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم المسكرات	٢١٦٣٦٩٣	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
٣ - رسوم الملح	٨٠٦٦٢	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٤ - رسوم التبغ والتبناك	٣٢٨٠١٩٧٥	١٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الترابة	٨٠٧٦١٢٧	٥٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠
٦ - ضريبة الملاهي	١٩٤٥٧٥٧	٢٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسم الداخلي على ورق اللعب	١٠٨٤٢٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	١٢٤٠٥٢٩٧٧	١٠٣٠٠٠٠٠٠	١٢٠٧٥٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم الجمارك			
١ - رسوم الجمارك	٣٠٥٦٦٣٠٢٤	٣٠٥٠٠٠٠٠٠	٣٦٥٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٣٠٥٦٦٣٠٢٤	٣٠٥٠٠٠٠٠٠	٣٦٥٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الثاني	٤٢٩٧١٦٠٠١	٤٠٨٠٠٠٠٠٠	٤٨٥٧٥٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٢ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٣ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٤ ل.ل
الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار			
الفصل الاول - حاصلات املاك الدولة			
١ - حاصلات أملاك الدولة غير الغابات	٣٨٢٥٣٥	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	٣٨٢٥٣٥	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار			
١ - حاصلات البريد	١٠٥٧٣٦٤٦	١٣٠٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠
٢ - حاصلات البرق	١٣٣٧٨٤٦١	١٣٣٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية	٣٠٥٨٢١	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
٤ - حاصلات مصلحة البارود المتفجرات	١٣٥٧٦٠٨	١٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
٥ - رسوم المنائر	٥٣٦٠٦٩	١٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٢٦١٥١٦٠٧	٢٨٧٠٠٠٠٠	٣٠٧٠٠٠٠٠
مجموع الباب الثالث	٢٦٥٣٤١٤٢	٢٩٧٠٠٠٠٠	٣١٢٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٢ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٣ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٤ ل.ل
الباب الرابع - إيرادات متفرقة			
الفصل الاول - إيرادات متفرقة			
١ - الحسومات التقاعدية	١٤٢٨٩٧٨٩	١٥٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠
٢ - إيرادات رئاسة الموائ	١١٣٧٩٠٩	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
٣ - غرامات وأحكام نقدية	٤٦١٥٨٧٤	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
٤ - فوائد أموال	٦٣٠٥	٢٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٥ - رسوم المراهنات	١٣٧٦٧٧١	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
٦ - واردات دوائر الحجر الصحي	-	-	-
٧ - مدفوعات الشركة ذات الامتياز	٧٠١٤٨٣١	٤٥٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
٨ - مدفوعات شركات البترول	٦٨٩١٥٥٨٥	٤٤٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠٠
٩ - رسوم المطارات وايجار مطعم مطار بيروت الدول	١٤٤٣٧٤٦٤	٩٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
١٠ - إيرادات متفرقة	٢١٣٠٧٥٨٩	٣٠٦١٦٥٠٠	٢٤٨٨٥٠٠٠
١١ - إيرادات كازينو لبنان	١٢٧٨٨٨٣٧	١٠٩١٣٥٠٠	١٤٣٥٠٠٠٠
١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية	٢٠٤٦٧٠٢	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠
١٣ - إيرادات من وفر موازنتي الحبوب والشمندر السكري والهاتف	٢٠٢٥٠٠٠	-	-
١٤ - واردات مقتطعة من حساب مصلحة التعمير	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	١٥٩٩٦٢٦٥١	١٤٦٧٣٠٠٠٠	١٦٦٤٤٥٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٢ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٣ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٤ ل.ل
الفصل الثاني - إيرادات لتسديد نفقات			
١ - إيرادات لتسديد نفقات	٧٨٠٤١٠٤	٣١٧٥٠٠٠	٢٥٤٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٧٨٠٤١٠٤	٣١٧٥٠٠٠	٢٥٤٠٠٠٠
الفصل الثالث - رديات			
١ - استردادات	٨٦٠١٢٤	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثالث	٨٦٠١٢٤	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الرابع	١٦٨٦٢٦٨٨٠	١٥٠٩٠٥٠٠٠	١٦٩٩٨٥٠٠٠
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط			
الفصل الاول - مأخوذات من مال الاحتياط			
١ - مأخوذات لتغذية نفقات الموازنة	للذكر	للذكر	للذكر
٢ - مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	١٧٧٦٢٣٦٤٩	للذكر	للذكر
مجموع الفصل الاول	١٧٧٦٢٣٦٤٩	للذكر	للذكر
مجموع الباب الخامس	١٧٧٦٢٣٦٤٩	للذكر	للذكر
الاجمال			
الباب الاول	٢٨٠٨٨٨٨٧٣	٢٨٧٢٦٥٠٠٠	٣٢٤٥٦٥٠٠٠
الباب الثاني	٤٢٩٧١٦٠٠١	٤٠٨٠٠٠٠٠٠	٤٨٥٧٥٠٠٠٠
الباب الثالث	٢٦٥٣٤١٤٢	٢٩٧٠٠٠٠٠	٣١٢٠٠٠٠٠
الباب الرابع	١٦٨٦٢٦٨٨٠	١٥٠٩٠٥٠٠٠	١٦٩٩٨٥٠٠٠
الباب الخامس	١٧٧٦٢٣٦٤٩	للذكر	للذكر
مجموع الجزء الاول	١٠٨٣٣٨٩٥٤٧	٨٧٥٨٧٠٠٠٠	١٠١١٥٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٢ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٣ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٤ ل.ل
الجزء الثاني			
باب وحيد - واردات استثنائية			
الفصل الاول - مأخوذات من مال الاحتياط			
الاعتمادات المدورة	٢٩٠٣٤٦١١٧	مجموع الفصل الاول	٢٩٠٣٤٦١١٧
الفصل الثاني - واردات استثنائية مختلفة			
١ - واردات ناتجة عن قروض أو عن موارد جديدة	-	٢٠٤٩١٥٠٠٠	٢١٣٥٢٥٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	-	٢٠٤٩١٥٠٠٠	٢١٣٥٢٥٠٠٠
مجموع الجزء الثاني	٢٩٠٣٤٦١١٧	٢٠٤٩١٥٠٠٠	٢١٣٥٢٥٠٠٠
الاجمال العام			
الجزء الاول	١٠٨٣٣٨٩٥٤٧	٨٧٥٨٧٠٠٠٠	١٠١١٥٠٠٠٠٠
الجزء الثاني	٢٩٠٣٤٦١١٧	٢٠٤٩١٥٠٠٠	٢١٣٥٢٥٠٠٠
المجموع العام	١٣٧٣٧٣٥٦٦٤	١٠٨٠٧٨٥٠٠٠	١٢٢٥٠٢٥٠٠٠

(*) ان واردات القروض المقبوضة لا تظهر في حساب الموازنة بل في حسابات خزينة خاصة تفتح لهذه الغاية عملا بالمادة ١٦ من قانون موازنة ١٩٦٩.

جدول رقم ٢٤
تطور الموازنة العامة ١٩٦٧ - ١٩٧٤ (بالليرات اللبنانية)

السنة	ارقام الموازنة العامة	الواردات الفعلية ^(١)	النفقات الفعلية	الفرق بين الواردات والنفقات	
				زيادة	نقصان
١٩٦٧	٦٣٢٨٨١٠٠٠	٥٣٣٤٧٣٦٢٩	٥٩١٤١٨٢٩	-	٥٧٩٣٨٢٠٠
١٩٦٨	٦٤٨٥٠٠٠٠٠	٥٧٣٢٦٥٢٧٥	٣٠٢٩٩٦٧٤٨	-	٢٩٧٣١٤٧٣
١٩٦٩	٦٦٠٦٠٠٠٠٠	٦٠٢١٥٢٨٤٣	٦٣١٠١١٠١٧	-	٢٨٨٥٨١٧٤
١٩٧٠	٧٢٨٥٠٠٠٠٠	٦٦٣٥٨١١٢٤	٦٨٨٩١٩٠٦١	-	
١٩٧١	٧٧٤٠٠٠٠٠٠	٧٧٦٠٢٣٩٧٨	٧٣٤٤٨٢٠٠٠	٤١٥٤١٩٧٨	
١٩٧٢	٩٨٠٣٩٨٠٠٠	٩٠٥٧٦٥٨٩٨	٨٥٤٩٩٩٠٠٠	٥٠٧٦٦٨٩٨	
١٩٧٣	١٠٨٠٧٨٥٠٠٠				
مشروع ١٩٧٤	١٢٢٥٠٢٥٠٠٠				

جدول رقم ٢٥
تطور الواردات الرئيسية المحصلة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ (الموازنة العامة)
(بالليرات اللبنانية)

السنة	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	الضرائب والرسوم غير المباشرة	حاصلات واملاك الدولة ومصالح الاستثمار	واردات متفرقة	الاجمال
١٩٦٧	١٦٤٧٧٤٤٦٣	٢٤٧٠٣٥٤١٥	١٥١١٢٧٢٤	١٠٦٥٥١٠٢٧	٥٣٣٤٧٣٦٢٩
١٩٦٨	١٨٧٢٢٨٩٩٥	٢٧٨٢٣٦٠٤٥	١٧٢٦٦٢٩٧	٩٠٥٣٣٩٣٨	٥٧٣٢٦٥٢٧٥
١٩٦٩	١٨٢٦٣٠٣٩٩	٣٠٣٦٢١٨٣٦	١٦١٣٦٥١٥	٩٩٧٠٤٠٩٣	٦٠٢١٥٢٨٤٣
١٩٧٠	٢٢٢٠٢٨٩١٤	٢٨١٦٧٥٠٤٣	١٩٥٤٧٢٨٦	١٤٠٣٢٩٨٨١	٦٦٣٥٨١١٢٤
١٩٧١	٢٥٢٠٦٤٩٩٤	٣٤٨٥٧٢١١٢	٢٠٩٦٣٤٧٣	١٥٤٤٢٣٣٩٩	٧٧٦٠٢٣٩٧٨
١٩٧٢	٢٨٠٨٨٨٤٣٨	٤٢٩٧١٦٠٠١	٢٦٥٣٤١٤٢	١٥٨٦٢٧٣٠٧	٨٩٥٧٦٥٨٨٨

(١) بدون المآخوذات من مال الاحتياط.

تطور أهم انواع الواردات ١٩٦٦ - ١٩٧٣ (الموازنة العامة)
(بملايين الليرات)

نوع الواردات	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
ضريبة الاملاك المبنية	٣٤,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٤٨,٥٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٦٦,٥٠٠
ضريبة الدخل	٦٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٦٦,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٦٩,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
رسوم على السيارات الخاصة	١٤,٢٠٠	١٤,٢٠٠	١٤,٠٠٠	١٩,٥٠٠	٢٠,٥٠٠	٢٢,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
رسوم التسجيل	٢٢,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٣٢,٠٠٠
رسوم الطوابع	١٧,٥٠٠	٢٨,٢٥٠	٢٨,٠٠٠	٣٣,٢٥٠	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
رسوم المواد الملتهبة	٥٢,٠٠٠	٥٤,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٦٤,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٧٨,٠٠٠
رسوم التبغ والتبناك	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
رسوم الجمارك	٢٠٠,٠٠٠	١٧٨,٢٥٠	١٧٨,٠٠٠	١٩٤,٥٠٠	٢٠٣,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٣٠٥,٠٠٠
مدفوعات شركات البترول	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٤٤,٠٠٠

جدول رقم ٢٧ - تطور النفقات العامة تبعاً لآبواب الموازنة ١٩٦٧ - ١٩٧٢
(النفقات الفعلية بالآف الليرات)

الآبواب	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
رئاسة الجمهورية	٨٦٧	٨٩٣	١٠٠٧	١٠١٧	١١٩٦	١٥٨٠
مجلس النواب	٤٣٢٨	٤١٥١	٣٧٨١	٤٠٦٨	٤٨٣٠	٥٨٥٧
رئاسة مجلس الوزراء	٢٤١١٥	٢٥٨٦٤	٢٣٩٥٣	٥٠١٥٨	٣١٥٦٠	٣٨٥٩٣
وزارة العدل	١٠٨٠٦	١٠٣٣٥	١٢٠٥٠	١٧١٠٤	١٣٠٤١	١٣٣٤٧
وزارة الخارجية والمغتربين	٢٦٨٣٩	١٥٨٠٣	١٥٨٢٤	١٦٦١٠	٢٠٤٨٤	٢١٠٦٦
وزارة الداخلية	٤٨٥٧٩	٥٣٨١٨	٥٣٢١٦	٥٣٦٣٢	٥٦٧٩٠	٧٠٧٥٠
وزارة المالية	٢١١٦٢	٢٠٩٢٨	٢١٢٣٧	٢٢٤٨٣	٢٢٧٢٨	٢٤٠٧١
وزارة الدفاع الوطني	١٢١٨٧٧	١٢٧٠٩١	١٣٩٠٩١	١٣٨٣٩٠	١٤٢٢٩٠	١٥٣٣٧٢
وزارة التربية الوطنية	٩٠٨٣٩	٩٥٢٤٨	١١١٤١٣	١٣٤٢٨٩	١٥١٧٩٠	١٦٧٣٨٦
وزارة الصحة العامة	٢٠٧٢٦	٢١٥٥٥	٢٢٢٣١	٢٢٥٨١	٢٥٣٧٠	٢٧٨٩٦
وزارة العمل والشؤون	١٢١٣٧	١٤١٦٢	١٣٠٠٧	١٣٤٦٠	٢١٧١٤	١٩٥٤٣
وزارة الاعلام	٦٠٢٤	٦٨٢٥	٦٠١٠	٦٢١٦	٦١١٩	٦٦٣١
وزارة الاشغال العامة	٩٦٤٨٤	١٠٢١١٩	٩٩٤٨٠	٩٦١١٢	١٠١٤٥٤	١٦٥٣٨٧
وزارة الزراعة	١٦٧٢٧	١٦٢١٣	١٥٧١٠	١٩٣٩١	١٩٩٦١	٢٣٥٤٣
وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٤١٢	٢٣٩٨	٢٢٩٩	٢٣٣٦	٣٥٤٠	٢٥٢٧
وزارة البريد والبرق والهاتف	١٠٦٣٣	١٠١٩٠	١٠٩٨٥	١٢٦١٤	١٤٨٣٥	٢٠٢٤٤
وزارة التصميم العام	٢٠١١	٢١١٨	٢٢٧٤	٢٣٦٤	٢٧٤٣	٢٧٦٦
وزارة الموارد المائية والكهربائية	٣١٤٣٥	٢٦٣٨٦	٢٣٦٢٠	٢٢٧٤٩	٢٣٣٩٣	٢١١٥٠
وزارة السياحة	١٣٩٩٨	١٤٧٦٢	١١٧٥٣	١٣٣٦٠	١١٩٤٦	١٤٢١٤
الديون المتوجبة الاداء	٢٩٤١٣	٣٢١٣٨	٤٢٠٧١	٤٤٠٧٩	٥٨٦٩٨	٥٤٠٧٦
احتياطي لنفقات طارئة						
المجموع العام	٥٩١٤١٢	٦٠٢٩٩٧	٦٣١٠١١	٦٨٨٩١٩	٧٣٤٤٨٢	٨٥٤٩٩٩

جدول رقم ٢٨
تطور الموازنات الملحقه ١٩٦٦ - ١٩٧٢ (بالليرات اللبنانية)

١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	الادارات
الهاتف							
١٠٠٧٣٧٤٣٦	٨٥٦٥٩٧٢٩	٧٣٤٩٧٦٠٦	٦٦١٩٩٧٨٨	٥٥١٥٥٣٣٠	٤٧٧٠٠٤٦٥	٤٧٨١٠٦٦٦	الواردات الفعلية ^(١)
٧٠٠٥٥٩٠٧	٦١٦٣٣٨٩٩	٤٣٧٧٨٨٩٢	٤٠٩٥٢١٠٩	٢٨٩٧٤٥٨١	٢٨٧٣٣٩٨٩	٢٧٩٦١٦٣٣	النفقات الفعلية
٣١٦٨١٥٢٩	٢٤٠٢٥٨٣٠	٢٩٧١٨٧١٤	٢٥٢٤٧٦٧٩	٢٦١٨٠٧٤٩	١٨٩٦٦٤٧٦	١٩٨٤٩٠٣٣	زيادة
-	-	-	-	-	-	-	نقصان
اليانصيب الوطني							
٢٣٤٢٠٩٣٩	٢٠٤٥٥٥٢٥	١٨٦٠٣٥٠٢	١٨١٩٣٢٠١	١٧٤٣٠٤٧٠	١٧٤٦٠٢٢٢	١٥٣٥٣٣٨٩	الواردات الفعلية
٢٣١٠٠٢٦٧	١٨٧١٣٦٨٦	١٨٠٨٩٨٠١	١٦٤٠٢٨٧٢	١٥٩٢٢٦١٣	١٥٤٧٧٤٥٥	١٤٨٠٧٧٧٨	النفقات الفعلية
٣٢٠٦٧٢	١٧٤١٨٣٩	٥١٣٧٠١	١٧٩٠٣٢٩	١٥٠٧٨٥٧	١٩٨٢٧٦٧	٥٤٥٦١١	زيادة
-	-	-	-	-	-	-	نقصان
مكتب الحبوب والشمندر السكري							
٩٣٦٩٠٦٠	١٥١٧٦٦٣٤	١٧٢٨٦٩٥٩	١٦١٦٥٠٩٠	١٧٨٥٧٢١٢	١٣٤٠٨٩٣١	٤٦٨٤٢٦٧	الواردات الفعلية
٢٥٠١٦٩٣	٨٠٦٤٤١٩	٧٧٣٢٧٦١	٥١٩٢٥٤٥	٩٠٣٩٣٧٥	٢٠٣٨٢٧٣	٢٠٩٦٧٢٦	النفقات الفعلية
٦٨٦٧٣٦٧	٧١١٢٢١٥	٩٥٥٤١٩٨	١٠٩٧٢٥٤٥	٨٨١٧٨٣٧	١١٣٧٠٦٥٨	٢٥٨٧٥٤١	زيادة
-	-	-	-	-	-	-	نقصان

(١) بما فيها المأخوذات من مال الاحتياط.

جدول رقم ٢٩
التصنيف الوظيفي لنفقات الموازنة العامة (بالاف الليرات)

النسبة المئوية	١٩٧٤	النسبة المئوية	١٩٧٣	النسبة المئوية	١٩٧٢	النسبة المئوية	١٩٧١	النسبة المئوية	١٩٧٠	
الخدمات العامة										
٨,١٨	١٠٠٢٥٤	٨,٦٨	٩٣٧٨٣	٨,٣٥	٨١٨٨٣	٩,٦٨	٧٤٩٤٣	٩,٨٣	٧٢٤٣٨	الادارة العامة
٧,٤١	٩٠٧٣٠	٧,٥٢	٨١٢٦١	٦,٩٣	٦٧٩٠١	٧,٨٢	٦٠٥١٦	٧,٩٦	٥٨٦٠٤	العدل والشرطة
٢٥,٣١	٣١٠٠٢٠	٢٣,٤٥	٢٥٣٤٥٧	٢٢,٢٢	٢١٧٨١٤	٢٢,٠٦	١٧٠٧٤٩	٢٣,٩١	١٧٦٠٩٥	الدفاع الوطني
٤٠,٩٠	٥٠١٠٠٤	٣٩,٦٥	٤٢٨٥٠١	٣٧,٥٠	٣٦٧٥٩٨	٣٩,٥٦	٣٠٦٢٠٨	٤١,٧٠	٣٠٧١٣٧	المجموع
الخدمات الاجتماعية وخدمات المجتمع										
٢٢,٣٦	٢٧٣٨٦٨	١٩,١٨	٢٠٧٢٥٧	١٨,٦٩	١٨٣٢٧٧	٢٠,٣٩	١٥٧٨٥٣	١٧,٩٤	١٣٩٥١١	التعليم
٤,٤٨	٥٤٨٤٩	٥,٥٩	٦٠٤٤٦	٤,٥٢	٤٤٢٨٦	٤,٨٦	٣٧٦٣٠	٣,٨٢	٢٨١٧٣	الصحة
٠,٧٠	٨٦٦٩	١,٠٩	١١٨٢٨	١,٠٢	١٠٠٢١	١,٢٥	٩٦٧٤	١,٥٩	١١٧٣٤	الضمان الاجتماعي وخدمات الانغاش الاجتماعي
٣,٣٨	٤١٣٦٥	٤,٥٣	٤٨٩٦٥	٦,٧٥	٦٦١٦٥	٥,٦٢	٤٣٥٢٠	٣,٠١	٢٢١٥٧	الخدمات الاجتماعية الاخرى
٢,٠٧	٢٥٣٣٥	٢,٠٣	٢١٩٠٩	٢,٠٣	١٩٩٥٦	١,٥٠	١١٥٧٨	١,٧٦	١٢٩٤٥	مياه الشرب، الرعاية الصحية والخدمات الاهلية
٣٢,٩٩	٤٠٤٠٨٦	٣٢,٤٢	٣٥٠٤٠٥	٣٣,٠١	٣٢٣٦٧٢	٣٣,٦٢	٢٦٠٢٥٥	٢٩,١٢	٢١٤٥٢٠	المجموع

النسبة المئوية	١٩٧٤	النسبة المئوية	١٩٧٣	النسبة المئوية	١٩٧٢	النسبة المئوية	١٩٧١	النسبة المئوية	١٩٧٠	
الخدمات الاقتصادية										
١,٤٤	١٧٥٩٦	٢,٢٥	٢٤٣٦٨	٢,١٨	٢١٣٧٩	٣,٤٨	٢٦٨٩٢	٤,٨٤	٣٥٦٩١	الزراعة والري والموارد غير المعدنية
١,١٥	١٤١٢٧	١,٥٩	١١٧٧٥	٢,٥٩	٢٠٤٥٣	٥,٧٤	٥٧٤٥	٥,٩٢	٦٧٧٤	الصناعة
١٠,٧٣	١٣١٣٨٩	١٠,١٩	١٠٩٢١٢	١٠,٣١	١٠١٠٦٤	١١,٥٨	٨٥٧٥٠	١١,٩٢	٨٧٧٩٨	النقل والتجذيف والمواصلات
٥,١٧	٦٣٣٥٨	٧,٤٦	٨٠٦٨٨	٧,٧٨	٧٦٢٧٠	٢,١٤	١٦٥٩٤	٢,١٢	١٥٦٤٠	خدمات اقتصادية اخرى
٥,١٠	١٢٧٠	٥,١١	١١٥٠	٥,٥٨	٨٥٠	٥,١٠	٧٥٥	٥,٥٨	٥٧٠	نفقات اقتصادية اخرى
١٨,٥٩	٢٢٧٧٤٠	٢١,٠٢	٢٢٧١٩٣	٢٢,٤٤	٢٢٠٠١٦	١٧,٥٤	١٣٥٧٣٦	١٩,٨٨	١٤٦٤٧٥	المجموع
نفقات غير قابلة للتوزيع فوائد الدين العام										
٥,٦٦	٨١٥٩	-	-	-	-	١,٢٩	٩٩٧٩	٥,٦٣	٤٦٢٨	فوائد الديون الداخلية والخارجية
٥,١٧	٢١٥١	٥,٢٠	٢١٧١	٥,٢٣	٢١٩٠	٥,٢٩	٢٢١٠	٥,٣٠	٢٢٢٩	تسديد الدين
٥,٩٨	١٢٠٠٠	٥,٩٣	١٠٠٠٠	٥,٧١	٧٠٠٠	٥,٨٤	٦٥٠٠	٥,٦٣	٤٦٠٠	التحويل
-	-	-	-	٥,٤٦	٤٥٠٠	٥,٣٩	٣٠٠٠	٥,٢٧	٢٠٠٠	الرويات وتسديد ديون اخرى
١,٧٩	٢١٨٧٣	٢,٥٨	٢٢٥٠٣	٢,٥٨	٢٠٤١٠	٢,٢١	١٧١٠٠	٣,٣٣	٢٤٥٢٤	احتياطي الموازنة
٣,٩٢	٤٨٠١٢	٣,٧٠	٤٠٠١٢	٣,٥٧	٣٥٠١٢	٤,٢٦	٣٣٠١٢	٤,١٤	٣٠٥١٢	التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة
٧,٥٢	٩٢١٩٥	٦,٩١	٧٤٦٨٦	٧,٥٥	٦٩١١٢	٩,٢٨	٧١٨٠١	٩,٣٠	٦٨٤٩٣	المجموع
١٠٠,٠٠	١٢٢٥٠٢٥	١٠٠,٠٠	١٠٨٠٢٨٥	١٠٠,٠٠	٩٨٠٣٩٨	١٠٠,٠٠	٧٧٤٠٠	١٠٠,٠٠	٧٣٦٦٢٥	المجموع العام

جدول رقم ٣٠
التصنيف الوظيفي لمفقات الموازنات الملحقه (بالاف الليرات)

النسبة المئوية	١٩٧٤	النسبة المئوية	١٩٧٣	النسبة المئوية	١٩٧٢	النسبة المئوية	١٩٧١	النسبة المئوية	١٩٧٠	التصنيف الوظيفي
الخدمات العامة										
الادارة العامة										
١٠,٥٦	١٦٩٢٩	٥,١١	٦٠٧٠	٣,٤٣	٣٥٧٧	٣,٥٩	٣٤٩١	٣,٤١	٢٧٤٠	التنظيمات الاقتصادية العامة
٠,١١	١٧٣	٠,١٣	١٥٢	٠,١٥	١٦١	٠,٠٦	٥٧	٠,٠٧	٥٦	ادارة العلاقات الخارجية
١٠,٦٧	١٧١٠٢	٥,٢٤	٦٢٢٢	٢,٥٨	٣٧٣٨	٣,٦٥	٣٥٤٨	٣,٤٨	٢٧٩٦	المجموع
الخدمات الاجتماعية وخدمات المجتمع										
الضمان الاجتماعي وخدمات										
الانعاش الاجتماعي										
٢١,٠٠	٣٣٦٥٩	١٧,٧١	٢١٠٣٤	١٥,٨٨	١٦٥٥٢	١٤,٠٤	١٣٦٥٣	١٦,٩٥	١٣٦١٨	الادارة
٠,٩٥	١٥٣٠	٠,٩٢	١٠٩٥	١,١٦	١٢٠٩	٠,٧٣	٧١٢	٠,٨٧	٧٠٢	تقديمات الضمان الاجتماعي (التقاعد والتعويضات، التأمين على البطالة)
الخدمات الاجتماعية الاخرى										
٦,٦٣	١٠٦١٦	٦,٦٤	٧٨٧٩	٥,٩٢	٦١٧٢	٧,٨٢	٧٦٠٧	٤,٩١	٣٩٤٠	خدمات اجتماعية اخرى
٢٨,٥٨	٤٥٨٠٥	٢٥,٢٧	٣٠٠٠٨	٢٢,٩٦	٢٣٩٣٣	٢٢,٥٩	٢١٩٧٢	٢٢,٧٣	١٨٢٦٠	المجموع

النسبة المئوية	١٩٧٤	النسبة المئوية	١٩٧٣	النسبة المئوية	١٩٧٢	النسبة المئوية	١٩٧١	النسبة المئوية	١٩٧٠	التصنيف الوظيفي
الخدمات الاقتصادية: النقل والتخزين والمواصلات										
٥٦,٠٨	٨٩٨٨٥	٦٢,٥١	٧٤٢٢٨	٦٦,٣١	٦٩١٢٣	٦١,١١	٥٩٤٣٠	٥٩,٢٠	٤٧٥٦٩	البريد والبرق والهاتف
-	-	٣,٣٧	٤٠٠٠	-	-	٠,٥١	٥٠٠	٠,٠٩	٧٥	اهراء ومخازن
٥٦,٠٨	٨٩٨٨٥	٦٥,٨٨	٧٨٢٢٨	٦٦,٣١	٦٩١٢٣	٦١,٦٢	٥٩٩٣٠	٥٩,٢٩	٤٧٦٤٤	المجموع
نفقات غير قابلة للتوزيع										
٠,١٨	٢٩٠	٠,٢٤	٢٩٠	٤,٨٥	٥٠٥٠	٥,١٤	٥٠٠٠	٦,٨٨	٥٥٢٩	التحويل
٠,٠١	٥	٠,٠٩	١٠٥	٠,١٠	١٠٥	٠,١١	١٠٥	٠,١٣	١٠٥	الرديات وتسديد ديون اخرى
٤,٢٣	٦٧٨٥	٢,٤١	٢٨٥٦	٢,١٧	٢٢٦٦	٦,٨٥	٦٦٦٠	٧,٤٤	٥٩٧٦	احتياطي الموازنة
٠,٢٥	٣٩٨	٠,٨٧	١٠٣٥	٠,٠٣	٣٥	٠,٠٤	٣٥	٠,٠٥	٤٠	التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة
٤,٦٧	٧٤,٧٨	٣,٦١	٤٢٨٦	٧,١٥	٧٤٥٦	١٢,١٤	١١٨٠٠	١٤,٥٠	١١٦٥٠	المجموع
١٠٠,٠٠	١٦٠٢٧٠	١٠٠,٠٠	١١٨٧٤٤	١٠٠,٠٠	١٠٤٢٥٠	١٠٠,٠٠	٩٧٢٥٠	١٠٠,٠٠	٨٠٣٥٠	المجموع العام

جدول رقم ٣١ - تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمؤسسات العامة
والمصالح المستقلة خلال عام ١٩٧٢ (بالليرات اللبنانية)

النفقات الفعلية خلال عام ١٩٧٢					الواردات خلال العام ١٩٧٢ الفعلية					اسم المؤسسة أو المصلحة	
اجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	نفقات التجهيز والانشاء	نفقات استثمارية او ذات طابع خاص	نفقات ادارية	اجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة	ذاتية	
المصالح الاستثمارية											
١٠٤٨٠٠١٥٢	١٩٠٠٥٣٨١	-	١٥٢٧١٨٠٦	٤٢٣٠٢٠٨٢	٢٨٢٢٠٨٣٣	١٦٨٣٢١١٣	-	-	-	١٠٦٨٣٢١١٣	كهرباء لبنان
١٩٠٤٢١٧٣	٦٨٣٤٢٤٩	-	٢٦٢٨٧٢٥	٩٣٩٥٥٥	٨٦٣٩٦٤٤	٢١٧٣٨٢٣٥	-	-	-	٢١٧٣٨٢٣٥	الاجلاني
٢٨٨٤٨١٦٨	٢٢١٢٥٣٨	-	١٧٩٨٧٢٦	٢٣٨١٩٧٦	٢٢٤٥٤٩٢٨	٢٩٢٨٤٣٢٢	-	٢١٠٠٠٠٠٠	-	٨٢٨٤٣٢٢	سكك الحديد والنقل المشترك
٩٥٤٠٥٦٠	-	-	٢٥٤٤٤٩٠	٢٤٩١٣٨٦	٤٥٠٤٦٨٤	١١٦٦١٥٧١	-	-	-	١١٦٦١٥٧	مياه بيروت
١٦٤٦٠٤٠	٧٠٠٠٠	١٣٩	٩٢٢٣	٣٨٠٧٦٥	١١٨٥٩٤٣	١٨٣٤٥٨٩	-	٥٠٠٠٠٠	-	١٣٣٤٥٨٩	مكتب القاجية
١٣٩١٦٤٧	-	-	٨٢٨٨٨	١٠٠٨٠١٤	٣٠٠٧٤٥	١٥٩٨٩٢٣	-	٦٥٠٠٠٠	-	٩٤٨٩٢٣	مكتب الحرير
١٧٤٤٥٥٥	+	٢٥٠٠٠٠	١٤١٤٢٧	٥٦١١٢٢	٧٩٢٠٠٦	١٨٤٩٩١١	-	-	-	١٨٤٩٩١١	مياه عين الدلية
١٦٩٦٤٨٨	٧٥٠٠٠	-	١٠٠٤٨٥	٢٦٢١١٩	١٢٥٨٨٨٤	١٩٢٦٩٦٩	-	-	-	١٩٢٦٩٦٩	مياه طرابلس
١٧٣٩٧٤٠	١٢٠٠٠٠	-	٢٠٧٤٤٦	٢٢٩٣٦٧	١١٨٢٩٢٧	١٨٠٠٠٠٠	-	-	-	١٨٠٠٠٠٠	مياه الباروك
٦٨١٥٣٥	-	-	١٥٦٧٠	٢١٥٧٤٤	٤٥٠١٢١	٧٦١٩٩١	-	-	-	٧٦١٩٩١	مياه المتن
٧٧٧١٢٥	٣٩٢١٠	-	٤٥٠٧٩	١٣٠٩٤١	٥٦١٨٩٥	٧٧٧١٢٥	-	-	٩٥٨٦٤	٦٨١٢٦١	مياه كسروان والفتح
٩٨٥٢٤٠	-	-	١٦٤٧٩٠	١٩١١٤٠	٦٢٩٣١٠	٩٨٥٢٤٠	-	٦٠٠٠٠٠	٢٠٢٧١	٣٦٤٩٦٩	مياه جبل عامل
٤٦٩٣٥٠	-	٢٠٠٠	٢٠٣٧٨٢	١٣٠٨٧	٢٥٠٤٨١	٥٩٠٠٥٥	-	٢٨٧٣٨٠	-	٣٠٢٦٧٥	مياه صور وملحقاتها
٤٠٦٦٧٦	-	-	٣٦٨١٤	٩٨٢٢٨	٢٧١٦٣٤	٤٥٥٤٠٦	-	-	-	٤٥٥٤٠٦	مياه صيدا

النفقات الفعلية خلال عام ١٩٧٢					الواردات خلال العام ١٩٧٢ الفعلية					اسم المؤسسة أو المصلحة	
اجماليها	اجتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	نفقات التجهيز والانشاء	نفقات استثمارية او ذات طابع خاص	نفقات ادارية	اجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة		ذاتية
٥٠٧٦٩٤	١٥٠٠٠	-	٥٦٢٥	٩٧٨٠١	٣٣٨١٦٨	٥٠٧٦٩٤	-	-	٢٦٥٧٩	٤٨١١١٥	مياه زحلة وجوارها
٤٣٧٧٧٢	٩٠٨٨	-	٢٨٩٩٤	٧٢٤٤٠	٣٢٧٢٥٠	٥٧٢٣٦٩	-	-	-	٥٧٢٣٦٩	ذي القاسمية ورأس العين
١٢١٤٨٣٣	-	-	٨٦٧١١٨	٥٦٥١٦	٢٩١١٩٩	١٥٧١٧٤٠	-	-	-	١٥٧١٧٤٠	استثمار مرفأ طرابلس
٤٩٤٣٣٨	-	-	١٣٧٥٧٠	٩٧٤٥٠	٢٥٩٣١٨	٥٨٦٠٠٠	-	٤٠٠٠٠٠	-	١٨٦٠٠٠	المدينة الرياضية
١٣٦٤٥٩١	-	-	١٩٠٦٠٢	٣٢٦٠٠	١١٤١٣٨٩	١٤٨١٤٩٣	-	١٤٧٤٨٩٠	-	٦٦٠٣	مكتب الانتاج الحيواني
٧١٩٩١١	٥٠٠٠٠	-	٧٢٩١٠	١٨٨١٨٠	٤٠٨٨٢١	٧٢٣٧٣١	-	-	-	٧٢٣٧٣١	مياه نبع الطاسة
المصالح الغير استثمارية											
١٢٦٦٥٧٢٤	-	-	٧٤٩٤١٤	٢٧٠٧٧٢١	٩٣٠٨٥٨٩	١٤٤٧٠٢٦٢	-	١٤٠٠٠٠٠٠	-	٤٧٠٢٦٢	الجامعة اللبنانية
٣٠١٧٨٧٧٢	-	٣٥٣٥٨٩٦	٤٣٤٠٥٠٠	١٩٨٩٦٧٢٦	٢٤٠٥٦٥٠	٣٩٧٧٣٩٨٣	-	-	-	٣٩٧٧٣٩٨٣	التعبير
١٤٧٨٦٣٨٨	-	-	٩٧٦٧٦	١٢٠٢٣٩٥٩	٢٦٦٤٤٧٥٣	١٤٧٨٦٣٨٨	-	١٣٥٥٢٠٠٠	١١٩٥٩٤٥	٣٨٤٤٣	الانعاش الاجتماعي
٤٥٥٢٨٤٨	-	-	٨٨٢٧٧٦	٤٨٢٨٥٣	٣٥٨٧٢١٩		٥٥٢٥٤٢٠	٥١٠٠٠٠٠	-	٤٢٥٤٢٠	الابحاث العلمية الزراعية
٢٤١٠٩٢٣٠	٢٨٤٣٠٤٦٦	٣٧٨٨٠٣٥	٣٠٦٧٥٦٣٦	٨٦٨٦١٧٤٢	٩١٣٣٦٤٤١	٢٦٢٠٩٧٠٣٠	-	٥٧٥٦٤٧٠	١٣٣٨٦٥٩	٢٠٣١٩٤١٠١	المجموع

جدول رقم ٣٢

تحليل تقديرات الواردات والنفقات في المؤسسات العامة والمصالح المستقلة خلال عام ١٩٧٣ (بالليرات اللبنانية)

النفقات					الواردات					اسم المؤسسة أو المصلحة	
اجماليها	احتياطات	تسديد سلفات وقروض وفوائدها	تجهيز وإنشاء	استثمارية أو ذات طابع خاص	ادارية	اجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة		ذاتية
المصالح الاستثمارية											
١٤١٦٨٩٥٠٠	٤٦٠٣٠٥٩	-	٥٤٦٣٧٩٧٣	٥٢٢١٨٠٦٨	٣٠٢٣٠٤٠٠	١٤١٦٨٩٥٠٠	-	-	-	١٤١٦٨٩٥٠٠	كهرباء لبنان
٢١٧١٨٧٥٠	٦٩٣٨١٠	١٠٥٠٣٩٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٩٤١٠٠٠٠	٦٥٨٠٠٤٠	٢١٧١٨٧٥٠	-	-	-	٢١٧١٨٧٥٠	الليطاني
٣٠٣٢٠٠٠٠	٣٧٦٥٤٢	١٢٠٠٠٠٠	٢٥٧٢٠٠٠٠	٢٩٢٢٠٠٠٠	٢٣٢٤٩٤٥٨	٣٠٣٢٠٠٠٠	-	٢١٠٠٠٠٠٠	-	٩٣٢٠٠٠٠	سكك الحديد والنقل المشترك
١١٩٣٥٠٠٠	١٨٩٤٣٦١	-	٢٢٣٠٠٠٠	٢٥٧٥٩٠٠	٥٢٣٤٧٣٩	١١٩٣٥٠٠٠	-	-	-	١١٩٣٥٠٠٠	مياه بيروت
٤١٣٧٩٣٦	٧٠٠٠٠	٤٣٠٦٠٠	٩٠٠٠	٢٢١٤٢٤٤	١٤١٤٠٩٢	٤١٣٧٩٣٦	-	٥٠٠٠٠٠	٣٩٣٥٨٠	٣٢٤٤٣٥٦	مكتب القاجية
٢٠٧٤٨٠٠	٣١٤٢٨	-	١٢٩٥٠٠	١٥٤١٠٠٠	٣٧٢٨٧٢	٢٠٧٤٨٠٠	-	٧٥٠٠٠٠	-	١٣٢٤٨٠٠	مكتب الحرير
٢٢٤٠٠٠٠	-	٢٥٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠	٨٨٤٥٠٠	٩٤٠٥٠٠	٢٢٤٠٠٠٠	-	-	-	٢٢٤٠٠٠٠	مياه عين الداية
١٨٣٧٢٤٨	١١٦٨٠٠	-	١٤٢٠٠٠	٢٤٨١٠٠	١٣٣٠٣٤٨	١٨٣٧٢٤٨	-	-	٥٣٧٠٠	١٧٨٣٥٤٨	مياه طرابلس
١٨٥٠٠٠٠	٢٣٢٥٠٠	-	١٠١٥٠٠	٣٠٦٢٠٠	١٢٠٩٧٥٠	١٨٥٠٠٠٠	-	-	-	١٨٥٠٠٠٠	مياه الباروك
٧٩٠٠٠٠	٧٥٧٩	-	١١٠٠٠	٢٦٢٦٠٠	٥٠٨٨٢١	٧٩٠٠٠٠	-	-	-	٧٩٠٠٠٠	مياه المتن
٧٢٩٠٠٠	٣٩٤٨٩	-	٣٤٣٥٠	١٣١٢٥٠	٥٢٣٩١١	٧٢٩٠٠٠	-	-	-	٧٢٩٠٠٠	مياه كسروان والفتح
٦٢٠٠٠٠	٤١٥٠	-	٢٦٥٠٠٠	١١٨٠٠٠	٥٢٣٥٠	٦٢٠٠٠٠	-	٣٠٠٠٠٠	-	٣٧٢٠٠٠	مياه جبل عامل
٥٧١٩٠٥	١٠٨٥٩٣	١٥٢٠٠	٢٠٠٠	١٩٨٢٥٠	٢٢٩٨٦٢	٥٧١٩٠٥	-	١٥٠٠٠٠	-	٤٢١٩٠٥	مياه صور وملحقاتها
٤٥٠٨١٠	٥٨٠٩٧	-	٢٩٥٠٠	٤٨٥٠٠	٣١٤٧١٣	٤٥٠٨١٠	-	-	-	٤٥٠٨١٠	مياه صيدا

النفقات					الواردات					اسم المؤسسة أو المصلحة	
اجماليها	احتياجات	تسديد سلفات وقروض وفوائدها	تجهيز وإنشاء	استثمارية أو ذات طابع خاص	ادارية	اجماليها	قروض خارجية وسلفات من الدولة	مساعداات في الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة		ذاتية
٥٠٤٠٢٦	٥٢١٦٦	-	٣٣٠٠٠	٨٤٢٠٠	٣٣٤٦٦٠	٥٠٤٠٢٦	-	-	-	٥٠٤٠٢٦	مياه زحلة وجزارها
٨٠٠٠٠٠	٨٧١٠٠	-	١١٣٥٠٠	٩٢٠٠٠	٥٠٧٤٠٠	٨٠٠٠٠٠	-	-	-	٨٠٠٠٠٠	مياه نبع الطاسمة
٦٠٠٠٠٠	٢٥٨٧٤	-	٢١٩٦٠٠	-	٣٥٤٥٢٦	٦٠٠٠٠٠	-	-	-	٦٠٠٠٠٠	ري القاسمية ورأس العين
١٣٧٤١٥٠	٢٥٤٩٧٨	-	٦٧٠٠٠٠	١٠٩٠٠٠	٣٤٠١٧٢	١٣٧٤١٥٠	-	-	-	١٣٧٤١٥٠	استثمار مرفأ طرابلس
٦٦١٠٠٠	-	-	٦٨٤١١	٢١٣٢٧٠	٣٧٩٣١٩	٦٦١٠٠٠	-	٤٠٠٠٠٠	-	٢٦١٠٠٠	البلدية الرياضية
١٩٥٩٨٦٣	-	-	١٢٣٠٠٠	٤٠٧٢٥٠	١٤٢٩٦١٣	١٩٥٩٨٦٣	-	١٦٠٠٠٠٠	٣٠٩٨١٣	٥٠٠٠٠٠	مكتب الانتاج الحيواني
المصالح غير الاستثمارية											
٣٦٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	-	٤٤٠٦٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٩٤٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-	٣٦٠٠٠٠٠٠٠	التعمير
١٦٧١٨٣٠٠	١٦٠٠٦٧	-	-	١٣٧٠١٤٥٨	٢٨٥٦٧٧٥	١٦٧١٨٣٠٠	-	١٥٩٣٣٣٠٠	٧٧٢٣٠٠	١٢٧٠٠	الانعاش الاجتماعي
٦٢٣٤٠٠٠	٧٠٢٠٦	-	١١٢٣٠٠٠	٨٢٦٠٠٠	٤٢١٤٧٩٤	٦٢٣٤٠٠٠	-	٥٤٢٠٠٠٠	٤٥٩٠٠٠	٣٥٥٠٠٠	الابحاث العلمية الزراعية
٧٨٥٨٦٨٧٨	٨٩٨٦٨٤٩	١٢٣٩٩٧٠٠	٦٨٨٦٤٨٣٤	١١٠٠٤٢٧٩٠	٨٥٥٧٤١١٥	٧٨٥٨٦٨٧٨	-	٤٦٠٥٣٣٠٠	١٩٨٨٤٤٣	٢٣٧٨٢٦٥٤٥	المجموع العام

فذلكة موازنة العام ١٩٧٥(*)

قدمت الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع موازنة عام ١٩٧٥ للدرس والإقرار. ويتناول هذا المشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة وهو بالتالي يمثل مجموع المشاريع والمقترحات التي تقدمت بها مختلف الوزارات كما عدلتها ونسقتها وزارة المالية بالتشاور مع كل من الوزارات المعنية ومع وزارة التصميم العام.

بلغت أرقام الاعتمادات في مشروع الموازنة العامة ومشاريع الموازنات الملحقة حوالي ١٩٨٥,٧ مليون ليرة لبنانية مقابل حوالي ١٣٨٥,٣ مليون ليرة في عام ١٩٧٤ أي بزيادة قدرها ٦٠٠,٤ مليون ليرة منها ٣٨٢,٧٥ مليون في الموازنة العامة و ٢١٧,٦٥ مليون في الموازنات الملحقة باستثناء موازنة الجامعة اللبنانية التي تدخل اعتماداتها في مجموع الموازنة العامة فتبلغ إذاً نسبة الزيادة بالمقارنة مع موازنة العام الماضي حوالي ٤٣,٣٤ بالمئة.

إن هذه الأرقام لا تمثل مجموع المبالغ الممكن إنفاقها خلال عام ١٩٧٥ بكاملها. ذلك أن هناك اعتمادات مدورة من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٧٤ بلغت حوالي ٧٤١ مليون ليرة، وكانت قد بلغت الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٣ حوالي ٦٢٥ مليون ليرة. فهذه الأرقام توضح أنه من الممكن قانوناً أن يزيد الإنفاق الفعلي خلال عام ١٩٧٥ عن أرقام المشروع المبينة أعلاه وذلك بفضل توفر اعتمادات ضخمة ينتظر تدويرها من سنة ١٩٧٤ إلى سنة ١٩٧٥. هذا ممكن قانوناً، ولا نستطيع أن نجزم بأن الإنفاق سيتم لأن ذلك موقوف على مدى نشاط الإدارات وكفاية الأجهزة، والحكومة بكل حال عازمة على إعطاء هذه المسألة ما تستحقه من اهتمام.

في ضوء هذه الأرقام وبعد أن نذكر بزيادة الإنفاق العام خلال السنوات القليلة الماضية يمكن القول بأن نسبة الإنفاق العام (نفقات الموازنة العامة والموازنات الملحقة وموازنات المصالح المستقلة والإدارات العامة الأخرى) نقول أن نسبة كل ذلك إلى مجموع الإنفاق الوطني يعطي نسبة مرتفعة وبالتالي فلا بد أن يكون له تأثيره على الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الأسعار. ويتوقف مدى هذا التأثير وشكله على التطورات والاتجاهات الهامة التي يشهدها اقتصادنا. لذلك فمن المفيد بل من الضروري أن نتعرف على هذه التطورات والاتجاهات الاقتصادية والمالية من عالمية ومحلية، وهي ظاهرات شهدتها السنة الحالية وتتأثر بها نشاطات اقتصادنا الوطني.

(*) النص الأساسي.

أولاً - الوضع الاقتصادي والمالي العالمي

لمحة عامة

شهد النصف الأول من عام ١٩٧٣ استمراراً للتوسع الاقتصادي الذي كان قد بدأ في أميركا الشمالية عام ١٩٧١ وفي عدد من بلدان أوروبا الغربية واليابان عام ١٩٧٢. إلا أن بوادر تراجع هامة أخذت تظهر خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٣ في عدد من البلدان الصناعية نتيجة بروز أعناق اختناق في بعض القطاعات وخاصة بالنسبة إلى المواد الغذائية ونتيجة اعتماد بعض السياسات الهادفة إلى مواجهة ارتفاع الأسعار ومحاربة التضخم وما رافق ذلك من ازدياد بالطلب على المستوردات. وقد أدت هذه الظروف إلى حالة اضطراب في الوضع الاقتصادي العالمي وإلى عدم توازن في القطاع الخارجي.

وفي مستهل عام ١٩٧٤ حلت التطورات البترولية وخاصة الزيادة السريعة بالأسعار المعلنة محل المشاكل الغذائية باجتناب النصيب الأكبر من الاهتمام وخلقت ظروفاً أدت إلى كثير من عدم التوازن في القطاع الداخلي والخارجي لأكثر الأسواق. وهكذا فقد ابتداءً عام ١٩٧٤ والاضطراب يسود المسرح الاقتصادي وعناصر التوازن مفقودة في القطاعين الداخلي والخارجي.

كان التوسع الاقتصادي الذي تحقق عام ١٩٧٣ قد رفع مستوى الإنتاج العام بنسبة ٦,٥ بالمئة بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٣ واستوعب قسماً هاماً من اليد العاملة التي كانت عاطلة عن العمل عام ١٩٧٢ مما حقق انخفاضاً ملحوظاً بنسبة البطالة.

وفي نطاق السوق النقدية كانت إعادة النظر في معدلات القطع وتخفيض الدولار الأمريكي بنسبة ١٠ بالمئة وتعويم أكثر العملات الرئيسية قد خلقت فرصاً جديدة للتجارة العالمية وساعدت على زيادة المبادلات الخارجية. ومن خلال هذا التوسع تحقق بعض التحسن في التوازن الخارجي، فقد ارتفعت قيمة الصادرات من البلدان الصناعية من جهة وارتفعت أسعار المواد الأولية من جهة أخرى، مما ساعد على تحسين أوضاع الموازين التجارية لأكثر البلدان الصناعية.

هذا بالنسبة إلى التوازن الخارجي وبالنسبة إلى التوازن الداخلي فقد كانت الأسعار المحلية أقل تأثراً بالظروف الاقتصادية الدولية. فبين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٣ ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية حوالي ٦ بالمئة في الولايات المتحدة وحوالي ٧ بالمئة في ألمانيا الغربية وحوالي ١٠ بالمئة في بريطانيا و١٢ بالمئة في اليابان، وكانت هذه الأسعار قد سجلت ارتفاعاً أكبر عام ١٩٧٢ ليس فقط في البلدان التي تشكو من صعوبات في مدفوعاتها الخارجية، إنما في جميع البلدان الصناعية. فإذا اعتمدنا المعدل المثقل لأسعار المواد الاستهلاكية نجد أن هذا المعدل قد ارتفع بنسبة ٥ بالمئة بين

١٩٧١ و١٩٧٢ وارتفع بنسبة ٨ بالمئة بين ١٩٧٢ و١٩٧٣ وبحوالي ١٠ بالمئة خلال عام ١٩٧٣. تجاه هذا الارتفاع الناتج عن عوامل منها خارجي ومنها داخلي اتخذت أكثر البلدان إجراءات عدة لاستعادة التوازن، إنما كانت النتائج بوجه عام محدودة جداً.

فالإجراءات المالية التي اعتمدت كانت في معظم الحالات معقدة وبطيئة وغير موفقة بالنسبة على توقيتها وظهور نتائجها. والإجراءات التي تناولت تخفيض الضرائب ساعدت مؤقتاً فقط وعلى حساب الواردات العامة التي تقلصت نسبياً بسبب هذه الإجراءات. وأما الإجراءات التي تناولت تثبيت الأجور فقد أثارت قضايا العدالة الاقتصادية بالنسبة إلى الفريق الذي تناوله التثبيت في ضوء استمرار ارتفاع الأسعار. ومراقبة التسليف من جهة أخرى أثرت في الاستثمارات وفي طاقة الاقتصاد على التوسع. وقد تبين أن معدلات الفوائد يجب مراقبتها ليس فقط في ضوء حاجات الاستثمارات إنما كذلك في ضوء حركات الرساميل الداخلية.

إن الاختبار الذي حصل بالنسبة إلى صلاحية أو محدودية فاعلية هذه المجموعة أو المجموعات من الإجراءات المختلفة أكد على ضرورة الاستمرار في البحث عن مجموعة سياسات ناجحة لمعالجة الوضع المتزايد خطورة. وقد ابتداءً عام ١٩٧٤ بمواجهة ضرورة إيجاد مثل هذه الإجراءات لمعالجة وضع تتزايد فيه الأسعار بسرعة أكبر في أكثر البلدان الصناعية مع ظهور بوادر أقوى للركود الاقتصادي في كثير من القطاعات.

وهكذا نجد أنفسنا عام ١٩٧٤ وعلى الرغم من أن مستوى الأسعار قد سجل ارتفاعاً أدنى مما سبق وسجله عام ١٩٧٣ نجد أنفسنا أمام اقتصاد عالمي يشكو من عدم الاستقرار وعدم التوازن في المدفوعات الدولية ومن انخفاض هام بمعدل النمو الاقتصادي واستمرار في ارتفاع الأسعار. وقد عكست الأسواق المالية هذا الوضع المضطرب للاقتصاد العالمي.

خلفت هذه التطورات والاتجاهات مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تميزت بأنها جدية وحادة وبأنها لم يسبق أن حصلت هكذا وبهذا الشكل من قبل. فالتضخم المالي يشكل حالياً مشكلة اقتصادية ذات مدى عالمي. وقد اتخذ أبعاداً يؤدي الفشل باستيعابه أو لجمه إلى فلت زمامه وإلى اتخاذه أبعاداً خطيرة قد تسبب باضطرابات وانحرافات عنيفة وخطيرة في الاقتصاد العالمي.

إن الجهود المنصبة على معالجة التضخم تواجه كما أشرنا إليه سابقاً، معضلة تحقيق نجاح في الحد من ارتفاع الأسعار دون الحد من التوسع أو النمو الاقتصادي ودون زيادة مستوى البطالة. وهذه المعضلة هي في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة معضلة حادة جداً، فجميع الأنظمة ملزمة برفع المستوى الحياتي للمواطن ومعظم الدول الصناعية تعاني من تدني معدل النمو الاقتصادي في الوقت الذي تتابع فيه الأسعار صعودها القوي. وقد زاد من صعوبة معالجة التضخم

وجود الحاجة إلى رفع أسعار بعض السلع أو النشاطات لإعادة التوازن في توزيع الطلب وتشجيع بعض التبديلات الأساسية التي أصبحت ضرورية بسبب الارتفاع الحاد بأسعار الطاقة وبرز أعناق اختناق في بعض النشاطات وشح في بعض الموارد.

إن مشكلة التضخم قد ازدادت حدة في الوقت الذي اتسع فيه نطاق الاضطراب الاقتصادي وبلغ مدى بعيداً بسبب العجز المتزايد في الحساب الجاري للبلدان المستوردة للبترول. إن هذا التطور قد دعم اتجاهات كانت قد أصبحت بارزة في الاقتصاد العالمي وتعمل على زيادة حدة التضخم المالي وتوسيع نطاق الركود الاقتصادي بنفس الوقت. وجاء ارتفاع أسعار النفط فساند الدفع التضخمي وقوى بعض عوامل الركود الاقتصادي.

وظهور ظروف الركود الاقتصادي ليس فقط مضرّاً بحد ذاته إنما قد يكون له الأثر الضار بالنسبة إلى محاربة التضخم. فهذه الظروف تولد ضغوطاً للانتقال إلى سياسات توسعية مما ينشط الضغوط التضخمية ويقوي النفسية التضخمية.

إن السياسات الهادفة إلى محاربة التضخم في الظروف التي تبينها يجب أن تجمع إجراءات وأداة مختلفة لكي تعالج عناصر ومتطلبات متباينة. فالمطلوب أولاً هو تحقيق سياسة فعالة للتحكم بمستوى الطلب العام، إذ أنه من الضروري أن تهدف الجهود المبذولة لمحاربة التضخم في البلدان الصناعية إلى السيطرة على الطلب العام بغية التخفيف من تزايد أو التخفيف منه وبالتالي للتخفيف من ضغط هذا الطلب على الموارد نحو مستوى أدنى مما عرف في السنوات الأخيرة.

إلى جانب ذلك هناك حاجة إلى إجراءات متممة تهدف إلى تحسين أوضاع العرض وتقوية ظروف المنافسة والتأثير مباشرة من الأسعار والأجور لصالح المصلحة العامة، وإلى جانب ذلك أيضاً يجب معالجة المشاكل الفردية وعوامل الاضطراب. وهذه الإجراءات على أهميتها يجب ألا تقلل من الاهتمام بالسياسة النقدية والسياسة المالية كوسيلة لمحاربة التضخم وللحد من الأثر غير الملائم على مستوى العمالة الذي ينتج عن تراجع الطلب أو الحد من توسعه.

يجب الاستدراك هنا أن ملاءمة هذه الإجراءات ومعالجتها والقدرة على تنفيذها وخاصة ما يتعلق منها بالأسعار والأجور تتباين تبائناً كبيراً بين بلد وآخر، إنما يمكن القول بأن الأنظمة والظروف السياسية وخاصة توزيع القوى في المجتمع بالنسبة إلى مختلف البلدان الصناعية والبلدان النامية لا تسهل إتباع هذه السياسات بشكل صحيح وتفسح المجال أمام الشك بقدرة السلطات المعنية على اعتماد هذه السياسات بجدية وفعالية.

إن قدرة السلطات المعنية في البلدان الصناعية الرئيسية على اعتماد وتنفيذ السياسات الصحيحة والضرورية لمحاربة التضخم بأقل ثمن ممكن من الركود الاقتصادي هي التي ستقرر بالنهاية وإلى

حد بعيد اتجاه الأحداث الاقتصادية الدولية. والسياسات والإجراءات التي تعتمد عليها الدول الأخرى سيكون لها أثرها المحلي وربما أثر محدود جداً بالنسبة إلى الاتجاهات الاقتصادية الدولية. إن الظروف التي نشهد لا تدل على توفر القدرة الكافية لدى السلطات المعنية على اعتماد وتنفيذ السياسات والإجراءات الفعالة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المضطربة، الأمر الذي يحد من التفاؤل بالنسبة إلى النتائج ما لم تحدث تطورات غير مرتقبة. لذلك لا يستبعد حدوث موجة من الركود الاقتصادي يكون لها مداها العالمي.

والبلدان الصغيرة وخاصة التي لاقتصادها قطاع خارجي هام نسبياً لا يمكنها عزل اقتصادها عن هذه التطورات، لذلك فمن الحكمة أن تخطط هذه البلدان لمواجهة تطورات اقتصادية خارجية ذات آثار تضخمية وحسرية (تؤدي إلى الركود) وتجنب اقتصادها ما أمكن مضار مثل هذه الآثار:

ثانياً - الوضع الاقتصادي في لبنان

تأثرت الاتجاهات الأساسية في الاقتصاد الوطني بالتطورات الهامة التي سادت المنطقة. فبعد أن كان الاقتصاد اللبناني قد تأثر خلال العام ١٩٧٣ ببعض التطورات الداخلية والخارجية غير الملائمة مما خفض معدل نموه إلى دون مستواه لعام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ وربما إلى نصف ذلك المعدل، عاد هذا المعدل وارتفع إلى ما يقارب معدله السابق بفضل ثلاثة عوامل رئيسية: (أولاً) عودة الاستقرار النسبي (ثانياً) حصول ظروف ملائمة للقطاع الزراعي وارتفاع إنتاجه (ثالثاً) تحقق توسع عام بالنشاطات الاقتصادية في البلدان المجاورة وانتعاش سريع في السياحة.

وهكذا فقد استعاد الاقتصاد الوطني معدل نموه الذي سجله خلال ١٩٧١ - ١٩٧٢ وهو كما تشير الدلائل المتوافرة ما يزال محافظاً على هذا المستوى من التوسع.

لقد شهد قطاع البناء هذا العام بعض التراجع، إلا أن التوسع بالإنفاق العام على المشاريع عوض عن هذا التراجع، بينما حافظت القطاعات الأخرى على مستوى توسعها بشكل عام باستثناء بعض الخدمات وخاصة السياحة التي شهدت ارتفاعاً بمستوى توسعها.

وتجدر الملاحظة أن هذا التوسع في مختلف النشاطات الاقتصادية في لبنان قد تحقق على الرغم من الارتفاع الكبير في السعر الخارجي لليرة اللبنانية الذي يرجح أن يكون له أثر غير ملائم على عدة نشاطات وخاصة قطاعات التصدير.

هذا ما شهدته النشاطات الاقتصادية بوجه عام، أما بالنسبة إلى السوق النقدية فإن حجم الكتلة النقدية قد استمر بالازدياد بمعدل مرتفع زاد على العشرين بالمئة في السنة وارتفع خلال الأشهر القليلة الأخيرة بنسبة كبيرة جداً تتعدى الأربعين بالمئة. لقد عرفت السنوات القليلة الماضية معدلاً

يقارب العشرين بالمئة سنوياً، وهذا المعدل إذا ما قيس بالنسبة إلى معدل الزيادة في النشاط الاقتصادي يعتبر بلا شك معدلاً مرتفعاً نسبياً.

هناك فارق لجهة أسباب الارتفاع في حجم الكتلة النقدية بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ وبين عام ١٩٧٤، فالإحصاءات المتوافرة تشير إلى أن سبب الارتفاع يعود بدرجة كبيرة خلال عام ١٩٧١ و ١٩٧٢ إلى تدخل مصرف لبنان بسوق القطاع كمشتري للعملة الأجنبية، أما في عام ١٩٧٣ فقد كان تدخل مصرف لبنان محدوداً نسبياً، بينما سجل التسليف إلى القطاع الخاص توسعاً قارب الأربعين بالمئة، أما في سنة ١٩٧٤ فقد عاد مصرف لبنان وتدخل بكثافة في السوق مما أدى إلى ارتفاع كبير بحجم الكتلة النقدية، إنما إلى جانب هذا التدخل فقد اتخذ المصرف عدة إجراءات للحد من التوسع في التسليف وذلك سعيًا وراء الحد من الارتفاع بمستوى الأسعار.

من المرجح أن هذه السياسة النقدية للتسليف قد أثرت بعض الشيء تأثيراً غير ملائم على بعض النشاطات المعينة، إلا أنه من المعتقد أن التأثير العام لهذه الإجراءات كان مفيداً وملائماً مع سياسة الحد من التضخم. مما لا شك فيه أن الاستمرار والتوسع بهذه السياسة التضيقية قد يكون له أثره غير المؤاتي على معدل نمو الاقتصاد الوطني وبالتالي فمن الطبيعي أن يؤخذ هذا العنصر بالاعتبار في رسم هذه السياسة.

فيما يتعلق بمستوى الأسعار فإن لبنان ما زال يشهد كباقي بلدان العالم ارتفاعاً متواصلاً بأسعار أكثر السلع والخدمات، إلا أن معدل هذا الارتفاع قد تدنى على ما يتبين خلال عام ١٩٧٤ بالنسبة إلى عام ١٩٧٣. لا تتوفر لدينا أسعار قياسية دقيقة كافية للجملة أو للمفرق، إنما، وبالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المتوافرة، يمكن التأكيد بأن ارتفاع الأسعار عام ١٩٧٤ كان أدنى منه في عام ١٩٧٣، كما كان أدنى مما كان عليه في أكثر البلدان الأخرى.

هذه لمحة عامة وسريعة عن أهم التطورات التي شهدتها الاقتصاد اللبناني هذا العام، ونورد فيما يلي بعض التفصيل بالنسبة إلى أهم القطاعات والنشاطات لتوضيح الاعتبارات التي تبنى عليها السياسة المالية.

الدخل الوطني

لم تتوفر بعد أرقام الناتج الوطني اللبناني لعام ١٩٧٤، إلا أن أرقام السنوات الأخيرة بما فيها سنة ١٩٧٣ وجميع المؤشرات الاقتصادية المتوافرة تدل على أن الاقتصاد اللبناني قد حافظ على تركيبه الأساسي وعلى خصائصه الأساسية.

والجدول رقم (١) الذي يعطي إحصاءات الدخل الوطني للأعوام ١٩٦٩ حتى نهاية ١٩٧٣ يظهر أن قطاع الخدمات لم يزل ينمو بسرعة تفوق سرعة نمو سائر القطاعات باستثناء قطاع الصناعة الذي سجل توسعاً كبيراً نسبياً في السنوات القليلة الأخيرة وخاصة عام ١٩٧٣. وعلى الرغم من ذلك فإن عدم التوازن بين القطاعات - الخدمات من جهة، والصناعة والزراعة من جهة ثانية - لم يزل قائماً.

من المفيد أن نذكر أن هذا النوع من عدم التوازن يجب أن يعالج عن طريق تسريع نمو قطاعي الصناعة والزراعة، وذلك للحد من الفروقات في توزيع الدخل بين المناطق والأفراد الذي ينتج عن عدم التوازن هذا، وكذلك للحد من إمكانية تعرض الاقتصاد الوطني للتقلبات الاقتصادية التي تنشأ خارج البلاد وتصبح معالجتها محلياً، وأيضاً لتأمين قدرة أكبر لاستيعاب اليد العاملة.

إن هناك دلائل عدة تشير إلى أن اعتماد الاقتصاد اللبناني على الخدمات يتجه نحو الانخفاض نسبياً، ومن المفيد أن يدعم هذا الاتجاه ويشجع وأن يرافقه توسيع لرقعة الأسواق الخارجية وتنويعها للمصدرات اللبنانية من السلع والخدمات وذلك تأميناً لمزيد من الاستقرار في الطلب عليها وبالتالي للحد من التقلبات التي يمكن أن تتعرض لها.

جدول رقم ١
النتائج الوطني القائم للسنوات ١٩٦٩ للسنوات ١٩٧٣ (بملايين الليرات البنانية)

السنة ١٩٧٣ (*)		السنة ١٩٧٢		السنة ١٩٧١		السنة ١٩٧٠		السنة ١٩٦٩		
النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	النسبة الى المجموع %	القيمة	
١٠	٦٧٥	١٠	٦٣١	٩	٤٦٦	٩	٤٤٥	١٠	٤٣٢	الزراعة الحيوانية والاسماك
٢	١٤٠	٢	١٢٩	٢	١١٨	٢	١١٣	٢	١٠٤	الطاقة والمياه
١٥	١٠٣٨	١٤	٨٨٤	١٤	٧٥٠	١٤	٦٦١	١٣	٦٠٩	الصناعة
٤	٣٠٠	٥	٢٩٠	٤	٢٣٩	٥	٢١٩	٥	٢١٦	البناء
٧	٥١٣	٧	٤٧٨	٨	٤٣٨	٨	٤٠١	٨	٣٨٣	المواصلات والاتصالات
٩	٦١٠	٩	٥٥٨			٩	٤٣٠			السكن
٤	٢٨٥	٤	٢٣٥	٢٢	١٢١٤	٣	١٦٥	٢٢	٩٩٣	المصارف والتأمين
١١	٧٩١	١١	٦٧٦			١٠	٤٨٢			الانشاطات الاخرى
٣١	٢٢٤١	٣١	٢٠٠٧	٣٢	١٧٢٣	٣١	١٥٢٧	٣١	١٤٣٥	التجارة
٧	٥٠٧	٧	٤٧٧	٩	٤٥١	٩	٤٢٣	٩	٣٩٣	القطاع الحكومي
١٠٠	٧١٠٠	١٠٠	٦٣٦٥	١٠٠	٥٣٩٩	١٠٠	٤٨٦٦	١٠٠	٤٥٦٥	المجموع

(*) ارقام تقديرية . المصدر : وزارة التسييم العام

الصناعة

تابع هذا القطاع اتجاهه التصاعدي وزادت سرعة التوسع في عدد هام من نشاطاته . فعلى الرغم من الارتفاع المستمر في السعر الخارجي لليرة اللبنانية استمر الإنتاج الصناعي بالازدياد واستمرت قيمة المصدرات الصناعية بالارتفاع السريع (يراجع الجدولان رقم ٢ ورقم ٣ أدناه). ويعود هذا التوسع إلى التوسع المستمر بالطلب المحلي على المصدرات الصناعية والتوسع المستمر أيضاً في طلب الأسواق العربية على هذه السلع .

إن مؤشرات عدة تشير إلى أن القطاع الصناعي حقق خلال السنوات القليلة وما زال توسعاً هاماً بالإنتاج وازدياداً في مستوى الإنتاجية وتحسناً في نوعية الإنتاج . كما أنه يخلق فرصاً متزايدة من العمل . وإن تقديرات الدخل الوطني التي تظهر في الجدول رقم (١) تدل على أن هذا القطاع سجل عام ١٩٧٣ نصيباً بلغ ١٥ بالمئة من الدخل الوطني ، وهو أعلى نصيب حققه حتى الآن . إن هذا الاتجاه هو سليم وضروري ويجب تشجيعه . والسياسة الرسمية تسعى لهذه الغاية وقد ساعدتها على ذلك خلال السنوات الأخيرة عدة تطورات مؤاتية .

إن الإحصاءات الواردة في الجدولين رقم (٢) و(٣) تظهر الزيادة المطردة والسريعة في قيمة المصدرات الصناعية على الرغم من كون هذه النسبة قد تراجعت قليلاً عام ١٩٧٣ . ففي عام ١٩٧٣ بلغت نسبة الزيادة ٢٩ بالمئة عندما ارتفعت قيمة المصدرات من ٣٤٥ مليون ليرة عام ١٩٧٢ إلى ٤٤٦ مليون ليرة عام ١٩٧٣ وقد كانت نسبة هذه الزيادة عام ١٩٧٢ حوالي ٣٢ بالمئة - من ٢٦٢ مليون ليرة إلى ٣٤٥ مليون ليرة - وخلال الأشهر التسع الأولى من عام ١٩٧٤ سجلت أرقام هذه المصدرات ارتفاعاً كبيراً إذ بلغت قيمتها ٦٢٤ مليون ليرة ، مقابل ٣٠٥ ملايين ليرة للمدة نفسها من عام ١٩٧٣ مما يساوي زيادة نسبية تبلغ حوالي ١٠٤ بالمئة .

إن هذا التطور في قطاع الصناعة يدل على أن هناك إمكانيات مشجعة للتصنيع وإن الصناعات اللبنانية آخذة في اكتساب المزيد من القدرة على المزاومة واكتساب الأسواق . والسياسة التشجيعية التي تتبعها الحكومة لا بد وأن تساهم مساهمة مجدية في هذا الاتجاه . فعلى الرغم من وجود حاجة لإعادة النظر في بعض أسس هذه السياسة فإنه مما لا شك فيه أنه من المفيد أن تستمر هذه السياسة وتوسع وذلك لدعم هذه الاتجاهات السليمة في التوسع الاقتصادي اللبناني .

إننا لا نزال نفتقر إلى إحصاءات دقيقة عن تطور القطاع الصناعي وعن مدى التوسع بالاستثمارات الصناعية . وعلى الرغم من وجود مؤشرات عدة تدل على أن هذه الاستثمارات تسجل منذ بضع سنوات توسعاً كبيراً فإن هناك حاجة متزايدة إلى توفير الإحصاءات الصحيحة والكافية وذلك لرسم السياسة الإنمائية الفعالة لهذا القطاع .

جدول رقم ٢
الصادرات الصناعية اللبنانية ١٩٦٢ - ١٩٧٣
(بملايين الليرات)

السنة	الكمية بملايين الاطنان	القيمة بملايين الليرات	الزيادة المئوية للقيمة %
١٩٦٣	٥٧	٢٥	١٤
١٩٦٤	٨٠	٤٦	٨٤
١٩٦٥	٨٠	٦٠	٣٠
١٩٦٦	١٢٦	٦٩	١٥
١٩٦٧	١٤٦	٨٧	٢٦
١٩٦٨	١٥٤	١٢٩	٤٨
١٩٧٩	٤٢٣	١٦٦	٢٧
١٩٧٠	٣٦٦	٢٠٨	٢٥
١٩٧١	٦٩٥	٢٦٢	٢٦
١٩٧٢	٥٠٧	٣٤٥	٣٢
١٩٧٣	٤١٥	٤٤٦	٢٩

جدول رقم ٣

الصادرات الصناعية اللبنانية من كانون الثاني الى ايلول ١٩٧٣ - ١٩٧٤

الشهر	القيمة بملايين الليرات		الكمية بالالف الاطنان	
	سنة ١٩٧٣	سنة ١٩٧٤	سنة ١٩٧٣	سنة ١٩٧٤
كانون الثاني	٣٠	٤٩	٢١	٦٧
شباط	٢٦	٥٩	١٨	٥٧
آذار	٤٦	٧٧	٣٢	٨٦
نيسان	٣٥	٧٢	٥٨	٧٨
ايار	٢٠	٧٩	١٤	١٩٨
حزيران	٢٦	٦٠	٢٣	٧٠
تموز	٢٩	٧١	٤٦	٩١
آب	٤٦	٧١	٤٥	١٤٢
ايلول	٤٧	٨٦	٣٥	١٣٦
المجموع	٣٠٥	٦٢٤	٢٩٢	٩٢٥

الزراعة

كان الإنتاج الزراعي قد انخفض عام ١٩٧٣ قليلاً عن مستواه عام ١٩٧٢ وذلك بسبب قلة الأمطار خلال فصل ١٩٧٢ - ١٩٧٣. من المقدّر أن كمية الإنتاج قد انخفضت بنسبة حوالي ١٠ بالمئة، إلا أن قيمة الإنتاج سجلت ارتفاعاً ضئيلاً بسبب الارتفاع الكبير بأسعار المنتجات الزراعية.

لم تتوفر بعد الإحصاءات الزراعية لمحاصيل عام ١٩٧٤. إلا أن التقديرات الأولية تشير إلى أن الإنتاج كان أكبر مما كان عليه عام ١٩٧٣، وخاصة فيما يتعلق بالثمار والمحاصيل الصناعية، وقد لا يؤدي ذلك إلى زيادة في التصدير بل لا يستبعد أن ينخفض التصدير وذلك بسبب ارتفاع سعر الليرة اللبنانية الخارجي وبسبب ازدياد الاستهلاك المحلي للمنتجات الزراعية.

إن التطورات التي سجلها القطاع الزراعي في السنوات القليلة الأخيرة تدل، وعلى الرغم من ضيق الرقعة الزراعية، إن إمكانيات التوسع الزراعي هي مشجعة. وهناك الآن تركيز في السياسة الرسمية على تحقيق مشاريع الري والذي تشكل قلته

جدول رقم ٤ (أ)
الانتاج الزراعي للاعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٣
(بملايين الليرات اللبنانية)

الانتاج ١٩٧٣	الانتاج ١٩٧٢	الانتاج ١٩٧١	الانتاج ١٩٧٠	
١٠٩	١٠٣	٨٥	٧٢	حبوب
١١٧	١١٤	٩٣	١٠٠	خضار
٣٦٠	٣٣٠	٣٢٦	٢٨١	ثمار
٥٨٦	٥٤٧	٥٠٤	٤٥٣	مجموع المحاصيل
٢١٤	٢١٥	٢٢٠	١٩٦	انتاج حيواني
٨٠٠	٧٦٢	٧٢٤	٦٤٩	المجموع العام

* المصدر: وزارة الزراعة - الاحصاءات السنوية الجارية.

جدول رقم ٤ (ب)
تطور الانتاج الزراعي للاعوام ١٩٧١ - ١٩٧٣
(بملايين الليرات اللبنانية)

المعدل الحسابي للتغيير	التغيير السنوي كنسبة مئوية			
	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	
١٤,٩+	٥,٨+	٢١,١+	١٨+	حبوب
٦+	٢,٦+	٢٢,٥+	٧ -	خضار
٨,٧+	٩,٠+	١,٢+	١٦+	ثمار
٨,٩+	٧,١+	٨,٥+	١١,٢+	مجموع المحاصيل
١,٦+	٠,٥ -	٢,٢+	١٢,٢+	انتاج حيواني
٧,٢+	٤,٩+	+٥,٢	١١,٥+	المجموع العام

أهم العقبات في طريق التوسع الزراعي. إن الكفاية في الري تفتح المجال أمام تعدد المحاصيل وتكثيف الإنتاج الذي يزيد من الإنتاج الزراعي ومن الدخل الزراعي بنسبة هامة جداً.

وللقطاع الزراعي دوره الهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. والبلاد بحاجة إلى سياسة اقتصادية ومالية زراعية واضحة وجريئة تهدف إلى إنماء الزراعة وتكثيفها وإلى اعتماد التقنية المتقدمة وإلى تشجيع تصنيع الإنتاج الزراعي، كما يجب أن توفر المقومات الأساسية لإنماء هذا القطاع عن طريق تنفيذ مشاريع الري دون إبطاء وإنشاء المؤسسات التسليفية الضرورية التي تؤمن التمويل اللازم وتسهيل عملية تجهيز هذا القطاع، كما يجب وضع القواعد الدقيقة والصحيحة لتنظيم عمليات التصنيف والتوضيب والتسويق الصحيح. كما يجب كذلك أن تعتمد سياسة تساعد على إيجاد الأسواق لتصرف الإنتاج وعلى توسيع رقعة هذه الأسواق.

إن لإنماء هذا القطاع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية الهامة. فهو يساعد على تضيق الفروقات في الثروة والدخل بين المناطق وبين الأفراد ويرفع من المستوى المعيشي لنسبة كبيرة من السكان الذين يعتمدون لمعيشتهم مباشرة أو مداورة، كلياً أو جزئياً، على الزراعة، كما أنه يؤدي إلى الحد من النزوح من الريف إلى المدن. وبالإضافة إلى ذلك فإن التوسع الزراعي يوفر المواد الأولية لقطاع الصناعة ويساهم من هذه الزاوية بتشجيع إنتاج السلع وبالتالي بالحد من عدم التوازن بين القطاعات وتخفيف العجز في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات والاستعاضة عن بعض المستوردات بمنتجات وطنية.

البناء

إن التراجع الذي سجله قطاع البناء في مستهل عام ١٩٧٣ استمر طيلة ذلك العام وكانت نسبة التدني بمستوى نشاط هذا القطاع خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٣ أكثر من نسبة التدني في النصف الأول منه. وكان لفقدان اليد العاملة وللارتفاع الكبير بأسعار الأراضي الأثر الكبير في هذا التدني.

لقد استمر هذا التراجع بحركة البناء خلال النصف الأول من عام ١٩٧٤ بسبب السياسة التضيقية للتسليف وربما أيضاً بسبب التوسع الذي سبق وتحقق في هذا القطاع.

هناك دلائل على أن اليد العاملة في هذا البناء قد تدنت أجورها بعض الشيء كما أن أسعار الأراضي قد استقرت في أكثر الحالات وربما هي قد تدنت في بعض الأماكن. وهناك دلائل على إمكانية استعادة هذا القطاع بعض التوسع المعتدل في المستقبل القريب.

والجدولان التاليان يعطيان الإحصاءات المتوفرة عن نشاط هذا القطاع:

جدول رقم ٥

نشاط البناء الخاص في المدن الرئيسية ١٩٦٧ - ١٩٧٣

١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	
٩٦٠	١١٤٠	٨٣٦	٧٧١	٩٤٥	٨٩٥	١٠٨٣	عدد الرخص الممنوحة
١٦٤٩	٢٠٨٥	٨٦٦	٧٩٩	٩٥٦	٩٥٦	١٠٠٦	المساحة المرخصة ١٠٠٠ م

جدول رقم ٦

الزيادة السنوية في نشاط البناء الخاص في المدن الرئيسية ١٩٦٧ - ١٩٧٣

١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	
$\frac{١٩٧٣}{١٩٧٢}$	$\frac{١٩٧٢}{١٩٧١}$	$\frac{١٩٧١}{١٩٧٠}$	$\frac{١٩٧٠}{١٩٦٩}$	$\frac{١٩٦٩}{١٩٦٨}$	$\frac{١٩٦٨}{١٩٦٧}$	$\frac{١٩٦٧}{١٩٦٦}$	
١٦ -	٣٦	٨,٤	١٨,٥ -	٥,٥	١٧,٤ -	٤٤,٧ -	عدد الرخص الممنوحة
٢١ -	١٤٠	٨,٣	١٦,٥ -	-	٥,٠ -	٤٢,٠ -	المساحة المرخصة ١٠٠٠ م

يظهر الجدولان رقم ٥ و٦ تطور حركة البناء بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٣. كما يعكسه عدد الرخص الممنوحة والمساحة المرخصة. فمن ١٩٥٦ رخصة منحت عام ١٩٦٦ ومساحة ١٧٣٤ ألف متراً مربعاً أصبح عام ١٩٧٣ عدد الرخص ٩٦٠ رخصة والمساحة المرخصة ١٦٤٩ ألف متراً مربعاً. بينما كان عدد الرخص عام ١٩٧٢ ١١٤٠ رخصة وكانت المساحة ٢٠٨٥ ألف متراً مربعاً، وهذا أعلى مستوى كان قد حققه هذا القطاع.

إن تطور هذه المؤشرات كما يظهره الجدولان رقم ٥ و٦ أعلاه يشير إلى أن قطاع البناء ظل بحالة ركود منذ عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٧٠. ومن عام ١٩٧٠ حتى آخر عام ١٩٧٢ سجل توسعاً سريعاً بفضل عودة الاستقرار والتوسع الاقتصادي العام وكذلك لأن الطلب لم يكن يلبي كلياً لحوالي الخمس سنوات التي أصابها الركود وبسبب التوقعات المتعلقة بمستوى الأسعار والفوائد والتطورات الجارية في أسواق العملات ومعدلات الفوائد.

السياحة:

ما زال قطاع السياحة يزداد أهمية بين قطاعات الخدمات التي يعتمد عليها الاقتصاد اللبناني. إلا أن الإحصاءات المتوافرة والتي تظهر هنا في الجدول رقم ٧ وفي الجدولين رقم ٨ و٩ أدناه

تبين أن معدل النمو لهذا القطاع تراجع عام ١٩٧٢، إذ سجل العدد الإجمالي للزائرين زيادة تقل عن ٥ بالمئة بينما كان معدلها السنوي للأعوام الثمانية السابقة حوالي ٢١ بالمئة.

أما في عام ١٩٧٣ فقد واجهت السياحة في لبنان ظروفًا غير مؤاتية بسبب اضطرابات داخلية وقعت في مستهل موسم الاصطياف وبسبب إقفال الحدود اللبنانية السورية مما خفض عدد الزائرين وخاصة الزائرين العرب إلى درجة كبيرة.

جدول رقم - ٧ -

السياحة في لبنان من سنة ١٩٦١ الى ١٩٧٣

السنة	عدد الزائرين ما عدا السوريين (باللوف)	النسبة المئوية زيادة او نقص	نسبة الاشغال المئوية في فنادق بيروت	الزيادة او النقص النسبي	المدخول من السياحة بملايين الليرات	النسبة المئوية زيادة او نقص
١٩٦١	-	-	-	-	١٢٤,٧	-
١٩٦٢	-	-	-	-	١٣٥,١	٨,٣+
١٩٦٣	٣٩٠	-	٥٢,٢	-	١٥٧,٧	١٦,٧+
١٩٦٤	٤٧٢	٢١,٠+	٥٥,٤	٦,١+	٢٠٣,٦	٢٩,١+
١٩٦٥	٦٠١	٢٧,٣+	٦٠,٩	١٠,٠+	٢٥٧,٧	٢٦,٥+
١٩٦٦	٧٠١	١٦,٦+	٥٨,٤	٤,١ -	٣٠١,٩	١٧,١+
١٩٦٧	٥١٥	٢٦,٦ -	٤٠,٣	٣١,٠ -	٢٤٠,٤	٢٠,٤ -
١٩٦٨	٧١٠	٣٧,٨+	٤٦,٠	١٤,١+	٣٥٩,٣	٤٩,٤+
١٩٦٩	٧٧٧	٩,٤+	٤٠,٣	١٢,٤ -	٣٨٧,٧	٨,٠+
١٩٧٠	٨٢٢	٥,٨+	٤١,٨	٣,٧+	٤٢٤,٠	٩,٣+
١٩٧١	١٠١٦	٢٣,٦+	٥١,٠	٢٢,٠+	٥٦٦,٠	٣٣,٥+
١٩٧٢	١٠٤٨	٣,١+	٥٥,٢	٨,٢+	٦٢١,٠	٩,٧+
١٩٧٣	٩٦١	٨,٣ -	٤٩,٩	١٠,٠ -	٥٧٣,٠ (*)	٧,٧ -

(*) تقديرات أوليّة.

إلا أن موسم عام ١٩٧٤ سجل زيادة كبيرة بسبب عدة تطورات ملائمة وخاصة عودة الاستقرار السياسي. وبالمقارنة مع عام ١٩٧٢ الذي سجل رقماً قياسيًّا بعدد الزائرين فقد زاد عدد هؤلاء عام ١٩٧٤ عما كان عليه عام ١٩٧٣ بحوالي ٣٠ بالمئة وجميع الدلائل تشير حالياً إلى إمكانية ازدياد هذا التوسع للكسب الذي ينتظر أن يجنيه هذا القطاع من الزيادة الكبيرة في ثروة البلدان المجاورة والمنتجة للبترول.

من الصعب تحديد مدى تأثير هذا القطاع بارتفاع السعر الخارجي لليرة اللبنانية، إلا أنه من المرجح وإن يكن قسم من الزائرين لا يتأثر ورودهم إلى لبنان بهذا العامل إلى درجة هامة فإن القسم الآخر لا بد وأن يتأثر بارتفاع سعر الليرة اللبنانية. ويمكن التقدير بأن هذا التأثير لن يكون كبيراً بسبب ارتفاع الأسعار في الأسواق التي تنافس لبنان سياحياً. والجدولان رقم ٨ و ٩ يعطيان الإحصاءات المتوفرة عن نشاط هذا القطاع.

جدول رقم - ٨ -

عدد الزائرين بين السبعة اشهر الاولى من سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٧٤

نسبة التغير المئوية	كانون الثاني تموز ١٩٧٤	كانون الثاني تموز ١٩٧٣	
٧٥+	٤٨٥٤٥٣	٢٧٦٨٧٤	الزائرون العرب غير السوريين
٣٢+	٣٢٣٠٧٤	٢٤٦٤٢٦	الزائرون غير العرب
٥٥+	٨٠٨٥٢٧	٥٢٣٣٠٠	المجموع

جدول رقم ٩

عدد الليالي في الفنادق للاثمانيه الاولى من سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤

نسبة التغير المئوية	كانون الثاني آب ١٩٧٤	كانون الثاني آب ١٩٧٣	المنطقة
٢٨,٠+	١٥٥٩٦٥٩	١٢١٧٢٣٩	فنادق بيروت
٦,٠+	٦٤٠٠٠٠ (*)	٦٠٤٠٠٠	الجبيل (فصل الصيف)
٣١,٠+	٦٠٤٣٨	٤٦٢٤٣	الساحل

(*) تقديرات المجلس الوطني للسياحة للمدة من ٢٤ حزيران الى ٢٢ ايلول سنة ١٩٧٤.

المصارف:

تابع القطاع المصرفي توسع نشاطه السريع كما تظهر ذلك جميع المؤشرات المتوافرة والمبينة في الجداول ١٠ و ١١ (أ) و ١١ (ب) و ١٢ .

فالجداول رقم ١٠ أدناه يعطي صورة عن تطور النشاط المصرفي في لبنان من زاوية حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي .

جدول رقم ١٠

تطور الودائع في المصارف لشهر حزيران من سنة ١٩٦٧ - ١٩٧٤ (بملايين الليرات)

وضعية الودائع لشهر حزيران								
١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	
٥٦٩٢	٤٥٣٢	٣٩٠٩	٣١١٨	٢٣٨٥	١٩٢٢	١٥٧٤	١٣٨١	حسابات الادخار
٨٧٤	٧٨٩	٦٨٠	٥٧٠	٥١٥	٥٦٤	٥١١	٤٧٤	حسابات الشكات
١١٠٥	٨٥٩	٨١١	٦٧١	٥٧٠	٦٢٥	٦٢٩	٥٥٤	الحسابات الجارية
٣٠٣	٢٠٧	٢٣١	١٧٧	١٤٦	١٤٥	٢٨٨	٣٠١	الودائع الخاضعة لعلم مسبق أو ذات اجل محدد
٧٩٧٤	٦٣٨٧	٥٦٣٠	٤٥٣٦	٣٦١٦	٣٢٥٦	٣٠٠٢	٢٧١٠	مجموع الودائع

يدل هذا الجدول على أن حجم الودائع المصرفية في لبنان قد ارتفع من ٢٧١٠ مليون ليرة عام ١٩٦٧ إلى ٧٩٧٤ مليون ليرة عام ١٩٧٤ ، أي أنه ارتفع بمعدل وسطي يزيد على ٢٧ بالمئة في السنة خلال الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٤ . يمكن أن تعزى أسباب هذا التوسع إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في لبنان بشكل عام ، وإلى ازدياد الثقة بالجهاز المصرفي اللبناني بشكل خاص ، وكذلك إلى حدوث أزمات حادة ومنتالية في نظام النقد الدولي و حدوث مصاعب جدية لبعض عملاء الاحتياط بينما حافظت الليرة اللبنانية على استقرار سعرها الخارجي الذي ما زال يسجل بعض الارتفاع ، وأيضاً إلى مواجهة بعض اللبنانيين العاملين في الخارج بعض التطورات التي شجعتهم على تحويل مدخراتهم أو قسم منها إلى لبنان .

والجدول رقم ١١ (أ) و ١١ (ب) يظهران التطور الذي حدث خلال الفترة ما بين شهر كانون الثاني وشهر آب من عام ١٩٧٤ بالمقارنة مع المدة نفسها من عام ١٩٧٣ فيما يتعلق بالسيولة المصرفية والتسليفات والودائع مفصلة حسب فئتها - ادخار وشكات وجارية ولأجل .

جدول رقم ١١ (ب)^(١)

بعض المؤشرات المصرفية للمدة كانون الثاني - آب ١٩٧٤ (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٧٤	كانون ٢	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب
السيولة المصرفية	٢٢٨٠	٢٣١٢	٢١٥١	٢٣٤٢	٢٢٢٩	٢١٤٧	٢١٠٧	٢١٦٧
تسليفات	٨٠٦٧	٨٣٨٨	٨٨٢٤	٨٨٧٧	٨٨٨٦	٩٠٢٢	٩٢٢٧	٩٤٢٥
حسابات الادخار	٥١٥١	٥٢٧٢	٥٣٨٦	٥٤٧٠	٥٥٧٨	٥٦٩٢	٥٨٣٧	٥٩٦٥
حسابات الشكاات	٨٦٠	٨٧٧	٨٨٧	٩٠٩	٩١٦	٨٧٤	٩٤٦	٩٥٥
حسابات جارية	١٠٩١	١١١٨	١١٣٥	١١٤٧	١٠٩٦	١١٠٥	١٠٠٣	٩٩٠
الودائع لاجل	٢٨٧	٢٩٩	٢٩٠	٢٩٣	٢٩٨	٣٠٣	٣٣٤	٣٣٦

جدول رقم ١١ (أ)

بعض المؤشرات المصرفية للمدة كانون الثاني - آب ١٩٧٣ (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٧٣	كانون ٢	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب
السيولة المصرفية	٢٠٤٧	٢٠٠٠	٢٠٦٥	٢٠٧٠	١٩٢٩	٢٠٢٣	١٩٣٤	١٩٤٠
تسليفات	٦٥٠٨	٦٥٣٢	٦٦٥٨	٦٧٩٠	٦٧٦٩	٦٧٣٣	٧٠٠٥	٧٣٧٢
حسابات الادخار	٤٤٠٤	٤٣٨٤	٤٤٥١	٤٤٩٠	٤٤٦٢	٤٥٣٢	٤٥٩٦	٤٦٩٣
حسابات الشكاات	٧٦٠	٧٧٠	٨٥٥	٨٦٤	٨١٤	٧٨٩	٧٨٨	٨١٠
حسابات جارية	٨٤٧	٨٤٤	٨٧٦	٨٩٨	٨٧٤	٨٥٩	٨٨٧	٩٢٥
الودائع لاجل	١٩١	١٩٥	٢٠٤	٢٠٧	٢٢١	٢٠٧	٢٠٩	٢١٦

يستدل من هذين الجدولين أن القطاع المصرفي استمر بتوسعه السريع. فإن جميع الحسابات الواردة هنا استمرت بالارتفاع السريع إلا أن نسبة الزيادة تباينت بين الحسابات المختلفة. وتجدر الملاحظة أن حسابات الادخار ما زالت تسجل الزيادة الأسرع نسبياً حتى أصبح هذا الحساب يساوي أكثر من ضعف مجموع الحسابات الأخرى. وقد بقي حساب الودائع لأجل على الرغم من ارتفاعه، يشكل نسبة ضئيلة من الودائع.

وهذا يعني أن معظم الودائع لا يزال تحت الطلب أي أنه لا يمكن الاعتماد عليها للقيام

(١) اعتباراً من اول كانون الثاني ١٩٧٢ ادخلت حسابات بنك المشرق في الاحصاءات المصرفية.

بتسليفات طويلة أو متوسطة الأجل. وبعبارة أخرى لا يزال السوق يفتقر إلى المقومات الضرورية لقيام مؤسسات متخصصة قادرة على تأمين التمويل اللازم لاحتياجات القطاعات المنتجة للسلع.

السياسة النقدية والتسليفية

منذ أن استعاد الاقتصاد اللبناني توسعه عام ١٩٧١ والسيولة النقدية (النقد وشبه النقد) تتزايد باستمرار وبمعدل يزيد قليلاً على ٢٠ بالمئة سنوياً. وعلى الرغم من أن هذا المعدل هو مرتفع نسبياً إذا ما قورن بمعدل النمو الاقتصادي فهو لم يستدع المعالجة خلال عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ بسبب استقرار الأسعار. إلا أن مستوى الأسعار قد ارتفع بسرعة عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ مما استدعى إتباع سياسة نقدية ناشطة لمعالجة التضخم.

جدول رقم ١٢

تطور صافي الموجودات الخارجية تموز ١٩٧٣ - تموز ١٩٧٤ (بملايين الليرات)^(١)

نسبة الزيادة المئوية	تموز ١٩٧٤	تموز ١٩٧٣	
١٩	٣٨٣٣	٣٢١٤	الموجودات الخارجية لدى المصارف
٢٦	١٧٢١	١٣٦٢	المطلوبات الخارجية لدى المصارف
١٤	٢١١٢	١٨٥٢	صافي الموجودات الخارجية
١١	٤٢٦٢	٢٢١٥	الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان
١٣	٤٥٦٦	٤٠٤٦	صافي الموجودات لدى النظام النقدي

* المصدر: النشرة الاحصائية - مديرية الاحصاء المركزي.

في مستهل عام ١٩٧٤ واجه القطاع المصرفي أزمة قلة سيولة ناتجة على الأخص من التوسع بالتسليف إلى القطاع العقاري، وقد ارتفعت الفائدة بين المصارف ٣٠ بالمئة. لذلك ومنذ ذلك الوقت والسياسة النقدية تهدف إلى تجنب مثل هذا الوضع وإلى محاربة التضخم عن طريق الحد من التوسع بالتسليف. وقد كانت النتيجة أن حد التوسع بالسيولة النقدية إلى ١٢ بالمئة فقط خلال الثمانية أشهر الأولى، بينما ارتفعت الموجودات الأجنبية بسرعة نتيجة لتدخل مصرف لبنان وانخفضت الموجودات المحلية نتيجة للحد من التوسع في التسليف للقطاع الخاص.

(١) لا تظهر في الجدول المطلوبات الخارجية لدى مصرف لبنان.

في مستهل نيسان عادت الفائدة بين المصارف إلى الارتفاع بينما زاد ورود الرساميل الأجنبية بشكل قوي مما دفع سعر الليرة اللبنانية إلى الارتفاع بسرعة.

عند ذلك تدخل مصرف لبنان في سوق القطع بعد أن كان قد اتخذ عدة إجراءات متكاملة تهدف إلى الحد من تأثير ورود الرساميل الأجنبية على وضع الليرة اللبنانية وبالتالي إلى الحد من ارتفاع السعر الخارجي لليرة. وقد شملت هذه الإجراءات (١) زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي من ٧ إلى ٨ بالمئة (٢) فرض احتياطي إضافي يتصاعد من ٥ إلى ٤٠ بالمئة لقاء التسليفات التي تزيد على مستوى ٣١ كانون الأول ١٩٧٣ (٣) زيادة سعر الحسم من ٥ إلى ٧ بالمئة.

خلال شهر تموز اتخذ مصرف لبنان إجراءات إضافية للتخفيف من الضغط على الليرة اللبنانية. وقد شملت هذه الإجراءات: (١) أن تطلب المصارف من زبائنها دفعة نقدية بالعملة الأجنبية تساوي ١٥ بالمئة من قيمة كتب الاعتماد الجديدة على أن تودع المبالغ المحصلة بهذه الطريقة لدى مصرف لبنان وبدون فائدة (٢) منع إعطاء فائدة على ودائع غير المقيمين بالعملة اللبنانية (٣) إعفاء التسليفات الممنوحة بالعملة الأجنبية من الاحتياطي الإضافي (٤) تخفيض الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملة الأجنبية من ٨ إلى ٥ بالمئة. وفي أيلول خفضت هذه النسبة إلى ٣ بالمئة على أن تلغى نهائياً في أول كانون الثاني عام ١٩٧٥.

كانت نتيجة الإجراءات المذكورة أن انخفضت نسبة زيادة التسليف إلى القطاع الخاص إلى ١٥ بالمئة خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ١٩٧٤ مقابل ٢٧ بالمئة في الفترة نفسها من العام السابق. كما ارتفعت بسرعة الفوائد على التسليف وعلى الودائع.

لقد أدت هذه الإجراءات إلى الحد من معدل التضخم، كما حدث من المضاربة بالسلع المستوردة وبالعقارات. وعلى الرغم من أن الحد من التوسع بالتسليف قد تسبب ببعض المصاعب لبعض النشاطات فإن نتيجة هذه السياسة كانت بشكل عام مشجعة ومفيدة.

يستدل من العرض الموجز للتطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية أن الاقتصاد اللبناني قد تأثر بنسبة هامة بهذه التطورات، وخاصة ما يتناول التضخم المالي وعدم استقرار السوق المالية الدولية. بالإضافة إلى ذلك فقد تأثر أيضاً بارتفاع أسعار الطاقة وإن يكن ذلك إلى درجة محدودة نسبياً بسبب بعض التعاقدات والارتباطات القائمة.

إلى جانب هذه التطورات وفي وجهها قامت وما تزال ضغوط لإعادة النظر بالرواتب والدخول المحدودة للمحافظة على المستوى المعيشي أو لتحقيق تحسن فيه. ونتيجة لهذين التيارين من التطورات في وجه ضغوط متزايدة للتوسع بالإنفاق العام خاصة في حقول الدفاع والتعليم

والخدمات الصحية والاجتماعية تواجه السياسة المالية أعباء ومتطلبات متزايدة وتطورات تحتاج معالجتها الكثير من الجرأة والمسؤولية.

فالحكومة ملزمة بالتوسع في الإنفاق على التجهيز والإنماء الاقتصادي وتكاليف هذه المشاريع تتزايد بسرعة كبيرة. والسياسة المالية ملتزمة بالحد من النفقات الإدارية لتوفير المزيد من الواردات لتنفيذ المشاريع الإنمائية، إنما الضغوط المتزايدة فرضت وتفرض تزايداً سريعاً بالنفقات الإدارية والجارية مما يجعل نسبة زيادتها تتعدى نسبة زيادة الواردات العامة. وهنا تجدر الإشارة خاصة إلى سياسة تثبيت بعض الأسعار والأعباء المترتبة من جراء هذه السياسة والمتزايدة بسرعة. إن هذه الظروف والمعطيات تضع الدولة في وضع مالي صعب وأمام اختيارات محدودة.

لا يمكن للدولة أن تتخلى عن دورها الإنمائي، لذلك فهي ملزمة باعتماد التخطيط العلمي وبتنفيذ البرامج الإنمائية المستوحاة من هذا التخطيط وهي بالتالي ملزمة بتأمين وضع مالي سليم وتوفير الموارد اللازمة. والتضخم المالي الحاد الذي يواجهه الدولة يجعل هذه المهمة أصعب وأعباءها أثقل. وبالإضافة إلى ذلك فهو يخلق انحرافات وتغيرات اقتصادية واجتماعية تفرض على الدولة تصحيحها باعتماد سياسة ضريبية وسياسة أسعار ودخول جريئة تحد من مساوئ التضخم وتخفف من الانحرافات والتغيرات غير المقبولة أو غير العادلة اجتماعياً أو اقتصادياً.

في مثل هذه الظروف تستسهل عادة الإجراءات المرغوبة شعبياً مثل الحد من تزايد بعض الأسعار وتحمل أعباء ذلك وزيادة الرواتب والأجور وتوفير بعض المنافع الاجتماعية. إلا أن هذه الإجراءات لا تشكل وسيلة لمعالجة التضخم وعلى العكس فإنها تزيد من حدته وتحد من قدرة الدولة على القيام بدورها الإنمائي.

لذلك نرى أن التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية تفرض على السياسة المالية اعتماد عدد من الإجراءات والوسائل التي تدعم وتكمل بعضها لمعالجة التطورات والاتجاهات الاقتصادية المختلفة والمتنافرة في بعض الحالات.

وهذه الإجراءات يمكن جمعها بخطتين أساسيين للسياسة المالية يتناولان الأسعار والدخول، بما في ذلك الرواتب والأجور، ويعتمدان أولاً: على إعادة النظر بالنظام الضريبي وإحداث بعض الضرائب الجديدة التي تؤمن بالإضافة إلى زيادة الواردات العامة درجة مرضية من العدالة الاقتصادية عن طريق الحد من الانحرافات والفوارق التي تنتج عن التضخم. واستخدام الواردات الإضافية والمزيد من الواردات لدعم النمو الاقتصادي لتحقيق مزيد من العدالة الاقتصادية عن طريق التوسع بزيادة الإنتاج وتوفير المنافع والخدمات الاجتماعية للفئات المتضررة من ظروف التضخم.

ثانياً: وضع برنامج واسع مدروس للمشاريع الإنمائية والإعداد للتوسع والإسراع بتنفيذه كوسيلة لمجابهة أية تطورات ركودية قد يتعرض لها الاقتصاد اللبناني نتيجة للتطورات الاقتصادية العالمية:

إن التطورات الاقتصادية العالمية والاتجاهات التي تأخذها والظروف المحيطة بالسياسات المتبعة في معالجتها وبقدرة السلطات المعنية على اعتمادها، كل هذه المعطيات تضعنا أمام قضايا حادة ومسؤوليات لا يمكن ولا يجوز إغفالها أو إهمالها أو حتى الإبطاء بتحملها. والسياسة المالية، هي الحقل الأساسي لمجابهة هذه القضايا والاتجاهان الأساسيان اللذان يجب أن تسير فيهما هذه السياسة بجميع ما يشملان من إجراءات متكاملة مرغوبة أو غير مرغوبة شعبياً يجب أن يعتمدا بصدق وبجرأة وفعالية.

خصائص مشروع موازنة ١٩٧٥

أشرنا في مقدمة هذه الفذلكة إلى أن أرقام مشروع موازنة ١٩٧٥ بلغت بصورة إجمالية ١٩٨٥,٧ مليون ليرة مقابل ١٣٨٥,٣ مليون ليرة في عام ١٩٧٤، وتتوزع هذه الأرقام بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة بالمقارنة مع أرقام موازنات ١٩٧٤ كما يلي:

جدول رقم ١٣

مشروع موازنة ١٩٧٥ (العامة والملحقة) مقارناً مع موازنة ١٩٧٤ (بملايين الليرات)

نسبة الفرق المئوية	الفروقات		مشروع موازنة ١٩٧٥	موازنة ١٩٧٤	
	نقصان	زيادة			
٣١,٢٦	-	٣٨٣	١٦٠٨	١٢٢٥	الموازنة العامة
٣٨,٧٠	-	٣٦	١٢٩	٩٣	موازنة الهاتف
١٢,٥٠	-	٦	٥٤	٤٨	موازنة اليانصيب الوطني
٩٢٦,٣٢	-	١٧٦	١٩٥	١٩	موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري
٤٣,٤٠	-	٦٠١	١٩٨٦	١٣٨٥	المجموع

أ - نفقات الموازنة العامة

بلغت أرقام نفقات مشروع الموازنة العامة (الأجزاء الثلاثة) ١٦٠٧٧٧٥٠٠٠ ل.ل. مقابل ١٢٢٥٠٢٥٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٤ أي بزيادة قدرها ٣٨٢٧٥٠٠٠٠ ل.ل. وهذا ما يساوي نسبة مئوية تبلغ ٣١,٢٥.

توزع هذه الاعتمادات على كل من الأجزاء الثلاثة بالمقارنة مع اعتمادات موازنة عام ١٩٧٤ كما يلي:

جدول رقم ١٤

الجزء	موازنة ١٩٧٤ ل.ل.	مشروع ١٩٧٥ ل.ل.	الفروقات ل.ل.		النسبة المئوية
			زيادة	نقصان	
الاول	٨٣٥٦٣٧٣٠٠	١١٣١٠١٣٨٠٠	٢٩٥٣٧٦٥٠٠	-	٣٥,٣٥
الثاني	١٧٥٨٦٢٧٠٠	٢٤٢٨٥٨٢٠٠	٦٦٩٩٥٥٠٠	-	٣٨,١٠
الثالث	٢١٣٥٢٥٠٠٠	٢٣٣٩٠٣٠٠٠	٢٠٣٧٨٠٠٠	-	٦,٥٤
المجموع	١٢٢٥٠٢٥٠٠٠	١٦٠٧٧٧٥٠٠٠	٣٨٢٧٥٠٠٠٠	-	٣١,٢٥

والفروقات بين أرقام المشروع وبين أرقام موازنة ١٩٧٤ موزعة على كل من الأجزاء الثلاثة بالنسبة لكل وزارة بمفردها فتظهر في الجداول (رقم ١٨ و ١٩ و ٢٠) الملحقه. وقد ذكر في الجدولين (رقم ٢١ و ٢٢) الملحقين مجموع ما يصيب كل وزارة من اعتمادات المشروع مع النسبة المئوية لهذه الاعتمادات ومجموع اعتمادات الموازنة موزعة على البنود والأجزاء مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء.

يتبين من المقارنات المذكورة سابقاً أن هناك زيادة في الأجزاء الثلاثة من الموازنة العامة، إلا أن الأمر يدعو إلى الإيضاحات التالية:

بالنسبة إلى الجزء الأول:

إن اعتمادات هذا الجزء تتضمن، فضلاً عن نفقات سير الإدارة العادية (بما فيها نفقات التربية والدفاع والأعلام والسياحة وسواها) القسم الأكبر من نفقات التحويل كنفقات مساهمة الدولة في موازنة الضمان الاجتماعي ولاسيما الفرع الصحي ونفقات المعالجة الصحية للفئة المعوزة من

المواطنين وبعض النفقات الاجتماعية من مساعدات ومنح وتعويضات، ولاسيما تلك العائدة لتعاونية الموظفين وسواها، بالإضافة إلى نفقات الديون المتوجبة الأداء والاحتياطي، كما تتضمن نفقات تغطية خسارة مكتب الحبوب والشمندر السكري وهي الخسارة الناتجة عن سياسة الدعم وتثبيت أسعار القمح والسكر.

لقد تطورات أرقام الجزء الأول خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول (رقم ١٥) التالي:

جدول رقم ١٥
تطور ارقام الجزء الاول خلال سني ١٩٧٠ - ١٩٧٥

السنة	اعتمادات الجزء الاول (بآلاف الليرات)	الزيادة (بآلاف الليرات)	نسبة الزيادة المئوية
١٩٧٠	٥١١٥٠٦	٢٨١٩٩	٥,٨٣
١٩٧١	٥٨٦٤٨٠	٧٤٩٧٣	١٤,٦٦
١٩٧٢	٦٣٤٨٠٠	٤٨٣٢٠	٨,٢٤
١٩٧٣	٧٠٨٥١١	٧٣٧١١	١١,٦١
١٩٧٤	٨٣٥٦٣٧	١٢٧١٢٦	١٧,٩٤
مشروع ١٩٧٥	١١٣١٠١٣	٢٩٥٣٧٦	٣٥,٣٥

ويلاحظ من هذا البيان أن معدل زيادة اعتمادات هذا الجزء ارتفعت في مشروع موازنة ١٩٧٥ إلى ٣٥,٣٥ بالمئة في حين بلغت نسبة الزيادة ١٧,٩٤ بالمئة في موازنة ١٩٧٤. وتجدر الإشارة إلى أن سبب هذا الارتفاع في معدل الزيادة يعود بصورة رئيسية إلى تحمل الخسارة التي يقع فيها مكتب الحبوب والشمندر السكري وإلى زيادة نفقات التحويل إلى الضمان الاجتماعي وتعاونية الموظفين.

والقسم الأكبر من هذا الارتفاع الناشئ عن الزيادات المشار إليها لا يتعارض مع مخطط طويل المدى تعمل وزارة المالية على تحقيقه، وهو يهدف إلى ضبط النفقات الإدارية إلى أدنى حد اقتصادي ممكن بغية توفير مبالغ متزايدة تخصص لمشاريع التنمية من إنشاء وتجهيز وتوفير المزيد من الخدمات الاجتماعية اللازمة.

أما بالنسبة إلى الجزء الثاني فتتضمن اعتمادات هذا الجزء نفقات التجهيز والإنشاء العادية السنوية، والمساهمات في نفقات المؤسسات والمصالح المستقلة ذات المنفعة العامة كالإنعاش الاجتماعي، ومكتب الفاكهة، ومكتب الحرير، ومصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، ومصلحة الأبحاث العلمية والزراعية وسواها. وقد تطورات أرقام الجزء الثاني خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول (رقم ١٦) التالي:

جدول رقم ١٦
تطور ارقام اعتمادات الجزء الثاني
خلال سني ١٩٧٠ - ١٩٧٥

السنة	اعتمادات الجزء الثاني (بآلاف الليرات)	الزيادة (بآلاف الليرات)	النقصان (بآلاف الليرات)	النسبة المئوية للفرق
١٩٧٠	١٢٠٠١٩	١٦٣٢٧	-	١٣,٦٠
١٩٧١	١١٠٥٢٠	-	٦٤٩٩	٧,٩١
١٩٧٢	١٣٤٠٤٨	٢٣٥٢٨	-	٢١,٢٩
١٩٧٣	١٦٧٣٥٨	٣٣٣١٠	-	٢٤,٨٥
١٩٧٤	١٧٥٨٦٢	٨٥٠٤	-	٥,٠٨
مشروع ١٩٧٥	٢٤٢٨٥٨	٦٦٩٩٦٠	-	٣٨,١٠

إن معدل الزيادة في اعتمادات هذا الجزء قد ارتفع كما يتبين من هذا الجدول إلى ٣٨,١٠ مقابل ٥,٠٨ بالمئة فقط في موازنة ١٩٧٤. إن سبب الارتفاع في معدل الزيادة عام ١٩٧٥ يعود إلى زيادة نفقات التجهيز والإنشاء العائدة لوزارات الداخلية والمالية (الجمارك) والدفاع والتربية والصحة والأشغال العامة والنقل والموارد المائية والكهربائية.

جدول رقم ١٧

تطور ارقام اعتمادات الجزء الثالث خلال سني ١٩٦٩ - ١٩٧٤

السنة	اعتمادات الجزء الثالث (بآلاف الليرات)	الزيادة (بآلاف الليرات)	النقصان (بآلاف الليرات)	النسبة المئوية للفرق
١٩٦٩	٧٣٦٠٠	-	٣٦٥٠	٤,٧٣
١٩٧٠	١٠٥١٠٠	٣١٥٠٠	-	٢٨,٠٧
١٩٧١	٧٧٠٠٠		٢٨١٠٠	٣٦,٥٠
١٩٧٢	٢١١٥٥٠	١٣٤٥٥٠	-	١٧٤,٧٤
١٩٧٣	٢٠٤٩١٥	-	٦٦٣٥	٣,١٤
١٩٧٤	٢١٣٥٢٥	٨٦١٠	-	٤,٢٠
مشروع ١٩٧٥	٢٣٣٩٠٣	٢٠٣٧٨	-	٨,٧١

وتجدر الإشارة إلى أن اعتمادات هذا الجزء تشمل بالإضافة إلى اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧٥ الاعتمادات المدورة واعتمادات قوانين البرامج التي صدرت بعد إحالة الموازنة إلى مجلس النواب.

ب - الموازنات الملحقة

١ - موازنة مديرية الهاتف العامة :

بلغت أرقام مشروع موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف ١٢٨٧٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٩٣٣٧٠٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٤ ، أي بزيادة قدرها ٣٥٣٣٠٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٣٧,٨٣٪.

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة، وتعود أهم أسباب الزيادة لتحقيق المشاريع المتعلقة بتحسين شبكة الهاتف وتطويرها وتعميمها وتأمين الاتصالات الدولية بأحدث الوسائل.

لقد غطت الإيرادات العادية لهذه الموازنة جميع نفقاتها:

وعليه تكون موارد تغطية هذه الموازنة كلها بواسطة واردات الهاتف السنوية.

٢ - موازنة اليانصيب الوطني :

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ٥٣٧٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٤٧٩٠٠٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٤ ، أي بزيادة قدرها ٥٨٠٠٠٠٠ ل.ل. ، وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ١٠,٨٠٪.

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة.

وتجدر الإشارة إلى أن أرباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية وفقاً للغاية الأساسية التي أنشئت من أجلها.

٣ - موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري :

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ١٩٥,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. مقابل ١٩,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٤ أي بزيادة قدرها ١٧٦,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٩٢٨,٩٥٪.

أما سبب هذه الزيادة الكبيرة فمرده إلى ارتفاع أسعار السكر عالمياً وقيام مكتب الحبوب والشمندر السكري بتغطية فرق أسعار السكر والقمح ، ولحظ اعتماد في موازنته الملحقة لتسديد الخسارة الكبيرة الناتجة عن سياسة الدعم وتثبيت الأسعار.

ج - واردات الموازنة العامة

قدرت واردات الموازنة لعام ١٩٧٥ من جميع المصادر باستثناء القروض بمبلغ ١٢٥٢٨٧٢٠٠٠ مليون ليرة لبنانية. والجدول رقم ٢٣ يظهر مبلغ الواردات من كل مصدر مقارناً بواردات موازنة ١٩٧٤ ، وكذلك بالمبالغ المحصلة فعلاً عام ١٩٧٣.

اعتمدت عند تقدير واردات موازنة ١٩٧٥ الأسس المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون المحاسبة العمومية ، فقدرت هذه الواردات في ضوء التحصيلات الفعلية خلال عام ١٩٧٣ وخلال الربع الأول من عام ١٩٧٤ .

إن التقديرات لواردات الموازنة لعام ١٩٧٥ من الضرائب والرسوم هي غير كافية لتغطية نفقات الجزأين الأول والثاني من الموازنة العامة ، وتقل عنها بمقدار ١٢١ مليون ليرة. وقد أحالت الحكومة على المجلس اللبناني مشاريع قوانين بإحداث ضرائب ورسوم جديدة من شأنها إذا أقرت أن تغطي الفرق المشار إليه.

الخلاصة:

بعد عرض مشروع موازنة عام ١٩٧٥ ، يظهر بجلاء استمرار سياسة التركيز على عصر النفقات

الإدارية، من أجل تحويل وفر أكبر للمشاريع الإنمائية وذات المنافع الاجتماعية، علماً أن نسبة الزيادة المرتفعة في الجزء الأول البالغة ٣٥,٣٥٪ تعكس إلى جانب زيادة النفقات التربوية لتأمين مجانية التعليم لجميع طالبي الانتساب للمدارس الرسمية وزيادة النفقات الدفاعية، زيادة نفقات التحويل إلى تعاونيات الموظفين وإلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، نفقات تغطية خسارة مكتب الجبوب والشمندر السكري.

أما بالنسبة للنفقات الإدارية بوجه عام فقد اقتصرت الزيادة فيها على ما هو مقرر بحكم القوانين والأنظمة. يقابل ذلك زيادة في الجزء الثاني بلغت ٣٨,١٠٪ عن العام الماضي علماً بأن معدل النمو الوسطي كان خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٣، ١٢٪ سنوياً.

أما نفقات الجزء الثالث العائدة لقوانين البرامج الطويلة المدى فقد زادت بنسبة ٨,٧١٪ عن العام الماضي وتمثل ١٤,٥٥٪ من مجموع نفقات مشروع موازنة ١٩٧٥.

وفي هذا دلالة واضحة على نتيجة سياسة عصر النفقات الإدارية، وتجسد نظرة الدولة البعيدة لاعتماد سياسة مالية طويلة الأجل، تهدف إلى تحقيق نمو أسرع في القطاعات المنتجة للسلع، لتوطيد الازدهار وتعميمه على الأفراد والمناطق بواسطة الإنفاق على المشاريع الإنمائية. وهكذا تكون الموازنة قد أصبحت أداة إنماء بيد الدولة، تنفذ سنة تلو السنة المخطط الإنمائي السداسي.

أما الواردات العادية فلا تكفي لتغطية نفقات الجزأين الأول والثاني رغم الزيادة التي طرأت على هذه الواردات عن طريق تحسين عمليات التحقق والتحصيل، من هنا الحاجة إلى الواردات الجديدة التي تحدثها مشاريع القوانين التي أرسلت مع الموازنة أو بعدها وهي ملازمة لها وبدونها لا تتأتى تغطية كاملة لنفقات الجزأين الأول والثاني.

أما الجزء الثالث، فعندما تعتمد الدولة سياسة إنمائية تتمثل بالزيادة الملحوظة والمشار إليها أعلاه، فلا بد لها من السعي وراء واردات ضريبية أوفر عن طريق أحداث تعديلات في التشريع الضريبي أو تحسين التكاليف والجباية، وأن تلجأ إلى تمويل قسم من نفقات الجزء الثالث بواسطة الاقتراض المحلي أو الخارجي. فإذا كان الاقتراض الداخلي سليماً وغير تضخمي، فهو وسيلة مشروعة ومرغوب فيها لتمويل المشاريع الاستثمارية لأنها توزع عبء التمويل على عدة سنوات، وبين الأجيال المستفيدة من هذه المشاريع وتغذي واردات الخزينة دون المس بالمبادرة الفردية فضلاً عن استيعاب الفائض من إدخار القطاع الخاص واستثماره في مشاريع إنمائية ذات منافع عامة.

الملاحق

جدول رقم ١٨

اعتمادات الجزء الاول موزعة على الوزارات

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٧٤	مشروع موازنة عام ١٩٧٥	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
١	رئاسة الجمهورية	١٩٣٩٦٠٠	٢٢٧١٣٠٠	٣٣١٧٠٠	-	١٧,١٠
٢	مجلس النواب	٥٦١٠٧٠٠	٥٧٨٦١٠٠	١٧٥٤٠٠	-	٣,١٣
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٣٥٠٦٣٤٠٠	٤٣٥٣٨٥٠٠	٨٤٧٥١٠٠	-	٢٤,١٧
٤	وزارة العدل	١٦٤٠٨٢٠٠	١٧٦٠٧٩٠٠	١١٩٩٧٠٠	-	٧,٣١
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٣٥٧١٩٠٠٠	٣٧٨٦٩٠٠٠	٢١٥٠٠٠٠	-	٦,٠٢
٦	وزارة الداخلية	٧٩٧٩٨٥٠٠	٩٢٤٤٤٨٠٠	١٢٦٤٦٣٠٠	-	١٥,٨٥
٧	وزارة المالية	٢٨٤٩٥٩٠٠	٣١٢٢١١٠٠	٢٧٢٥٢٠٠	-	٩,٥٦
٨	وزارة الدفاع الوطني	١٨٢٩٤٤٨٠٠	٢٠٢١١٣٨٠٠	١٩١٦٩٠٠٠	-	١٠,٤٨
٩	وزارة التربية الوطنية	٢٢٣٧٤٠٠٠	٢٥٥٩٦٨١٠٠	٣٢٢٢٨١٠٠	-	١٤,٤٠
١٠	وزارة الصحة العامة	٣٣٩١٧٥٠٠	٣٤٦٧٤٨٠٠	٧٥٧٣٠٠	-	٢,٢٣
١١	وزارة العمل والشؤون	١١٩٤٢٤٠٠	٣٠٣٥٩٣٠٠	١٨٤١٦٩٠٠	-	١٥٤,٢١
١٢	وزارة الاعلام	٨٨٦٩٠٠٠	١٠٨٢٥٤٠٠	١٩٥٦٤٠٠	-	٢٢,٠٦
١٣	وزارة الاشغال العامة والنقل	٢٤٨٢٠٠٠٠	٢٧٣٤٠٤٠٠	٢٥٢٠٤٠٠	-	١٠,١٥
١٤	وزارة الزراعة	٦٩٨٤٩٠٠	٧٣٧٣٧٠٠	٣٨٨٨٠٠	-	٥,٥٧
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٤٩٥٣٠٠	١٧٨٩٥٢٣٠٠	١٧٦٤٥٧٠٠٠	-	٧٠٧١,٥٧
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	١٨٢٠٨٥٠٠	١٦٠١٨٢٠٠	-	٢١٩٠٣٠٠	١٢,٠٣
١٧	وزارة التصميم العام	٣٣٠٠٠٠٠	٣١٢١٢٠٠	-	١٧٨٨٠٠	٥,٤١
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٥٠٦٠٤٠٠	٥٦١٨٦٠٠	٥٥٨٢٠٠	-	١١,٠٣
١٩	وزارة السياحة	٩٣٤٦٠٠٠	١٠٩٨٠١٠٠	١٦٣٤١٠٠	-	١٧,٤٨
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٢٣٦٤٠٠	٩٨٧٤٠٠	٧٥١٠٠٠	-	٣١٧,٦٨
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	٢١١٢٠٠	٩٣١٨٠٠	٧٢٠٦٠٠	-	٣٤١,١٩
٢٢	الديون المتوجبة الاداء	٧٠٣٢٢٠٠٠	٨٦٠١٠٠٠٠	١٥٦٨٨٠٠٠	-	٢٢,٣١
٢٣	احتياطي الموازنة	٣٠٢٠٣٦٠٠	٢٩٠٠٠٠٠٠	-	١٢٠٣٦٠٠	٣,٩٨
مجموع النفقات		٨٣٥٦٣٧٣٠٠	١١٣١٠١٣٨٠٠	٢٩٨٩٤٩٢٠٠	٣٥٧٢٧٠٠	٣٥,٣٥
				٣٥٧٢٧٠٠		
				٢٩٥٣٧٦٥٠٠		

جدول رقم ١٩ - اعتمادات الجزء الثاني موزعة على الوزارات

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٧٤	مشروع موازنة عام ١٩٧٥	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
١	رئاسة الجمهورية	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	-	٣٥٠٠٠	٧٠,٠٠
٢	مجلس النواب	٥٠٠٠٠	-	-	٥٠٠٠٠	١٠٠,٠٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٥٢٩٩٦٠٠	٥٥٢٠٠٠٠	٢٢٠٤٠٠	-	٤,١٦
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٥٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	-	٢٢٧,٢٧
٦	وزارة الداخلية	١٣٨٨٠٠٠٠	٢١٨١٧١٠٠	٧٩٣٧١٠٠	-	٥٧,١٨
٧	وزارة المالية	٥٦٧٠٠٠	٣٣٠٥٠٠٠	٢٧٣٨٠٠٠	-	٤٨٢,٨٩
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣٦١٢٨٦٠٠	٦١٢٩١٠٠٠	٢٥١٦٢٤٠٠	-	٦٩,٦٥
٩	وزارة التربية الوطنية	٣٥٠٠٠٠٠	٦٩٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠	-	٩٧١,٤٣
١٠	وزارة الصحة العامة	٥٦٨٦٠٠٠	١٠٤٧٦٠٠٠	٤٧٩٠٠٠٠	-	٨٤,٢٤
١١	وزارة العمل والشؤون	٨٢٢٤٠٠٠	٧٤٥٩٥٠٠	-	٧٦٤٥٠٠	٩,٣٠
١٢	وزارة الاعلام	١١٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠	-	٥٨٢,٨٢
١٣	وزارة الاشغال العامة	٥٦٠٢٦٥٠٠	٦٩٦٧٤٢٠٠	١٣٦٤٧٧٠٠	-	٢٤,٣٦
١٤	وزارة الزراعة	١٨٣١٠٠٠٠	١٩٤١٢٠٠٠	١١٠٢٠٠٠	-	٦,٠٢
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٨٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠	-	١١٠٠٠٠	٣٨,٦٠
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	٥٨٣٩٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	-	٥٠٨٩٠٠٠	٨٧,١٦
١٧	وزارة التصميم العام	٥٨٢٠٠٠	٦٤٥٠٠٠	٦٣٠٠٠	-	١٠,٨٢
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٥٠٤٢٠٠٠	١٠٣٢٣٠٠٠	٥٢٨١٠٠٠	-	١٠٤,٧٤
١٩	وزارة السياحة	١٥٦٩٨٠٠٠	١٩٧٢٨٨٠٠	٤٠٣٠٨٠٠	-	٢٥,٦٨
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٣٥٠٠٠	٤١٩٠٠٠	٣٨٤٠٠٠	-	١٠٩٧,١٤
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	-	٢٣٩٧٦٠٠	٢٣٩٧٦٠٠	-	١٠٠,٠٠
مجموع الجزء الثاني		١٧٥٨٦٢٧٠٠	٢٤٢٨٥٨٢٠٠	٧٣٠٤٤٠٠٠	٦٠٤٨٥٠٠	٣٨,١٠
				٦٠٤٨٥٠٠		
				٦٦٩٩٥٥٠٠		

جدول رقم ٢٠

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٧٤	مشروع موازنة عام ١٩٧٥	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
٦	وزارة الداخلية	٢٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	-	١٠٠,٠٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	٧٠٠٠٠٠٠٠	٥١٥٠٠٠٠٠	-	١٨٥٠٠٠٠٠	٢٦,٤٣
٩	وزارة التربية الوطنية	٤٣٨٠٠٠٠٠	-	-	٤٣٨٠٠٠٠٠	٥٣,٢٤
١٠	وزارة الصحة العامة	١٨٥٠٠٠٠	٢٨٣٥٠٠٠	٩٨٥٠٠٠	-	-
١٢	وزارة الاعلام	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	-	-	-
١٣	وزارة الاشغال العامة	٧٥٩٧٥٠٠٠	١٢٤١٦٨٠٠٠	٤٨١٩٣٠٠٠	-	٦٣,٤٣
١٤	وزارة الزراعة	-	١٦٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠	-	١٠٠,٠٠
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٦٩٠٠٠٠٠	٣٢٤٠٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠٠	-	٩١,٧١
مجموع الجزء الثالث		٢١٣٥٢٥٠٠٠	٢٣٣٩٠٣٠٠٠	٨٢٦٧٨٠٠٠	٦٢٣٠٠٠٠٠	٩,٥٤
				٦٢٣٠٠٠٠٠		
				٢٠٣٧٨٠٠٠		

* اعتمادات الجزء الثالث موزعة على الوزارات

جدول رقم ٢١

اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧٥ موزعة على الابواب مع نسبها المئوية

الباب	اسم الباب	قيمة الاعتمادات	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	٢٢٨٦٣٠٠	٠,١٤%
٢	مجلس النواب	٥٧٨٦١٠٠	٠,٣٦%
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٤٩٠٥٨٥٠٠	٣,٠٥%
٤	وزارة العدل	١٧٦٠٧٩٠٠	١,٠٩%
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٣٩٦٦٩٠٠٠	٢,٤٧%
٦	وزارة الداخلية	١١٨٢٦١٩٠٠	٧,٣٦%
٧	وزارة المالية	٣٤٥٢٦١٠٠	٢,١٥%
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣١٤٩٠٤٨٠٠	١٩,٥٩%
٩	وزارة التربية الوطنية	٢٦٢٨٦٨١٠٠	١٦,٣٥%
١٠	وزارة الصحة العامة	٤٧٩٨٥٨٠٠	٢,٩٨%
١١	وزارة العمل والشؤون	٣٧٨١٨٨٠٠	٢,٣٥%
١٢	وزارة الاعلام	١٤٥٧٥٤٠٠	٠,٩١%
١٣	وزارة الاشغال العامة	٢٢١١٨٢٦٠٠	١٣,٧٦%
١٤	وزارة الزراعة	٤٢٧٨٥٧٠٠	٢,٦٦%
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارية	١٧٩١٢٧٣٠٠	١١,١٤%
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	١٦٧٦٨٢٠٠	١,٠٤%
١٧	وزارة التصميم العام	٣٧٦٦٢٠٠	٠,٢٣%
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٤٨٣٤١٦٠٠	٣,٠١%
١٩	وزارة السياحة	٣٠٧٠٨٩٠٠	١,٩١%
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	١٤٠٦٤٠٠	٠,٠٩%
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	٣٣٢٩٤٠٠	٠,٢١%
٢٢	الديون المتوجبة الاداء	٨٦٠١٠٠٠٠	٥,٣٥%
٢٣	احياطي الموازنة	٢٩٠٠٠٠٠٠	١,٨٠%
مجموع النفقات		١٦٠٧٧٧٥٠٠٠	١٠٠,٠٠%

جدول رقم ٢٢
اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧٥ موزعة على البنود والاجزاء
مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء

رقم البند	بيان النفقات	الاعتمادات والنسبة المئوية		
		اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة % للبنود النسبة % للجزء
الجزء الاول - النفقات العادية				
١	المخصصات والرواتب والاجور	٥٦٢١١٠٧٨٠		٣٤,٩٦
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	١٧٧٢٥٤٠٠		١,١٠
٣	لوازم ادارية	٤٤٦٥٧٥٠٠		٢,٧٨
٤	نفقات ادارية عامة	١٥٨٦٧٥٢٠		٠,٩٩
٥	الصيانة	٩٤٦٢٧٠٠		٠,٥٩
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١٧٨٠٥٧٠٠		١,١١
٧	مساهمات ومساعدات	١٤٩٧٥٣٢٠٠		٩,٣١
٨	نفقات متنوعة	١٩٨٦٢١٠٠٠		١٢,٣٥
٩	الديون المتوجبة الاداء	٧٢٥٠٨٠٠٠		٤,٥١
١٠	رديات	١٣٥٠٢٠٠٠		٠,٨٤
١١	احكام قضائية ومصالحات	للمذكر		-
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٢٩٠٠٠٠٠٠	١١٣١٠١٣٨٠٠	١,٨٠
الجزء الثاني - نفقات التجهيز والانشاء السنوية				
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	٥٦٦٧٩١٠٠		٣,٥٣
٢١	تجهيزات	٩٩٢٤٢٠٠٠		٦,١٧
٢٢	انشاءات	٤٧٧٢٥٠٠٠		٢,٩٧
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	٣٩٢١٢١٠٠		٢,٤٤
٢٤	احكام قضائية ومصالحات	-	٢٤٢٨٥٨٢٠٠	-
الجزء الثالث - نفقات التجهيز والانشاء الطويلة المدى				
قوانين البرامج		٢٣٣٩٠٣٠٠٠	٢٣٣٩٠٣٠٠٠	١٤,٥٥
المجموع		١٦٠٧٧٧٥٠٠٠		١٠٠,٠٠

جدول رقم ٢٣
تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٧٥ بالمقارنة
مع تقديرات واردات موازنة ١٩٧٤ وتحصيلات عام ١٩٧٣

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٧٣ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٤ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٥ ل.ل
الجزء الاول			
الباب الاول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها			
الفصل الاول - الضرائب المباشرة	٥٤١١٦٩٦٧	٦٧٥٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠٠
١ - ضريبة الاملاك المبنية	٩٩٩٨٧٣٤١	١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠
٢ - ضريبة الدخل	٦٩٧١١١٧	٧٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الانتقال	٣٤٩٩٧٤٥٣	-	٤٥٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم على السيارات الخاصة	٩٠٧١٣	٦٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الاحراج	-	-	-
٦ - ضريبة الاراضي			
مجموع الفصل الاول	١٩٦١٦٣٥٩١	٢١١٥٦٥٠٠٠	٢٤٣١٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع			
١ - الرسوم القضائية	٧٢٨١٩٧١	٨٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم كتاب العدل	٢٣٦٦٨٦	٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم التسجيل	٧١٩١٥٨٢٣	٤١٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم الطوابع	٤٣٦٥٠٠٢١	٤٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم السير	٦٦٨٣٤٤٥	٦٥٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠٠
٦ - رسوم الامن العام	١٨٤٤٩٩	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسوم القنصلية	٢٧٣١٠٧٩	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠
٨ - رسوم مغادرة الاراضي اللبنانية	٥٥٢٩٨٤٩	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٤٠٣٤٣٧٨	١١٣٠٠٠٠٠٠٠	١٢٨٧٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الاول	٣٣٦٥٠٦٩٦٩	٣٢٤٥٦٥٠٠٠	٣٧١٨٠٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات الواردات عام ١٩٧٣ ل. ل.	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٤ ل. ل.	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٥ ل. ل.
الباب الثاني - الضرائب والرسوم غير المباشرة			
الفصل الاول - رسوم الاستهلاك			
١ - رسوم المواد الملتهبة	٤٥٨٢٢٥٤٢	٧٢٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم المسكرات	٢٩٩٦٤٤١	٢٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الملح	٧٩٥٢٨	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم التبغ والتبناك	٥٣٥٤٥٦١٢	٣٥٠٠٠٠٠٠	٥٣٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الترابة	٥٥٥٣٦٣٤	٩٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠
٦ - ضريبة الملاهي	١٨٢٧٣٧٣	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسم الداخلي على ورق اللعب	٢٤٩٥٨٦	١٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	١١٠٠٧٤٧١٦	١٢٠٧٥٠٠٠٠	١٥٦٩٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم الجمارك			
١ - رسوم الجمارك	٣٦٣١٧٦١٥٦	٣٦٥٠٠٠٠٠٠	٤٩٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٣٦٣١٧٦١٥٦	٣٦٥٠٠٠٠٠٠	٤٩٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الثاني	٤٧٣٢٥٠٨٧٢	٤٨٥٧٥٠٠٠٠	٦٤٦٩٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات الواردات عام ١٩٧٣ ل. ل.	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٤ ل. ل.	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٥ ل. ل.
الباب الثالث - حاصلات املاك الدولة ومصالح الاستثمار			
الفصل الاول - حاصلات املاك الدولة			
١ - حاصلات املاك الدولة غير الغابات	١١٩٩٣٩٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	١١٩٩٣٩٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار			
١ - حاصلات البريد	١٠٨٢٨١١٦	١٣٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠
٢ - حاصلات البرق	١٥٦٠٢٢٣٨	١٥٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠
٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمحلة القضائية	٣٠٤٨٧٤	٤٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
٤ - حاصلات مصلحة البارود والمتفجرات	١٢٣٧٦٦٢	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم المنائر	٧٤٨٥٨٢	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٢٨٧٢١٤٧٨	٣٠٧٠٠٠٠٠	٣٤٦٥٠٠٠٠
مجموع الباب الثالث	٢٩٩٢٠٨٦٨	٣١٢٠٠٠٠٠	٣٥١٥٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات الواردات عام ١٩٧٣ ل. ل.	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٤ ل. ل.	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٥ ل. ل.
الباب الرابع - إيرادات متفرقة			
الفصل الاول - إيرادات متفرقة			
١ - الحسومات التقاعدية	١٧٨٢٤١١٠	١٦٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
٢ - إيرادات رئاسة الموائى	١٢٠٥٤٨٩	١٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
٣ - غرامات واحكام نقدية	٣٨٤٣١١٣	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠
٤ - فوائد أموال	-	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٥ - رسوم المراهنات	١٥٦٩٥٢٠	١٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
٦ - واردات دوائر الحجر الصحي	-	-	-
٧ - مدفوعات الشركات ذات الامتياز	٣١٩٧٠٨	٦٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠
٨ - مدفوعات شركات البترول	٣٦٥١٥٦٥٩	٦٥٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠٠
٩ - رسوم المطارات وايجار مطعم مطار بيروت الدولي	١١٧٦٦٠٤١	١٠٠٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠٠
١٠ - إيرادات متفرقة	٩٥١٧٥٣٥	٢٤٨٨٥٠٠٠	٣٤٢٣٢٠٠٠
١١ - إيرادات كازينو لبنان	١٨٦٦٥٤٢٦	١٤٣٥٠٠٠٠	١٩٩٧٥٠٠٠
١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية	٢٣٦٠٩٧٢	٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠
١٣ - إيرادات من وفر موازنتي الجبوب والشمندر السكري	٢٤٥٣٠٠٠	-	-
- واردات مقتطعة من حساب مصلحة التعمير	٢٢٢٤٢١٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	١٢٨٢٨٢٦٧٣	١٦٦٤٤٥٠٠٠	١٩٥٢١٧٠٠٠
الفصل الثاني - إيرادات لتسديد نفقات			
١ - إيرادات لتسديد نفقات	١٣٤٨١٥٩٠	٢٥٤٠٠٠٠٠	٢٨٠٥٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٣٤٨١٥٩٠	٢٥٤٠٠٠٠٠	٢٨٠٥٠٠٠٠
الفصل الثالث - رديات			
١ - استردادات	٩٨٣٥٧٥	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثالث	٩٨٣٥٧٥	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الرابع	١٤٢٧٤٧٨٣٨	١٦٩٩٨٥٠٠٠	١٩٩٠٢٢٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات الواردات عام ١٩٧٣ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٤ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٥ ل.ل
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط			
الفصل الاول - مأخوذات من مال الاحتياط			
١ - مأخوذات لتغذية نفقات الموازنة	للكر	للكر	للكر
٢ - مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	٢١٣٩٠٣٠٠٠	للكر	للكر
مجموع الفصل الاول	٢١٣٩٠٣٠٠٠	للكر	للكر
مجموع الباب الخامس	٢١٣٩٠٣٠٠٠	للكر	للكر
الاجمال			
الباب الاول	٣٣٦٥٠٦٩٦٩	٣٢٤٥٦٥٠٠٠	٣٧١٨٠٠٠٠٠
الباب الثاني	٤٧٢٢٥٠٨٧٢	٤٨٥٧٥٠٠٠٠	٦٤٦٩٠٠٠٠٠
الباب الثالث	٢٩٩٢٠٨٦٨	٣١٢٠٠٠٠٠	٣٥١٥٠٠٠٠
الباب الرابع	١٤٢٧٤٧٨٣٨	١٦٩٩٨٥٠٠٠	١٩٩٠٢٢٠٠٠
الباب الخامس	٢١٣٩٠٣٠٠٠	للكر	للكر
مجموع الجزء الاول	١١٩٦٣٢٩٥٤٧	١٠١١٥٠٠٠٠٠	١١٢٥٢٨٧٢٠٠٠
الجزء الثاني			
باب وحيد - واردات استثنائية			
الفصل الاول - مأخوذات من مال الاحتياط			
الاعتمادات المدورة	٤١١٨٣٣٧٦٨	-	-
مجموع الفصل الاول	٤١١٨٣٣٧٦٨		
الفصل الثاني - واردات استثنائية (مختلفة)			
١ - واردات ناتجة عن قروض او عن موارد جديدة	-	٢١٣٥٢٥٠٠٠	٢٣٣٩٠٣٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	-	٢١٣٥٢٥٠٠٠	٢٣٣٩٠٣٠٠٠
مجموع الجزء الثاني	٤١١٨٣٣٧٦٨	٢١٣٥٢٥٠٠٠	٢٣٣٩٠٣٠٠٠
الاجمال العام			
الجزء الاول	١١٩٦٣٢٩٥٤٧	١٠١١٥٠٠٠٠٠	١٢٥٢٨٧٢٠٠٠
الجزء الثاني	٤١١٨٣٣٧٦٨	٢١٣٥٢٥٠٠٠	٢٣٣٩٠٣٠٠٠
المجموع العام	١٦٠٨١٦٣٣١٥	١٢٢٥٠٢٥٠٠٠	١٤٨٦٧٧٥٠٠٠

جدول رقم - ٢٤ -

تطور الموازنة العامة ١٩٦٨ - ١٩٧٥ (بالليرات اللبنانية)

السنة	ارقام الموازنة العامة	الواردات الفعلية(*)	النفقات الفعلية	الفرق بين الواردات والنفقات	
				زيادة	نقصان
١٩٦٨	٦٤٨٥٠٠٠٠٠	٥٧٣٢٦٥٢٧٥	٦٠٢٩٩٦٧٤٨	-	٢٩٧٣١٤٧٣
١٩٦٩	٦٦٠٦٠٠٠٠٠	٦٠٢١٥٢٨٤٣	٦٣١٠١١٠١٧	-	٢٨٨٥٨١٧٤
١٩٧٠	٧٢٨٥٠٠٠٠٠٠	٦٦٣٥٨١١٢٤	٦٨٨٩١٩٠٦١	-	
١٩٧١	٧٧٤٠٠٠٠٠٠٠	٧٧٦٠٢٣٩٧٨	٧٣٤٤٨٢٠٠٠	٤١٥٤١٩٧٨	
١٩٧٢	٩٨٠٣٩٨٠٠٠	٩٠٥٧٦٥٨٩٨	٨٥٤٩٩٩٠٠٠	٥٠٧٦٦٨٩٨	
١٩٧٣	١٠٨٠٧٨٥٠٠٠	٩٧٤٤١٢٠٠٠			
١٩٧٤	١٢٢٥٠٢٥٠٠٠				
١٩٧٥	١٦٠٧٧٧٥٠٠٠				

جدول رقم ٢٥

تطور الواردات الرئيسية المحصلة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ (الموازنة العامة)
(بالليرات اللبنانية)

السنة	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	الضرائب والرسوم غير المباشرة	حاصلات واملاك الدولة ومصالح الاستثمار	واردات متفرقة	الاجمال
١٩٦٨	١٨٧٢٢٨٩٩٥	٢٧٨٢٣٦٠٤٥	١٧٢٦٦٢٩٧	٩٠٥٣٣٩٣٨	٥٧٣٢٦٥٢٧٥
١٩٦٩	١٨٢٦٩٠٣٩٩	٣٠٣٦٢١٨٣٦	١٦١٣٦٥١٥	٩٩٧٠٤٠٩٣	٦٠٢١٥٢٨٤٣
١٩٧٠	٢٢٢٠٢٨٩١٤	٢٨١٦٧٥٠٤٣	١٩٥٤٧٢٨٦	١٤٠٣٢٩٨٨١	٦٦٣٥٨١١٢٤
١٩٧١	٢٥٢٠٦٤٩٩٤	٣٤٨٥٧٢١١٢	٢٠٩٦٣٤٧٣	١٥٤٤٢٣٣٩٩	٧٧٦٠٢٣٩٧٨
١٩٧٢	٢٨٠٨٨٨٤٣٨	٤٢٩٧١٦٠٠١	٢٦٥٣٤١٤٢	١٥٨٦٢٧٣٠٧	٨٩٥٧٦٥٨٨٨
١٩٧٣	٣٣٦٥٠٦٩٦٩	٤٧٣٢٥٠٨٧٢	٢٩٩٢٠٨٦٨	١٤٢٧٤٧٨٣٨	٩٨٢٤٢٦٥٤٧

(*) بدون المأخوذات من مال الاحتياط

جدول رقم ٢٦
تطور أهم أنواع الواردات ١٩٦٨ - ١٩٧٤ (الموازنة العامة)
(بملايين الليرات)

نوع الواردات	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
ضريبة الاملاك المبنية	٣٧,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٤٨,٥٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٦٦,٥٠٠	٦٧,٥٠٠
ضريبة الدخل	٧٠,٠٠	٦٦,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٦٩,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠
رسوم على السيارات الخاصة	١٤,٢٠٠	١٤,٠٠٠	١٩,٥٠٠	٢٠,٥٠٠	٢٢,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٣٢,٠٠٠
رسوم التسجيل	٢٤,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٤١,٥٠٠
رسوم الطوابع	٢٨,٢٥٠	٢٨,٠٠٠	٣٣,٢٥٠	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
رسوم المواد الملتهبة	٥٤,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٦٤,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	٧٢,٠٠٠
رسوم التبغ والتبناك	٣٢,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
رسوم الجمارك	١٧٨,٢٥٠	١٧٨,٠٠٠	١٩٤,٥٠٠	٢٠٣,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٣٠٥,٠٠٠	٣٦٥,٠٠٠
مدفوعات شركات البترول	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	٦٥,٠٠٠

جدول رقم ٢٧
تطور النفقات العامة لآبواب الموازنة ١٩٦٨ - ١٩٧٣
(النفقات الفعلية بآلاف الليرات)

١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	الآبواب
١٧٦٣	١٥٨٠	١١٩٦	١٠١٧	١٠٠٧	٨٩٣	رئاسة الجمهورية
٥٦٦١	٥٨٥٧	٤٨٣٠	٤٠٦٨	٣٧٨١	٤١٥١	مجلس النواب
٥٤٩٦٣	٣٨٥٩٣	٣١٥٦٠	٥٠١٥٨	٢٣٩٥٣	٢٥٨٦٤	رئاسة مجلس الوزراء
١٤٢٤٨	١٣٣٤٧	١٣٠٤١	١٧١٠٤	١٢٠٥٠	١٠٣٣٥	وزارة العدل
٢٥٠٤٣	٢١٠٦٦	٢٠٤٨٤	١٦٦١٠	١٥٨٢٤	١٥٨٠٣	وزارة الخارجية والمغتربين
٧٨٣٩٩	٧٠٧٥٠	٥٦٧٩٠	٥٣٦٣٢	٥٣٢١٦	٥٣٨١٨	وزارة الداخلية
٢٦٧٣٨	٢٤٠٧١	٢٢٧٢٨	٢٢٤٨٣	٢١٢٣٧	٢٠٩٢٨	وزارة المالية
١٧٨٤٥٠	١٥٣٣٧٢	١٤٢٢٩٠	١٣٨٣٩٠	١٣٩٠٩١	١٢٧٠٩١	وزارة الدفاع الوطني
٢٠٥٧٧٣	١٦٧٣٨٦	١٥١٧٩٠	١٣٤٢٨٩	١١١٤١٣	٩٥٢٤٨	وزارة التربية الوطنية
٣٥٩٩١	٢٧٨٩٦	٢٥٣٧٠	٢٢٥٨١	٢٢٢٣١	٢١٥٥٥	وزارة الصحة العامة
٢١٤٠٠	١٩٥٤٣	٢١٧١٤	١٣٤٦٠	١٣٠٠٧	١٤١٦٢	وزارة العمل والشؤون
٧٤١٣	٦٦٣١	٦١١٩	٦٢١٦	٦٠١٠	٦٨٢٥	وزارة الاعلام
١٩٦٥٤٧	١٦٥٣٨٧	١٠١٤٥٤	٩٦١١٢	٩٩٤٨٠	١٠٢١١٩	وزارة الاشغال العامة
٢٤٩١٨	٢٣٥٤٣	١٩٩٦١	١٩٣٩١	١٥٧١٠	١٦٢١٣	وزارة الزراعة
٢٨٠٦	٢٥٢٧	٣٥٤٠	٢٣٣٦	٢٢٩٩	٢٣٩٨	وزارة الاقتصاد والتجارة
١٩٩٤٦	٢٠٢٤٤	١٤٨٣٥	١٢٦١٤	١٠٩٨٥	١٠١٩٠	وزارة البريد والبرق والهاتف
٢٩٣١	٢٧٦٦	٢٧٤٣	٢٣٦٤	٢٢٧٤	٢١١٨	وزارة التصميم العام
٤١٣٠١	٢١١٥٠	٢٣٣٩٣	٢٢٧٤٩	٢٣٦٢٠	٢٦٣٨٦	وزارة الموارد المائية والكهربائية
١٧٨٤٩	١٤٢١٤	١١٩٤٦	١٣٣٦٠	١١٧٥٣	١٤٧٦٢	وزارة السياحة
٥٨٣٠٩	٥٤٠٧٦	٥٨٦٩٨	٤٤٠٧٩	٤٢٠٧٠	٣٢١٣٨	الديون المتوجبة الاداء
١٢٠٤٤٩	٨٥٤٩٩٩	٧٣٤٤٨٢	٦٨٨٩١٩	٦٣١٠١١	٦٠٢٩٩٧	المجموع العام

جدول رقم ٢٨
تطور الموازنات الملحقه ١٩٦٧ - ١٩٧٣
(بالليرات اللبنانية)

١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	الادارات
الهاتف							
١٠٩٧٣١٧٧٤	١٠٠٧٣٧٤٣٦	٨٥٦٥٩٧٢٩	٧٣٤٩٧٦٠٦	٦٦١٩٩٧٨٨	٥٥١٥٥٣٣٠	٤٧٧٠٠٤٦٥	الواردات الفعلية(*)
٧١٣٦٤٥١٩	٧٠٠٥٥٩٠٧	٦١٦٣٣٨٩٩	٤٣٧٧٨٨٩٢	٤٠٩٥٢٠٩	٢٨٩٧٤٥٨١	٢٨٧٣٣٩٨٩	النفقات الفعلية
٣٨٣٦٧٢٥٥	٣١٦٨١٥٢٩	٢٤٠٢٥٨٣٠	٢٩٧١٨٧١٤	٢٥٢٤٧٦٧٩	٢٦١٨٠٧٤٩	١٨٩٦٦٤٧٦	زيادة
-	-	-	-	-	-	-	نقصان
اليانصيب الوطني							
٢٩٧٢٦٩٠٥	٢٣٤٢٠٩٣٩	٢٠٤٥٥٥٢٥	١٨٦٠٣٥٠٢	١٨١٩٣٢٠١	١٧٤٣٠٤٧٠	١٧٤٦٠٢٢٢	الواردات الفعلية
٢٨١٩٢٨٥٠	٢٣١٠٠٢٦٧	١٨٧١٣٦٨٦	١٨٠٨٩٨٠١	١٦٤٠٢٨٧٢	١٥٩٢٢٦١٣	١٥٤٧٧٤٥٥	النفقات الفعلية
١٥٣٤٠٥٥	٣٢٠٦٧٢	١٧٤١٨٣٩	٥١٣٧٠١	١٧٩٠٣٢٩	١٥٠٧٨٥٧	١٩٨٢٧٦٧	زيادة
-	-	-	-	-	-	-	نقصان
مكتب الحبوب والشمندر السكري							
٩٦١٤٢٨٦	٩٣٦٩٠٦٠	١٥١٧٦٦٣٤	١٧٢٨٦٩٥٩	١٦١٦٥٠٩٠	١٧٨٥٧٢١٢	١٣٤٠٨٩٣١	الواردات الفعلية
٦٩٧٥١٤٨	٢٥٠١٦٩٣	٨٠٦٤٤١٩	٧٧٣٢٧٦١	٥١٩٢٥٤٥	٩٠٣٩٣٧٥	٢٠٣٨٢٧٣	النفقات الفعلية
٢٦٣٩١٣٨	٦٨٦٧٣٦٧	٧١١٢٢١٥	٩٥٥٤١٩٨	١٠٩٧٢٥٤٥	٨٨١٧٨٣٧	١١٣٧٠٦٥٨	زيادة
-	-	-	-	-	-	-	نقصان

(*) بما فيها المأخوذات من مال الاحتياط

٢٩ جدول رقم
التصنيف الوظيفي لنفقات الموازنة العامة (بالآلاف الليرات)

النسبة المئوية	١٩٧٥	النسبة المئوية	١٩٧٤	النسبة المئوية	١٩٧٣	النسبة المئوية	١٩٧٢	النسبة المئوية	١٩٧١	
الخدمات العامة										
	٧,١٩	١١٥٥٣٢	٨,٢٤	١٠٠٩٩٧	٨,٦٨	٩٣٧٨٣	٨,٣٥	٨١٨٨٣	٩,٦٨	٧٤٩٤٣
- الإدارة العامة										
- العدل والشرطة	٦,٦٨	١٠٧٣٥٤	٧,٤١	٩٠٧٣٦	٧,٥٢	٨١٢٦١	٦,٩٣	٦٧٩٠١	٧,٨٢	٦٠٥١٦
- الدفاع الوطني	٢٠,٥٠	٣٢٩٥٦٠	٢٥,٣١	٣١٠٠٥٠	٢٣,٤٥	٢٥٣٤٥٧	٢٢,٢٢	٢١٧٨١٤	٢٢,٠٦	١٧٠٧٤٩
المجموع	٣٤,٣٧	٥٥٢٤٤٦	٤٠,٩٦	٥٠١٧٨٣	٣٩,٦٥	٤٢٨٥٠١	٣٧,٥٠	٣٦٧٥٩٨	٣٩,٥٦	٣٠٦٢٠٨
الخدمات الاجتماعية وخدمات المجتمع										
- التعليم	١٦,٨٣	٢٧٠٦٤١	٢٢,٣٦	٢٧٣٨٦٨	١٩,١٨	٢٠٧٢٥٧	١٨,٦٩	١٨٣٢٧٧	٢٠,٣٩	١٥٧٨٥٣
- الصحة	٤,٠١	٦٤٤٩٦	٤,٤٨	٥٤٨٤٩	٥,٥٩	٦٠٤٤٦	٤,٥٢	٤٤٢٨٦	٤,٨٦	٣٧٦٣٠
- الضمان الاجتماعي وخدمات الانفاش الاجتماعي	٠,٨٠	١٢٩٠٠	٠,٧١	٨٦٨٨	١,٠٩	١١٨٢٨	١,٠٢	١٠٠٢١	١,٢٥	٩٦٧٤
- الخدمات الاجتماعية الاخرى	٤,١٠	٦٥٩٣٠	٣,٤٩	٤٢٧٦٠	٤,٥٣	٤٨٩٦٥	٦,٧٥	٦١١٦٥	٥,٦٢	٤٣٥٢٠
- مياه الشرب، الرعاية الصحية والخدمات الاهلية	١,٦٦	٢٦٦٨٠	٢,٠٨	٢٥٥١٠	٢,٠٣	٢١٩٠٩	٢,٠٣	١٩٩٢٣	١,٥٠	١١٥٧٨
المجموع	٢٧,٤٠	٤٤٠٦٤٧	٣٣,١٢	٤٠٥٦٧٥	٣٢,٤٢	٣٥٠٤٠٥	٣٣,٠١	٣٢٣٦١٢	٣٣,٦٢	٢٦٠٢٥٥

النسبة المئوية	١٩٧٥	النسبة المئوية	١٩٧٤	النسبة المئوية	١٩٧٣	النسبة المئوية	١٩٧٢	النسبة المئوية	١٩٧١	
الخدمات الاقتصادية										
٣,٧٢	٥٩٧٩٨	١,٤٤	١٧٦١٣	٢,٢٥	٢٤٣٦٨	٢,١٨	٢١٣٧٩	٣,٤٨	٢٦٨٩٢	- الزراعة والري والموارد غير المعدنية
١,١٥	١٨٥١٥	١,١١	١٣٦٣٢	١,٠٩	١١٧٧٥	٢,٠٩	٢٠٤٥٣	٠,٧٤	٥٧٤٥	- الصناعة
١٢,٠٨	١٩٤٢٢٦	١٠,٧٧	١٣١٩٦٩	١٠,١٩	١٠٩٢١٢	١٠,٣١	١٠١٠٦٤	١١,٠٨	٨٥٧٥٠	- النقل والتجذيف والمواصلات
٣,٢٤	٥٢٠٤٣	٥,٢٠	٦٣٦٥٨	٧,٤٦	٨٠٦٨٨	٧,٧٨	٧٦٢٧٠	٢,١٤	١٦٥٩٤	- خدمات اقتصادية اخرى
٠,١٩	٣٠٩٠	٠,١٠	١٢٧٠	٠,١١	١١٥٠	٠,٠٨	٨٥٠	٠,١٠	٧٥٥	- نفقات اقتصادية اخرى
٣٠,٣٨	٣٢٧٦٧٢	١٨,٦٢	٢٢٨١٤٢	٢١,٠٢	٢٢٧١٩٣	٢٢,٤٤	٢٢٠٠١٦	١٧,٥٤	١٣٥٧٣٦	المجموع
نفقات غير قابلة للتوزيع - فوائد الدين العام										
٠,٢١	٣٣٨٤	٠,٦٦	٨١٥٩	-	-	-	-	١,٢٩	٩٩٧٩	- فوائد الديون الداخلية والخارجية
٠,١٣	٢١١٢	٠,١٨	٢١٥١	٠,٢٠	٢١٧١	٠,٢٣	٢١٩٠	٠,٢٩	٢٢١٠	- تسديد الدين
١١,٦٣	١٨٧٠٠٠	٠,٩٨	١٢٠٠٠	٠,٩٣	١٠٠٠٠	٠,٧١	٧٠٠٠	٠,٨٤	٦٥٠٠	- التحويل
٠,٨٤	١٣٥٠٢	-	-	-	-	٠,٤٦	٤٥٠٠	٠,٣٩	٣٠٠٠	- الرديات وتسديد دون اخرى
١,٨٠	٢٩٠٠٠	١,٥٦	١٩١٠٣	٢,٠٨	٢٢٥٠٣	٢,٠٨	٢٠٤١٠	٢,٢١	١٧١٠٠	- احتياطي الموازنة
٣,٢٤	٥٢٠١٢	٣,٩٢	٤٨٠١٢	٣,٧٠	٤٠٠١٢	٣,٥٧	٣٥٠١٢	٤,٢٦	٣٣٠١٢	- التفاعد وتوقيضات الصرف من الخدمة
١٧,٨٥	٢٨٧٠١٠	٧,٣٠	٨٩٤٢٥	٦,٩١	٧٤٦٨٦	٧,٠٥	٦٩١١٢	٩,٢٨	٧١٨٠١	المجموع
١٠٠,٠٠	١٦٠٧٧٧٥	١٠٠,٠٠	١٢٢٥٠٢٥	١٠٠,٠٠	١٠٨٠٢٨٥	١٠٠,٠٠	٩٨٠٣٩٨	١٠٠,٠٠	٧٧٤٠٠٠	المجموع العام

جدول رقم ٣٠
التصنيف الوظيفي لمفقات الموازنات الملحقه (بالاف الليرات)

النسبة المئوية	١٩٧٥	النسبة المئوية	١٩٧٤	النسبة المئوية	١٩٧٣	النسبة المئوية	١٩٧٢	النسبة المئوية	١٩٧١	التصنيف الوظيفي
الخدمات العامة - الادارة العامة										
١,١٩	٤٤٩	١٠,٦٢	١٧٠٢٩	٥,١١	٦٠٧٠	٣,٤٣	٣٥٧٧	٣,٥٩	٣٤٩١	المنظمات الاقتصادية العامة
٠,٠٥	١٧٣	٠,١١	١٧٣	٠,١٣	١٥٢	٠,١٥	١٦١	٠,٠٦	٥٧	ادارة العلاقات الخارجية
١,٢٤	٤٦٦٣	١٠,٧٣	١٧٢٠٢	٥,٢٤	٦٢٢٢	٣,٥٨	٣٧٣٨	٣,٦٥	٣٥٤٨	المجموع
الخدمات الاجتماعية وخدمات المجتمع الضمان الاجتماعي										
١٠,١٣	٣٨٢٦٥	٢١,٠٠	٣٣٦٥٩	١٧,٧١	٢١٠٣٤	١٥,٨٨	١٦٥٥٢	١٤,٠٤	١٣٦٥٣	الادارة
٠,٥١	١٩٢٤	٠,٩٥	١٥٣٠	٠,٩٢	١٠٩٥	١,١٦	١٢٠٩	٠,٧٣	٧١٢	تقديمات الضمان الاجتماعي (التقاعد والتعويضات، التأمين على البطالة)
٥٣,٨٦	٢٠٣٥٣٢	٦,٦٦	١٠٦٦٦	٦,٦٤	٧٨٧٩	٥,٩٢	٦١٧٢	٧,٨٢	٧٦٠٧	الخدمات الاجتماعية الاخرى
٦٤,٥٠	٢٤٣٧٢١	٢٨,٦١	٤٥٨٥٥	٢٥,٨٧	٣٠٠٠٨	٢٢,٩٦	٢٣٩٣٣	٢٢,٥٩	٢١٩٧٢	المجموع
٢٧,٨١	١٠٥١٢٠	٥٦,٠٢	٨٩٧٧٤	٦٢,٥١	٧٤٢٢٨	٦٦,٣١	٦٩١٢٣	٦١,١١	٥٩٤٣٠	الخدمات الاقتصادية والنقل والتخزين والمواصلات البريد والبرق والهاتف
-	-	-	-	٣,٣٧	٤٠٠٠	-	-	٠,٥١	٥٠٠	اهراء ومخازن
٢٧,٨١	١٠٥١٢٠	٥٦,٠٢	٨٩٧٧٤	٦٥,٨٨	٧٨٢٢٨	٦٦,٣١	٦٩١٢٣	٦١,٦٢	٥٩٩٣٠	المجموع

النسبة المئوية	١٩٧٥	النسبة المئوية	١٩٧٤	النسبة المئوية	١٩٧٣	النسبة المئوية	١٩٧٢	النسبة المئوية	١٩٧١	التصنيف الوظيفي
نفقات غير قابلة للتوزيع										
٤,٣٦	١٦١١٥	٠,١٨	٢٩٠	٠,٢٤	٢٩٠	٤,٨٥	٥٠٥٠	٥,١٤	٥٠٠٠	التحويل
٠,٠٤	١٥٠	-	-	٠,٠٩	١٠٥	٠,١٠	١٠٥	٠,١١	١٠٥	الرديات وتسديد ديون اخرى
٢,٠٤	٧٦٩٦	٤,٢١	٦٧٨١	٢,٤١	٢٨٥٦	٢,١٧	٢٢٦٦	٦,٨٥	٦٦٦٠	احتياطي الموازنة
٠,١١	٤٣٥	٠,٢٥	٣٩٨	٠,٨٧	١٠٣٥	٠,٠٣	٣٥	٠,٠٤	٣٥	التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة
٦,٤٥	٢٤٣٩٦	٤,٦٤	٧٤٣٩	٣,٦١	٤٢٨٦	٧,١٥	٧٤٥٦	١٢,١٤	١١٨٠٠	المجموع
١٠٠,٠٠	٣٧٧٩٠٠	١٠٠,٠٠	١٦٠٢٧٠	١٠٠,٠٠	١١٨٧٤٤	١٠٠,٠٠	١٠٤٢٥٠	١٠٠,٠٠	٩٧٢٥٠	المجموع العام

جدول رقم ٣١
تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمؤسسات العامة خلال عام ١٩٧٣ (بالليرات اللبنانية)

النفقات الفعلية خلال عام ١٩٧٣					الواردات الفعلية خلال عام ١٩٧٣						
إجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	نفقات التجهيز والإنشاء	نفقات استثمارية أو ذات طابع خاص	نفقات ادارية	إجماليها	قروض خارجية أو سلفات من الدولة	مساعداات من الموازنة العامة	ماخوذات من مال الاحتياط أو من صندوق المصلحة	ذاتية	اسم المؤسسة
المؤسسات الاستثمارية											
١٢١٩٥٥٤٦٧	٢٠١٥٥١٠٨	-	٢٥٠٦٢٠٨٨	٤٤٩٣٦٣٨٢	٣١٨٠١٨٨٩	١٢٤٢٣٦٥٧٤	-	-	-	١٢٤٢٣٦٥٧٤	كهرباء لبنان
٢١٤٩٨٥١٨	-	٥٨٨٣٩٦٢	٥٧٤٣٦٣٩	١١٠٠٥٣٢	٨٧٧٠٣٨٥	٢٧١٧٩٢٧٠	-	١٠٩٢٢٨٤٥	-	١٦٧٥٦٤٢٥	للخطاطني
٣١٠٩٧٦٠٨	٤٤٩٦٠٣٠	١٢٠٠٠٠٠	٢٢٥٣١٨٠	٢٢٠٨١٧٦	٢٠٩٤٠٢٢٢	٣١٠٩٧٦٠٨	٦٤٥٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠٠٠	١٩٢٨١٢٩٩	٧٥٢٤٣٠٩	سكك الحديد والنقل المشترك
١٣٧٦٦٩٤٤	-	-	٥٤٤٢٤٢٣	٢٧٣٣٠٥٩	٥٥٩١٤٦٢	١٣٧٦٦٩٤٥	-	-	٢١٣٣٧٥٣	١١٦٣٣١٩٢	مياه بيروت
١٦٤١٥٥٧	-	-	٨٧٣٦	٤٦٠٨٤٨	١١٧١٩٧٣	٢٣٤٣١٧٦	٤٢٨١٠٠	٥٠٠٠٠٠	-	١٤١٥٠٧٦	مكتب الفاكهة اللبنانية
١٣٩١٦٤٧	-	-	٨٢٨٨٨	١٠٠٨٠١٤	٣٠٠٧٤٥	١٧٦٤٣٧٣	-	٧٥٠٠٠٠	-	١٠١٤٣٧٣	مكتب الحرير
٢٠٣٨٠٤٩	٢٥٠٠٠٠	-	٣٤٧٥١٦	٦٢٤٠٧٨	٨١٦٤٥٥	٢٤٥٨٨٦٤	-	-	٣٨٢٤٢١	٢٠٧٦٤٤٣	مياه عين الدلية
١٨٤٦٣٤٩	٧٥٠٠٠	-	١٥٢٥٩٣	٢٣٦٦٦٧	١٣٨٢٠٨٩	٢٣٩٥٨٩٠	-	٤٠٠٠٠٠	٢٠٢١٤٧	١٧٩٣٧٤٣	مياه طرابلس
١٨٠١٥٦٨	٧٣٠٠٠	-	١٣٢٧٣٨	٢٣٦٩٦٧	١٣٥٨١٦٣	١٨٠١٥٦٨	-	-	٥٤٩٠٢	١٧٤٦٦٦٦	مياه الباروك
٥٤٥٤٤٥	-	-	١٥٩٨٧	١٧٨٥١	٥١١٦٠٧	٨٠١٤٦١	-	٥٠٠٠	-	٧٩٦٤٦١	مياه المتن
٩٤٦٧١٥	٥٦٦٩	-	٦٩٢٤٢	١٩٧٨٠٨	٦٧٣٩٩٦	١٠٥٤٤٩٩	-	١٠٩٠٠٠	-	٩٤٥٤٩٩	مياه كسروان والفتح
٦٨٩١٢١	٢٨١٢٦	-	٥٥٧١٤	١٠٩١٠٨	٤٩٦١٣٣	٧٣١٩٣٦	-	٣٦٩١٠٠	-	٣٦٢٨٢٦	مياه جبل عامل
٥٨٢٦٧٩	-	-	٩٤٢٩٤	٢٤٣٧١٠	٢٤٤٦٧٥	٧٧٥٦١٦	-	١٥٠٠٠٠	٣٢٧١٦٣	٢٩٨٤٥٣	مياه صور ومقنعاتها
٥٠٤٩٣٢	١٩٠٠٠	-	٣١٦٦٧	١١٤٧١٤	٣٣٩٥٥١	٥٠٤٩٣٢	-	-	٢٠٣٢٢	٤٧٤٦١٠	مياه صيدا

النفقات الفعلية خلال عام ١٩٧٣						الواردات الفعلية خلال عام ١٩٧٣						اسم المؤسسة
إجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	نفقات التجهيز والإنشاء	نفقات استثمارية أو ذات طابع خاص	نفقات إدارية	إجماليها	قروض خارجية أو سلفات من الدولة	مساعداً من الموازنة العامة	مأخوذاً من الاحتياط أو من صندوق المصلحة	ذاتية		
	٥١٠٢٧٨	٣٤٨٥١	٥٨٦٥٩	٦٦٦١٢	٣٥٠١٥٦	٥١٠٢٧٩	-	-	٣٤٨٣٩	٤٧٥٤٠	مياه زحلة وجوارها	
	٥٥٦٥٧٧	٢٨١٤٧	١٠٥١٩٧	٨٠٨٨٣	٣٤٢٣٥٠	٥٥٦٥٧٧	-	-	٣٦١٩٨	٥٢٠٣٧٩	ري القاسمية ورأس العين	
	٧٩٥١٩٤	-	٣٩٩٨١٥	٣٤٢٩٧	٣٦١٠٨٢	١٦٦٨٤٦١	-	-	-	١٦٦٨٤٦١	استثمار مرفأ طرابلس	
	٤٦٠٧٨٥	-	٩٥٧٩٦	٤٠٥٦٥	٣٢٤٤٢٤	٤٥٩٠٨٣	-	٤٠٠٠٠٠	-	٥٩٠٨٣	المدينة الرياضية	
	١٨١٥٤٥٥	-	٤٤٥٨٩٤	-	١٣٦٩٥٦١	١٨١٥٤٥٥	-	١٦٠٠١١٠	١٩٩٥٢٥	١٥٨٢٠	مكتب الانتاج الحيواني	
	٦٨٣٧٥٢	٧٤٤٢٠	٦٤١٨١	٩٤٤٥٧	٤٥٠٦٩٤	٧٣٦٢٤١	-	-	-	٧٣٦٢٤١	مياه نبع الطاسنة	
المؤسسات غير الاستثمارية												
	١٦٢١٧٦٣٩	-	١٦٧٤٤١٠	١٤٥٤٣٢٢٩	-	١٦٢١٧٦٣٩	-	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٧٣٢٢٧٨	٤٨٥٣٦١	الجامعة اللبنانية	
	٣٥٧٨٢٠٩٣	-	٣٣٥٧٨٤٥	٢٩٨٩٦٧٢٦	٢٥٢٧٥٢٢	٤٤١١٣٢٠٨	-	-	-	٤٤١١٣٢٠٨	التعبير	
	١٥٥٠٧٤٧٨	-	-	٢٣٦٩٤٣٧	-	١٦٤٧٦٢١٩	٨٣٧٨٣٠٠	٨١٢١٠٠٠٠	-	٢٦٩١٩	الانعاش الاجتماعي	
	٥٢٩١٣٩	٤١٨٩٥٣	٦٤٤١٤٤	١٣٨٠١٥٥	٢٧٨٥٨٨٧	٦٣٧٠١٤٦	-	٥٧١٠٠٠٠٠	-	٥٦٠١٤٦	الابحاث العلمية الزراعية	
	٢٧٧٨٦٤٩٨٩	٢٥٦٥٨٣٠٤	٧٠٨٣٩٦٢	٤٦٣٣٨٦٤٦	٩٨٩٥٩٦٥٠	٩٩٨٢٤٤٢٧	٣٠٠٣٣٦٠١٠	٩٤٠١٤٠٠	٦٥٠٣٧٠٥٥	٦٠٦١٨٤٧	٢١٩٧٣٥٧٠٨ المجموع	

٣٢ جدول رقم
تحليل تقديرات الواردات والنفقات في المؤسسات العامة خلال عام ١٩٧٤ (بالليرات اللبنانية)

نفقات					واردات					اسم المؤسسة	
إجماليها	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	نفقات التجهيز والإ إنشاء	نفقات استثمارية أو ذات طابع خاص	نفقات ادارية	إجماليها	قروض خارجية أو سلفات من الدولة	مساعداات من الموازنة العامة	مأخوذات من مال الاحتياط أو من صندوق المصلحة		ذاتية
المؤسسات الاستثمارية											
١٩٥٩١٠٠٠٠	٢٤٩٩٢٤٠٠	-	٧٩٣٣٦٢٠٠	٥٧٠٦٦٠٠٠	٣٤٥١٥٤٠٠	١٩٥٩١٠٠٠٠	-	-	٣٦٢١٢٢٠٠	١٥٩٩٩٧٨٠٠	كهرباء لبنان
٢٢٠٠٠٠٠٠٠	٦٨٤٩٦٠	٨٧٣٠٠٠٠	٣٣٢٣٠٠٠	٢١٢٧٨٠٠	٧١٣٤٢٤٠	٢٢٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-	٢٢٠٠٠٠٠٠٠	الخطاطي
٣١٥٢٥٠٠٠	٤٢٢٢٦٧	٤٠٠٠٠٠	٢٥٣٣٠٠٠	٢٣١٧٠٠٠	٢٥٨٥٢٧٣٣	٣١٥٢٥٠٠٠	-	٢٢٠٠٠٠٠٠٠	-	٩٥٢٥٠٠٠	سكك الحديد والنقل المشترك
١٢٧٩٥٠٠٠	٢٥٠٢٥٥	-	٣٤٠٧٠٠٠	٣٠٢٩١٥٠	٦١٠٨٥٩٥	١٢٧٩٥٠٠٠٠	-	-	-	١٢٧٩٥٠٠٠٠	مياه بيروت
٥٥٧٦٢٢٤	٢٨٠٠٠٠	١٠٢٧٩٠٠	٥٠٠٠	١٦٩٥٧٤٣	٢٥٦٧٥٨١	٥٥٧٦٢٢٤	-	١١٠٠٠٠٠	١٣٧٥٦٢٤	٣١٠٠٦٠٠	مكتب الفاكهة اللبنانية
٢١٣٩٤٣٠	١٨٢١٠	-	١٨٠٠٠	١٦٥٤٧٠٠	٤٤٨٥٢٠	٢١٣٩٤٣٠	-	٧٥٠٠٠٠	-	١٣٨٩٤٣٠	مكتب الحرير
٢٢٤٠٠٠٠٠	٤٣٢٨٨٧	-	٢٩٥٠٠٠	٧٥٤٥٠٠	٧٥٧٦١٣	٢٢٤٠٠٠٠٠	-	-	-	٢٢٤٠٠٠٠٠	مياه عين الدلية
٢٢٦٩٤١٩	٢١١٦٦١	-	٢١٥٠٥٨	٤١٠١٠٠	١٤٢٣٦٠٠	٢٢٦٩٤١٩	-	-	١٦٠٩٤٥	٢١٠٨٤٧٤	مياه طرابلس
١٩٥٠٠٠٠٠	١٩٣٦١٤	-	١٣٨٥٠٠	٣٠٦٢٠٠	١٣١١٦٨٦	١٩٥٠٠٠٠٠	-	-	-	١٩٥٠٠٠٠٠	مياه الباروك
٨٣٠٠٠٠٠	٦٥٠٥	-	١٩٥٠٠	٣٣٨٦٠٠	٥٦٥٣٩٥	٨٣٠٠٠٠٠	-	-	-	٨٣٠٠٠٠٠	مياه المتن
١٠٠٤٥٠٠	١٥٥٥٩٣	-	٤٦٨٥٠	١٦٧٢٥٠	٦٣٤٨٠٧	١٠٠٤٥٠٠٠	-	-	-	١٠٠٤٥٠٠٠	مياه كسروان والفتح
٦٩٥٠٠٠٠	٢٦٢٦٧	-	٢٦٥٠٠	١١٤٠٠٠	٥٧٨٢٣٣	٦٩٥٠٠٠٠	-	٣٠٠٠٠٠٠	-	٣٩٥٠٠٠٠	مياه جبل عامل
٥٧٠٩٠٥	٤٥٧٦٠	-	٧٢٣٣٣	١٨٩٠٠٠	٢٦٣٨١٢	٥٧٠٩٠٥	-	١٥٠٠٠٠٠	-	٤٢٠٩٠٥	مياه صور وملحقاتها
٥١٢٧٢٥	٨١٤٢٤	-	٣٦٥٠٠	٦٥١٠٠	٣٢٩٧٠١	٥١٢٧٢٥	-	-	-	٢١٢٧٢٥	مياه صيدا

نفقات						واردات						اسم المؤسسة
إجماليها	اجتياطي استهلاك صناعي وتجاري	تسديد سلفات وقروض	نفقات التجهيز والإنباء	نفقات استثمارية أو ذات طابع خاص	نفقات اإدارية	إجماليها	قروض خارجية أو سلفات من الدولة	مساعداات من الموازنة العامة	ماخوذاات من مال الاحتياط أو من صندوق المصلحة	ذاتية		
٥٣٥٥٠٠	٣١٠٠٣	-	٣٨٠٠٠	١١٨٧٠٠	٣٤٧٧٩٧	٥٣٥٥٠٠	-	-	-	٥٣٥٥٠٠		مياه زحلة وجوارها
٦٠٠٠٠٠	٢٢١٤٨	-	١٣٧٥٠٠	-	٤٤٠٣٥٢	٦٠٠٠٠٠	-	-	-	٦٠٠٠٠٠		ري القاسمية ورأس العين
١٦٦٥٢٠٠	٦١٠٦٩٤	-	٥٧٧٩٠٠	٦٩٢٥٠	٣٥٧٣٥٦	١٦٦٥٢٠٠	-	-	-	١٦٦٥٢٠٠		استثمار مرفأ طرابلس
٦٣٦٠٠٠	٤٦١١٩	-	٩٤٠٠٠	١٥٢٠٠٠	٣٤٣٨٨١	٦٣٦٠٠٠	-	٤٠٠٠٠٠	-	٢٣٦٠٠٠		المدينة الرياضية
١٩٢٥٣٧٣	-	-	٤٠٨٣٠٠	-	١٥١٧٠٧٣	١٩٢٥٣٧٣	-	١٦٠٠٠٠٠	٢٨٥٠٧٣	٤٠٣٠٠		مكتب الإنتاج الحيواني
٨٢٠٠٠٠	١٠١٢٢٥	-	٩٦٠٠٠	٩٩٠٠٠	٥٢٣٧٧٥	٨٢٠٠٠٠	-	-	-	٨٢٠٠٠٠		مياه نبع الطاسنة
المؤسسات غير الاستثمارية												
٣٠١٠٠٠٠٠٠	٣١٩٨٨٠٠	-	٢٥٦٥٨٠٠	٦٠٨٩٠٠٠	١٨٢٤٦٤٠٠	٣٠١٠٠٠٠٠٠	-	٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٦٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠		الجامعة اللبنانية
٣٩٥٠٠٠٠٠٠	٢١٧١٥٣	-	٧٥٠٢٠٠٠	٢٩٢٥٠٠٠٠	٢٥٣٠٨٤٧	٣٩٥٠٠٠٠٠٠	-	-	-	٣٩٥٠٠٠٠٠		التعبير
١٩٥٤٨٥٠٠	٢٥٩٥٦٦	-	١٣٠٠٠	١٦٦٠٢٨٦٥	٢١٧٣٠٦٩	١٩٥٤٨٥٠٠	-	١٨٤٣٥٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠		الانعاش الاجتماعي
٦٩٥٥٠٠٠	٣٢٦٣٧	-	٨٢٥٠٠٠	١٠٧١٠٠٠	٥٠٢٢٦٦٣	٦٩٥٥٠٠٠	-	٦٦٠٠٠٠٠	-	٣٥٥٠٠٠		الابحاث العلمية الزراعية
٣٨٢٣٠٣٧٧٦	٣٢٣٧١١٤٨	١٠١٥٧٩٠٠	١٠١٧٢٩٩٤١	١٢٣٥٨٦٩٥٨	١١٤٤٥٧٨٢٩	٣٨٢٣٠٣٧٧٦	-	٧٦٣٣٥٠٠٠	٤٣٧٨٣٨٤٢	٢٦٢١٨٤٩٣٤		المجموع

فذلكة موازنة العام ١٩٧٦

صدر المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٨٨٠ تاريخ ٢ شباط ١٩٧٦،
باعتبار مشروع موازنة ١٩٧٦ موضوع مشروع القانون المحال
إلى مجلس النواب بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٧٥٢
تاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٧٥ مرعياً ومعمولاً به.

فذلكة موازنة العام ١٩٧٧

صدرت الموازنة بمرسوم اشتراعي عدد ٤٣ تاريخ ٢٦ أيار ١٩٧٧.

فذلكة موازنة العام ١٩٧٨(*)

قدمت الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع موازنة عام ١٩٧٨ للدرس والاقرار . ويتناول هذا المشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة، وهو بالتالي يمثل مجموع المشاريع والمقترحات التي تقدمت بها مختلف الوزارات كما عدلتها ونسقتها وزارة المالية بالتشاور والتعاون مع الوزارات المعنية ومع المراجع الاخرى المختصة .

وقد بلغت أرقام الاعتمادات في مشروع الموازنة العامة ومشاريع الموازنات الملحقة ٢٣٩٨٤٥٧٠٠٠ ل.ل مقابل ١٨٦٥٨٧٤٠٠٠ ل.ل لعام ١٩٧٧

و ٢٠٢١٩٦٠٠٠٠ ل.ل لعام ١٩٧٦

و ٢٠١٤٧٤٢٥٠٠٠ ل.ل لعام ١٩٧٥

و ١٣٨٥٢٩٥٠٠٠ ل.ل لعام ١٩٧٤

وبلغت الزيادة في مشروع موازنة عام ١٩٧٨ بالنسبة لعام ١٩٧٧ : ٥٣٢٥٨٢٠٠٠ ل.ل . منها ٤٢١٥٤٦٠٠٠ ل.ل في الموازنة العامة و ١١١٠٣٦٠٠٠ ل.ل في الموازنات الملحقة، فتكون نسبة الزيادة بالمقارنة مع موازنة العام السابق حوالي ٢٨,٥٤ .

ان هذه الأرقام لا تمثل مجموع المبالغ الممكن انفاقها خلال عام ١٩٧٨ بكاملها، ذلك ان هناك اعتمادات مدورة من سنة ١٩٧٦ إلى سنة ١٩٧٧ بلغت حوالي ٢٦٠٥,٢٥٧ مليون ل.ل . منها ٨٥٣,٦٦٢ مليون ل.ل . اعتمادات غير معقودة و ١٧٥١,٥٩٥ مليون ل.ل . اعتمادات معقودة . وكانت قد بلغت الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٧٤ إلى سنة ١٩٧٥ : ٨٠١,٢٨٤ مليون ل.ل .

هذه الارقام توضح أنه من الممكن قانونا أن يزيد الانفاق الفعلي خلال عام ١٩٧٨ عن أرقام مشروع الموازنة المبينة أعلاه، وذلك بفضل اعتمادات ضخمة ينتظر تدويرها من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٧٨، ولا يخفى ان ذلك يتوقف في الدرجة الأولى على مدى نشاط الادارات والمؤسسات العامة وكفاية الأجهزة العاملة فيها .

(*) النص الأساسي .

ولا شك في أن نصيب الانفاق العام من قبل الموازنة العامة والموازنات الملحقة وموازنات المصالح المستقلة والمؤسسات العامة الأخرى، ذو أثر فعال في مجمل الانفاق الوطني، وبالتالي في تطور الاقتصاد القومي، لا سيما وأن حجم الانفاق العام يزداد عاما بعد عام.

ولا حاجة إلى القول بأن الاقتصاد اللبناني يتأثر بالإضافة إلى ما تقدم بالتطورات الاقتصادية والاتجاهات الرئيسية للاقتصاد العالمي.

أولاً: الوضع الاقتصادي العالمي

تميز الاقتصاد العالمي في سنة ١٩٧٦ ببعض ظواهر الانتعاش بعد أن عانى من الكساد الذي اشتدت وطأته في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥. فقد زاد الانتاج وانخفض معدل التضخم بنسب متفاوتة في الدول الصناعية، كما ارتفع حجم التجارة الدولية بنسبة ١٠٪ بعد انخفاضه المحسوس في عام ١٩٧٥. وزادت الصادرات إلى البلدان المنتجة للمواد الأولية نتيجة لارتفاع الطلب على هذه المواد من قبل الدول الصناعية.

لكن هذا التحسن لا يمثل اتجاهات ثابتة ومستقرة لازدهار الاقتصادي العالمي المنشود، لا سيما وأن القسم الأخير من عام ١٩٧٦ قد شهد بعض التباطؤ في النمو. يضاف إلى ما تقدم ان المشكلات الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد الدولي ما زالت تمثل خطراً رئيسياً في الهيكل الاقتصادي العالمي. وقد ظهر بوضوح انه إلى جانب الحاجة الملحة إلى اتباع سياسات مالية ونقدية سليمة على المستويات الوطنية، هناك حاجة ماسة إلى تضافر الجهود وتنسيق السياسات العامة تحقيقاً للتكامل الاقتصادي بين الأمم.

وما زال التضخم يمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه السلطات النقدية على الصعيدين الوطني والدولي، وهو عامل أساسي من العوامل التي تحول دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي. ومما هو جدير بالذكر في هذا المجال، ان بعض النجاح الذي أحرزه فريق من الدول الصناعية فيما يتعلق بمعدلات التضخم، عن طريق تخفيض هذه المعدلات بشكل ملحوظ، يرجع أساساً إلى تأثير الكساد الاقتصادي الذي سبق الانتعاش الأخير المشار إليه آنفاً، وما رافقه من توافر قوة إنتاجية فائضة حالت دون استمرار ارتفاع الأسعار. كما يرجع أيضاً إلى قيام هذه الدول باتخاذ بعض الاجراءات من خلال سياستها المالية للوقوف في وجه التضخم. ويخشى مع زوال أثر هذه العوامل ان يعود التضخم إلى معدلاته السابقة. وعلى كل حال فإن معدلات التضخم الحالية ما زالت تمثل ارتفاعاً كبيراً بالنسبة إلى المستويات التي سادت منذ الحرب العالمية الأخيرة. لذا يمكن التأكيد أن الظواهر التضخمية ما زالت تميز الاقتصاد العالمي، وان توقعات ارتفاع الأسعار وزيادة النفقات من جانب المستهلكين والمستثمرين والعمال، تشكل عاملاً مزمناً من عوامل إعاقه السياسة الاقتصادية.

ومما يزيد الوضع صعوبة أن هذه الظاهرة التضخمية تقترن بتزايد البطالة بنوعيتها السافر والمقنع، الأمر الذي يعقد مهمة الحكومات في رسم السياسة الاقتصادية لمعالجة مشكلتي التضخم والبطالة المتعارضتين.

هذه السياسة تتأرجح بين الانكماش النقدي للحد من التضخم، والتوسع في الانفاق لمجابهة البطالة.

والمشكلة الرئيسية الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد الدولي هي عدم استقرار النظام النقدي العالمي. وقد مر على تعويم العملات بضع سنوات دون أن تستقر أسعارها عند مستوى محدد المعالم تتم على ضوءه المعاملات والتجارة الدولية.

وعلى الرغم من توافر السيولة النقدية الدولية التي نشأت في الأصل من الاحتياطات النقدية الضخمة للدول المنتجة للنفط، ومع أن قسما وافرا من هذه السيولة قد استخدم لسد العجز في موازين المدفوعات لبعض الدول الصناعية المستوردة للبترول، هذا بالإضافة إلى استيراد الدول المنتجة للنفط على نطاق واسع من الدول الصناعية تنفيذا لخططها الانمائية الطموحة، ما زالت هناك فوائض كبيرة يجري البحث عن وسائل استيعابها وانسيابها بشكل استثمارات تحتاج إليها كثير من الدول النامية لسد العجز المطرد في موازين مدفوعاتها. وعلى الرغم من الاتجاه إلى خلق قنوات جديدة لهذا الفائض النقدي وخاصة في صناديق التنمية المختلفة، إلا أن الحاجة ما زالت ملحة لتنظيم هذا الفائض تنظيمًا فعالًا كي يعود بالنفع على البلاد النامية، ويساهم في استقرار النظام النقدي العالمي. ولا يخفى أن هذا الفائض يمثل بالنسبة إلى أصحابه استثمارًا منتجًا ذا عائدات مرتفعة هي بمثابة صادرات غير منظورة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن البلدان النامية، التي لا تملك مثل هذه الفوائض النقدية، تعاني من أعباء الدين الخارجي المتراكم، وهي تفترض جزءًا هامًا من ديونها الخارجية تأمينًا لخدمة ديونها السابقة، كما أنها كثيرا ما تضطر إلى اللجوء إلى القروض المصرفية الموسمية والقصيرة الأجل لتمويل مشروعات ذات آجال طويلة، الأمر الذي يرفع معدل أسعار الفائدة، ويزيد في الأعباء الحقيقية التي تترتب عليها. يضاف إلى ذلك أنها قد تضطر إلى تخفيض العجز في موازينها الخارجية على حساب الاستيراد اللازم لتنفيذ خططها الانمائية. ولا شك في أن بعض الإجراءات التي اتخذت من جانب المؤسسات النقدية الدولية، والمصارف الإقليمية، والهيئات الاقتصادية (كمنظمة الاوبك) والتي تتعلق بتخصيص بعض الأرصدة النقدية لمساعدة البلدان النامية، قد ساهمت في سد جانب من العجز الذي تشكو منه هذه البلدان، إلا أن المشكلة ما زالت قائمة لأن تلك الأرصدة لا تكفي لتغطية العجز المزمن في اقتصاديات البلدان المذكورة.

أما في منتصف عام ١٩٧٧ فقد كانت الأوضاع الاقتصادية والمالية في أصقاع كثيرة من العالم تشير إلى حدوث بعض التحسن، على الرغم من أنها بصورة عامة لا تحمل على الكثير من التفاؤل.

ويستفاد من التقرير الاخير لصندوق النقد الدولي عن عام ١٩٧٧ أن غالبية الدول ما زالت تحاول اعادة التوازن إلى اقتصادياتها المتردية في أعقاب الاضطرابات الاقتصادية الخطيرة التي عرفت في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٥، والتي تمثلت بصورة خاصة بارتفاع سريع في الأسعار وفي التكاليف، وبالركود الاقتصادي، وبأزمة النفط العالمية.

ونتيجة لهذه الاضطرابات الاقتصادية كان الوضع الاقتصادي العالمي في عام ١٩٧٧ غير مرض: فمعدلات النمو الاقتصادي كانت دون المستوى المعهود، هذا بالإضافة إلى البطالة المتزايدة، ووجود فائض في الطاقة الانتاجية للمصانع، ونقص في الاستثمار.

وما فتئت مشكلة التضخم في غالبية الدول هي مشكلة العصر، وذلك بعد أن تفاقمت واتسعت في أكثر بلدان العالم. وكثيرا ما يقترن التضخم في بعض الدول بتردي مركزها الاقتصادي في الخارج.

ومن المسلم به ان معالجة هذه الأوضاع أمر شاق وعسير. ولذا فإن السياسات الاقتصادية في البلدان الصناعية وفي أكثر البلدان النامية تتركز الآن حول أهداف متوسطة الاجل يأتي في مقدمتها:

١ - محاربة التضخم.

٢ - تحسين الوضع الاقتصادي الخارجي.

٣ - زيادة معدل النمو الاقتصادي.

٤ - توسيع حجم الاستخدام.

وفي مقدمة الدول التي نجحت في كبح جماح التضخم الولايات المتحدة الأميركية، ألمانيا الغربية، واليابان، وذلك بفضل تمتعها بمركز اقتصادي جيد.

ثانيا: الوضع الاقتصادي في لبنان

ان المحنة الكبرى التي ألمت بلبنان في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ كان لها أبلغ الأثر في المجتمع اللبناني ومؤسساته واقتصاده القومي، وان آثارها ما زالت ماثلة للعيان على الرغم من التحسن المطرد الذي طرأ على أكثر الحقول. ويرجع هذا التحسن الملموس إلى حيوية الشعب اللبناني واستئنافه ممارسة الحياة الطبيعية واعادة البناء فور عودة الامن النسبي والاستقرار المشوب بالحذر

إلى ربوع الوطن، وإلى سعي الحكومة الحالية بكل ما أوتيت من امكانيات إلى وضع الامور في نصابها، واعادة النشاط للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية.

ومما يحمل على التفاؤل في إعادة البناء ما يتميز به لبنان من ثروة بشرية هائلة، وما يزخر به من كفاءات ومهارات ومبادرات فردية.

وسوف نحاول القاء بعض الضوء على القطاعات الاقتصادية والمالية على الرغم من غياب الاحصاءات الرسمية التي توقفت منذ عام ١٩٧٥، بالإضافة إلى فقدان احصاءات سنة ١٩٧٤ التي كانت جاهزة للطباعة في مديرية الاحصاء المركزي في عام ١٩٧٥.

ونبدأ فيما يلي باعطاء صورة عامة عن مختلف القطاعات الاقتصادية في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤.

جدول رقم - ١ -

توزيع الناتج المحلي القائم حسب النشاط الإقتصادي بالأسعار الجارية لعامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ (بملايين الليرات اللبنانية)^(١)

سنة ١٩٧٤		سنة ١٩٧٣		
النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	
٩,١٥	٧٤٥	١٠	٦٧٥	- الزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك
٢٢,٧١	١٨٤٨	٢١	١٤٧٨	- الصناعة والحرف والطاقة والمياه والبناء
٦,٩٧	٥٦٧	٧	٥١٣	- النقل والمواصلات
٨,٤٢	٦٨٥	٩	٦١٠	- السكن
١٥,٢٧	١٢٤٢	١٥	١٠٧٦	- المصارف والتأمين والخدمات الأخرى
٣٠,٧٢	٢٥٠٠	٣١	٢٢٤١	- التجارة
٦,٧٦	٥٥٠	٧	٥٠٧	- القطاع الحكومي
١٠٠,٠٠	٨١٣٧	١٠٠,٠٠	٧١٠٠	المجموع

(١) مديرية الإحصاء المركزي

ويلاحظ أن الزيادة في الناتج المحلي القائم في عام ١٩٧٤ بالنسبة إلى عام ١٩٧٣ تمثل حوالي ١٤,٦٪، وأن هذه الزيادة كانت بصورة عامة ناجمة عن القطاع الصناعي.

- التوزيع النسبي للقطاعات الرئيسية الثلاثة في عام ١٩٧٤، والنسبة المئوية لكل قطاع من مجموع الناتج المحلي القائم.

القطاع الزراعي ٩,١٥٪

قطاع الصناعة والحرف والطاقة والمياه والبناء ٢٢,٧١٪

الخدمات والتجارة والنقل والمواصلات والقطاع الحكومي ٦٨,١٤٪

المجموع ١٠٠,٠٠٪

أ - القطاع الزراعي

تطور الإنتاج الزراعي في سنة ١٩٧٤ بالنسبة إلى سنة ١٩٧٣ بشكل عام كما يتبين من الجدول التالي:

جدول رقم - ٢ -

حركة الإنتاج الزراعي في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بالأطنان

١٩٧٤	١٩٧٣	
٩٣ ٧٣١	١١٦ ٢٣٦	البطاطا
٧٣ ٩٣٢	٥٩ ١٢٧	البندورة
٢٣٤ ٢٠٥	٢٠٢ ٦٠٤	البرتقال
١٠٥ ٩٢٩	٧٩ ٤٠٨	الحامض
١٤٤ ١٣١	١٦٦ ١٧٧	التفاح
٨١ ١٧٦	٣٢ ٢٠٥	الزيتون
١١٨ ٥٣٣	١٠٧ ٤٩٠	الكرمة
٤٧ ٨٠٣	٤٦ ٨٠٠	الموز
٧٥ ٥٦٠	٥٥ ٢٤٢	الحنطة
١٣ ٠٦٩	٦ ٥١١	الشعير

كما انخفضت صادراتنا من الفاكهة في عام ١٩٧٤ بالنسبة إلى عام ١٩٧٣ بالنسب المئوية التالية :

التفاح - ١٢,٧٪ - البرتقال ١٣,٧٪ - الليمون الحامض - ٩,٧٪ - اليوسفي - ٩,٨٪ - الموز - ٤٩,٢٪ . . .

وبلغ مجموع المصدرات من الفاكهة في عام ١٩٧٤ / ٣٣٨٠٠٠ طن مقابل ٣٧١٠٠٠ طن في عام ١٩٧٣ .

ب - القطاع الصناعي

قدرت الرساميل المستثمرة في القطاع الصناعي في نهاية عام ١٩٧٤ بحوالي / ٢٢٠٠ / مليون ل.ل. وقدر عدد العاملين في هذا القطاع بـ / ١٢٠٠٠٠ / عامل.

وقد نشطت المصدرات الصناعية في عام ١٩٧٤ بشكل ملحوظ حيث قدرت بمبلغ ٨٢٤ مليون ل.ل. مقابل ٤٤٥ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٣، و ٣٤٠ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٢ .

وفيما يلي تقدم بعض ما توفر من معلومات في هذا المجال^(١)

١ - المحروقات

ظلت أسعار المحروقات في عام ١٩٧٤ ثابتة بصورة عامة، وكذلك نشاط المصافي بقي كما كان عليه في عام ١٩٧٣. وتسلمت المصافي في عام ١٩٧٤ ذات الكمية التي سلمت اليها في عام ١٩٧٣، أي حوالي ٢٣٢٨ ألف طن من النفط.

وقد تطور انتاج المواد الملتهبة على الوجه التالي :

ارتفع انتاج البنزين الممتاز بنسبة ١٥٪، والكاز بنسبة ٢,٢٪، والغاز أويل بنسبة ١٣,٨٪، وغاز البوتان ٢٩,٨٪، بينما انخفض انتاج البنزين العادي بنسبة ٢٩,٣٪ والفيول أويل بنسبة ١٣,٧٪.

ويبقى إنتاج الفيول أويل الاول من حيث الاهمية، يليه البنزين الممتاز، والغاز أويل.

٢ - الكهرباء

بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية في عام ١٩٧٤ : ١٩٧٥,٢ مليون كيلواط / ساعة مقابل ١٧٩٠,٨ مليون كيلواط / ساعة عام ١٩٧٣. وقد بلغت زيادة انتاج الطاقة الكهربائية ١٠,٣٪ في عام ١٩٧٤ مقابل ١٥,٧٪ في عام ١٩٧٣.

(١) تقرير مصرف لبنان عام ١٩٧٤.

٣ - البناء

استمر تراجع حركة البناء في عام ١٩٧٤ وكان هذا التراجع قد بدأ في عام ١٩٧٣. وقد رافق هذه الظاهرة ارتفاع ملموس في أسعار الأراضي والشقق، وانتعاش السوق العقاري خلال عام ١٩٧٣ بسبب تدني القوة الشرائية للعملة، وبسبب سياسة التسليف التي اتبعت آنذاك. ويوضح الجدول التالي تطور هذه الحركة.

جدول رقم (٣)

رخص البناء الممنوحة في المحافظات الخمس من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٤^(١)

النسبة المئوية	١٩٧٤	النسبة المئوية	١٩٧٣	النسبة المئوية	١٩٧٢	
٧٧	٨٨٠	٨٤	٩٦٠	١٠٠	١١٤٠	- عدد الرخص
٦٢	٣٧٣٧	٨١	٤٨٨٨	١٠٠	٦٠٤٨	- عدد الطوابق
٥٩	١٢٢٩	٧٩	١٦٤٩	١٠٠	٢٠٨٥	- المساحة بآلاف الأمتار المربعة
٧٦	١٣٩٧	٩٤	١٧١٨	١٠٠	١٨٢٩	- المساحة بالرخصة وبالأمطار المربعة

وتجدر الإشارة إلى أن التراجع في المساحة أصاب بيروت في الدرجة الأولى وذلك بنسبة ٣٤,٣٪، ثم زحلة بنسبة ٣١,٩٪، وبعيدا بنسبة ١١,٤٪.

٤ - التربة

لم يتأثر انتاج التربة بتراجع حركة البناء، اذ زاد بنسبة ٥,١٪ في عام ١٩٧٤. ويعود سبب هذه الزيادة إلى عاملين: الاول هو وجود أبنية كانت ما تزال قيد الإنشاء. والثاني التصدير.

والجدول التالي يبين حركة الإنتاج والاستهلاك والتصدير خلال الأعوام الثلاثة: ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤:

(١) مديرية الاحصاء المركزي

جدول رقم - ٤ -

حركة الترابة في الأعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤ (بآلاف الأطنان)^(١)
الأساس (١٩٧٢ = ١٠٠)

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الإنتاج	١٦٢٦	١٦٥٩	١٧٤٤
الرقم القياسي	١٠٠	١٠٢	١٠٧
الإستهلاك	١٢٠٥	١٢٧٥	١٣٢٩
الرقم القياسي	١٠٠	١٠٦	١١٠
التصدير	٤١٨	٣٠٤	٥٠٨
الرقم القياسي	١٠٠	٧٣	١٢٢

ج - القطاع السياحي

انتعشت الحركة السياحية في عام ١٩٧٤ وسجلت تقدما ملموسا بعد تراجعها خلال عام ١٩٧٣ بسبب الأحداث المحلية والاقليمية التي عرفتھا المنطقة في ذلك العام. فقد بلغ عدد القادمين إلى لبنان من غير اللبنانيين ٣٠٠٨٣١٧ شخصا في عام ١٩٧٤ مقابل ١٩٠٩٤٥٥ شخصا في عام ١٩٧٣، اي بزيادة ٥٧,٥٪.

جدول رقم - ٥ - تقلبات الحركة السياحية لعامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤^(٢)

١٩٧٣ - ١٩٧٢	النسبة المئوية	١٩٧٣ - ١٩٧٤	النسبة المئوية
- ١٦,٣		+ ٥٧,٥	
- ١٥,١		+ ٦٩,٧	
- ٥,٦		+ ٢٨,٦	
٩,٦		+ ٢٢,٠	

(١) مديرية الاحصاء المركزي

(٢) مديرية الاحصاء المركزي

وبلغ معدل الاشغال الوسطي للأسرة في عام ١٩٧٤ / ٦٠,٩٪ مقابل ٤٩,٩٪ في عام ١٩٧٣ و ٥٥,٢٪ في عام ١٩٧٢ .

وظل المعدل الوسطي للاقامة بالأيام ثابتا أي ٣,٦ .

وقد قدرت الواردات السياحية غير الصافية بمبلغ ٨٨٠ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٧٤ مقابل ٥٧٣ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٧٣ اي بزيادة قدرها ٥٣,٦٪ .

والجدول التالي يبين تطور الحركة السياحية حسب المصدر أو المجموعة في السنوات الثلاث: ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤^(١) .

جدول رقم - ٦ -

حركة المسافرين الأجانب من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٧٤

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	
٨٩٢٢٠٣	٥٣٩٦٠١	٥٧٧١٨٦	- البلاد الأوروبية باستثناء السوريين
٣١٦٠٨٠	١٧١٣٣٨	٢٥٠٩١٤	- البلاد الأوروبية
١٣١٠٤٤	٧٥٦٠٦	١١٦١٥٣	- البلاد الأميركية
١٠٤١١	٧٤٧٦	٧٦٠٣	- أستراليا ونيوزيلندا
١٤٣٠٧٠	٨٢٢٥٨	٨٢٤٥٦	- البلاد الآسيوية (ما عدا العربية)
١٢٤١٣	١٠٨٥٥	٩٩٦٩	- البلاد الأفريقية (ما عدا العربية)
٤٩٦٥	٢٨٢٣	٣٨٨٢	- الأمم المتحدة ومختلف
١٥١٠١٨٦	٨٨٩٩٥٧	١٠٤٨١٦٣	المجموع (باستثناء السوريين)
١٤٩٨١٣١	١٠١٩٤٩٨	١٢٣٢٩٠٣	السوريون
٣٠٠٨٣١٧	١٩٠٩٤٥٥	٢٢٨١٠٦٦	المجموع العام

(١) مديرية الاحصاء المركزي

د - التجارة

١ - التجارة الداخلية

ليس لدينا احصاءات رسمية تمكنا من معرفة الحركة التجارية في الداخل في عام ١٩٧٤. الا أنه يمكن الاشارة بصورة اجمالية إلى أن التجارة الداخلية تأثرت بالنشاط الاقتصادي العام الذي كان منتعشاً في تلك السنة.

ويمكن أن نضيف أن عدد السيارات الجديدة التي سجلت عام ١٩٧٤ قد بلغ ٤١٠٠٠ سيارة مقابل ٢٧٠٠٠ سيارة سجلت عام ١٩٧٣.

٢ - التجارة الخارجية

كذلك لا تتوافر الاحصاءات الرسمية لهذا القطاع عن عام ١٩٧٤. ولكن المؤشرات العامة تدل على زيادة المستوردات، وفي مقدمة هذه المؤشرات العائدات الجمركية التي ارتفعت إلى ٤٦٩ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٤ مقابل ٣٦١ مليون ل.ل. عام ١٩٧٣.

هـ - النقل والمواصلات

١ - النقل الجوي

سجل النقل الجوي تقدماً ملموساً في عام ١٩٧٤، وهذا يفسر ازدياد الحركة السياحية في ذلك العام.

وبلغ عدد الطائرات التي هبطت والتي أفلعت ٤٤٤٠٦ عام ١٩٧٤ مقابل ٤٠٠٣٨ عام ١٩٧٣، اي بزيادة قدرها ١١٪.

كما زادت حركة المسافرين من ٢٢٥٨٠٠٠ مسافر عام ١٩٧٣ إلى ٢٨٠٧٠٠٠ مسافر عام ١٩٧٤ اي بزيادة قدرها ٢٤,٣٪. وبلغ عدد مسافري الترانزيت ٥٢٨٠٠٠ مسافر عام ١٩٧٤ مقابل ٥١١٠٠٠ مسافر عام ١٩٧٣.

كذلك ارتفع حجم الشحن الجوي (استيراد وتصدير وترانزيت) فبلغ ١٤٥٨٩٧ طناً عام ١٩٧٤ مقابل ١٠٩٩٢٧ طناً عام ١٩٧٣ اي بزيادة ٣٢,٧٪، كما زاد حجم البريد الجوي فبلغ ٤٨١٩ طناً عام ١٩٧٤ مقابل ٣٨٠٩ أطنان عام ١٩٧٣ اي بزيادة قدرها ٢٦,٥٪.

هذا ويستنتج من الاحصاءات الأخيرة التي نشرتها المديرية العامة للطيران المدني ان حركة المطار في تقدم مستمر، فقد ارتفع عدد المسافرين في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٧٧ وبلغ هذا العدد في شهر كانون الأول ١٩٧٧ / ١٢٠٠٠٠ / مسافر اي بزيادة خمسة آلاف مسافر عن شهر تشرين الثاني من ذات العام.

والجدول التالي يبين هذا التطور الشهري في عام ١٩٧٧^(١).

جدول رقم (٧)

عدد المسافرين	عام ١٩٧٧
٧٨٨٧٤	كانون الثاني
٧٥٦١٢	شباط
٨٨٨١٤	آذار
٩٧٩٩٧	نيسان
٩٤٤٣٦	ايار
١١٦٧٤	حزيران
١٤١٦١٥	تموز
١٤٤٧١٣	آب
١٤٧٩٧٤	ايلول
١٣٠٤٩٣	تشرين الاول
١١٥٨٢٦	تشرين الثاني
١٢٠٠٠٠	كانون الاول

٢ - النقل البحري

نشطت حركة مرفأ بيروت بشكل واسع مما زاد من ازدحام المرفأ ازدحاماً شديداً. وارتفع وزن البضائع المفرغة في مرفأ بيروت عام ١٩٧٤ إلى ٣٤١١٥٤٦ طناً مقابل ٢٨١٩٠٠٠ طن عام ١٩٧٣، أي بزيادة قدرها ٢١٪.

وتدنى وزن البضائع المصدرة منه إلى ٦٦٧٨٤١ طناً عام ١٩٧٤ مقابل ٧١٧٠٠٠ طن عام ١٩٧٣، أي بانخفاض قدره ٦,٩٪.

وزادت حركة المنطقة الحرة وحركة الترانزيت فبلغت حركة المنطقة الحرة ٧٨٢٠٠٠ طن في عام ١٩٧٤ مقابل ٥٨٣٠٠٠ طن عام ١٩٧٣، أي بزيادة قدرها ٣٤,١٪.

(١) مديرية الطيران المدني

كما بلغت حركة الترانزيت ٩٣٢٠٠٠ طن عام ١٩٧٤ مقابل ٧٣٥٠٠٠ طن عام ١٩٧٣ أي بزيادة قدرها ٢٧٪.

وفي عام ١٩٧٧ بلغ مجموع البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ٢٥٠٥ بواخر مقابل ٣٦١٢ باخرة عام ١٩٧٤. كما بلغت البضائع المصدرة من مرفأ بيروت ١١٩٧٥٨ طنا عام ١٩٧٧، وتلك المفرغة فيه في العام ذاته ١٨٢٨٦٣٢ طنا.

وكذلك الحال بالنسبة إلى مرفأ طرابلس، فبلغت البضائع المفرغة فيه ٥٩٥٠٠٠ طن عام ١٩٧٤ مقابل ٤٥٩٠٠٠ طن عام ١٩٧٣، أي بزيادة قدرها ٣٠٪.

أما البضائع المحملة منه فقد انخفضت إلى ٢٥٠٠٠٠ طن عام ١٩٧٤ مقابل ٣١٤٠٠٠ طن عام ١٩٧٣.

كذلك انخفضت كميات البترول المشحونة من مرفأ طرابلس انخفاضاً كبيراً فبلغت ١٤٧١٨٠٠٠ طن عام ١٩٧٤ مقابل ٢١٠٢٣٠٠٠ طن عام ١٩٧٣.

٣ - النقل بالسكة الحديدية

ما زال نقل الركاب بالسكة الحديدية في تقهقر مستمر، فبعد أن كان عدد الركاب ٢٨٢٩٠٠٠ راكب في عام ١٩٧٣ هبط هذا الرقم إلى ١٩٠٢٠٠٠ راكب عام ١٩٧٤.

وعلى العكس من ذلك فقد ارتفع نقل البضائع ارتفاعاً ملموساً في عام ١٩٧٤ إذ بلغ ٤٢٠١١٠٠٠ طن مقابل ٣٥٠٦٣٠٠٠ طن عام ١٩٧٣.

ويتناول الشحن بواسطة السكة الحديدية المحروقات والترابة والماشية الحية وغيرها. وارتفعت الواردات الاجمالية لإدارة السكة الحديدية في عام ١٩٧٤ إلى ٣٢٨٦٠٠٠ ل.ل. مقابل ٢٥٢٧٠٠٠ ل.ل. عام ١٩٧٣.

و - سوق الأسهم^(١)

سجل عدد الأسهم المتبادلة في بورصة بيروت هبوطاً ملموساً، إذ انخفض إلى ٢٨٥٢٦٨ سهماً عام ١٩٧٤ مقابل ٣٥٠٤٢٠ سهماً عام ١٩٧٣. ومع ذلك فإن قيمة المبادلات ظلت مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار الأسهم فبلغت ٥٠ مليون ل.ل. عام ١٩٧٤ مقابل ٥١,٤ مليون ل.ل. عام ١٩٧٣.

(١) مصرف لبنان

ز - الأسعار

ان المؤشر الوحيد المتوافر للأسعار هو مؤشر أسعار الاستهلاك، وهو غير مكتمل العناصر، إذ انه لا يأخذ بعين الاعتبار بدلات ايجارات السكن وكلفة التعليم الحقيقية ونفقات التطبيب الخ... . وقد ارتفع هذا المؤشر إلى ١٣٥,٢ في عام ١٩٧٤ مقابل ١٢١,٧ عام ١٩٧٣، أي بزيادة قدرها ١١,١٠٪، كما سجل المؤشر الجزئي للمواد الغذائية ١٥٨,٤ في عام ١٩٧٤ مقابل ١٣٥,٨ عام ١٩٧٣، أي بزيادة قدرها ١٦,٦٪.

ولا بد من الإشارة هنا إلى ان مشكلة الغلاء قد استشرت منذ عام ١٩٧٣ على نحو بات يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. هذا وهناك ظاهرة بارزة طغت على الاقتصاد

اللبناني وهي ان المجتمع اللبناني هو مجتمع استهلاكي مغال في المظاهر الخارجية والعادات الاستهلاكية، وفي محاكاة مستويات الطبقات الميسورة بشكل لا ينسجم مع حجم دخله القومي وقدرته الشرائية.

ح - آثار الأحداث على القطاعات الاقتصادية

ان الأحداث الأليمة التي مر بها لبنان خلفت وراءها مآسي لا تحصى، وأضراراً مادية في أصول رؤوس الاموال والممتلكات، وخسائر جسيمة في مختلف الميادين.

وقد قدرت بعض هذه الخسائر تقديراً أولياً في القطاعين العام والخاص كما يلي:

جدول رقم ٨ -

القطاع العام

القطاع العام	(بملايين الليرات اللبنانية)
- مباني وتجهيزات الادارات الرسمية	٥٢٥,٢٠٠
- الجامعة اللبنانية، ادارة حصر التبغ، الضمان الاجتماعي والتلفزيون.	١٠٧,٥٠٠
- المرافق العامة: الطرق والمطار والمرفأ والكهرباء والمياه والبريد والبرق والهاتف والسكة الحديدية والنقل المشترك ومصفاة النفط	٧٠٢,٠٠٠
مجموع القطاع العام	١٣٣٤,٧٠٠

جدول رقم ٩ -

القطاع الخاص	(بملايين الليرات اللبنانية)
١ ٥٠٠ ٠٠٠	- الصناعة
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	- التجارة
٣٠٠ ٠٠٠	- الزراعة
١٨٠ ٠٠٠	- السياحة
١ ٠٠٠ ٠٠٠	- الإسكان
١٩٥ ٠٠٠	- قطاعات أخرى
٦١٧٥,٠٠٠	مجموع القطاع الخاص
٧٥٠٩,٧٠٠	مجموع القطاعين العام والخاص

هذه الأرقام هي تقديرات عامة وتقريبية وهي لا تشمل جميع الحقول، كما انها لا تشمل الخسائر غير المباشرة.

أما فيما يتعلق بالخسائر المقدرة في الناتج المحلي القائم في مختلف القطاعات فقد بلغت ٢٦٠٠ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٥ بأسعار ١٩٧٤ و ٦٠٠٠ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٦.

ومن المتوقع ان تقلص هذه الخسائر تدريجيا خلال الأعوام القادمة حتى تصل إلى ١٧٠٠ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٨٠.

وهكذا تقدر مجموع الخسائر المتراكمة خلال السنوات الأربع من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٠ بحوالي ٢١ مليار ليرة لبنانية بأسعار سنة ١٩٧٤.

ومن المرتقب أن يستعيد لبنان خلال عام ١٩٧٩ مستوى نشاطه الاقتصادي السابق الذي عرفه في عام ١٩٧٤.

ولا بد لاستعادة لبنان نشاطه السابق من تحقيق الأمور التالية:

١ - تأمين الموارد المالية اللازمة لاعادة بناء البنية الاساسية (او المرافق العامة)، وتوفير الموجودات الثابتة المتضررة في القطاع الخاص.

٢ - التغلب على عوامل الختناق الرئيسية التي قد يواجهها هذا النمو السريع وخاصة ما يعود منها الى الايدي العاملة.

٣ - وضع التشريعات الملائمة لمساعدة المؤسسات المتضررة على استعادة نشاطها، ولتشجيع الاستثمارات بصورة عامة.

ثالثا: القطاع المصرفي والمالي

أدرجت على لائحة المصارف خلال عام ١٩٧٤ اربعة مصارف جديدة، ثلاثة منها مصارف أعمال وتسليف متوسط وطويل الأجل. وبلغ بذلك عدد المصارف التجارية أربعا وسبعين مصرفا وعدد مصارف الأعمال والتسليف المتوسط والطويل الاجل ستة. وكذلك أجاز مصرف لبنان في عام ١٩٧٤ فتح ستة فروع مصرفية، اثنان منها في بيروت وثلاثة في جبل لبنان والسادس في لبنان الجنوبي. وهكذا أصبح عدد الفروع المصرفية الدائمة ٢٢٣ فرعا.

والجدول التالي يبين توزيع المصارف والفروع في لبنان في أول كانون الثاني عام ١٩٧٥^(١)

جدول رقم - ١٠ -

المحافظة	المراكز	الفروع		مكاتب مرتبطة بالفروع
		الدائمة	الموسمية	
- بيروت	٧٦	٨٤	-	-
- جبل لبنان	١	٧٣	٤	-
- البقاع	٢	٨	-	-
- لبنان الجنوبي	-	٢٤	-	٥
- لبنان الشمالي	٢	٣٤	-	١
المجموع	٨١	٢٢٣	٤	٦

وكان مصرف لبنان قد قرر خلال شهر تموز عام ١٩٧٤ رفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف من ثلاثة ملايين ل.ل. إلى خمسة ملايين ل.ل. وذلك خلال مهلة أقصاها ١٥ كانون الثاني ١٩٧٦. كما حددت بموجب المرسوم رقم ٨٣٦٥ تاريخ ٢٢ تموز مساهمة كل مصرف في المؤسسة الوطنية لضمان الودائع لعام ١٩٧٤ بنسبة ١ = بالآلف من مجموع ودائعه كما كانت في ٣١ كانون الأول عام ١٩٧٣.

(*) المصدر: مصرف لبنان.

هذا وقد كان الربع الأول من عام ١٩٧٥ امتداداً لدورة ١٩٧٤ الاقتصادية والمالية. غير ان انفجار الأوضاع السياسية والأمنية منذ منتصف شهر نيسان ١٩٧٥ كان بداية لتردي الأوضاع العامة وتدهورها شيئاً فشيئاً مع اشتداد وطأة الحرب، لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والمالي. فقد تدنت أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية نتيجة للفائض الكبير في ميزان المدفوعات، ولتوقف مصرف لبنان عن التدخل. كما كان الاتجاه العام للبنانيين يميل نحو تفضيل الأوراق النقدية مما أدى إلى ارتفاع سريع في حجم النقد المتداول (٤٦,٥٪ في النصف الثاني من عام ١٩٧٥) وبالتالي إلى تقليص الودائع والوفورات المصرفية. أما على صعيد ميزان المدفوعات فقد سجل هذا الميزان عجزاً في النصف الثاني من عام ١٩٧٥، بعد ان كان يشير إلى فائض ملموس في النصف الأول من العام المذكور.

وفي عام ١٩٧٦ ازدادت الأمور سوءاً مع تزايد حدة القتال. فوقع الخزينة في عجز لم تعرفه من قبل مما اضطرها إلى الاقتراض المباشر من المصرف المركزي. وبالإضافة إلى ما تقدم سجل ميزان المدفوعات في هذا العام (١٩٧٦) عجزاً كبيراً بلغ ٢٢٥ مليون دولار أميركي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار العملات الأجنبية.

وفيما يلي نقدم جدولاً يبين أسعار العملات الأجنبية الرئيسية في ٣١ كانون الأول من أعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ بالقروش اللبنانية^(١).

جدول رقم - ١١ -

أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية للأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦
في ٣١ كانون الأول (بالقروش اللبنانية)

١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
٢٩٣	٢٤٣	٢٢٨,٢٥	- دولار أميركي
٢٨٩,٥٠	٢٣٩,٦٤	٢٣٠,٦٢	- دولار كندي
٤٩٨,٧٥	٤٩١,٧٥	٥٣٥,٣٥	- جنيه استرليني
٥٨,٩٠	٥٤,٣٥	٥١,٤٠	- فرنك فرنسي
١٢٤,٢٠	٩٢,٦٥	٩٥,٣٠	- مارك ألماني

(١) مصرف لبنان

١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
١,٠٠	٠,٨٠٣	٠,٧٥٩	- ين ياباني
٠,٣٣٥	٠,٣٦١	٠,٣٥١	- لير إيطالي
١١٩,٨٠	٩٢,٧٠	٩٠,٨٥	- فرنك سويسري
١٦,٦٧	١٦,٠٤	١٦,٣٠	- ليرة تركية
٧,٩١	٦,٨٢	٧,٦١	- دراخما يوناني
٧٤,١٨	٦٥,٦٨	٦١,٦٨	- ليرة سورية
٩٨٩,٧٠	٨٢٠,٨١	٧٧١,٤٨	- دينار عراقي
١٠٢١,٠٨	٨٢٦,١٠	٧٨٧,٤٦	- دينار كويتي
٩٧٩,٧٠	٨٢٠,٨١	٧٧١,٤٨	- دينار ليبي
٩٠٠,٠٠	٧٤١,١٥	٧٢١,٢٧	- دينار أردني
٨٣,٠٠	٦٨,٨٤	٦٤,٣٠	- ريال سعودي

وفيما يلي نقدم جدولاً يبين متوسط أسعار الدولار الأميركي الشهرية خلال الأعوام من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ .

المعدلات بالنسبة المئوية^(١)

١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	الشهر
٢٩٩,٢٦	٢٥٠	٢٣٠	٢٤٨,٦١	كانون الثاني
٣٠٥,٢٦	٢٤٧	٢٢٨	٢٤٠,٧٥	شباط
٣٠٣,٨٢	٢٤٧,٤٠	٢٢٥	٢٣٩,١٤	آذار
٣٠٤,٠٧	-	٢٢٤	٢٢٨,٩٨	نيسان
٣٠٥,٨٥	-	٢٢٤	٢٣٢,٢٨	أيار
٣٠٧,٠٧	-	٢٢٣	٢٣٠,٦٣	حزيران

(١) مصرف لبنان

الشهر	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
تموز	٢٢٦,٦٧	٢٢٦	٣٢٢,٥٠	٣١١,٨٦
آب	٢٢٧,٤٥	٣٢٨	٣٢٨,٤٨	٣١١,٩٩
أيلول	٢٢٥,٧٤	٢٢٦	٣٣٠,٩١	٣١١,٤٨
تشرين الأول	٢٢٣,٤٨	٢٣٦	٣١٧,٧٦	٣٠٩,٦٨
تشرين الثاني	٢٣٦,٢٠	٢٣٨	٢٨٤,٠٥	-
كانون الأول	٢٣٣,٣٨	٢٤٥	٢٨٩,٤٧	-
المعدل السنوي	٢٣٧٨٢	٢٢٩,٤٢	-	-

والجدول التالي يظهر تطور الوحدات المصرفية وفروعها وتوزيعها

جدول رقم - ١٣ -

تطور الوحدات المصرفية وفروعها وتوزيعها الجغرافي في لبنان
للأعوام ١٩٧٥، ١٩٧٦ و ١٩٧٧^(١)

المحافظة	الوحدات المصرفية في ١٩٧٥ / ٨ / ٣١	الوحدات المصرفية في ١٩٧٦ / ٥ / ٣١	الوحدات التي أقفلت بين ١٩٧٥ / ٨ / ٣١ و ١٩٧٦ / ١٢ / ٣١	الوحدات التي افتتحت بعد ١٩٧٥ / ٨ / ٣١	الوحدات المصرفية في ١٩٧٧ / ٥ / ٣١
	مراكز/ فروع	مراكز/ فروع	مراكز/ فروع	مراكز/ فروع	مراكز/ فروع
بيروت وضواحيها	١٣٢ - ٧٥	١٠٤ - ٤٧	٢٨ - ٢٨	٨١ - ٢٧	١٨٥ - ٧٤
جبل لبنان	٢٩ - ٢	٢٦ - ١	٣ - ١	٢٥ - ١	٥١ - ٢
البقاع	٩ - ٢	٨ - ٢	١ -	٤ -	١٢ - ٢
لبنان الجنوبي	٢٧ -	٢٧ -	- -	٤ - -	٣١ -
لبنان الشمالي	٣٧ - ١	٣٣ - ١	٤ -	١٣ -	٤٦ - ١
المجموع	٢٣٤ - ٨٠	١٩٨ - ٥١	٣٦ - ٢٩	١٢٧ - ٢٨	٣٢٥ - ٧٩

(١) مصرف لبنان

جدول رقم - ١٤ -

مجل تسليفات المصارف التجارية العاملة في لبنان للقطاعات الاقتصادية المختلفة
تصنيف اعتمادات المصارف التجارية حسب قطاعات الاقتصاد
للأعوام ١٩٧٤، ١٩٧٥ و ١٩٧٦ (بملايين الليرات اللبنانية)^(١)

النسبة من مجموع التسليفات ١٩٧٦	النسبة من مجموع التسليفات ١٩٧٥	النسبة من مجموع التسليفات ١٩٧٤	٣١ كانون الأول ١٩٧٦	٣١ كانون الأول ١٩٧٥	٣١ كانون الأول ١٩٧٤	
٢,٨	٢,٨	٢,٣	٢٠١	١٨٨	١٢٩	١ - تسليفات للزراعة
١٩,٩	١٩,٩	١٧,٧	١٤١٩	١٣٣٥	١٠٠١	٢ - تسليفات للصناعة
١١,٧	١١,٤	١٠,٢	٨٣٥	٧٦٦	٥٧٩	٣ - تسليفات للبناء
٥٢,٢	٥٣,١	٥٠,٨	٣٧٢٤	٣٥٧٠	٢٨٦٥	٤ - تسليفات للتجارة
(٣٠,٨)	(٣١,٠)	(٣١,٤)	(١١٤٦)	(١١٠٦)	(٨٩٩)	١/٤ - تجارة خارجية
(٤٢,٣)	(٤٣,١)	(٤٤,٦)	(١٥٧٥)	(١٥٣٩)	(١٢٧٧)	٢/٤ - تجارة داخلية
(١٥,٩)	(١٥,٣)	(١٣,٧)	(٥٩٣)	(٥٤٦)	(٣٩٣)	٣/٤ - تجارة خدمات
(١١,٠)	(١٠,٦)	(١٠,٣)	(٤١٠)	(٣٧٩)	(٢٩٦)	٤/٤ - تسليفات للاستهلاك
٣,٧	٤,٠	٤,٤	٢٦٦	٢٦٩	٢٤٨	٥ - تسليفات لمؤسسات مالية
٩,٧	٨,٨	١٤,٦	٦٩٦	٥٩٥	٨٢٧	٦ - تسليفات مختلفة
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٧١٤١	٦٧٢٣	٥٦٤٩	المجموع

يتبين من الجدول السابق ان تسليفات المصارف التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في
الاعوام: ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ كانت كما يلي حسب أهمية التسليف:

١ - التسليف التجاري

يأتي هذا النوع من التسليف في المرتبة الاولى في الأعوام الثلاثة وقد بلغت ٢٨٦٥ مليون
ل.ل. عام ١٩٧٤ و ٣٥٧٠ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٥ و ٣٧٢٤ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٦ ،
وقد بلغت النسبة المئوية لهذه التسليفات من مجموع المبالغ المسلفة للسنوات الثلاث المذكورة
على التوالي: ٥٢,٢ و ٥٣,١ و ٥٠,٨ .

(١) مصرف لبنان

٢ - التسليف الصناعي

ويحتل المرتبة الثانية التسليف الصناعي - وقد بلغت هذه التسليفات في السنوات الثلاث المشار إليها على التوالي: ١٠٠١ مليون ل.ل. و ١٣٣٥ مليون ل.ل. و ١٤١٩ مليون ل.ل. وهي تمثل النسب المئوية التالية من مجموع التسليفات: ١٧,٧ و ١٩,٩ و ١٩,٩.

٣ - التسليف لقطاع البناء

ويأتي التسليف للبناء في المرتبة الثالثة من مجموع التسليفات. وقد بلغت التسليفات لهذا القطاع ٥٧٩ مليون ل.ل. عام ١٩٧٤ و ٧٦٦ مليون ل.ل. عام ١٩٧٥ و ٨٣٥ مليون ل.ل. عام ١٩٧٦ وتمثل هذه الأرقام النسب المئوية التالية: ١٠,٢ و ١١,٤ و ١١,٧.

٤ - التسليف للمؤسسات المالية

يحتل هذا النوع من التسليف المرتبة الرابعة مع الأرقام التالية: ٢٤٧ مليون ل.ل. عام ١٩٧٤ و ٢٦٩ مليون ل.ل. عام ١٩٧٥ و ٢٦٦ مليون ل.ل. عام ١٩٧٦ أي بالنسب المئوية التالية: ٤,٤ و ٤ و ٣,٧ على التوالي.

٥ - التسليف الزراعي

ويأتي التسليف الزراعي في المرتبة الخامسة. وقد بلغت التسليفات الزراعية في السنوات الثلاث المذكورة الأرقام التالية: ١٢٩ مليون ل.ل. و ١٨٨ مليون ل.ل. و ٢٠١ مليون ل.ل. وهذه الأرقام تمثل النسب المئوية التالية من المجموع: ٢,٣ و ٢,٨ و ٢,٨ تبعاً.

أما التسليفات المقدمة من مصارف الأعمال والتسليف المتوسط والطويل الاجل للقطاعات المختلفة فهي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم - ١٥ -

التسليفات المقدمة من مصارف الأعمال والتسليف

المتوسط والطويل الأجل للقطاعات المختلفة

تصنيف اعتمادات مصارف الأعمال والتسليف المتوسط والطويل الأجل حسب قطاعات الاقتصاد للأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ (بملايين الليرات اللبنانية)^(١)

	٣١ كانون الأول ١٩٧٤	٣١ كانون الأول ١٩٧٥	٣١ كانون الأول ١٩٧٦	٧٤٪ من مجموع التسليفات ١٩٧٤	٧٥٪ من مجموع التسليفات ١٩٧٥	٧٦٪ من مجموع التسليفات ١٩٧٦
١ - تسليفات للزراعة	٣٠	٣٢	٣٢	٢٠,٥	١٦,٨	١٤,٩
٢ - تسليفات للصناعة	٥٠	٦٨	٧٤	٣٤,٢	٣٥,٩	٣٤,٤
٣ - تسليفات للبناء	٤٩	٦٠	٦٥	٣٣,٦	٣١,٦	٣٠,٢
٤ - تسليفات للتجارة	٦	١٧	٢١	٤,١	٨,٩	٩,٨
٥ - تسليفات لمؤسسات مالية	٤	١	١	٢,٧	٠,٥	٠,٥
٦ - تسليفات مختلفة	٧	١٢	٢٢	٤,٩	٦,٣	١٠,٢
المجموع	١٤٦	١٩٠	٢١٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يظهر من الجدول السابق ان التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل في الأعوام الثلاثة: ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦، كانت كما يلي:

١ - التسليف الصناعي

احتل التسليف الصناعي المرتبة الأولى وفقا للأرقام التالية: ٥٠ مليون ل.ل. عام ١٩٧٤ و ٦٨ مليون عام ١٩٧٥، و ٧٤ مليون ل.ل. عام ١٩٧٦. وهذه الأرقام تمثل النسب المئوية التالية: ٣٤,٢ و ٣٥,٩ و ٣٤,٤ تباعا.

٢ - التسليف لقطاع البناء

جاء هذا النوع من التسليف في المرتبة الثانية من حيث الأهمية وهو يتمثل بالأرقام التالية: ٤٩

(١) مصرف لبنان

مليون ل.ل. عام ١٩٧٤ و ٦٠ مليون ل.ل. عام ١٩٧٥ و ٦٥ مليون ل.ل.ك عام ١٩٧٦ اي بالنسب المئوية: ٣٣,٦ و ٣١,٦ و ٣٠,٢.

٣ - التسليف الزراعي

احتل التسليف الزراعي المرتبة الثالثة وفقا للجدول السابق وكانت المبالغ المقدمة له كما يلي: ٣٠ مليون ل.ل. عام ١٩٧٤ ، ٣٢ مليون ل.ل. عام ١٩٧٥ ، ٣٢ مليون ل.ل. عام ١٩٧٦ اي بالنسب المئوية التالية: ٢٠,٥ و ١٦,٨ و ١٤,٩ على التوالي.

٤ - التسليف التجاري

بلغت التسليفات التجارية حسب الجدول السابق الأرقام التالية: ٦ ملايين ل.ل. عام ١٩٧٤ و ١٧ مليون ل.ل. عام ١٩٧٥ و ٢١ مليون ل.ل. عام ١٩٧٦ اي بالنسب المئوية: ٤,١ و ٨,٩ و ٩,٨ تباعا.

٥ - التسليف للمؤسسات المالية

أما هذا النوع من التسليف فقد جاء في المرتبة الخامسة مع المبالغ التالية: ٤ ملايين ل.ل. عام ١٩٧٤ و مليون ل.ل. لكل من العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ اي بالنسب المئوية: ٢,٧ و ٠,٥ و ٠,٥.

أما تطور حجم الكتلة النقدية في الفترة الواقعة بين ٣٠ نيسان ١٩٦٤ و ٣٠ حزيران ١٩٧٧ فقد كان كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم - ١٦ -

تطور الكتلة النقدية من ٣٠ نيسان ١٩٦٤ الى ٣٠ حزيران ١٩٧٧
(بملايين الليرات اللبنانية)^(١)

النسبة % العملة الكتابية ٢ / ٣	النسبة % الأوراق النقدية ١ / ٣	(٣) الكتلة النقدية	(٢) العملة الكتابية	(١) القيمة الصافية للأوراق النقدية المتداولة	التاريخ	
٦٣,٣٦	٣٦,٦٤	١٣٥٩	٨٦١	٤٩٨	١٩٦٤	٣٠ نيسان
٦٤,٠٣	٣٥,٩٧	١٣٩٠	٨٩٠	٥٠٠	١٩٦٤	٣١ كانون الأول
٦٣,٧٨	٣٦,٢٢	١٥١٠	٩٦٣	٥٤٧	١٩٦٥	٣١ كانون الأول
٥٧,٤٠	٤٢,٦٠	١٥٤١	٨٩٦	٦٤٥	١٩٦٦	٣١ كانون الأول
٤٩,٩٤	٥٠,٠٦	١٥٧٠	٧٨٤	٧٨٦	١٩٦٧	٣١ كانون الأول
٥٢,٥٩	٤٧,٤١	١٧٥٩	٩٢٥	٨٣٤	١٩٦٨	٣١ كانون الأول
٤٧,٦٢	٥٢,٣٨	١٦٥٧	٧٨٩	٨٦٨	١٩٦٩	٣١ كانون الأول
٤٩,٥٨	٥٠,٤٢	١٦٧٦	٨٣١	٨٤٥	١٩٧٠	٣١ كانون الأول
٥٤,٨١	٤٥,١٩	٢٠٣٤	١١١٥	٩١٩	١٩٧١	٣١ كانون الأول
٥٤,٦٠	٤٥,٤٠	٢٢٧٥	١٢٤٢	١٠٣٣	١٩٧٢	٣١ كانون الأول
٥٣,١٩	٤٦,٨١	٢٦١٩	١٣٩٣	١٢٢٦	١٩٧٣	٣١ كانون الأول
٥٤,٨٧	٤٥,١٣	٢٩٩٨	١٦٤٥	١٣٥٣	١٩٧٤	٣١ كانون الأول
٥٦,٢٥	٤٣,٧٥	٢٨٨٢	١٦٢١	١٢٦١	١٩٧٥	٣١ كانون الأول
٥٥,٢٢	٤٤,٧٨	٢٨٧٢	١٥٨٦	١٢٨٦	١٩٧٥	٢٨ شباط
٥٥,٠٩	٤٤,٩١	٢٩١٩	١٦٠٨	١٣١١	١٩٧٥	٣١ آذار

(١) مصرف لبنان

التاريخ	(١) القيمة الصافية للأوراق النقدية المتداولة	(٢) العملة الكتابية	(٣) الكتلة النقدية	النسبة % الأوراق النقدية ١ / ٣	النسبة % العملة الكتابية ٢ / ٣
٣٠ نيسان ١٩٧٥	١٤٠٥	١٦٦٠	٣٠٦٥	٤٥,٨٤	٥٤,١٦
٣١ أيار ١٩٧٥	١٤٢٦	١٦٨٥	٣١١١	٤٥,٨٤	٥٤,١٦
٣٠ حزيران ١٩٧٥	١٤٦٦	١٧٠٨	٣١٧٤	٤٦,١٩	٥٣,٨١
٣١ تموز ١٩٧٥	١٥٣٠	١٦٨٨	٣٢١٨	٤٧,٥٥	٥٢,٤٥
٣١ كانون الأول ١٩٧٥	٢٢٤١	١٥٩٥	٢٨٣٦	٥٨,٤٢	٤١,٥٨
٣١ كانون الأول ١٩٧٦	٣٠٨٤	١٨٢١	٤٩٠٥	٦٢,٨٧	٣٧,١٣
٣٠ حزيران ١٩٧٧	٢٦٥٣	٢٠٣٠	٤٦٨٣	٥٦,٦٥	٤٣,٣٥

رابعاً - السياسة المالية

لقد أضحت الخزينة خاوية من جراء الشلل الذي أصاب جميع مرافق البلد نتيجة لتزايد حدة القتال واستمراره رديحاً طويلاً من الزمن، فاضطرت الدولة إلى تأمين المدفوعات الملحة خلال سنة ١٩٧٦ عن طريق سلفات من مصرف لبنان. وقد أدى هذا الوضع الشاذ إلى زعزعة الثقة بلبنان في الأوساط الأجنبية.

وإثر تسلم الحكومة الحالية مسؤولياتها وضعت في مقدمة اهتماماتها استعادة الثقة بلبنان بجميع الوسائل والسبل. فعمدت إلى مساعدة بعض القطاعات الاقتصادية المتضررة ومدها بالقروض اللازمة لإعادة بناء قدراتها الانتاجية، والنهوض من كبوتها الكبرى. كما استطاعت الحصول على بعض القروض العاجلة من صناديق التنمية العربية ومن البنك الدولي وبعض المصادر الأخرى. ثم قامت الحكومة بتأمين بعض الموارد لتغذية الخزينة مع مراعاة امكانيات المكلفين التي تأثرت بالاحداث: فجرى تحصيل بعض الرسوم عن المعاملات العقارية والمحروقات والجمارك والتبغ والطوابع، وباشرت مصلحة الواردات تحصيل الضرائب المتأخرة.

وبهذه الطريقة تمكنت الخزينة من احترام تعهداتها، وتنفيذ موازنة عام ١٩٧٧، ومد يد

المساعدة إلى المؤسسات العامة والبلديات دون اللجوء إلى مصرف لبنان، مكتفية بإصدار سندات خزينة بقيمة ثلاثمائة مليون ليرة لبنانية.

واتخذت عدة تدابير للتخفيف أو الاعفاء من الضريبة فصدرت بعض المراسيم الاشتراعية التي رفعت بموجبها التنزيلات الضريبية، كما ألغيت الزيادات الضريبية التي أحدثت في عام ١٩٧٥ أو أجل تطبيقها، ومددت مهلة استهلاك الخسائر الناجمة عن الاحداث من ثلاث سنوات إلى ثماني سنوات.

ومن أهم التشريعات التي صدرت في هذا المجال:

- المرسوم الاشتراعي رقم ١١ تاريخ ١٤/٢/١٩٧٧، والرسوم الاشتراعي رقم ١٠١ تاريخ ٣٠/٦/١٩٧٧ المتعلقين بتمديد مهل تسديد الضرائب والرسوم، وتقديم التصاريح، وتسجيل العقود، وذلك تسهيلاً لتسديد المتأخرات بدون فرض غرامات.
- المرسوم الاشتراعي رقم ١٦ تاريخ ٢٣/٢/١٩٧٧ بشأن تعليق العمل ببراءة الذمة المالية، وبراءة الذمة البلدية، المفروضتين لاجراء معاملات الانتقال والافراز والتأمين على العقارات.
- المرسوم الاشتراعي رقم ٤٤ تاريخ ٢٦/٥/١٩٧٧ المتعلق بدمج سنتي التكليف ١٩٧٥ و١٩٧٦ بالنسبة إلى ضريبة الدخل.
- المرسوم الاشتراعي رقم ٨١ تاريخ ٢٧/٦/١٩٧٧ المتعلق بتمديد الفترة التي يمكن خلالها نقل العجز اللاحق بالمكلفين بضريبة الدخل خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦.
- المرسوم الاشتراعي رقم ٨٨ تاريخ ٣٠/٦/١٩٧٧ المتعلق بتعديل قيمة التنزيلات العائلية المعفاة من ضريبة الدخل والغاء العلاوات الاضافية المفروضة على أساس الضريبة، وتأجيل العمل بهذه التعديلات لاعمال سنة ١٩٧٧.
- المرسوم الاشتراعي رقم ٣٨ تاريخ ١٦/٥/١٩٧٧، المتعلق باعطاء سلفات خزينة للادارات العامة والأشخاص المعنويين الذين لهم علاقة مالية بالدولة.
- وقد أعطيت سلفات خزينة إلى التعاونيات لاستئناف نشاطها، وللريجي لشراء المحاصيل، وللمرافق لاعادة تجهيزه وتعميره.

هذا بالإضافة إلى إجراءات أخرى منها:

- تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات وتلافي رفع الرسوم الجمركية بصورة عامة.
- متابعة سياسة الدعم للأسعار المعانة بالنسبة إلى الخبز.

ومن جهة أخرى واجهت الحكومة ضغوطات عديدة لاعادة النظر في الرواتب والمداغل الضئيلة لرفع مستوى المعيشة في القطاعين العام والخاص. فأقرت زيادات هامة في القطاعين المذكورين منها ٢٠٪ بدل غلاء معيشة للموظفين وسائر العاملين في القطاع العام مما أدى إلى ارتفاع نفقات الجزء الاول من الموازنة، ورفعت الحد الأدنى للأجور إلى ٤١٥ ليرة لبنانية، بالإضافة إلى زيادات أخرى سوف تطبق ابتداء من عام ١٩٧٨.

وشعرت الدولة بوجوب التوسع في الانفاق العام لا سيما في حقول التعليم، والصحة العامة، والخدمات الاجتماعية، والتعاونيات، والدفاع والامن الداخلي، وغير ذلك من ميادين اعمارية وانمائية. وعلى الرغم مما تقدم ما زالت الحكومة ملتزمة بصورة عامة بمبدأ الحد من النفقات الادارية العادية تحسباً منها بوضع الخزينة وبوجوب تأمين مستوى مالي سليم.

وفيما يتعلق بالسياسة الضريبية العامة والادارة المالية لا حاجة إلى التشديد على ضرورة زيادة المداخيل الضريبية، اذ ان المكلف اللبناني يدفع ضريبة ضئيلة نسبياً.

ويقدر الدخل الضريبي العام بحوالي ١٥ بالمائة من الدخل القومي القائم مقابل ٣٠ بالمائة على الأقل في الدول الأخرى.

ولا بد من الاشارة هنا إلى أن هذا الانخفاض في الدخل الضريبي لا يعود في الدرجة الأولى إلى النسب الضريبية المفروضة في لبنان، وانما إلى التهرب من الضريبة وإلى ضآلة عدد المكلفين. وتقدر نسبة المداخيل التي أخضعت فعلاً لضريبة الدخل بأقل من ٢٥ بالمائة من مجموع المداخيل الخاضعة لهذه الضريبة. هذا وان التهرب الضريبي يبلغ ذروته لدى أصحاب المهن الحرة والشركات.

مما تقدم ترى الحكومة المباشرة باستيفاء الضرائب بشكل فعال، ومحاربة التهرب الضريبي قبل اللجوء إلى زيادة الأعباء الضريبية على المكلفين. ومن الواضح أن مثل هذه الاجراءات ليست سهلة التطبيق في لبنان بالنظر إلى بنيته الاقتصادية وأوضاع مؤسساته وبعض التشريعات المطبقة فيه وفي طليعتها سرية المصارف.

والحكومة ليست غافلة عن ضرورة وضع نظام ضريبي جديد يتلاءم مع النظم الضريبية الحديثة المعمول بها في العالم، ومع أوضاع لبنان في الوقت الحاضر، ومن بين الضرائب الجديدة التي يمكن اقرارها: احداث ضريبة على القيمة المضافة، او ضريبة على الانفاق وعلى المظاهر الخارجية. ومن البديهي ان الدولة التي لا تستطيع جباية الحد اللازم من الضرائب تضطر إلى أن تنفق أكثر من مواردها، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء فائض في وسائل الدفع لدى المستهلكين، وبالتالي الى المزيد من ارتفاع مستوى الأسعار.

أما على صعيد التشريع المالي والمصرفي فقد استصدرت الحكومة بعض المراسيم الاشتراعية الهامة نذكر منها:

- المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ١٥/١/١٩٧٧ المتعلق بانشاء مؤسسة وطنية لضمان التوظيفات.
 - المرسوم الاشتراعي رقم ٤ تاريخ ١٥/١/١٩٧٧ المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون انشاء المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي.
 - المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ تاريخ ١٤/٢/١٩٧٧ المتعلق بضمان سلامة القطاع المصرفي واعطاء كفالة الدولة للتسليفات الاستثنائية للمصارف.
 - المرسوم الاشتراعي رقم ٤١ تاريخ ٢٦/٥/١٩٧٧ وتعديلاته بشأن تحديد الاصول الواجب اتباعها عند فقدان حيازة الأسهم وسندات الدين والقسائم وغيرها من القيم المنقولة لحامله.
 - المرسوم الاشتراعي رقم ٦٦ تاريخ ٢٥/٦/٧٧ القاضي بانشاء المصرف الوطني للانماء الزراعي.
 - المرسوم الاشتراعي رقم ٢٠ تاريخ ١٤/٣/١٩٧٧ المتعلق بتسليف أصحاب الأملاك المبنية المتضررة على أثر الأحداث.
 - وأخيرا القانون المصدق بالمرسوم رقم ١٤ تاريخ ١٥/١/١٩٧٧ والمعدل بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢٧ تاريخ ١١/٤/١٩٧٧، والمتعلق بانشاء بنك الاسكان وتمويل المشاريع العائدة للإسكان من بناء واصلاح المنازل او مجموعات المنازل وتحسينها.
- هذا وفي سياق السياسة المالية بالنسبة لعام ١٩٧٧ جرى اعداد موازنتين:
- الأولى: للنفقات الادارية العادية (الجزء الأول).
- والثانية: لنفقات التجهيز والانشاء (الجزء الثاني والثالث).

الموازنة الأولى لعام ١٩٧٧

صدرت بالمرسوم الاشتراعي رقم ٤٣ تاريخ ٢٦/٥/١٩٧٧ وتضمنت الأرقام التالية:

النفقات ١٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية

الايرادات ١٠٠٩٠٠٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية

وقد لحظت هذه الموازنة اعتمادا قدره ٧٥ مليون ليرة لبنانية لاعادة تجهيز وترميم المكاتب

والأبنية والمنشآت الحكومية المتضررة. وقد ساعد هذا الاعتماد على سرعة استئناف العمل وسير عجلة الادارة.

الموازنة الثانية لعام ١٩٧٧

صدرت بالمرسوم الاشتراعي رقم ٧٥ تاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧ وبلغت أرقامها:

النفقات في الجزء الثاني: ٣٢٩١٩٧٠٠٠ ليرة لبنانية

في الجزء الثالث: ٦٢٢٥٧٠٠٠ ليرة لبنانية

المجموع ٣٩١٤٥٤٠٠٠ ليرة لبنانية

الايادات: ٧٥٤٢٠٠٠٠ ليرة لبنانية

والجدول التالي يبين الأرقام الاجمالية لموازنة عام ١٩٧٧:

الإيرادات	النفقات	١٩٧٧
١ ٠٠٩ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٢٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الموازنة الأولى
٧٥ ٤٢٠ ٠٠٠	٣٩١ ٤٥٤ ٠٠٠	الموازنة الثانية
١ ٠٨٤ ٤٢٠ ٠٠٠	١ ٦٦١ ٤٥٤ ٠٠٠	المجموع
	٥٧٧ مليون ليرة لبنانية	العجز المقدّر

يضاف إلى أرقام موازنة ١٩٧٧ أعلاه:

الاعتمادات غير المعقودة المدورة لسنة ١٩٧٧ وقد بلغت: ٨٥٤ مليون ليرة لبنانية. ولتغطية العجز المقدّر في موازنة عام ١٩٧٧ (٥٧٧ مليون ل.ل)، وما يتوقع انفاقه من الاعتمادات المدورة لعام ١٩٧٧ رأت الحكومة اللجوء الى القروض في حدود:

٦٠٠ مليون ليرة لبنانية بالنسبة للموازنة الأولى.

و ٤٠٠ مليون ليرة لبنانية بالنسبة للموازنة الثانية.

(المرسومان رقم ٢٢٢ تاريخ ١٩٧٧/٦/١٧ و ٢٦٣ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠).

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن وزارة المال قد أعدت قانون برنامج بتخصيص اعتمادات قيمتها الاجمالية ٤٩,٥ مليون ليرة لبنانية لعدد من المشاريع الانشائية الهامة.

خامسا: خصائص مشروع موازنة عام ١٩٧٨

بلغت أرقام مشروع موازنة عام ١٩٧٨ بصورة اجمالية ٢٣٩٨,٤ مليون ل.ل. مقابل ١٨٦٥,٨ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٧ والجدول التالي يبين كيفية توزيع هذه الأرقام بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة.

جدول رقم - ١٧ -

**مشروع موازنة ١٩٧٨ (العامة والملحقة) مقارناً بموازنة ١٩٧٧
(بملايين الليرات اللبنانية)**

الموازنة	موازنة ١٩٧٧	مشروع موازنة ١٩٧٨	الفروقات	
			زيادة	نقصان
الموازنة العامة	١٦٦١,٤	٢٠٨٣,٠٠	٤٢١,٦	-
الموازنة العامة للبرق والهاتف	١٦٢,٠	٢٢٣,٨	٦١,٨	-
مديرية اليانصيب الوطني	١٩,٢	٤٤,٠	٢٤,٨	-
مكتب الحبوب والشمندر السكري	٢٣,٢	٤٧,٦	٢٤,٤	-
المجموع	١٨٦٥,٨	٢٣٩٨,٤	٥٣٢,٦	-

وقد سبقت الإشارة إلى أن نسبة الزيادة في مشروع موازنة عام ١٩٧٨ (الموازنة العامة والموازنات الملحقة) بالمقارنة مع موازنة عام ١٩٧٧ بلغت ٢٨,٥٤ بالمائة.

أ - نفقات الموازنة العامة

بلغت أرقام نفقات مشروع الموازنة العامة بأجزائها الثلاثة ٢٠٨٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ١٦٦١٤٥٤٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٧ أي بزيادة قدرها ٤٢١٥٤٦٠٠٠ ل.ل. تكون النسبة المئوية لهذه الزيادة ٢٥,٣٧.

وفي الجدول التالي تفصيل لهذه النفقات حسب الاجزاء الثلاثة:

جدول رقم - ١٨ -

الجزء	موازنة ١٩٧٧	مشروع موازنة ١٩٧٨	الفروقات		النسبة المئوية
			زيادة	نقصان	
الأول	١٢٧٠٠٠٠٠٠٠	١٣٦٩٥٩٧٩٠٠	٩٩٥٩٧٩٠٠	-	٧,٨
الثاني	٣٢٩١٩٧٠٠٠	٥٥٤٩٠٢١٠٠	٢٢٥٧٠٥١٠٠	-	٦٨,٥
الثالث	٦٢٢٥٧٠٠٠	١٥٨٥٠٠٠٠٠	٩٦٢٤٣٠٠٠	-	١٥٤,٦
المجموع	١٦٦١٤٥٤٠٠٠	٢٠٨٣٠٠٠٠٠٠	٤٢١٥٤٦٠٠٠	-	٢٥,٣٧

والجداول الثلاثة التالية تبين كيفية توزيع اعتمادات الاجزاء الثلاثة على الوزارات المختلفة:

جدول رقم - ١٩ -
اعتمادات الجزء الأول موزعة على الوزارات

رقم الباب	الوزارة	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة		
		موازنة عام ١٩٧٧	مشروع موازنة عام ١٩٧٨	زيادة	نقصان	النسبة المئوية للزيادة وللنقصان
١	رئاسة الجمهورية	١٨٤٢٠٠٠	١٩٦٠٠٠٠	١١٨٠٠٠	-	٦,٤٠
٢	مجلس النواب	٦١٩٧٢٠٠	٧٠٦٦٩٠٠	٨٦٩٧٠٠	-	١٤,٠٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٧٣٢٦٢٠٠	٥٢١٩٢٠٠٠	٢٤٨٦٥٨٠٠	-	٩١,٠٠
٤	وزارة العدل	١٦٩٤٣١٠٠	١٩٩٤٦٠٠٠	٣٠٠٢٩٠٠	-	١٧,٧٢
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٤٠٥٠٧٦٠٠	٤٣٩٣٢٥٠٠	٣٤٢٤٩٠٠	-	٨,٤٥
٦	وزارة الداخلية	١٠٦٦٥٠٦٠٠	١٣٠٢٦٧٤٠٠	٢٣٦١٦٨٠٠	-	٢٢,١٤
٧	وزارة المالية	٣١٤٣٠٥٠٠	٣٨٣٠٦٨٠٠	٦٨٧٦٣٠٠	-	٢١,٨٨
٨	وزارة الدفاع الوطني	٢١١٧٥٤٣٠٠	٢٧٦٨٣٧٠٠٠	٦٥٠٨٢٧٠٠	-	٣٠,٧٤
٩	وزارة التربية الوطنية	٢٧٦٥٨٤٤٠٠	٣٥٤٢٩١٢٠٠	٧٧٧٠٦٨٠٠	-	٢٨,١٠
١٠	وزارة الصحة العامة	٦٣٨١٥٣٠٠	٥٥٩٠٨٨٠٠	-	٧٩٠٦٥٠٠	١٢,٣٩
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٣٧٦٢١٨٠٠	٥٤٠٤٤١٠٠	١٦٤٢٢٣٠٠	-	٤٣,٦٥
١٢	وزارة الإعلام	١٠١٠٨٢٠٠	١١٧٩٩١٠٠	١٦٩٠٩٠٠	-	١٦,٧٣
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	١٠٥٣٥٣٧٠٠	٥٤٤٩٨٩٠٠	-	٥٠٨٥٤٨٠٠	٤٨,٢٧
١٤	وزارة الزراعة	٧٠١٥٨٠٠	٧٨٩٨٢٠٠	٨٨٢٤٠٠	-	١٢,٥٨
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٣٢٢١٣٠٠	٦٧٦٦٩٠٠	٣٥٤٥٦٠٠	-	٧٩,٠٢
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	١٦٣٨٦٧٠٠	٢٠١٩٤٣٠٠	٣٨٠٧٦٠٠	-	٢٣,٢٤
١٧	وزارة التصميم العام	٢٠٧٦٠٠٠	٢٨٣٤٣٠٠	٧٥٨٣٠٠	-	٣٦,٥٣
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٥٦٢٥٩٠٠	٦٥٠٨٧٠٠	٨٨٢٨٠٠	-	١٥,٦٩
١٩	وزارة السياحة	٨٩٦٥٨٠٠	١١٢٨٢٨٠٠	٢٣١٧٠٠٠	-	٢٥,٨٤
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٩٦٧٦٠٠	١٢٥٠٨٠٠	٢٨٣٢٠٠	-	٢٩,٢٧
٢١	وزارة الإسكان والتعاونيات	٢٤٢٠٦٠٠	٣٥٩٤٨٠٠	١١٧٤٢٠٠	-	٤٨,٥١
٢٢	الديون المتوجبة الأداء	٦٩٦٩٥٠٠٠	٩٣٠٠٠٠٠٠	٢٣٣٠٥٠٠٠	-	٣٣,٤٤
٢٣	احتياطي الموازنة	٢١٧٤٩٠٤٠٠	١١٥٢١٦٤٠٠	-	١٠٢٢٧٤٠٠٠	٤٧,٠٢
مجموع النفقات		١٢٧٠٠٠٠٠٠	١٣٦٩٥٩٧٩٠٠	٢٦٠٦٣٣٢٠٠	١٦١٠٣٥٣٠٠	

جدول رقم - ٢٠ -
إعتمادات الجزء الثاني موزعة على الوزارات

رقم الباب	الوزارة	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة		
		موازنة عام ١٩٧٧	مشروع موازنة عام ١٩٧٨	زيادة	نقصان	النسبة المئوية للزيادة وللنقصان
١	رئاسة الجمهورية	٢٦٥٠٠٠	١٩٠٠٠٠	-	٧٥٠٠٠	٢٨,٣٠
٢	مجلس النواب	-	-	-	-	-
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٤٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠٠	-	١٦٥٠,٠٠
٤	وزارة العدل	-	-	-	-	-
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	-	-	-	-	-
٦	وزارة الداخلية	٤٢٧٨٣٠٠٠	١٥٠١٨٢٠٠	-	٢٧٧٦٤٨٠٠	٦٤,٩٠
٧	وزارة المالية	١٥٠٠٠٢٠٠	٤٨٠٧٦٠٠	-	١٠١٩٢٦٠٠	٦٧,٩٥
٨	وزارة الدفاع الوطني	٤٣٣١٤٠٠٠	٢٠١٦٦٨٠٠٠	١٥٨٣٥٤٠٠٠	-	٣٦٥,٦٠
٩	وزارة التربية الوطنية	١١٦٨٥٠٠٠	١٢٨٤٠٠٠٠	١١٥٥٠٠٠	-	٩,٨٨
١٠	وزارة الصحة العامة	٦١٨٠٠٠٠	٩٧٨٧٠٠٠	٣٦٠٧٠٠٠	-	٥٨,٣٧
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٢٩٩١٥٠٠	٣٥٢٥٦١٠٠	٢٢٢٦٤٦٠٠	-	١٧١,٣٨
١٢	وزارة الإعلام	٧٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	-	-	-
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	١٥٢١٢٧٥٠٠	٢١٣٧٠٣٥٠٠	٦١٥٧٦٠٠٠	-	٤٠,٤٨
١٤	وزارة الزراعة	١٦٦٨٨٤٠٠	٢٠٧١٨٢٠٠	٤٠٢٩٨٠٠	-	٢٤,١٥
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	-	-	-
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	-	١٧٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	-	١٠٠,٠٠
١٧	وزارة التصميم العام	-	-	-	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٦٢٨٣٠٠٠	٢٠٨٠٧٠٠٠	٤٥٢٤٠٠٠	-	٢٧,٧٨
١٩	وزارة السياحة	٩١٨٧٩٠٠	٩٧٤٠٤٠٠	٥٥٢٥٠٠	-	٦,٠١
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٢٦٥٠٠٠	٢٩٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	-	١١,٣٢
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	١٢٩١٥٠٠	٥٨٦١٠٠	-	٧٠٥٤٠٠	٥٤,٦٢
مجموع الجزء الثاني		٣٢٩١٩٧٠٠٠	٥٥٤٩٠٢١٠٠	٢٦٤٤٤٢٩٠٠	٣٨٧٣٧٨٠٠	

جدول رقم - ٢١ -

اعتمادات الجزء الثالث موزعة على الوزارات

رقم الباب	الوزارة	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة		
		موازنة عام ١٩٧٧	مشروع موازنة عام ١٩٧٨	زيادة	نقصان	النسبة المئوية للزيادة وللنقصان
٨	وزارة الدفاع الوطني	-	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	-	١٠٠,٠٠
١٣	وزارة الأشغال العامة	٥٢ ٢٥٧ ٠٠٠	١٣٠ ٥٠٠ ٠٠٠	٧٨ ٢٤٣ ٠٠٠	-	١٤٩,٧٣
١٤	وزارة الزراعة	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٦٠,٠٠
مجموع الجزء الثالث		٦٢ ٢٥٧ ٠٠٠	١٥٨٥٠٠ ٠٠٠	٩٦ ٢٤٣ ٠٠٠	-	١٥٤,٥٩

جدول رقم - ٢٢ -

تحليل نفقات الموازنة العامة لسنتي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ حسب التصنيف الوظيفي للإنفاق
(بآلاف الليرات اللبنانية)

الفرق	نفقات ١٩٧٨	نفقات ١٩٧٧	
٤٤ ٦٧٢ -	١٥٧ ١٨٢	٢٠١ ٨٥٤	- الإدارة العامة
٥ ٨١٩ -	١٣٥ ٥٨٧	١٤١ ٤٠٦	- العدل والشرطة
٢٣٩ ٨٠٨ +	٥٠٩ ٥٢٦	٢٦٩ ٧١٨	- الدفاع
٧٥ ٨٦٩ +	٣٦٦ ٣٨١	٢٩٠ ٥١٢	- التعليم
٩ ٦٦٦ +	٨٥ ٤٤١	٧٥ ٧٧٥	- الصحة
٢٢ ٤٢٩ +	٣٧ ٣٤٧	١٤ ٩١٨	- الضمان والانعاش
٣٠ ٥٤٩ +	٩٧ ٩٦٧	٦٧ ٤١٨	- الخدمات الاجتماعية الأخرى
٧ ٧٨٩ +	٣٣ ٣٩٣	٢٥ ٦٠٤	- الخدمات الاقتصادية
١٣ ٨٥٢ +	٤١ ٣٩٨	٢٧ ٥٤٦	- الصناعة
١٢٣ ٩٥٢ +	٣٣٩ ٣١٥	٢١٥ ٣٦٣	- النقل والتخزين والمواصلات
٢١ ٥٣٠ +	٤١ ٤٠٠	١٩ ٨٧٠	- خدمات اقتصادية أخرى

يستنتج من الجدول السابق ان نفقات الادارة العامة قد انخفضت في عام ١٩٧٨ بمقدار ٤٤,٦٧٢ مليون ل.ل. بينما ارتفعت النفقات الأخرى بنسب مختلفة لا سيما في حقل الدفاع، اذ بلغت الزيادة ٢٣٩,٨ مليون ل.ل. والتعليم (٧٥ مليون ل.ل.) والضمان والانعاش الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الاخرى حيث بلغت الزيادة ٢٢,٤ مليون ل.ل. و٣٠,٥ مليون ل.ل. على التوالي، كذلك ارتفعت نفقات الصناعة في عام ١٩٧٨ بمقدار ١٣,٨ مليون ل.ل. ونفقات النقل والتخزين والمواصلات بمقدار ١٢٣,٩ مليون ل.ل. وأخيرا ارتفعت نفقات الخدمات الاقتصادية الاخرى بمقدار ٢١,٥ مليون ل.ل.

وقد تطورت أرقام الجزء الأول من الموازنة العامة خلال السنوات الخمس الأخيرة كما هو مبين في الجدول التالي :

تطور أرقام الجزء الأول من الموازنة العامة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٨

جدول رقم - ٢٣ -

اعتمادات الجزء الأول مقارنة بالسنوات

السنة	اعتمادات الجزء الأول	الزيادة	النسبة المئوية للزيادة
١٩٧٣	٧٠٨ ٥١١	٧٣ ٧١١	١١,٦
١٩٧٤	٨٣٥ ٦٣٧	١٢٧ ١٢٦	١٧,٩
١٩٧٥	١ ١٤٨ ٨٤٧	٣١٣ ٢١٠	٣٧,٥
١٩٧٦	١ ١٤٧ ٢٤٤	-	-
١٩٧٧	١ ٢٧٠ ٠٠٠	١٢٢ ٧٥٦	١٠,٧
مشروع ١٩٧٨	١ ٣٦٩ ٥٩٨	٩٩ ٥٩٨	٧,٨

وقد روعي في اعتمادات الجزء الأول من مشروع موازنة عام ١٩٧٨ مبدأ ضغط النفقات الادارية إلى أدنى حد اقتصادي ممكن بغية زيادة المبالغ المخصصة للمشاريع الاعمارية والانمائية والاجتماعية.

أما بالنسبة إلى الجزء الثاني من الموازنات العامة فقد تطورت أرقامه خلال نفس الفترة الزمنية المدرجة أعلاه كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم - ٢٤ -

تطور اعتمادات الجزء الثاني من الموازنة العامة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٨
(بآلاف الليرات اللبنانية)

السنة	اعتمادات الجزء الأول	الزيادة	النسبة المئوية للزيادة
١٩٧٣	١٦٧ ٣٥٨	٣٣ ٣١٠	٢٤,٨٥
١٩٧٤	١٧٥ ٨٦٢	٨ ٥٠٤	٥,٠٠
١٩٧٥	٢٤٩ ٠٩٢	٧٣ ٢٣٠	٤١,٦٠
١٩٧٦	٢٧٧ ٥١٥	٢٨ ٤٣٢	١١,٤٠
١٩٧٧	٣٢٩ ١٩٧	٥١ ٦٨٢	١٨,٦٠
مشروع ١٩٧٨	٥٥٤ ٩٠٢	٢٢٥ ٧٠٥	٦٨,٥٠

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع اعتمادات الجزء الثاني في مشروع موازنة ١٩٧٨ الى الحاجة الماسة لعدد من الادارات العامة للنفقات الانمائية ونفقات التجهيز والانشاء كما هو مفصل فيما يلي، هذا بالاضافة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

جدول رقم - ٢٥ -

رقم البند	تعيين البنود	مجموع الاعتمادات
٢٠	مساهمات ومساعدات إنمائية	١٠٩ ٩٤٧ ٢٠٠
٢١	تجهيزات	٢١٥ ٣٢٦ ٦٠٠
٢٢	إنشاءات	١٨٩ ٤٢٥ ٠٠٠
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء	٤٠ ٢٠٣ ٣٠٠
	المجموع	٥٥٤ ٩٠٢ ١٠٠

وقد وزعت هذه الاعتمادات على الادارات التالية كما يلي:

جدول الادارة

الادارة	مجموع الإعتمادات (الجزء الثاني) ل. ل.
رئاسة الجمهورية	١٩٠٠٠٠
رئاسة مجلس الوزراء	٧٠٠٠٠٠٠
وزارة الداخلية	١٠٠١٨٢٠٠
وزارة المالية	٤٨٠٧٦٠٠
وزارة الدفاع الوطني	٢٠١٦٦٨٠٠٠
وزارة التربية الوطنية	١٢٨٤٠٠٠٠
وزارة الصحة العامة	٩٧٨٧٠٠٠
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٣٥٢٥٦١٠٠
وزارة الأعلام	٧٠٠٠٠٠
وزارة الأشغال العامة والنقل	٢١٣٧٠٣٥٠٠
وزارة الزراعة	٢٠٧١٨٢٠٠
وزارة الاقتصاد والتجارة	٣٥٠٠٠
وزارة البرق والبريد والهاتف	١٧٥٠٠٠٠
وزارة الموارد المائية والكهربائية	٢٠٨٠٧٠٠٠
وزارة السياحة	٩٧٤٠٤٠٠
وزارة الصناعة والنفط	٢٩٥٠٠٠
وزارة الاسكان والتعاونيات	٥٨٦١٠٠
المجموع	٥٥٤٩٠٢١٠٠

أما بالنسبة إلى الجزء الثالث من الموازنة الذي يتضمن نفقات برامج التجهيز والانشاء الطويلة الاجل، فقد تطور خلال السنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم - ٢٦ -

تطور أرقام اعتمادات الجزء الثالث من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٨
(بآلاف الليرات اللبنانية)

السنة	اعتمادات الجزء الأول	الزيادة	النقصان	النسبة المئوية للزيادة
١٩٧٣	٢٠٤ ٩١٥	-	٦ ٦٣٥	٣,١٤
١٩٧٤	٢١٣ ٥٢٥	٨ ٦١٠	-	٤,٢٠
١٩٧٥	٢٣٨ ٩٠٣	٢٥ ٣٧٨	-	١١,٩٠
١٩٧٦	٢٩١ ٨٠٠	٥٢ ٨٩٧	-	٢٢,١٤
١٩٧٧	٦٢ ٢٥٧	-	٢٢٩ ٥٤٣	٧٨,٦٦
مشروع موازنة ١٩٧٨	١٥٨ ٥٠٠	٩٦ ٢٤٣	-	١٥٤,٥٩

ويمكن تفصيل اعتمادات الجزء الثالث (قوانين البرامج) في مشروع موازنة عام ١٩٧٨ على الوجه التالي

جدول رقم - ٢٧ -

الجزء الثالث اعتمادات قوانين البرامج

الوزارة	قيمة الاعتمادات ل. ل.
وزارة الدفاع الوطني	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠
وزارة الأشغال العامة والنقل	١٣٠ ٥٠٠ ٠٠٠
وزارة الزراعة	١٦ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع	١٥٨ ٥٠٠ ٠٠٠

أما بالنسبة إلى الاعتمادات المدورة من الأعوام السابقة فهي مفصلة في الجدول التالي :

جدول رقم - ٢٨ -

الاعتمادات المدورة للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٤

(بملايين الليرات اللبنانية)

المجموع	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الأول	
السنة المالية ١٩٧٣ - ١٩٧٤				
٢٦١	١٩٦	٦٥	-	اعتمادات غير معقودة
٤٨٠	٢٩٤	١٣٧	٤٩	اعتمادات معقودة
٧٤١	٤٩٠	٢٠٢	٤٩	المجموع
السنة المالية ١٩٧٤ - ١٩٧٥				
٢٨٢,٩٧٥	١٨١,٩٢١	٨٣,٨٩٦	١٧,١٥٨	اعتمادات غير معقودة
٥١٨,٣٠٩	٣١٨,١٠٤	١٢٩,٩٠٢	٧٠,٣٠٣	اعتمادات معقودة
٨٠١,٢٨٤	٥٠٠,٠٢٥	٢١٣,٧٩٨	٨٧,٤٦١	المجموع
السنة المالية ١٩٧٦ - ١٩٧٧				
٨٥٣,٦٦٢	٦٠٠,٤٨٣	٢٥٣,١٧٩	-	اعتمادات غير معقودة
١,٧٥١,٥٩٥	٤٨٤,٤٣٥	٢٨٥,٦٧٠	٩٨١,٤٩٠	اعتمادات معقودة
٢٦٠٥,٢٥٧	١٠٨٤,٩١٨	٥٣٨,٨٤٩	٩٨١,٤٩٠	المجموع

يتبين من هذا الجدول ان الاعتمادات المدورة بالنسبة إلى جميع الاجزاء وبصورة خاصة بالنسبة إلى الجزء الثالث هي في تزايد مستمر، وهذا دليل واضح على عدم كفاية الطاقة التنفيذية للإدارة العامة، الأمر الذي تسعى وزارة المال إلى إيجاد الحل المناسب له، وذلك عن طريق الحد من طلبات التدوير التي ترد من الادارات العامة ضمن امكانيات التنفيذ الفعلية.

أما فيما يتعلق بتوزيع اعتمادات مشروع الموازنة على الوزارات المختلفة فهو مفصل في الجدول التالي مع بيان النسب المئوية.

جدول رقم - ٢٩ -

اعتمادات مشروع موازنة عام ١٩٧٨ موزعة على الأبواب مع نسبها المئوية

الباب	إسم الباب	قيمة الإعتمادات	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	٢ ١٥٠ ٠٠٠	٠,١٠ %
٢	مجلس النواب	٧ ٠٦٦ ٩٠٠	٠,٣٤ %
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٥٩ ١٩٢ ٠٠٠	٢,٨٤ %
٤	وزارة العدل	١٩ ٩٤٦ ٠٠٠	٠,٩٦ %
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٤٣ ٩٣٢ ٥٠٠	٢,١١ %
٦	وزارة الداخلية	١٤٥ ٢٨٥ ٦٠٠	٦,٩٨ %
٧	وزارة المالية	٤٣ ١١٤ ٤٠٠	٢,٠٧ %
٨	وزارة الدفاع الوطني	٤٩٠ ٥٠٥ ٠٠٠	٢٣,٥٥ %
٩	وزارة التربية الوطنية	٣٦٧ ١٣١ ٢٠٠	١٧,٦٣ %
١٠	وزارة الصحة العامة	٦٥ ٦٩٥ ٨٠٠	٣,١٥ %
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٨٩ ٣٠٠ ٢٠٠	٤,٢٩ %
١٢	وزارة الإعلام	١٢ ٤٤٩ ١٠٠	٠,٦٠ %
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٣٩٨ ٧٠٢ ٤٠٠	١٩,١٤ %
١٤	وزارة الزراعة	٤٤ ٦١٦ ٤٠٠	٢,١٤ %
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٦ ٨٠١ ٩٠٠	٠,٣٢ %
١٦	وزارة البرق والبريد والهاتف	٢١ ٩٤٤ ٣٠٠	١,٠٥ %
١٧	وزارة التصميم العام	٢ ٨٣٤ ٣٠٠	٠,١٤ %
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٢٧ ٣١٥ ٧٠٠	١,٣١ %
١٩	وزارة السياحة	٢١ ٠٢٣ ٢٠٠	١,٠١ %
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	١ ٥٤٥ ٨٠٠	٠,٠٧ %
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	٤ ١٨٠ ٩٠٠	٠,٢٠ %
٢٢	الديون المتوجبة الأداء	٩٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٤,٤٧ %
٢٣	احتياطي الموازنة	١١٥ ٢١٦ ٤٠٠	٥,٥٣ %
المجموع العام		٢ ٠٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠,٠٠ %

ويظهر من الجدول السابق ان الوزارات التي تحصل على أعلى نسبة من اعتمادات الموازنة هي التالية (حسب أهمية الاعتمادات).

جدول رقم - ٣٠ -

الوزارة	نسبة الاعتمادات في مشروع موازنة ١٩٧٨ (%)
١ - رئاسة الجمهورية	٢٣,٥٥
٢ - وزارة الأشغال العامة	١٩,١٤
٣ - وزارة التربية الوطنية	١٧,٦٣
٤ - وزارة الداخلية	٦,٩٨
٥ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٤,٢٩
٦ - وزارة الصحة العامة	٣,١٥
٧ - رئاسة مجلس الوزراء	٢,٨٤
٨ - وزارة الزراعة	٢,١٤
٩ - وزارة الخارجية والمغتربين	٢,١١
١٠ - وزارة المالية	٢,٠٧

ب - نفقات الموازنات الملحقة

أ - موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف

بلغت أرقام مشروع موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف لعام ١٩٧٨ / ٣٢٣٨٥٦٠٠٠ / ليرة لبنانية مقابل / ١٦٢٠٢٠٠٠٠ / ل.ل. في عام ١٩٧٧ ، اي بزيادة قدرها ٦١٨٣٦٠٠٠ ل.ل.

وتعود أسباب هذه الزيادة إلى ارتفاع الاعتمادات المخصصة للجزأين الثاني والثالث في مشروع موازنة عام ١٩٧٨ . وذلك بغية استئناف العمل بالخطة السداسية بشكل مكثف بعد توقف الأعمال في سنتي الأحداث . وقد لحظ مبلغ ١٠٢ مليون ل.ل. لهذا الغرض في عام ١٩٧٨ وهو موزع كما يلي :

جدول رقم - ٣١ -

الإنشاءات	ل.ل.
التجهيزات	٣٢ ٨٠٠ ٠٠٠
الشبكات	٣٥ ٢٥٠ ٠٠٠
الاتصالات	٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠
الدروس الفنية	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع	١٠٢ ٠٥٠ ٠٠٠

والجدول التالي يفصل مجمل الاعتمادات المرصدة في موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف لعام ١٩٧٨ في أجزائها الثلاثة.

جدول رقم - ٣٢ -

الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٧٨			
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني ل.ل.	الجزء الثالث ل.ل.	المجموع ل.ل.
الأول	نفقات الاستثمار	٦٣٣٦٦٧٠٠	٣٧٤٧٥٠٠٠	١١٣٣٥٠٠٠٠	٢١٤١٩١٧٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الأداء	٢٥٠٠٠	-	-	٢٥٠٠٠
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	للمذكر	للمذكر	-
الرابع	احتياطي الموازنة	٩٦٣٩٣٠٠	-	-	٩٦٣٩٣٠٠
مجموع النفقات		٧٣٠٣١٠٠٠	٣٧٤٧٥٠٠٠	١١٣٣٥٠٠٠٠	٢٢٣٨٥٦٠٠٠

جدول رقم - ٣٣ -

الاعتمادات المقابلة في عام ١٩٧٧ موزعة على الشكل التالي:

الفصل	تعيين الفصول	إعتمادات موازنة عام ١٩٧٨		
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني والثالث ل.ل.	المجموع ل.ل.
الأول	نفقات الاستثمار	٦٤ ٦٥٦ ٠٠٠	٥١ ٠٧٣ ٠٠٠	١١٥ ٧٢٩ ٠٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الأداء	٢٥ ٠٠٠	٢٤ ٣٤٧ ٠٠٠	٢٤ ٣٧٢ ٠٠٠
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	للمذكر	-
الرابع	احتياطي الموازنة	٢١ ٩١٩ ٠٠٠	-	٢١ ٩١٩ ٠٠٠
مجموع النفقات		٨٦ ٦٠٠ ٠٠٠	٧٥ ٤٢٠ ٠٠٠	١٦٢ ٠٢٠ ٠٠٠

٢ - موازنة مديرية اليانصيب الوطني

ارتفعت أرقام موازنة مديرية اليانصيب الوطني من ١٩٢٠٠٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٧ إلى ٤٤٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في مشروع موازنة عام ١٩٧٨ ، اي ان الزيادة الحاصلة بلغت ٢٤٨٠٠٠٠٠ ل.ل.

والسبب الرئيسي لهذا الارتفاع يعود إلى استئناف النشاط الطبيعي لاصدارات اليانصيب الوطني بعد ان توقفت بسبب الاحداث .

والجدول التالي يبين توزيع هذه الاعتمادات حسب الفصول والأجزاء .

جدول رقم - ٣٤ -

الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٧٨		
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني ل.ل.	المجموع ل.ل.
الأول	مديرية اليانصيب الوطني	٤٣ ١٦٠ ٩٠٠	٣٠ ٠٠٠	٤٣ ١٩٠ ٩٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الأداء	للمذكر	-	-
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	-
الرابع	احتياطي الموازنة	٨٠٩ ١٠٠	-	٨٠٩ ١٠٠
مجموع النفقات		٤٣ ٩٧٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠

ويمكن مقارنة هذا الجدول مع الجدول المماثل للعام ١٩٧٧ :

جدول رقم - ٣٥ -

الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٧٨		
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني ل.ل.	المجموع ل.ل.
الأول	مديرية اليانصيب الوطني	١٨ ٧٥٥ ٥٠٠	-	١٨ ٧٥٥ ٥٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الأداء	للمذكر	-	-
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	-
الرابع	احتياطي الموازنة	٤٤٤ ٥٠٠	-	٤٤٤ ٥٠٠
مجموع النفقات		١٩ ٢٠٠ ٠٠٠	-	١٩ ٢٠٠ ٠٠٠

وتجدر الإشارة إلى أن أرباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية ومساعدات مختلفة وفقا للغاية التي أنشئت هذه المديرية من أجلها.

٣ - مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت أرقام موازنة مشروع مكتب الحبوب والشمندر السكري لعام ١٩٧٨ / ٤٧٦٠٠٠٠٠٠ / ل.ل. مقابل ٢٣٢٠٠٠٠٠٠ في عام ١٩٧٧ ، اي بزيادة قدرها: ٢٤٤٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

والسبب الأهم لهذه الزيادة المبالغ المخصصة في موازنة ١٩٧٨ لشراء السكر الوطني من انتاج عنجر مع النفقات العائدة له، وتبلغ ٢٦٤٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وهذا الاعتماد لم يكن ملحوظا في موازنة عام ١٩٧٧ ، اذ كانت هذه النفقات تغطى عن طريق السلفات من الخزينة بسبب الكميات الضخمة التي كانت تستورد من الخارج خلال الاحداث وبعدها، وكانت الدولة تتحمل جميع الأعباء العائدة للتموين ولتغطية فروقات الاسعار للبيع والشراء التي كانت تبلغ عشرات الملايين. هذا مع الإشارة إلى أن هناك انخفاضا في بعض النفقات الأخرى.

ولا بد من الملاحظة هنا أن سياسة الدعم التي كانت تتبعها الحكومات السابقة قبل الاحداث وخلالها قد تطورت لجهة حصر الدعم في شراء القمح الوطني والشمندر السكري من انتاج البقاع بأسعار تشجيعية، وتأمين الخبز بأسعار معقولة. وهذا يعني ان الدعم قد رفع عن السكر المستورد من الخارج وعن الأرز، وفي ذلك وفر كبير على خزينة الدولة.

أما فيما يتعلق بتحليل نفقات الموازنات الملحقة لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ حسب التصنيف الوظيفي فيمكن عرضه فيما يلي:

جدول رقم - ٣٦ -

الفرق	نفقات ١٩٧٨	نفقات ١٩٧٧	
٢٠٢ -	٥ ١٦٨	٥ ٣٧٠	الإدارة العامة
٧ ١٣١ +	٤٥ ٣٣٢	٣٨ ٢٠١	الخدمات الاجتماعية (الضمان والانعاش الاجتماعي)
١١٥ ٨٥١ +	٢٤٨ ٣٦٦	١٣٢ ٥١٥	الخدمات الاقتصادية (الزراعة والري والموارد غير المعدنية والنقل والتخزين والمواصلات)

ويلاحظ هنا أيضاً أن نفقات الإدارة العامة قد انخفضت بعض الشيء بالنسبة للموازنات الملحقه، وان نفقات الخدمات الاجتماعية والخدمات الاقتصادية قد ارتفعت بمقدار ٧ ملايين ل.ل. و ١١٦ مليون ل.ل. تبعاً.

ج - واردات الموازنة العامة

قدرت الواردات العادية للموازنة العامة عن عام ١٩٧٨ بمبلغ اجمالي قدره ١٤٠٣٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وهذا يعني ان العجز المقدّر في الموازنة يبلغ ٦٨٠ مليون ل.ل. وسيغطي هذا العجز بواردات استثنائية عن طريق قروض في حدود ٧٠٠ مليون ل.ل. وذلك بموجب سندات مالية وقروض لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة بالعملة اللبنانية والأجنبية.

وتجدر الإشارة هنا إلى ان واردات مصلحة التعمير قد ألحقت بالخزينة، وهي تقدر بحوالي ٦٠ مليون ل.ل. وذلك اثر الحاق مصلحة التعمير بالمديرية العامة للإسكان.

والجدول التالي يظهر تفصيل الواردات المقدرة لمشروع موازنة عام ١٩٧٨ حسب الأبواب والأجزاء.

جدول رقم - ٣٧ -

رقم الباب	تعيين الأبواب	الاعتمادات المقدرة لعام ١٩٧٨		
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني ل.ل.	المجموع ل.ل.
الجزء الأول				
الباب الأول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	٥٤٨ ٤٠٠ ٠٠٠	-	٥٤٨ ٤٠٠ ٠٠٠
الباب الثاني	الضرائب والرسوم غير المباشرة	٦٢٥ ٣٠٠ ٠٠٠	-	٦٢٥ ٣٠٠ ٠٠٠
الباب الثالث	حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار	٢٢ ٨٠٠ ٠٠٠	-	٢٢ ٨٠٠ ٠٠٠
الباب الرابع	إيرادات متفرقة	٢٠٦ ٥٠٠ ٠٠٠	-	٢٠٦ ٥٠٠ ٠٠٠
الباب الخامس	مأخوذات من مال الاحتياط	للمذكر	-	للمذكر
الجزء الثاني				
باب وحيد	واردات استثنائية	-	٦٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	
مجموع الواردات		١٤٠٣٠٠٠٠٠٠	٦٨٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٨٣٠٠٠٠٠٠

والخلاصة ان الحكومة تشعر ازاء تزايد أعبائها عاما بعد عام، واتساع دورها في جميع الحقول الاقتصادية والمالية والاجتماعية والعسكرية، بوجوب اتخاذ الاجراءات الفعالة لزيادة وارداتها الطبيعية بجميع الطرق والأساليب الممكنة لتلبية الحاجات المتزايدة وسد العجز في الموازنة العامة التي تتضخم بصورة مطردة وواضحة.

هذا مع الحرص الشديد على التقيد بمبدأ عصر النفقات الادارية، لا سيما نفقات الجزء الأول من الموازنة الذي ارتفعت أرقامه نتيجة لانعكاسات المستوى العام للأسعار بفعل التضخم النقدي المتزايد، بالاضافة إلى اقرار زيادة غلاء المعيشة بنسبة ٢٠ بالمائة للموظفين والعاملين في القطاع العام، علما بأن هذه الأرقام لا تظهر الزيادة الجديدة التي أقرت لموظفي القطاع العام من قبل مجلس الوزراء اعتبارا من مطلع عام ١٩٧٨ بما يعادل مرتب درجتين.

ونود الإشارة أخيرا إلى ما ورد في سياق عرضنا للسياسة المالية بخصوص العمل على تحسين التحقق الضريبي، ومحاربة التهرب من الضريبة، قبل اللجوء إلى زيادة العبء الضريبي على المكلفين. ولا حاجة إلى القول في هذا المجال بأن الحكومة ستنتظر في أمر وضع نظام ضريبي جديد يتلاءم مع متطلبات المجتمع اللبناني ومع السياسة الانمائية الحديثة التي تتبناها الدولة.

الملاحق

جدول رقم - ٣٨ - اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧٨ موزعة على البنود والأجزاء مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء

الإعتمادات والنسبة المئوية				بيان النفقات	رقم البند
اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة % للبنء	النسبة % للجزء		
الجزء الأول - النفقات العادية					
١	المخصصات والرواتب والأجور	٧٨٥٣٣٤١٠٠		٣٧,٧٠	
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	٢٤٦٠٢٤٠٠		١,١٨	
٣	لوازم إءارية	٥٦٨٥٩٤٠٠		٢,٧٣	
٤	نفقات إءارية عامة	٢٤٩٤٥٩٠٠		١,٢٠	
٥	الصيانة	١١٤٤٨٩٠٠٠		٠,٥٥	
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١٦٧٣٦٩٠٠		١,٨٠	
٧	مساهمات ومساعدات	١٩٠٨٠٣٥٠٠		٩,١٦	
٨	نفقات متنوعة	٥٠٦١٠٣٠٠		٢,٤٣	
٩	الديون المتوجبة الأداء	٩٣٠٠٠٠٠٠		٤,٤٧	
١٠	رءيات	-		-	
١١	أحكام قضائية ومصالحات	-		-	
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	١١٥٢١٦٤٠٠	١٣٦٩٥٩٧٩٠٠	٥,٥٣	٦٥,٧٥
الجزء الثاني: نفقات التجهيز والإنشاء السنوية					
٢٠	مساهمات ومساعدات إنمائية	١٠٩٩٤٧٢٠٠		٥,٢٨	
٢١	تجهيزات	٢١٥٣٢٦٦٠٠		١٠,٣٤	
٢٢	إنشاءات	١٨٩٤٢٥٠٠٠		٩,٠٩	
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء	٤٠٢٠٣٣٠٠		١,٩٣	
٢٤	أحكام قضائية ومصالحات	-	٥٥٤٩٠٢١٠٠	-	٢٦,٦٤
الجزء الثالث: نفقات التجهيز والإنشاء الطويلة المدى					
قوانين البرامج		١٥٨٥٠٠٠٠٠	١٥٨٥٠٠٠٠٠	٧,٦١	٧,٦١
المجموع		٢٠٨٣٠٠٠٠٠٠			١٠٠,٠٠

جدول رقم - ٣٩ - تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٧٨ بالمقارنة
مع تقديرات واردات موازنة ١٩٧٧ وتحصيلات عام ١٩٧٤

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٧٤ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٧ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٨ ل ل
الجزء الأول			
الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها			
الفصل الأول - الضرائب المباشرة			
١ - ضريبة الأملاك المبنية	٦٣٥٥٣٦٧٤	٥٠٠٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠٠
٢ - ضريبة الدخل	١٤١٦٨٣٩١٢	٧٥٠٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الانتقال	٧١١٢١١٥	١٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم على السيارات الخاصة	٤٦٥٧٤٨٨٤	٤٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الأجر	٧٦٤٠٥	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٦ - ضريبة الأراضي	-	-	-
مجموع الفصل الأول	٢٥٩٠٠٠٠٩٩٠	١٧٥٠٥٠٠٠٠٠	٣٠٠١٠٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع			
١ - الرسوم القضائية	٩١٨٠٣٨٥	٥٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم كتاب العدل	٢٩٢٨٥٨١	٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم التسجيل	٨٩٢٢١٣٥٧	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم الطوابع	٤٩٩٤٥٨٣٤	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم السير	٥٠٩٧٨٥٢	٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠٠
٦ - رسوم الأمن العام	٢٢٥٤٧٩٦	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسوم القنصلية	٤٥٧٢٧٨٧	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠
٨ - رسم مغادرة الأراضي اللبنانية	٥٤٩١٢٤٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٦٨٦١٢٧٣٢	١٢٤٢٠٠٠٠٠٠	١٨٨٣٠٠٠٠٠٠
الفصل الثالث - واردات التعمير			
١ - واردات التعمير	٢٠٠١٣٧٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثالث	٢٠٠١٣٧٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الأول	٤٤٧٦٢٧٤٢٢	٣٢٤٢٥٠٠٠٠٠	٥٤٨٤٠٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات الواردات عام ١٩٧٤ ل ل	تقديرات الواردات لجنة ١٩٧٧ ل ل	تقديرات الواردات لجنة ١٩٧٨ ل ل
الباب الثاني - الضرائب المباشرة والرسوم غير المباشرة			
الفصل الأول - رسوم الاستهلاك			
١ - رسوم المواد الملتهبة	١٤٣ ٥٥٦ ١٥٤	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
٢ - رسوم المسكرات	٣ ٠٧٠ ٩٠٥	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٥٠٠ ٠٠٠
٣ - رسوم الملح	٧٣ ٥٩٣	٥٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
٤ - رسوم التبغ والتبناك	٤٣ ٤٧١ ٣٩٩	-	-
٥ - رسوم الترابية	٦ ٨٨٣ ٨٥٥	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
٦ - ضريبة الملاهي	١ ٩٩٢ ١١٧	١٠٠ ٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠
٧ - الرسم الداخلي على ورق اللعب	١ ٠٣٥ ٨٤١	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الأول	٢٠٠ ٠٨٣ ٨٦٤	١١٣ ٢٥٠ ٠٠٠	١٢٥ ٣٠٠ ٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم الجمارك			
١ - رسوم الجمارك	٤٧٦ ٩٨١ ٨٩٧	٤٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٤٧٦ ٩٨١ ٨٩٧	٤٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الباب الثاني	٦٧٧ ٠٦٥ ٧٦١	٥٣٨ ٢٥٠ ٠٠٠	٦٢٥ ٣٠٠ ٠٠٠
الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار			
الفصل الأول - حاصلات أملاك الدولة			
١ - حاصلات أملاك الدولة غير الغابات	١ ٤٢٧ ٨٧٤	٥٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الأول	١ ٤٢٧ ٨٧٤	٥٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار			
١ - حاصلات البريد	١٠ ٨٦٥ ٥٠٥	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠
٢ - حاصلات البرق	٢٨ ٢٦٩ ٠٣٧	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية	٢٩٦ ٤٥١	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠
٤ - حاصلات مصلحة البارود والمتفجرات	١ ٤٥٧ ٧٤٨	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠
٥ - رسوم المناثر	٦٤٥ ١١٥	٥٠٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٤١ ٥٣٣ ٨٥٦	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١ ٨٠٠ ٠٠٠
مجموع الباب الثالث	٤٢ ٩٦١ ٧٣٠	١٧ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٨٠٠ ٠٠٠

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٧٤ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٧ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٨ ل ل
الباب الرابع - إيرادات متفرقة			
الفصل الأول - إيرادات متفرقة			
١ - الحسومات التقاعدية	٢٢ ٩٧٢ ٩٧١	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠
٢ - إيرادات رئاسة الموائى	١ ٣٩١ ١٧٨	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠
٣ - غرامات وأحكام نقدية	٤ ٥٦٢ ٩٧٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
٤ - فوائد أموال	-	-	-
٥ - رسوم المراهنات	١ ٥٦٩ ٥٢٠	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠
٦ - واردات دوائر الحجر الصحي	-	-	-
٧ - مدفوعات الشركات ذات الامتياز	١٢ ٠١٤ ١٨٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠
٨ - مدفوعات شركات البترول	٧٦ ٨٠٠	-	-
٩ - رسوم المطارات وإيجار مطعم مطار بيروت الدولي	١٥ ٦٥٣ ١٦٤	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠
١٠ - إيرادات متفرقة	٧ ٢١٠ ٦٧٣	١٤٠ ٦٤٩ ٠٠٠	١٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠
١١ - إيرادات كازينو لبنان	٢٥ ٢٤٠ ٩٧٩	١١ ٩٩١ ٠٠٠	٥٦١ ٠٠٠
١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية	٢ ٤٠٤ ٧٢٩	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
١٣ - إيرادات من وفر موازنتي الحبوب والشمندر السكري والهاتف	-	-	-
١٤ - واردات مقتطعة من حساب مصلحة التعمير	-	-	-
مجموع الفصل الأول	٩٣ ٤٣٢ ٤٤٤	١٩٠ ١٤٠ ٠٠٠	٢٠٢ ٥٦١ ٠٠٠
الفصل الثاني - إيرادات لتسديد النفقات			
١ - إيرادات لتسديد نفقات	٨ ٣٨١ ٢٥٢	٢ ٨٦٠ ٠٠٠	٢ ٩٣٩ ٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٨ ٣٨١ ٢٥٢	٢ ٨٦٠ ٠٠٠	٢ ٩٣٩ ٠٠٠
الفصل الثالث - رديّات			
١ - استردادات	١ ٣٧٥ ١٣٨	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الثالث	١ ٣٧٥ ١٣٨	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الباب الرابع	١٠٣ ١٨٨ ٨٣٤	١٩٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٦ ٥٠٠ ٠٠٠

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٧٤ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٧ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٨ ل ل
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط			
الفصل الأول - مأخوذات من مال الاحتياط			
١ - مأخوذات لتغذية نفقات الموازنة	للكر	للكر	للكر
٢ - مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	للكر	للكر	للكر
مجموع الفصل الأول	للكر	للكر	للكر
مجموع الباب الخامس	للكر	للكر	للكر
الإجمال			
الباب الأول	٤٤٧ ٦٢٧ ٤٢٢	٣٣٤ ٢٥٠ ٠٠٠	٥٤٨ ٤٠٠ ٠٠٠
الباب الثاني	٦٧٧ ٠٦٥ ٧٦١	٥٣٨ ٢٥٠ ٠٠٠	٦٢٥ ٣٠٠ ٠٠٠
الباب الثالث	٤٢ ٩٦١ ٧٣٠	١٧ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٨٠٠ ٠٠٠
الباب الرابع	١٠٣ ١٨٨ ٨٣٤	١٩٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٦ ٥٠٠ ٠٠٠
الباب الخامس	للكر	للكر	للكر
مجموع الجزء الأول	١ ٢٣٠ ٨٤٣ ٧٤٧	١٠٨٤٠٠٠٠٠٠	١٤٠٣٠٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٤ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٧ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٨ ل ل
الجزء الثاني			
باب وحيد - واردات استثنائية			
الفصل الأول - مأخوذات من مال الاحتياط			
الاعتمادات المدةورة	٧٤١ ٢٨٠ ٦٨٦	-	-
مجموع الفصل الأول	٧٤١ ٢٨٠ ٦٨٦	-	-
الفصل الثاني - واردات استثنائية			
١ - واردات ناتجة عن قروض أو عن موارد جديد	-	٥٧٧ ٤٥٤ ٠٠٠	٦٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	-	-	-
مجموع الجزء الثاني	٧٤١ ٢٨٠ ٦٨٦	٥٧٧ ٤٥٤ ٠٠٠	٦٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الإجمال العام			
الجزء الأول	١ ٢٣٠ ٨٤٣ ٧٤٧	١ ٠٨٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٤٠٣ ٠٠٠ ٠٠٠
الجزء الثاني	٧٤١ ٢٨٠ ٦٨٦	٥٧٧ ٤٥٤ ٠٠٠	٦٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع العام	١٩٧٢١٢٤٤٣٣	١٦٦١٤٥٤٠٠٠	٢٠٨٣٠٠٠٠٠٠

جدول رقم - ٤٠ -

تطور الموازنة العامة من ١٩٧١ الى ١٩٧٨
(بالليرات اللبنانية)

السنة	أرقام الموازنة العامة	الواردات الفعلية ^(١)	النفقات الفعلية	الفرق بين الواردات والنفقات	
				زيادة	نقصان
١٩٧١	٧٧٤٠٠٠٠٠٠	٧٧٦٠٢٣٩٧٨	٧٣٤٤٨٢٠٠٠	٤١٥٤١٩٧٨	-
١٩٧٢	٩٨٠٣٩٨٠٠٠	٩٠٥٧٦٥٨٩٨	٨٥٤٩٩٩٠٠٠	٥٠٧٦٦٨٩٨	-
١٩٧٣	١٠٨٠٧٨٥٠٠٠	٩٧٤٤١٢٠٠٠	١٠٢٠٤٤٨٧٩٧	-	٤٦٠٣٦٧٩٧
١٩٧٤	١٢٢٥٠٢٥٠٠٠	١٢٦٩٩٦٥٧٤٣	١٢١٨٥٨٩٨١٨	٥١٣٧٥٩٢٥	-
١٩٧٥	١٦٠٧٧٧٥٠٠٠	-	-	-	-
١٩٧٦	١٧١٦٥٦٠٠٠٠	-	-	-	-
١٩٧٧	١٦٦١٤٠٤٠٠٠	-	-	-	-

جدول رقم - ٤١ -

تطور الواردات الرئيسية المحصلة من ١٩٧١ الى ١٩٧٤ (الموازنة العامة)
(بالليرات اللبنانية)

السنة	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	الضرائب والرسوم غير المباشرة	حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار	واردات متفرقة	الإجمالي
١٩٧١	٢٥٢٠٦٤٩٩٤	٣٤٨٥٧٢١١٢	٢٠٩٦٣٤٧٣	١٥٤٤٢٣٣٩٩	٧٧٦٠٢٣٩٧٨
١٩٧٢	٢٨٠٨٨٨٤٣٨	٤٢٩٧١٦٠٠١	٢٦٥٣٤١٤٢	١٥٨٦٢٧٣٠٧	٨٩٥٧٦٥٨٨٨
١٩٧٣	٣٣٦٥٠٦٩٦٩	٤٧٣٢٥٠٨٧٢	٢٩٩٢٠٨٦٨	١٤٢٧٤٧٨٣٨	٩٨٢٤٢٦٥٤٧
١٩٧٤	٤٣٤٤٦٢٠٥٥	٦٧٦١٧٦٢٩٩	٤٢٩٦٢٥٢٤	١٢٣١٩٨١٦٣	١٢٧٦٧٩٩٠٤١

(١) بدون المأخوذات من مال الاحتياط

جدول رقم - ٤٢ -

تطور أهم أنواع الواردات من ١٩٧١ الى ١٩٧٧ (الموازنة العامة)
(بملايين الليرات اللبنانية)

نوع الواردات	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
ضريبة الأملاك المبنية	٥٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٦٦,٥٠٠	٦٧,٥٠٠	٦٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
ضريبة الدخل	٦٩,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
رسوم على السيارات الخاصة	٢٠,٥٠٠	٢٢,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
رسوم التسجيل	٢٣,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٤١,٥٠٠	٥٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
رسوم الطوابع	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
رسوم المواد الملتهبة	٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	٧٢,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
رسوم التبغ والتبناك	٤٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٥٣,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	--
رسوم الجمارك	٢٠٣,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٣٠٥,٠٠٠	٣٦٥,٠٠٠	٤٩٠,٠٠٠	٥٢٠,٠٠٠	٤٢٥,٠٠٠
مدفوعات شركات البترول	٣٩,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	--
إيرادات متفرقة ^(١)	١٤,٥٠٠	٢٧,٧٧٣	٣٠,٦١٦	٢٤,٨٨٥	٣٤,٢٣٢	٧٥,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
واردات مقتطعة من حساب مصلحة التعمير	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠

(١) أرباح مصرف لبنان.

جدول رقم - ٤٣ -

تطور النفقات العامة لأبواب الموازنة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٤

- النفقات الفعلية - (بآلاف الليرات اللبنانية)

الأبواب	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
رئاسة الجمهورية	١٠٠٧	١٠١٧	١١٩٦	١٥٨٠	١٧٦٣	١٨٣٦
مجلس النواب	٣٧٨١	٤٠٦٨	٤٨٣٠	٥٨٥٧	٥٦٦١	٦٠١٦
رئاسة مجلس الوزراء	٢٣٩٥٣	٥٠١٥٨	٣١٥٦٠	٣٨٥٩٣	٥٤٩٦٣	٤٩٣٣٥
وزارة العدل	١٢٠٥٠	١٧١٠١٤	١٣٠٤١	١٣٣٤٧	١٤٢٤٨	١٥٧٩٥
وزارة الخارجية والمغتربين	١٥٨٢٤	١٦٦١٠	٢٠٤٨٤	٢١٠٦٦	٢٥٠٤٣	٢٧٩٢٧
وزارة الداخلية	٥٣٢١٦	٥٣٦٣٢	٥٦٧٩٠	٧٠٧٥٠	٧٨٣٩٩	٩١١٧٨
وزارة المالية	٢١٢٣٧	٢٢٤٨٣	٢٢٧٢٨	٢٤٠٧١	٢٦٧٣٨	٢٦٩٢٩
وزارة الدفاع الوطني	١٣٩٠٩١	١٣٨٣٩٠	١٤٢٢٩٠	١٥٣٣٧٣	١٧٨٤٥٠	٢٧٣٩٧
وزارة التربية الوطنية	١١١٤١٣	١٣٤٢٨٩	١٥١٧٩٠	١٦٧٣٨٦	٢٠٥٧٧٣	٢٧٩٦٠٧
وزارة الصحة العامة	٢٢٢٣١	٢٢٥٨١	٢٥٣٧٠	٢٧٨٩٦	٣٥٩٩١	٣٨٨٣٧
وزارة العمل والشؤون	١٣٠٠٧	١٣٤٦٠	٢١٧١٤	١٩٥٤٣	٢١٤٠٠	٢٠٠٢١
وزارة الإعلام	٦٠١٠	٦٢١٦	٦١١٩	٦٦٣١	٧٤١٣	١٧٣٩٦
وزارة الأشغال العامة	٩٩٤٨٠	٩٦١١٢	١٠١٤٥٤	١٦٥٣٨٧	١٩٦٥٤٧	١٨٩٧٢٩
وزارة الزراعة	١٥٧١٠	١٩٣٩١	١٩٩٦١	٢٣٥٤٣	٢٤٩١٨	٣٩٦٠٥
وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٢٩٩	٢٣٣٦	٣٥٤٠	٢٥٢٧	٢٨٠٦	٢٣١٠
وزارة البريد والبرق والهاتف	١٠٩٨٥	١٢٦١٤	١٤٨٣٥	٢٠٢٤٤	١٩٩٤٦	٢٤٨١٤
وزارة التصميم العام	٢٢٧٤	٢٣٦٤	٢٧٤٣	٢٧٦٦	٢٩٣١	٣٢٤٦
وزارة الموارد المائية والكهربائية	٢٣٦٢٠	٢٢٧٤٩	٢٣٣٩٣	٢١١٥٠	٤١٣٠١	٢٨٤٨٥
وزارة السياحة	١١٧٥٣	١٣٣٦٠	١١٩٤٦	١٤٢١٤	١٧٨٤٩	٢٢٠١٤
وزارة الصناعة والنفط	-	-	-	-	-	٦٣٦
وزارة الإسكان والتعاونيات	-	-	-	-	-	١٠٢٨
الديون المتوجبة الأداء	٤٢٠٧٠	٤٤٠٧٩	٥٨٦٩٨	٥٤٠٧٦	٥٨٣٠٩	٥٧٩٨٣
احتياطي لنفقات طارئة						
المجموع	٦٣١٠١١	٦٨٨٩١٩	٧٣٤٤٨٢	٨٥٤٩٩٩	١٢٠٤٤٩	١٢١٨٥٩٠

جدول رقم - ٤٤ -

تطور الموازنات الملحقه من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ (بالليرات اللبنانية)

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	الإدارات
٩٣ ٥٥٣ ٠٠١	١٠٩ ٧٣١ ٧٧٤	١٠٠ ٧٣٧ ٤٣٦	٨٥ ٦٥٩ ٧٢٩	٧٣ ٤٩٧ ٦٠٦	الواردات الفعلية ^(١)
٤٨ ٧٩٤ ٠٣٧	٧١ ٣٦٤ ٥١٩	٧٠ ٠٥٥ ٩٠٧	٦١ ٦٣٣ ٨٩٩	٤٣ ٧٧٨ ٨٩٢	النفقات الفعلية
-	٣٨ ٣٦٧ ٢٥٥	٣١ ٦٨١ ٥٢٩	٢٤ ٠٢٥ ٨٣٠	٢٩ ٧١٨ ٧١٤	- زيادة
-	-	-	-	-	- نقصان
اليانصيب الوطني					
٤٧ ٩٩٥ ٢٧٥	٢٩ ٧٢٦ ٩٠٥	٢٣ ٤٢٠ ٩٣٩	٢٠ ٤٥٥ ٥٢٥	١٨٦ ٦٠٣ ٥٠٢	الواردات الفعلية
٤٦ ١٢٨ ٦٠١	٢٨ ١٩٢ ٨٥٠	٢٣ ١٠٠ ٢٦٧	١٨ ٧١٣ ٦٨٦	١٨ ٠٨٩ ٨٠١	النفقات الفعلية
-	١ ٥٣٤ ٠٥٥	٣٢٠ ٦٧٢	١ ٧٤١ ٨٣٩	٥١٣ ٧٠١	- زيادة
-	-	-	-	-	- نقصان
مكتب الحبوب والشمندر السكري					
٤ ٢٩١ ٢٠٦	٩ ٦١٤ ٢٨٦	٩ ٣٦٩ ٠٦٠	١٥ ١٧٦ ٦٣٤	١٧ ٢٨٦ ٩٥٩	الواردات الفعلية
٣ ٣٣٦ ٠٤٢	٦ ٩٧٥ ١٤٨	٢ ٥٠١ ٦٩٣	٨ ٠٦٤ ٤١٩	٧ ٧٣٢ ٧٦١	النفقات الفعلية
-	٢ ٦٣٩ ١٣٨	٦ ٨٦٧ ٣٦٧	٧ ١١٢ ٢١٥	٩ ٥٥٤ ١٩٨	- زيادة
-	-	-	-	-	- نقصان

(١) بما فيها المأخوذات من مال الاحتياط

جدول رقم - ٤٥ - التصنيف الوظيفي لنفقات الموازنة العامة
بآلاف الليرات اللبنانية للسنوات ١٩٧٤ و ١٩٧٥

النسبة المئوية	١٩٧٥	النسبة المئوية	١٩٧٤	
الخدمات العامة				
٧,١٩	١١٥٥٣٢	٨,٢٤	١٠٠٩٩٧	- الإدارة العامة
٦,٦٨	١٠٧٣٥٤	٧,٤١	٩٠٧٣٦	- العدل والشرطة
٢٠,٥٠	٣٢٩٥٦٠	٢٥,٣١	٣١٠٠٥٠	- الدفاع الوطني
٣٤,٣٧	٥٥٢٤٤٦	٤٠,٩٦	٥٠١٧٨٣	المجموع
الخدمات الاجتماعية وخدمات المجتمع				
١٦,٨٣	٢٧٠٦٤١	٢٢,٣٦	٢٧٣٨٦٨	- التعليم
٤,٠١	٦٤٤٩٦	٤,٤٨	٥٤٨٤٩	- الصحة
٠,٨٠	١٢٩٠٠	٠,٧١	٨٦٨٨	- الضمان الاجتماعي وخدمات الإنعاش الاجتماعي
٤,١٠	٦٥٩٣٠	٣,٤٩	٤٢٧٦٠	- الخدمات الاجتماعية الأخرى
١,٦٦	٢٦٦٨٠	٢,٠٨	٢٥٥١٠	- مياه الشرب، الوقاية الصحية والخدمات الأهلية
٣٧,٤٠	٤٤٠٦٤٧	٣٣,١٢	٤٠٥٦٧٥	المجموع
الخدمات الاقتصادية				
٣,٧٢	٥٩٧٩٨	١,٤٤	١٧٦١٣	- الزراعة والريّ والموارد غير المعدنية
١,١٥	١٨٥١٥	١,١١	١٣٦٣٢	- الصناعة
١٢,٠٨	١٩٤٢٢٦	١٠,٧٧	١٣١٩٦٩	- النقل والتجديف والمواصلات
٣,٣٤	٥٢٠٤٣	٥,٢٠	٦٣٦٥٨	- خدمات اقتصادية أخرى
٠,١٩	٣٠٩٠	٠,١٠	٦٢٧٠	- نفقات اقتصادية أخرى
٣٠,٣٨	٣٢٧٦٧٢	١٨,٦٢	٢٢٨١٤٢	المجموع
نفقات غير قابلة للتوزيع/ فوائد الدين العام				
٠,٢١	٣٣٨٤	٠,٦٦	٨١٥٩	- فوائد الديون الداخلية والخارجية
٠,١٣	٢١١٢	٠,١٨	٢١٥١	- تسديد الدين
١١,٦٣	١٨٧٠٠٠	٠,٩٨	١٢٠٠٠	- التحويل
٠,٨٤	١٣٥٠٢	-	-	- الرديّات وتسديد ديون أخرى
١,٨٠	٤٠٩٠٠	١,٥٦	١٩١٠٣	- احتياطي الموازنة
٣,٢٤	٥٥٠٠٠	٣,٩٢	٤٨٠١٢	- التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة
١٧,٨٥	٣٠١٨٩٨	٧,٣٠	٨٩٤٢٥	المجموع
١٠٠,٠٠	١٦٣٦٨٤٣	١٠٠,٠٠	١٣٢٥٠٢٥	المجموع العام

**جدول رقم - ٤٥ - (تابع) التصنيف الوظيفي لنفقات الموازنة العامة
بآلاف الليرات اللبنانية ١٩٧٦ - ١٩٧٧ و ١٩٧٨**

النسبة المئوية	١٩٧٨	النسبة المئوية	١٩٧٧	النسبة المئوية	١٩٧٦	
الخدمات العامة						
٧,٥٥	١٥٧١٨٢	١٢,١٥	٢٠١٨٥٤	٧,١٠	١٢١٩٥٢	- الإدارة العامة
٦,٥١	١٣٥٥٨٧	٨,٥١	١٤١٤٠٦	٦,٧٣	١١٥٤٨٢	- العدل والشرطة
٢٤,٤٦	٥٠٩٥٢٦	١٦,٢٣	٢٦٩٧١٨	٢٠,٠٠	٣٤٣٢٩٦	- الدفاع الوطني
٣٨,٥٢	٨٠٢٢٩٥	٣٦,٨٩	٦١٢٩٧٨	٣٣,٨٣	٥٨٠٧٣٠	المجموع
الخدمات الاجتماعية وخدمات المجتمع						
١٧,٥٩	٣٦٦٣٨١	١٧,٤٨	٢٩٠٥١٢	١٦,٦٨	٢٨٦٤٠٨	- التعليم
٤,١٠	٨٥٤٤١	٤,٥٦	٧٥٧٧٥	٤,٢٣	٧٢٦٠٨	- الصحة
١,٧٩	٣٧٣٤٧	٠,٩٠	١٤٩١٨	٠,٦٤	١٠٩٠٢	- الضمان الاجتماعي وخدمات الإنعاش الاجتماعي
٤,٧٠	٩٧٩٦٧	٤,٠٦	٦٧٤١٨	٩,٤٨	١٦٢٧٦٦	- الخدمات الاجتماعية الأخرى
١,٢٧	٢٦٥٤٧	١,٢٨	٢١١٨٥	١,١٠	١٨٨٦٦	- مياه الشرب، الوقاية الصحية والخدمات الأهلية
٢٩,٤٥	٦١٣٦٨٣	٢٨,٢٨	٤٦٩٨٠٨	٣٢,١٣	٥٥١٥٥١	المجموع
الخدمات الاقتصادية						
١,٦٠	٣٢٣٩٣	١,٥٤	٢٥٦٠٤	٤,٧٨	٨٢١٢٨	- الزراعة والريّ والموارد غير المعدنية
١,٩٩	٤١٣٩٨	١,٦٦	٢٧٥٤٦	١,٥٥	٢٦٦٥٥	- الصناعة
١٦,٢٩	٣٣٩٣١٥	١٢,٩٦	٢١٥٣٦٣	١٦,٩٠	٢٨٩٩٩٩	- النقل والتجذيف والمواصلات
١,٩٩	٤١٤٠٠	١,٢٠	١٩٨٧٠	٢,٨٦	٤٩١٠٤	- خدمات اقتصادية أخرى
٠,١٦	٣٣٠٠	٠,١٩	٣١٠٠	٠,١٩	٣٢٠٠	- نفقات اقتصادية أخرى
٢٢,٠٣	٤٥٨٨٠٦	١٧,٥٥	٢٩١٤٨٣	٢٦,٢٨	٤٥١٠٨٦	المجموع
نفقات غير قابلة للتوزيع/ فوائد الدين العام						
٠,٠٥	١٠٠٠	٠,٤٠	٦٦٩٥	٠,٧٢	١٢٤٤٠	- فوائد الديون الداخلية والخارجية
-	-	-	-	٠,١٢	٢٠٩٣	- تسديد الدين
٠,٥٨	١٢٠٠٠	-	-	١,٠٨	١٨٥٠٠	- التحويل
-	-	-	-	٠,٤٤	٧٥٤٩	- الرديّات وتسديد ديون أخرى
٥,٥٣	١١٥٢١٦	١٣,٠٩	٢١٧٤٩٠	١,٩٠	٣٢٦١١	- احتياطي الموازنة
٣,٨٤	٨٠٠٠٠	٣,٧٩	٦٣٠٠٠	٣,٥٠	٦٠٠٠٠	- التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة
١٠,٠٠	٢٠٨٢١٦	١٧,٢٨	٢٨٧١٨٥	٧,٧٦	١٣٣١٩٣	المجموع
- -	٢٠٨٣٠٠٠	١٠٠,٠٠	١٦٦١٤٥٤	١٠٠,٠٠	١٧١٦٥٦٠	المجموع العام

جدول رقم - ٤٦ - التصنيف الوظيفي لنفقات الموازنات الملحقه
بآلاف الليرات اللبنانية للسنوات ١٩٧٤ و ١٩٧٥

النسبة المئوية	١٩٧٥	النسبة المئوية	١٩٧٤	
الخدمات العامة / الإدارة العامة				
١,١٩	٤٤٩	١٠,٦٢	١٧٠٢٩	- العدل والشرطة
٠,٠٥	١٧٣	٠,١١	١٧٣	- الدفاع الوطني
١,٢٤	٤٦٦٣	١٠,٧٣	١٧٢٠٢	المجموع
الخدمات الاجتماعية وخدمات المجتمع الضمان الاجتماعي وخدمات الإنعاش الاجتماعي				
١٠,١٣	٣٨٢٦٥	٢١,٠٠	٣٣٦٥٩	- الإدارة
٠,٥١	١٩٢٤	٠,٩٥	١٥٣٠	- تقديمات الضمان الاجتماعي (التقاعد والتعويضات، التأمين على البطالة)
الخدمات الاجتماعية الأخرى				
٥٣,٨٦	٢٠٣٥٣٢	٦٦٦	١٠٦٦٦	- خدمات اجتماعية أخرى
-	-	-	-	- خدمات تموينية
٦٤,٥٠	٢٤٣٧٢١	٢٨,٦١	٤٥٨٥٥	المجموع
الخدمات الاقتصادية النقل والتخزين والمواصلات				
-	-	-	-	- الزراعة
٢٧,٨١	١٠٥١٢٠	٥٦,٠٢	٨٩٧٧٤	- البريد والبرق والهاتف
-	-	-	-	- إهراء ومخازن
٢٧,٨١	١٠٥١٢٠	٥٦,٠٢	٨٩٧٧٤	المجموع
نفقات غير قابلة للتوزيع				
٤,٢٦	١٦١١٥	٠,١٨	٢٩٠	- التحويل
٠,٠٤	١٥٠	-	-	- الرديّات وتسديد ديون أخرى
٢,٠٤	٧٦٩٦	٤,٢١	٦٧٨١	- احتياطي الموازنة
٠,١١	٤٣٥	٠,٢٥	٣٩٨	- التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة
٦,٤٥	٢٤٣٩٦	٤,٦٤	٧٤٣٩	المجموع
١٠٠,٠٠	٣٧٧٩٠٠	١٠٠,٠٠	١٦٠٢٧٠	المجموع العام

**جدول رقم - ٤٦ - (تابع) التصنيف الوظيفي لنفقات الموازنات الملحقه
(بآلاف الليرات اللبنانية) للسنوات ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨**

النسبة المئوية	١٩٧٨	النسبة المئوية	١٩٧٧	النسبة المئوية	١٩٧٦	
الخدمات العامة / الإدارة العامة						
١,٤٤	٤٥٣٨	٢,٤٧	٥٠٥٦	١,٧١	٥٢١٧	- العدل والشرطة
٠,٢٠	٦٣٠	٣١٤	٣١٤	٠,١٠	٤١٣	- الدفاع الوطني
١,٦٤	٥١٦٨	٢,٦٣	٥٣٧٠	١,٨١	٥٥٣١	المجموع
الخدمات الاجتماعية وخدمات المجتمع الضمان الاجتماعي وخدمات الإنعاش الاجتماعي						
٩,٨٦	٣١١١٦	٦,٨٩	١٤٠٨٠	١٣,٢٤	٤٠٤٢٧	- الإدارة
٠,٦٩	٢١٧٥	٠,٩١	١٨٧٠	٠,٦٣	١٩٣٠	- تقديمات الضمان الاجتماعي (التقاعد والتعويضات، التأمين على البطالة)
الخدمات الاجتماعية الأخرى						
٣,٨٢	١٢٠٤١	٢,٢٦	٤٦١٦	٥,١٢	١٥٦٤١	- خدمات اجتماعية أخرى
١٤,٣٧	٤٥٣٣٢	٨,٦٣	١٧٦٣٥	٢٩,٤٧	٩٠٠٠٠	- خدمات تموينية
١٣,٤٤	٤٢٤٠٠	١٨,٦٩	٣٨٢٠١	٤٨,٤٦	١٤٧٩٩٨	المجموع
الخدمات الاقتصادية النقل والتخزين والمواصلات						
٦٥,٢٩	٢٠٥٩٦٦	٦٤,٨٢	١٣٢٥١٥	-	-	- الزراعة
-	-	-	-	٤٠,١٢	١٢٢٥١٩	- البريد والبرق والهاتف
-	-	-	-	-	-	- إهراء ومخازن
٧٨,٧٣	٢٤٨٣٦٦	٦٤,٨٢	١٣٢٥١٥	٤٠,١٢	١٢٢٥١٩	المجموع
نفقات غير قابلة للتوزيع						
١,٦٢	٥١١٠	٢,٥٠	٥١١٥	٧,٢٦	٢٢١٧٠	- التحويل
-	-	-	-	-	-	- الردييات وتسديد ديون أخرى
٣,٥٠	١١٠٥٥	١١,١٥	٢٢٧٩٤	٢,٢١	٦٧٤٧	- احتياطي الموازنة
٠,١٤	٤٢٥	٠,٢١	٤٢٥	٠,١٤	٤٣٥	- التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة
٥,٢٦	١٦٥٩٠	١٣,٨٦	٢٨٣٣٤	٩,٦١	٢٩٣٥٢	المجموع
١٠٠,٠٠	٣١٥٤٥٦	١٠٠,٠٠	٢٠٤٤٢٠	١٠٠,٠٠	٣٠٥٤٠٠	المجموع العام

**جدول رقم - ٤٧ - تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمؤسسات العامة
خلال عام ١٩٧٤ (بالليرات اللبنانية) - الواردات الفعلية خلال عام ١٩٧٤**

الواردات					اسم المؤسسة
ذاتية	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة	مساعات من الموازنة العامة	قروض خارجية أو سلفات من الدولة	إجماليها	
المؤسسات الاستثمارية					
١٣٩٨١٢٤٧٢	-	-	-	١٣٩٨١٢٤٧٢	كهرياء لبنان
١٩٩٥٧٩٤٧	-	-	-	١٩٩٥٧٩٤٧	الليطاني
٨٨٣٠٥٣٨	-	٢٤٠٠٠٠٠٠	-	٣٢٨٣٠٥٢٨	سكك الحديد والنقل المشترك
١٢٩٥٩١٨٣	٢٥٨٠١٨٥	-	-	١٤٧٣٦٣٦٨	مياه بيروت
١١١٣٧٢٩	١٤١٨٣٠١	٥٠٠٠٠٠	-	٣٠٣٢٠٣٠	مكتب الفاكهة اللبنانية
١٠٦٤٥٩٤	-	٧٥٠٠٠٠	-	١٨١٤٥٩٤	مكتب الحرير
٢٢٦١٧٤٤	-	-	-	٢٢٦١٧٤٤	مياه عين الدلبة
٢٠٧١٠٤٠	٣١٧١٥٢	-	-	٢٣٨٨١٩٢	مياه طرابلس
١٩٥٠٠٠٠	-	-	-	١٩٥٠٠٠٠	مياه الباروك
٨٣٠٨٠٠	-	-	-	٨٣٠٨٠٠	مياه المتن
١٠٨٩٥٨٥	-	-	-	١٠٨٩٥٨٥	مياه كسروان والفتوح
٢٨٦٦٧٦	٧٣٧٣٩	٤٠٢٤٠٠	-	٧٦٢٨١٥	مياه جبل عامل
٣٠٦٤٩٩	-	١٥٠٠٠٠	-	٤٥٦٤٩٩	مياه صور وملحقاتها
٥٣٠٥١٩	٦٢٢٤٨	-	-	٥٩٢٧٦٧	مياه صيدا
٦٠٠٠٠٠	-	-	-	٦٠٠٠٠٠٠	مياه زحلة وجوارها
٢٠٠٠٠٠٠	-	-	-	٢٠٠٠٠٠٠	استثمار مرفأ طرابلس
٣٠٠٠٠	-	٦٠٠٠٠٠	-	٦٣٠٠٠٠	المدينة الرياضية
٢٠٠	١٢٩٧٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	-	١٧٩٧٣٠٠	مكتب الإنتاج الحيواني
١١٠٩٦١٤	-	-	-	١١٠٩٦١٤	مياه نبع الطاسة
المصالح غير الاستثمارية					
٧٠٠٠٠٠	١٦١١٩٦٤٦	٣٠٠٠٠٠٠٠	-	٤٦٨١٩٦٤٦	الجامعة اللبنانية
-	-	١٥٥٠٠٠٠٠	-	١٥٥٠٠٠٠٠	الإنعاش الاجتماعي
-	٢٠٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠	-	٨٥٠٠٠٠٠	الأبحاث العلمية الزراعية
٢٠١٠٩١٨٥٦	٦٤٤٥٥٦٨	٨٧٥٢٠٠٠٠	٥٣٢٥٠٠٠	٣٦٠٣٨٢٤٢٤	المجموع العام

جدول رقم - ٤٧ - (تابع) تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمؤسسات العامة خلال عام ١٩٧٤ (بالليرات اللبنانية) - النفقات الفعلية خلال عام ١٩٧٤

اسم المؤسسة	نفقات إدارية	نفقات استثمارية أو ذات طابع خاص	نفقات التجهيز والإنشاء	تسديد سلفات وقروض	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	إجماليها
المؤسسات الاستثمارية						
كهرياء لبنان	٢٦١٠٤٣٤١	٥٣٢٨٥٠٥٥	٢٣٥٣٨٧٦٣	-	٢٠٩٥٤٣٦٣	١٢٣٨٨٢٥٢٢
البيطاني	٨٨٠٥٠١١	١٧٠٣٣٨٨	٦٠٢٤٠٣٨	٥٥٥٠٢٧٠	١٠٥٦٢	٢٢٠٩٣٢٦٩
سكك الحديد والنقل المشترك	٢٥٠٨٠٩٤٥	١٨٤٤٣٤٩	١٧٢٨٣٦٥	١٢٠٠٠٠٠	-	٢٩٨٥٣٦٥٩
مياه بيروت	٦١٩٨٩٥٤	٢٨٠٨٥٢٤	٥٧٢٨٨٩٠	-	-	١٤٧٣٦٣٦٨
مكتب الفاكهة اللبنانية	٢١٧٣١٢٥	٥٠١٦٦٥	٧٢٤٠	-	٣٥٠٠٠٠	٣٠٣٢٠٣٠
مكتب التحرير	٤٥٦١٦٨	١٢٦٦٨٥٩	٣٥٤٢١	-	-	١٧٥٨٤٤٨
مياه عين الدلبة	٨٢٥٥١٩	٩٥٠٤١٨	١٥٧٤٨	٢٥٠٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٧١٦٨٥
مياه طرابلس	١٥٢٤٤٥١	٣٤٠٤٦٥	٣٧٣٢٧٦	-	١٥٠٠٠٠	٢٣٨٨١٩٢
مياه الباروك	١٣٥٦٣٩٨	١٣٤٢٠٦	٢٠٧٦١٢	-	١٢٠٠٠٠	١٨١٨٢١٦
مياه المتن	٥٩٥٣٢٤	٢٨٣٩٣	-	-	٢٩٦٢	٦٧٦٦٧٩
مياه كسروان والفتوح	٦٨٥٤٣٧	١٩٥٨٣٥	٧٣٣٣٦	-	٦٢٠٠٠	١٠١٦٦٠٨
مياه جبل عامل	٥٥١٧٣٤	٨٥٢٥٢	١٢٥٨٢٩	-	-	٧٦٢٨١٥
مياه صور وملحقاتها	٢٩٣٤٤٠	-	١٧٨١٢	-	-	٣١١٢٥٢
مياه صيدا	٣٦١٩٤٤	٥٠٦٦٢	١٤٢١٦١	-	٣٨٠٠٠	٥٩٢٧٦٧
مياه زحلة وجوارها	٤٩١٥٤٠	٧٤٥٣٥	١٧٧٧٧	-	١٠٦٩٣	٥٩٤٥٤٥
استثمار مرفأ طرابلس	٤١٢٢٣٩	٣٢٥٩٧	٤١٣٧٧١	-	٣٩٢١٤٦	١٢٥٠٧٥٣
المدينة الرياضية	٤٠٢٣٦٧	٧٩٩١٩	٥٠٣٣٨	-	-	٥٣٢٦٧٤
مكتب الإنتاج الحيواني	١٣٠٧٨٩٣	٤٧٤٤١٩	٥٧٦١	-	-	١٧٨٨٠٧٣
مياه نبع الطاسة	٦١٣٥٩٤	٩٥٦٧٨	١٧٢١٤٧	-	٣٣٠٠٠	٩١٤٤١٩
المصالح غير الاستثمارية						
الجامعة اللبنانية	١٤٢٠٠٠٢٢	٤٦٧٦٥٢٥	٢٢١٧٧٣٧	-	-	٢١٠٩٤٢٨٤
الإنعاش الاجتماعي	٣٠٣٨٠٠٧	١٥٥٢٥٢٣٤	٢٢٣١٠١	-	-	١٨٧٨٦٣٤٢
الأبحاث العلمية الزراعية	٤٣٠٦٧٨٤	٨٥٦١٨٩	١٧٣٣٣٩٨	-	-	٦٨٩٦٣٧١
المجموع	١٠٩٧٨٥٢٣٧	٨٥٠١٠١٦٧	٤٢٨٥٢٥٢١	٧٠٠٠٢٧٠	٢٢١٥٣٧٢٦	٢٦٦٨٠١٩٢١

جدول رقم - ٤٨ - تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمؤسسات العامة
خلال عام ١٩٧٧ (بالليرات اللبنانية) - الواردات الفعلية خلال عام ١٩٧٧

الواردات					اسم المؤسسة
ذاتية	مأخوذات من مال الاحتياط او من صندوق المصلحة	مساعادات من الموازنة العامة	قروض خارجية أو سلفات من الدولة	إجماليها	
مؤسسات الاستثمارية					
١٣٨٤٥٠٠٠	٤٦٠٣٠٨٠٠	-	-	١٨٤٤٨٠٨٠٠	نهرىاء لبنان
٢٣٦١٥٠٠٠	-	-	-	٢٣٦١٥٠٠٠	للبيطاني
٥٦٠٧٩٠٠	-	٣١٠٠٠٠٠٠	-	٣٦٦٠٧٩٠٠	سكك الحديد والنقل المشترك
١٤٦٠٠٠٠٠	-	-	٤٠٠٠٠٠٠	١٨٦٠٠٠٠٠	مياه بيروت
١٠٨٧٠٠٠	٦٠١٠٠٠	١٢٧٠٠٠٠	-	٢٩٥٨٠٠٠	مكتب الفاكهة اللبنانية
١٤٩٧٠٠٠	-	١٣٠٠٠٠٠	-	٢٧٩٧٠٠٠	مكتب التحرير
٩٢٥٠٠٠	-	-	٦٢٥٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠	مياه عين الدلبة
٢٤١٤٦٥٠	٣٩٧١٢٢	-	٧٠٠٠٠٠	٣٥١١٧٧٢	مياه طرابلس
٣٩٥٠٠٠٠	-	-	-	٣٩٥٠٠٠٠	مياه الباروك
١٥١٠٠٠٠	-	-	-	١٥١٠٠٠٠	مياه المتن
١٣٧٠٠٠٠	-	-	-	١٣٧٠٠٠٠	مياه كسروان والفتوح
٥٠٠٠٠٠	-	٧٠٠٠٠٠	-	١٢٠٠٠٠٠	مياه جبل عامل
٤٧٥٠٢٠	-	١٥٠٠٠٠	-	٦٢٥٠٢٠	مياه صور وملحقاتها
٦٥٠٣٧٢	-	-	-	٦٥٠٣٧٢	مياه صيدا
٥٤٩٧٩٦	٤٤٧٤٩	-	-	٥٩٤٥٤٥	مياه زحلة وجوارها
٢٤٥٢٧٣٨	-	٢٢١٣٣٦	-	٢٦٧٤٠٦٤	ستثمار مرفأ طرابلس
١٧٦١٢٦	-	٤٠٠٠٠٠	-	٥٧٦١٣٦	لمدينة الرياضية
٦١٨٦٦	١٢٦٢٠٧	١٦٠٠٠٠٠	-	١٧٨٨٠٧٣	مكتب الإنتاج الحيواني
٧٧٦٩٤٩	١٣٧٤٧٠	-	-	٩١٤٤١٩	مياه نبع الطاسة
لمصالح غير الاستثمارية					
٥٧١٢٢٨	٥٢٣٠٥٩	٢٠٠٠٠٠٠٠	-	٢١٠٩٤٢٨٤	لجامعة اللبنانية
١٢٠٠٠١	١٦٧٩٥١	١٨٤٩٩٠٩٠	-	١٨٧٨٦٣٤٢	للإنعاش الاجتماعي
٤٢٦٢٢٦	-	٦٦٠٠٠٠٠	-	٧٠٢٦٢٢٦	للأبحاث العلمية الزراعية
١٩٧٣٩٧٢٣٦	٥٤٥٠٣٥٨	٧٣١٢٢٨٢٦	٥٣٢٥ ٠٠٠	٢٧٥٩٧٠٤٢٠	لمجموع العام

جدول رقم - ٤٨ - (تابع) - تحليل الواردات والنفقات الفعلية للمؤسسات العامة خلال عام ١٩٧٧ (بالليرات اللبنانية) - النفقات الفعلية خلال عام ١٩٧٧

اسم المؤسسة	نفقات إدارية	نفقات استثمارية أو ذات طابع خاص	نفقات التجهيز والإنشاء	تسديد سلفات وقروض	احتياطي استهلاك صناعي وتجاري	إجماليها
المؤسسات الاستثمارية						
كهرباء لبنان	٤٩٣٨٢٠٠٠	٧٨٦٨٠٠٠	٣٧٢٣٠٨٠٠	-	-	١٨٤٤٨٠٨٠٠
البيطاني	١٠٩٩٣٢٥٠	١٠٣٠٠٠٠	١٧٩٠٠٠٠	٩٨٠١٧٥٠	-	٢٣٦١٥٠٠٠
سكك الحديد والنقل المشترك	٢٩٧٢٠٣٠٠	٤٩٢٤٥٠٠	١٥٦٣١٠٠	٤٠٠٠٠٠	-	٣٦٦٠٧٩٠٠
مياه بيروت	٨٩٢٩٠٠٠	٢٧٠٦٠٠٠	٦٩٦٥٠٠٠	-	-	١٨٦٠٠٠٠٠
مكتب الفاكهة اللبنانية	٢٣٠٦٠٠٠	٤٥٥٠٠٠٠	١٢٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٩٥٨٠٠٠٠
مكتب التحرير	٧٣٠٠٠٠٠	١٧٦٠٠٠٠٠	٣٠٧٠٠٠٠	-	-	٢٧٩٧٠٠٠٠
مياه عين الدلبة	٩٨٤٦٧٠	٧٣٣٣٠	٤٩٢٠٠٠٠	-	-	١٥٥٠٠٠٠٠
مياه طرابلس	٢١٨١٩٦٦	٤٩٢١٠٠	٨٣٧٧٠٦	-	-	٣٥١١٧٧٢
مياه الباروك	٢٢٣٥٧٠٠	٣٢٢٨٠٠	٢٢١٥٠٠٠	١١٧٠٠٠٠	-	٣٩٥٠٠٠٠٠
مياه المتن	٨١٤٨٠٠	٥٩٩٧٠٠	٧٥٥٠٠٠	-	٢٠٠٠٠	١٥١٠٠٠٠٠
مياه كسروان والفتوح	٩٩٧١٥٠	٢٣١٢٠٠	١٢١٦٥٠	-	٢٠٠٠٠	١٣٧٠٠٠٠٠
مياه جبل عامل	٨٣٢٠٠٠	٢٨٥٠٠٠٠	٨٣٠٠٠٠	-	-	١٢٠٠٠٠٠٠
مياه صور وملحقاتها	٣٧٧٠٢٠	١٩٠٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠	-	-	٦٢٥٠٢٠٠
مياه صيدا	٤٧٠٨٧٢	٩٥٠٠٠٠	٤٣٥٠٠٠	-	٤١٠٠٠	٦٥٠٣٧٢
مياه زحلة وجوارها	٤٨٦٨٠٠	٦٢٢٠٠٠	٥١٠٠٠٠	-	-	٦٠٠٠٠٠٠
استثمار مرفأ طرابلس	١٠٠١٥٣١	٩٥٠٠٠٠	٧٨٠٠٠٠٠	-	١٢٣٤٦٩	٢٠٠٠٠٠٠٠
المدينة الرياضية	٥٣٠٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠٠٠	-	-	٦٣٠٠٠٠٠
مكتب الإنتاج الحيواني	١٧٩٤٣٠٠	-	٣٠٠٠٠	-	-	١٧٩٧٣٠٠
مياه نبع الطاسة	٨٠٥٦١٤	١١٧٠٠٠٠	١٣٧٠٠٠٠	-	٥٠٠٠٠	١١٠٩٦١٤
المصالح غير الاستثمارية						
الجامعة اللبنانية	٣٢٢٠٤٠٤٦	٩٢٨٤٤٠٠	٥٣٣١٢٠٠	-	-	٤٦٨١٩٦٤٦
الإنعاش الاجتماعي	٥٠٠٠٠٠٠	١٠٤٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	-	-	١٥٥٠٠٠٠٠٠
الأبحاث العلمية الزراعية	٧٢٠٢٠٠٠	٢٧٨٠٠٠٠	١٠٢٠٠٠٠	-	-	٨٥٠٠٠٠٠٠
المجموع	١٥٩٩٧٩٠١٩	١٣١٢٩٤٢٣٠	٥٧٤٠٧٩٥٦	١١٤٢١٧٥٠	٢٧٩٤٦٩	٣٦٠٣٨٢٤٢٤

المحتويات

١٦٢١	فذلكة موازنة العام ١٩٦٨
١٦٩٩	فذلكة موازنة العام ١٩٦٩
١٧٤٩	فذلكة موازنة العام ١٩٧٠
١٧٩٥	فذلكة موازنة العام ١٩٧١
١٨٤١	فذلكة موازنة العام ١٩٧٢
١٨٩١	فذلكة موازنة العام ١٩٧٣
١٩٤٥	فذلكة موازنة العام ١٩٧٤
٢٠١١	فذلكة موازنة العام ١٩٧٥
٢٠٦١	فذلكة موازنة العام ١٩٧٦
٢٠٦١	فذلكة موازنة العام ١٩٧٧
٢٠٦٣	فذلكة موازنة العام ١٩٧٨

